


KÖPRÜLÜ KÜT.
575
M. Asım BY.



بسم الله الرحمن الرحيم

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم
فقال الحمد مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري
من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار
المتعلق كما فيما من انعام او غيره بمعنى سواء وصل من جانب المحمود الى الحامد مجاملة
سلفا فاته لا او صل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه
واما الشكر وهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد بمعنى يكون باللسان
وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما
عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الانعام
كذا في المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ عهد في الذهن
ولا في الخارج وسيأتي له زيادة تحقيق قوله متعلق بالخبر تقديره ثابت
او كائن وهو ضد العدو من الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه
اي قريبه وحبيبه او من الولاية لان كل من ولي امر احد فهو وليه بمعنى ناظره وحافظه
وكلا المعنيين هنا جائز اما على الاول فالمعنى جنس حمد او كل حمد لحبيب كل احد على
ان يكون الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجعا الى الحمد ويجب
كل احد هو الله تعالى لانه يجب كل احد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يجب الا حمده او
حمده يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس حمد او كل حمد لمن ولي امر كل احد من
خلق ما يحمد عليه وهو المحمود او ما يحمد به وهو اللسان من خلق استعداد
الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله مع كونه
اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه واما معنى فليحتمل كلا المعنيين اي انه تعالى
انما يحصل للسامع معناه لان حصول المعنى اولى من حصول الله وتعليقه
اولى من نحو والصلوة الواو لعطف الجملة على الجملة كتب بالواو كالزكوة
للتعظيم لفظا لان الواو اقوى وهي من الله رحمة ومغفرة ومن الملائكة
استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل الابتداء على نبيه حبيبه
والضمير البارز راجع الى المولى تقديره على نبي ولي الحمد والنبي من النبوة
وهي ما ارتفع من الارض سمي به لارتفاعه وقدرته على سائر الخلق وهو
فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح اومن النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله
نبيء على وزن بريء فعلى الاول فهو مثل مجلس كما به لان النبي مخبر من

9
ذن هٰهنا تحقيق شف دقيق
نع انه يا اللسان نع مقابلة
الا على نع نعار رقيق نع
صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم الشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء
بالجنان نع مقابلة الاحسان
مقول
والشكر بالجنان هو الاعتقاد
لوجود المنعم
الشكر بالاركان الانقياد
بخدمة المنعم

لتنزل على الاصل
...

من الاوح فعيل بمعنى فاعل كريم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك الاية
والرسول اخص منه وهو انسان بعثه الله ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من
النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما هو كل انسان حيوان من غير عكس والاضافة
الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فيصرف الى نبينا عليه السلام فيكون المعنى والصلوة على
نبي المعهود في القلوب وقد يكون جنسية واستغراقية فالمعنى والصلوة
على كل نبي لانه منصوص في الزمان والعام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما في
نفسه وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى والعام اخص
اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق
ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فلا لانه على انه عم اذا استحق الصلوة
بمرتبة النبوة فاستحقاقها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسول
اقوى وعلى اله عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا
يستحقون الصلوة لمتابعة النبي عليه السلام لكنهم استحقوها اصالة بمثل قوله تعالى
فلله العزة ولرسوله وللمؤمنين بمثال الرجل نفسه او اهله وعياله او اتباعه
وانصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم فيكون من
عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء
بالصلوة لانهم كانوا بالصحبة كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح واما بمعنى
الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على
الخاص لان الاية اصحابه لتكرر الاعتناء لهم لكونهم اله واقرباؤه والال
اصله اهل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجيهما ثم قلبت الهمزة الفا لكونها
وانفتاح ما قبلها كما في آدم وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى الروايتين نظم الناظم بيتا حيث
قال فال بدال من همزة هاء اصلها وقد قال بعض الناس وابدل ومضاف
الى الضمير الراجع الى النبي واصحابه بالجر عطف على اله وهو جمع صحب وصاحب
كراكب وركب ويجمع على صاحب وصحبان كصاحب وصحبان ثم قيل الصحابي من
صحب الرسول عليه السلام وطالت صحبته وان اختلف في تفسيره وهم عند وفاته
عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام اصحابي
كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم كذا في حاشية المطول المناديين صفة للال
والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتقدير للاهتمام الناشي منه

تقدير وعلى الثاني ذوي فحذف الوصف الاول اختصار او ذا ايهام الاجمال والتفصيل
والابهام والتفسير الادب من ادب ادبا ذا بريع وكرم وهو قسمان ادب النفس
وادب الدرس اما ادب النفس فلان الال والاصحاب كانوا متادبين باداب
نفسه عم والتخلق بخلق القران وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال
الله تعلى انك لعلى خلق عظيم وهو خلق القران الكريم واما ادب الدرس
فلان النبي عم كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عم في اثناء وعظه
الا هل بلغت قالوا نعم قال فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون
الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عم اياهم بادابه جمع ادب بمعنى اتخذوا
البراعة والكرم منه عم فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ
النبي عم لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم علم
الادب وبعد الواو استينافية وبعد ظرف من الظروف الزمانية استعيرت
هنا للزمان لكونه مضافا اليه لبعد مبني على الضم لما تقرر في موضعه تقديره بعد
زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلوة على نبيه واله والعامل فيها اما المقدرة
لان بعد نائبة اما الدالة عليه الفاء في قوله فهذه اولانها مقدرة في نظم الكلام
بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على ان لا منع من اجتماعهما بين
قال تعالى واما بعد لوجود معنى الشرط فيه اما الثاني منهما عند ورائحة الفعل لها فيه
في محل الظرف لكونه معمولا مضافا فيها كما عاملة فهذه اشارة
الى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على تاخير الديباجة عن تدوينه
فيكون الاشارة حسية او اشارة الى ملخص الذهن بناء على تقديم الديباجة عليه
فيكون الاشارة ذهنية وفي حاشية عصام اي هذه الامور الحاضرة في
الذهن المعنى التي سنذكر في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم
الاشارة لتنبيها وان اسم الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة وان كان
وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرئي المخاطب اما لكمال اتقانه بهذه
المعنى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة
اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ سليقته حتى صارت
المعاني عنده كالمبصرات والسحوق ان يشار به الى المعقول بالاشارة
الحسية وفي ذلك مبالغة في بعث الطالب على تحصيل المعاني التي بها
كلامه قوله فهذه مبتداء فوائد خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة
وهي ما استفيد من علم او جاه او مال يقال فاد يفيد اذا ثبت فمعنى

فوايد

ان يكن في الدنيا شيء
فاقول بعد الحمد

ان يكن في الدنيا شيء
بعد الحمد فاقول

٢

فوائد ثوابت يعني امور ثابتة بحيث لا يعتريها البطلان والخلل وافية من وفى الشيء اذا تم بتشكل
رمو برى وبناء على وزن مفعول فيعني وافية الشيء كثيرة تامة لا نقصان فيها واللام في لطلابه
متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل
ثابتة والمعنى حال امنه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها
متعلقة لها والثاني ان يكون الاصل زائلا والمعنى فاتما تضاه فيجوز المعنى فهذه امور
متعلقة لها والطريق الاول اليق بالمقام لان على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية
فوكه طلابه مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لطالبه
الفوائد الوافية الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه رد والمراد ههنا
الايضاح والتبيان اي لايضاح مشكلات الكافية وتبيانها مشكلات
جمع مشكلة من اشكل اذا اشتبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب للعلامة
صفة للكافية في تقدير الكافية لمن حيث التاليف او حال منها وهي مضاف
اليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر فيكون منصوبا للمفعول بالواسطة يعني يجوز
الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه
يجوز ان يقال لحل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله واتبع ملة ابراهيم
لع حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا فمن اراد تحقيق المراد فليطالع
حاشية العصام المشتهر بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه كما جاء لازما
جاء متعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء
فيها للمبالغة كما في نسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له
عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اغراضه
عن الاطراء في المدح المشارق متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار
والمغارب عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما
معنى فلان للشمس مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا
ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما ثنى في قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين باعتبار شرق الصيف وشرق الشتاء لانهما اثنان
في كل سنة وكذا المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار الجنس
يعني جنس المشرق والمغرب الشيخ عطف بيان لقوله المشتهر
من شاخ يشيخ شيخا وشيخوخة والشيخ من ظهر فيه سنه
اي علامة من اربعين او خمسين او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى ثمانين هذا
على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال الشيخ

التضمين
ينبئ عن تمام المعنى الاول
وقيل جعل الشيء في
ضمن الشيء
اي اصلا
تعرفات

الرجال وصفة الشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ
ابن الحاجب لاشتهاره بهذا اللقب لان اباه كان والله حاجبا للسلطان في زمانه
تغمده من التغمد يقال تغمد السيف من باب ضرب ونصر جعله في غمده فهو مغمود
وتغمده الله برحمته غمره بها كذا في الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه
الشيخ بالسيف حلية الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا للتشبيه
المذكور في النفس وتخييلية وهي اثبات ما يلزم المشبه به من الغمد للمشبه
الله بغفرانه متعلق بقوله تغمده اي ليستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشيخ
النفس بالثوب الفاخر واسكنه اي اسكن الله الشيخ يوم القيامة بحبوحة
بالباء الموحدة من تحت وبعدها حاء مهملة وبعدها باء ايضا وبعدها واو
وحاء كذلك على وزن فعلولة اي الشيء الواسط للافراد ولاتقريط منصوب
على الظرفية جنانه بكسر الجيم جمع الجنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهو
في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والنخل يعني اسكنه الله وسط
جنانه نظمتها النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في سلك اي جمعت
الوافية في سلك متعلق بالنظم والسلك الخيط التحرير يعني قرار دادن
والمراد به ههنا اما بعد المعنى العرفي وهو اللفظ بالالفاظ حيثما يقتضيه
العقل والمقام وعلى تقدير يكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه الى المشبه
اي جمعت الفوائد التي هي المعاني يعني الفاظها في التقرير والتلفظ الذي
هو كالخيط في السلك ووجه الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحرس الاجتماع
والالتئام وقيل التحرير جعل الشيء في قرانه او الحمل على الاقرار والحمل على المعاني
ابلغ في مدح الكتاب وسمط عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين
المهملة السلك مادام فيه الخرز التحرير وهو التقويم والاضافة فيه من
لجين الماء اي جمعتها في التحرير الذي هو كالسلك الذي فيه الخرز
والتحرير الذي هو كالسمط الذي فيه اللؤلؤ وفيه تلميح وترق من الادنى
الى الاعلى للولد متعلق بنظمتها الولد المولود العزيز فعيل بمعنى المفعول
العزة عند اهل المعرفة الزكاء والفضل موصفه في قوة وصفه بالزكاء
والفضل لانه قال للصبي الموصوف بالزكاء والفضل ضياء الدين هذا
لقبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاولى يوسف اسمه
عطف بيان حفظه اي يوسف الله سبحانه عن اشياء موجبات
بكسر الجيم جمع موجبة بمعنى تحت اشياء يكون سببا لطموله التلهف وال

كلاهما

كلاهما بمعنى واحد وهو الغصة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان التأسف اشد
الحزن كذا في الصحاح يعني حفظه الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا
في الدنيا والاخرة وسميتها اي سميت الفوائد الوافية التي نظمتها عطف
على نظمتها والتسمية يتعدى الى المفعولين بنفسه نحو سميت ابني زيدا او يتعدى
الى المفعول الثاني بالباء نحو سميت ابني بزيد وههنا من القسم الثاني بالفوائد
الضيائية وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف
لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب
اشهر من العلم في الاكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء يجب
المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب
فللتفاؤل نسب اليه وقيل المقصود الاصلي في التركيب الاضافي ان كان
في الجزء الثاني فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلي في التركيب
هذا الجزء الاول لان الضياء كان وضع بالضياء ووضع بالعين كان في قولك
عبد مناف يقال فيه عبدي لا منافي وفي ابن الزبير زبيري وهو زبيري وفي
امرئ القيس قيسي لانه علة للجملة التي قوله نظمتها اي لان الولد العزيز
ضياء الدين يوسف صار سببا لهذا الجمع والتأليف عطف تفسير
للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وبغير فعفسره به وانما اورد
الجمع ههنا مع احتمال الغير وارادة العقد بين المساوات ليكون الكلام
من قبيل الابهام والتفسير هو الذي واقع لان فيه تطويل الفقرة الثانية
على الاولى فلا يصح قول من قال الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا في نحو
الغرض من تحرى المساوات تدبر لانها العلة الغائية وهي تقدم في التصور وتأخر
في الوجود وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف
له وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف
فهو متقدمة منهما فلم يصح ان يكون علة غائية على طريق التشبيه لا على طريق
التحقيق ويجوز ان يكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف
في جانب الاسم اي لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية
على ان يكون الالف واللام فيه مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء فلم يصح قول من قال
ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح وانضح وكفى في النسبة لما عرفت فاعلم
ان العلل اربع عنده العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب
على اي وجه كان والعلة الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به

نفعه اي يوصله لينفعه الله لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر
وايراده بالماضي للتفاؤل واظهار الحرص وان غير الواقع منزلة الواقع
وللاحتراز عن صورة الامر بهما اي بالصاحبة لما سبق لان المقصود ههنا
الوصف وسائر مفعول ثان وهو الضمير البارز المتصل به من سار يسار
من باب فتح يفتح ومصدره سورا وصفة سائر فالسور بقية ما اكل
او شرب ومعناه الباقي وجي ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى
الثاني يكون للمعطوف ثانيا وهو يوصف لانه نكرة الدعاء في حقه اولا بالضمير
العائد له وثانيا بالعطف يعني من باب عطف العام على الخاص لمزيد
الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى المحصلين جمع مبتدأ وهو من
ابتدأ في كل شيء تعالى في اول ابتدائه مبتدأ منقول من الفاظ العجم
ولذا قال الشارح من اصحاب التحصيل احتراز عن كونه من اصحاب الحرف
والصنائع لان هذا اللفظ يعني اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على
طالب العلم واشتغاله وما توفيقي مصدر مضاف الى ما يقوم مقام
الفاعل والتوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات فالمعنى
وما كوني موافقا يعني فاعلا لاسباب موافقة لمسبباتها شيء يعني
الاشياء الا بمعونة الله تعالى اياي وبتوفيقه اياي فالاستثناء
مفرغ وقيل استعداد الاقدام على الشيء فيكون المصدر مبنيا للفاعل
فالمعنى وما كوني وما اكون مستعدا على الاقدام شيء من الاشياء
الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه
وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيري
موافقا لتقدير الحق كما قيل العبد يدبر والله يقدر وقيل هو الامر المقرب
الى السعادات الابدية والكرامات السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق
في الافادة والاستفادة فليطالع في شرح قواعد الاعراب الذي للشيخ
زاده وهو حسبي الواو للحال والجملة حال اي حسبي وكافي في جميع مهماتي
ومراداتي ونعم الواو للعطف الوكيل فاعله اما معطوف على حسبي
عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المتقدم مثل زيد نعم
الرجل كذا في المطول او على حسبي عطف جملة على جملة فالمخصوص
محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد
ايوب نحوه او على التقدير يكون عطف الانشاء على الاخبار

٩ المبتدئين

وبينهما

وبينهما لما كان الانقطاع فلزم الفاء ووجه التوجيه لنفي العطف اما في الاول فيتفاوتا اللفظ وان كانا
اخبارا في اللفظ فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح
عطفه واما في الثاني فيتفاوتا اللفظ وان كانا انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب
المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه اعلم جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان المص لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلوة على نبيه وخالف
السلف فيه لانهم كتبوهما فاجاب عنه منهما فقال ان الشيخ رحمة الله عليه
لم يصدر من التقصير رسالته بهاء صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتي
تفصيله بحمد الله سبحانه متعلق بقوله لم يصدر رسالته بجعله متعلق به ايضا اي جعل المص
الحمد لله جزءه مفعول ثان منها الجار والمجرور صفة الجزء والضمير البارز راجع الى الرسالة
اي بان جعل المص الحمد لله جزءا من الرسالة كتبا لان الجزئية لا تكون الا بالكتابة لا قولا و
لا قلبا لانه ليس من شأن المص انه لا يصدرها بالحمد القولي ولا بالحمد القلبي مقابل الحمد
بالحمد الفعلي او القولي او القلبي حين الشروع في شيء من الاشياء ليس من شأن العالم فضلا
عن المص الفاضل هضما مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع
مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتي له زيادة تفصيل
اللام في قوله لنفسه متعلق به ويحتمل ان يقال انه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها
بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس
من انه بما بطالة دان يرقعه في الاحجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات
ويعلم منه ايضا ترك الصلوة على النبي عم الباء في قوله بتخييل متعلق بقوله هضما
وهو الفاء الذي في الحبال مصدر مضاف الى المفعول يعني بالقاء المص هذا المعنى
اي بتخيله كتابه في نفسه وهو ان كتابه هذا من قبيل ان كتابه ليس من الافعال
الناقصة اسمه مستتر فيه وراجع الى الكتاب وخبره قوله كتب السلف بعد والجملة
خبر ان وهي مع اسمها وخبرها مفعول التخييل اي ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابي
ومؤلفي مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بمعنى السابق الصالح
من صغر حجمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثلة والشواهد
حتى يصدر به تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم على سننها يعني على الطريق
اي على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها ولا يلزم هذا جواب دخل
مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور
وهو يستلزم الاقطعية فقال دفعه ولا يلزم من ذلك اي من عدم التصدير
بالحمد عدم الابتداء مانع القولي ولا يلزم منه اي بالحمد مطلقا لا قولا ولا قلبا

وليس الغرض ان تخبر
بكما في كما
ان الله تعالى اعطاه السعادة
في الشكر ان
لاالاخبار وكذا اهدا
لان المقام مقام المدح
دا لشا
م

ولا لكتابا ولا مقلا حتى يكون كتابه هذا ابتر كما اي بتركه الحمد كتبا وقولا انقطع ويدخل تحت قوله
عم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية فهو اجذم لجواز
اتيانه اي المص بالحمد قولا او قلبا من غير ان يجعله جزءا من كتابه بان يقول الحمد لله ونحوه
مما يدل على تعظيم المنعم ولكن لم يجعله جزءا من كتابه هضما للنفس وهذا اولى والليق
وبدا الواو للاستيناف يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره لما ان وظيفة
من اشتغل اولا في علم النحو ان يشتغل بتعريف الاعراب والبناء وما ينبني
عليهما الا ان المص بدا في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة
والكلام فاجاب عنه بقوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام يعني من دأب
المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة والكلام
لكونهما موضوع العلم يعني ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء
حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية وهما صفتها كما ان الدار معلوم على
الصفة كذلك ههنا فلا بد ان يعرف الموصوف ثم يعرف الصفة لانه اي المص يبحث
في هذا الكتاب اي في الكتاب المسمى بالكافية عن احوالهما اي الكلمة والكلام
يعني عن الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر
كذلك نحن لم نعرف ما شيء للمقول اي الكلمة والكلام من التعريف ان اريد
بالمعرفة المعرفة بالحد او بالمعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وايا ما كان
فمعرفة الاحوال تتوقف على معرفة الذات فان ثبت ثبت والا فلا ولما
قدم معرفة الذات كيف يبحث عن احوالها يعني على اي حال وعلى وصف
يريد البحث عن احوال الذات ما دام الذات لم يعرف وقدم الكلمة
على الكلام مع ان المقصود الاهم من تدوين علم النحو معرفة الاعراب
والبناء وغيره وهي تتوقف عند المص على التركيب الذي هو
الكلام لان المص اخذ في تعريف المعرب التركيب الذي في المعرب
المركب فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام
لكون افرادها اي افراد الكلمة جزءا من افراد الكلام فمن جملة افراد
الكلام مثلا قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيد او قائم
ولا شك ان زيدا وقائما جزء من زيد قائم فيكون افرادها جزءا من
افراد الكلام تاملا ومفهومها جزء من مفهوم اي الكلام هذا من باب
عطف شيئين على معمولي عامل واحد وهو الجزء فان مفهوم قولك
زيد قائم شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوم زيد هو

شخص

شخص معين ومفهوم قائم ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او
ذات متصف بالقيام جزء من قولك شخص معين وذات معين بالقيام والجزء
مقدم على الكل طبعا وقدم الاول على الثاني وضعا ليناسب الوضع الطبع
تأمل فقال الكلمة فيهن والكلام مشتقان الاشتقاق رد الكلمة الى
الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يكون
معنى المشتق في المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق
ثلثة اضرب يعرف في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق
فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والخطبة
فانه يقال كلمة شاعر وقال الله تع وتمت كلمة ربك كذا في الرضي من الكلم الذي هو
بسكون اللام مصدر مضاف الى المفعول وهو اللام من ضرب يقال كلمه كلما بزيادة
في الاول والالف في الثاني وتحريك العين فيهما وهو الجرح بالفتح مصدر
جرح من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذي حصل في الجسم بسبب الجرح
يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم واللام
في قوله لتأثير مصدر مضاف الى الفاعل وهو معناهما اي الكلمة
والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان المناسبة بين المشتق والمشتق
منه في النفوس يعني نفس السامعين فرحا وانبساطا ان كانا طيبين
وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك كما في الجرح بالفتح يعني كما يؤثر في النفوس
المجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا كان او كانا واستدل على ان الكلم
بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقد صرح بعض الشعراء بجمع
الشاعر من الجهلاء جمع جاهل قائله علي بن ابي طالب ولم يبلغ الشاعر
ولو بلغه لم يرض به لان الله تع ذم الشعراء في كلام المعجز القديم بقوله
والشعراء يتبعهم الغاوون واذا كان الشاعر مذموما عند الله تع فكيف
يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على علي رضي الله عنه هذا اللفظ
المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه ناشئ
من عدم البلوغ فيه بعض يتعلق بقوله وقد جرت تاثيراتها اي الكلمة
في النفوس اي نفوس السامعين بالجرح بالفتح قال جراحات جمع
جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون نشاء ومؤديا الى الموت ولا يتعلق
بها بقرينة الالتيام لان ما كان مهلكه ويتعلق بها الموت السنان
جمع سن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير

وانما لم يسم التعريف فيه بالسين والمراد بها ههنا ما يجري له الجرح سواء كان جديدا او غيره ولذا
عرف بلام الجنس لها اي للجراحات التيام يقال التام الجرح بالضم اذا انضم احد جانبيه
بالاخر وبرى ولا يلتئام ما موصوفة او موصولة صلتها او صفتها قوله يجرح
بحذف العائد المنصوب اي يجرحه مثل قوله تعالى اهذا الذي بعث الله اي بعثه الله اللسان
مرفوع على انه فاعل يجرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازي بعلاقة المصدرية
والا فهو الجارحة بمعنى العضو المخصوص والمراد ههنا الفرح الثاني قال
ولا يلتئام ما يجرح اللسان مقام ما لفظ او مقام ما لهجة ولما قيد قوله
من الكلم بتسكين اللام قوله لامنه انه يقال ايا اذا كان بتحريكه فما ذكره حاله
فقال للبيان بالواو والاستئنافية والكلم جنس اللام المجرد عن التاء جنسي
لا جمع بدليل تصغيره على كليم لان المفرد لا الجمع وقال الاخفش وليس المجرد
عن التاء من هذا النوع جمعا لان التاء بل هو جنس وصحة ان يقع على
القليل والكثير كالماء ولكن الكلم يستعمل في عرف العرب الا على ما فوق الاثنين
انتهى قوله كتمر وتمرة نظير معنى كما ان تمرا جنس لا جمع وتمرة بالتاء واحد
كذلك الكلم جنس لا جمع ومع التاء واحدة قوله بدليل متعلق بالفعل
المقدر تقديره علم ذلك اي كون الكلم جنسا لا جمعا بدليل قوله تعالى اليه
اي جناب قدسه ومحل عرضه يصعد انما فانا الكلم الطيب اي العمل الصالح
من الذكر والتسبيح وقراءة القران وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم يعني
ان الطيب مفرد مذكر فلو كان الكلم جمعا فما جاز وصفه لان كل جمع سوى جمع المذكر
السالم مؤنث على ما سمعته والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لا جمع لانه اذا
اسند الى ضمير الجمع فالتانيث او ضمير الجماعة واجب وقيل جمع هو صاحب
الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يعني وانما فوق
العشرة بلا قرينة وما دونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يعني ما دون العشرة
وما دونها بلا قرينة وما فوقها مع القرينة حيث قال لا يقع على شيء
من الاشياء الا على الثلث وما فوقها كالجمع حيث لا يقع الا عليه وما فوقه
فصاعدا الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث
وقع على الثلث فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلث الى ان
ينتهي وما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالاية المذكورة
اجاب الشارح عن طرفهم بقوله والكلم الطيب ما الطيب ما اي بعض الكلم
يعني ما دل عليه القاف واقامته الكاف اليه مقامه والطيب

صفة

صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع
لانه امر يرجع لا يدل على الاصل واللام فيها اي في الكلم للجنس واعلم ان اللام تنقسم
الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي ولام العهد
الذهني اما الاول فما يدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة
يعني هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثاني فما يدل على استغراق
الافراد بحيث لا يشذ فرد منه نحو ان الانسان لفي خسر واما الثالث فما يدل
على العهد الخارجي نحو جاءني رجل واكرمت الرجل واما الرابع فما يدل على المعهود
في الذهن نحو قول الولي بعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج
ههنا اللام من القسم الاول يعني ما يدل على الماهية لا غير لان الكلم انما ذكر لبيان
ماهية الشيء والتاء للوحدة فيه تناقض لان دلالة الجنس على الكثرة
المناقضة للوحدة قوله ولا منافات بينهما اي بين كون اللام للجنس
والتاء للوحدة جواب عن سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثرة والوحدة
منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافات
بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان
والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية والشخصية كرجل وزيد
والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية والفردية
يعني يكون بينهما منافات لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس
المراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا لغويا يقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس او وصفا نحويا نحو الجنس الواحد والوحدة الجنسية
اذ لو كان بينهما منافات لما اتصف احدهما بالاخر ويمكن ان ثانه
بايراد الامثلة الى صيغة لان يكون اللام الداخل في الموقات لنعم الجنس
خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس وبالجنس حملها
اي اللام على العهد الخارجي بايراد الكلمة المذكورة على السنة النحاة
واما حملها على العهد الذهني فموجب جهالة المحدود والان الاستغراق
بغير التعين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق
فلا يتم اصلا لفظ اللفظ في الاصل مصدر من ضرب في اللغة
الرمي لانه يقال اكلت التمرة ولفظت النواة من باب ضرب
النواة ولذا فسر الشارح بقوله اي رميتها اي النواة وانما قال بقوله
اي رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمي من الفم فقط مع ان الرمي

بغير الغم فيحمل فيه اللفظ اي بحث نقل المنطق الرمي الذي فيه لان الاكل في قوله الكلمة
لان كان مخصوصا بالفم توهم ان الامر المترتب عليه ايضا مخصوص به وهم بكون اللفظ
بمعنى الرمي مطلقا وفي الاصطلاح صوت ما يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا
ثم اي بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي والاستدلال عليه بما نقل اعترض بين للمفعول
اي اللفظ في عرف النحاة اي في اصطلاحهم ابتداء منصوب على الظرفية اي
مثل جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق حتى كونه باقيا على معنى مصدر الا ما
يتلفظ به الانسان بمعنى نقل الى ما يتلفظ الانسان لفظا او بعد معطوف
على قوله ابتداء جعله اي جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
وخارج ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد هنا كالقول بمعنى المقول كما يقال
الانسان ضرب الامير اي مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا الا الاول ليكون
من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة
العنبرية بعد النقل ابتداء لانه يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر
حسنى على الاول المعنى الكلي لفظا اي لفظ الانسان ما لا اضافة فيه
لا ادنى ملابسة وعلى الثاني المعنى الكلي ملفوظه اي ملفوظ الانسان
فيكون خاصا لان الشيء وصف يستدعي موصوفا قوله الى متعلق
بقوله ثم نقل ما موصولة يتلفظ به الضمير راجع الى الانسان فاعل
يعني نقل الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظ حقيقة اي يتلفظ من
تحت الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اي تلفظا حقيقيا
او الظرفية كان او حكما معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى ثم
مهملا منصوب على انه خبر مقدم لكان اي كان ما يتلفظ به الانسان
مهملا او موضوعا المشهور في كلام النحاة وكان مهملا او مستعملا
وانما عدل عنه لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل
وكان المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبعد هذا ما ذكره الشارح
هو الاول لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل مفردا كان ما يتلفظ
به الانسان او مركبا ومثال اللفظ الحقيقي حال كونه موضوعا
مفردا في الاسم كزيد والفعل كضرب ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء
بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك
من المركب الاسنادي وغيره ومثال اللفظ الحكمي كالمنوي
وهو ما كان مستكنا في الفعل والصفة سواء كان جائزا

كما في زيد

كما في زيد ضرب وزيد ضارب او وجوبا نحو اضرب امرا وتفعل وحده ونضرب مخاطبا
قوله اذ ليس تعليل لعدم كون المنوي لفظا حقيقيا من مقولة الحرف يعني ان اللفظ الحقيقي
مقول بالحرف ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوي
ليس مقولا بالحرف يعني غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا والصوت من غير
ان يكون له وهذا اولى لانه لا يكون لفظا حقيقيا اصلا اي قطعا يعني قطع عدم كونه
من مقولة الحرف قطعا ولم يوضع له اي للمنوي لفظ معطوف على التعليل حتى
يكون احكام اللفظ مجراة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوي قوله واما
عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو
موضوع للمنوي في قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوي في قولك اضرب
فاجاب عنه بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له اي بمعنى استفاد
الضمير المرفوع المنفصل للمنوي مجازا من نحو هو للمنوي في زيد ضرب وانت للمنوي
في اضرب واجروا احكام اللفظ عليه اي على ذلك المنوي من كونه مسندا اليه
ومؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك فكان ذلك المنوي حكما لفظا لاجراء احكام اللفظ
عليه لا حقيقة والمحذوف من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا او غيره
جوازا او وجوبا سماعا او قياسا لفظ حقيقة يعني داخل تحت اللفظ
الحقيقي لان الحذف كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا لانه اي لان
المحذوف كذلك قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان يعني عند
اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال
في نحو الهلال اي هذا الهلال وفي نحو سقيا اي سقاك الله سقيا وان احد
من المشركين استجارك اي وان استجارك احد الاية الى غير ذلك وكلام الله
اعلم ان كلام الله تعالى قسمان كلام نفسي قائم بذاته تعالى وكلام لفظي دال عليه
اما الاول فهو قائم بذات الله تعالى ليس له صوت وحرف ولا تركيب ولا كلمات
ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلا في اللفظ
لانه مخلوق واما الثاني فهو مكتوب في مصاحفنا باشكال الكتابة
وصور الحروف محفوظ في قلوبنا بالفاظ المخيلة مقروء بالسنتنا
مسموع الملفوظ المسموع باذاننا غير حال فيها اي في المصاحف
والقلوب والالسنة والاذان بل بمعنى كلام قائم بذات الله تعالى
يلفظ او يسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش
واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر

باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحروفا فمن اراد تحقيق الحقايق
فليطالع الشرح الذي على العقايد وما قاله الشارح من القسم الثاني فليتأمل
وداخلة فيه اي في اللفظ اذ هي اي الكلمات الالهية اللفظية المكتوبة في المصاحف
مما يتلفظ به الانسان لانها مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة
في قلوبنا فيكون ملفوظة وعلى هذا القياس مجرور صفة هذا اي على قياس
كلمات الله تعالى كلمات الملائكة لان الملائكة مخلوقة وكلماتهم ذوات
اصوات وحروف وتركيب كما للانسان فتكون داخلة في اللفظ كما لا لفاظه
والجن وهي كما للملائكة كقول من صاح على حرب جاء بيته فمات من صيحته وقبر
حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر فتكون كلمات الجن ايضا داخلة
في اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية في الحدوث
والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في الدخول متساوية
والدوال الاربع وهي مبتداء والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط
قبل الحكم الخطوط جمع الخط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وعمرو
مثلا والعقود جمع عقدة وهي الحبل الذي يعقد في الاصبع ليكون تذكرة
بعض الاشياء والنصب بضم النون وفتح الصاد نصبه بسكون الصاد
وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الجبال او غيره والاشارات
جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد او بغيرهما كالانشاء وغيرها
غير داخلة في اللفظ لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره
وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا في اللفظ فلا حاجة الى
قيد يؤخذ في التعريف يخرجها اي الدوال الاربع ما لم يكن داخلا في شيء
لا يحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب
النقارة عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله وانما قال لفظ
جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتداء والخبر في التذكير
والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتداء مؤنثا فاجاب عنه
بقوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة بالتاء فالدالة على الوحدة
لان اي الصلم يقصد الوحدة حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه
يخرج بعض الكلمات عن تعريف الكلمات كعبد الله علما لانه
ليس بلفظ واحد على ما سيجيء بل قصد الجنس والمطابقة المذكورة
غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل الضمير حتى يطابق المبتداء

خبرا

خبرا وان اريد منه الصفة لعدم الاشتقاق في قوله لفظ لانه مصدر مع كون اللفظ
اخصر وما يستتبعه اجزاء اخصر مما يستتبعه اللفظة وليكون المراد محتملا للاحتمالين
بل الاحتمالات الثلث في الاعراب والمعنى ايضا فمذهب نحو السامع كل
مذهب ممكن من جعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا
اعلم ان المطابقة بين المبتداء والخبر مشروطة بشروط ثلثة الاشتقاق
وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتداء وعدم المساوات في التذكير والتأنيث
وقد انتفت الشروط الثلثة باسرها وضع مبني للمفعول نائبه
ما يستتر فيه فالجملة في محل الرفع لانه صفة اللفظ الوضع تخصيص شيء
بشيء فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه
لان المراد بالشيء الاول اللفظ في الالفاظ وبالثاني المعنى يعني تعيين
اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشيء ليعم غير اللفظ بحيث اي في مقام
متى اطلق مبني للمفعول الشيء الاول فهم منه اي من اطلاق الشيء الاول
الشيء الثاني كما في الالفاظ من غير قرينة او احس مبني للمفعول المراد بالحس
اعم ليحتمل مثالا منه مع اطلق لاعلم لان الحواس الظاهر خمسة حس بصر
وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس الشيء الاول فهم منه
اي من احساس الشيء الاول الشيء الثاني يعني يفهم بغير قرينة كما في المحسوسات
في الدوال الاربع قوله اطلق او احس تنازعا في قوله الشيء الاول واعمل
الثاني عند البصرية والاول عند الكوفيين لسان تحقيقه اعلم ان الوضع
اللفظي ثلثة وضع جنسي كالحيوان فانه وضع لكل جسم نام حساس
متحرك بالارادة ووضع نوعي كما للانسان فانه موضوع للحيوان
الناطق ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص
او الشخص معينا قيل بعض اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه
لخروج عنه اي عن تعريف وضع الحرف فلا يكون جامعا لانه لا يفهم
معناه اي معنى الحرف متى اطلق اي متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا
الابتداء اذا اطلق من والى الانتهاء اذا اطلق الى غير ذلك بل
يفهم معنى الحرف اذا اطلق مصاحبا مع ضم ضميمة مثلا ان يضم اليه
المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لا يفهم الابتداء
من لفظ من وحدها بل اذا اضيفت الى السير والبصرة واجيب عنه

اي في هذا الاعتراض ان المراد من اطلق ان يقال من اطلق الشيء الاول اطلاقا صحيحا
لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكامل والاطلاق ههنا في ذكر مطلقا
فكل له ان يكون صحيحا فهم من الشيء الثاني واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة
غير صحيح ولا يبعد ان يقال في جواب هذا الاعتراض ان المراد باطلاق
الالفاظ ان استعملها اي يستعمل تلك الالفاظ اهل اللسان اي الذين وصفوا
بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد في محاوراتهم اي في خطاباتهم العرفية
وبيان مقاصدهم يعني بيان ما في ضمائرهم مع الاعتبار من المطابقة
لمقتضيات الاحوال فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد على اصل التعريف
في التصحيح ليكون جامعا مانعا لان في وضع الحرف منه والقيد الزائد
ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشي في العقول ولا يبعد ويمكن ان
يجاب عنه اي عن قول الشارح لا يبعد بان يقال لم يعتبر المحشي الاول ايضا
قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما التفت اليه ههنا
كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع
او ما في حكمه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف
يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه
والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي
يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة لمعنى مفعول به باللام
لقوله وضع المعنى اصطلاحا وقد يكتفي منه بمعنى القصد ما يقصد
في للمفعول شيء يتعلق بالقصد فيكون اي المعنى لغة اما مفعل
من عنى يعني مثل رمى يرمي اسم مكان او اسم زمان يكون بمعنى المقصد
بالكسر يعني مكان او زمان قصد منه شيء ولم يذكر ان زمان اكتفاء
بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود
او مصدر ميمي بمعنى المفعول يعني لفظ مصدر ميمي الان نقل منه
وجعل بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي بمعنى
ان مرميا اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من عني
اصله معنوي كمرموي اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن
للازم اقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء
لتسلم فصار معني بالتشديد كمرمي ثم تحذف الياء الاولى التقاء

به بالكسرة فصار معني كمعرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلب الياء الفا لزيادة التخفيف
لان الفتحة اخف من الكسرة والالف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين
فحذفت لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها
لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله ولما كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر
المعنى ههنا زائد اصلا فانه لان الوضع يستلزم المعنى لان تخصيص شيء
بشيء فالشيء الاول هو الدال والثاني المعنى المدلول فكان المعنى داخلا في
الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لموجود
مطلق لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله ولما كان المعنى
ماخوذا في الوضع يعني داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شيء
بشيء والشيء الثاني هو المعنى لا غير ولان اللفظ الذي لا يكون له معنى
لا ينطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى
وذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز فذكر المعنى بعده
اي بعد ذكر الوضع بني على تجريده اي على انتزاع المعنى عنه اي عن الوضع
يعني ينتزع عن المعنى الذي كان ماخوذا في الوضع معنى اخر مبالغة
فيجعل ذلك المعنى متعلقا به كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقولهم لي من فلان
صديق حميم وفي المطول التجريد ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله
في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
الى حيث يصح ان ينتزع عنه موصوف اخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه
فليراجع اليه تخرج به اي بقيد الوضع المهملات جمع مهمل وهو لفظ
لا يعرف له معنى مثل ديز ومنه والالفاظ الدالة بالطبع مثل اح بالخاء
المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح بالحاء
المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان تعين اللفظ لا يقتضي
ذلك بل ملاحظة حال السعال الطبيعي فانها مقتضية لاحداث مثل
هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والالفاظ اذ لم يتعلق بها
اي بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا
كذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه
يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه وبقيت حروف التهجي
يعني الهاء والجيم وبالقصر وهي الحروف التي تكون على حرف واحد
مثل ق و ص الموضوعة لغرض التركيب اي لاجل ان يتركب منها

اثنان كمن وثلثة والاربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل تفعل فيكون ثنائيا وثلاثيا
ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه مقلا في الثلاثي والرباعي وبعضه اسما في
الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن ودما وثلاثيا مثل زيد وعمرو
ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل اسفل وبعضه حرفا فتأمل فيجعل من هذه
الاقسام كلام اسنادي او غيره ولاجل هذه الغرض الالتمام وضعت
حروف الهجي ولا يلزم من هذا ان يكون موضوعة لمعنى وسبب
داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شيء بشيء
وان لم يكن تخصيص شيء بشيء لا بازاء المعنى وترتيب الحروف المذكورة
بقوله لمعنى اذ وضعها للغرض التركيب لا بازاء المعنى كما عرفت انفا
فان قلت اورد هذا السؤال بالفاء ابتداء بان السؤال ناش بما سبق
واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كان الكلمة لفظا
وضع لمعنى فان قلت هذا التعريف غير جامع لانه قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض لفظ اخر كلفظ الاسم فانه لفظ وضع
بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ اخر وكذا الفعل فانه لفظ وضع
بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظ من فكيف
ان فعلى اي حال واي وصف يصدق عليه اي على ذلك البعض
انه لفظ وضع لمعنى فكان على المص ان يقول لفظ وضع لشيء
مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ اخر وما وضع لمعنى لان الشيء
تمام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا قلنا
تعريف المص ايضا جامعا لان المعنى ما يتعلق به القصد يعني المعنى
ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا منه وهو اي ما يكون مقصودا
ومرادا منه او ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا كما انكر
السابقين لا التعلم ومراده من لفظ الاسم يكون زيد مثلا ومن
لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن لفظ الحرف لفظ من فيكون
زيد ضرب لفظا الاسم والفعل والحرف او غيره عطف على قوله
لفظا والضمير راجع اليه او غير لفظ مثل ضرب فان المراد منه
المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا
لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه فان قلت اورده بالفاء
ايضا كما سبق في السؤال الاول لانه نشأ هذا السؤال من جواب السؤال

الاول

الاولى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في المصنف
قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم للاستتباع جواب
السؤال الاول كما قلنا ولكلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا
السؤال انما يرد على تقدير كون الكلمة وضعت لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا
كان صفة للفظ على خلاف الظاهر فلم يرد لانه قد وضع لفظ مفرد
لمعنى تام قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ كلفظ الخبر
فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم او قائم
زيد والجملة فانها ايضا وضع بازاء لفظ مركب كما مثلنا المذكورين
وكذا الكلام والاضافة فانها مفرد اللفظ وضعت بازاء لفظ
مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات فكيف
يكون ذلك البعض موضوعا المفرد فكان على المص ان يقول
لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل منه ما وضع لمعنى سواء
كان ذلك المعنى مفردا او مركبا قلنا هذه الالفاظ اي الالفاظ
المركبة التي قد وضع بازائها بعض الكلمات كلفظ الخبر والجملة
والمفردة وان كانت هذه الالفاظ الواو للحال بالقياس الى الجار
والمجرور خبر كانت الى معانيها متعلق بالقياس والجملة حال وهذه
الالفاظ مبتداء قوله مركبة خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها
منسوبة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على
جزء المعنى لكنها اي لكن هذه الالفاظ بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة فيصدق عليها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها
معان مفردة لانه لا دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ
مركبة كما سبق وهذا جواب المجيب هو صاحب الوافية من اراد
فليراجع اليها بحث الاشكال الاشكال الاول وهو انه قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض لفظ اخر فكيف الاشكال الثاني
وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
بانه اي كالنسبة هنا اي في نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما في
السؤال الثاني مقتصرا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام
الحكم وهذه النسبة يناسب للمقام تأمل لفظ اسم لنسبة [illegible]

صفة اللفظ بازاء لفظ آخر مفردا بناء على السؤال الاول لان او مركبا بناء على السؤال الثاني
بل ههنا لفظ وضع بازاء مفهوم كلي افراده اي افراد المفهوم الكلي الفاظ
كلفظ الاسم فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم الكلي وهو ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وافراد هذا المفهوم الفاظ كزيد وعمرو
ورجل وفرس وحجر وشجر وغير ذلك مشتقا او غيره والفعل فان لفظ
الفعل موضوع لمفهوم وهو ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة
الثلثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او
ما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ
والحرف فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى
في غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن والى وغير ذلك
عاملا كان او غيره والخبر فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي وهو
المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة وافراد هذا المفهوم الفاظ
مثل قائم وقاعد وغيرها والجملة فانه موضوع لمفهوم كلي وهو
ما نضم فيه الشيء بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ ولا يخفى
عليك ايها الطالب المنصف الذي كان الكلام ان هذا الكلام اي
الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ
منقوض باسماء الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة المراد باسماء
الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظا مفردا او مركبا كقولك الذي
قلت زيدا او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب
واسماء المفردة تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو او مركبة مثل
زيد قائم هي جملة اسمية فان الوضع فيها اي في تلك الضمائر وان
كان عاما بمعنى ان كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل احد توجه
الخطاب اليه وانا موضوع لكل متكلم مثلوه الفاظا عاما وان كان
خاصا فان وان كان عاما بمعنى فيتك بانك المقيد العموم اشارة
الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى هذا الحكم مثل اسماء حروف
التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها خاص لان الموضوع له كل
الموضوع له بمعنى الآن الموضوع له بمعنى المستعمل فيه خاص فان
هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلثة مثل زيد
في جاءني زيد المستعمل فيه خاص وكذا غيره فليس هناك اي في مقام رجوع

الضمير

الضمير الى الالفاظ المخصوصة مفردة او مركبة مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة
معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له بمعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد
هو والزيدان هما والزيدون هم مفرد اسم مفعول من افرد هو اي قوله
مفرد اما مجرور لفظا ودائما على انه صفة لمعنى على انه وصف بحال
موصوفه اي بحال قائمة مثل مررت برجل حسن اذ الحسن بحال الرجل وصفة
على ما سائر حقيقة ومعناه اي معنى المفرد في اي صح كونه صفة لمعنى
ما اي مفرد لا يدل جزء لفظه على جزئه اي على جزء المعنى فذلك المعنى مثال
معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاء والياء والدال ومعناه
الحيوان الناطق مع التشخص والياء على الناطق والدال على التشخص
بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع من تلك الحيوان الناطق مع التشخص
ويقال لهذا المعنى معنى مفرد وفيه اي في هذا التوصيف او في الاعراب
متعلق بقوله يوهم انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى
متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ
لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه وليس الامر كذلك يعني
ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
بل توضع بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء
معناه فذلك المعنى يصير متصفا بالافراد فان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع كما قلنا انفا ما مرادا لا ينفصل
وان كان في هذا التوصيف حصول الايهام المذكور فينبغي
ان يتكلف فيه للمفعول لان الارتباط فكيف يحمل متعدا بقال ان تكلف
زيد الامر فيه اي في دفع هذا الايهام بجوز ثابتة تطلق بالمجاز يقال
تجوز زيد في كلامه بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا
للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع
حقيقة كما يتكلف في مثل قتيلا اي في قوله عم يوم بدر وقت
القتال حرضا للمؤمنين عليه وللعلماء بقوله تع يا ايها النبي حرض
المؤمنين على القتال من قتل قتيلا فله سلبه الا اشتهاد
في قوله قتيلا سمي به بحال القرب بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى
هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومثله قوله تع اني اراني اعصر خمرا

او مرفوعا لفظا على انه صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان
لا يقع بين الصفة والموصوف فصل ومعناه اى اللفظ المفرد حال اى ثابتا
كونه مرفوعا على انه صفة للفظ ما اى لفظ مفرد لا ما لا جزء له اى جزء
ذلك اللفظ على جزء معناه اى معنى اللفظ فيكون 2 للفظ وصفان
الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثاني ليس بجملة بل مفرد ولا بد
اى لا بد ان يكون للفظ وصفان من بيان النكتة اى بيان السبب والعلة
لان المتكلم البليغ لا يتكلم بان يختار هذه الخصوصية بغير نكتة و
سبب في ايراد متعلق بالبيان قوله في ايراد مصدر متعد الى مفعولين
مضاف الى احدهما وهو احد الوصفين والاخر قوله جملة فعلية والفاعل
متروك تقديره في ايراد المصنف الوصفين جملة فعلية والوصف الاخر
مفردا انه من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد
والحال انه يمكن ايراد الوصفين بالافراد بحيث يقال موضوع لمعنى مفرد
على ما هو الاصل لان الاصل في الوصف الافراد ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية
الماضوية بحيث يقال لفظ وضع لمعنى مفرد وان كان على خلاف الاصل
وكان النكتة فيه اى في الايراد المذكور التنبيه بالصيغة على تقدم
الوضع على الافراد لان الوضع مقدم عليه بحيث اتى بنى للمفعول
من الجار والمجرور نائبه بصيغة الماضي لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع
قوله الماضي مقصد على وزن دخول لخلاف الافراد وانما قدم صفة
الاولى لانه لو قدم الثاني لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه
اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر
وان يكون صفة للفظ على ما هو خلافه لتذهب نفس الناظر
في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن
ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشي
والاولى ان يقال ان الحاصل في الكل الفعل فلما كان لوصف الوضع
بحسب الذات اقتدار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد واتى بالافراد
فيما لا معمول له سوى ما يكون فيه واما نصبه اى نصب قوله مفردا
افرده باما الاستئنافية دون رسم الخط كما لم يساعد نصبه
توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه
وان لم يساعد رسم الخط اى حال كونه غير مساعد رسم الخط

النصب

النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عند التنوين يكتب تنوينه على
صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فلم يكن رسم
الخط مساعدا للنصب فعلى انه حال الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر للمبتدأ
المذكور قلت اما على من المعنى يوجب من الشكل في وضع في يكون مبنيا
لهيئة الفاعل فهو افق رفعه في كونه صفة للفظ لان الحال في حكم الوصف
او على انه حال من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة
يجب تقديم الحال عليه على ما سيأتي لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور
ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كونه
مجرورا فانه اى المعنى مفعول بواسطة اللام جواب سؤال مقدر تقديره
ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول
فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بالمعنى وان لم يكن مفعولا
صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بالواسطة
ووجه صحته اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال ان الحال لا بد على مقارنة لعاملها زمانا وههنا الوضع مقدم
على الافراد فلم يوجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه
بقوله ووجه صحته ان الوضع اسم ان وان كان الواو للحال مقدما على
الافراد بحسب الذات متعلق بقوله متقدما والمعنى ان الوضع
حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعني ان ذات الوضع ولفظه
مقدم على ذات الافراد ولفظه لكنه اى الا ان الوضع مقارن
ومصاحب له اى للافراد بحيث لا يكون بحسب الزمان يعني ان زمان
الوضع بازاء المعنى مقارن بحال زمان الافراد يعني ان زمانهما متحد
بحيث لا تفاوت بين الزمانين وهذا القدر يعني المقارنة في
الزمان كاف لصحة الحالية اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا تفاوت
بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان
وهو لا ينافي المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فيه يوافق كونه
حالا من المعنى لانه يكون صفة له كما سبق ان الحال في حكم الصفة
وقيد الافراد سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او منصوبا حالا منه او
مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه ~~او مرفوعا وصفا~~
لان الحال من ضمير الذي كان حالا منه ايضا لاخراج المركبات مطلقا اى حال الو

تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية او غيرها ولذا قال الشارح سواء كان مقدم
كما نشير اليه بتاويل الصدر مبتداء مؤخر اي كونها كلامية مثل زيد قائم وقام
زيد او غير كلامية تفسير للاطلاق كما في المركبات الخمسة الباقية
فيخرج به اي بقيد الافراد عن حد الكلمة وهو قوله لفظ وضع لمعنى
مفرد ما بعد لشمله لفظة واحدة لشمله اشتراك احدهما بالاخر سواء كان
الجزء الاول منه حرفا مثل الرجل او الجزء الثاني منه حرفا ومثل قائمة وبصري
وامثالها اي امثال الرجل وقائمة وبصري مما بيان بقوله وامثالها
يدل الجزء اللفظ منه الضمير المجرور يرجع الى ما في قوله مما يدل على جزء
المعنى متعلق بقوله يدل لكنه اي الان المذكور من الامثال وهي
الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثال في قوله مثل الرجل او الى الامثال
باعتبار المذكور بعد مبني للمفعول انا لكنه ما انكسر فضمير يرجع الى الاسم
لكن بعد ذلك المذكور لشمله الاشتراك لشمله اشتراك احدهما
بالاخر لفظة واحدة منصوب على انه مفعول ثان كذا في لقوله
بعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام
مائة واعرب تلك الامثال عطف على بعد فتذكير الضمير باعتبار
المذكور باعراب واحد الانسب بالمقام قوله لفظة واحدة
اي كما واحدا مضافا اليه للاعراب لا صفة له واني يدعوا ما يقابله
من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى اي اعراب مجموع
اللفظين باعراب لفظ واحد كذا في المحشي واجيب بان اعراب
مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة
وبقي عطف على فيخرج مثل عبد الله علما المراد كل مركب
اضافي سواء كانت اضافة معنوية مثل عبد الله او لفظية
مثل ضارب زيد جعل علما داخلا بعد خارجه اي في تعريف الكلمة مع
انه اي مثل عبد الله علما معرب باعرابين وهو ظاهر واجيب عنه بان
الاعرابين كانا في الاصل الذي هو المضاف والمضاف اليه وفي حال
العلمية صار الكلمة واحدة وبقي على ما كانا عليه يعني اذا جعلا علما
كان مجموعهما اسما واحدا ولان جزء لفظ لا يدل على جزء معناه واسمي
تقديرا باعتبار اللفظ لا دخل اللفظ بمنزلة غلام زيد ولا يخفى على
الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة وضمها من كان جيد الادراك

سريع الفهم

سريع الفهم العارف بالغرض من تدوين علم النحو يعني ان المقصود الاصلي من علم النحو معرفة
احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف ان اي كلمة معربة واي كلمة مبنية
وغيرهما قال لا شتباه يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزءهما
على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد وان دل جزءهما على جزء معناهما
انه اي الحال والشان لو كان الامر اي الحال ملابسا بالعكس يعني لو كان مثل الرجل داخلا
فيه وعبد الله علما خارجا عنه لكان هذا الامر انسب وما اي الذي اورده صاحب
المفصل وهو سيبويه في علم النحو للفاضل العلامة الكشاف في تعريف الكلمة متعلق
باورده حيث قال الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي
جنس تحته انواع ثلثة الاسم والفعل والحرف فمثل الفاء جواب الشرط لان
الشرط اذا كان موصولا صلته فعلا او ظرف يعني جملة فعلية او ظرفية يتضمن
معنى الشرط فيصح دخول الفاء في جوابه على ما سيأتي تحقيقه فعبد الله علما خارج
عنه اي عن تعريف المفصل بقوله اللفظة فانه لا يقال له لفظة واحدة لان اللفظة
ما لا يصح ان ينطق به مرتين باعتبار ما ويصح ان ينطق بعبد الله مرتين باعتبار
الوصف الاضافي وقد قال العلامة الزمخشري ومن اصناف الاسم العلم
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او
غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو بعلبك او مضاف ومضاف اليه
كعبد مناف وامرء القيس حيث جعل المركب الاضافي اسما وبقي مثل
قائمة وبصري مما بعد لشمله الاشتراك لفظة واحدة داخلة فيه اي في تعريف
المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لا يصح ان ينطق به مرتين باعتبار ما فانه
اي مثل قائمة وبصري بعد الافراد لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد لان معناه ليس بجزء للدلالة بجزء لفظه على جزء معناه
ولو لم يخرج اي مثل قائمة مثل بصري اي بترك قيد الافراد دلالة التعريف انسب
كما عرفت في قوله ولا يخفى على الفطن اه ولك ان تقول المراد بالمفرد
اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه
في حكم المفرد صورة حكم الكلمة واعلم جواب عن سؤال مقدر وهو ان
صاحب المفصل وغيره اخذ في تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها
بل ترك وخالف الجمهور في كلام المصنف فاجاب عنه بينهما بقوله
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة يعني ان ذكر الوضع يغني عن ذكر
الدلالة فلما ذكر الوضع في تعريف المصنف فلا يستغنى عن ذكر الدلالة

ويستلزم الوضع الدلالة حتى لو ذكرت كلاهما لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب
في الكلام لا سيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام
المنفي لا العقلي فافهم لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
آخر والوضع كما سبق تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم
منه الشيء الثاني فعلم من هذا ان الوضع اخص من الدلالة وهي اعم ومعلوم
ان الاخص يستلزم الاعم يعني لم يوجد بدونه كالانسان والحيوان فان
الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعني لا يوجد بدونه بلا عكس يعني ان
الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان فحيث تحقق الوضع
تحقق الدلالة يعني متى وجد الوضع في شيء وجدت الدلالة فيه
ايضا كما سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص
وهو يستلزم الاعم يعني ذكر الاخص يغني عن ذكر الاعم ويكتفي بذكر
الاخص فبعد ذكر الوضع المستلزم للدلالة او لا حاجة الى ذكر الدلالة
ثانيا لكون التعريف اخص واوجز كما وقع في هذا الكتاب اي الكتاب
المسمى بالكافية فيه قوله لكنه استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم
الدلالة الا ان الدلالة لا يستلزم الوضع كما سبق ان الدلالة اعم
والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص
كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس لا مكان ان يكون اي ان
توجد الدلالة بالعقل بلا وضع كدلالة لفظ ديز وانما قال لفظ
ديز لئلا يتوهم ان دلالته على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال
المحشي اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار لصحة
فهم اللفظ سماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي
فتكون الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى
فيكون للفظ دلالتان فلا يتعين ما قصد بالتمثيل كمال ظهور ولو كان
اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى في يكون بالمشاهدة
او بدلالة اللفظ المسموع فكون اللفظ من وراء الجدار يعني
من خلف الحجاب فقد الجدار يجد التمثيل على وجود اللافظ متعلق
بالدلالة فالاستدلال بالعقل في تجاوز ان هذا المسموع لفظ
ولا بد للفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا
لانه لم ير اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ

لافظا

لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية وان تكون الدلالة عطف على قوله ان تكون
بالطبع يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ كدلالة لفظ اح اذا
تلفظ به على وجع الصدر يعني صدر اللافظ اي في صدره قوله اح بفتح
الهمزة وسكون الحاء المهملة وضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها
وسكون الخاء المعجمة يدل على وجع مطلق في الصدر وغيره بضمها يدل على
العدو كذا في شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم
الاخص بل لا بد من ذكره فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما عرفت
انها لا تستلزم كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا
التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال وهي اي الكلمة
الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها
او يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى اسم وفعل و
حرف اي تقسيم اقسام الكلي الى الجزئيات كانقسام الحيوان الى الانسان
والفرس والابل يعني ان الكلمة مثل الخيط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم
كقولك الحيوان انسان لا لانقسام الكل الى الاجزاء ودفع الرضي فان قيل
يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك
اذهب زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انما كان يلزم ما قلت ان لو
هذا قسمة الشيء الى الاجزاء كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت
جدران وسقف بل قسمة الى الجزئيات نحو الحيوان انسان او فرس وابل
وزيد ما يدخل تحت كلي لا نحو الانسان في الحيوان والفعل في الكلمة وينبغي
كون الكلي خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان
الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه
ولان الاسم اصل في الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على
الحرف لانه وان لم يحصل من الفعليين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد
بخلاف الحرف ثم تأمل الى هذه الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف قوله
منحصرة فيها اشارة الى ان اللام لانها متعلق بمفهوم الكلي وان الكلام صريحة
اي الكلمة لما كانت كالظرف يعني اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى
وجوابها كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء
وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا موضوعة كما فهم
من تعريفها والوضع يستلزم الدلالة من الفاء جواب لما لكونها

نسخة ح

جملة اسمية اما من صفتها ان تدل على معنى فيكون ان تدل في تاويل المصدر مبتدا
محذوف الخبر فلا يرد امتناع حذف الدلالة على الخطر وفي الرضي اعلم ان اسم ان ضمير
الخطر والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اولانها ذات
دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدا محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله
قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح الفاضل اختار الثاني لان الفعل
المصدر بان المصدرية يؤول بالمصدر فيكون كالمصدر لغة ان يكون مبتدا
وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه على معنى كائن في نفسها الجار والمجرور
ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه واشار الشارح بقوله كائن اي ثابت
في الكلمة اي في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المنقول عنه لغة او مجازا
والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل اي ان يكون الكلمة دالة عليه
اي على المعنى المنقول عنه بنفسها يعني بذاتها وانفرادها من غير حاجة
يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام كلمة اخرى
اليها يعني من غير اعادة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة من
هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان يكون مستقلة في الدلالة
على ذلك المعنى لاستقلال اي المعنى بالمفهومية يعني المعنى مستقلة
في الفهم من الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها
الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا تحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى
او من صفتها ان لا تدل عطف على ان تدل ولما كان المعطوف في حكم
المعطوف عليه اورد الكلام على ما كان في المعطوف عليه على
معنى كائن في نفسها بان صفتها ان تدل لان العطف بان كان المعطوف
عليه مثبتا يكون المعطوف مثبتا لان الاعراب من المنفي يكون اثباتا
على معنى يحتاج تلك الكلمة في الدلالة عليه اي على المعنى الى انضمام كلمة
اخرى اليها يعني الى اعادة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه
الكلمة من تلك الكلمة لعدم كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على
المعنى وعدم استقلاله يعني وعدم كون المعنى مستقلة بالمفهومية
يعني في الانفهام من الكلمة وسيجيء تحقيق ذلك اي كون الكلمة مستقلة
في الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم
استقلاله فيها في بيان حد الاسم القسم الثاني او رد القسم الثاني
بجعله موضوعا لقوله الثاني اي تنبيه كون قسم الكلمة وهو اي

القسم الثاني

القسم الثاني اما لا يدل على معنى كائن في نفسها الحرف الجملة مستانفة لانه لما قال اما كذا
واما كذا فقد تبين ما الاول وما الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا
وانما قدمه في الدليل وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره
في الاخر في طرف وفي التفصيل في طرف اولان التزويج في البيان من الوسط
يكون اولى لعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره لبيانه
ولانه عدمي والعدمي متقدم لتقدمه على الوجود وان كان في الوجود شرف
كذا في الهندي مثاله كمن والى فانهما كلمتان ولكن يحتاجان في الدلالة
اي دلالة كل واحد منهما على معنيهما اعني ان معنى من الابتداء وان معنى
الى الانتهاء والى انضمام كلمة اخرى اليها ليكون تلك الكلمة معتبرة في الدلالة
على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يتم معناهما وتلك الكلمة
كالبصرة والكوفة يعني كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى كما في
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم اي القسم الذي لا يدل
على معنى في نفسها اي في نفس القسم فالتانيث باعتبار الكلمة بل يحتاج في
الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها حرفا مفعول ثان لقوله وانما سمي
لان الحرف في اللغة اي معناه اللغوي الطرف والجانب يقال زيد في حرف
اي في طرف وجانب وهو اي هذا القسم في طرف اي في جانب يعني شبه القسم
الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه
وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولك رايت
الاسد في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه
مقابل صفة الجانب للاسم والفعل حيث يقعان اي يقع كل واحد منهما
عمدة ومقصودة في الكلام وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه
ويتاتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عوضا لا يقوم بنفسه
بل انما يقوم بغيره يعني بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد
وهو اي الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة
الاستقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة
بينهما كما ستعرف في حد الاسم ان الاسم يكون مسندا او مسندا اليه والفعل
لا يكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا
اليه والقسم الاول او من قسمي الكلمة وهو اي القسم الاول ما اي كلمة يدل على
معنى كائن في نفسها اي في نفس ما دل اما من صفتها اي صفة القسم الاول

فالثانية باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ان يقترن مبتداء مؤخر والجملة خبر الاول
او ماؤل بحذف المضاف اما من جانب الاول او من الثاني كما لا يخفى او بتاويله بالصفة
والمعنى القسم الاول مقترن ذلك المعنى اي معناه مشير الى انه يرجع الضمير ههنا
من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى الدلول عليه بنفسها في الفهم اي في فهم المعنى
الدلول عليه عنها اي عن القسم الاول باحد الازمنة جمع زمان كمثال وامثلة
الثلثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العهد دكونه بالتاء ولسياتي تحقيقه
في بحث اسماء العدد وفي الهندي المراد بالاقتران الاقتران الوضعي فلا يرد
على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا لما لخروج عن الاقتران بالاستعمال
وعلى طرده نحو هيهات سحرو ونحو زيد ضارب الان او غدا او امس مما اقترن
بالعارض اعني بالازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه في
زمان التكلم والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه اي حتى يفهم ذلك
المعنى الدلول عليه بنفسها عنها اي عن القسم الاول يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا اي كما يفهم ذلك المعنى مقارنا بعضى حال كونه احد الازمنة مقارنا له اي لذلك
المعنى لا قبله ولا بعده بالشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس
او من صفتها اي صفة القسم الاول انه لا يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
في الفهم عنها اي عن القسم الاول مع احد الازمنة الثلثة الحال والاستقبال
والماضي القسم الثاني وهو اي القسم الثاني ما اي كلمة تدل على معنى كائن في
نفسها اي في نفس ما دل اعني الكلمة او في نفس القسم الثاني يعني الكلمة ايضا
حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها غير مقترن في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلثة الاسم وهو مأخوذ من السمو بكسر السين المهملة او ضمها
عند البصريين من سمو يسمو وعز ويعز وسموا على وزن قنو احذف الواو
اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم لعوض عن الواو
المحذوف همزة الوصل فجيء بالهمزة لتمكن الابتداء بها فصار اسما
كما في شرح الشافية وهو اي السمو العلو لغة لان العرب يقول علا علاه
فهو سماه وانما سمي هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذي معناه العلو
مجازا لاستعلائه على اخويه الفعل والحرف فاي صار ان هذا القسم يشبه
لمعنى الاسم الذي هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما في الحرف
حيث يتركب منه اي من هذا القسم وحده حال في الضمير المجرور في منه لانه
مفعول به بالواسطة الكلام فاعل يتركب دون اخويه يعني لا يتركب

من كلامنا هو حد الكلام لما عرفت ولسيقرف وقيل هو مأخوذ من الوسم وهو سمة
وسما مثل وعد يعد عدة وعدا هكذا عند الكوفيين وهو العلامة يقال وسمت
الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمي هذا القسم بالاسم لانه علامة على مسماه واصله
عندهم وسم حذفت الواو تبعا للفعل فجيء بهمزة الوصل لتمكن الابتداء بها والقسم
الاول وهو ما اي كلمة يدل على معنى في نفسها اي في نفس ما دل او في نفس قسم الاول
مقترن في الفهم عن القسم الاول باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي هذا القسم به اي
بالفعل لتضمنه اي لتضمن المعنى والقسم الاول الفعل اللغوي وهو المصدر والمصدر
ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهذا من قبيل تسمية الدال باسم
المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعاني مجاز مرسل وهذا حصر يعني حصر الكلمة
في الاقسام الثلثة حصر عقلي اعلم ان الحصر على ثلثة اقسام حصر عقلي وهو الحصر
الداير بين النفي والاثبات كحصر الكلمة في اقسام الثلثة وحصر استقرائي
وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم اخر كحصر الاضافة المعنوية
في الانواع الثلثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلي وهو الذي
يكون بجعل الجاعل كانحصار خلو الانسان في العناصر الاربعة ولانحصار
الكل في اجزائه وقد علم الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه
يعني قد تبين وقد علم فحينئذ يكون من باب تنازع الفعلين ويجيء لهذا زيادة
تحقيق او اعتراضية بين الكلام والكلام لعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل
المذكور او ترغيبا للطالبين او لمراده ظهر ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام
ولفظ قد اما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في
الكليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلمة ما بذلك
اصله ذا اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن ياء التي للتنبيه ولهذا
لا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمر خلاف
مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة من بين الاسماء
الظاهر لزيادة التمكن في الذهن واختار ما البعد مقام هذا التعظيم
كما في قوله الم ذلك الكتاب اي بوجه حصر الكلمة اي بدليل انحصار الكلمة
في الاقسام الثلثة التي هي الاسم والفعل والحرف حد وهو كالم يسم فاعله
لكل واحد كل واحد حد منها لانه من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون
صفة لها اي من تلك الاقسام المذكورة وذلك اي كون حد لكل واحد منها
معلوما بدليل انحصار الكلمة في اقسامها الثلثة فيها واقع وثابت لانه اعلم

تحقيقا بكلمته اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة في اقسامها الثلثة ان الحرف كلمة
مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله بقوله وقد علم يعني وقد
علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها الثلثة ان الحرف بقرينة كون الحرف قسما
للكلمة لا تدل على معنى كائن في نفسها بقرينة قوله اولا بل تحتاج في الدلالة على
المعنى الى انضمام كلمة اخرى يعني الى اعادة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى
ابا بما وان الفعل كلمة بقرينة كونه ايضا قسما لها يعني نوعا منها تدل على معنى
كائن في نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن في نفسها لكنه اى الا ان
المعنى المدلول عليه مقترن في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة وضعا بقرينة
قوله والاول ان يقترن باحد الازمنة الثلثة وان الاسم كلمة بقرينة
كونه نوعا منها تدل على معنى كائن في نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على
معنى الخ غير مقترن اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب
على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتداء محذوف اى هو غير
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة اذا علم ذلك بدليل الحصر ان كل
واحد من هذه الاقسام الثلثة كلمة فالكلمة جنس تحته انواع كالحيوان
جنس تحته انواع مشتركة بين هذه الاقسام الثلثة كما انه مشتركة
بين الانسان وغيره من ذوى الارواح اذا كانت الكلمة جنسا مشتركا
بين هذه الاقسام الثلثة لزم تميز بعضها عن بعض لهذا قوله وقد علم
بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وما العلم التام
باليقين اراد تميز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة للتمييز
ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف فالحرف كلمة تدل على معنى
الا انه ممتاز عن اخويه الفعل والاسم بعدم الاستقلال في الدلالة على
معنى في نفسها يعني ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى
الا انه امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى
في نفسه بل يدل على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من
البصرة فان لفظ من يدل على ابتداء الغاية الى اصافتها والفعل
مشترك ايضا لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا انه ممتاز عن الحرف
بالاستقلال يعني ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا في الدلالة
على معناه كما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها وممتاز عن الاسم
ايضا بالاقتران يعني ان الفعل مشترك للاسم وحده في كونه مستقلا

في الدلالة

في الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه في نفسها في الفهم عن لفظ
الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة والاسم ايضا مشترك في كونه كلمة تدل على المعنى
الا انه ممتاز عن الحرف بالاستقلال في الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة
الحرف غير مستقلة وممتاز عن الفعل ايضا لعدم الاقتران يعني ان الاسم
مشترك للفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول
عليه غير مقترن في الفهم عنه باحد الازمنة الثلثة فعلم بعد كون الكلمة
جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة امتاز كل واحد منها على اخويه
بفصله المخصوص له لكل واحد منها حد معرف بكسر الراء المهملة صفة الحد
جامع لافراده اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا مانع عن دخول
غيرها اى غير الافراد فيه اى في الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها
مميز عما عداه وليس المراد اى مراد المص بالحد هنا اى في قوله وقد علم
بذلك حد كل واحد منها الا الجامع لافراده المانع عن دخول غيرها فيه
يعني عند الادباء وليس معنى الحد الا ذلك لان الحد في اللغة المنع ومنه
الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفي العرف هو
ما يبين ماهية الشي يعني الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة هنا لانه دال
على ماهيتها وكذا غيره ولله خبر مقدم در المص الحد مصدر مضاف الى
الفاعل مبتداء والجملة جملة مدحية من مكتبة الخزولسيا لزيادة تحقيق
المراد به هنا شفقة المص على المتعلمين والطالبين حيث لم يمل في
التعلم والتاليف جانب الذكر ولا الفتح ولا المتوسط بينهما ولم يترك
جانب احد وراعى غيره بل راعى الجوانب الثلثة حيث اشار
الى حدودها اى حد كل قسم من اقسام الكلمة في ضمن دليل الحصر رعاية
لجانب الذكر بالاشارة فيفهم لما هو المشار اليه وما هو المقصود لان
المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل بالاشارة حد كل واحد
منها ثم نبه بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وعطفه
البعد عليها اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن دليل الحصر
بقوله وقد علم بذلك رعاية للجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة
الا انه لم يفرط بالتنبيه وبذكر ما نبه اليه ويفهم ثم صرح بها اى
بحدود الاقسام المذكورة فيما اى في المقام والمحل الذي يأتي
بعد الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث

كالاسم من اقسام الكلمة حيث قال في الاول الاسم ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وكذا في الفعل والحرف رعاية لجانب
الغبي لغباوته ثم بين من الكلام ما هو المقصود اولا الا بالتصريح
والتفصيل بناء على تفاوت نصب على انه مفعول له للافعال الثلثة
الاشارة والتنبيه والتصريح على تفاوت مراتب الطبائع وفي
بعض النسخ الطبائع والاول جمع طبيعة كالغرائب جمع غريبة
والثاني جمع طبع كغرباء ونكال الطبع السجية التي جبل عليها الانسان
وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله في اللغة كلاهما بمعنى
واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلق و
العام هو الطبع لانه يكون مبدء الحركة مطلقا سواء كان لها
شعور بالحركة كالحيوانات او لا كحركة الافلاك والاحجار والطبيعة
ما يكون مبدء الحركة من غير شعور بحركة الافلاك والاشجار
كذا في شرح الايساغوجي والمراد ههنا منها العقول من باب
ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطبائع تفاوت مراتب
العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم
من بعض واليه اشير في قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب يعني
ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة لطوله ما عقلية
وبعضهم لا يفهم بالاشارة لقصور ما في طبعه ولكن يفهم
بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه
بعد الاشارة ولكنه يفهم بالتصريح والتفصيل لانه كان للتعليم
الاصل لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها
اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله لانه لم يفصل بالكلمة لمناسبة
الجزئية والكلية بينهما لكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال الكلام
اللام فيه للجنس كان اللام في الكلمة للجنس ويقال ايضا هذا اللام لام الجنس
ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا في الهوادي في اللغة ما يتكلم به
سواء كان تركيبا او لا ولذا قال قليلا كان او كثيرا زيدا وضرب وان وكذا
الاسم والفعل والحرف كلها ما كان او كثيرا لغة وفي اصطلاح النحاة
عطف على قوله في اللغة باعادة الجار ما تضمن اثر تضمن على تركب
لان التضمن اخص لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج

ان يقال

ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا حقيقة دون تركب اي لفظ تضمن اشار به الى ان
لفظ ما موصوفة لانه خبر والتنكير في الخبر اصل ولان التنكير في التعريفات انسب
لكونه جنسا كلمتين حقيقة مثل زيد قائم او قائم زيد او حكما الاولى حكما والثانية
حقيقة مثل جسق منهما ودير مقلوب زيد والعكس مثل قام ابوه او زيد ابوه قائم
فالاقسام ثلثة والقياس ان يكون اربعة الثلثة الاول وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد
له مثال تام ولا تكن من الغافلين وفي الهندي الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب
للافراد في تعريفها وايضا مركب اخصر لصحة الاكتفاء عن الكلمتين راسا بان يقول الكلام
ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول ان الصحيح هو الاول لان المقابلة في
التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب وان كان اخصر كما قال الا انه يكون
غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذي استكن فاعله فيه سواء كان جائزا مثل
زيد ضرب او واجبا مثل اضرب وغير ذلك اي يكون كل واحد من كلمتين
حقيقة او حكما في ضمنه اي في ضمن اللفظ فالضمير المجرور راجع الى الموصول اذ ان
الكلام في الاصطلاح ما تضمن كلمتين بالاسناد توهم المتضمن اسم فاعل هو لفظ
زيد قائم مثلا ايضا فاذا فلزم التعريف والتعريف بينهما فقال بالفاء التفصيلية
الشرع للتمييز والتعريف بينهما فالمتضمن وانما قيده مع انه لا يمكن الا ان يكون
لتخصص الصورة اللفظية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاحكام هو المجموع فقط
يعني مجموع زيد قائم مثلا ولا يقال ايضا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد
فيكون هذا المجموع متضمنا بالكسر والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من كلمتين
يعني هو المسند فقط او المسند اليه وحده لا مجموعهما يعني زيد وحده فهو
المتضمن بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن
بالفتح يعني احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا
تامل ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق فلا يلزم اتحادهما كما توهم
اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل واحد لكل جزء بالاسناد اي تضمنا
حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى يشير الى ان
الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسببية وان اللام
عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احد الكلمتين بالكلمة الاخرى
مثل زيد قائم فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم زيد وكذلك زيد
قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه
اعم اذ يشتمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي وفي الرضي

المراد بالاسناد الاسناد التام كما في قولك قام زيد وزيد قائم والاصل يشتمل الاسناد
الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر والطلبي هل انت قائم وليتك
او لعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفي المتكلم لاضرب ونضرب الى غيرها كلام
والاسناد في اللغة الاضافة من السند من باب وهو ما اسند اليه من حائط
وغيره ومن السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفي الاصطلاح
نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى والثانية مثل قام زيد وزيد قائم
حقيقة او حكما الى الكلمة الاخرى بحيث متعلق بالنسبة تفيد من افاد يفيد
ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعني تفيد تلك النسبة المخاطب
فائدة تامة وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد
المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها المخاطب تلك الفائدة فقوله
لفظ المستفاد من لفظة من الموصول بمعنى شيئا والالفاظ المهملات
والمفردات الكلامية لان كل واحد منها لفظ يدل تحت الجنس وبقيد　وغير الكلامية صح
تضمن مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله خرجت الالفاظ
المهملات الصرفة والمفردات اما المهملات فلانه لم يطلق عليها الكلمة
لان الوضع فيها لمعنى شرط ومنها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها
وان كان كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية في قوله الكلمتين وبقيد
الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية سواء كانت اضافية مثل
غلام زيد او توصيفية مثل رجل فاضل او تعدادية مثل خمسة عشر
او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيبويه وبقيت المركبات
الكلامية فهو المقصود من التعريف سواء كانت تلك المركبات
الكلامية خبرية فعلية فاعل مذكر مثل ضرب زيد او مؤنث مثل ضربت
هند واسمية مثل زيد قائم والقائم زيد او انشائية امرا مثل اضرب
ونهيا مثل لا تضرب فان كل واحد منهما اي في الامر والنهي ادى قول
اضرب لا تضرب تضمن كلمتين احديهما ملفوظة يعني الاولى كلمة حقيقة
والاخرى والثانية معقولة كلمة حكما وبينها اي بين الكلمتين التي
احديهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما اسناد يعني نسبة احدى
الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فيصدق عليه
تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا
لانه كلما صدق الحد عليه صدق المحدود ايضا على ذلك الشيء

قوله

قوله حيث كانت الكلمتان تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى الكلمتان
اعني قوله حيث الخ وقوله الاتي فانه الخ احترز ان يكون اسم الكلمتان كلمتين
حقيقة او حكما دخل في التعريف فقدر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية
اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس والاولى كلمة حقيقة
والثانية كلمة حكما او على العكس سواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة
اسمية مثل زيد ابوه قائم او جملة فعلية حقيقة مثل زيد قام ابوه او حكمية مثل
زيد قائم ابوه وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتي في حكم الفعل
المضارع فيكون في حكم الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم
ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز فيه
الامران احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتداء وابوه فاعله
ساد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتداء مؤخرا وعلى كلا
التقديرين يكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبرا للمبتداء الذي قبلها
وسيأتي لهذا زيادة تحقيق في قوله وان طابقت مفردا جاز الامران
فان الاضافة ترجع ضرب كمرتين وافراس منها اي في الامثلة المذكورة حال
كونها مصاحبة مع انها مركبات للدلالة بجزء اللفظ على جزء المعنى في حكم
الكلمة المفردة اعني قائم الاب المقصود منه القائم فقط والاب
مضاف اليه لتعيين الفاعل القائم يعني الذي يقوم به لا لغرض التركيب
لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او لغيره
ودخل فيه اي في الكلام او تعريف الكلام الذي جزءه الاول في حكم الكلمة
والثاني كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كان الجزء الثاني فيه كلمة حكما والاول
كلمة حكما مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما
اي في هذين المثالين مهمل ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكما فانه اي المسند
اليه فيهما في حكم هذا اللفظ فان المقصود منه هذا اللفظ للتعيين ان لفظ
جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم
وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة الحقيقة اعلم ان كلام المص يعني ان
القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المص
وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد ظاهر في ان الفعل مع فاعله ومفعوله
بجميع متعلقاته مثل ضرب زيدا قائما العاء في قوله بجميع متعلق
بهو لو كلام تعديه كلام بجميعه لانه قال في تعريفه لفظا تضمن كلمتين

بالاسناد وهذا اللفظ يصدق عليه انه لفظ طلبي بالاسناد ويصدق ايضا على مثل
ضرب مقطع مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله مقطع عن لا دخل
للمتعلقات فيه وكلام المص كذلك بخلاف كلام صاحب المفصل يعني بخلاف ما يصح
ان يطلق عليه الكلام عند صاحب المفصل حيث قال في تعريف الكلام هو
المركب حقيقة او حكما اما اشتمل منه فانه سواء كان بجواز او وجوبا
من كلمتين حقيقة او حكما اسندت احداهما الى احدى الكلمتين لا لاجل
للجزء فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسناد احدى
الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق فانه اي بهذا التعريف صريح في ان الكلام
المصطلح هو ضرب يعني الفعل مع فاعله فقط والمتعلقات من المفعول
والحال وغيرهما خارج عنه اي عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق
على المجموع كلام كما اطلق في كلام المص بل انما يطلق على مجموع الفعل
والفاعل والحاصل ان كلام المص وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام
المص يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل ثم اعلم يعني بعد
علمك بانها الفرق بين كلام المص وكلام صاحب المفصل ان صاحب
المفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام
جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح وصاحب اللباب ايضا قد ذهب
الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه
الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه ذهابا الى ترادف
الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان
لم يصرح وصاحب اللباب ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال
ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف
بين النحويين وهذا صريح منه ذهابا الى ترادف الكلام والجملة الترادف
الاتحاد في المعنى دون اللفظ مترادف كالجلوس والقعود و
ليث واسد يعني الترادف هو يصح ان يطلق احد اللفظين
على ما يطلق عليه الآخر وكلام المص ايضا اي مثل كلام الشيخين
ينظر الى ذلك اي يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى
يكون بمعنى الميل لانه لما تعدى النظر اليه اي مال اليه فانه اي المص قد اكتفى
في تعريف الكلام الجار والمجرور في قوله بذكر الاسناد متعلق بقوله
اكتفى فالمعنى فان المص قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد

مطلقا غير مقيدة بكونه مقصود الذات ولغيره ولذا فسر بقوله ولم يقيده اي الاسناد
بكونه مقصود الذات اذ لو كان مراده التعريف بين الكلام والجملة بقيد الاسناد
بكونه مقصودا ولم يقيده ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا
ومن يجعله اي من جعل الكلام من المعرفين اخص منها قيده اي قيد الاسناد به اي بكونه
مقصود الذات نحو اي يبين ان الكلام اخص من الجملة يصدق الجملة على الجملة الخبرية
قيد بالخبرية لان الانشائية على ما سيجيء لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا الا بالواقعة
اخبار الخبر المبتداء وخبر باب ان وخبر لا التي لنفي الجنس والجملة في هذه المواضع
في محل الرفع وكخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني من باب حسبت
وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لانها قامت هي مقامه منصوب واوصافا
فهي في هذا المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد
في هذه المواضع مقصود الغير يعني الاسناد فيها مقصود الصاحبه فتكون فيها
مرتبطة ومتعلقة لا قبلها غير متعلقة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير
وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة لانها
لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصود الغير ايضا بخلاف
الكلام لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصود الذات
فلا يقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه ووقع في بعض الحواشي
والمراد الحاشية وهي ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح ووقع في بعض النسخ
ان المراد بالاسناد اي مراد المص بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام
هو الاسناد حال كونه مقصود الذات فقط على ان يكون اللام في الاسناد
للعهد وجاء يبين لان المراد هكذا يكون المصطلح عند المص ايضا اي
كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فيكون الفرق بينهما بالعموم و
الخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس اخص من الجملة وفي اي الفرق
الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصود الذات
او لا كالجملة التي هي خبر المبتداء وسائر ما ذكر من الجمل والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى ولا يناسب
اي لا يلائم من الحصول الامر التحصيل هذا التعبير باللازم لان الابتناء يلزم الحصول
وعدمه فيلزم من قبل ذكر الملزوم وارادة اللازم ذلك اي الكلام لم
واصطلاحا بهذا التعبير هو المناسب للمقام وحمله على التصحيح او الاسناد
بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اي ما تضمح التضمن

والاسناد والاصطلاح اى لا يحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء الا فى ضمن هذين الشيئين الخاصين
فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام و ان الاظهر
الانسب بالمقام ان يحمل فى بمعنى من اى لا يحصل الكلام الا من هذين الشيئين الا فى
ضمن اسمين كذا فى الكافى احدهما مسند والآخر مسند اليه اى لا يتأتى الكلام
من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسم الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون
احدهما مسندا والآخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم
وذلك لانه لا يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم
فلا بد من ان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ومراد المصنف الا هذا
الا انه لم يقبله اعتمادا على فهم المتعلم قدم المركب من اسمين لاستحقاق
بمزية التقدم وهو ظ ولا يخفى على من له ادنى تأمل او فى ضمن اسم عطف
على قوله فى اسمين او ههنا منفصلة بمعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد
اما زوج او فرد اسم قدم لاستحقاق التقديم مسند اليه وفعل مسند
لانه لا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لا يتأتى من اسم وفعل ووقع فى بعض
النسخ او فى فعل واسم مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم
ووجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل
مقدم فى الاكثر قوله فان التركيب بتقليل المفهوم الكلام وهو ان
المصنف قسم الكلام على طريق الحصر ولم يذكر بلا حصر كما قسم الكلمة
فان التركيب الثنائي منسوب الى اثنين على تحرير القياس كالثلاثي
الى الثلاثة والرباعي الى الاربعة كذا فى شرح الكافية العقلية بحسب
القسمة العقلية بين الاقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف يرتقي الى ستة
اقسام بضرب الاثنين فى الثالثة اذ انواع التركيب ثلثة مبتداء
متخصص بالوصف وهو قوله منها لان من البيانية ان كان ما قبلها نكرة
تكون لها من تبيين واحد الجار والمجرور خبر اسم واسم بدل من قوله ثلثة
بدل الكل من الكل فعل وفعل لا بل حرف وحرف تعداد هؤلاء الاقسام
الثلثة من جنس واحد وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف
فعل وحرف وانما قلنا ان انواع التركيب ثلاثة رجع فيه الى ستة
اقسام الانقسام كل من الاقسام الثلثة الاخيرة باعتبار التقديم
والتأخير الى قسمين كذا قال السيد عبد الله قوله ومن البين خبر مقدم
وهو بالكاسيان ان المراد الحال خبر ان الفتوحة الماء ولا مع

اسمها

اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ وجب تقديم عليهما وههنا كذلك اى من البين الواضح
الغير الخفي ان الكلام المصطلح لا يحصل بدون الاسناد لان الاسناد ماخوذ فى تعريف
الكلام والاسناد الماخوذ فى تعريفه لا بد له اى للاسناد من مسند ومسند اليه لما
ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة
ومعلوم ان احدى الكلمتين مسند والآخر مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك يكون
مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة فكيف يكون فائدة تامة والاسناد
نسبي لا يحصل الا بين منتسبين وهما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر
نسبي لا يحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائره كثيرة وهما لا يجتمعان
ولا يحصلان فى شئ من الاشياء الا فى اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه
او فى اسم مسند اليه وفعل مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف
على المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا فى اسمين او فى فعل واسم فالكلام
موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان
الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ ولما تبين ان
الكلام يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا فى اسمين او فى فعل
واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام
لا يحصل الا من اسمين منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال لم لا يحصل الكلام فى
فى الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه بأما الاستينافية بقوله واما
الاقسام الاربعة الباقية اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف
واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف فلا الحرف والحرف فيها
اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله مفقودان
تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف مقدم الظرف اللغوي على متعلقه
مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقط المسند والمسند اليه مخصوص
لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان
يكون مسندا او مسندا اليه لانهما لا يكونان الا فى اللفظ الدال على معنى فى نفسه
وفى الفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود اما فى الفعل والحرف فلما عرفت
ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه بمعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا
ومسندا اليه واما فى الفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم
غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة جاز ان يكون مسندا دائما ولا يكون
مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلا يحصل

الكلام منهما كما عرفت وفي الاسم والحرف اما لهما المسند او المسند اليه مفقود فان الاسم
ان كان مسندا يعني ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو القائم
فالمسند اليه مفقود لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه وفي الاسم
المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه وان كان الاسم مسندا اليه يعني
ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون
فيه معنى نسبي لا خفيا ولا تأويلا نحو الرجل او زيد او انا فالمسند مفقود
بعين ودليله ما سبق فلم يوجد الكلام في الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على
القسمين الاولين وقوله نحو يا زيد جواب عن سؤال وارد على قول المص ولا يتأتى
ذلك الخ يعني ان يا زيد كلام اصطلاحي باتفاق النحاة مع انه مركب
من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا ينحصر لانه قد وجد الكلام
في الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يا زيد وان كان بحسب الظاهر
من تركيب الحرف والاسم الا انه بتقدير ادعو او اريد زيدا فليس الحرف والاسم
المنادى في شيء من الكلام بل الكلام ليس الا الفعل والفاعل المقدرين
ولذا قال الشارح فلم يكن نحو يا زيد من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه
المبرد بل نحو يا زيد كلام حاصل من تركيب الفعل المقدر والاسم الذي هو
المنوي في ادعو المقدر سيأتي له زيادة تحقيق ولما فرغ من تعريف
الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلثة وبين عليها ابحث ولما كان الكلام كليا
للكلمة لا تنفك اورده عقيب الكلمة ابحث اراد ان يفصل الاقسام
الثلثة على ترتيب اللف والنشر فقال الاسم معرفا باللام العهد الخارجي
لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون عين الاول غالبا ولم يعطفه على ما سبق
مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا
بعد فصل وفي الشرح لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم لانه اراد ان يرى
لكل واحد من الاقسام في اوضح والذي تقدم ما لم يكن حدا مصرحا
ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه
ما دل وانما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع اختصاصها بالكلمة وغير
اعتماد على ما ذكر قبله من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم
كلمة ولذا قال الشارح اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس
ما دل يعني ان الضمير المجرور راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة
الحرف على معرفة ويلزم الدور وذا باطل يعني الكلمة فقد يكون مبتدأ

مضاف

مضاف الى المفعول وهو الضمير هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة ما
عبارة عن الكلمة والضمير في دل وفي نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهي
مؤنثة فيجب ان تؤنث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير
والمرجع في الاحوال العائدة اليها واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير في
الموضعين بناء على وصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر
بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير بمعنى مضروبه اي بني على لفظ
الموصول لان لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان يكون موصوفة وموصولة
واشارة في التعبير الى الاول وهنا الى الثاني قال المص فيه رد على الرضي حيث قال بعد
نقله كلام المص بانه وفيه نظر وبه النقل هناك نعم اراد فليرجع اليه في الايضاح
شرح المص قيل به احتراز عن ضمير القسم في ما دل على معنى في غيره يعني الضمير المجرور
الى معنى لا الى الموصول يكون الضمير موافقا لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضا
اي ما دل على معنى كائن باعتباره اي المعنى في نفسه متعلق باعتباره اي في نفس
المعنى وبالنظر عطف على قوله باعتباره اليه اي المعنى في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه اي لا بد لا على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة
الى المعنى مثال كون الضمير في نفسه يرجع الى المعنى كائن كقولك الدار اي هذه الدار
في نفسها اي باعتبار انها نفسها يعني في ذاتها بان يكون معونة جميع ما يحتاج
اليه موجودا فيها حكمها اي قيمتها كذا اي الف درهم مثلا فقوله الدار
مبتدأ وفي نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني
وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول اي لا اي ليس حكمها كذا باعتبار امر خارج
عنها اي باعتبار كونها في وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون
جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا
باعتبار ما وجد في ذاتها وما قام بها ولذلك اي لما قال المص في الايضاح
او لكون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم ما دل على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دل اللام متعلق بقوله قيل الحرف ما دل على معنى
كائن في غيره اي حاصل في غيره اي غير المعنى او غير ما دل على معنى حاصل
باعتبار متعلقه يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة في سرت من البصرة
لانه من هنا دل على معنى وهو الابتداء الحاصل في السير باعتبار الحال والبصرة
باعتبار المحل لا بد على معنى حاصل باعتباره اي باعتبار المعنى في نفسه اي في
نفس الحرف الجار متعلق باعتباره انتهى كلامه اي كلام المص في الايضاح

ومحصوله اي محصل الكلام الصريح في الايضاح ونتيجته ما ذكره بعض المحققين وهو السيد
الشريف ذكره في الحاشية الطولى حيث قال ذلك الفاضل المحقق كما ان الكاف
متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتداء محذوف اي تقديره وهذا اي كون المعنى في
نفسه وفي غيره كائن كما ان ولفظ ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه
به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى في نفسه وفي غيره فلا يسبق
الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو التبادر بل هو ابعد من تشبيه الاول ان في
الخارج المراد به ما هو المحسوس والمشاهد بغير كما ان في الحس والمشاهد
شيئا موجودا قائما بذاته كالجوهر وهو شيء موجود قائما بذاته
سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس
فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر نابت ويصح
ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر وشيئا موجودا قائما
بغيره كالاعراض والعرض هو شيء موجود قائم بغيره كالسواد والبياض
وغيرهما من الالوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها فان السواد
مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن
والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا اسود وهذا ابيض قلت
ذلك انما يصح من حيث موجوده لا من حيث العرضية والحاصل ان المعنى
المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة
كونه محكوما عليه وبه وكذلك الدال على المعنى المدلول عليه بغيره مشابه
للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم ذلك صح كون كل واحد منهما
وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا كذلك اي كما ان الموجود الخارجي قسمان
موجود قائم بغيره كذلك الموجود في الذهن قسمان معقول خبر مبتداء
محذوف اي الموجود في الذهن هو اي ذلك المعقول في الذهن مدرك
اسم مفعول من ادرك اي معلوم قصدا اي حال كونه مقصودا ملحوظا
خبر بعد الخبر لقوله هو في ذاته لا في ذات غيره يصلح اي ذلك المعقول
المذكور قصدا الملحوظ في ذاته ان يحكم عليه ولان يحكم به لا لاعيان الغائبة
عن الحس البصري اذا لاحظها العقل قصدا وبالذات يكون مدركة
قصدا وملحوظة في حد ذاتها ويصلح لان يحكم عليها مثلا السماء
حيوان متحرك فكذا الاول عند المصنف ويصلح لان يحكم بها مثل نوح من
الحيوان ما سيكون في السيل وفي الذهن معقول هو اي ذلك المعقول

يصحح العلم

مدرك اي معلوم تبعا من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذات الغير واله
عطف على قوله مدرك يعني يكون ذلك المدرك بالتبع واله ويصلح لملاحظة
غيره يعني للملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك
الغير بحاله فيكون المعقول الذهني ايضا قسمين قد سبق مرة فيكون اللفظ
الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون اللفظ
الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرك تبعا الذي يكون آلة لملاحظة
غيره فلا يصلح الثاني منهما اي من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن من الغافلين كحركة
الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم
عليها وبها لانه مدرك تبعا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح
ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين
كالموجود الخارجي اراد ان يوضحه بايراد مثاله فقال بالفاء التي تفيد
التفصيل فالابتداء الفاء للتفصيل والايضاح بيان مثلا منصوب على
المصدرية اي يمثل مثلا من غير لفظ والجملة حال عن المبتداء وهو الابتداء
والحال عن المبتداء جائز عند المصنف او على الحالية اي حال كونه ممثلا
اذا لاحظه اي لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف الفعل وهو
قصدا اي حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظ وبالذات عطف
على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان قولك جاءني زيد راكبا
جاءني زيد وقت الركوب ولوجه المناسبة عطف عليه والظرف فيه
متعلق بقوله لاحظه كان اي معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا ثاني بعد خبر في ذاته اي ذات لفظ
الابتداء يعني يفهم المعنى من لفظ الابتداء الاستقلال من غير احتياج
الى شيء آخر ويلاحظ ذلك في حد ذاته لا في حد غيره فيكون المعنى مستقلا
بالمفهومية ولزمه عطف على قوله كان اي لزم ذلك المفهوم
بالاستقلال الملحوظ في ذاته تعقل متعلقه بكسر اللام والمتعلق هو
ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثلا ابتداء الكتاب او ابتداء القرآن
او غير ذلك اجمالا نصب على التمييز من النسبة الاسنادية وتبعا لذلك
المعنى المستقل بالمفهومية الخارج الجار والمجرور في قوله من غير حاجة
الى ذكره اي ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء متعلق بقوله
تعقل يعني لزم تعقل ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف

هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله في الدلالة على معنى المقصود منه وهو اى
المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ في ذاته حال كونه ملابسا بهذا
الاعتبار اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات مدلول لفظ الابتداء
فقط يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات فلا حاجة في
الدلالة اى في دلالة الابتداء عليه اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية الى ضم كلمة
اخرى اليه اى الى لفظ الابتداء ولعل اللام متعلق بالمعنى مسلوبا عنه النفى والضمير المستكن
فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاحتياج في لعل تامل على متعلقه وهذا اى ما قلنا
من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ
مستقلا بالمفهومية هو المراد بقولهم اى بقول النحاة ان للاسم والفعل اى لكل واحد
منهما معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه اى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال
على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى
مستقلا بالمفهومية فيصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل
زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم
وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات
كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فيصلح لان يحكم به فقط لان الفعل
ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كان دلالته على
الحدث والنسبة دائما لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ما سيأتى
له زيادة تحقيق واما اذا لاحظه اى مفهوم لفظ الابتداء العقل لكن من حيث هو
اى مفهوم الابتداء حالة بين السير والبصرة مثلا يعنى من حيث كون السير متصلا
بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها وجعله اى جعل
العقل مفهوم لفظ الابتداء آلة ووسيلة لتعريف مصدر من باب التفعيل
ومضاف الى المفعول وهو قوله حاليهما اى السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة
لتعرف ان السير حال ومبدأ منها وهي محل ومبدأ له كان اى مفهوم الابتداء
بهذا الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء بل يحتاج
في الاستقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه
ليكون معناه بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية و ح لا يصلح لان يكون محكوما
عليه وبه لعدم كونه مستقلا في الدلالة على معناه ولا يصلح عطف على قوله
لا يصلح ان يتعقل بنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء
والجملة فاعل يصلح اى لا يمكن ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء شيء من الاشياء

الا بذكر متعلقه مخصوص اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة ولا زائدة لتأكيد النفى
ان يدل بنى للمفعول عليه الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن
ايضا ان يدل على ذلك المفهوم شيء من الاشياء الا بضم كلمة دالة على متعلقه لعدم كونه
ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية والحاصل اى حاصل الفرق
بين لفظ الابتداء ولفظ من ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه
في المفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه وبه كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى
مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما واما لفظة من فهي موضوعة من ذلك المعنى الكلى
كما ان لفظ الانسان موضوع لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع عليه لفظ
الحيوان وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح
لكل واحد من جزئياته اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء المخصوصة
صفة للجزئيات المتعلقة صفة بعد صفة لها قوله من حيث متعلق لقوله المتعلقة انها
اى تلك الجزئيات حالات يعنى كل واحد منها حالة لمتعلقها حال لمتعلقات انفسها
يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات
نفسه والات عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابط لتعريف
احوالها اى احوال المتعلقات وذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء يمكن
ان يتعقل قصدا اى حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية منه من غير
احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه ويلاحظ عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى في حد
ذاته يعنى في حد نفسه لفظ الابتداء لانه غير محتاج بتعقل ذلك المعنى الكلى المستقل
قصدا ملحوظا في نفسه بالمفهومية من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه
ويصلح ذلك المعنى ان يكون محكوما عليه وبه نحو الابتداء واقع وثابت ويصلح
ايضا لان يكون محكوما به كقولك هذا هو الابتداء واما تلك الجزئيات الموضوع
لكل واحد منها لفظة من فلا تستقل بالمفهومية من لفظة من لكونها غير مستقل بنفسه
وغير ملحوظة في حد ذاتها و ح لا يصلح يعنى تلك الجزئيات ان تكون محكوما عليها وبها
لما عرفت غير مرة اذ لا بد في كل واحد منهما اى من المحكوم عليه وبه ان يكون معناه
مستقلا بالمفهومية ملحوظا قصدا وبالذات وقوله لما علة لقوله اذ لا بد لكل
واحد لها ان يعبر بنى للمفعول النسبة نائبه بينه اى بين كل واحد لها وبين غيره اى
غير ذلك الكلى فالضميران يرجعان الى كل في قوله اذ لا بد في كل واحد لها يعنى
ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسندا وان كان الكل مسندا فيكون
ذلك الغير مسندا اليه فيحصل النسبة بينهما بل تلك الجزئيات التي كانت

لفظة من موضوعة لكل واحد منها لا تتعقل بنفسها للمفهوم انابيته ما السئل منه الا ذكر متعلقاتها
فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبني على كون المتعقل مقصودا
وبالذات وملحوظا في الواقع لكون تلك الجزئيات الات وروابط لملاحظة احوالها
اي احوال المتعلقات وهذا اي ما لاحظ المتعقل من مفهوم الابتداء من حيث
هو حالة بين السير والبصرة وجعله الة لتعريف حالهما هو المراد بقولهم
اي النحاة ان الحرف تدل على معنى حاصل في غيرها يعني ان لفظة من مثلا لا تدل
على معنى حاصل في نفسها بل انما تدل على معنى في غيرها كالسير والبصرة يعني تدل على
ان ابتداء السير واقع من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا واذا عرفت هذا
اي التحقيق الثاني من ارجاع الضمير المجرور في نفسه الى المعنى والى لفظة ما دل او المراد
من هذا ان لا فرق بينهما في المال وانما الفرق بينهما في التوجيه فقد عرفت
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى استقلاله
بالمفهومية يعني ان يكون مستقلا بها وبكونه ايضا ملحوظا في ذاته وان المراد
بكينونة المعنى في نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذي هو
عبارة عن الكلمة دلالتها اي الكلمة عليه اي على المعنى بنفسها من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها اي الى الكلمة الدالة يعني ان يكون تلك الكلمة مستقلة
في الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلمة اخرى لاستقلاله اي المعنى بالمفهومية
من تلك الكلمة يعني اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لا في المال
والواقع لان مالهما واحد تفريع مبتداء كينونة المعنى في نفسه على التفسير الثاني
وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه على التفسير الاول الى امر واحد الجار
والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء وهو اي الامر الواحد استقلاله اي المعنى
بالمفهومية وصحة كونه محكوما عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور
تارة يرجع الى ما او الموصوف واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما
في المال وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما لا في التوجيه
اراد ههنا بيان ما هو الاولى والاليق منهما فقال بالفاء مفيدة للتفصيل
فقي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه الضمير مبتداء المجرور صفة في نفسه
الجار والمجرور صفة بعد صفة له في هذا الكتاب لقوله في نفسه تقديره
فالضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب يحتمل حين ان يرجع
اي ان يراد رجوعه الى ما الموصولة او الموصوفة التي هي عبارة
عن الكلمة كما في التفسير الاول فح يلزم تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه

مونثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوي يبحث
عن الفاظ واحوالها وهذا اي احتمال رجوع الضمير المجرور في نفسه الى ما والموصولة هو
الظاهر مما سبق قوله لكون تعليل للحكم بالظهور او للرجوع او للاحتمال لان سبب
صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل على طبق ما سبق اي لكون ارجاع الضمير الموصول
مطابقا لما سبق في وجه الحصر ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها
اما ان تدل على معنى في نفسها قوله من كينونة المعنى في نفس الكلمة بيان لما في قوله ما سبق
ويحتمل ان يرجع اي ان يراد رجوعه الى المعنى قوله تنبيها تعليل لقوله ويحتمل المعطوف
على صحة ارادة كلا المعنيين احدهما ان يكون المعنى في نفس ما دل والثاني ان يكون
في نفس المعنى لما سبق تخفيفا ولكن الاستدراك من الاحتمال اي الا ان عبارة
المفصل التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة
عن الاقتران ظاهرة في المعنى الاخير وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير
ظاهرة للمعنى الاول وهو اي المعنى الاخير ارجاع الضمير الذي في نفسه الى المعنى
لعدم مسبوقيتها تعليل الظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها
راجع اليها الفاء في قوله بما يدل متعلق بقوله مسبوقيتها على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير
ولا يصار الى المعنى الاول الا الداعي ولان وجه قرب مرجع الضمير ويشرح
المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد
فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قال المحشي ولهذا اي لكون عبارة
المفصل غير مسبوقة بما دل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة جزم المص
هاهنا اي في شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه
الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة قوله وبما سبق من التحقيق وهو ان
المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعني لا يحتاج في الدلالة الى
انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله ظهر قدم عليه مع ان حقه التاخير
لكونه ظرف لغو للحصر لان الظهور منحصر بما سبق انه لا يختل حد الاسم
جمعا يعني لا ينتقض تعريف الاسم بان لم يكن جامعا لافراده لكون بعض
الاسماء خارجا عنه كما توهم ولا يختل ايضا حد الحرف منعا بان لم يكن
مانعا للاغيار لدخول بعض الاسماء فيه قوله بالاسماء متعلق بقوله
لا يختل اللازمة صفة الاسماء الاضافة مضاف اليه لقوله اللازمة
على سواء اجاج زيد الطي الوجه مثل ذو فان معناه هو الصاحب

وضعا مستقلا بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى وفوق فمعناه وضعا
العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى
وتحت وهو ضد العلو وقدام وخلف منتهيا الى غير ذلك المذكور مثل بين
وذات وغير ذلك قوله لان معانيها اى معانى كل واحد تلك الاسماء مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية عنها ملحوظة في حد ذاتها اى في حد انفسها فيكون تلك الاسماء
داخلة في تعريف الاسم فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف
ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه لزمها تعقل متعلقاتها وهى ما اضيف
هى اليه مثل ذو المال والعلم وفوق زيد وتحت عمرو ومموصوفاتها مثل زيد ذو العلم
وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك اجمالا نصب على التميز من نسبة اللزوم الى
فاعله وهو التعقل او تبعا عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء
يعنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا او تبعا من غير
حاجة الى ذكره كذلك يعنى كل واحد من هذه الاسماء مستقلة بالمفهومية
وملحوظ في حد ذاته من غير حاجة الى ذكرها اى الى ذكر متعلقات كل واحد منها
لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة لكن استدراك من قوله لان معانيها
مفهومات كلية الخ لما جرت العادة اى عادة العرب واستمرت باستعمالها
اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء في مفهوماتها اى في مفهوم كل واحد منها
حال كون تلك الاسماء مضافة الى متعلقات مخصوصة صفة لمتعلقات
اى متعلق مخصوصة لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا في لفظ ذى
فانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى المعنى وغيره
فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له لانه اى الاستعمال في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة الغرض من وضعها اى وضع كل واحد منها لزم جواب
لما ذكر بها على الزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها لتفهيم هذه المخصوصات
المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى لتفهيم السامع المتعلق
المخصوص كل واحد منها حتى الاستعمال الا انه لا يلزم ذكرها لاجل مبهم اصل
المعنى اى لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد واحد منها فهى اى
كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث
سوى جمع المذكر السالم دالة على معانيها اى دال على معناه اللغوى لكل واحد
منها حال كون تلك المعانى معتبرة في حد انفسها اى في ذات كل واحد
منها بحيث لا يكون معتبرة دالة على معان في حد غيرها فهى اى هذه

الاسماء

الاسماء داخلة في حد الاسم ولا تكون داخلة في حد الحرف حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد
الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا للاغيار فلم يلزم
ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا وحينئذ الفعل والاول على معنى كائن في نفسه
حال كونه دلالة باعتبار معناه اى معنى الفعل التضمني اعنى الحدث المدلول عليه
بالمادة لان معناه المطابقي غير مقترن باحد الازمنة والالزم اقتران الزمان
بالزمان فيكون الشئ مقترنا لنفسه واراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني وغيره
فيدخل في حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام
المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان
والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق في ضمن الحيوان الناطق
والفعل على الحدث والزمان في ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان
على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبة الى فاعل ما وكان ذلك المعنى المدلول
عليه تضمنا مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
جواب لما اى اخرج الفعل بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير
مقترن مع احد يشير الى ان الباء في قوله باحد بمعنى المصاحبة كما في قولك
اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها الثلثة جمع قلة على وزن الامثلة
الثلثة صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا
لان العدد تبع موصوفه ان كان جمعا في الافراد يعنى ان كان مفرده مذكرا يورده
مذكرا كما في ما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورده مؤنثا مثل
جاءتني النسوة الثلثة وكما في قوله تع سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام في
الفهم متعلق بقوله مقترن اى في انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال عن اللفظ
الدال عليه اى على المعنى فهو اى قوله غير مقترن بالجر صفة بعد صفة لان اللفظة
الاولى قوله في نفسه وهذه هى الثانية فيكون من قبيل تعداد الصفة مثل جاءني
زيد العالم الفاضل للمعنى فبالصفة الاولى والباء متعلق بقوله تخرج الحرف
يعنى بقوله في نفسه لان الحرف دال على معنى في غيره لا في نفسه عن حد الاسم
وبالصفة الثانية تخرج الفعل عن حده ايضا لان الفعل وان دل على معنى
في نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة فيتم حد الاسم جمعا ومنعا والمراد
بعدم الاقتران المفهوم من قوله غير مقترن ان يكون الاقتران بحسب الوضع
الاول وانما قيده بالاول لان في بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال
لان كل واحد منها وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا

للازمنة ج

للسكوت وثانيا للاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول
لانه يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحدها لا الوضع الثاني لانه يدل على معنى في
نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع
في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان فذكر فيه اي في حد
الاسم اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن شيء الا ان بعضها منقولة
عن المصادر الاصلية اي بحيث يكون مصدرا في اصل وضعه سواء كان النقل فيه صريحا
اي سواء كان النقل لك المعنى صريحا بان يكون في اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه
وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد نحو رويد وهو في الاصل مصدر
ارود ارواد الا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم يعني ارفق ارفاقا
ويجوز ان يكون تصغير رود اي ارفق وح لا يكون محذوف الزوائد وفي الرضي يجيء
على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول
كضرب الرقاب والثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيروا
رويدا اي مرودا او حالا نحو سر عمرو رويدا اي مرودا والثالث ان ينقل المصدر
الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يذكر الفعل قبله
نحو رويد زيدا الى ههنا كلامه فانه اي رويد قد يستعمل مصدرا بمعنى ارواد امهالا
مثل رويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث
جعل مصدرا مضافا او كان النقل فيها غير صريح يعني يكون على وزن المصدر
ولكن لا يكون في الاصل مصدرا او لا يستعمل منه ايضا نحو هيهات لانه ليس بمصدر
الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى
فانه وان لم يستعمل مصدرا في استعمال العرب ولا في استعمال غيره الا انه
يكون على وزن قوقاة مصدر قوقى يقوقي قوقية اي يصيح بكال الاجابة
نقوقى حين خلق بيضتها ام يصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقالا
على وزن فعللا فعللة وفعلالا وكان في الاصل هيهية قلبت الياء المتحركة
الفا او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا يعني اما بعضها منقول عن
المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسما له ثم نقل منه
وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي بالمصدر باسم مدلوله
المنقول اليه اولا نحو صه ومه بمعنى اسكت واكفف واما بعضها منقول
عن الظرف مثل امام وخلف وغير ذلك او منقول عن الجار والمجرور
نحو امامك زيدا فان امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه من الجهات

الست

الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيدا بعد جعل علامة لهذا النقل ولهما معنيان
لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر يعني احذر ما بين يديك
كالحية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فيكون اسم احذر او
تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان دونك زيدا اسم لاحمل
وعليك زيدا فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك في الاصل جار ومجرور
ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب
علم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل فليس لشيء منها الدلالة على
احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول اما الاول وهو رويد فلان معناه
المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة كما يفهم
من لفظ زيد واما الثاني وهو هيهات فلانه في الوضع الاول بمعنى البعد
الغير المقترن باحدها كما يفهم واما الثالث فهو صه يدل على السكوت
بحسب الوضع الاول وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك
فانه في الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهو المعنى لا يقترن باحدها
واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى
غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدري الغير المقترن
بالزمان وخرج عطف على دخل عنه اي عن حد الاسم الافعال المنسلخة
بحسب الاستعمال عن الزمان اي عن الاقتران بالزمان يعني باحد الازمنة
كالافعال المقاربة نحو عسى وكاد وغيرهما فانها في الاصل الوضع دالة
على المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت عنه لتدل على مطلق القرب
وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضي الا انها
انسلخت عنه لقصد الدوام في المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان
وكذا افعال التعجب لاقتران معناها اي معنى الافعال المنسلخة عن الزمان
به اي بالزمان بحسب اصل الوضع ولكن انسلخ معناها الزمان لغرض
من الاغراض وخرج معطوف على خرج او على دخل عنه اي عن حد
الاسم الفعل المضارع غائبا او رباعيا او نحوهما ايضا اي كما خرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان فانه اي المضارع على تقدير متعلق بقوله
بدا وهو الذي هو قدر ان اشتراك بين الحال والاستقبال فيه اشارة
الى الاختلافية لان في المضارع ثلثة اقوال الاشتراك بين الزمانين

مالم يكن قرينة المخصوص وان يكون حقيقة في الاستقبال ومجازا في الحال بعلاقة الجزئية
وان يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال بعلاقة الجزئية يدل اي المضارع
على معنى مقترن بزمانين معينين وهما الحال والاستقبال من الازمنة الثلثة
واذا دل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال والاستقبال فيدل على واحد
معين ايضا في ضمنها يعني فيدل على معنى في نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين
وهما الحال والاستقبال اذ لا يقدح منع للمفهوم اي لا يمنع لان القدح المنع
يقال قدحه اي منعه في الدلالة على معين الدلالة ثابتة على ما اي على معنى
الذي سواه اي غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره
واحد منهما غير معين اي لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى في نفسه
مقترن بالزمانين المعينين الحال والاستقبال دلالة على معنى في نفسه
مقترن باحد تلك الزمانين غير معين ثم هذا الجواب سوال ناش من
قوله اذ لا يقدح الخ وهو انه علم انه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة
على ما سواه وهل يقدح في ارادة الزمان المعين ارادة ما سواه فاجاب
عنه بطريق التسليم نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه سواء كان
معنا او زمانا يعني حين يراد بلفظ معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين
يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس
في الارادة وهو غير جائز واي ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجي
الدلالة مبتداء مؤخر من الارادة متعلق بالظرف يعني بين الدلالة
والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعني صفة اللفظ و
الارادة صفة قائمة بالمتكلم يعني صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ
معنى او اقترانا بزمان لا ينبغي له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك
المعنى والاقتران بالزمان الاخر لانه يكون التباس بعض المعاني ببعض
وهو لا يجوز واذا دل اللفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز له ان يدل
على غيره او يقترن تأمل والمنصف وكم الحمد لله ولما فرغ المصنف بيان
حد الاسم اراد بيان خواصه اي بعض خواصه من اللفظية والمعنوية
زيادة معرفة اي بالاسم لان الشيء اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص
به يكون زيادة معرفة بالمقال ومن خواصه اما مبتداء على تاويله بالبعض
اي بعض خواصه لان من للتبعيض او خبر مقدم خبرها قال من فاعل قال

اي من اول الامر بصيغة متعلق بقوله منها على وزن بعض جمع الكثرة على كثرتها اي على كون
الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له ومنها ايضا بمن التبعيضية اي بكلمة من التي تفيد معنى التبعيض
في مدخولها وافادة ان الخواص المذكورة بعض منها على ان ما ذكر اي ما ذكره
المص من الخواص بعض منها اي من خواص الاسم وهي اي الخواص جمع خاصة كنوا
جمع ناصرة وخاصة الشي ما يختص به اي بالشي ولا يوجد في غيره وهي اي الخواص
اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه
عن الماهية كالكاتب بالقوة للانسان يعني ان الكتابة خاصة لازمة له لانه
وضعت في قوته وذاته وركبت في طبيعته ولهذا كانت شاملة لجميع
افراده او هي غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة بل تكون مخصوصة ببعضه
ويقال لها مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب بالفعل
اي للانسان يعني ان الكتابة بالفعل لا توجد في جميع افراد الانسان
بل تختص ببعض افراده وتسمى مثله بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية
واحدة كالانسان والاسم وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة
قولا عرضيا لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبل الثاني لان
اللام لا يوجد في جميع افراد الاسم لانه لا يوجد المضمرات والاعلام
الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف
ونحوها وكذا التنوين من حيث لا يوجد في غير المنصرف وما عرف
باللام وبالتنوين ونحوها وقس على هذا غيرها من خواص الاسم دخول
اما مبتداء او خبر مصدر مضاف الى فاعله اللام اي لام التعريف لكون اللام
شايعا في هذا القسم فيما بينهم بحيث يتعرف الذهن اليه عند الاطلاق
والتمام ايضا يؤيده ولو قال المصنف من حرف التعريف مكان دخول
اللام لكان اولى لكونه شاملا للميم الذي يستعمل حرف التعريف في مثل قوله
عليه السلام على لغة حمير في جواب سائل من تلك القبيلة لان
الميم في لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال أمن امبر امصيام في
امسفر وقيل على لغة طي فان الميم ابدل التعريف عندهم ليس
من امبر امصيام في امسفر ليطابق الجواب السوال وقال النبي محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم في غير هذا الحديث لكنه اي لكن المصنف يتعرض
اي لا يتعرض مثل هذا الميم لعدم شهرته ولانه اي لان دخول اللام اخص

ولاكتفاء بذكر الاصل كثير شايع وفي اختياره اي المص اللام فقط ولم يقل الالف اللام
حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض اشارة الى ان المختار عنده ما
وهو صاحب الصحاح
ذهب اليه سيبويه لان في حرف التعريف ثلثة مذاهب والمختار منها عند المص
مذهب سيبويه لانه مقتدى في هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب
من ان بيان لما في قوله ما ذهب اليه اداة التعريف يعني آلة التعريف وحرفه
هي اللام وحدها يعني حال كونها منفردة ومستقلة في التعريف حيث
لا يشاركها شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص وضعا وهو
جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف
الهمزة زيدت همزة الوصل عليها لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام زيدت
اولا ساكنة ولم تتحرك وان كان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد
الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك بالفتح لالتبس باللام الابتداء
وبالكسر لالتبس باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند
لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به وقال المحشي ونعم مذهب سيبويه
بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليل
حرفا ساكنا واما الخليل بن احمد استاد سيبويه فقد ذهب الى انها اي حرف
التعريف كلمة ال بكمالها يعني كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر
حرف الاستفهام كذلك ال مجموعها اي حرف التعريف لانه كان داخلا في
جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا
وابتداء ولو كانت زائدة لكانت حذفها في بعض الاستعمال كما هو حال
حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام واما المبرد
فقد ذهب الى انها اي حرف التعريف الهمزة المفتوحة لما رأى ان الاصل
في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت
اخف اختيرت وحدها لانه لما رأى انها كثيرا ما يستعمل بنفسها موضوعة
لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هي تكون للتعريف
وحدها وزيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام
والنداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام رعاية للذهنين الاخريين
فانها فيهما للتعريف وحدها او جزؤه وههنا زيدت لثبوت التعريف
واما اختص دخول حرف التعريف على المذاهب الثلثة بالاسم
لان اي حرف التعريف موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

يدل اللفظ

يدل اللفظ عليه مطابقة وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او
مشتقا وفي الرضي لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة
في نفس الدال والحرف لا يدل على المعنى المستقل بل يدل على معنى في غيره والفعل
وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه يدل عليه تضمنا لا مطابقة
فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم
انتفاء المشروط وهذه الخاصة اعني حرف التعريف ليست بشاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضماير بانواعها واسماء
الاشارة كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف ولا يدخل ايضا
غيرها اي غير الضماير كالموصولات كالذي والتي وما ومن وغيرها
والمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها
لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا
كالكاتب بالفعل للانسان وكذلك الجر مقدم يعني كما ان هذه الخاصة
ليست من خواص الشاملة لسائر اي باقي الخواص الخمس المذكورة
ههنا اي في بيان خواص الاسم يعني باقي الخواص الخمس التي ذكرت
في بيان خواص الاسم يعني الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها
ايضا من خواص الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظي ومعنوي
واللفظي ثلثة وقدم اللام فيها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب
ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما يدخل في الاول فقال ومنها
دخول الجر يريد ان قوله الجر معطوف على المدخول يعني على اللام الا ان الدخول فيه
مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض وانما اختص هذا اي دخول الجر اي لحوق الجر
بالاسم متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه لانه اي الجر اثر حرف الجر لان
حرف الجر عامل ومحله الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم في الفعل المضارع في الاسم
المجرور به اي بحرف الجر لفظا او تقديرا ليتصل حرف الجر لا الجر اي سواء كان حرف الجر
لفظا او ملحوظا او تقديرا اي مقدرا تاويله قوله كما في الاضافة المعنوية فان الجر
فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتي ودخول حرف الجر لفظا كمررت بزيد
او تقديرا نحو غلام زيد في تقدير غلام لزيد انما يختص بالاسم وان كان حرف الجر
المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذي هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم
تخلف الاثر عن المؤثر لانه اي حرف الجر وضع لافضاء اي لايصال معنى الفعل الى الاسم
كما سيأتي ان حرف الجر اصطلاحا ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه فينبغي

اي يدخل الاسم يعني ان يكون من خواصه ليفضي اي ليوصل معنى الفعل اليه اي الى الاسم الذي صار
حرف الجر من خواصه لان الشيء ما لم يناسب للشيء ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يفضي
اليه نحو واما الاضافة اللفظية جواب سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه في
الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو
ظاهر ولا تقديرا لما سيأتي ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر
فينبغي ان يكون الفعل مضافا اليه حينئذ لكون الجر موجودا بدون الحرف فلا يكون الجر
مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد في الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة
اللفظية فمنه فرع للمعنوية بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية
تفيد التعريف والتخفيف معا او للتخصيص والتخفيف فيكون اللفظية من حيث
الافادة جزء المعنوية وجزء الشيء يكون فرعه لانه محتاج اليه فجاز ان كانت
اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على
الاصل وهو ممتنع ولذا اما الشارح فينبغي ان لا يخالف الفرع وهو اللفظية
الاصل وهو المعنوية والمخالفة لا يكون الا بان يختص الفرع بما يخالف
ما يختص به الاصل والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله
اعني الفعل والموصول الثاني عبارة عن الاسم والمخالفة تكون بان يختص
الاضافة اللفظية الفعل والمعنوية الاسم او يزيد عطف على يخالف الاول
اي فينبغي ان لا يزيد الفرع عليه اي على الاصل وذلك لا يكون الا بان يعم الاسم والفعل
اي بان يوجد الفرع في الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على يختص الاول اي
فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا
السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر
من كلام المص في بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيهما على
ما فهم من تقسيم بقوله وهي معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب
لان الحرف فيهما يكون بتقدير حرف الجر ايضا ومنها اي من خواص الاسم دخول
التنوين باقسامه الخمسة الا تنوين الترنم فيكون الاستثناء منقطعا لانه
في كلام موجب تام فنصب المستثنى وسيجيء في اخر الكتاب اي كتاب
الكافية تعريفه اي تعريف التنوين وهو التنوين نون ساكنة تتبع حركة
الاخر لا لتأكيد الفعل وبيان اقسامه واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن
يعني يدل على امكنية الاسم في الاسمية بحيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا
مثل زيد ورجل وضارب والثاني تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة

والنكرة يعني يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين اي اسكت سكوتا ما وقتا ما
واما اذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعني بحذف المضاف اليه ويعوض عنه
هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم يعني ما يدخل
جمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم
وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لا يختص
بالاسم بل يدخل وانونه ايضا على وبه متعلق بقوله يجيء يظهر يعني للفاعل من
الظهور جهته بالرفع لانه فاعله اي علة اختصاص ما عدا تنوين بالنصب
الترنم به اي بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة
عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعول لانه فعل ماض متعد بنفسه
سيأتي تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص غير تنوين الترنم بالاسم
وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به اي بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض
خواص اللفظية شرع في تعداد بعض خواص المعنوية فقال ومنها اي من تلك
الخواص الاسناد اليه الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه
قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول هو اي
الاسناد اليه بالرفع عطف خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال على الدخول فيكون
مثله اما مبتدأ او خبر لا يكون باطل معطوف على مدخوله اما على اللام لكونه
اصلا او على التنوين لكونه قريبا لان المتبادر من الدخول اما معناه الحقيقي
وهو الذكر في الاول يعني ان يكون مذكورا في اول الكلمة كاللام او معناه المجازي
او هو اللحوق بالاخر وهو ان يكون مذكورا في اخر الكلمة كالجر والتنوين وكلاهما
يعني الذكر في الاول واللحوق في الاخر منتفيان يعني لا يوجدان في الاسناد
فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول
فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا في الاول ولا في الاخر وكذا خبر مبتدأ
محذوف اي وكذا الجار يعني كان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول
وكذا الجار في الاضافة وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد او على اللحوق
لانه ليس فيهما الذكر في الاول ولا اللحوق في الاخر والمراد به اي بالاسناد
اليه كون الشيء مسندا اليه يعني همزة الفعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل
اي صار ذا ماشية وانما اختص هذا المعنى اي كونه مسندا اليه بالاسم
لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يتصور فيه ان ذاته ويكون مستبدا دائما

ولهذا وضع لان يكون مسندا ابدا منصوب على الظرفية اى فى الازمان كلها فسقط الفاء
جزاء شرط محذوف وقط مبنى على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اى
اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه فلو جعل
مسندا اليه لانه اما ان يكون مسندا ايضا فح يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه
فى حالة واحدة وهذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط
فح يلزم خلاف وضعه وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لا بد ان يكون دالا
على الذات تحقيقا او تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون
مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه محله
فى الكلام **و**منها اى من خواص المعنوية **الاضافة** كسر اعرابها اى كون الشيء
مضافا بحسب تعبيره ايضا بتقدير متعلق بقوله مضافا حرف الجر لا كون الشيء
مضافا بذكره اى بذكر حرف الجر لفظا اى حال كون الحرف ملفوظا ووجه
اختصاصها بالاسم اى علة كون الاضافة مختصة بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف بيان لوازمها اى من كون المضاف معرفة اذا كان
المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف
تنوينه والتخصيص اى لكون المضاف خاصا بعد ان كان شاملا حين كون
المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخصيص والتخفيف حاصل منه
ايضا والتخفيف اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما فى جانب
المضاف نحو ضارب زيد واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه
واما فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه اى بالاسم
متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة لا يقبل شيئا منها
لكونه عرضا وهو لازم من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى فى
نفسه وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع انها محتملة لان يكون
الشيء مضافا اليه ايضا لان الفعل او الجملة يعنى الجملة الفعلية
اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل مع فاعله ان يكون
مضافا اليه الفعل او الجملة الفعلية مع ان اتفاقهم فى ان المضاف الذى
هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص
الاسم قد يقع اى الفعل او الجملة مضافا اليه فلا يكون المضاف اليه
من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل فلزم ان لا اختصاص ولهذا
فسرناها بهكذا كما فى قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى

يوم

يوم ينفخ فى الصور ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد وقد يقال ان الجملة فى المثيلة للتعليل
اذا دخلت على الفاتح الاضعف ما ينبنى على هذه الاصول من جاء قول النحى على المعنى
الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا اى الا من من الفعل والجملة
لانه يتناول الصدر اى يوم ينفع الصادقين اى بتأويل الاضافة المفعول فالاضافة فى
بتقدير حرف الجر مطلقا اى سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا او مضافا
اليه عندهم او يوم ينفع الصادقين الاية بيوم نفع الصادقين والمضاف فى
مختص بالاسم وانما قيدناه اى قولنا كون الشيء مضافا بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد وانا مار بزيد فان مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر فالكون ذلك الحرف لفظا اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا
ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فيكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم
دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه
من اللفظية والمعنوية شرع الى تقسيمه فقال **و**هو اى الاسم قسمان يشير الى ان الخبر
محذوف او الى ان الخبر متعدد بالعطف والى انه تقسيم المبنى الى نوعيه كقولك
الانسان عربى او عجمى **معرب ومبنى** قدم المعرب لان الاسم اصل فى الاعراب فيكون
المعرب اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين لانه اى الاسم لا يخلو اما ان يكون مركبا مع
غيره بأحد التراكيب الستة مثل زيد وعمرو والاول اى المركب مع غيره لا يخلو اما ان يشبه
مبنى الاصل الذى هو الاصل فى البناء وهو ثلثة عند العربية الماضى والامر بغير
اللام والحرف او لا يشبه فهاهنا ثلثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها
له او غير مشابه وقسم يكون مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكن يكون
مشابها له والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الثانى
وهذا يعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وحده كما علمنا فى
القسم الثانى وما عداه اى القسم الذى هو غير هذا القسم اعنى غير المركب كما هو
القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه له نحو زيد ورجل
والمركب الذى يشبه مبنى الاصل كما هو القسم الثالث مبنى فالقسمان مبنيان والقسم
الواحد معرب كما قلنا انفا فالحصر عقلى لانه اذا دار بين النفى والاثبات
يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم
المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يترتب عليه وهو لا يظهر
الا فيه فقال **فالمعرب** بالفاء التفسيرية الذى هو قسم من الكلم يشير الى ان اللام
فيه للعهد الخارجى لا للجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول

فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل
الجائي قوله فالمعرب مبتداء المركب حتى اشار اليه الشارح بقوله اي الاسم الذي ركب
فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة يقتضي موصوفا والى ان اللام
لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب اسم المفعول
لفظا ومعنا كما بني ما كان للمفعول يعني حتى يكون صلة للموصول مع غيره تركيبا يتحقق
معه عامله اي يوجد في التركيب الذي هو فيه عامله سواء كان لفظيا او معنويا فيدخل
فيه اي في التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان مشابها لمبني الاصل او لا مثل زيد و
قائم وهؤلاء الثلثة في قولك زيد قائم وقام هؤلاء لان كلا منها مركب
تركيب يتحقق معه عامله الذي في الاول هو العامل المعنوي وفي الثاني هو
العامل اللفظي بخلاف ما ليس بمركب اصلا اي قطعا فانه ليس بمعرب لان التركيب
شرط لان يكون الاسم معربا فان الاسماء بيان لما في قوله ما ليس المعدودة
صفة الاسماء اي الاسماء المذكورة بعنوان التعداد سواء كانت اسماء
حروف الهجاء وسواء كانت معدودة بلا عطف نحو الف با تا ثا او
بالعطف نحو الف با وتا وثا موقوفا او لا او غير اسمائها بالعطف
نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف نحو زيد عمرو بكر موقوف او لا فانها
مبنية عند المص وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق
معه عامله سواء كان ما اضيف اليه معربا كغلام في غلام زيد او مبنيا مثل غلامك
فان جميع ذلك اي جميع المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء
التي لم يتحقق معها عاملها من قبيل المبنيات عند المص لانه شرط التركيب
وتحقق العامل في كون الاسم معربا فتلك الاسماء لم يوجد لان في القسم
الاول انتفى من الامرين الثاني انتفى تحقق العامل معه ومع هذا الامر
في الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب
وهو المعاني المقتضية الذي لم يشبه صفة المركب لان الموصول مع الصلة
معرفة مساوية لتعريف ذي اللام اي لم يناسب تفسير بلازمه لان
عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة مناسبة موثرة في منع الاعراب
ووصف المناسبة بالموثرة احتراز عن غير المنصرف فانه مناسبة
للفعل كما سيأتي الا ان مناسبة لم تؤثر في منع الاعراب وانما تؤثر
في منع الجر والتنوين لان تلك المناسبة ضعيفة فلم يقدر ان تؤثر في منع
مبني الاصل بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معموله

كصاحبي مضر

كصاحبي مضر ولذا جعلت اضافة معنوية اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة
يعني اضافة المبني الى الاصل وان تبادر الى الذهن ان لفظة الاصل للمضاف
صفة بيانية لما قلنا انفا والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف
اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك
يصح ان يقال المبني الذي هو الاصل وهو اي المبني الاصل ثلثة الماضي وانما بني
لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعاني اي الفاعلية والمفعولية
والاضافة وبني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهة الاسم
في وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتح للخفة ولكونها اخا السكون الذي هو حرى
الالف والامر بغير اللام لان الامر باللام معرب مجزوم وانما بني
ايضا لانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل في البناء ولا يقتضي
المعدول عنه كما في الماضي والحرف سواء كانت عاملة او لا وانما بنيت
لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى ولكن لم يوجد فيه المعاني الثلثة
وبهذا القيد اي بقيد نفي المشابهة خرج عن التعريف مثل هؤلاء في
مثل قام هؤلاء وان كان مركبا تركيبا يتحقق معه عامله لكونه اي لكون
هؤلاء فيه مشابها لمبني الاصل في الاحتياج يعني ان اسماء الاشارة مشابهة
للحرف في الاحتياج كما ان الحرف يحتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء
يحتاج الى المشار اليه كما سيجي في بابه اي باب المبني او في باب اسم الاشارة
ولما اخذ المص التركيب في تعريف المعرب وقيل ايضا بعدم المشابهة
منهم ان المص خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا
الخلاف قال الشارح واعلم ان صاحب الكشاف الذي صنف المفصل في النحو
جعل الاسماء المعدودة الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل
زيد وعمرو وبكر او مركبة لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام
زيد وغلام عمرو وغلام بكر العارية عن المشابهة المذكورة يعني لم تكن ايضا
مشابهة لمبني الاصل معربة يعني اطلق الاعراب عليها وقال هي معربة
قبل التركيب اي لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع
يستوفي حركات الاعراب والتنوين ونوع يختزل عنه الجر و
التنوين كاحمد ومرداء وقال والاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف
العوامل لا يكون الا بالتركيب والمص جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب

في تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده ولبس التركيب جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال الاسماء المعدودة كيف يجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد
فاجاب بقوله ولبس التركيب الخ في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت يعني ليس التركيب في المعرب اللغوي فان ذلك اي المعرب الذي
هو اسم مفعول يعني معرب اللغوي لا يحصل بشيء من الاشياء الا باجراء
الاعراب بالفعل على اخر الكلمة لفظا او تقديرا بعد التركيب اي بعد ما تركب
بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل بل التركيب انما هو
في المعرب اصطلاحا يعني هل يقال الزيد مثلا قبل التركيب بعامله معرب ام لا
فعند صاحب الكشاف يعني يقال له ذلك وعند المص لا يقال فاعتبر
العلامة اي صاحب الكشاف يعني اكتفى في تحقق المعرب بكونه صالحا
لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد
والمص لم يكتف به بمجرد الصلاحية لاستحقاق اللام متعلق بالصلاحية
لا للتعليل الاعراب بعد التركيب ولهذا لم ياخذ التركيب منه تعريفه فلو كان
زيد قبل التركيب عنده معرب لصلاحية استحقاقه الاعراب بعده بخلاف
المص فان عنده لم يكن معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل
وهو اي ما اعتبر العلامة الظاهر كلام الامام عبد القاهر واعتبر
المص مع الصلاحية اي مع كونه صالحا للاعراب يعني لم يكتف بها
بل لا بد من الاصل حصول الاستحقاق يعني حصول استحقاق الاعراب بالفعل
وذلك الحصول لا يكون الا بعد التركيب ولهذا اي ولكون الصلاحية
مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المص اخذ التركيب في تعريفه اي في
تعريف المعرب حيث قال المركب الذي الخ واما وجود الاعراب بعد
التركيب في اللفظ بالفعل مثل جاءني زيد بالرفع ورايت زيدا بالنصب
ومررت بزيد بالجر فلكونه متعلقا بالوجود الاسم معربا يعني ان وجود
الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعني اجرى عليه بالفعل كما صار ذلك
يكون الاسم معربا وان لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله فلم يعتبر
احد من الفحول والنحويين ولذلك اي ولان وجود الاعراب
في الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب في كونه معربا غير معتبر عند احد
يقال الاسم معرب الظاهر بعد التركيب اي لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر
عليها بالفعل مثل جاءني زيد بالوقف ورايت زيد ومررت بزيد

بالوقف وهي معربة اي حال كونها معربة بالاصطلاح الاول ان يكون هذه الجملة من تتمة
القول ولا اورد ههنا سؤال وهو ان المص في تعريف المعرب خالف الجمهور حيث
لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة الجمهور من بعض الخطاء اجاب الشارح عنه بقوله
واما عدل المص اي اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض عما
اي التعريف الذي هو المشهور عند الجمهور من بيان لما في قوله ان المعرب عندهم
ما يختلف اخره باختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها
خلاف ما يعمل البعض الاخر وبين سبب العدول وعلله بقوله لان الغرض يعني
المقصود الاصلي من تدوين علم النحو وتاليفه ان يعرف به اي بالعلم النحو احوال
اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه ولون اعرابه
بالحركة او بالحروف وذلك الاعراب اما تاما او ناقص والبناء اما لازم
او عارضا الى غير ذلك من الاحوال في النوعين التي وقعت في التركيب العربي
من الموصول مع صلته في محل الرفع بانه فاعل يعرف لمن يتبع من تتبع من باب
التفعيل لغة العرب بان كان عربيا ويعلم اصطلاحاتهم من اباءه واجداده
وفروعهم اومن قبيلته ولم يعرف عطف على لم يتبع احكامها بالسمع
منهم اي من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم واختلط بهم وتعلم
اصطلاحاتهم باختلاطهم من فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم
فان العارف باحكامها اي احكام اواخر الكلم او في التركيب او احكام لغة العرب
كذلك اي بالتتبع لغتهم او بالسمع منهم مستغن اي بري عن تعلم علم النحو حيث
لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالسمع ولا فائدة له اي لذلك الشخص
العارف معتدا بها لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل في معرفة اصطلاحاتهم
اي اصطلاحات النحاة او العرب فالمقصود من معرفة المعرب اي من تعريفه
مثلا انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عن المص كما اشار اليه فيما بعد
ان يعرف يعني للمفعول انه اي المعرب مما يختلف اخره في كلامهم اي ان نحو
اسمها وخبرها في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يعرف لئلا يجعل اخره
مختلفا باختلاف العوامل منطبق كلامهم اي كلام العرب لانه انما
يستعمل في كلامهم باختلاف الاخر عند اختلاف العوامل فمعرفته اي معرفة ذات
المعرب متقدمة على معرفة ان مما يختلف اخره اي على معرفة وصفه وهو
اختلاف اخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات
مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف

لاثباته

اولا يجب يعرف به ذاته لبناسب الوضع الطبع فلولا ان معرفة اى معرفة المعرب المتقدم
صفة المعرفة المراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات المعرب اى فلولا ان معرفة ذات
المعرب حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف يعني حاصلة بمعرفة هذا الوصف وتعريفه
به عطف تفسير وهو من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف
واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله ومعرفة والضمير للمعرب وقوله به
على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى لولا ان تعريف المعرب حاصلا بهذا
الاختلاف وصح جواب لولا ان يعرف المعرب اولا منصوب على الظرفية
بمعنى قبل يعني قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور بانه اى المعرب
ما يختلف اخره يعني يجب ان يعرف قبل ان يعرف ذاته بان يقال المعرب
ما يختلف اخره باختلاف العوامل ليعرف مبني للمفعول انه اى المعرب
ما يختلف اخره وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها قائمة
مقام الفاعل ليعرف فيلزم تقديم الشيء على نفسه المراد بالشيء وصف
المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب
فمفعول اللام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعني يلزم تقدم معرفة
صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا
ثم يبين صفته ولذا قال الشارح فينبغي ان يعرف المعرب ويبين ذاته
اولا اى قبل ان يعرفه انه ما يختلف اخره بغير ما عرفه به الجار متعلق
بقوله ان يعرف الجمهور ويجعل عطف على ان يعرف بني للمفعول ايضا
اى وينبغي ايضا ان يجعل ما عرفوه به من جملة احكامه لان احكامه
كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه كما فعله الحى ليفيد زيادة معرفته
كما فعله في الاسم تحت عنوانه او لانه بين بعض خواصه من اللفظية
والمعنوية وحكمه اى من جملة احكام المعرب يشير الى ان الاختلاف
المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس بموضح احكامه
واثاره المترتبة عليه اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة
الاعراب واشار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير
للجنس لا للاستغراق فيؤول المعنى الى انه بعض احكامه من حيث هو
معرب يعني لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب
انه يختلف اخره اى الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا نصب على التميز
عن نسبة الاختلاف الى الاخر اى من حيث الذات او على المصدرية

بحذف المضاف

بحذف المضاف اى اختلاف ذات الاخر بان يتبدل متعلق بالاختلاف حرف بحرف اخر حقيقة نصب
على التميز عن نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو
تبدل ذات الحرف مثل جاءني ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو وفي النصب يتبدل
الى الالف مثل رأيت اباه وفي الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف
في الرفع الواو فتبدل ذاته في النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته في حالة الجر
الى الياء او حكما عطف على حقيقة اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه واستبدل الحكمي في التثنية
والجمع المذكر السالم في التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف
وفي حالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه
في حكم الالف كما سيجيء وفي الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه
تبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا في حكم الالف
اذا كان اعرابه اى اعراب المعرب بالحروف او صفة عطف على ذاتا واعرابه
لاعراب على التوجيهين بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اعرابهما
لاعراب انوجهما في القسم الاول اذا كان اعرابه بالحركة والتبدل الحقيقي في الاول
ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التي في قولنا جاءني زيد الى صفة المفعولية
ونصبه في حالة نصب مثل رأيت زيدا او هي الى صفة الاضافة وجره وحالة الجر
مثل مررت بزيد والحكمي في الجمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه
الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة فهو في حكم الكسرة فيه الكسرة

باختلاف العوامل

اللام فيها للجنس اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه اى على
المعرب في العمل متعلق اختلاف العوامل يعني اختلاف العوامل لا يكون الا في العمل
وقيد الاختلاف جاعلا الجار متعلق به احترز بقوله بان يعمل بعض منها اى من العوامل
خلاف ما يعمل البعض الاخر منها يعني بان يعمل بعض منها الرفع وبعض اخر منها
النصب وبعض اخر منها الجر كما تقول جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
وانما خصصنا اختلافها اى اختلاف العوامل بكونه اى بكون الاختلاف واقعا
في العمل لانه مذكور في كلام المصنف مطلق غير مقيد لئلا يتحقق ذلك الاختلاف
مثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضرب زيدا وان ضارب زيدا فان العامل
في زيد في هذه الصور جمع صورة اى في هذه الامثلة مختلف بالاسمية
يعني ان العامل في زيد في المثال الاخير اسم يعني ضارب والفعلية وفي المثال
الثاني العامل فيه فعل اعني ضرب والحرفية وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعني
ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل وفيه تشريع على خلاف الكف مع ان الاثر

المذكور
المعرب الاخير في هذه الصور هو زيد لم يختلف باختلافها وفي بعض النسخ باختلافه بعض كل
وكلاهما صحيح واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده بقوله
في العمل لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الاجزاء اختلافا ملفوظا او تقديرا واختلاف
العوامل اي سواء كانت ملفوظة او مقدرة نصب على التمييز عن نسبة الاختلاف
الى الاخر والتمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي تختلف لفظ اخره او تقديره
بالرفع لانه معطوف على لفظ اخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ونحو قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا اي اشتعل شيب راسي واما بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا اي عيون الارض او نصب على المصدرية بحذف مضاف اي تختلف
اختلاف لفظ او اختلاف تقدير ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
ويقال لمثل هذا عند ارباب المعاني ايجاز الحذف والاول يعني النصب على التمييز
اولى لعدم التزام الحذف فيه اجمالا وتفصيلا واجمالا وتفسيرا وهو اوقع
في النفس بخلاف الثاني والاختلاف لفظا اما بالحركة كما في قولك جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد واما بالحروف نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه او تقديرا اما بالحركة المقدرة كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى
ومررت بفتى فان اصله فتي بالرفع والتنوين وفتيا بالنصب والتنوين
وفتي بالجر والتنوين انقلب الياء الفا لان الياء اذا تحرك وانفتح
ما قبلها تقلب الفا فاجتمع الساكنان الالف والتنوين فحذفت
الالف التي هي منقلبة عن حرف الاعراب فصار الاعراب تقديريا
للزوم محل الاعراب الذي هو الياء محذوفا واما بالحروف المقدرة مثل جاءني
ابو القاسم ومررت بابي القاسم والاختلاف اللفظي والاختلاف
التقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه اي الى التعميم في بيان
الاختلاف عند قوله ذاتا او صفة وقررناه بالايضاح الكافي فليرجع
اليه لئلا يتقيد بغير المنصرف نحو قولنا رايت احمد ومررت باحمد
بالفتحة في حالة النصب والجر وبالمثنى والجمع المذكر السالم قولنا رايت
مسلمين ومررت بمسلمين فان كونهما مثنى بفتح ما قبل الياء فيهما للمثنى
الاول حالة النصب والثاني حالة الجر وبجمع كونهما جمعا بكسر
ما قبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة نصبه والثاني حالة جره فانه اي الاسم
قد اختلف بين للعامل العوامل الجمع ههنا ما فوق الواحد فيه اي في المذكور
من القولين يعني غير المنصرف والمثنى والمجموع ولا اختلاف في اخره

حقيقة

حقيقة فينصب على التمييز لان الاخر فيهما مفتوح بل الاختلاف فيه حكمي فان فتحة احمد بعد
الناصب حقيقة لانها علامة النصب وتلك الفتحة بعد الجار علامة الجر لانها في حكم
الجر لان الجر لما سقط او اقيم مقامها الفتحة فيكون الفتحة في حكم الجر ولهذا يكون
في حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا وكذا الحال في التثنية والجمع فان الياء فيهما بعد
الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة
وهو الظاهر وبعد الناصب علامة النصب لان الياء فيه في حكم الالف لان النصب
ما كان اعرابه بالحروف بالالف فيكون الياء في حالة النصب في حكم الالف
لكونها بدلا عنها فان المعرب في هذه الصور المذكورة يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فتدخل مثل هذا المعرب في الاختلاف لكونه تاما فان قلت
هذا السؤال نشا من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعني اذا كان حكم الاعراب
فان قلت صدره بالفاء لانه جواب شرط مقدر قدرنا لك لا يتحقق الاختلاف
في اخر المعرب الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتاكيد ولا في العوامل ايضا
يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا
في اخر المعرب لان اختلاف اخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن يشترط
ان يكون الاختلاف في العامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير الناجية
لبنى الاصل مع عامله متعلق بقوله ركب ابتداء منصوب على الظرفية يعني
اذا ركب ذلك البعض مع عامله اللفظي والمعنوي في اول الامر من غير
ان يتركب قبله او بعده بعامل اخر مثل ان يقول بعامل الرفع مثل جاءني زيد ونحكم
عليه او تقول بها بالعامل المعنوي مثل زيد قائم الى غير ذلك ويترتب عليه
اي على المعرب المركب ابتداء الاعراب كما صورنا لك بل يتحقق ويوجد
هناك اي في تركب بعض الاسماء المعدودة الغير الناجية لبنى الاصل
حدوث الاعراب بدخول العامل لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب
لانه عند المص مبني فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه
بدخوله وحدوثه قلت في جوابه هذا اي حدوث الاعراب بدخول العامل
عليه حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف اي اختلاف اخره باختلاف
العوامل حكم اخر يعني غير هذا الحكم فلو لم يدخل احد الحكمين المتغايرين في الاخر
لا فساد فيه اي في عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفق الاحكام
ولم يدخل بعضها واما اذا تغايرت فلا فساد في عدم دخول بعضها
فان للمعرب احكاما كثيرة لم توجد هي في المذكور هنا ليس الا واحدا

من احكامه فليكن هذا الحكم اى حدوث الاعراب بدخول العامل ايضا من الاحكام الكثيرة من
هذا القبيل اى من جملة الاحكام التي لم تذكر ههنا غاية الامر اى حاصل الجواب ان هذا الحكم
وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لا يكون من خواصه الشاملة
اى خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شيء منها الا داخلا فيها حتى يراد
انه لم يدخل فيها هذه الخاصة وقريب من هذا المعنى الاحكام من جملة احكامه كما اشار
اليه الشارح بقوله اى من جملة احكامه بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف
المحل شرع في تعريف الحال فقال الاعراب اورده عقيب المعرب لمناسبة الحال
والمحل ما اى حركة او حرف اشار به الى ان لفظ ما موصوفة بايراده نكرة
اختلف آخره الجملة صفة اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة
قد سبق اعرابها وتفصيلها به اى بتلك الحركة والحرف به اولا على كون ما
موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة او الحرف لان عرف
الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وعدم الموصوفية لانها انسب
في اتصاف المعنى بالمزج ولان الاصل في الخبر التنكير ولكونه مبنا وحين يراد
مبني للمفعول من اراد يريد بها الموصوفية الحركة او الحرف لا يراد مبني للمفعول
ايضا من اراد يريد وفي بعض النسخ لا يراد مبني للفاعل من ورد يورد ورودا
اى لا يرد السؤال العامل والمقتضي لانه لا يفهم حين ارادة المعنى ارادة
غيره ولانه لا يجوز ان يراد بلفظ معنيان في حالة الواحدة وحين اريد
بلفظ ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما ولو انبت على نحو تهما بان فسرت
بقوله اى شيء في المختلف به تماما حيث يشمل الحركة او الحرف والعامل والمقتضي
خرجا اى العامل والمقتضي بالسببية المفهومة من قوله به لان الباء في السبب
والباء السببية ما يكون مدخولها سببا كما في ما نحن فيه لان الحركة او الحرف
سبب للاختلاف فان المتبادر من السبب القريب فيراد اى ما لم
يتوقع تأثيره على السبب التأثير التام والعامل والمقتضي اى مقتضى الاعراب وهو
المعاني الثلثة لما وان منهما سبب للاختلاف الا انه من الاسباب البعيدة
اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد
وهو مقتضى الاعراب يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد
وهو العامل سواء كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به
القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره وبقيد الحيثية
خرج حركة ما اضيف الى الياء المتكلم نحو غلامي وداري وثوبي وغيرها



لانه

لانه اى ما اضيف اليها معرب على اختيار المص وهو الاصح لان فيه ثلثة مذاهب معرب
واعرابه تقديري ومبني واعرابه محلي ومتوسط بينهما يعني ليس بمعرب ولا مبني
وهذا اضعف المذاهب لكن اى الا ان اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب الذي
اضيف الى تلك الياء فيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ليس من
حيث انه معرب اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل بل لا اختلاف فيه
ليس الا من حيث ان ما قبل ياء المتكلم فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى الياء
كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المص فلما اضيف
اليها اجتمع الساكنان تحرك بالكسر دون غيره لمناسبة الياء ولانها اصل
في تحريك الساكن ولانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغير الياء فهذه الكسرة
بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة اللام والضمة في العين فلا يوجد
الاختلاف بدخول العامل وجميع القدر اى بقوله ما اختلف آخره به تم حد
الاعراب اى تعريفه حال كونه حدا جامعا لافراده ومانعا اى مانعا من دخول
غيره فيه لكن اى الا ان المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب
وهي تمييز بعض المعاني عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب
لم يعلم انه متعجب ام ناف ام مستفهم ولم يميز المعاني الثلثة بعضها عن بعض
وبالنصب واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع يعلم انه
ناف الاحسان عنه واذا جر ورفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز المعاني
بعضها عن بعض فضم اليه اى الى الحد قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه يعني يعلم فائدة وضع الاعراب وهي التمييز ولهذا اراد هذا المعنى اى التنبيه
على فائدة وضع الاعراب ح قال في شرح هذا الكتاب ليس هذا يعني قوله
ليدل على المعاني المعتورة عليه من تمام الحد لانه عطف على مفعول اراد
وهو قوله هذا المعنى فخارج عن الحد اى مراده هذا المعنى الذي ذكره لا كونه
خارجا عنه بان قال واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني يكون
اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذي يكون داخلا في الحد وهو
اختلف يعني المراد بالامر الخارج عنه الذي يكون اللام متعلقا به قوله
وضع الاعراب المفهوم صفة لقوله وضع الاعراب بتقدير هذا اللفظ
من فحوى الكلام اى من معناه ثم علل النفي بقوله فانه اى تعلقه بقوله
وضع بعيد عن الفهم غاية البعد لانه لا نظر الى وضع الاعراب
لا قصدا ولا تبعا قوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه

بقوله وضع بعيد عند الفهم غاية البعد فاللام فيه اي في قوله ليدل متعلق بقوله اختلف اخره
يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف
على منوال قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى فرجع بهذا تقرب المرجع او ما به الاختلاف
وهو الحركة والحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم ما دل على معنى
فرجح هذا بكونه اصلا في الاختلاف وسياله على المعاني جمع معنى المراد به ههنا
ما فسر الشارح بقوله يعني بها الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة بالجر على
صفة اسم الفاعل صفة المعاني فيكون المصدر المعنى ليدل على اخذ كل من المعاني
المعرب وعلى صفة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني
فكل منهما يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار
الاخذ في المعاني انسب ولذا ذهب اليه الشارح عليه اي على المعرب متعلق
بالمعتورة بناء على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء اي وقع التضمين
لخيال امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعاني
المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب الثاني ان يكون الاصل
زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعاني الواردة والمستولية عليه
وبين معناها اللغوي بقوله يقال اعتوروا الشيء من الافتعال وتعاوروه من
التفاعل اذا اعتاولوه اي اخذوه اي اخذ ذلك الشيء جماعة واحدة منها اي فرد
او واحد من الجملة الجماعة وهو بدل البعض من الكل بعد واحد يعني بعد اخذ فرد
واحد وفرج منه وفي الصحاح تداولته اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية
دست بدست لوكرده فيجرى على سبيل المناوبة متعلق بقوله اخذه اي اخذه
واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني تابعا عن الواحد الاول والبدلية
على ان يكون احدهما بعد الاخر لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت
المعاني المقتضية للاعراب اي تعاقبت على المعرب اي على محل واحد هو الاسم
المعرب حال كونها متعاقبة متناوبة غير مجتمعة في محل واحد على ما سيجيء
لتضادها اي لكون المعاني متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة
والاولى تعارض المفعولية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل
من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث
انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف
اليه لا يكون احدهما ينبغي ان يكون علامتها وهي الرفع والنصب والجر اي علامات المعاني
كذلك اي ينبغي ان يكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون

على حسب

على حسب المسمى متوقع بسببها اي بسبب المعاني المختلفة اصلا اختلاف في المعرب لان اختلاف
السبب يقتضي اختلاف المسبب موضع اصل الاعراب على اخر المعرب واصل الاعراب
ما يكون بالحركة واذا وضع اصله وفرعه اولى بالموضع لان الفرع يتبع كثيرا ما يكتفى
بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف للدلالة على تلك
المعاني اي ليكون دالا عليها لانها معان حقيقية يستدعي علائم ظاهرة يستدل
بها عليها لان الخفي يقتضي علامة ظاهرة يعرف بها ووضع ذلك الاصل والفرع
ايضا بحيث يختلف به اي بما مر الاعراب اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
اللام للتوقيت اي وضع اصل الاعراب وفرعه بحيث يختلف بذلك الاصل
والفرع اخر المعرب عند اختلاف المعاني الثلثة وانما جعل الاعراب اصلا
كان او فرعا اخر الاسم المعرب مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه
اسبق واقدم منه والحق والاولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها
ولانه يكون اضبط لانه لم يكن فيه افراد وتفريط كما في طرفيه اعلم ان الاخر اما ان يكون
حقيقة كما في الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا في الاخر حقيقة واما ان يكون
حكما كما في الاعراب بالحروف فان الواقع بعد الكل حروف الكلمة فان الواقع
بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل لان نفس الاسم يدل على المسمى كما قيل ما انبا عن
المسمى والاعراب يدل على صفة يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شك
ان الصفة متأخرة عن الموصوف لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف
كما في النكرات او موضحة له كما في المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد ما خصص
او وضح فالانسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة ايضا اي كما ان الصفة
متأخرة عن الموصوف متأخرا عن الدال عليه اي على الموصوف ليكون الدال
موافقا للمدلول وهو اي الاعراب لغة مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فالاعراب
لغة الايضاح سمي العلامات الدالة على معان به مجازا بعلاقة التشبيه فان
الاعراب اي المسمى به حركة كانت او حرفا يوضح المعاني الثلثة الفاعلية والمفعولية
والاضافة المقتضية للاعراب لانها معان حقيقية تقتضي علائم ظاهرة ليستدل
بها عليها فجعل الاعراب علامة دالة عليها او مأخوذ من عربت من باب علم معدته
يعني بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهي للانسان
كالكرش لسائر الحيوان اذا فسدت تلك المعدة يعني اذا تغيرت فيكون عرب
يعني فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعراب بمعنى ازالة
فساد للمعدة ولذا قال الشارح على تقدير ان يكون الهمزة في اعراب للسلب

فيكون معناه اي معنى الاعراب في اللغة ازالة الفساد سمي كل واحد من العلامات الثلث
الدالة على المعاني الثلثة به اي بالاعراب بعلاقة التشبيه لان اي ما سمي بالاعراب
يزيل فساد الالتباس بعض المعاني ببعض **وانواعه** اي انواع اعراب الاسم
لا مطلق انواع الاعراب لان البحث في الاسم فيكون انواع اعرابه فقط
وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحكم الاستقراء
فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب وانفرد في الجر والجزم فاعطي الاول
للاول والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف
والفعل ثقيل فاعطي الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل
فرقا بينهما وتعادلا ثلثة نبه على ان الجر مجموع الثلثة فلا تخيل الحمل على
الانواع ثلث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجه التقديم الربط على الحكم
مثل قولك التركيبي [illegible] وما انما انحصرت في الثلثة لان المعاني
المقتضية للاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال
على قدر المدلول والا لزم الاشتراك اذا كان الدال اقل او الترادف اذا كان
اكثر فيقال يكون الانواع ثلثة **رفع** سمي رفعا لانه في اللغة الارتفاع
الشفة العليا عند التلفظ به ولانه مرتبة تبيع الجود **ونصب** سمي به لان النصب
في اللغة الانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب الفضلة
من غير احتياج اليها في الكلام **وجر** سمي به لان عامله يجر الفعل الى الاسم ويبلغه
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات الاعرابية التي هي الضمة في جاءني زيد والفتحة
في رأيت زيدا والكسرة في مررت بزيد والحروف الاعرابية التي هي الواو
في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك ولا تطلق لا حقيقة ولا مجازا
على الحركات البنائية اصلا اي قطعا سواء كانت في الاواخر او في الاوائل
او في الاواسط بخلاف الضمة والفتحة والكسرة مع البناء في كلها فانها
مستعملة في الحركات البنائية مثل حيث واين وجير ونزال غالبا
وتستعمل ايضا في الحركات الاعرابية على قلة واما تلك الاسماء التي
تكون [illegible] في اواخرها مختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل
في غيرها سواء كانت في الاواخر او لا وفي المعتدي وانما قال
ههنا وانواعه وفي البناية القابه لان كل واحد من الرفع والنصب
والجر نوع دال على نوع من المعاني فلما كانت المدلولات انواعا
كانت الدال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد

من

من الرفع العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلام **فالرفع**
الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون
للعهد الخارجي حركة كانت اي الرفع فالتانيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركة او حرفا
كما في الاعراب بالحروف **علم الفاعلية** اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة
للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود
اي علامة كون الشي اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت
فاعلا فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة اولان الياء في قوله
في الفاعلية مصدرية حقيقة تميز او منصوب على انه صفة اي فاعلا حقيقيا او حكما
عطف على حقيقة على التوجيهين ليشمل اللام فيه متعلق بالتعميم اي وانما عممنا
قوله الفاعل الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة او حكما ليشمل
قوله علم الفاعلية المرفوعات الملحقات بالفاعل لان الرفع حقيقة في الفاعل
لكونه اصلا في المرفوعات وما عداه منه ملحق به ايضا اي كما يشمل الفاعل اصالة المبتدأ
والخبر وخبرهما كخبر باب ان وخبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس
والنصب الذي هو من انواع اعراب الاسم حركة كانت النصب كما في الاعراب
بالحركات او حرفا كما في الاعراب بالحروف **علم المفعولية** اي علامة كون الشي
اي الاسم وانما قال كون الشي ليشمل مثل رأيت ان قائم مفعولا حقيقة كالمفاعيل
الخمسة او حكما ليشمل المنصوب الملحقات به السبعة فيها في كونها فضلة
كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواتها واسم باب ان واسم
لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية **والجر** الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا
حركة كانت الجر او حرفا **علم الاضافة** اي علامة كون الشي ليدخل فيه مثل
اعجبني اشتهار انك عالم اي علامة كون الاسم مضافا اليه حقيقة او حكما ولم يذكر
اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية لا لعدم وجودهما اما الحقيقي
فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بحرف الجار الغير الزائد
واما الحكمي فكالمضاف اليه باضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد
واذا كانت الاضافة نفسها اي بصيغتها مصدرا من باب الافعال لم يحتج
اما مبني للفاعل فاعله ما استكن فيه راجع الى المص او بني للمفعول وقوله
الى الحاق الياء المصدرية مفعول ما لم يسم فاعله اليها اي الاضافة كما احتيج
الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس
المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها في اخويها

مصدرية لكونه صيغته للواحد كما ينتهي الى الحاقهما في الفاعلية والمفعولية لكونه
صيغة كل واحد منهما غير مصدر وانما اختص الرفع بالفاعل وما الحق به واختص
النصب بالمفعول وما الحق به دون العكس فرقا وتعادلا لان الرفع ثقيل لاحتياجه ج
في التلفظ الى تحريك الشفتين ولان ما تولد منه الواو وهو ثقيل الحروف
والفاعل قليل والقليل لا يكون الا واحدا ولان معموله ما هو الاصل في العمل
وملحقاتها اسم قليلة وهي الخمسة فاعطي الثقيل الذي هو الرفع للقليل
الذي هو الفاعل للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل في القوة والنصب
خفيف لانه فتحة وهي جزء الالف وهو اخو السكون والمفاعيل كثيرة
والكثير قد يثقل لانها خمسة في الفعل المتعدي واما اللازم والفعل
المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما في المتعدي وهو الاصل
وملحقاتها اسم كثيرة لانها تسعة فاعطي الخفيف الذي هو
النصب للكثير الذي هو المفاعيل ولمناسبة النصب المفعول في الضعف
ولما لم يبق للمضاف اليه علامة ولما فرضت ان العلامات ثلث
والمعاني ايضا ثلثة فذهب واحد منها للمناسبة في كل منهما وبقي
علامة الجر للمضاف اليه بغير الجر جعل اي الجر علامة له اي للمضاف اليه
الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول
قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان
والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطي الجر
للمضاف اليه فلا يخفى ان اعطاء الجر اليه مرونة العامل احتاج الى بيانه
لاحتياج المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه وذكره في حكم المعرب الا انه
اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي
للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث في الاسم
والعامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب
لفظا كان العامل او سماعيا كان ذلك العامل اللفظي او قياسيا
او معنويا ما به الباء السببية متعلق بقوله يتقوم قدمت للحصر
اي يحصل بسببه لا بغيره تفسير باللازم لان التقوم يلزم الحصول
المعنى المقتضي اسم فاعل اي يحصل معنى تريد ان اللام للعهد الذهني
وهو في قوة النكرة ولا فرق بالنكرة وبينه بقوله من المعاني
الثلثة المعتورة اي المتولية والواردة على المعرب المقتضية

صفة المعاني

صفة المعاني للاعراب ليكون علامة دالة عليها لما سبق انها معان خفية
تستدعي علائم ظاهرة يستدل بها عليها ففي قولك جاءني زيد الفاء للتفسير
والايضاح والجار ظرف متعلق صفة الجاء جاء عامل به تقديره فجاء اي فلفظ
جاء الذي هو قولك جاء زيد عامل في زيد اذ به اي بسببه حصل لا بغيره
معنى الفاعلية في زيد وهو المجيء القائم بزيد فيكون زيد به جائيا فجعل الرفع الذي
كان علم الفاعلية علامة لها اي المعنى الفاعلية الحاصلة في زيد ليعرف بها
لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها وفي قولك رايت زيدا رايت اي لفظ
رايت الذي في قولك رايت زيدا عامل في زيد اذ به حصل معنى المفعولية
في زيد وهو كونه مرئيا فجعل النصب الذي كان علم المفعولية علامة لها اي
المعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشيء يعرف بعلامته وفي مررت
بزيد الباء الذي في قولك مررت بزيد عامل في زيد اذ به اي الباء حصل معنى
الاضافة وهو كون زيد مرورا به في زيد فجعل الجر الذي كان علم الاضافة
علامة لها اي المعنى الاضافة ليكون تلك دالة عليها خفية لما فرغ من
بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل
الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركة الثلث وتارة يكون بالحروف
الثلث وتارة يتركب من الحركات الثلث ~~وتارة~~ وتارة الكسرة
ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة تشرح
في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات
الثلث لاصالة والاصلية واستيفاء الحركات الثلث ولا مقتضى
للعدول عنه مثال مصدرا بالفاء فالمفرد المنصرف اي الاعراب الاسم
المفرد المنصرف الذي لم يكن مثنى اي تثنية ولا جمعا لان المفرد يقابل المثنى
والجمع ولا غير منصرف لانه اذا كان مثنى ومجموعا يكون اعرابه اما
بالحروف في التثنية وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا
كما في الجمع المؤنث السالم واذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه
بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة كزيد ورجل
او مشتقا مثل ضارب ومضروب وكذا اي كالمفرد المنصرف
الجمع المكسر المنصرف اي الجمع الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
اي ذلك الجمع سالما لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع
المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه

بالحركات لكن يكون ناقصا ولا غير منصرف ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا لا ان غير
منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص اذا ترك فيه الجر سواء كان مع
زيادة فقط كرجال او مع زيادة ونقصان وطلبة جمع طالب كما ونقص
فالاعراب في هذين القسمين اعني في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف من
الاسم لكون البحث فيه على الاصل لان الاصل فيه ان يكون بالحركات لانه لازمة
من وصفين احدهما اي احد الوصفين ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات
لكونها اخف والاعراب فيهما اي في هذين النوعين بالحركة كما سيأتي
وثانيهما اذا كان الاعراب فيهما بالحركة لكونها اصلا واخف فالاصل
فيهما ان يكون الاعراب فيهما بالحركات الثلث الضمة والفتحة والكسرة
في الاحوال الثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة ليستوفي كل ذي
حق حقه ولا يكون على النقصان والحال ان الاعراب فيهما اي في هذين
النوعين بالحركات الثلث كما مر في الاحوال الثلث كما سبق فقد
استوفى كل ذي حق حقه ولم يثبت ناقصا وللكون اعرابهما اصلا من
وصفين قدمهما على ساير الانواع فالاعراب فيهما فيه اشارة
الى ان قوله المفرد المنصرف مبتداء بتقدير المضاف كما قدرناه هناك
بالضمة الجار والمجرور خبر المبتداء رفعا اي حالة الرفع اي حال كونه مرفوعا
والفتحة نصبا من قبيل العطف على المعمولين لعاملين مختلفين لكن المعمول
المقدم مجرور الحال المقدم مثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو اي
حالة النصب اي حال كونه منصوبا والكسرة جرا اما معطوف على قوله
بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا اي
حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا
على الظرفية اي على انه مفعول فيه لتعلق الظرف بتقدير مضاف فهو
قوله حالة وكذا النصب على الحالية اي وكذا ان يكون منصوبا على
انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتاويله بالمشتق اي حال كونه
مرفوعا او منصوبا او مجرورا ويحتمل النصب ايضا على المصدرية
اي رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد والضمير
وحده والعامل على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف
المستقر فالقسم الاول وهو المفرد المنصرف كقولنا جاءني زيد بالضمة
حالة الرفع ورأيت زيدا ومررت بزيد بالكسر حالة الجر ونحو جاءني

رجل

رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني وهو الجمع المكسر المنصرف مثل جاءني رجال وطلبة
ورأيت رجالا وطلبة ومررت برجال وطلبة والثالث من الثلثة التي تكون بالحركات
وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو شيء واحد جمع المؤنث السالم صفة الجمع قدمه
لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف
غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من غير المنصرف
لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا وهو اي الجمع المؤنث السالم
ههنا المراد به ما اي جمع يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا كمسلمات
في مسلمة وضاربات في ضاربة او مذكرا كسجلات في سجل ومرفوعات
في مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل
زينبات وسجلات واحترز به اي بالسالم عن الجمع المكسر اذ يصلح ان يطلق عليه
جمع المؤنث باعتبار الجماعة لكن لا يصلح ان يطلق السالم فانه قد علم حاله وسيعلم
وعن الجمع المذكر السالم بقوله المؤنث فانه سيعلم بالضمة خبر رفعا اي حالة الرفع
او حال كونه مرفوعا او رفع رفعا والكسرة نصبا اي حالة النصب وجرا اي حالة الجر
ويجوز فيهما الوجهان الاخران ايضا فان النصب فيه اي في جمع المؤنث السالم
تابع للجر ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه اجراء
مفعول له لقوله تابع للفرع الذي هو جمع المؤنث السالم على وتيرة من وتيرة
من باب ضرب يضرب الطريقة اي على طريقة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
لان المذكر اصل مفردا كان او جمعا فان النصب فيه اي في الجمع المذكر السالم تابع للجر
كما سيجيء ذكره اي وجه تبعية وحمل الفرع عليه ولم يوجد العلامة المقتضية بتبعية
النصب الجر في الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل
لان الاول مع كونه اصلا اعرب بالحركة التي هي الفرع فيه واذا لم يحمل النصب
على الجر كما في الثاني بل اصل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من جهتين
فيلزم زيادة المزية مثل جاءني مسلمات وزينبات بالضمة رفعا ومررت
بمسلمات وزينبات بالكسرة جرا اصلا ورأيت مسلمات وزينبات بالكسرة
نصبا لكونه تبعا والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شيء واحد الا انه يكون مفردا او جمعا
مكسرا وهو غير المنصرف مبتداء بالضمة خبر رفعا اي حالة الرفع والفتحة
نصبا اي حالة النصب وجرا اي حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا
فالجر فيه اي في غير المنصرف متروك لانه تابع للنصب فيكون اعرابه بالحركات

الفاتحة لكون الطرفين متروكا كما سنذكره اي وجهه لانه لما ترك وجه سقط النقل باعتبار
الطرفين حمل الجر على النصب لما بين المشاكلة بينهما نحو جاءني احمد رفعا ورايت
احمد نصبا ومررت باحمد جرا كذلك ولما فرغ من بيان ما هو الاصل في الاعراب
وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع في بيان ما هو
الفرع فيه وهي ثلثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلثة الواو والالف
والياء وهي الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة
ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سنذكره فقال اخوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لان الكاف يكسر في المؤنث لكونهن استعمل في الحكم والخدمة والولي
ونقصان العقل والميراث وغيرها مناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن
استعمل الذكر لان الحم في اللغة قريب المرأة من جانب زوجها لا من جانبها
كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا او اناثا قريبا او بعيدا فلا يقال
الحم الا اليها ولذا كسر الكاف لكونه كناية عن المؤنث وهنوك و الهن
في اللغة الشيء المنكر صفة الشيء اسم مفعول من انكر الذي يستهجن به
للمعول اي يستقبح اي يكون قبيحا ومكروها ذكره تائبه وهو ثلثة اما في
الذات كالعورة من الرجل والمراة واما في الصفات الذميمة اي المذمومة
كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها واما في الافعال القبيحة كالقتل
بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها وهذه الاسماء الاربعة منقوصات ولكن
لا مطلقا بل واويه لان اصل كل واحد من اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته
على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو
وحميو لان التثنية والتصغير يردان الشيء الى اصله مثل انه واوي او يائي
فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقي بعد الحذف اخ واب
وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف
فصار اعرابا وفوك وهو اجوف لكن لا مطلقا بل واوي لامه هاء
اصله فوه بسكون الواو مثل صوت بدليل افواه لان الجمع يرد الشيء
الى اصله حذفت الهاء نسيا كما حذفت الواو في البواقي فقلب
الواو ميما وهو باحاطة الافراد وسيأتي تفصيله واذا اضيف
الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك وذو مال وكلاهما
وصف وناقصة وهو لفيف مقرون وهو ما كان عينه ولامه حرف علة
لكنهما يكونان بالواوين يعني في عينه واو وفي لامه واو مثل شوى

اذا اصله

اذ اصله ذوو وحذفت العين يعني الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل حذف
اللام يعني الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولا اجتماع اخواته
مثنى ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز
اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذو مال فاسكن الواو
تخفيفا فضم الذال في حالة الرفع لاجل الواو وفتح في حالة النصب لاجل الالف
وكسر في حالة الجر لاجل الياء وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر مخالفا لاخواته
دون الكاف يعني ما كان ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت
في ان يكون اعرابها بالحروف لانه اي ذو لا يضاف الى شيء الا الى اسماء الاجناس
كالمال والعلم والفضل مطلقا ليس باسم جنس يضاف اليه لما سمع انه وضع
لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم
الجنس صفة لشيء ولم يتيسر لهم ذلك بنفسه لا يقال جاءني رجل مال وضعوا
ذو واضافوه اليه فقالوا جاءني رجل ذو مال لاجل هذه العلة ان ذو لا يضاف
الا اليه ما عرب هذه الاسماء الستة فيه اشارة الى ان هذه الاسماء
مبتداء بحذف المضاف الى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء
بل على مطلقها يعني يكون اعرابها بالحروف سواء اضيف الى الكاف
او الهاء او الاسم الظاهر بالواو رفعا اي حالة الرفع والالف نصبا
اي حالة النصب والياء جرا اي حالة الجر ما استوفى كل ذي مع صحة ولكن
لا يكون هذا الاعراب فيها مطلقا بل يكون فيها حال كونها مكبرة اسم مفعول
من باب التفعيل ضد المصغرة اذ مصغرها معربة بالحركات يعني بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم يكن صحيحا في نفسها
كدلو وظبي نحو جاءني اخيك بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء
لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة كانت الاولى منهما ساكنة
تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء
الثانية التي قلبت من الواو ولا اجتماع الطرفين من نحو والدوا السابق
ساكن ورايت اخيك بالفتحة نصبا ومررت باخيك بالكسرة جرا وموحدة
عطف على مكبرة اي يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول
ايضا من باب التفعيل اذ التثنية منها والمجموع صحيحا او مكسرا منها معرب
باعراب التثنية يعني بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا
فيكون الواو فيها متروكا نحو جاءني اخواك ورايت اخويك ومررت باخويك

وباعراب الجمع ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءني ابوه والياء المكسورة
ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابنين ومررت بابنين
وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا نحو جاءني اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة وانما لم يعرض المص
لهما في التقييد مع انهما قيدان لازمان اكتفاء بالامثلة لان الامثلة
وردت مكبرة وموحدة ولكون اسناد لهما مصغرا او تثنية وجمعا اقل
والاقل لا حكم له ولان تثنيتها وجمعها مصححا ومكسرا يعلم من اعراب المثنى
والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا **مضافة** عطف على قوله موحدة
او مكبرة لانها اي لان هذه الاسماء اذا كانت موحدة ومكبرة ولكن لم تكن
مضافة اصلا يعني لا الى الياء ولا الى غيرها كانت مقطوعة عنها فانها
لا تقطع عنها فاعرابها بالحركات يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت
باخ فتعين ان يكون مضافة ليكون اعرابها بالحروف ولكن تكون مضافة
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها عند الاضافة
كحال سائر الاسماء المضافة الى الياء يعني اذا اضيفت هذه الاسماء
غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المص لانها تكون
مبنية بناء عارضا عند بعض فلا يكون اعرابها محلا ولم يكتف في هذا
الشرط اي في الاضافة الى غير ياء المتكلم بالمثال كما اكتفى في القيدين الاولين
اعني في كونها مكبرة وموحدة لئلا يتوهم اشتراط اضافتها اي اضافة
الاسماء الستة غير ذو ويكونها اي الاضافة الى الكاف متعلق بالاضافة
يعني اذا اكتفى في هذا الشرط ايضا بالمثال اشعر ان كون اعراب هذه
الاسماء بالحروف مشروط باضافتها اي الى الكاف يعني اذا اضيفت
الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا كانت مكبرة وموحدة وليس
كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان
ذلك الغير ضميرا او ظاهرا نحو ابوك وابوه وابو زيد وابو رجل
وانما جعل اعراب هذه الاسماء اي الاسماء الستة بالحروف متعلق
بجعل النحويين جعلا توطئة لجعل اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف
لانهم اي النحاة او العرب لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر
السالم بالحروف اعراب بعض جمع المؤنث السالم وجمع المذكر المكسر لان

اعرابها

اعرابها لا يكون بالحروف بل لا يكون الا بالحركة ناقصا او تاما ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الآحاد ايضا اي كالمثنى والجمع الذي على حدة كذلك اي بالحروف لئلا يكون
بينهما اي بين المثنى والجمع المذكر اي لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما
وبين الآحاد جمع احاد كفرس وافراس وحشة ومنافرة تامة يعني اذا جعل اعراب
جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا وتاما
والحال ان يجعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل
الذي هو الآحاد وبين الفرع الذي هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد
بمرتبة والجمع فرع ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعني يكون احدهما اجنبيا
للآخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون
توطئة لهما وليتعود في ذهن الطالب لغة للاعراب بالحروف قبلهما
وانما اختاروا اسماء ستة مع ان المقصود يحصل باقل او اكثر لان اعراب كل
واحد من المثنى والمجموع على حدة يعني اعراب المثنى ثلثة الرفع والنصب والجر
وان استوى الاخيران في الحرف اعتبارا اللفظ وهو ثلثة وكذا اعراب الجمع
الذي على حدة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء موجودا فيه ايضا فجعلوا
اي فوضعوا في مقابلة كل اعراب اسماء فصار الاسماء بهذا الاعتبار
ستة وقال المحشي لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه
ان يقال المعرب بالحروف في الزيدين والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع
واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره
الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والملحق به وانما
اختار هذه الاسماء الستة لانه يكون في مقابلة كل اعراب اسم
ولم يختاروا غيرها لمناسبتها المثنى اي لمناسبة هذه الاسماء الستة
بالمثنى دون غيرها في كون معانيها اي معنى كل واحد منها نسبية
اي ملتزمة مع تعدد يعني يستلزم كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ
للاخ والاب للابن والحم للزوج وكذا غيرها من ذو ويستلزم
اسم الهني والهن الشيء المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين
ولوجود [illegible] هذه العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب
بالحروف بين الآحاد والاوجه لقوله قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد
والوالد والام والقريب الى غير ذلك منسبة مع التعدد لانها وان كانت
كذلك لكن ليس في اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة

كانت صالحة للاعراب في اواخرها وذلك الحرف في الاربعة الاول اللام التي حذفت
حال الافراد وكذا في ذو على الاصح واما في فم فمن عين الفعل لان اللام حذفت منه نسيا
الا ان عند الرضي عين الحروف وعند البعض بدل من العين واللام لان الاعراب
لا يجوز من اصل الكلمة حين الاعراب اي وقت وجود الاعراب فيها بالفعل
يوجد ذلك الحرف سماعا في الافراد دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة
الى غير الياء فشابه ذلك الحرف في الطريان والتغير فيعطي الشابهة لكونها
من جهتين بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز بالطل لانه مضاف اليه
لقوله يحذف ومن جمع بحر وهذا اي الشيء اي المحذوفة الاواخر كيد ودم فان
اصلهما يدي بالواو ودمي بالياء حذف اللام نسيا نسيا في دم ويد لانه لم يسمع
فيه للمفعول فيهما اي في الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة من الرد
اعادة بالرفع الحروف المحذوفة من الاواخر عند الاعراب سواء كانت
مضافة الى الياء والمتكلم او الى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها
بالحركة في كل الاحوال والثاني من الاقسام الثلثة التي كان اعرابها بالحروف
ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا
فاستوى فيه نصبه وجره في حرف المثنى وما يلحق من لحق به وهو اثنان احدهما
كلا وكلتا وهو مؤنث كلا وانقلب في الف كلا انه في الاصل واو
كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او ياء كرحى قلبت كذلك
والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن
الواو تكتب الفا كعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق
بين الالفين ولم يذكره يعني لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا لكونه فرع كلا
وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن ذكر الفرع لاشتراكهما
في الحكم التاء في كلتا بدل عن لام الالف في كلا والالف للتانيث كالف
حبلى لان علامة التانيث يجب ان يكون في الاخر مضافا اي حال كون
كلا او كلتا اي كل واحد منهما مضافا الى مضمر لا الى مظهر سواء كان المضمر
غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاهما وكلاكما وكلانا بشرط ان يكون
المضمر مثنى او معناه كذلك لان الاغلب فيه ان يكون تاكيدا للمثنى
نحو جانا كلانا وجئتما كلاكما وجاءني الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا
بلا تاكيد نحو كلاهما جئتما وكلانا جئنا وانما قيد بذلك اي بقوله مضافا
ولم يطلقه لان كلا باعتبار لفظ مفرد لانه ليس في اخره علامة التثنية

من الالف

من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظ فيكون لفظ مفرد او باعتبار معناه
مثنى لان معناه تكرار الواحد بعينه اثنان فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
لانه اسم مفرد منصرف لما سبق انما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة في اخره الف
مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف
لا تقبل الحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف لما سبق ايضا ان معناه معنى
التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها الدال على المعنى لان الاعراب علامة
دالة على المعنى فروعي فيه اي فلزم ان يراعي في كلا كلا الاعتبارين اي اعتبار
اللفظ واعتبار المعنى بان يعطي ذو حظ حظه لئلا يلغو احدهما فاذا اضيف
كلا وكلتا الى المظهر اي الى الاسم الظاهر الذي هو الاصل لعدم احتياجه الى الكناية
عنه كالمضمر لانه يحتاج الى الكناية عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير
دال عليه بالكناية عنه بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة روعي
جانب لفظه اي لفظ كلا الذي هو الاصل لكونه مفردا وهو اصل واعرب
اي كلا وكلتا بالحركات التي هي الاصل في الاعراب لكونها اخف وانسب
ليكون الاصل مع الاصل لكن اي الا انه يكون حركاته الاعرابية تقديرية حيث
لا يمكن ان يجعل لفظية لان اخره الف لا يقبل الحركات ومع هذا انسقط
سواء اضيف اولا اما الثاني فقط واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرف
باللام المثنى فيسقط بالتقاء الساكنين فامتنع ظهور الاعراب في لفظه
فيكون اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال الثلث مثل جاءني كلا الرجلين
ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو
الفرع لما سبق روعي جانب معناه الذي هو الفرع لما سبق ايضا واعرب
بالحروف التي هي الفرع لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع
مع الفرع نحو جاءني كلاهما المضمر الى المؤكد ان كان كلاهما تاكيدا نحو جاءني
الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التاكيد في الاسناد مثل الزيدان
جاءني كلاهما ورأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين بكليهما فلذلك
اي لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى
الظاهر معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون
اعرابها بالحروف قيد كون اعرابه بالحروف بكونه متعلق بقوله قيد مضافا
الى مضمر احترازا عن اضافته الى مظهر لانه لا يكون اعرابها بالحركة كما سبق
وثانيهما اثنان وكذا اي كلا ان اثنان ملحق بالمثنى اثنان بالهمزة في اوله

ط
لانه وضعها للتاكيد ولا...
بالتاكيد المعنوي الا ال...
كما سيجيء في باب الا...
صح

وثنتان بدونها لكونهما مؤنث اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا فان هذه الالفاظ اي اثنين
واثنين وثنتين وان كانت للوصل مفردة لم يثبت للمفرد اثن واثنة وثنة ثم تثنى
بزيادة الالف والياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين
لكن صورتها صورة التثنية مثل ابنان وابنين وبنتان وابنتين وبنتين
ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد فالحقت
بها اي بالتثنية فاخذت حكمها في الاعراب لان مشابهتها التثنية في الصورة
والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها بالالف رفعا اي حالة الرفع والياء والماكسور
المفتوح ما قبلها صفة جرت على غير من هي له مثل مولك هند جايل ومثا حيها
وانما قيد به احترازا عن الياء المكسورة ما قبلها فانها علامة في الجمع على حد التثنية
نصبا وجرا اي في حالة النصب وحالة الجر الا انها في الثاني اصالة وفي الاول
تبعا وحملا كما سيجيء وجهه والثالث من الاقسام الثلثة التي بالحروف
ما رفعه واو ونصبه وجره ياء وهو جمع المذكر لا المؤنث لانه قد علم حاله السالم
صفة الجمع المكسر فانه ايضا قد علم حاله والمراد به ههنا ما سمي به اصطلاحا سواء
وجد شرطه نحو اولا اي جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ما سيأتي
ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء
ولا فعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة
وهو اي ما سمي به اصطلاحا الجمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء كان
مفرد مؤنث او مذكر سالما او مغايرا فيدخل فيه اي في الجمع نحو سنين جمع سنة
ومن اولو وارضين جمع ارض مما لم يكمل واجله مثل الكمل اي الاول جمع بالواو
والنون او الياء والنون وقال الهندي وما هو على صيغة مثلون من قبيل
حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين في سنة وشمس في
شمسة وقليل في قلة انتهى وما الحق به للقصور اي تابعه وهو اي ما الحق به
اثنان احدهما اولو بضم الهمزة وكتب بالواو بعدها ليكون دليلا على
ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة في النصب والجر وذا ولا يكون جمعا من لفظه
بل من غير لفظه سماعا لانه جمع من لفظه معنى ساذو ومثل رضوى وثانيهما
عشرون واخواتها جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال
الشارح اي نظائرها اي نظير عشرون فاستعمل الاخت في المثل والنظير
استعمال عربي لا اصطلاحي نحوي لكنه صفة النظائر وهو اي النظائر
فالتذكير باعتبار الخبر ثلثون وفي بعض النسخ وهي بالتأنيث بتنبيها

لا تسعين فيدخل الغاية في تحت المغيا على المرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود
ثمانية وعشرون وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون
وفي الرضي انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده
ثم الحق به واو ونون او ياء ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون
كذلك لان موضوع جمع السلامة وليس به مفرد اذ لم يأت اول في المفرد في كلام
فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم اخره واو بعده ضمة واولو كذلك قبل الواو
في اولو في معرض التغيير لانها متغيرة والتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون
لانه ادخل في الجمع منه لانه كان مفردا وان لم يكن من لفظها وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلثون جمع ثلثة والا اي ولو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرين
على ثلثين ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس لانه اي ثلثين
ثلثة مقادير العشرة لان اقل مراتب الجمع ثلثة مقادير الواحد ولصح اطلاق
ثلثين على التسعة ولم يصح اطلاقه على ثلث مراتب العشرة لانها اي التسعة
ثلث مقادير الثلثة واقل ما يطلق عليه الجمع ثلثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك
بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير
ان يكون ذلك المدلول عليه ثلثة مقادير الواحد وعلى هذا القياس اي قياس
عشرين في ثلثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه البواقي اي العقود
الباقية وهي اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون
جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثني عشر لانه ثلثة مقادير اربعة واطلاق
تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك وايضا اي كما ان عشرون
لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة للعلة المذكورة كذلك هذه الالفاظ
اي العقود الثمانية من الاعداد تدل اي كل واحد منها على معان معينة يعني
على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان ولا تعين في المجموع اي ليس في الجمع الدال
على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل ما يدل عليه
الجمع ثلثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان العقود ليست جموعا بل لكون
صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق
اثنان بالتثنية واعرب باعرابها بالواو الجار والمجرور خبر لقوله وجمع
المذكر السالم رفعا اي حالة الرفع والياء نصبا وجرا اي حالة النصب والجر
وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاتها اعني كلا وكلتا واثنان واثنتان
وثنتان وجعل ايضا اعراب الجمع المذكر السالم مع ملحقاتها وهي اولو وعشرون

ولانها وضع لجماعة
بين الاصحاب من
غير حصر بخلاف
عشرون فانه
لا يوضع الا لعدد
معين منه

واعربوهما بالحروف اي انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف لانهما فرعا الواحد اي لان التثنية
فرع الواحد برتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا فرع برتبتين ومحتاج اليه والمحتاج
يكون فرع ما يحتاج هو اليه فولد فرعا لواحد اصله فرعان لسقط النون
بالاضافة الى الواحد والحال ان اخرهما حرف يصلح للاعراب في الاعراب
في الاسماء الستة وهو اي ذلك الحرف علامة التثنية الالف والياء وعلامة
الجمع الواو والياء فناسب ان يجعل ذلك الحرف اي الحرف الصالح لان يكون
اعرابهما اعرابهما ليكون اعرابهما اي اعراب التثنية والجمع فرعا للاعراب
اي اعراب الواحد كما انهما فرع له اي كما ان كل واحد منهما فرعا للواحد
ينبغي ان يكون اعرابهما فرعا للاعراب ليكمل الفرعية ويتم المناسبة لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة في الحقيقة لان الحركات اخف من الحروف
وهو ظ ولما جعل اعرابهما بالحروف للمناسبة المذكورة وقد كان حروف
الاعراب ثلثة لا غير لانه لما كانت الحركة ثلثة الضمة والفتحة والكسرة
والحروف المتولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانها تولد
من الضمة واو ومن الفتحة الف ومن الكسرة ياء وهذا هو الاصح
المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف والياء على الكسرة في الاسماء
الستة واعرابهما اي اعراب المثنى والجمع ستة لان لكل واحد رفعا ونصبا
وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل
العطف على معمولي عاملين واحد بعاطف واحد ثلثة اما بالرفع او بالنصب
بدل من ستة بدل البعض من الكل واما مبتداء بتقدير ثلثة منها
حاصلة للمثنى وهو هذا هو الاصوب الرفع والنصب والجر وثلثة
منها حاصلة للمجموع رفعا ونصبا وجرا فانتقص الحروف عن المحال
فلو جعل اعراب كل واحد منها بتلك الحروف الثلثة يعني لو جعل رفع
المثنى والجمع معا بالواو ونصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء لوقع
الالتباس اي التباس احدهما بالاخر لانه اذا قيل جاءني الزيدون
مثلا لا يعلم ان الجائي اثنان او جماعة وذا غير جائز ولو خص المثنى
بما يعني لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق
لا بد ان يأخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه
وجره بالياء بقي المجموع بلا اعراب لانه لم يجد حرفا يأخذه ولو خص
المجموع بما يعني لو اعطيت هذه الحروف الجمع لكونه اشرف منه لاختصاصه

بذكور

بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا
وبالالف نصبا وبالياء جرا بقي المثنى بلا اعراب لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب
كلها ولم يبق للمثنى حرفا وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم
ليقع كل منهما وقع في قسمة فوزعت الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس
او الخصوص عليهما اي على المثنى والجمع بان جعلوا الالف منها علامة الرفع
في المثنى يعني اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة
دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المثنى لعمومه لانه اي الالف الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا وقدم الفاريع لكونه في صدر الاعراب فقيس
الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع في تثنية فذهب المحل الواحد بالحرف
الواحد وجعلوا الواو علامة الرفع في المجموع لان الواو حرف ثقيل لتولده
من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء لانه اي الواو الضمير المرفوع
للمجموع في الفعل نحو يضربون وضربوا فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة
الرفع في جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقي حرف واحد مع المحال الاربع
وهي نصبهما وجرهما والحرف الباقي الياء وجعلوا اعرابهما اي المثنى
والجمع بالياء حالة الجر على الاصل لان الياء اخت الكسرة التي هي الجر
ولان الياء متولد من الكسرة فطاح المحل اصلا للياء فوقع الالتباس
وفرقوا بينهما لدفعه بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع وكسروه اي ما قبل الياء في الجمع لثقل
الكسرة وقلة المجموع بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية
اكثر في الاستعمال والجمع اقل منه ولم يعكس القضية للتضاد بينهما وحملوا
النصب على الجر اي جعلوا نصب كل واحد منهما تابعا لجرهما وجعلوا اعراب
نصبهما كاعراب جرهما لا على الرفع يعني لم يجعلوا نصبهما على رفعهما وجعلوا
حالة النصب في المثنى بالالف وفي الجمع بالواو مع انه المحل عليه اي الحمل
عليه لكونه محلة في الكلام ومفعولا المناسبة النصب الى المنالبة
مقدر جار لفاعله وناصب لمفعوله لو وقع اي لو وقع كل منهما
اي من النصب والجر ما فيه احدهما فضلة في الكلام ولانه في المحل
ومشاكلة كل واحد منهما في الكتابة نحو رايتك ومررت بك ولما فرغ
المص من تقسيم الاعراب الى الحركة التي هي الاصل فيه كما سبق والحرف
الذي هو الفرع فيه كما مر اخذ اماضنا بقوله الاعراب ما اختلف

اعرب به واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او هما بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا والواو والالف والياء وفرغ الان من بيان مواضعها اي مواضع الاعراب
بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف المختلفة لان انواع الاعراب ثلثة انواع
ما استوفى فيه الحركات الثلث وما ترك فيه النصب وما ترك فيه الجر وان انواع
الاعراب بالحرف ثلثة ما وجد فيه الحروف الثلثة وما ترك فيه الالف وما ترك
فيه الواو وشرع بجواب لما في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين
في صدد لهما الشيخ في تقسيمه اي تقسيم الاعراب اليهما اي الى اللفظي و
التقديري فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ولما كان التقديري اشارة الى وجه تقديم
التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ويجوز ايضا النشر
موافقا للف الا ان الاعراب التقديري لكونه اقل والاقل يكون كالجزء وهو
يقدم على الكل اشار اليه اي بين الاعراب التقديري اولا اي قبل ان يبين
الاعراب اللفظي ثم اي بعد بيان التقديري بين ان اللفظي فيما عداه
فقال **التقدير** معرفا باللام العهد الخارجي اي تقدير الاعراب فاللام يغني
غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه
فالاول مذهب البصرية والثاني مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على
الاول **فيما** اي في الاسم المعرب فيه اشارة الى ان في صيغها ما موصولة على
كونها بالمتبادر لكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه الذي
تعذر الاعراب بعرضية القام فيه قدره لان الصلة لا بد لها من عائد
اختار حذف العائد اولا ان تعذر مضاف اي تعذر اعرابه فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستتر فيه في الفعل لان حذف الفضلة
ايسر واهون من حذف العمدة اي امتنع ظهوره في لفظه لان التعذر
يلزمه امتناع ظهوره اي في الاسم المعرب الذي امتنع الاعراب في لفظه
وذلك اي تعذر الاعراب لاجل امتناع ظهوره في لفظ الاسم
المعرب واقع اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب وهو الحرف الاخر
قابلا للحركة الاعرابية بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول ما قال له
باب عصا كان في الاسم المعرب بالحركة الذي الموصول مع صلته صفة
بعد صفة للاسم في آخره الف فاعل الظرف لاعتماده على الموصول
مقصورة صفة الالف سواء كانت الالف للتانيث مثل حبلى

وبشرى

وبشرى او منقلبة عن واو وياء مثل عصا ورحى او شبيهه حبزى وسواء كانت
الالف موجودة في اللفظ كالف التانيث والالف المقلوبة كالعصا والرحى
الوقف بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا** ورحى وقفا بالتنوين
في الكل فان الالف المقصورة فيها بحالها لاخفاء اذا كانت يجد وجه يكون
اعرابها بالحركات لفظا اطلقه كانت كقراء او مبدلة كحمراء ودراء او كساء محذوفة
في الصورتين في صورة كون الالف محذوفة منها كعصا او مذكورة كالعصا
غير قابلة للحركة مطلقا فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية
لان الالف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا اخر يعني
همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب
لفظا فيكون اعرابه تقديرا لان الاصل اذا تعذر عمل بالفرع والثاني في
باب غلامي مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم
اضيف الى الياء ولذا قال الشارح **و**كان في الاسم المعرب بالحركة لفظا وهو
الاسم الصحيح او الملحق به يسمى المضاف الى ياء المتكلم نحو **غلامي** ودارى
ودلوى وظبيى اخره عن باب عصا لانه ليس في كونه معربا بخلاف الاول واما
في باب غلامي خلاف ولذا قال الرضي اعلم ان باب غلامي مبني لاضافته
الى المبني خلاف المص لانه عنده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل
اعرابه في نحو غلامه وغلامك ومن ابى لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا
سبب البناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية التي بها كلام فانه
اي كان كذلك لاشتغال ما اي حرف كان قبل ياء المتكلم الميم مثلا بالكسرة
حين اضيف الاسم المعرب الى الياء للمناسبة اي لمناسبة حركته
الياء بان يكون كسرة قبل دخول العامل على ذلك المضاف فاذا اراد
اعرابه بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة
وهي الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون
الاسم صالحا للاعراب امتنع ان يدخل عليه اي على ما قبل الياء المشتغل
بالكسرة اللازمة لاجلها حركة اخرى وهي الى ان لا بد منها بعد دخوله اي بعد
دخول العامل موافقة بالرفع صفة لقوله حركة بالنصب حال منها لانها
نكرة مخصوصة لها اي الكسرة في حال كون العامل جارا او مخالفة عطف
على موافقة في حال كونه رافعا او ناصبا لانه في الاول يلزم اجتماع الكسرتين
كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفي الثاني

يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظ ولا يمكن ان يجعل هذه
الحركة اعرابا لانها تقتضي الياء وهي مقدمة على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا
للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة
مخصوصة بحال الجر فقط فما ذهب اليه بعض تلكيم للتحقير لانه لا يقيد بقوله
ولذا لم يعرب باسم مثل نزان بيان لما اعراب مثل هذه الاسم اي الاسم المعرب
بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء في حالة الجر لفظي فراز غير مرضي عند البلداء
عند المص لان الكسرة التي فيما قبل الياء قبل العامل ثابتة لاجل الياء وبعده
يجب ان يكون اعرابية وبينهما منافات لان الثابتة لا يكون اعرابية
وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان يكون
اثره لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال **مطلقا** اي في جميع الاحوال الثلث لا في
حالتي فقط الرفع والنصب يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين
اي في باب عصا وباب غلامي من الاسم المعرب انما هو اي بعض
ليس الاعراب التقديري الا في جميع الاحوال يعني في حال الرفع والنصب
والجر مختص فخبر بعد خبر او حال من الضمير السكن بعضا اي بعض الاحوال
بان كان باب غلامي في حال الرفع والنصب تقديريا لا في حال الجر فقوله
مطلقا يفيد التعميم وان كان مخصوصا بالثاني الا ان الثاني حمل الاطلاق
اليهما لمناسبة الاشتراك في كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لا خلاف
لاحد في كون الاعراب تقديريا في باب عصا في جميع الاحوال
لان اخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامي فان فيه حركة ظاهرة
او استثقل فيه للمعول عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر
او تقدير الاعراب ايضا في الاسم المعرب ولم يقله بالحركة لان تقدير
الاعراب للاستثقال يجري في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف
تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده
ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث في كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكر
في قسيمه الذي استثقل ظهور الاعراب فيه لفظه اي لفظ الاسم
المعرب وذلك اي تقدير الاعراب للاستثقال واقع اذا كان محل
الاعراب وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما قابلا للحركة الاعرابية
لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب
ثمه ليس قابلا للحركة فضلا عند قبول الحركة الاعرابية لكونه الفا

لفظا

لفظا او تقديرا او لكونه اي الالف يكون ظهوره اي ظهور الاعراب في اللفظ اي
في لفظ اسم المعرب ثقيلا على اللسان للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال
الرفع نحو جاءني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر نحو مررت بقاضي لكون
ما قبل الياء مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو
والياء المكسور ما قبلها يعني ما استثقل فيه الرفع والجر وهو كل اسم
المعرب الذي في اخره ياء خفيفة مثل رام او منقلبة عن الواو مثل غاز
مكسور ما اي الحرف الذي قبلها سواء كانت تلك الياء محذوفة بالتقاء
الساكنين ولو كان ذلك الاسم مفردا **كقاض** او جمعا مكسرا مثل جوار
ودواع او غير محذوفة كما اذا كان الاسم معرفا باللام كالقاضي والجواري
والدواعي **رفعا وجرا** اي في حالتي الرفع نحو جاءني قاض والقاضي والجر
نحو مررت بقاض وبالقاضي اي لا يكون الاعراب فيه تقديريا في حالة
النصب نحو رايت قاضيا والقاضي ونحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وذلك محسوس لضعف الياء
الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة
عليها فلعدم المناسبة بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما
ثقل الكسرة وان كان بينها مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء
من الكسرتين وكسرتها وكسرة ما قبلها لان الشيء اذا كثر ثقل ولذا سكنوا
عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات دون الفتحة يعني ان الفتحة لكونها
خفيفة وجزء الالف لا يكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون
الاعراب في حالة النصب في ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا والثاني كل جمع
مذكر سالم اسما كان او صفة مضاف الى الياء مرفوعه فانه مقدر
لا نصبه ولا جره **ونحو مسلمي** عطف على قوله كقاض باعادة الجار لكي
لا يعطف على الجر وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف
في الاحوال الثلث او في حال الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيفت
الى ما اوله ساكن مثل يداه ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ما سيأتي
وقول المحشي يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة في هذا القسم بيان
انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
لاستيفاء الاقسام المستثقل فلا يرد انه ترك اقسام من المستثقل
لم يذكرها انتهى يعني ان تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب

بالحركة رفعا وجرا لا نصبا لما مر وقد يكون في الاعراب بالحروف مطلقا كما في الاسماء الستة
اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف وتقديرا في الاحوال الثلث
ورفعا فقط وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو مسلمي
او في التثنية قد سبق بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه اي تقدير الاعراب
للتعذر مختص بالاعراب بالحركة ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان
حروف الاعراب لا يكون الا ساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون
اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة او لا
او ما قبل ياء المتكلم فيا رفعا نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله
يعني تقدير الاعراب للاستثقال في نحو مسلمي يعني في الجمع المذكر السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم انما هو اي لا يكون فيه الا في حالة الرفع فقط دون حال
النصب والجر فانهما سيان اذ الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء
او لا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه
في حال الرفع لتغير الحروف فيه دون غيرها نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي
بسقوط النون اي نون الجمع ان اصله مسلموني لان المذكر السالم بالواو
والنون في الرفع فسقط النون بالاضافة فاجتمع الواو التي هي علامة
الرفع والياء التي هي حرف الاضافة والحرف السابق منهما وهو الواو ساكن
مستعد للادغام فانقلب الواو ياء طلبا للتخفيف لان الياء اخف من
الواو وادغم الياء في الياء لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن
فادغم لان الادغام اخف من فكه وكسر ما اي حرف كان قبل الياء والمدغمة
لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضم فصار مسلمي بكسر الميم فحصل
التخفيف من جهة ثلث قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر
ما قبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة
ثاني فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ لا حقيقة ولا حكما فثبت
ان الواو التي هي علامة الرفع معدلة فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا
لكون العلامة فيه معدلة بخلاف حالتي النصب والجر نحو رايت مسلمي
ومررت بمسلمي لكون اعرابها لفظيا فان الادغام لا يخرج الياء المدغمة
عن حقيقتها اي عن ان يكون ياء وايضا اذ المدغم ثابت لفظا فان
الياء المدغمة ايضا اي كانها اذا كانت غير مدغمة ياء وكذا ان
الياء المدغم فيها ياء ولان المدغم فيه حرفان في اللفظ وان كان حرفا واحدا

في الكتابة

في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا
ملفوظا وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث الرفع والنصب
والجر كما في اسماء الستة اذا اضيف الى الاسم الذي في اوله همزة وصل وقيل رفعا
بطل اذا كان حروف الاعراب مدة ولا في ساكنا ولذا قال الشارح في مثل جاءني
ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم الا ان المص لم يذكر الاكتفاء
بذكره نحو مسلمي ولذا ذكر مسلمي على وجه التمثيل بان قال نحو مسلمي وتم عند مسلمي
مع انه اخصر فانه اي الشان لا سقط حروف الاعراب الواو والالف والياء
عن اللفظ بالتقاء الساكنين من حروف الحروف واللام في القول لان الهمزة
للوصل تسقط في الدرج لم يبق جواب لما الاعراب يعني حروف الاعراب
لفظا لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة بل صار الاعراب تقديريا لكون حروف
الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال
مسلم في الرفع والجر لكون الواو والياء يحتمل الحركة ولكن تتشبث واما في النصب
فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا التعذر لان الالف ما دام الفا
لا تقبل الحركة قلت ان الالف فيه كانت واوا لان اصله حال اعرابه رايت
ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واللفظي اي الاعراب
الملفوظ الجار والمجرور في به نائب الفاعل والضمير راجع الى الموصول يعني
وجعل المصدر بمعنى المفعول الخلوق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التعبير
يجري في الاداء ايضا اي الاعراب مقدر به كما ان ذلك التعبير يجري هنا اي
لفظ الاعراب بحذف الياء فيما عداه يعني فيما اي الاسم المعرب الذي
عدا ما ذكر اي هو غير الاسم المعرب الذي ذكر من قبل يريد ان ضمير ما عداه
راجع الى قسمي التقديري المتعذر والمستثقل باعتبار ما ذكر والقياس
فيما عداهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين مما تعذر فيه
الاعراب او استثقل فيه ولما ذكر المص في تفصيل المعرب بل في تفصيل
المنصرف مرتين بقوله والمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف وذكر انه
فيه وغير المنصرف مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة
وكان غير المنصرف اكثر لان فرع المنصرف لانه يحتاج الى السببين او الى
واحد قائم مقامهما المنصرف لانه اصل لان الاصل في الاسم المعرب
الصرف لعدم احتياجه الى شيء ومعرفته اي تعريف غير المنصرف اذا عرف
وبنى على وجه يفيد الحصر يكون ما عداه منصرفا على قياس الاعراب

وبيانه يعرف المنصرف فاحم

التقديري واللفظي حيث بين والاقسام الاعراب التقديري لكونها قليلة فعلم ان
ما عدا اللفظي ولان اقال واللفظي فما عداه عرف غير المنصرف والتقى بتعريفه
ولم يتعرض لا في البحث والمنصرف فما عداه كما قال في تنظيم اللفظي فما عداه
لاشعار عنوان غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم
مقامهما بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري حيث لم يعرفه
اولا فقال **غير المنصرف** مبتداء للوزن التركيب الاضافي علما لهذا النوع
مثل عبد الاعلى **ما** خبره اي اسم معرب جعلها موصوفة لا انما فيه والا فيه
التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على
الجنس ولم يبين كونها موصولة لوضوح امره لانه قدم غير مرة ووصف
الاسم بقوله معرب للوزن البحث فيه ولان علم الانصراف وعدمه للاسم
لان المبني لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما **فيه** اي في الاسم المعرب **علتان**
مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة
المبتداء والموصوف والموصول وذو الحال والهمزة والاستفهام وحرف
النفي عمل في الظاهر بعده وما ما كون زيد في الدار اباه ومررت برجل
في كمه كتاب وجاء الذي على كتفه سيف وجاء زيد عليه جبة
وشيء وفي الدار زيد وما في الدار عمرو وسماهما تؤثران بناء لوضعها
ولكن لا مطلقا بل باجتماعهما اي بسبب اجتماع انفسهما واستجماع
شرائطهما التي سنذكرها لان في تاثير كل علة شرطا سوى العدد فيه
متعلق بقوله تؤثران اي في الاسم المعرب اثرا هو منع الجر والتنوين
عنه سيجيء ذكره اي ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
من بيان لقوله علتان فتلون صفة اي علتان كائنتان على
التنكير ههنا في مقام العهد اي التسع معهودة فيما بينهم لكنه
اورد بيانه **او علة واحدة** كائنة **منها** اي من تلك العلل التسع
تقوم هذه العلة الواحدة لقوتها وكمالها لان الشيء اذا قوي و
كمل يليق ان يقوم مقام شيئين بل مقام الاشياء **مقامهما** منصوب
على الظرفية اي في مقامهما اي العلتين اللتين هما من العلل التسع
بان متعلق بقوله تقوم تؤثر تلك العلة الواحدة حال كونها وحدها
تاثيرهما اي تاثير العلتين وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان
نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع اخر فيه علة واحدة

منها

منها فقط والى ان العلل التسع اي نوعان نوع منها ناقص لم تقدر ان يؤثر اسم المعرب
شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها
تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك فيه واشار الشارح الى الاولى بقوله ما فيه
علتان من تسع والى الاخرى بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامها
تأمل وانصف **وهي** مبتداء اي العلل التسع فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى
العلل التسع بمجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة فيه اشارة الى ان الخبر
جملة العلل والحكم بعد الربط لا لكل واحد منها لان كل واحد منها علة لا علل
حتى يقال فيه رد على الهندي حيث قال وهي راجعة الى العلة لا الى العلل
لان كل واحدة منها علة لا العلل لا يصح الحكم بقوله عدل ووصف الخ على
العلل التسع اذا كانت هي راجعة الى العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
التسعة حاصله هذا اي عدل الخ تقسيم الكل الى الاجزاء في يكون الحكم بمجموع
الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول الشارح فيما سبق والانواعه
رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدران وسطح وسقف ومثل
قوله السركنجبين خل وعسل وماء لا تقسيم الكلي الى الجزئيات مثل الكلمة
اسم وفعل وحرف وذلك المجموع **عدل** لعله بلغ تكثير الاسباب في هذين
البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل اما لا كلا عدل وهو العدل الذي
لا يكون علة البناء اي يكون سببا للبناء المعدول وذلك السبب وصف
ما وهو الوصف الاصلي وهكذا الخ و [illegible] المناسب تنكير النوعين ايضا
الا انه لم يساعده النظم فيما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف
واللام فيه زائدة **ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب**
والعدل الواو للاستيناف يعني هذا جواب سؤال مقدر تقديره
لم اعرض الناظم عن الواو في العطف هاتين العلتين الاتيتين ولم يعطف
بالواو كما في العلل السابقة واللاحقة والنكتة بين الكلمات امر
مهم في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لنفي الا يحرد الجافظ
على وزن الشريف لو عطف بالواو بدل ثم لكان المصرع الثاني انقص
من المصرع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن
فاعلن مرتين فلا بد ان يكون الثاني ايضا كذلك فلزم الحكم بدل
الواو حتى لا يكون الثاني انقص من الاول لان في اثر فلفظ ههنا
عاطفة وشيء اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله بحد

لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدا وهو قوله العدل واما مجرور معطوف على لفظ قوله بمجرد
لانه مجرور باللام تقديره لاني اثره وقال المحشي عصام الدين رحمه الله ثم للتراخي في الزمان
وقد يستعار للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد
الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الحمد اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فظهر ثم في
العطفين لهذه النكتة الى آخره انتهى فيكون للتدرج في الاولى من الادنى الى الاعلى
وفي الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول فائدتان الا ان الشارح
لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة
منصوب على انه حال من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما
فهم الشارح وكونها ذا حال اوردها باللام المفيدة للتعريف ودون غيرها
اذ المعنى ويمنع النون من الاسم العرب العرف تقول تمنع اي يجعل غير منصرف
حال كونها زائدة وقوله الف بالرفع لانه فاعل الظرف اعني به قوله من
قبلها لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذي الحال وهو النون
لانه حال بعد حال فيكون الجملة الظرفية حالا او قوله الف مبتداء تخصصه بتقدم
الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل خبر الظرف المتقدم عليه والجملة
الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف كما سيجيء ان الجملة الاسمية
اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا ولا يخفى انه لا يفهم من هذا
التوجيه على الاول والثاني زيادة الف لانها ليست متعلقة بالزيادة مع
انها ايضا اي كالنون زائدة لانه يكون معنى الكلام ح ويمنع النون
من الاسم العرب العرف حال كونها زائدة حال كون ما قبل النون الف وانت
خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى ولهذا اي لاجل كون الالف زائدة
كالنون يعبر مبني للمفعول من التعبير عنهما اي من الالف والنون معا
بالالف والنون متعلق بيعبر الزائدتين بصيغة التثنية على ان يجعل
وصفا لهما ولو لم يكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف
بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال الالف
التانيث في حمراء وصحراء الف التانيث مع ان الالف التانيث
الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة كالقمرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر قلت توصيفهم في جميع موارد الالف والنون بها
يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم يكن زائدة لقالوا في مادة من

المواد الالف والنون الزائد كما يقال الف التانيث بالافراد واذا لم يرد علم انهما زائدة
اصلية ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة لاعتماده على ذي الحال كما سيجيء في انه
يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب
البصريين والظرف اعني من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بها لكان من باب عطف شيئين على
معمولي عامل واحد بعاطف واحد او ولو جعل الظرف ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة كان جعل الالف
فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت
صفة لهما حينئذ لو لم يقصد الاشتراك فيها كما كان لهذا التعبير وجه وتقدم الالف
عطف على قوله اشتراكهما عليها متعلق بالتقدم اي على النون في هذا الوصف
اي في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير العائد
الى النون ايضا تقدم الالف عليها في وصف الزيادة لفهم جواب لو
مبني للمفعول زيادتهما جميعا حال من الضمير المجرور اي حال كونهما مجتمعين
في الزيادة لان الزيادة ح صارت وصفا لاحدهما وقامت بالاخر يعني
صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط وهذا اي هذا التوجيه مبتدا كما اذا
قلت خبر اي مشابه لقولك او شبيه قولك جاءني زيد راكبا من قبله
اخوه فانه اي هذا القول يدل على اشتراكهما اي اشتراك زيد واخيه في وصف
الركوب وتقدم اخيه عليه عطف على اشتراكهما في وصف هذا الوصف
اي في وصف الركوب كما قلنا انفا وقوله من نظم العلل التسع في هذين البيتين
وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول بمعنى
المذكور وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه بصورة النظم ومنه اشارة
ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او مذكور مع قطع
النظر عن السباق والسياق تقريب من قرب بالتشديد لهما اي للعلل
التسع الى الحفظ اي حفظهما لان حفظ النظم اسهل كما ان الطبع اليه
اميل وهذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار
النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق او القول اي الحكم لان
القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به بان
كل واحد من الامور التسعة اي الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتانيث
الى علة لان يكون الاسم غير منصرف في قوله بان قوله تقريب خبر
لقوله او القول اي حكم مجازي بعلاقة الجزئية لا الحقيقي اي لا الحكم الحقيقي

هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله
بان كل واحد اذ العلة الموجبة عدم الصرف في الحقيقة ونفس الامر اثنان منها
اي من الامور التسعة لا علة واحدة يعني علة الموجبة كون الاسم غير منصرف
في الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت ناقصة بحيث لا تؤثر وحدها فضم اليها
الاخر لنقصان كل واحد منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع
المنصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكر الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم
على الاعم الاغلب وقال اذ العلة في الحقيقة اثنان او القول اي الحكم بانها
اي العلل الموجبة لمنع الصرف تسع قبران تقريب خبر المبتداء وهو القول الحكم
الى الصواب اي جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذاهب الثلثة لان فيها
ثلثة مذاهب لان في عددها خلافا بين النحاة فقال بعضهم انها اي الامور
المقتضية عدم انصراف الاسم تسع منهم المص وعدها في البيتين كذلك وقال
بعضهم انها اثنان وقال بعضهم وهو صاحب اللباب انها احدى عشرة
نزيد الاعداد وهي التسعة المذكورة وشبه الف التانيث كارطى
علي وترجع ت الاصابع كجواد وعطشان اذا انكر بعد العلمية فصارت
احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب
الثلثة لان خير الامور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون
كذلك يكون اقوى وبالقول احرى واولى ثم بعد تعريف غير المنصرف وتعداد
علله واسبابه على القول المختار اراد اي المص ذكر امثلة العلل المذكورة ليكون
وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والاسباب كما هو دابه على ترتيب
ذكرها في البيتين فيكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى في الضبط
واسهل في الحفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا
لعلة اخرى فقال **عمر** مبتداء مثال للعدل خبره مع قطع النظر عن ان يكون
مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقي لانه
كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لعلة ما مثل نحو مساجد فانه لا يصح
ان يكون مثالا لغير الجمع فقط **و مثل احمر** مثال للوصف وفيه وزن الفعل ايضا
الا انه غير معتبر ههنا لما علمنا **و مثل طلحة** مثال للتانيث اللفظي
و مثل زينب مثال للمعرفة وفيه اشارة الى التانيث المعنوي
وفي ايراده بعد [illegible] المصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب
والفاعل متروك اي وفي ايراد المص زينب مثالا مفعول ثان له

لانه

لانه اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول للمعرفة بعد طلحة اي بعد ايراده
طلحة مثالا للتانيث اللفظي اشارة مبتداء مؤخر الى قسمي التانيث بالاضافة
سقط نون التثنية في التانيث اللفظي بدا من القسمين والتانيث المعنوي
او خبر مبتداء محذوف **و مثل ابراهيم** مثال للعجمة **و مثل مساجد** مثال للجمع **و مثل**
معدي كرب المشهور فيه كسر الراء وسكون الياء مثال للتركيب **و مثل عمران**
مثالا للالف والنون المزيدتين في العلم وفي الصفة نحو سكران **و مثل احمد**
مثال الوزن الفعل ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه
تبين ما هو الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع في بيان حكمه ليعلم
فائدة عدم الانصراف وهو التخفيف بحذف التنوين والجر فقال **وحكمه**
اي حكم غير المنصرف والاثر المرتب المترتب اسم مفعول من باب التفعيل
فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الغائية بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم
اعني ان لا كسر ولا تنوين مرتب على وجود العلتين او واحدة القائمة
مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد
عليه اي على غير المنصرف من حيث اشتماله على علتين او واحدة منهما
تقوم مقامهما اي من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث
وجود علة واحدة منها فيه وانما قيد بهذه الحيثية لان لغير المنصرف
احكاما اخر لكن لا من هذه الحيثية **ان** مخففة من ان المفتوحة واسمها
ضمير الشان محذوف لزوما كما في قوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين سيجيء تفصيله **لا** لنفي الجنس **كسر** اسمها مبني على الفتح لانه اذا كان
مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل بينهما على ما ينصب به **فيه** اي في غير المنصرف
فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفي الجنس يحذف كثيرا مثل
لا اله الا الله والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتداء وقدم الكسر
اشارة الى المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة
لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان لا جر لان الذي في غير المنصرف لانه معرب والجر
من انواع [illegible] لكن جره فتح فالفتح الذي في بابه نحو الجار لا محالة **ولا تنوين**
عطف على كسر وفيه خمسة اوجه لانه لا اذا كررت بالعطف وولي
كل واحدة منها نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح
المختار الفتح اي البناء فيهما على ما سيجيء وذلك اي عدم الكسر فيه والتنوين
مع اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر فيه

ولا تنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت لان لكل علة من علل التسع فرعية
فاذا وقع في الاسم المعرب علتان منها او علة واحدة تقوم مقامهما حصل فيه
اي في ذلك الاسم فرعيتان حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه
علة واحدة تقوم مقامهما فيشبه ذلك الاسم الفعل اعلم ان مشابهة
الاسم الفعل ثلثة انواع اقويها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعني
يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فح يبنى الاسم نظرا الى اصل
الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله كما انه كان عين الفعل فاخذ حكمه من
حيث البناء والعمل فيه مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم
الفعل في تركيب الحروف الاصلية ويشابهه من المعنى كالمشتقات والمصدر
فاخذ عمل الافعال التي كان هو في معناها ان كانت متعدية فمتعد وان
كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى
فلم تقدر ان تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادنيها ان
لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا يتضمن ايضا معناه فلا يكون المشابهة
الا من وجه بعيد وهو كون فرعا للاصل بوجود شيئين فيه كما ان الافعال
فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها
فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين
فتقبل حكمه ان لا كسر ولا تنوين من حيث انه اي الفعل فرعيتين بالنسبة
الى الاسم اي بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا احديهما
اي احدى الفرعيتين افتقاره اي احتياج الفعل الى الفاعل كما سبق ان
الفعل عرض لا تقوم بنفسه فيحتاج الى الذات قائمة بنفسها حتى يقوم
الفعل بها وهي ليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل
والاخرى اي اخرى الفرعيتين اشتقاقه من المصدر لان المصدر كالكون
حينا تتفرع منه غيره كالذهب فانه حينئذ تتفرع منه اشياء ولان
لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل امثلة شتى
وانواع مختلفة وامثلة مطردة اي ثبت له ماض ومضارع وامر
الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا
والفرع لا بد من اصل فصار المصدر اصلا لها لنسبة المادة فالمشتق
ما يشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما
مشابها للفعل فقد منع منه اي من الاسم المشابه له الاعراب المختص

اظهارا

اظهارا لنايلة المشابهة بالاسم وهو الجر كما ان الجر لكونه اثر حرف الجر لفظا وتقديرا كان
مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل والاسم
على السواء على ما سيأتي واما الجر مختص بالاسم والجزم بالفعل فمن ابعاض اعرابها
وتعادلا ومنع منه التنوين الذي هو علامة التمكن اي علامة دالة على امكنية
الاسم في الاسم وتقرره بحيث لم يشبه بالاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة
التمكن اي علامة اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا
هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذي يعطي التفسير الاول وانما قلنا في بيان
علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ان لكل علة من العلل التسع سواء كانت
ناقصة لا تؤثر وحدها فرعية لان العدل اي المعدول فرع المعدول عنه لبقاء الاسم
المعدول عنه على حالته الاصلية والوصف فرع الموصوف يعني تابع لما وقع منه
لان الوصف عرض والاصل في العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها
وهو ظ والتانيث لفظا كان او معنويا فرع التذكير في كونه مجردا عن
زيادة التاء في اللحم الاغلب ولذا على اصالة المذكر وفرعية المؤنث
بقوله لانك تقول في المذكر قائم مجردا عن زيادة التاء ثم تزيد التاء للفرق
بين المذكر والمؤنث وتقول قائمة فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء
فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر في التخليق ايضا
وهو ظ والتعريف بانواعه فرع التنكير لان الكلم وضع اولا نكرة ثم
يعرض التعريف بدخول اللام او بالاضافة او غير ذلك ولم يعرض بقبل
الزوال وما يكون عارضا فرع لما يكون كذلك ولذا قال الشارح لانك تقول
رجل بالتنكير لان اصل العلم احتياجه الى شيء ثم تزيد اللام عليه وتقول
الرجل وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام عربيا او عجميا ان لا يخالط لسانا اخر
ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالط لسانا عجميا وان عجميا ان
لا يخالط لسانا عربيا فتكون العربية اذا في كلام العرب اصالة والجمع فرع
الواحد لانك تقول رجل رجلان رجال مثلا فالجمع فرع الواحد بمرتبتين
والتركيب فرع الافراد لانك تقول بعل وبك ثم تركب احدهما بالاخر للخفة
فتقول بعلبك والالف والنون سواء كانتا في الاسم مثل عثمان او في الوصف
مثل سكران الزائدتان لانهما من الحروف الزوائد وحروف اليوم تنساه
فرع ما زيدتا بالافراد لكونهما سببا واحدا اي النون والالف وفي بعض

النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفي بعضها زيدنا بتلك الصيغة والتأنيث
باعتبار كونهما حرفين عليه الضمير المجرور البارز الى الموصوف او الموصول اي فرع
الشيء الذي زيد الالف والنون على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان الاصل
فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران ووزن
الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع من الفعل والاسم ان لا يكون فيه وزن
المختص بنوع اخر فمثلا الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع
الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل
نوع عاريا لا عن الوزن فاذا وجد فيه اي في كل نوع اخر في نوع
الاسم هذا الوزن اي الوزن المختص بنوع الفعل كان اي الوزن الموجود في
نوع الاسم فرعا للوزن الاصلي لكونه داخلا على الاصل وعارضا له وما دخل على
الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلي فيكون فرعا له
والعكس كذلك ويجوز اي لا يمتنع الجواز يجيء على ثلثة معان سلب الوجوب
والامتناع على ما يجيء في بحث الفعل نعم فانه قال في الفعل لفظا جاز العطف
اي لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع
وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اي لا يمتنع لا سلب
الوجوب لان الصرف قد يجب في الضرورة كانكسار الوزن سواء كان
الصرف ضروريا مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف او غير ضروري كرعاية
القافية فلا انكسار الوزن عند عدم الصرف صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين الممنوعين من غير المنصرف لان مشابهة الفعل بسبب
اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما فيه اي في غير المنصرف
مخلوع بالادخال لا جعله منصرفا حقيقة بتميز فان غير المنصرف عند المص ما
اي اسم معرب فيه علتان من علل تسع او علة واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسر متعلق بقوله لا يلزم والتنوين عليه لا يلزم خلو الاسم عنهما لان الكسر
والتنوين لا يزيلان شيئا مما دخلا عليه فيلزم ان يزيلا العلتين او علة واحدة
وانما قال عند المص غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله
الجر والتنوين فمن دخلهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه وقيل
المراد بالصرف في قوله ويجوز صرفه معناه اللغوي وهو المنع لان الصرف
في اللغة المنع يقال صرفه منعه لا معناه الاصطلاحي وهو في الاصطلاح
ما دخله الكسر والتنوين والضمير في صرفه راجع الى الكلمة فيكون معنى ويجوز صرفه

ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون بمعنى سلب
الامتناع للضرورة اي لضرورة وزن الشعر فيه اشارة الى ان اللام فيها عوض
عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل في الاسم الصرف
لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة قيل
ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب
الى وجه اخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير او رعاية
القافية عطف على وزن الشعر اي لضرورة رعاية القافية الشعرية فان اي الحال
والشان اذا وقع غير المنصرف في الشعر كثيرا ما نص على الظرفية ولفظ ما صفة
لراي في كثير من الزمان متعلق بقوله يقع من منع صرفه اي كون غير منصرف
انكسار وهو نقصان حركة او حرف في البحور كخزبه اي كخزح الانكسار الشعر
عن الوزن فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لحفظ وزن الشعر لان رعايته
وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية
الواجب اولى او يقع من منع صرفه ازحاف وهو تغير اجزاء البحور ولكن
لا يخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن يخرجه عن السلاسة فيجوز صرف
غير المنصرف لتبقى سلاسته كما في الناسب اما الاول اي اما مثال
غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه انكسار يخرجه الشعر عن الوزن فلقوله
اي قول فاطمة رضي الله تعالى عنها في مرثية النبي عليه السلام حين قبر وبركته
وقبضت قبضة من تربته عليه السلام فوضعت على انفها فشمتها فبكت
وقالت ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا مدى الزمان
امتداده غواليا جمع غالية كنواصي جمع ناصية بالفارسية خوشبوي
والمعنى ما الذي او اي شيء على من شم تربة احمد ان لا يشم امتداد الزمان
انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء كذا في الحاشية
صبت بني للمفعول بالتانيث على متعلق به مصائب قائم مقام
الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهي النازلة من المكروهات يقال
صابت اذا نزل من باب قال وجمعه مصائب واجمعت العرب على
الهمزة في الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو الاصل كذا
في الصحاح اي انزلت على نوازل لو انها اي لو ان تلك النوازل صبت
اي نزلت على الايام المنورة بنور الشمس وضيائها صرن ماضي معلوم
جمع مؤنث وفاعله راجع الى الايام يعني صارت تلك الايام لياليا

فكثيرا ما ساه

والنهر للاطلاق بظلمة تلك السحائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها
على وجه الارض والزيادة كما فيها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة
فصارت الايام قبل غروب الشمس ليالي يعني لو جعل سحائب في حكم المنصرف
بادخال التنوين بل مع منه التنوين وجعل غير المنصرف لكان المصراع الاول
ناقصا من المصراع الثاني بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا
البحر من بحر مسدس فالمصراع مستفعلن ثلث مرات فلابد ان يكون الاول
كذلك ليكونا متوافقين في الوزن واما الثاني اي اما مثال غير المنصرف
الذي وقع من منع صرفه الزحاف بخروجه عن السلاسة بوزن العارفة
لفظا ومعنى فكقوله اي قول من مدح اما منا الاعظم اعدا امرئ اعاد
بعيد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود دفعة عنه وبقي
اعدا اي كرر ذكر نعمان بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن
عثمان علم الامام لانه يقال النعمان اي لنابت وكنيته ابو حنيفة لنا تتعلق
بقوله اعد اي كرر ذكره لنا ان بالكراه في الجملة استينافية يعني جوابا
لسؤال مقدر نشاء من الامر بالاعادة او بالفتح او ان نت علة
لذكر الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا
مثل قوله تع وان المساجد لله اي ولان المساجد وقوله تع افنضرب
عنكم الذكر ان كنتم قوما اي لان كنتم في قوله ذكره اي ذكر نعمان بن ثابت
هو الضمير للنعمان على ما يسجح المسك اي طلبك وبين الشاعر وجه
التشبيه بقوله ما كررته يتضوع اي ينتشر رائحته يقال ضاع من باب قال
اي وتحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا وغيرهم مثله كذا في
الصحاح لان المسك اذا حرك ينتشر رائحته كذلك الاعظم اذا ذكرت
مناقبه الجليلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التي هي اعز من المسك
فالتشبيه في الرائحة والتلذذ لا في العرف لكون الامام ومسائله
اعز من المسك فان اي الثاني لو جعل نعمان غير منصرف ومنع منه
الجر والتنوين وفتح نون نعمان في موضع الجر من غير تنوين يستقيم الوزن
ولا ينكسر لانه يجيء فعولن مفاعلن مرتين ولكن يقع فيه اي في الوزن
زحاف اي تغيير في الحركة يخرجه اي الوزن عن السلاسة كما يخرجه
اي بالمزوج عن الوزن سلاسة الطبع فانه لو كسر ونون يدخل
التنوين في لام لنا لانه يلزم اجتماع المثلين والاول ساكن والثاني

متحرك

متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذي حصل من اجتماع المثلين فيحصل السلاسة
واما لو فتح النون وادغم لحصل السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول
ومخالف للقياس ايضا واما لو فتح بلا تنوين فلا ادغم وان كان بين النون واللام
مناسبة لكون النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا حاف كلتين فلم يزل الثقل ولم يحصل
السلاسة لان حصولها مبني على زوال الثقل بالادغام فان قلت فالاحتراز عن
الزحاف ليس بضروري لانه لا يخل بالوزن كما عرفت ولا يخل به لم يكن ضروريا فكيف
يشتمل اي الزحاف قوله للضرورة فيغتفر قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف
اذا امكن الاحتراز عنه اي عن ذلك البعض الاظهر هنا في مقام الاضمار اي في
مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس في الضمير لانه لم يعلم ان الضمير
المنكر يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض او على العكس فاظهر احترازا عنه
ضروري عند الشعراء فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا
او في حكمه بادخال الكسر والتنوين عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل واما الضرورة

فالمراد بالضرورة ما عداه الشواذ حرره عبد الغفور

الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله اي في قول من مدح النبي عليه السلام مبتداء
لانه مخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليكم اي علاى اي سلام من قبلي
اي التنزيه من افة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وخشية على خير اصله اخير لانه
اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى الانام وهو مفرد
اللفظ مجموع المعنى وسيد عطف على خير عطف تفسير اصله سويد على
وزن فعيل فادغم اي بعد مع الجار والمجرور خبر بيب بدا من خير بدل الكل الذي
من الادنى الى الاعلى نقيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى
العالمين محمد عطف بيان له بشير فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي مبشر للمؤمنين
بالمغفرة والرحمة في دار الجنان مبالغة في التبشير خبر بعد خبر نذير وهو ايضا
فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي منذر للطاغين مخوف اياهم بالخلود في النار
والعاصين بالعذاب او السخط بالغافية وهو خبر بعد خبر هذا ان تعدد الخبر
بلا عطف هاشمي اي منسوب الى قبيلة هاشم مكرم اسم مفعول من التفعيل
للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الباب او التكثير هنا في التعلق
لانه مكرم عند الله تع واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز
ان يكون التكثير في الفاعل عطوف فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق
بمعنى شفيق على امته وبابه نصر رؤوف وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من راف
بابه قطع اي ذو العطف والرافة بمعنى ذو الشفقة والمحبة

مالوف لمن تبعه كما قال جار الله في نظم الكريم واخفض جناحك لمن تبعك وهذه كلها اخبار
متعددة بغير عطف من موصول مرفوع محلا على انه مبتدا اي يسمى فعل مضارع مبني
للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول با جد مفعول الثاني لانه قد يتعدى
الى المفعول الثاني بالباء الجارة وقد يحذف اتساعا قال في الصحاح يقال سميت
فلانا زيدا او سميت بزيد فله اي الجار والثاني لو قال الشارح با جد بالفتح الدال
في موضع الجر على انه غير منصرف لا يجر بالوزن اي لا يلزم في الوزن خلل بجعل احد
في هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلن مرتين ولكنه
يخل بالقافية فان حرف الروي وهو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة التمام وههنا
المراد منه الحرف الذي تكرر في البيات للوزن ذلك البيت تماما به في سائر
الابيات الدال المكسورة او الدال المتحركة بالكسر كما في البيت السابق فهذا
البيت لو لم يكن لا يختل القافية قوله بما جاء في حكم المنصرف بادخال الكسر
عليه **او للتناسب** عطف على قوله للمزدوجة باعادة الجار وانما اعاده
اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في المزدوجة اليه اشار الشارح
بقوله اي يجوز صرف غير المنصرف اي لا يمتنع ولا يجب جعل غير المنصرف
في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا الامتناع
والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع ولا يجب
بل يجوز ان يبقى على حاله غير المنصرف ليحصل التناسب بينه اي بين غير
المنصرف وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
ام فاعل من اهم لزم يقال امر مهم اي لازم عندهم اي عند العرب
سواء كان في النثر كما في قوله انه هو يبدئ ويعيد بضم الياء في الاول
والقياس الفتح لانه من بدا مثل قرأ او في الشعر كما في قوله قالوا اقترح
شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا فانه بخيطوا المناسبة
طبخه وان اختلفا اسما وفعلا وفي الحاشية ولذا صار السجع من محسنات
اللام ومثل هنا وفي الشرح مراتب مع ان اللغة امراة ومنه في التنزيل
الاسود الخلق ثم نعبله واللغة المشهورة بيدك وروى ان بعض
البلغاء قال لكاتبه اكتب يا ابا رقان الركب قد طار وا قتال الكتاب
يا بني الاقصى كسر الراء فما التفت اليه لاهتمامه امر التناسب
الى ما كلامه والزم جاره لوقوع رعاية التناسب بين الكلمات امرا
مهما الا عند المزدولة وكم تمثيل مثلا للمزدولة لتعددت نظائره

ومثل

ومثل التناسب لعلة لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة
البيان وقيل ولما كان امر التناسب ابعد ما يخطر لان غير المنصرف اصل كلي
فانحرافه بادنى شيء مما يستبعد مثل له اوثق كلامه بقوله **سلاسلا واغلالا**
حيث صرف فيه سلاسلا وادخل التنوين عليه لتناسب المنصرف الذي يليه اعني
بالمنصرف اغلالا فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة
الشرعية واما سلاسلا فهو غير المنصرف للجمعية فانه كمساجد واساور
فقوله سلاسلا واغلالا امثال المجموع غير المنصرف الذي صرف وهو
سلاسلا والمنصرف عطف على غير المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه
اي لتناسب غير المنصرف والاولى ان الانسب ان يقول الص مثل سلاسلا فقط
وفي الحاشية اراد بقوله سلاسلا واغلالا انه ذكر اغلالا ليس بزائد لانه
المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا
التركيب اي في تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف
وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذي يقوم مقام السببين فقال
وما يقوم مقامهما اي مقام العلتين الواحدة فيه اشارة الى ان لفظة ما
موصولة منكورة اشارة الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله
او واحدة منها لان الموصول في حكم لام التعريف التي تقوم مقام علتين
من العلل التسع علم ان تكررها حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد
بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى لتكون
اولا اجمالا ثم تفصيلا قامت كل واحدة منها اي تلك العلتين لقوتها
وكمالها حتى اثرت تاثير العلتين لما سبق ان الشيء اذا اقوى يقوم مقام
الشيئين بل مقام الاشياء مقام علتين ضعيفتين لتكررهما اي للتكرر
كل واحدة منها احدهما اي احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة
منها مقام علتين **الجمع** لا مطلقا بل الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
وسيأتي تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا
الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد
العربية وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع
التكسير اي جمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فمنه تدرج يمتنع ولهذا سمي
بالاقصى كذا في الص والى الثاني اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه اي الشان قد تكرر فيه اي في هذا الجمع الجمعية حقيقة نحو

على انه تميز او على المصدرية اى تكرارا حقيقيا كاكالب لان المفرد جمع كلب وجمع
على الكلب وهذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب فتكرر فيه الجمعية تحقيقا وهو
في اللغة الحرص يقال فلان كلب اى حريص وسمي الكلب كلبا لكونه حريصا
لصاحبه بحيث اذا طرده لم يذهب واساور جمع اسورة جمع سوار
بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما
من جنس الحيوانات والاخر من الجمادات واناعيم وهو جمع انعام وهو
جمع نعم بتحقيق النون والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم
على الابل وانما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة
مخصوصة لا توجد في غيره حيث يوكل لحمه ويشرب لبنه ويركب ويحمل عليه
ويلبس وبره ويستعمل بعض عظامه وهذا المعنى لا يوجد في غيره من الاموال
واراغيف ولم يمثله من الجمادات لقلته او اكتفاء ما سبق او حكما عطف
على حقيقيا يعني لا يتكرر الجمعية حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن
ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة كالجموع
الموافقة لها اى للجمع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب
ومصابيح جمع مصباح فانه اسم آلة موزون مفعال ومفعل كمزامير و
مفتاح ومجلس ومحرم وهو موازن لاناعيم في الاشياء المذكورة
فلما شابه هذا الجمع الجموع التي تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كانه
تكرر فيه الجمعية تحقيقا وثانيهما اى ثانية العلتين المكررتين قامت
كل واحدة منها مقام العلتين لتكررها الف التانيث لكن لا مطلقا
اى الا ان لا يكون التانيث فانما مقام السببين حال كونه مطلقا بل
لا تقوم الا بعض افراده لان اقسام التانيث اثنان باعتبار علامة
التاء وهي الاصلية ولذا تكون ملفوظة نحو طلحة وقائمة ومقدرة
نحو زينب وقدم و دار ونار وهي لا تقوم مقام السببين ولا تكون
سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة
غير لازمة لما دخلت هي عليه وثانيهما الالف وهي لا تقدر بل يجب
ان تكون ملفوظة وهو اى ذلك البعض الف التانيث اصله الفا
سقط التنوين بالاضافة المقصورة صفة الالف ولم يثن لكونهما
سببا واحدا ولان الف التانيث في المقصورة واحدة لا غير

والممدودة عطف على المقصورة وهي صفة ايضا لان الممدودة من الف التانيث
الهمزة المقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل
لها في التانيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا وصفها
بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو
التي وضعت لمطلق الجمع وان كان صدق ان كلاهما علة لغير المنصرف
للواحد منها فيه رفعا لذلك التوهم بقوله اى كل واحدة منهما يعني
ان الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا سببا مستقلا لا ان مجموعهما
بسبب واحد كما توهم كحبلى مثال الالف المقصورة وحمراء مثال الالف
الممدودة لانهما اى لان الف التانيث الممدودة والمقصورة لازمتان
اى لزمت كل واحدة منهما للكلمة التي لحقت هي بها وضعا اى لزوما
وضعيا لا عرضيا كتاء التانيث لا تفارقانها اى لا تنفك كل واحدة منهما
مما دخلت عليه بهذه البتة تفسير للزوم اصلا يعني ابدا مصدرا منون
منصوبا على الظرفية فلا يقال في حبلى اى فيما لحقت الف التانيث
المقصورة به حبل بحذفها يعني يقال في مونث حبلى وفي مذكره حبل لانه
ليس له مذكر لانه وصف لمن بطنه حبل وكذا لا يقال ايضا فيما لحقت الف
التانيث الممدودة به في حمراء في مذكره حمر بحذف الف التانيث
لان مذكره احمر لا حمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة
منها عنها في وقت فحصل لزومها للكلمة اى لزوم كل واحدة منها
للكلمة التي دخلت عليها منزلة تانيث اخر فصار التانيث منها مكررا
ذاتا ووصفا يعني صارت كانها تانيثا اخر وهذا معنى تكرر التانيث
والحاصل ان الالف التانيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمونث
بل انما وضعت للتانيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة
لان صيغة المذكر احمر وصيغة المونث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها
للكلمة بخلاف التاء التي هي للتانيث فانها ليست لازمة للكلمة
التي دخلت عليه بحسب اصل الوضع فانها اى التاء وضعت
للتانيث حال كونها فارقة بين المذكر والمونث لان نفس الصيغة
لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل للمذكر والمونث فوضعت التاء
للتانيث فدخلت عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء
للمونث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم

فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحد ايضا الا بشرط العلمية فلو عرض
اللزوم لعارض ثم بعد اللحوق بالعلمية مثلا يعني مثل ان يكون علما لم يبق قوة اللزوم
الوضعي اي لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعي لكونه في الاصل عارضا
فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع
ذلك الحكم وبيان العلل التي تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة
في البيت اجمالا المسمى لها زيادة معرفة كما هو دابه مصدرا بالفاء التفصيلية
ومعرفا باللام العهد الخارجي ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال فالعدل
قدمه في كلا الموضعين لانه غير مشروط بشيء بخلاف البواقي وهو في اللغة
الصرف ويقال اسم معدول اي مصروف وفي الاصطلاح ما عرفه المص مصدر
من عدل يعدل وبابه ضرب بني للمفعول لما طلق بمعنى المخلوق والضرب
بمعنى المضروب اي كون الاسم معدولا خروجه المضاف الى الفاعل اي
خروج الاسم فخرج بخروج الفعل لانه لا يسمى معدولا ولان البحث في الاسم
المكون اي كون الاسم مخرجا فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل
الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجيء له مفعول ولا مجهول عن صيغته
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي ان الاصل اي الوضع اللغوي والقاعدة
اي الاصطلاح والاستعمال ان يكون ذلك الاسم اي الاسم المعدول عنه عليها
اي على تلك الصورة وقال في الكافية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة
قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة
الماضي انتهى ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات اي ليس صيغة
المصدر موضوعة بازاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات
ولان المصدر مشتق منه والاصل في الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا
للمشتق منه فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم اي ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام
خرجت المشتقات كلها عن حد العدل لان المشتقات ليس باسم له صيغة
فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها الباء في قوله فيما صيغة
متعلق بخرجت اي خرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل
بسبب اضافة الصيغة الى ضمير راجع الى الاسم ولا يخفى ان المتبادر
من قوله خروجه عن صيغة الاصلية ان يكون المادة اي الحروف الاصلية
التي تركبت الصيغة المعدول عنها منها باقية في المعدول لانه ان لم يكن تلك
المادة باقية في المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة يكون قرينة

نعم تعريف العدل

للعدل بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم براسه والتغيير بين المعدول والمعدول عنه
انما وقع في الصورة فقط كرباع عدل عن اربعة وكذا مربع ومحروز فرمز نكامل
وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير في الصورة لانه
اذا لم يتغير فيهما ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير في الصورة فلا ينتقض
حد العدل بما اي بكلمة حذف منه اي تلك الكلمة بعض الحروف فلا الاسماء المحذوفة
الاعجاز باطل لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحي الواحد وكذا محذوفة
الاوائل مثل علة وصفة ومحذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لا يقال كل
واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها مثل يد ودم فان اصلهما
يدي ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقي يد ودم مثل رحى وعصا
فان المادة اي الحروف الاصلية ليست باقية فيهما اي في يد ودم فلا يقال ان يدا
ودما معدول لانه عن يدي ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة
فيها ولا يخفى ايضا ان خروجه اي خروج الاسم عن صيغته يستلزم اي يقتضي
ذلك الخروج دخوله اي دخول الاسم المعدول في صيغة اخرى اي في صيغة
غير الصيغة الاولى اي مغايرة للاولى اي للصيغة الاولى التي هي الصيغة المعدول
عنها في الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون
الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان يكون المادة باقية والتغيير
يكون في الصورة فقط ولا يبعد ان يعبر بمغايرتها لها اي مغايرة الصيغة
المعدولة للصيغة المعدولة عنها في كونها اي في كون الصيغة المعدولة غير
داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة الاولى وهي الصيغة المعدول
عنها داخلة تحته اي تحت اصل وقاعدة فخرجت بهذا القيد عنه اي
عن حد العدل المغيرات القياسية اي الاسماء التي غيرت قياسا كماء وال
ومقول ومبيع وعلة والتثنية والجمع المصغر والمنسوب ونظيرهما مما يكون
تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة واما المغيرات الشاذة
اي الاسماء التي تغيرت شاذة الافراد لها الجموع الشاذة مثل اقوس وابنـ
والمصغرات الشاذة كعريب وعشيشية بغير القاف والقياس ان يعود
الياء والمنسوبات الشاذة مثل بحري بالكسر في الاول في بحر وبدوي
في بادية وثلاثي ورباحي فلانه انها اي المغيرات الشاذة مخرجة عن صيغتها
الاصلية فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة ويكون انه داخلة
تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل

والقياس فان الظاهر ان مثل اقوس جمع قوس وانيب جمع ناب وهو السهم من الجوع الذي
يجاوز لها وصفة لها لانه من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءني
رجال من بني تميم ليس بمخرجة وليس مع اسمها وخبرها فيه وهي ايضا معها جنس لان في قوله
فان الظاهر عنها اي عن الجمع الذي هو القياس منها لان القياس في الاجوف الثلاثي
المجرد ان يجمع على افعال المخففة فيكون القياس فيها ايضا ان يجمعا على هذا الوزن
اعني اقواسا وانيابا لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء في البناء
المعتد وان كان ما قبلها ساكنا انما جمع القوس والناب ابتداء يعني في اول
الوهلة على اقوس وانيب على الوزن لا واحد منه واوقعا على خلاف
القياس لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة في الجمع مع انه
ثقيل يتعلق بقوله بل انما جمع اي يعتبر فيه للمفعول جمعها اولا
هو القياس فيهما وهو اقواس وانياب واخراج عطف على قوله
جمعها اي من غير ان يعتبر اخراج اقوس وانيب عنهما اي عما هو القياس
فيها اذ لو كان كذلك لما حكم عليها بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدودة
حتى ان ما خالفها يكون شاذا ولما حكم عليها وعلى امثالها بالشذوذ علم انهما
ليسا معدولين وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم اي بعض المصنفين
والمعرفين تعريف الشيء اي شيء كان بما اي بتعريف وهو اعم منه اي من المعرف
بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا اذا كان المقصود منه
اي من التعريف تمييزه اي الشيء المعرف المقدر مضاف الى المفعول عن بعض ما
عداه لا عن كل ما عداه كما اذا قلت في تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض
ما عداه الفعل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء
وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض
المقصود اذ كان الامر كذلك فيمكن ان يقال المقصود من هذا التعريف
ههنا اي في هذا البحث تمييز العدل عن سائر العلل التي اشتركت له في العلية
لا عن كل ما عداه سواء كان ما عداه علة او لا وحينئذ يحمل بتعريف
اي تعريف العدل هذا التمييز اي تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر
العلل لا ما ليس بمقصود اي بان يكون تعريف العدل الجامع مانعا يدل فيه
ما لا يكون علة كما عرفت ان المقصود من التعريف تمييزه عن سائر
العلل عنه واذا ازدت بتمام المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة
فيه فحينئذ اي حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر

العلل

العلل كون ذلك حاصلا ايضا من هذا التعريف لا حاجة في تصحيح هذا التعريف اي تعريف
العدل الى ارتكاب تلك التكلفات الثلاث تكلف تغاير صيغة المعدول لصيغة
المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيير انما يكون في الصورة
فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة
اخرى مغايرة للاولى اما في الوزن واما في الاحوال بحث وقاعدة مذكورة تلك
المحترزات لا يخفى لانها ليست من العلم الشيء ولا تخرج من بيان فوائد القيود
اراد ان يبين سبب العدل في الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال وانما
واعلم انا نعلم قطعا اي جزما اي على قطعيا انهم اي النحاة لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر وامثالها غير منصرف في كلام العرب
واستعمالها والحال انهم لم يوجدوا فيها اي في هذه الامثلة او عطف
على مدخولها لما اي كالم يوجدوا فيها سببا ظاهرا يقتضي عدم انصرافها
من الاسباب التسعة غير الوصفية في اربعة الاول او غير العلمية في
الاخر والصفة او العلمية وحدها لم تؤثر في منع الصرف لكون احتياج
السبب او تكرر واحد منها شرطا وهما لما كان كذلك اعتبروا اي النحاة
الاعتبار سبب اخر غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة
لما لم يكن اي الكلم العرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها
لكون الحرف اصلا فيه ولم يبق وهذا العطف على مجموع الشرط والجزاء
اي الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين
على معمولي عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اي ولما لم يصلح للاعتبار
اي اعتبار سبب اخر مع احدهما من الاسباب التسعة الا العدل لانه ليس
فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا تركيب ولا عجمة ولا وزن
الفعل ولا الالف والنون ولا يجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير
العدل لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم اعتبروه فيها اي اعتبروا
النحاة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب اخر لانهم
عطف على قوله انهم اي لان النحاة يشبهون من التتبع للعدل فيما عدا
عمر اي في مثل غير عمر من هذه الامثلة بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة في
اعتبار العدل والتتبع لانها مستوية الاقدام فيه فجعلوه اي ما عدا عمر
غير منصرف للعدل وسبب اخر وهو الوصفية واما عمر فسكوت عنه
وهو استدراك من قوله اعتبروه اي اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه

اي اعلم انا لا نعلم قطعا
انهم تتبعوا اه

لابد في اعتبار العدل مطلقا سواء كان في هذه الامثلة او لا من امرين يعني في اعتبار العدل
مطلقا شرطان احدهما اى احد الامرين وجود الاصل الذى العدول عنه اذ لم يوجد
لم يمكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان العدول فرع المعدول
عنه وثانيهما اى ثاني الامرين اعتبار اخراجه اى اخراج المعدول عن ذلك الاصل
اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل اذ لا يتحقق الفرعية اى
فرعية المعدول بدون اعتبار ذلك الاخراج كما سبق اذ وجود الاصل لا يكفي
في اعتبار العدل ما لم يعتبر الاخراج ففي بعض تلك الامثلة اعني ما عدا اخر يوجد دليل
غير منع الصرف بينه الشارح رح ذلك الدليل في عقب كل مثال يعني يوجد في ذلك
البعض دليل سوى منع صرفه يدل على وجود الاصل المعدول عنه يعني على ان الاصل
المعدول عنه موجود فهو موجود اى فوجود ذلك الاصل محقق اى ثابت بلا شك
ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقيا اى محققا ولهذا القسم يقال العدل
التحقيقي لتحقق اصله والمعدول عنه ايضا وفي بعضها اى بعض تلك الامثلة
كاخر لا يوجد دليل يدل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف بعلة واحدة في كلامهم
وذلك البعض مثل عمر وزفر فيفرض في المعدول اى فيقدر له اى لذلك البعض
الاصل المحقق اى فيتبع العدل باخراجه اى اخراج ذلك عن ذلك الاصل
اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه لزم ان يوجد
اسم غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة
لم تؤثر في منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا ولهذا يقال له العدل
التقديري لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح رح فانقسام العدل الى العدل التحقيقي
والعدل التقديري حتى صار العدل قسمين انما هو اى ليس ذلك الانقسام الا باعتبار
كون ذلك الاصل محققا او مقدرا نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل
اذا كان محققا بلا شك كان العدل ايضا محققا بلا شك واذا كان مقدرا
كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل واما اعتبار اخراج المعدول عن
ذلك الاصل اى المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثاني ليتحقق العدل يعني
ليتبع العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف لان الاصل في اعتبار العدل
ليس الا وجود تلك الامثلة غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم فعلى
هذا اى على انقسام العدل الى التحقيقي والتقديري باعتبار الامر الاول قوله
اى قول المص **ثنيا** معناه اى يعني هذا القول لا اعراب العدل تحقيقه
عن صيغة الاصلية تزوجا ثانيا عن اصل محقق اى موجود يدل عليه

لان الاصل العدول عنه ح

دليل غير منع الصرف هذا بيان الحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حال
كونها محقق وتانيث العدد الواقع حالا عن المؤنث ليس بلازم لعدم الضمير
فيه كذا قيل اى يعني محققا صيغة المزوج مقدر بحال متعلق وهو الاصل والمفهوم
من تقدير الشارح هذا المعنى لان المزوج يكون محققا اذا كان الاصل محققا
ثلث اى مزوجا كائنا كمزوج او مزوجا مثل مزوج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ
محذوف اى مثاله مثل ثلث **وثلث** وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلثة
ثلثة مكررا والدليل الذى يدل على اصلها اى اصل ثلث ومثلث انه في معناهما
اى في معنى كل واحد منهما تكرارا دون لفظهما اى ليس في لفظ كل واحد منهما
تكرار بل التكرار ليس الا في معناهما لانه اذا قيل جاءني القوم ثلث اى حال كونهم
مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائي ثلثة مرة وثلثة اخرى مرة اخرى
وثلثة اخرى مرة اخرى الى ان ينتهي القوم يعلم ان الجائي بهذا الجائي والاصل
في الالفاظ اذا اى الحال والشان اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا اى كما
كان المعنى مكررا لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعاني والالفاظ قوالب
لها ودلائل عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وح عند تكريره يلزم
تكريره كما في قولك جاءني القوم ثلثة ثلثة حال من القوم مؤول بلفظ واحد
والمشتق ايضا وان صح ان يتبع ما اول على هيئة حالا عند المص اى مفصلا
بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كان النسابة عن الحال كلا اللفظين
معا اى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا فعلم من هذا التقدير ان اصلهما
اى اصل كل واحد من ثلث ومثلث لفظ مكرر وهو قولك ثلثة ثلثة
ومنحصر ثلث ومثلث في هذا الاصل تحقيقا في اللفظ لان ثلث انخفض
من ثلثة ثلثة مع ان معناهما واحد وكذا الضد وذلك انا وجدنا ثلث
وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تنشم امر ذى اخراج على هذا العدد
المعين ولفظ القوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام
العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وابصرت العراق بلدا بلدا فطلب
النافس في باب العدد ايضا التكرير بحملا بالاستقراء فلما وجد ثلث
غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر لا بناء كلام وكذا اى كما لا في ثلث
وثلث خبر مقدم الحال مبتداء مؤخر في احاد وموحد عدلا عن واحد منهما من
واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين ومثلث منتهيا الى رباع
ومربع فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا لا نعلم قطعا ان حكم الغاية

هنا لكم النبأ او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى
مع اموالكم انتهى خلاف لا خلاف في ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها
صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع واحاد وموحد مبنيا عليها
لكونها معدولة عن واحد واحد اللذين هما اصل في العدد وفيما اى في الاسماء
التي كانت وراءها اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا الى عشار
ومعشر العدول والواحد منهما من عشرة عشرة فالغاية ايضا واختلف في القياس خلاف
مبتدأ مؤخر في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة
لان السبب الذي يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفة قد وجد فيها ولان
الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها
منصرفة لكون الاصل في الاسم الصرف والصواب اى الحق من المذهب
بحثها اى ان يكون غير منصرف لما قلنا والسبب في منع صرف ثلث ومثلث
ان السبب الذي يقتضي عدم صرفها واخواتها اى اشباهها من السباعي
مثل من احاد الى عشار ومعشر عند سيبويه العدل المحقق والوصفية
واللازمة لان الوصفية الاصلية التي كانت في ثلثة ثلثة اى الوصفية
التي حصلت لها بالتركيب لان ثلثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب
العدد من غير ملاحظة معنى فيه فلا وصف فيه اصل الوضع ويدل عليه اضافته
الى المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب
ليكون فيه ما كلمة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما هو بالعارض
فهو عارض صارت اى الوصفية اصلية في ثلث ومثلث لان المعدول
لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك
جاءني رجال ثلث ولا يقال جاءني ثلث رجال والحال ان الوضع المعدول
غير وضع المعدول عنه فيغاير اوضعا لاعتبار فيها وضعا اى لكون الوصفية
معتبرة في المعنى الذي وضع لها واحاد ثلث ومثلث واخر عطف على
ثلث او ثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى صفة اخرى
واخرى على وزن فعلى بضم وسكون مؤنث باعتبار صفة لاخرى مضاف
الى اخر الذي هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا واخر اسم التفضيل
كان فعل بشهادة التعريف حيث يجي لمفرد وتثنية وجمع ومذكر
ومؤنث كاسم التفضيل لان معناه اى معنى اخر في الاصل اى اصل
الوضع يعني معناه اللغوي اشد تأخرا تمييز يعني ان معنى قولك جاءني

زيد

زيد ورجل اخر اشد تأخيرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل من معناه اللغوي الى معنى غير يعني الى المعنى
المجازي وهو النفي بقرينة السؤال تخفيفا كما اذا قيل از يد في الدار فقيل غير اى ليس فيها
او تقدير الاية في الاسم التفضيل الى معنى النفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي في
الاسم التفضيل عن المفضل عليه يعني لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه
المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل اخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط
ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار اخر وامرأة اخرى كذا في الرضي وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باحد الاشياء الثلثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما
باللام اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان يكون اللام فيه
للعهد او الاضافة اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه او كلمة من يعني او بدخول
من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع وحيث لم يستعمل اخر
بواحد منها اى من هذه الثلثة علم ان اخر معدول من احدها اى من المستعمل باحدها
اختصارا في اللفظ فقال بعضهم انه اى اخر معدول عما اى من اخر الذي فيه اللام
اى عن الاخر لتوافق المعدول عنه في اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما في الهيئة
موجود ههنا لان هيئة ما فيه من اللام غير هيئة المطلق ولا يلزم ايضا ان يكون
المعدول معرفة كما في امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعني الامس
لكون معناه حيث يبقى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس
كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما
مثله وقال بعضهم انه اى اخر معدول عما ذكر معه كلمة من اى عن اسم التفضيل الذي استعمل
بمن التبعيضية اى عن اخر منه لان الاصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه
اظهر واوضح ولذا لم يطلق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف
مثنى او جمعا مذكرا وان كان مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة لكون
كلامنا في الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى واما لم يذهب
بعض للمعقول الى تقدير الاضافة الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل
يعني لم يذهب احد ان يكون اخر الناس معدولا عنه اى استعمل بالاضافة
نحو اخر زيد او اخر الناس فتكون الاضافة متعددة في المعدول ولذا قال
الشارح الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اقامة
بالتنوين اخرى صفة الاضافة كلما صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة
يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا نحو اما انه يوجب التنوين
في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وتأمله تحته

اصله حين اذ كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر ونون وكتب متصلا بالحين وقيل في نحيفتا
واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف
ونحو قبل لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بني قبل على الضم لما سيجي
واما ان يوجب ان يليه تركيب اضافي مثل بشرط ان يكون المضاف اليه في الثاني
غير المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف في الاول
نحو يا ابنم ابنم عدي فان اصله يا ابنم عدي فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه
تركيب اضافي مثل يا ابنم عدي فعلله كما ذكرنا وسيجي وتمثله يا زيد يا زيد اليعملات
وليس في اخر العدل شي من ذلك اي من التنوين او البناء او الاضافة الاخرى فيتعين
ان يكون بمعنى اخر بعد ولا عن الاخر اما لما فيه اللام او بما ذكر معه من التفضلية
على سبيل منع الخلو والجمع وجمع احد جمعي وزن طرد عطف اما على اخر او على بر واما على
ثلث لا اما ان جمع بالجر صفة له مضاف الى جمعاء بالمد كحمراء مؤنث باجر صفة لجمعاء
مضاف الى اجمع وكذلك اي مثل جمع في علم الانصراف خبر مقدم لقوله مبتداء مؤخر وبتع
وبصع وقياس فعلاء بالمد الذي مذكره افعل ان كانت اي صيغة افعل صفة ان يجمع
ان تلك الصفة على فعل بضم الفاء وسكون العين ليتميز افعل الصفة عن افعل
التفضيل لانه يجمع بالواو والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث لشرفه
لان هذا الجمع اشرف الجموع افعل الصفة على هذا الجمع لوقوع الالتباس ولم يعكس
لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكون جمع المذكر بل كان جمع المذكر
والمؤنث في افعل الصفة واحدا اختصارا او لقصور هذه الصفة عن افعل
التفضيل كحمراء على حمر وان كانت اي صيغة افعل اسما ان يجمع على فعالى ان يجمل
في التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجادل واصابع وانوف يجمع على اجادل واجارع
واجاوص او فعلاوات بالالف والتاء في الصحيح لان الالف الثانية
اذا وقعت في الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل جاريات جمع في جارية كصحراء بالمد البرية
وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم يكن جمع مؤنث افعل مثل عذراء وصحراء وزماء يجمع
على صحاري والاصل فيه صحاري على وزن جعافر لان ما بعد الف التكسير في الجمع
الاقصى يكون مكسورا كالمساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد
حرف المد تقلب بجنس المد للخفة كخزوة وخطية واتى مضار صحاري
بالتشديد وهذا ثقيل الانتهاء لاستثقال الياء المشددة في اخر الجمع الاقصى
تخففت بحذف الياء الاولى فصار صحار مثل اسار ثم فتحت الراء وقلبت

الياء

الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها تخفيفا لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء
فصار صحارى مثل جبادى او صحراوات كما ذكرنا فاصلها اي اصل جمع اما جمع كحمراء ان كانت
وصفا او جبادي او جمعاوات ان كانت اسما من هذه الاصول العدول عنه فاذا اعتبر
اخراجها عن واحدة منها اي من هذه الاصول الموجودة لما تحقق العدل فاصل السببين
المقتضيين منع صرف جمع فيها العدل التحقيقي لكون الاصل محققا والسبب الاخر الصفة
الاصلية وان صارت اي جمع بالغلبة اي بغلبة استعمالها في باب التاكيد اسما لان فعلاء
افعل لا يكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون مؤنثة في منع الصرف سواء كانت
زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة مثل احمر واصغر وفي اجمع
واخواته وهي اكتع وابصع الظرف متعلق لما قبله تقدير احد السببين في اجمع واخواته
وزن الفعل والسبب الاخر الصفة الاصلية واما في جمعاء واخواته فالالف التانيث
القائمان مقام السببين وانما اورد المص ثلثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف
في التمثيل كما في العدل التقديري لانه اما ان يكون الوصف باقيا او لا والاول
والثاني اما ان يكون النقل فيه محققا او لا وما يكون فيه محققا فهو الثاني والثالث
اي ما يكون النقل فيه غير محققا هو الثالث لانه ذا ريب ان يكون باقيا على وصفه
او منقولا الى الاسمية كما في باب التاكيد وعلى ما ذكرنا يتعلق بقوله لا يرد اما اشارة
الى تغير معنى الخروج عن صيغة الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة او اشارة الى الفرق
بين جمع وامثاله والجموع الشاذة مع ان كلا منهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله
ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة لا يرد الجموع الشاذة
اي لا يقتضي ما فعلنا بها كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها اي اخراج اقوس
وانيب عما اي عن الجمع الذي هو القياس فيهما وان كان موجودا كالانياب
والاقواس لان سبب الاعتبار ليس الا وجود علم الانصراف وذلك ليس
بموجود في الجموع الشاذة كيف استفهام انكاري اي كيف يعتبر اخراجها عما هو
القياس فيهما والحال انه لو اعتبر جمعهما او لا على انياب واقواس ثم عدلا عنها
فلا شذوذ في هذه الجمعية اي في ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس
لكونه على ما هو القياس كما سبق ولا قاعدة اخر للاسم المجرد اي ليس للاسم
المعدول قاعدة قياسية ليلزم من مخالفتها الشذوذ اذ لا يصح ان يكون بمخالفتها
من العدول شاذ اذ لكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير شاذة
ولا شي من الاسماء المعدولة شاذ اذ لو اما كان الحكم بها بالشذوذ في هذا الابواب
ولو بالقياس اي فمن اي مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس

وانه شاذ اولم يعتبر اخراجها عنها العلم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليها بالشذوذ
ومن هذا اي من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذي هو عدم
الصرف غير موجود بين اي ظهر الفرق ظهورا بينا بين الشاذ والعدل لان العدل
هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار
الذي هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم
وجود سببه بلا كان اولا على خلاف القياس **او تقديرا** عطف على تحقيقا
اي العدل اخروجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى الفرض والى انه بمعنى المفروض ولذا وصف
بقوله مفروض لكون الداعي والسبب الى تقديره اي تقدير الاصل وفرضه
عطف تفسير منع الصرف بالنفس لانه لو يكون لا غير لاحتياج الى التقدير
وغير مبني على الضم لشبهه بالغايات على ما سيجيء اي لا غير منع الصرف
من الدلائل موجود فيه بمعنى ليس فيه دليل الا منع الصرف **كعمر** وكذلك **زفر**
فانهما اي عمر وزفر لما وجدا غير منصرفين في استعمال العرب بالعلة الواحدة
وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود سببين
فيه او سبب مكرر والحال انه لم يوجد فيهما اي في كل واحد من عمر وزفر
سبب ظاهر من الاسباب التسعة الا العلمية وحدها وهي وحدها
لا تمنع الصرف اعتبر فيهما العدل لتوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولا يكون
مخالفا للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تانيث ولا عجمة
ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها فانحصر الاعتبار على العدل ولما توقف
اعتبار العدل على وجود اصل للمعدول لان الاصل اذا لم يكن موجودا لم يكن
اخراجه والحال انه لم يكن اي لم يوجد فيهما دليل ظاهر يدل على وجوده
كما في الامثلة السابقة في العدل التحقيقي غير منع الصرف بالرفع صفة
دليل قدر وفرض فيهما ان اصلهما عامر وزافر بمعنى ان الواضع قصد
التسمية اولا بعامر وزافر الا انهما لما نقلا من الاجناس خلاف اللبس
وعدل عنهما الى عمر وزفر لان عمر غير موجود في الاجناس فانه سماه
اولا ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا في اللفظ وزفر وجد في الاجناس
كما في قوله يا اللظلام بمعنى البغل الزفر الا انه لما كان نادرا جعل
كانه لم يجيء فكان عمر ادخل في الباب لانه لم يوجد في الاجناس فقط
ومثل باب قطام عطف على عمر وقطام اسم امراة من العرب

كحذام

كحذام المعدولة عن قاطمة كما ان حذام معدولة عن حاذمة واراد اي المص ببابها
اي بذكر الباب كلما اي كل لفظ جاء على وزن فعال والالقاب وقطام بالجر
عطفا حال كونه علما للاعيان اي علما موضوعا للعين مؤنث من الاعيان
المؤنث حال كونه ملابسا من غير ذوات الراء يعني ليس في اخره راء
كحضار وطمار الطائفة **في لغة بني تميم** فانهم اي بني تميم يجوزان يرجع الى النحاة
اي فان النحاة اعتبروا العدل اي الاخراج نحو قطام عن قاطمة في هذا الباب
اي باب قطام يعني في فعال التي تكون علما في اعيان المؤنث حملا مفعول له
لقوله اعتبروا اي لكونهم حاملين هذا الباب على فعال التي كانت ذوات
الراء في الاعلام المؤنث مثل حضار في حواشي الهندي اسم كوكب
وفي القاموس بجانب اليمامة والحرة او السهل والجرم من الابل وطمار
المطمان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين اليمن وقيل
طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرمى
منه فانهما اي حضار وطمار بنيا على الكسر ولم يبنيا على السكون مع انه
الاصل في البناء لانه يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو
ظ ولا على الفتح مع انه اخف واقرب الى السكون لانه يلزم اجتماع الفتحتين
وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور اوليس فيهما شيء يوجب
البناء او تضمن الاسباب من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف
العلمية بدل من قوله سببان والتانيث عطف على العلمية والسببان
لا يوجبان البناء اي لا يوجبان بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما لانهما
ليسا من الاسباب المقتضية للبناء فان الموجب للبناء في مثل هذا
الباب المناسبة للفعل الذي كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك في العدل
والوزن فاعتبر فيهما العدل ولم يكتف بالمناسبة في الوزن لئلا يرد مثل
سحاب وجهام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة لان المناسبة
في الوزن وحدها لم تؤثر في منع الصرف الذي هو الاصل في الاسم لتحصيل
سبب البناء وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
البناء اعتبر العدل فيما اي في فعال الذي عداهما اي مثل حضار وطمار فيما
بيان لما في قوله فيما اي من باب فعال الذي جعلوه اي بنو تميم معربا غير منصرف
اي كما اعتبروا العدل في باب حضار حملا مفعول له لقوله اعتبروا اي ليكون
محمولا على نظائره اي على اشباهه اللواتي هي ذوات الراء مع علام

الاحتياج اليه اي الى اعتبار العدل فيه لتحقق السببين اي لوجود السببين من الاسباب
التسعة لمنع الصرف العلمية والتانيث المعنوي مع وجود شرط تاثيره هنا
وهو الزيادة على الثلثة وسيجيء فاعتبار العدل فيه اي باب قطام انما هو
اي ليس الا للحمل على نظائره اي اشباهه لا اي ليس اعتبار العدل فيه لتحصيل سبب
منع الصرف وهو العلمية والتانيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل
سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يحتاج تحصيله ولهذا اي لاجل ان اعتبار
العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لا غير بعد ذكر باب قطام المصدر مضاف
الى مفعوله والفاعل متروك اي ذكر المص هذا الباب هنا اي في بحث العدل
التقديري ليس في محله لان محله سيأتي في باب اسماء الافعال لان الكلام
اي في البحث هنا اي في الاسم المعرب الذي وجد غير المنصرف بالعلمية ووجدنا
مقدر فيه اي في ذلك الاسم العدل لتحصيل سبب منع الصرف وهو العدل لا انما
مقدر فيه العدل حملا على نظائره وانما قال اي المص في بني تميم احترازا عن لغة
اهل الحجاز لان الحجازيين يبنونه اي يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا
اعتقادهم فلا يكون باب قطام نظيرا سواء كانت ذات الراء
اولا مما نحن فيه اي من البحث الذي كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديرا
والمراد من بني تميم اكثرهم فانهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على
الكسر كالحجازيين والعدل المقدر فان الاقل منهم اي بني تميم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها مثل جعلوبات قطام سواء كان ذوات الراء
اولا معربا غير منصرف لان الاسم اصل في الاعراب والتابعية بالبناء اذا
كانت ضعيفة لم تؤثر في منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها اي في ذوات الراء لتحصيل سبب البناء كما عرفت
ان سبب البناء العدل والوزن وحمل بالجر عطف على اعتبار العدل
اي ولا حاجة الى حملها على اخواتها اي حمل فعال التي لم تكن ذات
الراء على فعال التي كانت ذات الراء لان هذا البناء موجب عندهم
فكان في باب قطام ثلثة اقوال في قول بني تميم لمناسبة فعال التي
بمعنى الفعل لكونها علما او وزنا فلم يكن مما نحن فيه وفي قول منعه
غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي فلا حاجة فيه الى العدل
وفي قول ان ذات الراء مبنية كما مر وان لم يكن ذات الراء فهو
معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي فاعتبر فيه العدل

وان لم يحتج اليه

وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف
الوصف المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران
كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف
والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المص البناء الاعلى
لانه غير اما معروف في هذا الكتاب في محله واما مستغنى عن البيان لشهرته
فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف
الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى هو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة ماخوذة اي معتبرة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع وسواء بقيت على الوصفية مثل احمر او جعلت اسما كاسود
من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ما سيأتي فان احمر مثلا
موضوع لذات ما ولحظ ما صفة لذات اي وضع لذات من الذوات
ولذا قيل ذات مبهمة وصفة مبهمة معينة احترز به للمفعول صفة للذات
اي اعتبرت تلك الذات مع بعض صفاتها التي هي الحمرة في احمر والموصول
مع الصلة صفة البعض لانه بانضمام التانيث مع المضاف اليه مثل قطعت
بعض اناملها او كانت الدلالة بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع لان الوضع
لم يكن وضع للوصفية بل انما وضع للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال
مثل اربع في قولك مررت بنسوة بكسر النون وضمها والنساء والنسوان
جمع امرأة لا من لفظها وتصغير نسوة نسية اربع بالجر والتنوين
فان اي فان اربع موضوع اسما كالثلثة بمعنى جعل ما بين الثلثة والخمسة
كاينة من مراتب العدد التي هي من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنه
الى غير نهاية فلا وصفية فيه اي في اربع بحسب الوضع لانه اسم من الاسماء
التي كانت في مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو وبكر وقد يوجد
الوصفية بعد الوضع بحسب الاستعمال كما في المثال المذكور اي الذي اورده
الشارح فان اي اربع لما اجري فيه صفة للمفعول على النسوة في قوله مررت
بنسوة اربع بان جعل وصفا لها وشبه به ما هو المراد منها كما ان الصفة
شبه ما هو المراد من الموصوف التي هي من قبيل المعدودات وصفة
بها دفعا للتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها
لم تعد لان العاقل لا يكون معدودا ولا الاعداد اي ليست تلك النسوة
من قبيل الاعداد وهو ظاهر علم جواب لان معناه اي معنى قوله مررت

الوصف هو الاسم الدال على بعض احوال الذات صح

مطلب الوصف

بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة مررت بنسوة موصوفة اى متصفة
بالاربعة لكون الاربع دالة على معنى فى متبوعه وهو الاربعة وهذا اى معنى
مررت بنسوة موصوفة بالاربعة معنى وضعى عرض اعرض له اى للاربع بعد
الوضع اسما فى الاستعمال اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى
تكون معدودة لا وضعى اصلى له بحسب الوضع لما عرفت انه وضع لم يكن
الا اسما فاذا استعمل وصفا كون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان
الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف
فقال الشارح بناء والمعتبر فى سببية منع الصرف اى فى ان يكون سببا له
هو الوصف الاصلى لا غير لاصالته لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام
والقواعد والامثلة والشواهد لا الوصف العرضى يعنى لا يكون الوصف
العارض سببا لعرضيته اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر
فى القواعد والاحكام فلذلك اى لاجل ان المعتبر فى السببية هو الوصف
الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته فان الكف اى بين ماهو المعتبر فى السببية
فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال **شرط** مبتداء اى شرط الوصف
المعدود من اسباب منع الصرف فى سببيته متعلق بالشرط مضاف
الى المفعول وهو منع الصرف اى فى كونه سببا لمنع الصرف **ان يكون** اى الوصف
وصفا **فى الاصل** والجملة خبر المبتداء الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول
الذى هو الوصف الذى هو الوضع خبر بالحاوها ولو كان كذلك
و ثلث وتقدير الجمع بان يكون وضعه على الوصفية والباء متعلق بقوله
الوضع لا ان تعرضه عطف على قوله ان يكون وصفا الوصفية بعد
الوضع فى الاستعمال لما عرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى
سواء بقى الوصف على الوصفية الاصلية ولم ينقل عنها الى الاسمية
مثل احمر او زالت الوصفية الاصلية عنه بان نقل عنها الى الاسمية
بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية مثل اسود وارقم
للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الاصل
وان كان معتدا فان كان الامر كذلك **فلا تضر** اى الوصف الاصلى
ومنع الصرف بقوله بان تجرده اى الوصف الاصلى عن سببية منع
الصرف اى عن ان يكون سببا لمنع الصرف **الغلبة** فاعل فلا تضر
اى غلبة الاسمية فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام مضاف

الى الفاعل

الى الفاعل بناء على ان يكون اللام فيه زائدا على الوصفية الاصلية متعلق بالغلبة
ومعنى الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فى
اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال فى احد الانواع اشهر به
ولذا قال الشارح اختصاصه ببعض افراده البتة دالة على المقصور عليه
يعنى كان اللفظ فى الاصل عاما لا ان يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر
استعماله فى بعض الافراد الذى هو عليه فى الاصل وغلب فيه بحيث لا يحتاج
ذلك اللفظ فى الدلالة عليه اى على ذلك البعض الى قرينة لفظية او غيرها
واما فى الدلالة على المعنى الوضعى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج
اليها كابن عباس رضى الله عنه فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار
اشتهر فى ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف
سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والليث والكتاب على ما سيأتى
وكان اسود كان موضوعا عاما لكل ما فيه السواد اى كان قد وضع وضعا
عاما لكل شئ اتصف بوصف ما السواد من ذى روح او جماد لانه
يقال لشئ اسود للمتصف به ثم بعد هذا الوضع العام للمتصف به كثر استعماله
فى الحية السوداء وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها كما قال النبى
عليه السلام اقتلوا الاسودين الحية والعقرب بحيث يتعلق بكثير
لا يحتاج اى الحية السوداء فى الفهم عنه اى فى افهامها عن لفظ اسود
اذا ذكر اولا يحتاج انت فهم الحية السوداء عن لفظ اسود اذا
ذكر الى قرينة دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره
اذا عنيت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا يدل عليها اذا
قصد به من قرينة من موصوف مثل ليل اسود او رجل اسود او ذى الرجل
فلذلك المذكور اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع وعلة
لهما والشارح اليه بما كان شئ فيه الشارح بقوله المذكور ليصح الاشارة
مفردا ثم بين المذكور بقوله من اشتراط اصالة الوصفية فى كون
الوصف سببا لمنع الصرف وعدم مضرة الغلبة اى غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا يضر زواله
بالغلبة الاسمية بحيث يكون غير منصرف بقى وصفيته او زالت **صرف**
لعدم اصالة الوصفية نظرا الى الامر الاول **اربع** اذ وضعه للعدد **فى**
قولهم **مررت بنسوة اربع** مع انه فيه سببية الوصفية ووزن الفعل

لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف
اصل في الاسم وامتنع من الصرف يعني صار غير منصرف كما كان غير منصرف قبل
التسمية لعدم معرفة العلية نظرا الى الامر الثاني اسود وهو في اصل الوضع
وصف لكل ذي سواد كما عرفت وارقم وهو في اصل الوضع وصف بمعنى
ذي رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان حتى اي انما
صار اسما للحية الاول اي الاسود اسم مشهور لمار العجم يعني صار الاول وهو
اسود اسما للحية السوداء وهي الحية العظيم السواد بالفارسية مار سياه
بزرك وماه سياه تر وصار الثاني اسما للحية التي فيها سواد وبياض
وهي الحية التي يكون فيها السود ويكون عليه نقط بيضاء ويكون مختلطا
بها وجمعها اراقم وعليه قوله اباك اباك والعجائز فانها اشد من سم
الاراقم وادهم وهو في الاصل وصف بمعنى ذي الادهمة اي السواد حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه اي في الحديد من الادهمة بيان لما يعني
السواد غير الادهمة وهي السواد ويقال فرس ادهم وناقة دهماء
اي اسود وارقم وادهم فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
اي عن كونها وصفا بمعنى ذي رقم وذي دهمة لغلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية لكنها اي الا ان هذه الاسماء بحسب اصل الوضع اوصاف
لما عرفت غير منصرفة لم يجر منه للمفعول اسند اليها بالرفع نائب الفاعل
والجملة خبران في قوله فان خرجت كان من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء
حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وصفا
لم يمنع استعمال كل واحد منها في معانيها الاصلية ابدا اي كما لم يمنع استعمالها
في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية بالكلية كما انها استعملت في
نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود
الغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها
سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد وانت
خبير بان في معانيها الاسمية شيئا من معانيها الوصفية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية الصفة
الاصلية لان الاصل لكونه اصلا معتبر ووزن الفعل واما هذه الاسماء
حين استعمالها في معانيها الاصلية يعني كونها مستعملة في المعنى الوصفي
لكل واحد منها فلا اشكال في منع صرفها لانها اذا كانت ممتنعة

لم يمنع سا

من الصرف

من الصرف وجعلت غير منصرف عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت
اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند كونها
اوصافا ومستعملة في المعنى الوصفي يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند
زواله فعند وجوده يكون اشد تاثيرا الوزن الفعل والوصف في الاصل الذي
هو الوضعي والحال الذي هو الاستعمال الا انها وصف اصلا واستعمالا وضعف
عطف على صرف اي لكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى من الصرف
حيث صار اسما للحية الخبيثة الشديدة السم بناء على زعم مثلث الفاء ساكن
العين الظن ويستعمل في الباطل والمراد ههنا المعنى الاول وصفية فيه لتوهم
اشتقاقه من الفوعة التي هي الخبث يعني توهم انه مشتق من الفوعة مثل رفعو
بفعو بمعنى الشدة في الخبث يقال فوعة السم اي شدته فيكون افعى بمعنى ذي
خبث شديد ثم نقل اليها فمنع الصرف لهذا على ضعف واما صرفها فقوي
لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع وكذلك اي كما ضعف منع افعى من الصرف
حين كونها اسما ضعف منع اجدل من الصرف حيث صار اسما للصقر بناء على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة يعني توهم ان اجدل مشتق
من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذي جدل اقوى
وخصومة فمنعه من الصرف على ضعف واما صرفه فاقوى لانه لم يتحقق وصفية
والصرف اصل في الاسم فانصرف وضعف منع اخيل من الصرف حيث صار اسما
للطائر اي لطائر ذي خيلان على وزن حمراء جمع خال وهو النقطة في الجسد
كالعيدان جمع عود بناء على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال بمعنى اخيل
ذو خال ثم جعل اسما لطائر ذي خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية كان منع صرفه
بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعف لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا ووجه
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء بعد النقل عدم الجزم بكونها اوصافا
اصلية لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما ثبت
بالوهم لا يعتبر قطعا فانها لم توضع في الاصل اوصافا فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية وهي افعى ذو خبث واجدل ذو قوة واخيل ذو خال
مطلقا قوله لا في الاصل تعبير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعني لم يقصد
بهذه الاسماء المعاني الوصفية في اصل الوضع ولا في الحال ولم يقصد ايضا
لمعاني الوصفية في الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما الاول
وهو انه لم يقصد بها المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت

واما التاء فهو وان لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما للنوع مخصوص من غير ملاحظة
معنى الوصف يعني معنى للخبث والقوة والجلال وان كانت في انفسها موصوفة
بتلك الاوصاف فلم يكن وصفا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفي الرضي
ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات وكونها لان مستعملها لا يقصد معنى
الوصف مطلقا لا وضعا ولا استعمالا فاتفق وان كانت في نفسها خبيثة والاجدل
طاير ذا قوة والاخيل طاير ذا خيلان لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا لا تقصد
هذا الجنس من الطير بجزائه يقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا من غير
ان تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان فيه من الصقر الى هنا كلامه
مع ان الاصل في الاسم الصرف ولم يقبله لكون البحث فيه الصرف لما سبق
انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه الى سببين او سبب قائم مقامهما
وما لم يحتج الى سبب يكون اصلا التأنيث المعدود من اسباب منع الصرف
اللفظي قيد به ليقابل المعنوي ولا يقابل بالتاء ولانها مشتركة منهما الحاصل
قبله به اخذ للتنوير متعلقا لقوله بالتاء لا بالالف يعني لا يكون التأنيث
اللفظي حاصلا بالالف فانه اي فان التأنيث اللفظي الحاصل بالالف
ممدودة او مقصورة لا شرط له في منع الاسم عن الصرف لما سبق انه
سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثه وضعا
لازما من لم التأنيث مبتداء وشرطه مبتداء ثان في سببيته بمنع
الصرف اي في كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف العلمية اي ان يكون علما
خبر المبتداء الثاني مع خبره خبر المبتداء الاول اي علمية الاسم المؤنث سواء كان
مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة
بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا تؤثر بدونها ليصير التأنيث لازما
للكلمة فالمؤنث بالتاء ما دام على لزوم التاء لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي غزوة
البر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جيئت للفرق
بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء
التاء الزائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوصف هاء
سواء كانت للتأنيث فقط مثل طلحة او لزيادة الكلمة من غير بدل
كحالة ولان العلمية وضع ثان وكالحرف وضعت الكلمة عليه لا تنفك
عن الكلمة لان الاسم يوضع اولا على المعنى ثم علما مثل عائشة من

مطلب التأنيث

عائش بعيش

عاش يعيش عائش وعائشة وهو المبنى ليس موضوعا مع التاء فاذا سمي به فقط
وضعه ثانيا معها فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا
لكن وضعا ثانيا و التأنيث المعنوي فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث
اللفظي الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد وهو كونه معنويا والصفة
هناك لكونها مفهومة من قوله من التاء والتأنيث المعنوي ما يكون التاء
مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كالبر ومصر كذلك
اي كالتأنيث اللفظي الحاصل بالتاء في اشتراط العلمية يعني كون العلمية
شرطا في سببيته منع الصرف فيه اي في منع الصرف الا ان بينهما اي بين الشرطين
فرقا يعني بيانه ان يكون العلمية شرطا لسببية التأنيث المعنوي فانما العلمية
في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف يعني ان هذا التأنيث
اذا انضم علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى الشيء الاخر وان العلمية في التأنيث
المعنوي شرط لجوازه يعني ان التأنيث المعنوي ان صار علما لم يجب منع صرفه
بل احتاج في وجوبه الى شيء اخر فلا بد في وجوبه اي وجوب منع الصرف من شرط
اخر يعني غير العلمية معها والحاصل ان التأنيث بالتاء اللفظي بالتاء له
علامة ظاهرة دالة على تحقيقه وهي التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفى
بالعلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكانت ضعيفا
ولم يكتف فيه بالعلمية فضم اليها شيء اخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم
الى شيء اخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلثة اقسام اقوى وهو
التأنيث اللفظي بالالف بنفسها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها
فانه واحد تقوم مقام سببين من غير احتياج الى شرط وسبب واخر واوسط
وهو اللفظي بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في
السببية الى العلمية الا انه له علامة ظاهرة دالة على تحقيقه اكتفى بها
ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه امرا معنويا ليس له علامة
ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يوجد بل لا يعلم وجوده الا بقرينة
خارجة عنه احتاج في السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلثة
ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف تاما ولم ايجد كه
كما اشار اليه الى الشرط الاخر بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط
وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف متعلق بالتأثير
احد امور ثلثة يعني انضمام احدها الى العلمية لانها لا تؤثر وحدها بدون العلمية

في قوله احد الامور اشارة الى ان او ههنا مانعة الجمع والخلو يعني يقال لها منفصلة حقيقية
مثل قولك العدد اما زوج او فرد **زيادة** خبر المبتداء المحذوف او بدل من الامور
بدل البعض من الكل **على الثلثة** اي زيادة حروف الكلمة التي تكون غير منصرف
بالتأنيث المعنوي والعلمية والتنوين عوض عن المضاف اليه على ثلثة احرف
متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة مثل زينب
او تحرك يعني ان لم يكن عدد الحروف الكلمة زائدة على ثلثة احرف فشرط
تحتم تأثيره تحرك **الحرف الاوسط** اما من المصدر الى الفاعل او الى الحرف
ليكون موصوفا بالاوسط لان صفة يقتضي موصوفا فلابد من تقدير من
حروفها الثلثة ليقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع السادسة التاء
مثل سقر **او العجمة** يعني ان لم يوجد الزيادة على الثلثة او تحرك الحرف
الاوسط فشرط تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلثة واذا قام احدها
مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين ههنا لان تكون العجمة لان المقام
يقتضي هذا **مثل ماه وجور** وانما اشترط تعدد شرط العلمية في وجوب
تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة يعني اشترط وجوب احدها
وجوبا بعد ان يكون العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يجز
واحد منها لتخرج الكلمة التي تكون غير منصرف **تحتم** احد الامور الثلثة
عن الخفة متعلق بقوله لتخرج التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
الذين يقتضيان ثقلها ان تخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر
واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين
فيه فقاومت الخفة تأثيره الذي هو ان لا كسرة فيه ولا تنوين فلا يمتنعان
منه وثقل الاولين الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط ظاهر
لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه
ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حروف يبتداء به وحرف
يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان
متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا وانما لان ما خف الاصل
كان كذلك وكذا اي كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل العجمة ظاهر
لان لسان العجم ثقيل على العرب وهو ظاهر محسوس ولان لسان
كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لا سيما
لسان العجم **فهند يجوز صرفه** نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث

المعنوي

المعنوي اعني احد الامور الثلثة وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوي
ويجوز عدم صرفه لان الجواز ههنا استوى في استواء الطرفين نظرا الى تحرد
وجود السببين فيه وقد جمعهما الشاعر في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم
تسق دعد في العلب لان الاول منصرف والثاني غير منصرف **وزينب**
مسمى به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اه لاجل ذاك لان فيه تمام
مقالة وحرفا سادا اسماء فهو كحرمة يكون غير منصرف على كل حال **وسقر**
مسمى به مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امراءة او غير حقيقي كجهنم علما اي حال
كونها علما لطبقة من طبقات النار الطبق والطبقة واحد الاطباق
وطبقات النار مراتبهم والسموات طباقا اي بعضها فوق البعض
اي لطبقة ومرتبة معينة من مراتب النار لانها بعض فوق بعض درجات
وماه وجور حال كونهما علمين لبلدتين اشار بذكر البلد الى وجود التأنيث
العلمي فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم
تذكيرها بتأويل المكان ولم يرجع بالسماع وما لم يسمع فيه على مقتضى الشرط
ويهمنا يجب اعتبار المرجح فيه لانه لولا بتأويل البلدة لم يوجد فيهما علم
ثلث **ممتنع** قوله وزينب مبتداء والباقي عطف عليها وممتنع
خبره او بهذا الكلام من قبيل تعدد المبتداء بالعطف مثل قولك زيد
وعمرو وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر المعطوف عليه بقرينة
ذكره في المعطوف صرفها اي صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان
اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلي بعلاقة المحلية
والظاهر ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل المعطوف ممتنع اما زينب
مبتداء بحذف المضاف اي اما عدم صرف زينب فالعلمية والتأنيث
المعنوي يعني فلوجود السبب الذي هو التأنيث المعنوي والشرط
الجائز الذي هو كونه علما مع شرط تحتم تأثيره يعني مع وجود الشرط
الواجب وهو الزيادة على الثلثة اي الزيادة على ثلثة احرف
واما عدم صرف سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي يعني فلوجود
السبب الذي هو التأنيث والشرط الجائز الذي هو كونه علما
مع شرط تحتم تأثيره اي مع وجود الشرط الواجب المقتضي منع الصرف
وهو تحرك الحرف الاوسط واما عدم صرف ماه وجور فللعلمية والتأنيث
المعنوي اي فلوجود السبب الذي هو التأنيث المعنوي والشرط

الثاني اعني الذي هو كونه علما يشترط تحتم تأنيثه مع وجود الشرط المؤثر وهو العجمة
فانه سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان
سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم يكن سببا
في الثلاثي الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن
تقوية سببي الاخر حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فان سمي به اي بالمؤنث
المعنوي لان المؤنث اللفظي قد سبق تفصيله مذكرا نائب لقوله
سمي فشرطه اي شرط سببيته منع الصرف اي في كونه سببا لمنع الصرف الزيادة
على الثلثة اي على ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الحرف الاوسط
ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تعذر علامته
فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعيف
يزول بادنى شيء فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط
سواء لان الحمل على المذكر فلا يكون التاء مقدرة كنوح ولوط الا
اذا كان فيه حرف رابع فح يكون غير منصرف لان الحرف الرابع في حكم تاء
التأنيث لانها تكون رابعة اعني قائم مقامها فيوجد حكمي
مؤنثيتها فيكون التاء مقدرة فقدم وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي وهو كونه الة التي يقال لها بالفارسية
پاي اذا سمي به اي بقدم رجل بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه
نزيع الذي تسمية باسم الة منصرف لان التأنيث الاصلي
وهو كونه موضوعا للالة زال بالعلمية اي بكونه علما للمذكر من
غير ان يقوم شيء مقامه لعدم الزيادة على الثلثة فقد فات
التأنيث لفظا ومعنى وكل والعلمية وحدها لا تمنع الاسم
عن الصرف لما عرفت وعقرب وهو اي لفظ عقرب
مؤنث معنوي يعني ان التأنيث فيه وامثاله يكون في معناه
لا في لفظه سماعي يعني علم تأنيثه بالسماع لا بالقياس باعتبار
معناه الجنسي وهو ان يكون اسم دابة ذنب في راسه يقال لها بالفارسية
كزدم واذا سمي به رجل بعلاقة كونه موصوفا بصفتها
وهي الايذاء والايلام ممنوع صرفها لانه وان زال التأنيث
المعنوي بعلمية المذكر لانه لم يبق فيه الاشارة الى الذات
المعهودة بكونه علما للمذكر فالحرف الرابع قائم مقام فكان

مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تأنيث لفظا لا يعني الا انه فيه تأنيثا حكما وهو الحرف
الرابع القائم مقام التاء ويعلم ذلك اي ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء في
نحو قدم وان يكون في نحو عقرب بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهر التاء فقيل قديمة
ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم
اجتماع التأنيث والمنوب وذا غير جائز كما يقتضيه فاعلة التصغير وهي
ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدها ياء ساكنة ويكسر ما بعدها
في الاربعة ووزنه في الثلاثي فعيل كفليس في فلس وفي الرباعي فعيعل كدريهم
في درهم وفي الزائد فعيعيل كدنينير في دينار فيقال في تصغير قدم قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال في تصغيره عقيرب بكسر الراء لانه
ما بعد ياء التصغير لا يكون الا مكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء
بين الفتحتين ولو سكن يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة من غير اظهار
التاء المقدرة لان الحرف الرابع قائم مقامها وفي الفصل وتاء التأنيث
لا يخلو من ان يكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا الا في التصغير والمقدرة
وتثبت في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريب في عرس وعرب
ولا تثبت في الرباعي الا ما شذ من نحو قديمة في قدام ووريئة في وراء
انتهى وانما قال الشارح في الوضعي باعتبار معناه الجنسي احترازا
عن معناه العلمي لانه باعتباره لا يكون علما للاثنى وانما يكون باعتبار
الجنسي كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسي
لا العلمي ممنوع اذا سمي به رجل اي منع صرفه يعني جعل غير منصرف للعلمية
والتأنيث الحكمي لما لم يبق الوزن المعدودة من اسباب منع الصرف
اي التوزين لان السبب منع الصرف وهو وصف التوزين لا ذات الوزن
لان الذات من حيث هو انه ذات لا تكون سببا والسبب لا يكون الا
الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا
كذلك لان التوزين وصف في الوزن فيكون هو السبب ولم يقل الشيخ
التوزين لضرورة وزن الشعر ولان التوزين انقص من الوزن
بحركة وههنا ليكون النثر موافقا للنظم وهي مبتداء شرطه
مبتداء ثان اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان يكون الوزن
علمية والجملة خبر للمبتداء الثاني وهو مع خبره خبر الاول اي ان يكون تلك
الوزن بهذا النوع بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعني ان تكون

لعلمية الوزن

على الاعم من جنس التعريف فان جنس التعريف عند المص ستة انواع بناء على ان يكون الباء
في قوله علمية مصدرية او ان تكون منسوبة الى العلم بان تكون اي المعرفة حاصلة في ضمنه
اي في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالحيوان توجد في انواعه او
كالحيوان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل
المعقول العام انما يوجد في ضمن الخاص والافراد بناء على ان يكون الباء في قوله
علمية للنسبة كياء تميمي وقيسي وانما جعلت المعرفة في كونها سببا لمنع الصرف
مشروطة بالعلمية دون باقي المعارف والحال ان المعرفة عند المص ستة انواع
لان تعريف المضمرات مطلقة والمبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات
لا يوجد الا في ضمن المبنيات يعني ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات
من انواع المبنيات ومنع الصرف والصرف من احكام المعربات فبينهما
منافات فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للصرف لان ما يكون
في هذا النوع لا يكون شرطا للسبب الذي وجد في النوع الاخير فانتفيا
فالتعريف باللام او الاضافة اذا كانت معنوية يجعل كل واحد منهما
غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف يعني ان اللام اذا دخلت على غير المنصرف
يجعل منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة
الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وكذلك غير المنصرف اذا اضيف
يكون منصرفا دون المضاف اليه يعني ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه
لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخل حرف الجر لان الاضافة لما كانت
من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه
لانه لم تزل مشابهته كما في المضاف حتى تغيره من حال الى حال كما سيجيء
تفصيله في اخر هذا البحث فلا يتصور كونه اي ان يكون التعريف باللام
او الاضافة سببا لمنع الصرف لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون
سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا فلم يبق لنا
من جملة المعارف لان يكون شرطا الا التعريف العلمي لانه ليس فيه مانع كما في
اخواته وانما جعل المص المعرفة سببا من اسباب منع الصرف وجعل العلمية
شرطا اي شرطا لتاثير المعرفة ولم يجعل المص العلمية سببا حتى لم يحتج
الى الشرط لان العلمية ح تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر
كما جعل البعض وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له اي للتنكير لان فرعية

التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها من المعرفة التي هي فرع
للتنكير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب
مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان التعريف جنس مثلها دون العلمية
لانها نوع من المعرفة فتناسب التنكير لانه في الجنس فالجنس اولى لان يكون
سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون
عاما لا يختص بالشرط العجمة المعدودة من اسباب منع الصرف وهو كون اللفظ
مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا مما وضعه غير العرب لان العجم
غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع
للواضع ولما كان تاثيرها اي لتاثير العجمة وكونها سببا في منع الصرف اي لمنعه شرطان
لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث
لم يكن له علامة ظاهرة كالتانيث اللفظي او علامة مقدرة كالتانيث
المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد على العلمية
الا انها لما كانت اخفى من التانيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته
مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور
الثلثة حيث لم يظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية
شرطها الاول ان يكون العجمي علمية اي ان يكون اللفظ العجمي منسوبة اي منسوبا
الى العلم لتتحقق تحصنها في العجمية في العجمية قدر اللغة لان العجمية صفة والباء في
بان يكون العجمي متعلق بقوله منسوبة متحققة موجودة في ضمن العلم الذي في العجم
لان في ضمن النكرة سواء كانت في العجم او في العرب حقيقة بان وضعه
العجم او لا علما من غير ان يكون اسم جنس كابراهيم فانه وضع اولا علما وضعه
على الخليل الرحمن ابي العرب او بان يكون العجمي متحققة حكما لا حقيقة وذلك
يكون بان ينقله اي الاسم العجمي الذي هو نكرة في العجم العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل اي يجعل ذلك الاسم الاعجمي علما من غير تغييره بالحذف
والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على
الهيئة التي كان عليها في العجم ويجعله علما كقالون فانه كان في العجم اسما لمعنى
بمعنى الجيد يعني كان يطلق في العجم على كل ما كان جيدا ثم سمي به احد رواة
جمع رواة كقضاة جمع قاض القراء يعني لقب قالون المنصرف لراوي نافع الذي
هو امام القراء واسمه عيسى لجودة قراءة اي لكون قراءة ذلك الراوي
جميلة قبل ان يتصرف فيه العرب فكان كان لفظ قالون علما في العجم

علة العجمة

لان عدم التصرف فيه دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي
الرضي واللام ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه
اسم علم كابراهيم اولا كقالون فان الجيد بلسان الروم سمي نافع راويه عيسى
لجودة قراءته انتهى فعلى ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه
وانما جعلت العلمية شرطا لتاثير العجمة حقيقة او حكما لئلا يتصرف فيها العرب
بتصرفاتهم في كلامهم اي في الفاظهم التي هم وضعوها من اضافة وادخال اللام
والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت
العلمية بعد ذلك فتضعف فيه اي في ذلك الاسم الاعجمي العجمة ولا تصلح تلك العجمة
ان تكون سببا لمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما في العجم حقيقة
او حكما وفي الرضي وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم في كلامهم
على ما يقتضيه وتوسعهم فيه كما تقرر ان الطائر يزيل حكم المطر وعليه فيقبل
الاعراب وياء النسبة وياء التصغير وتخفيف ما يستثقل فيه
بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو كرسجان واذربجان في كركان
وازربايجان ونحو ذلك الى ان قال كلامه فعلى هذا اي فعلى ان العلمية شرط
في العجمة لو سمي بلجام رجل يعني لو جعل نحو لجام علما لرجل لا يمتنع صرفه
يعني لا يكون غير منصرف لعدم علميته في العجمة يعني لعدم كونه علما في
العجم لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرف فيه قبل النقل الى العلمية لانه
اصله ولغة العجم لكام بالكاف الفارسية ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف
الى الجيم فالمعنى نحو لكام اللسان يعني واحد لانه اسم لما يلجم في فم الفرس او لادكافيه
وقت الركوب وشرطها الثاني احد الامرين منه اشار اليه بقوله احدهما
فيه تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة او زيادة اي ان يكون
حروفها زائدة على الثلثة اي على ثلثة احرف هذا عند المص لان الحركة
قائمة مقام الحرف الرابع كما في التانيث المعنوي واما عند سيبويه واكثر
النحاة فمتحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك منصرف عندهم
لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فان الثاني ليس
منه وانما اشترط احد الامرين لئلا يعارض الخفة احد السببين فتزاحم
تاثيره فيكون منصرفا فنوح منصرف هذا اي قوله نوح منصرف
الى قوله وابراهيم ممتنع اي مجموع هذا القول تفريع بالنظر الى الشرط
الثاني ايضا لبيان الفائدة وهي انصراف نحو نوح فانصراف نحو نوح

انما هو

انما هو لانتفاء الشرط الثاني بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما في العجم موجود فيه
لان نوحا علم في العجم وهذا اي انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثاني اختيار المص
وكذا عند سيبويه واما الزمخشري فقد جعل الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط جائز صرفه
وتركه نظرا الى وجود العلمية مع ترجيح الصرف كما في التانيث المعنوي لان العجمة سبب
ضعيف لانه اي لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب امر معنوي وهو كون اللفظ ليست
من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الحرف الاوسط فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا كان ثلاثيا
ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف واما التانيث
المعنوي فان له علامة مقدرة وهي التاء تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير
وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك فله اي
للتانيث المعنوي نوع قوة يعني ان التانيث المعنوي اقوى من العجمة كما علمنا
فجاز ان يعتبر مع سكون الحرف الاوسط في الثلاثي وان لا يعتبر معه ولذا قال المص
فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل يجوز فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف
ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوي والعجمة عنده فان قلت
قد اعتبرت مبني للمفعول العجمة بالرفع نايبه في ماه وجور متعلق بقوله اعتبرت
مع سكون الحرف الاوسط فيما سبق اي في بيان شرط التانيث المعنوي
بقوله وشرط تحتم تاثيره احد الامور الثلثة الى اخر ما مضى هناك حيث جعل
ماه وجور في اسمي بلدتين غير منصرف وحكم به حتما لو لم يكن فيهما العجمة معتبرة
لما حكم عليها بعدم الانصراف فلو لم تعتبر العجمة ههنا حتى يجعل نحو نوح غير
منصرف او يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشري قلت في جوابه اعتبارها اي
العجمة فيما سبق اي في وجوب تاثيره لتانيث المعنوي انما هو لتقوية
سببية اخريهما التانيث المعنوي وشرطها العلمية هذا من باب التغليب اي بيانه
كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اي لتقوية احد سببي اخريهما
الذي هو التانيث المعنوي لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان يكون العجمة
سببا مستقلا فيؤثر مع سكون الاوسط لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما
اي احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسط
ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبر
العجمة فيه يكون اثقل فيقتضي التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير
منصرف ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب اخر وهو التانيث المعنوي

فما سبق اعتبار بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى ضميرها بالاستقلال لهمنا حتى يرد
مثل هذا السؤال ونشتر وهو اسم حصن كان بديار بكر وفي الرضي ويجوز ان يقال ان
امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا
فلا يرجع اليه الا بضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابي
نوح عليه السلام انتهى وفي الحاشية في القاموس قلعة بالراء بين بردعة
وكنجه واما ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعا لاحتمال اعتبار التانيث انتهى
والمص لم يحكم بعجمته صراحة ولم ينف تانيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا ينافي
في المثال ولانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان فيه التانيث ايضا وابراهيم وكذا
ابراهيم وابراهام ممتنع صرفهما يعني ممنوعان من الصرف لوجود الشرط الثاني
فيهما مع وجود السبب الذي هو العجمة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم
علما في العجمية حقيقة او حكما فانه في نشتر كتحرك الحرف الاوسط وهو ظ وفي
ابراهيم الزيادة على الثلثة فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السبب الذي
هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية في العجمة وتحرك الاوسط او زيادة
على ثلثة احرف وانما خص التفريع بالشرط اي وانما بين المص فائدة الشرط
الثاني ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية
في العجم لان غرضه ومقصوده هنا التنبيه على ما هو الحق والصواب عنده
من انصراف الثلاثي الساكن الاوسط نحو نوح وعدم انصراف الثلاثي المتحرك
الاوسط نحو نشتر ولهذا اي لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب قدم
انصرافه اي انصراف نحو نوح مع انه اي انصراف نحو نوح متفرع على انتفاء
الشرط الثاني والاولى للمقام تقديم ما هو متفرع على وجوده على ما هو متفرع
على عدمه بان يقول فنشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف كما لا يخفى وجهه
وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف مقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود
الذي هو اشرف يكون مقدما وفيما صرح تفريع الشرط الثاني دون الاول
لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الموجود لتقدم العدم
على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ في نشتر ايضا رد على المخالف
بل على المخالف الاقوى الموجود وله وجه واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
كلها ممتنعة من الصرف يعني كانت غير منصرف للعلمية والعجمة الا ستة
فانها منصرفة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها اي لكون هذه الاربعة
عربية ولم يكن فيها من الاسباب الا سبب واحد وهو العلمية ونوح ولوط

لم تؤثر

لم تؤثر في منع الصرف فصرفت ونوح ولوط لخفتهما يعني وان وجد فيهما سببان العلمية
والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الذي يوجب تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة
على الثلثة صارا منصرفين لان الاصل في الاسم الصرف وقيل ان هودا كنوح يعني انصراف
هود لخفته لا لكونه عربيا لان سيبويه قرنه معه يعني انه ذكره هودا قرينا مع نوح
لان الشيء يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن
هودا بنوح حيث ذكره بعده لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب
ويؤيده يحتمل ان يكون هذا من تتمة ما قبله فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام
الشارح اي يؤكده ما قيل ما نقل من ان العرب بيان ما يقال من ولد اسمعيل والولد
جاء كفرس وقفل مفرد او جمع واسمعيل كان اي ابراهيم خليل الرحمن الاتي هما
وضعا لسان العرب فكان اسمعيل بالعرب لانه الاصل في الوضع ومن كان قبل ذلك
اي قبل اسمعيل او قبل اولاده اي الانبياء الذين جاؤا قبل اسمعيل او قبل اولاده
فليس بعربي اي ليس اعرابيا فكان ابراهيم واسمعيل وغيرهما عجميا وهود قبل
اسمعيل فيما ذكر من التواريخ والقصص فكان هود كنوح فانصراف الثلثة
لكونها عربية والثلثة الاخر لكونها خفيفة الجمع المعدود من اسباب منع
الصرف وهو سبب واحد قائم مقام سببين كما ذكر وهو مبتداء شرطه مبتداء
ثاني اي شرط قيامه مقام سببين بان يؤثر وحده تاثيرا صيغة على وزن
دبة خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول ومضافا منتهى الجموع
التي هي جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل وهي الصيغ
التي كانت نهاية الجموع المكسرة الصيغة التي كانت اولها اي الحرف الاول
والثاني منها مفتوحا وثالثها اي وان كان الحرف الثالث منها الفا يقال لها الف
التكسير وكان ما بعد الالف حرفان اولهما مكسورا اما ادغم اولهما في الاخر
مثل دواب وتواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن
فعالل او كان بعد الالف ثلثة احرف اولها مكسور واوسطها ساكن كاناعيم
ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على
ما سنبين هذا بيان للصيغة واما قوله وهي التي بان لانتهاء الجموع
تكرارا لا تجمع بني للمفعول نائبه ما استكن فيه جمع نصب على المصدرية ومضاف
الى التكسير وهو جمع تكسير ثناء واحد مرة اخرى نصب على الظرفية سواء
جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم او لا كذلك فانتهى ايضا مثل
مساجد ومصابيح ولهذا اي لكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير

عطف على الجمع

مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها الغيرة للصيغة سميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع قوله
لا فما اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر
جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا انجمع على التميز كاساور واناعيم فانتهى تكسيرها
المغير للصيغة بحيث لم تخرج جمع التكسير مرة اخرى فقد تم الجمع واستقر وصالح لان يكون
سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب والانتهاء كانه سبب اخر واما جمع السلامة
سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة وهو ما الحق اخر مفرده واو ونون او الف
وتاء فانه لا تغير الصيغة اى صيغة مفرده لانه يلحق تلك الحروف اخر المفرد لا يغير صيغة
المفرد عن الهيئة التي كان المفرد عليها فيجوز ان يجمع تلك الصيغة جمع السلامة
ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة كما يجمع ايامن جمع
يمين على ايامنين بالواو والنون او بالياء والنون وصواحب جمع صاحبة على
صواحبات وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل
ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا
لوجود الشرط في الاول لا الثاني وانما اشترطت بنى للمفعول اى صيغة منتهى
الجموع في ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين لتكون صيغة مصونة
محفوظة عن قبول التغير كما عرفت ان جمع التكسير تغير لا السلامة فان تغير فتصلح
لان يكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير
يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر في منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين
واما اذا انتهى التكسير المغير فقد تم الجمعية واستقرت وصلحت للقيام مقامها
بغير هاء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل الاحسان كما في
قولك كنت بغير مال يعني بلا مال قوله شرط ملابس وحال او صفة لقوله
صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء او حال منها او ملابسة بغير هاء
منقلبة بالجر صفة هاء عن تاء التانيث حالة الوقف يقال لها التاء المربوطة
او المدورة اذا وقفت عليها بغير هاء واذا لم تقف تكون التاء ويقع
على حالها او المراد عطف على مقدر تقديره المراد هنا ان يكون منقلبة
عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق
الهاء عليها في الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب
وفي الثاني على مجازية باعتبار الاولية مما فيه لطافة يعرف بالتامل التانيث
باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف اذا كان الامر كذلك فلا يرد عن ورد يرد
ورود كفوفوان جمع فارهة لافارة لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل

بل على فاعلين

بل على فاعلين بالواو والنون او الياء والنون والفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار
فاره بين الفروهة بالفارسية فرني رو وفي الصحاح الفاره الحاذق بالشيء وقد فره
من باب ظرف قال الازهري في مولدة فارهة اي جارية والفاره من الناس
المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري ويقال البراذين والبغل والحمار
فاره بين الفروهة جمعه فرهة ومثل صحب وصحب انتهى مختصرا وانما اشترط كونها
بغير هاء لا فيها اي لان الجمعية لو كانت مع تاء كانت على وزن المفردات في الجملة
انما شرط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن ملائكة لان التاء تقرب
اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر في قوة جمعية فلا تقوى
ان تقوم مقام سببين الى هنا كلام كفرازنة وصياقلة فانهما على وزن كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما
لئلا يتوهم الجمعية منهما فيدخل في قوة الجمعية فتور بمصدر من باب دخل وهو الضعف
والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا للاسماء على
ما ذهب من قال ان قيام مقامها لكون لا نظير له في الاحاد ولا حاجة جواب
عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائني من الشرط بان يقول
ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب عنه
بقوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان
انصار وفرائض الاول علم للصحابة المدني والثاني علم العلم بعلم الميراث
فانه اي مدائني او مدائني مفرد مختص كما قلنا ان الثاني علم بلدة والاول منسوب
اليها ليس جمعا لان ايته في الحال متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء
النسبة لا تلحق الجمع وفي الفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد ولا في المال لان
المراد منه العلمية والنسبة لا الجمعية وانما الجمع مدائن جمع مدينة يقال مدن بالمكان
قام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا
والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدني والى مدائن كسرى مدائني كذا
في الصحاح وهو لفظ اخر خلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فيهما وهو العالم الذي هو ذو فنون من العلم فعلم مما سبق ان قوله صيغة
منتهى الجموع بغير هاء ان صيغة منتهى الجموع على قسمين اي منقسمة عليها
احدهما ما يكون بغير هاء اي صيغة التي لا يكون فيها تاء التانيث وثانيهما
ما يكون بها اي صيغة التي يكون مع تاء التانيث لان النفي كونه يستلزم
لايجاب الاول ما يستفاد من النفي صريحا والثاني ما يستفاد منه ايضا لكن

دلالة لان النسخ يدل على وجود النسخ لانه لو لم يكن موجود المانع فاما ما اي الجمع الذي يكون
بغير هاء فتمتنع صرفه اي يكون ذلك الجمع غير منصرف لوجود شرط تاثيرها يعني
لوجود السبب الذي هو الجمعية ولشرط تاثيرها الذي هو الصيغة منتهى الجموع
بغير هاء فانه منع من الصرف كمساجد اي مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد
او مبتداء على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اي مثل مساجد مثاله فيه واما
على الاولين فخبر مبتداء محذوف هذا مثاله اي للجمع الذي وقع بعد الفه ثلثة
احرف اوسطها ساكن واما ما يكون بهاء فمنصرف لعدم وجود شرطه الذي هو
ان يكون بغير هاء لان وجود شرط السبب لا تاثير له بدون وجود الشرط
مثل فرازنة وامثالها جعله من باب حذف المعطوف مثل سرابيل تقيكم الحر اي
والبرد دليلا ليلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل
التمثيل معا مما اي من الجموع التي على صيغة منتهى الجموع الا انها كانت
مع الهاء التي لانه مع عدم شرط تاثيرها فمنصرف لفوات شرط
تاثيرها الجمعية وان وجد السبب الذي هو الجمعية كما قلنا ان السبب غير مؤثر
بدون الشرط وهو اي الشرط كونها اي كون الجمعية بلا هاء وحضاجر علما
وفي بعض النسخ قوله علما بالرفع فيكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتداء محذوف
اي هو علم والجملة صفة او اعتراض للضبع متعلق بقوله علما هذا اي قوله
حضاجر علما للضبع غير منصرف الى الجواب عن سوال مقدر ورد على المص
من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستيناف تقديره
اي تقدير السوال المقدر لان حضاجر علم جنس لا علم شخص للضبع
يطلق على الواحد اصالة وحقيقة ويطلق على الكثرة بحيث الاجتماع
باعتبار انه صادق على كل واحد من افراده كما ان الاسامة علم جنس
للاسد يطلق على الواحد منه وعلى الكثير فلا جمعية فيه اي في حضاجر الذي علم
جنس لانه لم يبق فيه معنى الجمعية التي يكون سببا وان كان صيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف وانما السبب الجمعية وقد فاتت
بسبب كونها علم جنس بل هي اي تلك الصيغة شرط للجمعية والشرط
لا يؤثر اذا لم يوجد مشروطه فينبغي ان يكون حضاجر علما للضبع منصرفا لعدم وجود
السبب لكنه اي الا ان حضاجر غير منصرف استعمالا وتقرير الجواب ان حضاجر
حال كونه علما للضبع قوله على ما هو البناء صرح به ابن مالك واشار
اليه الرضي ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما خبر فتقدير

اعني

اعني فيتبع بدلا لان المقام لا يقتضي المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم
او الترحم ولا نصبه في هذا المقام قبيح وما الا انطول الكلام بذكر المقام غير منصرف خبر
لقوله وحضاجر لانه مبتداء لانه لا يكون غير منصرف للجمعية الحالية لانه ليس بجمع في الحال
كما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا يوجد فيه الجمعية باعلام
صرفه ليس الا للجمعية الاصلية لان الاصلية لكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا الآن مثل
اسود اسما للحية لانه اي لان حضاجر منقول عن الجمع فيكون علما منقولا فانه كان في
الاصل اي في اصل استعماله جمع حضجر على قطر مكسور الفاء ومفتوح ما بعده بمعنى عظيم
البطن انسانا كان او غيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر لعظيم
البطون سمي به الضبع ثم خص به الضبع اذا اطلق يبادر الى الذهن مبالغة
مفعول له للتسمية في عظم مصدر لو زن غضب بطنها اي بطن الضبع فكان
كل فرد منها جماعة من هذا الجنس يعني سمي حضاجر واحد من افراد الضبع اشارة
الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الآتية كان بطن واحد منهم عظيم في العظم
والاكل والشرب وغير ذلك فالمعتبر في منع الصرف اي منع صرف حضاجر حال كونه
علما لفرد من افراد الضبع هو الجمعية الاصلية لا الجمعية الحالية حتى يرد السوال
المذكور يعني انه منع من الصرف لوجود السبب الذي هو الجمعية وان كانت في الاصل
مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون
في الحال كمساجد ومصابيح وان يكون في الاصل لا في الحال كحضاجر علما للضبع
فان قلت هذا السوال انشاء من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر في منع الصرف
هو الجمعية الاصلية يعني اذا كان المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط
لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية يعني يجوز ان يوجد فيه
علمان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف فانه فيه العلمية
لانه علم والتانيث المعنوي مع تحقق تاثيره وهو الزيادة على الثلثة لان
الضبع هي انثى الضباع مثل علا للمؤنث المعنوي كزينب والضباع
بكسر الفاء على وزن العلماء الذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان
وسراحين علة منع صرفه التانيث المعنوي والعلمية فلا حاجة الى اعتبار
الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علمية غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر في منع
صرفه ان يكون علم شخص والا ان لو كان علمية مؤثرة كسائر الاعلام لكان
حضاجر بعد التنكير منصرفا الاسباب التي فيها علمية مؤثرة كالاسباب وليس
كذلك لانها تمنع من الصرف علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علم

شخص والتأنيث فيه غير مسلم لانه اي لان مصابيح علم يبني للضبع مذكرا كان او مؤنثا
كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتأنيثه تخيل فلا يجوز ان يعتبر
تأنيثه ولا علمية فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف في
استعمال الاعجم بلا علة فيه وكان من نحضها بالتأنيث منهم من كلام اهل اللغة
حيث قالوا هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية وانما اكتفى المص
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول اي بقوله ومصابيح علما للضبع
غير منصرف لانه منقول عن الجمع فيعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا في منع الصرف
ولا يغيره النقل الى الصيغة ولم يقل المص الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير ان يكون
في الاصل سواء بقي على جمعيته او لم ينقل اولا كما قال في الوصف الوصف
شرطه في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف تنقسم الى قسمين قد تكون الجمعية اصلية
معتبرة ثابتة او نقلت وقد تكون عارضة غير معتبرة لان العارض تكون من
عارضا في حكم العدم فلا يؤثر شيئا كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل
وصف فهو معتبر يعني وصفه او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه
عرض له الوصف وسبب الاستعمال فلا يؤثر فلا تضره زعمه فان شرطه
ان يكون وصفا في الاصل وليس الامر كذلك يعني وعرض في الجمع مطلقا لو كان
سببا قائما مقام السببين اذ لا يتصور العروض في الجمعية لان واضع
الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا الا انه وضع
الجمع مفردا ثم عرض له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون
عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية
قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف
الاصلي مثل اسود وارقم حيث صار اسمين للحية على ما سبق وفي الرضي
ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف عند المص لان المعتبر فيه عنده ان يكون
في الاصل كما في الوصف فلا يضره زوال الجمعية لعروض الزوال الى هنا كلام
وسراويل على وزن انا ثم الا انه ليس بجمع يقال بالفارسية شلوار جواب
عن سؤال مقدر نشأ من قوله ومصابيح علما للضبع غير منصرف لانه منقول
عن الجمع يعني من قبل جمعيته اسم لانه تكون في الحال وفي الاصل تقرير السؤال
ان يقال قد ثبت بالخطاب من تقضي مثل تقضي اي تخلصت يقال تقضي
عن كذا اذا تخلص عنه وقد ان زان رجع الى ذلك تقديم مصابيح على

سراويل لان مصابيح علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل على الاشتراط المفسر
المصرح الوارد عن المص على فاعلة الجمع متعلق بالورود ومصابيح متعلق به ايضا
حيث لا جمع فيه فينبغي ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف بجعل الجمع الذي هو قائم
مقام السببين الخفاء فيه متعلق بقوله تقضيت ايهم من ان يكون في الحال او في
الاصل يعني تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل
الى شيء كما ساور ونا ثم او منقولا الى الاسمية اشارة الى ان النقل لا يضره
فما تقول في سراويل يعني فما جوابك في سراويل فانه اسم جنس كما ساله ويخرج
مطلق على الواحد والكثير في الحال لا جمعية فيه لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق
على الواحد لان اكثره في الحال لانه ليس بجمع في الاصل ووضع مفردا محققا وبهذا
لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون
سراويل منصرفا فاجاب المص عنه بانه قد اختلف يعني للمص في صرفه نابه ومنعه
بالجر عطف على صرفه فيه اي من الصرف يعني اختلف النحاة في سراويل فذهب
بعضهم الى انه منصرف لما سيأتي وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل
في الاسم المعرب منه اي سراويل اذا صرف شرطه لم يصرف يعني للمص اي اذا جعل
غير منصرف وهو اي عدم صرفه الاكثر اي الكثير من صرفه والجملة اعتراض وبيان
ان عدم صرفه اكثر من صرفه في موارد الاستعمال اي في المواضع التي استعمل سراويل
فيها يعني انه استعمل ان استعماله غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان
الامر كذلك فيرد به الاشتراط المذكور في السؤال السابق على فاعلة الجمع كما قلت انت
ايها السائل فقد قيل جواب الاول هو منع لشرطها ونحوه جاحد لقوله سراويل
في التقضي والتخلص عنه اي عن الاشتراط الوارد على فاعلة الجمع وهذا الجواب
هو لسيبويه ولذا قدم وفي الرضي فعند سيبويه ويتبعه ابو علي انه اسم عجمي
وعربت كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل
فحمل ما شابه اللفظ في منع الصرف ولم يجعل الاجر مخفف لانه ما جيء موازنه ليس
ممنوعا من الصرف الا ترى نحو الطب انتهى انه اسم اعجمي يعني ان اسم قد وضع
العجم وليس بعربي الا انه عرب بابدال الباء واوا الا انه كان في العجم سرابيل
وقد قرئ به مولانا سرابيلهم من قطران ليس بجمع لان في الحال كان يطلق
على الواحد ولا في الاصل لانه لم يكن في اصل وضعه جمع ثم نقل عنه وجعل اسما
كمصابيح ولانه اذا لم يكن عربيا كيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية
لا حالا ولا اصلا الا انه حمل يعني للمص عند سيبويه في منع الصرف اي في كونه

ممنوعا من الصرف **على موازنه** فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله
لاعتماده على الموصول المقدر اى على ما يوازنه سراويل وبه اشار كرفي الوزن من الجمع ٤
بيان لما العربية كأناعيم ومصابيح وقناديل فانه اى سراويل في حكمها اى في الجموع
العربية من حيث الوزن ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق ع
على سبيل البدل مثلا ن في حكم ما يوازنه ان يكون غير منصرف وكذلك هو ايضا
غير منصرف لان المشابهة بالشيء يأخذ حكمها تشابهه معنوا اى سراويل وان لم يكن
من قبيل الجمع يعني وان لم يوجد فيه الجمعية تحقيقا لكنه اى الآن من قبيله حتى يعني
الان قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابهه المقيس في الوزن والمعنى على ما قلنا
صار كانه جمع لان المشبه بالشيء يكون في حكمه فالجمعية التي قامت مقام السببين
على هذا التقدير اى على هذا الجواب الحكمي ان يكون تحقيقه كما ساوروا انا عيم
او حكما كسراويل قوله فبناء هذا الجواب دفع لما ورد في بعض الشروح من ان
من اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال في الوافية
اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب
الحكمي وواقع على تعميم الجمعية التي هي السبب الواحد الى الحقيقي والحكمي كما ان
الجواب يحصل بينه على تعميمها الى الحال والاصل لا على زيادة سبب آخر
على الاسباب التسعة كما ظن وهو الحمل اى السبب الزائد عليها على الموازن
حتى تزاد الاسباب على التسعة كما اقتصر عشرة فيلزم التفصيل مخالفا للاجمال
لان الحمل على الموازن ليس معدودا في اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد
سببا عاشرا **وقيل** قال المبرد **هو اسم عربي** يعني انه مما وضعه العرب لان
العجمي هو سرابيل بالباء الموحدة كما في قوله تعالى سرابيلهم فنا بالواو ويكون
عربيا الا انه ليس بجمع تحقيقا نصب على التمييز او على المصدرية اى جمعا تحقيقا
لانه اسم جنس كتمر ونخلة يطلق على الواحد والكثير ولانه مفرد وضعا
ولان فيه علامة من علامات الجمع صحيحا ومكسرا بالزيادة والنقصان
فكان مفردا محضا لكنه اى الآن **جمع سروالة** وقطعة خرقة تقديرا
نصب على التمييز وفيما عطف تفسيره فانه لما وجد غير منصرف
في استعمال العرب طلب سبب من الاسباب ومن فاعلهم ادرى من فاعلة
النحاة ان هذا الوزن بدون الجمعية التي هي السبب وهذا الوزن شرط
في تأثيرها لم يمنع شيء للمفعول الصرف اى من الصرف فكانت الفاعلة مخالفة
لاستعمال العرب مع انها بنيت على مذهب من التعبير فحفظا لمقوله

لجمله

لجمله الفاعلة يعني لتكون الفاعلة مصونة ومحفوظة بحيث لا يكون مخالفة لاستعمالهم
انه اى سراويل جمع سروالة وانه مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله بقوله قدر فيقال سمي به كل قطعة من السراويل التي هي القطعة من السراويل
جمع سروالة ثم جمعت هنا على اجتماع القطع على سراويل فيكون سراويل جمع سروالة
بناء على اشتماله ايايا وانما عامة الآن جمع تقديرا او فرضا لا تحقيقا لاطلاقه
على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على الشيء
فكيف على الواحد **واذا صرف** عطف على قوله اذا لم يصرف مبني للمفعول اى سراويل
يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال العلام تحقق
جمعيته اى لعدم كون الجمعية التي هي السبب في كون مثل هذا الوزن غير منصرف
محققة فيه سراويل تحقيقا نصب على التمييز والحال ان الاصل في الاسماء العربية
الصرف اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى سببين
او الى سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى الشيء يكون اصلا فينبغي ان يكون
الاصل في الاسم المعرب بالصرف **فلا اشكال** لفظ لا لنفي الجنس والاشكال
مبني على الفتح اسماؤه والجزفوان انه بالعطف به اى بسراويل على فاعلة الجمع
يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك الفاعلة كما ورد
اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير محقق فيه واذا صرف
وهو الاول لا يرد السؤال على فاعلة الجمع لنحتاج مبني للمفعول الى الخفي عنه
اى عن السؤال الوارد عليها بان ذهب الى مذهب سيبويه والمبرد
وقال المحشي عصام ولو قال المصنف وان صرف لطابق تركيبه من قبل قوله تعالى
فاذا جاءتهم الحسنة فالوا لنا وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات
البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو مبتدئ واقتصر على اصل المعنى
ونحو جوار مبتداء اى كل جمع يشير الى ان الحكم الكلي مخصوص بانه لكنه
منقوص جمع على وزن فواعل لان لا يجيء منه فعاليل ياتيا كان ذلك الجمع
المنقوص بهم او داو ياء كجواري والدواعي فيه نشر على ترتيب
اللف لان الجواري اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رامي فهو جار مثل رام
والجمع الصحيح منه جارون كراميون واذا عرف باللام تعاد الياء نحو الجواري
والدواعي ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعى مثل غزا فهو داع كرام وغاز
والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغوان واذا عرفت
باللام تعاد الواو فيقال الدواعي ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها

مثال الاول اي فالاول ناقص بالياء والثاني واوي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر
نصب على الظرفية متعلق بالنحو كقاض خبر اي حكمه اي حكم مثل جوار بالياء كان او
واو بالحكم قاض والتشبيه يعني الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا
فسر بقوله في حذف الياء منه اي مثل جوار ردا دخال التنوين عليه هذا وجه
الشبه كان الياء يحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين وتعوض التنوين
عن الياء وكذا الحال في مثل جوار لكن لا مطلقا بل في حالة الرفع بالتنوين
ومررت بجوار في حالة الجر بالتنوين كما تقول بالمشبه به جاءني قاض رفعا بالتنوين
واما نحو جوار جرا بالتنوين واو بالكان او يائيا في حالة النصب متعلق بقوله
متحركة اي فالياء فيه متحركة في حالة النصب مفتوحة لخفة النصب على الياء
لكونه جزء الالف بلا تنوين واما في نحو قاض فالياء متحركة ايضا مع
التنوين فلم يوجد المشابهة في حالة النصب ولذا قال المص رفعا وجرا
احترازا عن نحو رأيت جواري بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت انا سور
اذا كان الامر كذلك فلا اشكال لانها النوق المبنى واشكال اسمها
بني على الفتح سيأتي تفسيرها قوله في حالة النصب وقوله لان الاسم
غير منصرف متعلق بالجر لا علة له اي اذا كان الياء في نحو جواري متحركة
مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واما في حالة النصب لكون
الاسم غير منصرف للجمعية التي هي سبب قائم مقام السببين مع صيغة منتهى
الجموع بغير هاء يعني لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية
فيه مع شرط تاثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيلزم في حالة
النصب غير منصرف بلا خلاف بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف
فيه للعلماء فاجاب اي وقع الاختلاف بين النحاة في انه في حالتي
الرفع والجر منصرف او غير منصرف الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل
فذهب بعضهم الزجاج ومن تبعه الى ان الاسم الذي على وزن فواعل
منصرف بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان
الشرط مستلزم زوال المشروط فلا يوجد السبب وحده بلا شرط
والتنوين فيه تنوين الصرف لا العوض لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة يعني ان الاعلال متعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها
فما يتعلق بذاتها متقدم على منع الصرف لان الاعلال سبب الموجب
الاقوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس الذي هو من احوال الكلمة او بـ

فما يتعلق بها

فما يتعلق بها بعد تمامها لان سبب منع الصرف وهو مشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة
غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق
بالذات متقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدم على الصفات لكونه
اصلا والوصف عارضا فاما جوار في قولك جاءني جواري بالضم يعني بضم الياء
والتنوين بناء نصب على انه مفعول له او مفعول مطلق اي بني بناء على ان الاصل
في الاسم المعرب مطلقا الصرف اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط
فبني منع للمفعول الاعلال على ما هو الاصل اي القاعدة المقررة في علم الصرف
وهي ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة يستثقل عليها الحركة والتنوين
لاسباغ الجمع ثم اي بعد ما علمت ان اصل جوار في قولك جاءني جواري بالضم
والتنوين استسقط ترويح في بيان بناء الاعلال ابني للمفعول الكسرة ثانية
للثقل لما قلنا ان الضمة يستثقل على الياء المكسورة ما قبلها فاجتمع ساكنان
الياء والتنوين واسقطت الياء ايضا لدفع التقاء الساكنين فصار جوار
بعد الاعلال على وزن سلام وكلام فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل
في قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو ان تقوم مقام السببين فلم يبق
نحو جوار بعد الاعلال على صيغة منتهى الجموع لسقوطه حينئذ اوزان اقصى
الجموع الذي هو الشرط للسبب وعلة لا تؤثر وان كان موجودا فمنع بعد
الاعلال ايضا اي كما كان قبل الاعلال منصرفا والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك اي كما كان التنوين قبل الاعلال كان للصرف وذهب بعضهم
وهو سيبويه والخليل الى ان اي نحو جوار بعد الاعلال غير منصرف كما كان قبل
الاعلال منصرفا لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة
منتهى الجموع بغير هاء موجودين وبعد الاعلال ايضا غير منصرف لان
فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية
والشرط ايضا فينبغي ان يكون غير منصرف ايضا لان المحذوف الذي
لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون
بمنزلة المقدر بملاحظة العقل والاعراب ولهذا اي لان المحذوف
ثابت تقدير الاعراب لا يجري كما يجري حركة اي لا يتصور الاعراب
ولا يقع ههنا على الراء التي كانت اخرا بعد الحذف بل لا يجري الا على الياء
المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجري الاعراب
عليه ولو وقع على ما هو الآخر كيد ودم والتنوين فيه اي في نحو جوار رفعا

وجرا تنوين العوض لا الصرف فانه لما اسقط تنوين الصرف لعدم الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين يعني الذي هو حاصل في اللفظ اما التعويض عن
الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا او لمناسبة الثبوت مع الحذف اخرى
واما عن الحركة فلمناسبة العوض يعني كما ان الحركة تعرض للحرف وكذلك التنوين
تعرض للاخر وفي الرضي فسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف على الاعلال
فاصله جواري بالتنوين ثم حذف التنوين للاستثقال ثم حذف الياء
لاستثقال المكسورة ما قبلها في غير المنصرف بسبب الفرعية وانما عوض
التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل عن العوض طمع الياء في الرجوع
اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وفي السراج وهو الحق قول سيبويه
بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف
الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان
المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا
رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا
فعوض التنوين من الياء الى هنا كلامه وعلى هذا القياس خبر مقدم اي القياس
الذي جرى في حالة الرفع حالة الجر ثابت ابتداء بلا تفاوت اي بلا فرق بين العلتين
لاشتراكهما في العلة وهي الاستثقال ووقع في لغة بعض العرب وهي
قليلة وانشد الكسائي وابو زيد ويحيى بن عمر اثبات الياء بالرفع لانه
فاعل فعل محذوف في حالة الجر بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر
والتنوين سيقطان منه كما في حالة النصب يعني كما انما سقط فيما تقول
في حالة الجر مررت بجواري بفتح الياء بلا تنوين كما تقول في حالة النصب
رايت جواري بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جواري في حالة النصب
غير منصرف بالاتفاق وهو بناء هذه اللغة مبتداء وارد على تقديم
منع الصرف على الاعلال لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه
لوقوعه هنا في الاخر استوى لمنع الصرف عن الوقوع في الاخر لان
منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون في الاخر فقدم منع الصرف
لانه مثبت الياء وان كان يزيد الجر والتنوين والاعلال ناف لهما
والمثبت لشرفه مقدم على النافي فلهذه اي فلهذا تقديم منع الصرف على
الاعلال يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة تقديرية لان غير المنصرف
انما يكون بالفتحة تحقيقه لكونها بجزء الالف والالف ساكنة فلا يوجب

ما يوجب الاعلال

ما يوجب الاعلال كما في حالة النصب كما وقع فيه اي فلم يقع في مثل جوار في حالة الجر الاعلال لعدم
ما يقتضيه كما انه لم يقع في حالة النصب واما بناء هذه اللغة في حالة الرفع فاصل
جوار جواري بالضم والتنوين بلا تنوين وحذفت الضمة للثقل لان الضمة تستثقل
على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا
وعوض عنها اي عن الضمة التنوين لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين اي لدفع اجتماع الساكنين فصار جوار
بالكسر والتنوين او تقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة كما في قوله تعالى يوم يدع الداع
والكبير المتعال ثم عوض عن الياء او عن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت
في المفرد فسقوطها في الجمع للتناول لان الجمع اثقل من المفرد وعلى هذه اللغة اي التي
كان منع الصرف فيها مقدما لا الاعلال في مثل جوار الا في حالة واحدة وهي
الرفع فقط لما عرفت انه لا يقتضي الاعلال فيها الا في حالة واحدة بخلاف
اللغة المشهورة وهي التي كان الاعلال مقدما على منع الصرف فان فيها الاعلال
في الحالتين حالة الرفع وحالة الجر كما عرفت مفصلا التركيب العدد ومن اسباب
منع الصرف وهو اي التركيب صيرورة كلمتين او اكثر من كلمتين كلمة بالنصب
لانه خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين واحدة صفة لكلمة للتاكيد
لان التاء فيها للوحدة وقوله من غير حرفية جزء متعلق بقوله صيرورة اي من
غير ان يكون احد الجزئين او الاجزاء من حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف
اذا لم يكن معربا بنفسه ما وقع فيه تبادره لان ما لم يلزم نفيه لان غير المنصرف لا يكون
الا في المعربات فلا يرد النجم وبصري حال كونهما علمين لان اللام في النجم
والياء في بصري حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا فهم
شرطه اي شرط التركيب في سببية منع الصرف العلمية لما مر من
الزوال لان الكلمتين تداخلان في موضع العلم فحذف احدهما لان العلمية
يأمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب من غرضه
للانفكاك والزوال ولما قران العلمية وضع ثان والكلمة التي وضع عليها
ينبغي ان يكون مصونة لا يقبل الزوال فتحصل اي للتركيب حينئذ كأن
على قوة لانه ما يكون من الزوال والوهن فتؤثر حاله تلك القوة
في منع الصرف فيكون سبب المنع الصرف وان لا يكون التركيب باضافة
اي تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة لان الاضافة نحو غلام زيد
تخرج المضاف الذي كان غير منصرف قبل الاضافة الى الصرف او الى حكمه

علة التركيب

على اختلاف المذاهب يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل احمركم وعثماننا يكون منصرفا
او في حكمه على ما سيجيء فكيف يؤثر الاضافة في الكاف اليه اي في الاسم الذي
اضيف الى المنصرف ما يضاده اي ليس لهما ان يؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف
عدم الصرف لان ما يكون سببا لزوال شيء يكون سببا لحصوله اعني منع الصرف
تقرير لقوله ما يضاده وان لا يكون التركيب بعد ان يكون علما ان لا يكون
باضافة ولا اسناد يعني لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادي في الاصل
او في الحال لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات يعني لان
المركب بالتركيب الاسنادي اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقة عند جماعة
منهم المص ومبنيا حكما عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه
لا يكون من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية يكون مبنيا كما كان قبلها
نحو تابط شرا وخاب قرناها وذري حبا تابط لقب ثابت بن جابر
السهمي لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تابط شرا اخذه وجعله
تحت ابطه اي ما يلي الى الكتف وسبب الشر القتل لا ارادة اخذ لان هذا انقلاب
قد تابط شرا لقب لعقله وشاب قرناها لقب امراة صغيرة وشاب
بيض اي ابيض سميت به لا انها كانت كذلك وذري من ذري مثل فرق
بذر وذر الملح والحب فرقه وبابه رد وذري حبا اسم رجل يفرق الحب بيده
فانها اي الاعلام المذكورة باقية في حالة العلمية على ما اي حال كانت
الاعلام المذكورة عليها اي على حال قبل العلمية من النصب والرفع
وغيرهما ولم تتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى
الامثال فان التسمية بها اي بالجملة المشتملة على الاسناد انما هي
مبتداء لا لاجل النهار اي ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة على
قصة غريبة كما في تابط شرا فان التسمية به لدلالة على القصة التي هي
اخذه سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه للشر ارادة وكذا الحال في غيره
فلو تطرق اي تعرض التغيير الى تلك الجملة التغيير فاعل تطرق
يقال تطرق اذا صار طريقا يعني اذا صار تغيير بعض احوالها
طريقا لها بان لم يبق حالها بعد التسمية كحال التسمية لفات تلك
الدلالة اي الدلالة على القصة الغريبة لان الدلالة عليها انما يكون
بجميع احوالها كما هي التي كانت قبل التسمية بها واذا كانت تلك الاعلام
من قبيل المبنيات فكيف فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات

لان الشيء

ولا يؤثر ها للام في الاسم
وقلة في الفعل لان المعرب
صح

لان الشيء المخصوص بنوع لا يجري في نوع اخر من الاسم والمبني نوع اخر منه ووضعه اختص باجل
لا يتعدى الى الاخر ولا يسري اليه فان قلت كان واجبا على المص بيان قبول التركيب
ان لا يقتصر على ما ذكر منها بل يجب عليه ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
صوتا ولا متضمنا حرف العطف يعني ان يقول التركيب شرط العلمية وان لا يكون باضافة
ولا باسناد ولا صوت ولا تعداد حتى يكون القيود خمسة اربعة منها يكون نفيا
وواحد منها ثبوتا فتكون مذكورة باجزائها ولا بد منها لخروج التركيب الذي الجزء الثاني
منه صوت مثل سيبويه سيانه تفصيل قوله سيبويه ونفطويه بكسر النون وفتحها
وسكون الفاء وآخره طاء مهملة وهي معروف ويه صوت سيانه تفصيله
في باب الاصوات ركب هذان الاسمان وجعلا علما للشخص والجزء الثاني منه
تضمن حرف العطف مثل خمسة عشر وستة عشر وغيرهما من الاعداد
الذي تضمن حرف العطف وسيانه وجه تركيبها وتضمن الثاني حرف العطف
في باب المركبات علمين اما عن الاخير فقط لان الاولى لا احتاج لهما الى
العلم لاختصاصهما علما واما عن المثالين باعتبار انهما فيما قلنا في جواب
كان اي كان المص التبع في ذلك اي في اخذه القيدين الاخيرين لم يذكرهما
بما ذكره فيما بعد اي بعد المعربات في بحث المبنيات انهما اي هذين
التركيبين من قبيل المبنيات يعني ان المص ذكر صريحا في بحث المبنيات ان الاصوات
والمركبات التي تضمن الجزء الثاني منها الحرف العطف مبنية فلا يكون مما نحن
فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر المص
بناءها اي حال كونها مبنية اصلا اي قطعا لا صريحا ولا ضمنا ولا اشارة
ولا دلالة فاحتاج بيانها الى استثنائها لعلم انها تكون مبنية فلذلك
اي لعدم ذكر بنائها اصلا احتاج المص هيهنا الى اخراجها فاخرجها بقوله
وان لا يكون التركيب باسناد نحو بعلبك فانه علم لبلدة بالشام مركب
تركيب امتزاج ليس بينهما اضافة ولا اسناد لان بعل وهو اسم صنم
كان لقوم الياس ع م لقوله تع اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين
وللزوج وعلى ايضا لكون المراة تابعة لامره بدليل على قوله تع وهذا
بعلي شيخا اي زوجي وبك بفتح الباء وتشديد الكاف من بك يبك اي
ذاحم وبابه رد وباب اي دقه كسره مكة تشرف الله مكة لانها تدق
اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا التسلط عليها كاصحاب الفيل وغيرهم
وهو اسم صاحب هذه البلدة التي جعل بعلبك علما لها فركب

اسم المعبود مع اسم العابد وقبل بعلبك وجعلا التركيب اسما واحدا للبلدة لانا فيهما من غير
ان يقصد منه للمعنوي بينهما نسبة اضافية لان الاول فيه ليس مضاف الى الثاني اوانشادية
لانه ليس احدهما مبتداء والاخر خبرا او غيرهما من النسب المانعة تمنع الصرف لان
ليس الثاني منه صوتا ولا متضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجي
وهو ليس بمانع يمنع الصرف **الالف والنون** العدودان من اسباب منع
الصرف وفي الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون
وسائر الاسماء فلماذا اخصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
الخاص لا للمطلق بخلاف نظائرها فاحتاج هنا التنبيه على الخصوص المستفاد
من غير لام العهد دون سائر المواضع ولان الاكثر ههنا يخالفا لا ذكره
في مقام عدم الاسباب لضرورة الشعر انه هذا الوصف ليعلم ان المعدود
سابقا هذا ومحا لضرورة البيان السابق لهذا البيان في ذلك المقام الى ها الكلام
وليفيد ان القيد ههنا معتبر في سائر الاسباب السابق واللاحقة كما قيدنا
في كل سبب من الاسباب السابق تسميان اي الالف والنون عند الكوفيين
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي الحروف التي تجمعها قوله هويت السمان
في قول الشاعر هويت السمان فشيبنني فقد كنت قدما او لانهما من الحروف
الزوائد في الكلمة بحيث لا يكونا اصليين فيها والثاني ارجح وانسب
بالمقام وتسميان مضارعتين عند البصريين ايضا كما تسميان مزيدتين
عند البصريين الكوفيين لمضارعتهما اي لمشابهة الالف والنون التي الثانية
الممدودة والمقصورة في منع دخول تاء التانيث عليهما يعني كما ان تاء
التانيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التانيث لامتناع
اجتماع التانيثين كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون
لانه يلزم اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة فسقط الناجحة يعني لو
دخلت التاء عليها يمتنع فينصرف ذلك الاسم مثل سعداء وعريان
وفيهما خلاف في اخ سببيتهما لمنع الصرف اي في كون الالف والنون
سببا لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه يعني ان
سببيتهما لكونهما متصفين بوصف الزيادة وكونهما اخر فرعيتين
على ما زيد عليه وهذا مذهب الكوفيين واما لمشابهتهما لالف التانيث
وهذا مذهب البصريين والراجح من القولين هو الثاني الذي هو البصريين
فيه لانه لو كان كونهما مزيدتين فرعيتين على ما زيدا عليه سببا واحدا

لكان

لكان حاشي وبصري عند وجود سبب اخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم
ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون
المزيدتين وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول اعتراض
ثم اي بعد هذا المقام انهما **ان كانا** اي الالف والنون **في اسم** يعني به ما اريد بالاسم
في هذه المواضع يقابل الصفة يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان
لا ما يقابل الفعل والحرف كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف يعني هذا من عطف
قوله او صفة على قوله اسم والمقابلة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير
المعطوف عليه فان الاسم المقابل للفعل والحرف وهو ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن بزمان لانه اما ان لا يدل على ذات مالوحظ معها صفة من الصفات
بل يدل على ذات معينة اما قائم بذاتها كرجل وفرس وحجر وشجر واما قائمة
بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر او يدل على ذات مالوحظ معها صفة
منها كاحمر واسود وضارب وعالم ومضروب ومنصور وعطشان
وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات مالوحظ معها
صفة هي الحمرة والضاربية والمضروبية فالاول اي ما دل على ذات مالم يلاحظ
معها صفة منها يسمى اسما لان الاسم ما يدل على المسمى فقط والثاني اي ما يدل
على ذات لوحظ معها صفة منها يسمى صفة لان معنى الصفة ان يدل اللفظ
على معنى قائم بالذات فالمراد بالاسم المذكور ههنا اي في قوله ان كانا في اسم
هو هذا المعنى اي الاسم المقابل للصفة لا الاسم الشامل للاسم والصفة وهو المقابل
للفعل والحرف وعرف بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او كانا في صفة لانه يدخل تحت قوله
او كانا في اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما في الاسم يخالف الشرط كونهما في
الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم
فشرطه كذا وان كانا في صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما
فشرط مبتداء اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وسببيتهما
لمنع الصرف وافراد الضمير في شرط مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون
مطابقا له في الافراد والتثنية والتذكير وضده لكونه اياه باعتبار انهما
سبب واحد يعني انهما ان تعدد الكونهما اثنين واحد سببا فراعي المعنى
اللفظ والسبب فثنى الضمير في الاول وافرده في الثاني رعاية للاول
والثاني او الشرط ذلك الاسم الذي فيه الالف والنون في امتناعه

الذي في نسخة

في الصرف فالاولى المطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق
الضمير لمرجعه في الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون وفي
الثاني يكون شرطا للاسم الذي فيه الالف والنون فكان الاولى العلمية
ضرورة والمبتداء مع خبره جملة اسمية في الجزم بجزاء الشرط وهو جزاء جملة
فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف والنون تحقيقا مفعول له
للشرط اي فقد شرطت العلمية في سببية الالف والنون لتكون محققة
ومقارنة للزوم زيادتهما على القول الاول اذ العلمية علة للزوم الالف
والنون للكلمة وتحقيقا للزوم او لتمتنع الكلمة عطف على اللزوم اي تحقيق
الامتناع دخول التاء عليها يعني لتكون العلمية محققة مؤكدة لامتناع
دخولها عليها فيتحقق فيتأكد شبههما لالفي التانيث على القول الثاني
لانها شبههما لالفي التانيث في الامتناع قبل العلمية واذا جعل ذلك
الاسم علما تأكد الامتناع وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء كعمران
واما مفتوح الفاء وما بعده ابجد كرمضان او الالف والنون او الدنان
في صفة في العصام فيه عطف شرط جزاء على شرط وجزاء
بحرف عطف واحد وهو من قبيل العطف على معمول عاملين واحد بحرف واحد
ولا كلام في جوازه واما العطف بجملة او فللتنبيه على التنافي بين الشرطين
انتهى فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة وشرطه
اي شرط الالف والنون في منعهما من الاسم الصرف فان اراد الضمير باعتبار
ما سبق او شرط ذلك الوصف في امتناعه منه فانتفاء فعلانة
يعني شرط امتناع دخول تاء التانيث المتحرك عليه اي على الالف والنون
فالافراد باعتبار انهما سبب واحد وعلى الصفة التي فيها الالف
والنون فالتذكير باعتبار الوصف ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها هذا مذهب البصريين ولهذا كان ولكون انتفاء دخول تاء التانيث
شرطا انصرف عريان اي صار منصرفا مع ان صفة وفيه الالف والنون
لان مؤنثه عريانة لانه يقال رجل عريان وامراة عريانة واعلم ان الالف
والنون في الصفة لا يكون بكسر الفاء لان الصفة التي يجيء مؤنثها
فعلى لا تكون الا مفتوحة الفاء مثل عطشان والتي يؤنثها فعلانة
يكون مضموم الفاء غالبا كعريان وسلطان ويجيء مفتوحة الفاء ايضا
مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجيء مثلث الفاء على ما سبق وقيل

شرطه

شرط وجود فعلى والاول اعني انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما
وجود فعلى فليس مقصودا لها بل يكون المطلوب منه انتفاء التاء اعني
انتفاء فعلانة وما يكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا اقدم لانه متى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة لانه لا يكون بشيء واحد تأنيثان يكون احدهما
بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة
فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها كما هو مذهب البصريين ومن ثمه
وهو للاشارة الى المكان الاعتباري ولذا قال الشارح اي ومن اجل الاختلاف
في الشرط اي شرط تأثير الالف والنون في الصفة اختلف فيه للمفعول
في رحمن الظرف بالرفع لانه نائبه فانه منصرف بدليل قوله في رحمن بدل الكل
او غير منصرف فانه اي الشان ليس له اي لرحمن مؤنث ولا مذكر وان لم يذكر
لكونه في صورة المؤنث لان الادلة لتاكيد النفي الذي ليس في رحمن بدل
من قوله مؤنث اي ليس له رحمى بالالف المقصورة ولا رحمانة بالتاء ولانه
اي لان رحمن صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره لان الادلة لا مذكر
بدل من قوله على غيره اي لا يطلق على مذكر ولا يطلق ايضا على مؤنث
لان معناه الذي وسعت رحمته كل شيء من الانس والجن وغيرهما
فيكون في المعنى العالي في الرحمة وهذا المعنى لا يوجد في غيره ولذا لا يطلق
على غيره فعلى الفاء للتفصيل والجار متعلق غير منصرف مذهب من
شرط انتفاء فعلانة تقديره فهو غير منصرف على مذهب من شرط
انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجئ رحمانة وعلى من
شرط وجود فعلى تقديره ايضا فهو منصرف على مذهبه لانه لم يجئ فعلى
لا مؤنث دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين يعني لانتفاء فعلانة على المذهب الثاني فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة يقال رجل سكران وامراة سكرى ودون ندمان
فانه لا خلاف لاحد في صرفه يعني يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع
صرف سكران متفق عليه لانتفاء الشرط الموجب لمنع صرف ما فيه
الالف والنون من الصفة على المذهبين لان مؤنثه ندمانة بالتاء
لا ندمى بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامراة ندمانة
هذا اي كون انصراف ندمان متفق عليه لانتفاء الشرط على المذهبين
اذ كون مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم
او المصاحب

وهو المباشر يقال نادم على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش واما ندمى اذا كان
بمعنى النادم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على ما فعل او ما لم يفعل فهو غير
منصرف بالاتفاق لوجود الشرط لان مؤنثه ندمى لا ندمانة يقال رجل ندمان وامرأة
ندمانة وجمعه ندمى مثل سكرى **ووزن الفعل** المعدودة من اسباب منع الصرف
وهو كون الاسم على وزن فعل مبنى للمفعول من فعل وغيره من اوزان الفعل واوزانه كثيرة
يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم اما منقولا نحو شمر ويزيد واما موضوعا
اسما نحو احمر وبعلة للناقة العوية وبعل للجمل العوى وهذا القدر لا يكفى فى تأثيره
منع الصرف لانه لو كفى لكان مثل يعل غير منصرف للوزن والوصف كذا مثل جبل
وفرس اذا جعلا علمين لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد
الوزن لا يكفى بل **شرطه** اى شرط وزن الفعل فيها اى فى سببية منع الصرف
احد الامرين على سبيل منع الخلو لا الجمع مثال انفعل وافتعل وانفعل وغيرها
من اوزان التى تختص بالافعال **الا انه يختص** ذلك الوزن فى اللغة العربية
بالفعل يعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من نوع الفعل الى نوع من
انواع الاسم بان يكون على **كشمر** بتشديد العين على صيغة الماضى المعلوم او المجهول
ماخوذ من التشمر فانه يختص بالفعل وهو المرور جادا او مجتهدا لا ومن الفارسية
دامن در ربيان در كشيدن وكمر زدن والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى
المرور جادا لانه فى الفرس الحلقة فى الشىء فانه اى شمر نقل من هذه الصيغة اى ذكر من
ماضيا معلوما من التشمر وجعل علما للفرس قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشمر
لم يعتبر فى ناس دراسم وكذلك اى كان شمر جعل الفرس كذلك بذر بالذال
المعجمة والراء المهملة دراف كردن ثم جعل علما للماء قيل لبئر كثيرة الماء وكان بمكة
بمناسبة الكثرة وعثر بالثاء المثلثة والراء المهملة لفرزدق ثم جعل علما لموضع
ما سده اى ذكر نوه العثار فيه وخضم بالخاء والضاد المعجمة قيل الاكل مطلقا وقيل
الاكل بالاضراس او ملء الفم بالماكول ثم جعل علما لرجل الاول وقيل اسم بحر من بحر و
من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة الخضم هذا فى الاصل افعال نقلت
اى نقل كل واحد منها من الفعلية الى الاسمية يعنى جعلت علما لما سمى به واما
نحو بقم مبتداء خاركوه اسالها لصبغ بكسر الصاد المهملة فى اى مجى المعجم
اسم لما يصبغ به معروف مشهور بين الناس وهو العندم بالتركى بقام
وشلم خاركوه علما لموضع بالشام اى لموضع ارض الشام وقيل اسم لمدينة
للمقدس بالعربية وقيل اسم بيت المقدس فهو اى الفاء جواب اما مبتداء

مطلب وزن الفعل

يعنى جارة

فانه من الاسماء خبر لو وهو خبره خبر المبتداء الاول العجمية المنقولة وجعلت منها الى العربية وجعلت
علما كما جعلت لما اى الان الامر كذلك فلا يقدح بنى للمفعول فى ذلك اى فى كونها غير منصرفة
الاختصاص بالفعل اى لا يمنع اختصاصها بالفعل النادر الاختصاص منها الى الذهن
ولذا اسبق تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل الا ان العجمة النكرة غير مؤثرة فى منع
الصرف **ومثل ضرب** اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر واما اورد
مثالين اشارة الى ان تختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا
ولذا قدم كضرب على بناء المفعول بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى
ليكون مناسبا لما ما كذا اذا جعل علما لشخص يعنى لوجود فيه سببان العلمية ووزن الفعل
فانه اى ضرب بنى للمفعول ايضا اى كان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك
ضرب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما قيدنا قول الفعل وضرب المحتمل للبناء الفاعل
ايضا بالبناء للمفعول ولم نقل باطلاقه فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لوجوده
فى الاسم ايضا مثل فرس وحجر وبحر ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه ولم يذهب
الى منع صرفه اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه الا بعض النحاة لان هذا
الوزن غالب فى الفعل والغلبة تكفى الاختصاص ولم يقبله الجمهور بل اوردوه على اطلاقه
بناء على ان المختار عندهم ما ذهب اليه هذا البعض **او يكون** عطف على ان يختص
يعنى او ان يكون هذا الوزن غير مختص به اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعنى يطلق ان يكون
وزنا لهما لكن اى الا ان يكون **فى اوله** اى فى اوله اى وزن الفعل فيه اشارة الى ان الضمير
المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا فى الظاهر او يكون فى اول
ما يكون على وزن الفعل فيه اشارة الى ان ذلك الضمير المجرور يجوز ان يرجع الى المثال
ويرجح قرب المرجع **زيادة** بالرفع لانه اسم يكون وضمير قوله فى اوله لان الجزاء ان كان
ظرفا يجوز تقديمه على الاسم اى زيادة حرف اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه
فيكون من باب جرد قطيفة او حرف زائد فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف
مقدر من حروف اتين متعلق بالتنوين وبيان لهما او زيادة حرف من حروف اتين
او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون **كزيادة** اى مثل
زيادة حرف من حروف اتين فى اول الفعل او حرف زائد منها فى اول الفعل غير قابل
اى كائن وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة
الى انه غير منصوب على الحال من المضاف اليه والى اخر المضاف اليه يجوز اذا امكن
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
وههنا يمكن ان يحذف المضاف اليه واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال

لا يمنع صرف ضرب على تقدير انه جعل بناء الفاعل

فان الوزن المشترك علته سبب مطلق

فيه زيادة كزيادة غير قابل بل كما يجوز ان يقال بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا للتاء يعني
لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف لانه ان لم يخرج الوزن اى وزن الفعل بزيادة
هذه التاء لاختصاصها اى يكون هذه التاء مختصة بالاسم لانه خفيفة والساكن
مختصة بالفعل على ما سيجيء تحقيقه في بحث الفعل من اوزان الفعل متعلق بيخرج
فيكون من اوزان الاسم فلا يكون ان يكون سببا يمنع ان يكون عدم قبول التاء شرطا
ولو قال المص غير قابل للتاء قياسا نصب على الحال من قوله غير قابل يعني حال كونه
عن القبول قياسا بالاعتبار متعلق بقوله قياسا الذي امتنع وزن الفعل من الصرف
لاجله مثل اسود فان عدم قبول التاء قياس بالاعتبار الذي هو الوصف
الذي لاجله امتنع اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل
باعتبار كونه اسما في نحو قولهم للمذكر اسود وفي المؤنث اسودة الا انه ليس
باعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية لم يرد عليه اى على المص اربع اذا سمي به رجل
فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبول الناس عند التسمية بامراة لانه
ليس بقياسي فان لحوق التاء به اى باربع قبل التسمية للتذكير فلا يكون لحوق
التاء به قياسا وهو ان يكون لحوقها للتانيث ولا يرد ايضا نحو اسود فانه يجيء
التاء اى لحوقها في اسودة حيث صارت اسما للحية الانثى لانه يقال اسودة اذا
كان ما سمي به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى ليس باعتبار الوصف الاصلي لانه
ح لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لا اسودة الذي يمنع
نحو اسود من الصرف لاجله حتى يكون غير منصرف للوصف الحالي والوزن بل باعتبار
مجيء التاء ولحوقها ليس الا بعلية الاسمية العارضة على الوصف الاصلي واجيب
عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله بحسب الوضع بل باعتبار
تاويله بالجماعة وعن الثاني بان هذا اللحوق لا يضر لانه عارض بسبب الغلبة
والاصل انه يقال في مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد اخر
لدفع هذا النقض المذكور ومن ثم اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء
او ومن اجل الشرط الذي هو عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف يعني جعل غير
منصرف للوصف ووزن الفعل لوجود الزيادة المذكورة وهي الهمزة في اوله
من حروف اتين لانه اسم مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة في اوله مع عدم قبول
التاء في مؤنثه لانه يجيء بالالف الممدودة مثل حمراء وانصرف يعني جعل
منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فانه يعمل مشتق من العمل بزيادة
الياء في اوله لانه يقبل مؤنثه التاء المتحركة لقبوله التاء المصدر رجل

لفاعل

لفاعل وناصب لمفعوله يجيء يعملة لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة للناقة القوية
على العمل والسير ولما فرغ من بيان اسباب المنع وشرائطها تفصيلا شرع في بيان ان
العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال وما فيه علمية مؤثرة المراد بالعلمية المؤثرة التي يكون
منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلثة اضرب ضرب لا يؤثر الا العلمية وهو واحد وشرط
لا غير كعمران وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الثاني
جعلها منتهى اى كل اسم غير منصرف لكون البحث فيه يكون فيه علمية مؤثرة في منع
الصرف على الاسم بالسببية المحضة اى بان يكون سببا فقط كما في العدل ووزن الفعل
والجار متعلق بالمؤثرة او مع شرطية اى بان يكون شرطا لسبب اخر كما في الاقسام
الاربعة التي هي الالف والنون في اسم والتركيب والعجمة والتانيث لفظيا كان
او معنويا واحترز المص بذلك اى بقوله مؤثرة عما اى عن العلمية التي تجامع الف
التانيث ممدودة او مقصورة او علمية التي تجامع صيغة منتهى الجموع
فان كل واحد منهما اى من الف التانيث وصيغة منتهى الجموع كاف في منع الصرف
عن الاسم لاجل انهما سببان مؤثران يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية
وعندهما موجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلا يكون مؤثرة ولذا قال الشارح لا تاثير
فيه اى في كل واحد للعلمية اذا نكر مبني للمفعول شرط وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل
ذلك الاسم في حكم النكرة بان يؤول العلم بواحد من الجماعات المسماة به اى بالجماعة
التي يسمى كل واحد منها بذلك كما اذا سمي شخص بزيد وشخص اخر به والمراد بالجما
ههنا معناها اللغوي وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو
كما يكون مع الثلثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا نحو زيد في قولك هذا
زيد فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى بزيد بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل في الخبر
ورأيت زيدا اخر فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بالنكرة اى
فانه الحال اريد به المسمى بزيد ومما يعلم ان المراد ههنا بالتنكير التنكير حكما لانه
بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء لا بعينه لا ما اريد به
غير معين مجازا او يقال المثل هذا اشتراكا اتفاقيا او حكما عطف على يؤول اى اذا
نكر بان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه بالرفع لانه فاعل المشتهر
لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم به اى بالموصوف نحو قولهم اى قول
اهل الحق لكل فرعون موسى فان فرعون في الاصل علم لذات متصف بالمباطلة
فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صار نكرة
منصرفة ودخله الجر والتنوين وموسى في الاصل علم لذات نبيه متصفة

باحقاق الحق وابطال الباطل فلان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر
صاحبه نكرة ولذا قال الشارح اي لللاسبطل كحق بهذا من قبل ذكر الاسم وارادة وصف
صاحبه صرف جزاء لقوله اذا والشرط مع جزائه في محل الرفع خبر المبتدا وهو قوله
وما فيه علمية موثرة لا دليل للصرف اذا نكر اي لدليل تبين مثلا مانع للفاعل وضع
راجع الى ما اي لدليل ظهر ظهورا بينا بين منع للضمير اسباب منع الصرف
وشرائطها فيما سبق اي بتفصيل كل واحد منها من انها بيان ما في قوله كما اي العلمية
اي من ان العلمية مع شرط او سبب لا تجامع اي لا تجتمع حال كونها موثرة الاستثناء
مفرغ لا تجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها موثرة فيه الا ما
اي تجامع السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه في تاثيره فحيح حتى لو لم تكن العلمية
شرطا فيه لم يوثر ولم يعتبر سببيته وذلك اي كون العلمية شرطا واقعا في الاسباب
الاربعة التي هي التانيث الحاصل بالتاء لفظا او معنى حال كون التانيث
لفظيا بان يكون ملفوظا او معنويا بان يكون التانيث في معناها كما قال
المص فيما سبق التانيث شرطه العلمية والمعنوية كذلك والعجمة كما قال ايضا
العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية والتركيب كما قال التركيب شرطه ان يكون علما
والالف والنون المزيدتين كما قال الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية
فان كل واحد من اسباب الاربعة مشروطة في تاثير سببيته بالعلمية بان يكون
علما يعني لو لم يكن علما لم يوثر الا العدل ووزن الفعل استثناء ما بقي من الاستثناء
الاول اي استثناء بعد تقليل المستثنى من الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء
من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد
مثل قولك ما ضربت الا زيدا الا عمروا فلان المضروب زيد او عمرو اي لا تجامع
العلمية سببا غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فالعلمية تجامع
الاسباب التسعة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين
بلا شرط فان العلمية تجامعهما اي تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها موثرة
فيهما حيث كانت سببا محضا كما تجامع العدل في عمر وزفر ووزن الفعل
في احمد وشمر وضرب وليست شرطا فيهما اي حال كون العلمية غير مشروطة
في تاثيرهما وسببيتها كما لم تجتمع مع العدل في ثلث ومثلث واخر وجمع فيه
ومع وزن الفعل في احمر واسود وارقم لا على انها لو كانت شرطا لهما لما كانا غير منصرفين
من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولو لم تكن سببا
محضا لما كان الاول الا ان العدل ووزن الفعل سبب محض وهما اي العدل ووزن
الفعل

الفعل متضادان جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا
فيهما فجاز ان يوجد ظ فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل احمد بكر شيئا علا
على ما نسيان وان ذا انكر صرف لان هذه الظ لم ينصرف اذا انكرت لبقاء السببين
العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء والتتبع منحصرة على اوزان مخصوصة وهي ستة اوزان لان
اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل مثل مثلث وافعل مثل اخر وفعل عمر وزفر وجمع
وفعل مثل سحر وفعل كحواس وفعال مثل قطام ليس شيء منها اي من هذه الاوزان
الستة قوله منها صفة لشيء ومؤكد من اوزان الفعل خبر ليس المعتبرة صفة
الاوزان في منع الصرف عن الاسم وانما قيدنا بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر
فانه وان كان على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذا كان الامر
كذلك فلا يوجد اي لا يوجد بشيء الى ان يكون تامة لا لاحتياج الى خبر منصوب شيء
منها اي مع العلمية يعني ان المستثنى والمحذوف ههنا شيء عام لمجموع هذين السببين
فالمستثنى واحد منها فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه
من جنس المستثنى ووصف ههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندي من ان
غير صحيح من الامر الدائر صف الاسم وهو اجتماع العدل ووزن الفعل معه
وانفرادها الذي هو مجموع هذين السببين العدل ووزن الفعل وبيان
احدهما فقط ووزن الفعل وحده الا احدهما يعني لا يوجد احدهما معها
ووزن الفعل فقط لا عدل والعدل وحده كعمر لا مجموعهما يعني لا يوجد
معها كلاهما كما فيه قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف كليا
فاذا نكر اذا جعل نكرة الاسم الغير المنصرف الذي فيه اسباب العلمية سواء كان
فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا او لا كعمر واحمد وابراهيم وعمران
او ثلثة كماه وجور في اسم بلد اثنين او اربعة او غيرهما نحو اذربيجان بقي
ذلك الاسم الغير المنصرف بلا سبب اي لم يبق فيه اي في الاسم الغير المنصرف الذي
احد اسبابه العلمية سبب من الاسباب التسعة من حيث هو سبب يعني لم يوثر
في منع الصرف لانه لا يزول عنه بالزوال وصف وهو التاثير فيما يتعلق بقوله
يعني السبب الذي هو اي العلمية شرط فيه اي في سببيته وتاثيره من الاسباب
الاربعة المذكورة وهي العجمة والتانيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب
والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تاثيرها او ان
لم يزل لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط لانه قد انتفع بالتنكير احد

السببي الذي صفته احد هو العلمية بذاتها او وصفها وانتفاء ايضا السبب الاخر لكن لان الشرط
بل وصفه وهو التاثير المشروط بالعلمية من حيث هو اي السبب وصف سببيته لان
انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها
يعني تاثيرها فلم يبق بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هي شرطا
له فيه اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية سبب من حيث هو
سبب فانصرف او بقي ذلك الاسم على سبب واحد فيها اي في السبب الذي
هو اي العلمية ليست شرطا فيه بل يؤثر فيه بلا شرط من العلل بيانه كما في قوله
فيما وزن الفعل مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقي مع سبب واحد وهو
العدل في الاول ووزن الفعل في الثاني لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما يلزم
انتفاءه وهو وهما بانتفائها فانصرفا لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب
الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل في الاسم الصرف بهذا اي فخذ
هذا الامر الذي هو اذا نكر الاسم الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب
او مع سبب واحد وقد قيل اي اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى
الاعتراض على قوله اي قول المص وهما متضادان بانه مثلا ان اصمت
بقطع الهمزة ووصلها بكسر الميم اي بكسرة الهمزة والميم التي هي الميم علما كونها
على للمفازة وهي الصحراء بالفارسية بيابان كما في قول الشاعر اشلى سلوقية
باتت وبات بها بوحش اصمت في اصلاح انه اوزان الفعل خبران فانه من
وزن اضرب مع وجود العدل فيه اي في قول اصمت فانه اي فان قوله اصمت امر
من صمت يصمت من باب نصر ينصر وقياسه ان يجيء بضمتين اذا كان نحو الحفاظ
مضموما يجيء اصمت يعني في امر ذلك الباب مضموما اتباعا لعين المضارع
ولانه اذا فتح يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك واذا كسرت يلزم
الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنها
فلما جاء اصمت بكسرتين علما للمفازة علم انه اي اصمت معدول عنه اي
عن اصمت بضمتين لانه لما جيء اصمت بكسرتين غير القياس علم انه معدول
عنها بناء على التدريس والجواب عن هذا الاعتراض ان هذا اي كون اصمت
بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين من غير اعتبار نقله من اصمت
بضمتين ايضا اي كما ورد اصمت بضمتين وذلك بانه يكون مضارعه مكسور العين
وانه لم يشتهر كون مضارعه مكسور العين بل المشهور انه يكون مضموم العين

فالاوزان التي يتحقق ويثبت فيها العدل تحقيقا كان العدل او تقديريا لا تجامع تلك
الاوزان الفعل او ما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا او ما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل
وقال المحشي ولكن نقول اصمت علم للمفازة كتب بلفظ اصمت بكسرتين مبالغة فيها
للخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يتكلم لحفظ لسانه من الغلط من غاية
الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لا معدول لا انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما
للمفازة المخوفة لا للمطلقة وليس كذلك وايضا اي كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين
معدولا عن اصمت بضمتين امر غير محقق للعلة المذكورة قد عرفت فيما تقدم يعني في
بحث العدل في قوله لكن لا بد للعدل من امرين وجعل الاسم المعدول عنه واعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل الى ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي وفي
التقديري ايضا لانه اذا لم يكن وجود الاصل في التحقيقي مع ان اصله موجود محقق
وفي التقديري علام كفاية اولى لان وجوده متعذر لا يتحقق بدون اقتضاء منع الصرف
اياه اي العدل الموزنة لكن الاسم غير منصرف في استعمال العلة الواحدة وبدون
اعتبار خروج الصيغة المعدولة عن ذلك الاصل الموجود تحقيقا او تقديرا لان
الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل اوهيهنا اي في قوله اصمت بكسرتين
علما للمفازة لا يقتضيه اي لا يقتضي منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل
موجودا محققا لوجود السببين في اصمت يقتضيان منع صرفه وراء العدل
اي غير العدل وهما اي السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل العلمية
والتانيث المعنوي مع وجود تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة وفيه ايضا
وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به ثم اي بعد بيان ان وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف بقي بلا سبب او مع سبب واحد اي المص اشار
الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة اي القاعدة بقول المص
وهي قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء على قول سيبويه بقوله وخالف
سيبويه الاخفش مركب من سبب فارسي وهو التفاح وهو صوت لقب
امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي وانما لقب به لانتشار رائحة كما ينتشر
رائحة التفاح الاخفش مشتق من الخفش بفتحتين صغر العين وضعف في البصر
يقال رجل اخفش اذا كان في بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذي
يبصر الشيء بالليل ولا يبصر في غيم ولا في نوم كذا في الصحاح وسبب معروف
الاخفش المشهور المراد ههنا هو ابو الحسن يعني من يكون مكنيا بابي الحسن لان
الاخفش ثلثة الاخفش الاكبر ابو الخطاب استاد سيبويه والمتوسط

ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد سيبويه
عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر من تلمذ من باب التفعيل التعليم جعل على
من يتعلم العلم بكسر الفاء ودلالة على ان التعلم ادخل حالا وانزل من العلم وكان الاخفش رد لما
اورده هنا حيث قال قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة
اليه غير ملائم بمرتبة قول التلميذ اي ما قال وهو انصراف نحو احمر بعد التنكير اظهر
من قول سيبويه لان الاصل في الاسم المعرب الصرف مع موافقة اي ان ما قاله الاخفش
موافق لما ذكره من القاعدة بيان ما في لما وهو مقوله وما فيه علة مؤثرة اذا نكر
صرف بقي بلا سبب او مع سبب واحد يجعله اي جعل المص قول الاخفش اصلا واسناد
المخالفة الى الاستاد وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف نحا بما هو الاصل
في الفاعل وهو الاولى وان كان جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى
الاستاد غير مستحسن لانه يجعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا
وتابعا وهذا تحكم العقول انبيهما مفعوله على ذلك اي على كون قول التلميذ
اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق ويتبع قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة
ولان اذا كان العقد اظهار الحق لا بأس من الخاتمين الاترى انه ورد اسناد
المخالفة الى الاستاد والتلميذ جميعا لا سيما في عبارات انتهى في انصراف
متعلق بخالف نحو احمر علما اي كونه منصرفا اذا نكر اي اذا جعل نكرة بعد
جعله علما ثم نكر فذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجيء
والمراد بنحو احمر علما ما اي وصف كان في الوصفية فيه اي في ذلك الوصف
سواء بني على الوصفية مثل احمر او زالت عنه وجعل اسم جنس مثلا اسود وارقم
وادهم قبل العلمية يعني قبل ان ينقل عن الوصفية ويجعل الشخص ظاهر غير نفي
يعني يوضع بمعنى الوصفية لو ستعملها احد وان زال عنه خلاف مقتضى الظاهر
قيد بها فيه اي في هذا الخلاف سكران وامثاله نحو عثمان وريان مما يكون
الوصفية ظاهرة غير خفية ويخرج عنه اي عن نحو احمر ونحوه ما كان فيه معنى
الوصفية فيظاهر النبي نحو افعل للتاكيد اي افعل الذي استعمل في التاكيد
يعني صار من الفاظ التاكيد المعنوي نحو اجمع واكتع وابصع فان هذه
الالفاظ في الاصل موضوع لمعنى وصفي وهو الجمعية ولذا كانت غير
منصرفة قبل العلمية و قبلها ان يكون مستعملة في معنى التاكيد الا انها
لما كانت غير منصرفة قبل العلمية يعني لكان فيه ضعيف منها معنى الوصفية
فانه اي فان نحو اجمع منصرف عند التنكير يعني ان نحو اجمع اذا استعمل

في معنى

في معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف
للوزن والعلمية هما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا
بالاتفاق اي باتفاقهما لضعف معنى الوصفية وهو الجمعية فيه اي في نحو اجمع قبل العلمية
اي قبل النقل من الوصفية الى العلمية لكونه يعني كل ما في حكمه وكذلك اي كما يخرج
عنه افعل التاكيد يخرج عنه ايضا افعل التفضيل المجرد من التفضيلية اي ان افعل التفضيل
المجرد عنها مما يكون مستعملا بمن التفضيلية الا انما يكون بمعنى غير ملفوظ مثل الله
اكبر اي الله اكبر من كل شيء لا مما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا
لا سيما ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام ينجر بالكسر يعني انصرف لان وجود لازم
الشيء يستلزم وجوده فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق وان كان غير منصرف
حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه لانه اذا تجرد
عن من التبس بالفعل الذي لا وصفية فيه كافعل وابدع ولا يكون كاملا فيه معنى
الوصفية ظاهرا ومع هذا الوصف الاصلي في الاسم الصرف حتى صار افعل التفضيل بعد
تجرده عنها اسما مضى لا عنه معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفا وان معه من يعني وان
افعل التفضيل مستعملا بمن التفضيلية فلا ينصرف يعني يكون غير منصرف بعد التنكير
ايضا بلا خلاف اذ فيه لظهور معنى الوصفية فيه بسبب كونه مستعملا مع التفضيلية
لانه اذا اتصل مثل من تميز عن افعل الاسمي الذي لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى
التفضيل الذي هو الوصف فيكون غير منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف
او الوزن والعلم اعتبار للصفة الاصلية متعلق بالاعتبار اي انما خالف سيبويه
الاخفش في انصراف نحو احمر علما اذا نكر لاجل اعتباره اي اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية
المصدر جار لفاعله وناب مفعوله وفي هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا
على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلثة ان يكون مصدرا وفعلا
لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود وههنا كذلك بعد التنكير ظرف الاعتبار
فانه لما زالت العلمية المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية للخصوص والوصفية
للعموم بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الزائلة بالعلمية فاعتبرها اي فاعتبر
سيبويه الوصفية الاصلية لزوال المانع وجعله اي نحو احمر غير منصرف للصفة
الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل في نحو احمر والالف والنون المزيدتين في نحو
سكران يعني ان نحو احمر ثلثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف
الحالي اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه غير منصرف بالاتفاق للوزن والوصف الاصلي
واما عند الاخفش فمنصرف وعلى ما سيأتي فان قلت كان ان مخففة من المفتوحة

الشردة واسمها الضمير الثاني المحذوفة وجوبا اى كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير هنا هو المشبه لا باعث على اعتبارها ايضا اى كما لا مانع من اعتبارها
هنا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث هنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية
لان الاصل في الاسم العرف كما انه لا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها اى فلم اعتبر
سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن
والوصف الاصلي وذهب الى ما هو خلاف الاصل في الاسم المعرب اعني ما هو
خلاف الاصل فيه منع الصرف كما سبق غير مرة لان الاصل في الاسم المعرب الصرف
فيكون منع الصرف خلاف الاصل قيل يعني اجيب الباعث على اعتبارها اى على
اعتبار سيبويه الصفة الاصلية نحو بعد التنكير فالمصدر مضاف الى مفعوله
والفاعل محذوف اضافة اسود وارقم من الصرف اسمين للحية وادهم اسم للقيد
مع زوال الوصفية عنهما اى عن اسود وارقم في اى حين كونهما اسمين لهما يعني
فان سيبويه اعتبار الوصفية في نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها في اسود
وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية في كلا القسمين نحو فيه بحث اى في هذا الجواب
نظر لان الوصفية الاصلية سبب لم تزل عنهما اى في اسود وارقم بالكلية
لان الوصفية انما تزول بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل
اسما للحية السوداء وليس كذلك بل بقي فيهما بعد الاسمية شائبة اى رائحة
من الوصفية الاصلية التي وضع اسود وارقم لها لان اسود اسم للحية السوداء
وهي نوع مما وضع له اسود وكما يبقى ان اسود موضوع للماهية [illegible]
السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعني صنعها فيكون اسما لجنس من الاجناس
التي وضع اسود لها وارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وهي نوع مما وضع وضع
له ارقم لان ارقم وضع للماهية سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس
التي وضع ارقم لها وفيهما اى في اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية شمة
اى رائحة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما اى في اسود
وارقم بعد الاسمية اعتبارها اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم في احمر
بعد التنكير وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلي لاحمه اى لان الوصفية
التي في احمر قد زالت بالعلمية بالكلية فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لهما
اجيب بان هذا اذا جعل غير الذات المخصوصة وهي الذات الموصوفة بالحمرة اما
اذا جعل علما لتلك الذات فلا لان الوصفية تزول بالكلية فلا يقاس على اسود
وارقم بل المتبادر ليس الا انه جعل علما لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية

كذا في اسود

كذا في اسود وارقم وادهم على ما سبق فالحكم اعتبارها في نحو احمر بعد التنكير كالحكم في اسود
وارقم فالقياس صحيح واما الاخفش فذهب الى ان اى ان نحو احمر منصرف بعد التنكير فان
الوصفية في نحو احمر قد زالت بالعلمية لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان في كلمة واحدة
كما سبق وان العلمية قد زالت بالتنكير وهو ظاهر والزائل لا يعتبر من غير ضرورة ولا ضرورة
هنا لان الاصل في الاسم المعرب الصرف واجيب عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال
المانع وان لم تكن فيه ضرورة فلم يبق فيه اى في نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول
بالثاني والثاني بالتنكير الا سبب واحد وهو وزن الفعل في نحو احمر او الالف والنون
في سكران والسبب الواحد لا يمنع من الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان الاسم ان كان فيه
سبب واحد غير مكرر جاذب الى الجانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرعي وهو
عدم الصرف نجذبه الاصل لاصالته فانصرف وهذا القول اى قول الاخفش اظهر من قول
سيبويه قد سبق وجه الاظهرية وقال المحشي كلا والحق مع سيبويه
واعترف به الاخفش حيث قال في كتابه خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس
فاما السماع فهو على منع الصرف ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي في نحو احمر بعد
التنكير اشار الشارح هنا الى ان قول المص ولا يلزم جواب سؤال ورد من الاخفش
سيبويه على ان يكون الواو فيه للاستئناف وان كان ذلك الوصف زائلا
بالعلمية لان الزائل لمانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك المانع لزمه اى لزم سيبويه
ان يعتبره اى ان يعتبر الوصف الاصلي في حال العلمية يعني عند قيام المانع وهو
العلمية ايضا اى كما اعتبره عند زوال المانع فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية يعني فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية
والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام
المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف
الاصلي لاصالته مع العلمية عمله فاجاب عنه المص اى عن هذا اللزوم من جانب
سيبويه بقوله **ولا يلزم** من الالزام او اللزوم والمناسب لقول الشارح لزمه
الثاني اى لا يلزم سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية الزائلة بالعلمية بعد التنكير
في مثل احمر علما **باب حاتم** بالرفع لانه فاعل ولا يلزم يعني فرق بين باب حاتم
وبين احمر في هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود في الحال
في باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود
في باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم
اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب دخل اى كل علم تغيير للعباب لانه

هذا الحكم ليس بمختص بحاتم فانه في الاصل وصفا بان كان في الاصل اسم فاعل او اسم مفعول مثل
محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان في الاصل صفة ثم جعل علما مع بقاء
العلمية الآتية للوصف بان اعتبر سيبويه متعلق بقوله ولا يلزم فيه اي في باب
حاتم ايضا اي كما اعتبر في باب احمر الوصفية الاصلية وحكم سيبويه بمنع صرفه اي
صرف حاتم للعلمية والوصفية الاصلية يعني يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف
الاصلي والعلم الحالي لانا نلزم تعليل لقوله ولا يلزم وهو نفي اللزوم ههنا لان اللازم
على ما لا يخفى اي العلة ومانع يوجد في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف اي
على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف من اعتبار المتضادين بيان لما في لما
يعني المراد من المتضادين الوصفية والعلمية فان العلم للمخصوص لشخص مخصوص معين
بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد والوصف للعموم يعني ان الوصف عام
لكل ما فيه الحدث ذي روح او جماد او انسان او غيره غير مختص بجنس واحد
ونوع شخص وفرد فلا يجتمعان في محل واحد في حكم واحد متعلق بالاعتبار
وهو عدم انصراف حاتم مثلا ١١
والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح
وهو اي الحكم منع صرف لفظ واحد حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار
المتضادين في منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز منع كون باب حاتم
غير منصرف للوصف الاصلي والعلم الحالي فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية
في باب احمر اعتبارها في باب حاتم حتى يرد عليه ما ورد بخلاف ما
مصدرية اذا ظرفية زمانية اعتبرت يعني للمفعول الوصفية الاصلية
بالرفع لانه نائبه اي بخلاف وقت اعتبار الوصف الاصلي مع سبب آخر
وهو وزن الفعل كما اعتبرت في اسود وارقم اسمين للحية فانه لا مانع
من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع
الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود وارقم واحمر فان قلت
التضاد انما هو بين الوصفية المحققة او الموجودة حتى لم تكن زائلة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية مثل في حاتم علما لان الزائل
لا يكون متضادا للتانيث فلو اعتبرت يعني للمفعول الوصفية الاصلية
والعلمية في منع صرف مثل حاتم متعلق باعتبرت لا يلزم اجتماع المتضادين
في باب حاتم لان الوصفية في الاصل والعلمية لاعتبارهما قلنا تقرير احد
الضدين اي اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود يجوز والمجمع ضد آخر اي
مع ضده في حكم واحد اي في منع صرف لفظ واحد وان لم يكن ذلك من قبيل

اجتماع

اجتماع المتضادين لان احد الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجودا لا يلزم اجتماع
الضدين لكنه يشبهه اي الاجتماع يشبه اجتماعهما فاعتبارهما معا وان لم يكن مستحيلا
لكنه غير مستحسن فينبغي للعاقل ان يتحرز عنه كلام غير مستحسن كما يحترز عن كلام
مستحيل ولما بين ان الاسم المعرب الذي فيه سببان من الاسباب او واحد
مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمتنع منه في بعض الاحوال
وان كان التنوين يمتنع في جميع الاحوال فقال وجميع الباب اي باب غير
منصرف سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان
فيه علمية مؤنثة او لا باللام متعلق بقوله ينجر قدم عليه للاهتمام اي حال
اريد دخول لام التعريف عليه اي على الاسم الغير المنصرف اشار بالتعبير في
الوضعين اي كون اللام للعهد الخارجي او بالاضافة اي اضافة الاسم
الغير المنصرف الى غيره ينجر اي يصير ذلك الاسم الغير المنصرف مجرورا بالكسر
متعلق بينجر اي بحركة الكسر لان الكسر من القاب البناء فانه يستحيل
الانجرار به فلا بد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر حركة الكسر
بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين
ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المص بالكسرة بالتاء
لعدم اختصاصها بالبناء لفظا بالاحمر وعمركم او تقديرا مثل بالحبلى وحبلى
النساء وانما لم يكتف المص في بيان هذه الفاصلة بقوله ينجر لان معناه
على ما مر يصير مجرورا لان الانجرار قد يكون بالفتح كما سبق ان انجرار غير
المنصرف بالفتح ولو اكتفى به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او بالكسر مع ان
المقصود هو الثاني ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود ولذا لم يكتف
ايضا بان يقول بكسر اختصارا لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا
اي كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله بكسر لتوهم ان غير
المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول
اللام والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة وللنحاة
خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة اي حالة اضافته الى غيره او حالة دخول
اللام عليه منصرف او غير منصرف فمنهم اي فبعض النحاة من ذهب
الى انه اي الى ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا اي سواء بقيت العلتان
فيه بعد هذه الحالة او زالت جميعا او بقيت احداهما او زالت الاخرى
لان عدم انصرافه اذا كان فيه سببان او سبب واحد مكرر انما كان لمشابهة

النفاء الاحتياج والفرعية فلما ضعفت هذه المشابهة اى مشابهة الاسم الغير المنصرف
بدخول ما هو من خواص الاسم اى بسبب دخول ما يختص اسمية وتحققها اعنى
اللام او الاضافة على ما سبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم
قوييت جهة اى جانب الاسمية وتخففت لان وجود علامة الشئ دليل
فرجع هذا الاسم الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر اى الجر لزوال المانع
من دخولها وهو المشابهة وبيان اجتماعها مع اللام والاضافة دون
التنوين يعنى لم يدخله التنوين لانه اى لان التنوين لا يجتمع مع اللام او الاضافة
لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع
لتعريف ما دخله والتنوين لتنكيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل
الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتقار فبين الاضافة
واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين ومنهم
من ذهب الى انه فى هذه الحالة غير منصرف مطلقا يعنى فى الاحوال الثلثة
التى مرت آنفا والممنوع من غير المنصرف لاجل وجود العلتين او العلة المكررة
فيه بالاصالة هو التنوين لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما
بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا
او مثل قولهم قم الحق وتحرّ بين فكان التنوين مقصودا بالمنع لانتفائه
بالاسم وسقوط الكسر من غير المنصرف انما هو بتبعية التنوين لاشتراكهما
فى الاختصاص بالاسم حقيقة وحيث كان كذلك اى لما كان ضعفت فيه
مشابهته اى مشابهة غير المنصرف للفعل بدخول ما هو من خواص الاسم
لم تؤثر اى المشابهة الا فى سقوط التنوين لكونه مقصودا بالمنع فقط دون
تابعه الذى هو الكسر لان الشئ اذا ضعفت ينحصر تأثيره فيما هو المقصود
ولم يتجاوز الى غيره فعاد الكسر الممنوع لاجل المشابهة القوية حيث
ضعفت الى حاله لعدم المؤثر فى سقوطه فبنى على حالة الاولى وسقوط
التنوين من ذلك الاسم فى هذه الحالة لا لمنعه من الصرف اى لكونه
غير المنصرف وكون الاسم غير المنصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان
باقيتين او واحدة مكررة باقية مثل واما اذا زالتا معا او زالت
احدهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف
لما سبب او سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور ومنهم
من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع دخول اللام او الاضافة

يعنى

يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة
مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز
جعلها مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وسقوط التنوين منه
لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق فى كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف
مطلقا وان زالتا اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث
لا يجوز اجتماعهما باحدهما او زالت احديهما اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعها
مع احدهما كان الاسم منصرفا فدخله الجر لكونه منصرفا ولامانع من دخوله ولم يدخله
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق وبيان ذلك اى وبيان المذهب
الثالث ان العلمية تزول بدخول اللام لما سبق ان اللام وضع لتعريف ما دخله
فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة بأى طريق كان والاضافة لان
المراد بالاضافة هنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف
على ما سيأتى فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر كما فى الاربعة المذكورة
فيما سبق زالتا اى العلتان معا باللام او الاضافة لان العلمية زالت
باللام والاضافة وزال الآخر بزوال السبب الذى جعلت هى شرطا له فلم يبق
فيه سبب من سببه هو سبب فانصرف فدخل الجر لذلك ولم يدخله التنوين
لما مر غير مرة كما فى ابراهيم وطلحة وزينب وبعلبك وعمران وان لم يكن
العلمية شرطا بل اثرت فيه بلا شرط كما فى احمد وشمر وزفر وعمر زالت
احديهما فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر اى الجر دون
التنوين وان لم يكن هناك اى فى الاسم الغير المنصرف علمية بل كان غير
منصرف بدون العلمية اما مع سببين كما فى احمر وثلث وجمع بقيت العلتان
على حالهما واما مع سبب واحد كحمراء واساور وانابيب فكان الاسم فى هذين
القسمين غير منصرف لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فمنع من التنوين
لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق وهذا القول انسب من القولين
الاولين بما عرف من حد غير المنصرف وهو ما فيه علتان من تسع
او واحدة منها تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف فى هذه الحالة منصرف
او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكر المصنف اكتفى فيه بقوله ينجر بالكسر
ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان محل الاعراب
وهى ثلثة فقال المرفوعات قدمها على اخويه لان المرفوع هو العمدة
فى الكلام ومحتاج اليه وهالنا كذلك ولان علامته وهى الضمة اقوى

معاصم

مطلب المرفوعات

العلامات والواو والالف وان كان علامتين ايضا لكنهما فرعان عن الضمة وهي الاصل
وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا
واحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه
على ان المعرف جنس المرفوع لا نوعه وتدبر وجمع القلة ههنا وفي المجرورات
على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتداء
خبره قوله هو ما اشتمل او خبرها محذوفة تقديره المرفوعات ما ذكره
او من انواع محل الاعراب او انها موقوفة لا تحل لها منه وهو الصواب
يعرف بالتامل جمع المرفوع خبر مبتداء محذوف تقديره جمع المرفوع لا المرفوعة
وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا لان موصوفه الاسم لان المراد مرفوعات
الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون التقدير الاسماء المرفوعات
لان الصفة تستدعي موصوفا وهو اي الاسم مذكر لا يعقل لان العقل
لا يكون الا في ذوي العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن وجمع
بناء للمفعول وهذا الجمع منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا
الجمع مطردا تمييز عن نسبة الجمع الى الصفة ليكون قريبا لعامله وتنبيها على
ان التمييز عن النسبة قد يتوسط بين المنتسبين وان كان في تقديمه على عامله
خلاف صغير ويجمع المذكر الذي لا يعقل لان غير العاقل لعقوله جار مجرى
المؤنث كالصافنات جمع صافن وهو الخيل الذي تقوم على طرف
الحافر من يد او رجل ويطاء الثلث الاخرى على الارض لغاية جودته
وهو من الصفات المحمودة من الخيل لانها دليل الا في العرب
الجمالات للذكور على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا
كفرس وقرون من الخيل يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى وجمال جمع
جمل وهو الذكر من الابل السبحلات جمع سبحل على وزن ممطر بمعنى الضخم
الكوم الغليظ وهو محمود في الابل الدال عليه قوله ايام ضحيات
جمع ضحي بالضاد والحاء المعجمة وهي الغليظ وكذا لايام الخاليات
اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكذا لحبال الراسيات سمات
والبيوت المتقدمات الى غير ذلك **وهو** اي المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا معنى بمنزلة
اعلم لا هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا
او التذكير باعتبار الجزء على ما علم عكس من كان امكنه لان التوقيف

اللام

اللام متعلق بالتعريف تقديره وانما فسرناه بهكذا لان اما يكون للماهية وهي الحقيقة
والجنس بمعنى واحد وهي لا يطلق الا على الفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا
كالانسان لا للافراد كزيد وعمرو **ما اشتمل** اي اسم اشتمل فيه اشارة الى ان ما
موصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره
بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق هاهنا من كونها موصولة
لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول **على علم الفاعلية**
اي علامة كون الاسم فاعلا يشير الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة
لان العلم في اللغة بمعنى العلامة وهي الضمة وانما جعلت علامة للفاعل
لان الفاعل اقوى وهي ايضا اقوى الحركات فالمناسب ان يأخذ ما هو
الاقوى والواو وهي ايضا اقوى الحروف والالف وانما جعلت علامة
في التثنية لا غير لانها كثير الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت
علامة لهما ونائبة عن الضمة والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
الاسم موصوفا بها اي يكون اعرابها لفظا بهذه العلامات الثلث
او تقديرا كذلك او محلا كذلك نحو جاءني هؤلاء في محل الضمة وهذان في محل
الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه اي في قوله او محلا رد على المصنف
حيث قال والاعراب المحلي لا اشتمال عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء هؤلاء
مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير ولان الاسم
موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي ان في محله اي في مكانه من الرفع
والنصب والجر لو كان ثمة اي في ذلك المكان معرب اي اسم معرب لكان
ذلك الاسم مرفوعا مثل جاء هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان
مرفوعا لفظا مثل جاءني زيد او تقديرا مثل جاءني فتى فاذا كان الامر
كذلك فكيف تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي منصوب لفظا بعد لان
فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى ما اي بما بان الرفع المحلي وهو
الرفع لفظا او تقديرا وهو اي الحصر بحيث مثلا منصوب اما على
المصدرية تقديره تمثل مثلا والجملة حال من فاعل يبحث او على الحالية
بمعنى ممثلا عن اقوال الفاعل من التقديم والتاخير وغيرها
اذا كان ظرف يبحث مضرا متصلا والمضمر مطلقا لا يكون الا مبنيا
واعراب المبني انما يكون في محله كما سيجيء في بحث وجوب التقديم
والتاخير ولما فرغ من بيان تعريف المرفوع شرع في بيان انواعه

وقدم ما هو الاصل منه فقال فمنه الفاء للتفريع ومن للتبعيض او من المرفوع يرجحه
توافق الضمير المرفوع البارز والمجرور في المربع والتقسيم ايضا لان التقسيم
هو المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية يرجح هذا التفسير توافق الضميرين
المستكن والمجرور في المربع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب
المربع الفاعل مبتدأ مؤخر وقوله فمنه خبر مقدم او خبر وقوله فمنه مبتدأ
لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل في المبتدأ
التقديم على ما سيأتي وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان الفعل هو الاصل في العمل و
الاسناد والاخبار لانه لو وجد وحده يحتاج دائما الى الفاعل
بخلاف غيره ولان عامله اقوى لانه لفظي يعرف باللفظ والقلب
الفاعل ومناسبة العامل للمعمول توجب قوة محله ومن اثار قوة العامل
اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ وينسخ من عامل المبتدأ لانه يعرف
بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ ولانه اذا دخل في باب
التركيب بحث لا يجوز تقديم الابتدائية سله وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق اي غالبا لانه يجب تأخيره في بعض المواضع لامر عارض
وسيجيء تفصيله على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم وسيأتي
وجهه بخلاف الفاعل قلنا الفاعل وان كان مسند اليه كالمبتدأ
وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا للعامل اللفظي وهو الفعل الذي
هو الاقوى من العمل كما سبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ
اذا قدم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ولولا انه مؤولا مثل زيد ابوك
في تأويل مربيك ومشتق مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام
متعددة في تركيب واحد والفاعل ليس كذلك لانه لا يحكم عليه الا
بحكم واحد وفيه نظر فان المبتدأ اقوى لان كثرة الحكم على الشيء
تفيد قوته بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لان الفاعل
يصدر عنه الفعل ويقوم به والى مثل قائم بنفسه غير صادر عن
شيء فكيف يحكم به وانما يحكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم
لا يقبل التأويل وهو اي الفاعل اسما اي اسم سبق فائدة هذا التفسير
تعقبه نصب على التمييز او حال عطف على قوله تعمقت
واللام في لديه متعلق بالتقييد اي وانما عممنا الاسم المفهوم

من قوله

من قوله ما يقتضي المقام اي الحقيقة والحكمية اي في الاسم مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا
لان الفعل المصدر بأن في حكم المصدر في كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه
اي اعجبني ضربك زيدا اسند اليه الفعل ولم يقل الخبر بالفعل احترازا عن فاعل الفعل
الانشائي نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوها بالاصالة متعلق بالاسناد
ولا بالتبعية واللام في ليخرج متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بالاصالة
ليخرج عن الحد توابع الفاعل مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله وكذا خبر مقدم
المراد مبتدأ في جميع متعلق بالمراد حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التوابع بل من قوله وكذا بدل الكل والباء في قوله بقرينة متعلق بالفعل
المقدر تقديره علم ذلك اي كون غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
اي بعد هذه الانواع الثلاثة او شبهه معطوف على الفعل اي ما يشبهه لان
المصدر العامل في حكم الفعل في العمل ووجه الشبه يعلم في السياق لئلا يخرج المصدر
لانه غير مشتق منه ولان الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لا يدل على
الحدث وانما قال ذلك اي او شبهه لبيان واللام متعلق بالقول فاعل مثل
اسم الفاعل مثل زيد قائم ابوه والصفة المشبهة مثل اعجبني زيد حسن وجهه
والمصدر مثل اعجبني ضرب زيد عمروا واسم الفعل مثل رويد زيدا وهيهات
الامر واسم التفضيل نحو زيد افضل غلامه وفي افضل ضمير راجع الى زيد وسيأتي
تفصيله والظرف زيد عندك كتاب وقدم عطف على قوله واسند او حال
عن الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضي المثبت اذا اوقعت حالا يلزم
فيها قد ظاهرة او مقدرة اي الفعل او شبهه يشير الى ان الضمير يرجع الى
احدهما على سبيل البدل عليه اي على ذلك الاسم المعتبر فيه ما واحترز به
اي بقوله وقدم عليه عن نحو زيد في زيد ضرب اي عن المبتدأ الذي
اسند اليه الفعل يعني خبره جملة فعلية لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه عبارة عنه والمسند اليه هو المخبر عنه
في الحال والاصل وكان خبر برفع ضمير المبتدأ لجواز ان يقال هو مسند الى المبتدأ
فاحترز هذا بقوله وقدم عليه لكنه مؤخر عنه فلا يصدق هذا التعريف
عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو المستكن الراجع الى المبتدأ والمراد بقوله
قدم عليه تقديمه عليه وجوبا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد بتقديم
الخبر يستلزم تقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذه المبتدأ ليس بفاعل فاجاب
عنه بقوله والمراد الخ واللام في قوله ليخرج متعلق بالتقديم عنه

المبتدا المقدم عليه خبره مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببي مثل مررت
برجل حسن غلامه ويقال مثل صفة جرت على غير من هي له نحو كريم خبر مقدم لابتداء
لانه نكرة لا انها لا تكون مبتدأ الا بوجه من التخصيص وسيأتي تفصيله من بركه
والموصول مع صلته في محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر عليها مع ان تأخيره
هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدا مثل قوله ثلثة تذهب عن القلب
الحزن الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن فان قلت منشاء هذا السؤال قوله المراد
تقديمه عليه وجوبا فالفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا كان هكذا فان قلت
فلم يجب تقديمه اي تقديم الخبر اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا لتخصيص به النكرة لان تقديم
خبر الظرف يخصص النكرة وسيأتي تحقيقه في الاسم الاخر قلت المراد بتقديمه
وجوب تقديم نوعه اي نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لا فرده وليس نوع
الخبر مما يجب تقديمه بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كما في المثال المذكور
بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده
كما سبق على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
اي الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند
والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال الجهة فلان طريقه وطرزه والضمير المجرور في قيامه
يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعني
على طريقة حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة الخ وفيه نظر وطريقة قيامه
بان يكون على صيغة المعلوم اي ذكر علامتها او على ما في حكمها اي من ذلك نحو
لوازمها لان القياس موجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس
الا بصيغة المعلوم او ما في حكمه لان مصدر المعلوم موجد ومصدر المجهول لا موجد
لانه لا يجيء مجهول من الفعل اللازم كاسم الفاعل والصفة المشبهة مثال ما في
حكمه لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل في حكم الفعل المعلوم
لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند
الى نائبه واحترز بجهة القيام اي بقوله على جهة قيامه به عن مفعول ما لم يسم فاعله
او مفعول او شبهه فانه لم يسند الى فاعل بل الى نائبه كالفعل المجهول او اسم المفعول
كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول لا على صيغة المعلوم فلا احتياج الى
هذا القيد اي القيد المذكور انما هو على مذهب من لم يجعل نائب الفاعل
داخلا في الفاعل كما هو واما على مذهب من جعله الجار متعلق بقوله فلا حاجة
الى هذا القيد واما فلا حاجة به اه قدم لئلا يتوالى بين حرف الشرط والجزاء مثل

قوله

قوله اما يوم الجمعة فزيد قائم من جعله اي مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فيه كصاحب المفصل
حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا ومنه الشيخ
عبد القاهر واكثر النحوية حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم فلا حاجة الى
هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في الاصطلاح
النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا فعند الكل لا يقال وعندهم يقال مثل اما مرفوع
على انه خبر مبتدأ اي محذوف تقديره مثاله مثل او منصوب على انه مفعول به تقديره امثل
مثل زيد اتي به ليصرح بان المقصود من المثال وبين في قام زيد الجار والمجرور صفة
لزيد اي الكائن فيه منفذا اي منفذا القول مثال لما اسند اليه الفعل وصرح به ومثل
ابوه في زيد قائم ابوه وانما اتى بالمبتدا هنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه
لا يعمل بدون الاعتماد وسيأتي تفصيله منفذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما عليه و
لو قال زيد قائم ابواه او اباؤه لكان صريحا فيه لكن اختار الافراد اختصارا
ولان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين لما فرغ من تعريف الفاعل
شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل في الفاعل والاصل في اللغة
ما يبتنى عليه الشيء وفي العرف قاعدة كلية تنطبق ما تحتها من الجزئيات
والمراد هنا ما ذكره الشارح بقوله اي ما ينبغي الخ قيل ولو قال والاولى مكان
والاصل لكان اخصر واوضح واليق لمرفوعات الاشتقاق يعني مطابقة
الاولى وانه يليه اجيب بان الاولوية يحتمل ان تكون عارضة لا لحسب الاصل
وليس يوجد هذه الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان يلي فعله لانه كجزء منه وجب التولي اولى ان يلي
الفعل المسند اليه اشير الى ان اللام في الفعل للعهد الخارجي مثل جاءني
رجل فاكرمت الرجل اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء الا ان نحو لانه اي
الفعل هذا تفسير ليلي الولي لان معناه القرب يقال وليه وقرب يعني يليه حقيقة
كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية لوجوده اذ
هو خلاف الاصل لانه اي الفاعل ظاهره من الفعل حقيقة كالفاعل المستتر
او حكما كالفاعل الظاهر قوله كالجزء الذي منه تعليل للجزئية يدل على ذلك
اي كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اي للتلة استكان اللام في ضربت
اي في الفعل الذي اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لان الكل اورده
على سبيل التمثيل قوله لانه لدفع توالي اربع حركات تعليل للاسكان فيما هو [illegible]

للتوالي بمنزلة كلمة واحدة لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي لانه
لما اشتغل لكونه حروفا اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاشتغال وجب اسكان
احدها لا منعه لزم اسكان احد الحروف ماهو بمنزلة الكلمة الواحدة كالمثال المذكور
فلذلك الفاء للتفريع اي لبيان فائدة لزوم الاصل في الفاعل الولي واللام تعليل
ومتعلق للفعلين اعني جاز وامتنع على سبيل التنازع ذلك الاسم من اسماء
الاشارة وللبعد الامر الاول يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل
سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات السبع جاز ضرب
غلامه بالنصب على انه مفعول به زيد مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الخ
تقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اي تركيب ضرب غلامه زيد قوله
لتقدم تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل مرجع الضمير وهو
اي المرجع زيد لانه فاعل واصله ان يلي الفعل لفظا ورتبة منصوب على التمييز
لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر كذلك
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر كلية مطلقا بل يلزم لفظا فقط وهو اسم من
اسماء الافعال بمعنى انته مبني على السكون والفاء جواب شرط محذوف
يعني اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة وذلك اي لزوم
الاضمار قبل الذكر لفظا فقط جائز كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة
وامتنع ضرب غلامه بالرفع لانه فاعل زيدا منصوب لكونه مفعولا لتأخر
مضاف الى الفاعل وهو مرجع الضمير وهو زيدا لفظا ورتبة تمييز اي من جهة
التأخير فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك اي الاضمار قبل الذكر
غير جائز لكونه مخالفا للوضع ضمير الغائب سيجيء تفصيله قوله خلافا منصوب
على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام في للاخفش متعلق به خالف
للجمهور خلافا لابن جني هذا لان الجمهور وابن جني بسكون الياء وتخفيف
وتشديد النون كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه
ان جني معرب كني وليس الياء للنسبة ومستندهما اي دليلهما في ذلك اي
الجواز قوله اي قول الشاعر جزى ربه وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير
الى العدي وهو الاولى لانه الموافق للعرف من احوال الرجل الذي الى ابيه ولان الرب
وهو الملجأ للرجل فاذا امتنع للمظلوم من يلوذ انه عليه وعن في قوله عني
هنا للبدل تقديره بدلا مني ونائبا عني اي كما تم جزاء منصوب بنزع
الخافض اي كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو الكلاب جمع

كلب

كلب المراد بها شرار الناس او حقيقتها ويراد بها القتل بدل العاويات جمع عاوي وهو الصياح
يقال عوى الكلب يعوي من باب رمى يرمي صاح وهو ماليس بكلب صيد ولا حرث
ولا له النفع الا العوي ويروى العاديات جمع العادي بالدال المهملة وهو العدو
والاولى اليق بالمقام وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب سؤلي قيل المقصود منه
اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تقوله اياه
وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي واجيب عنه اي عن مستندهما
بان هذا اي قول الشاعر لضرورة الشعر اي لضرورة وزن الشعر اذ لو قيل جزى عدي
بن حاتم ربه لاختل الوزن ولوقوع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام والاضمار المذكور ليس بموجود فيه وبانه لانسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اعني لو اجزى فاقرب
وقد مر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذي
دل عليه الفعل اعني صدق اي جزى رب الجزاء فح لا يلزم فيه محذور ويكون الرب
بمعنى الصاحب اي صاحب الجزاء قوله واذا انتفى الاعراب مشروع لما يوهم
الفاعل وجزئه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان يكون جائز
التأخير عنه الا ان اللام في الاعراب للعهد الخارجي على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول الباء في قوله بالوضع متعلق بالدلالة لان المراد بها الدلالة الوضعية
لا غير لفظا منصوب على التمييز من نسبة الفعل الى الفاعل والقرينة التقديرية
اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره مرفوعا صريحا
لانه في التمييز معنى الظرفية والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة كان صريحا لانه
لم يذكر المفعول صريحا والقرينة معطوف على الاعراب اي الامر الدال عليهما لا
بالوضع لان القرينة ما يكون علامة الشيء من غير وضع اذ لم يعهد بعد للمفعول
وقوله ان يطلق مبني لما اذ نائب لقوله اذ لم يعهد الخارجي في قوله على ما وضع
متعلق بقوله ان يطلق بازاء الشيء قوله ان الضمير اسم ان يرجع الى الموصول
قرينة جزاء على الضمير راجع الى الشيء نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود
ان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك
فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه يعني ان ذكر الاعراب زائد غير
محتاج اليه فيه رد على الهندي حيث قال وكان يكفيه الهداية ان يقول واذا انتفى
القرينة اذ الاعراب من القرائن وقال الافصح ان يقول واذا انتفى اللبس
يكفي لما عرفت قوله اذ القرينة شاملة له تعليل للزوم الاعراب يستغنى عنه

لا لعلم الورود كما هو المتبادر وهو اي القرينة اما لفظية اي ان يكون معروفة بالتلفظ
وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتا والتانيث في نحو ضربت موسى حبلى او
معنوية يعني تعرف بملاحظة العقل من غير مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى
المصطفى ونحو اكل الكمثرى يحيى لان احدهما لم يصلح للفاعل او كان معطوف
على الشرط الفاعل ضميرا متصلا بالفعل او شبهه بان لا يكون اسما ظاهرا بل الضمير
كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه وسواء كان المفعول اسما ظاهرا
كضربت زيدا او ضميرا منفصلا مثل ما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك الباء في قوله
بشرط متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط ان لا يكون
المفعول متأخرا عن الفعل فيه رد على الوافية حيث قال وما ذكره يشكل بمثل
قولنا زيدا ضربت يعني والكلام في قوله لئلا ينتقض متعلق بالشرط اي ما ذكره
المص بمثل قولنا زيدا ضربت يعني بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا لان
ضميرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه
نادرا لم يلتفت اليه المص او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل معطوف
على احد الشرطين الاول للاصالة والثاني بقربه بعد الا ظرف الوقوع
الباء في قوله بشرط كالباء التي في توسطها اي ... الا بينهما اي بين
الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتأخير يعني في صورة تقديم الفاعل
وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد ستجيء قريبا نحو ما ضرب زيد الا عمرا
او بعد معناها اي معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها نحو انما ضرب
زيد عمرا او وجب تقدمه جزاء لقوله انتفى او نقول او بعد معناها و اياما لان
جزاء الباقية محذوف اما لكونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه واما
الثاني فلقربه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور الاربع
والجار في قوله اما في صورة متعلق بمحذوف واما للتفصيل تقديره اما وجوب
تقديم الفاعل على المفعول في صورة انتفاء الاعراب فيهما اي في
الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول والقرينة الدالة عليهما لفظية
كانت او معنوية فللتحرز عن الالتباس يعني لو لم يجب تقديمه عليه
فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكونه التقديم اصلا او الثاني
لجواز تأخيره ايضا فلا يعلم بهذا الالتباس وجب تقديمه اما وجوب
تقديمه عليه في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه ناظر من الفعل السابق

والمتاع وتوضيحه انه اقرب بما اجزاء لكنه واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب يعني انحصار الفاعل
في المفعول فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا يعني في صورة تقديم الفاعل وتأخير
المفعول وتوسط الا بينهما انحصار ضاربية زيد في عمرو لان الاصل في انحصار ما قبلها فيما بعدها
وقوله متعلق بالجملي مضاربا وملابسا مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر يعني ان
الانحصار في الفاعل دون المفعول يعني ليس زيد ضاربا الا عمرو واما مضروبية
عمرو في زيد يعني زيد فعلى الاحتمال والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد يعني زيد
في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما انحصار مضروبية عمرو
في زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر يعني
يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه فلو اغلب احدهما بالاكثر
بتقديم المفعول على الفاعل في صورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في صورة
الثانية انقلب الحصر المطلوب لان تغير التركيب يستلزم تغير المعنى لان المعنى
مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب
في كل واحد منهما وانما قلنا بشرط توسطها اي الا بينهما اي بين الفاعل والمفعول في صورة
التقديم والتأخير لانه اي الحال والشان لو قدم المفعول على الفاعل في صورة الاولى
حال كون تقديم المفعول مصاحبا مع الا فيقال في مثالنا ما ضرب الا عمرا زيد يحصل
فيه بمعاينة الظاهر وغير الظاهر فيحصل الشبه ... المعنى فيقال على الظاهر ان معناه
اي معنى هذا القول الحصر ضاربية زيد في عمرو يعني انحصار صفة الفاعل في المفعول
اذ الحصر اي المحصور به انما هو ما يلي الا لكونه قدم لجواز فلا ينقلب الحصر المطلوب
حينئذ لا يتغير المعنى الاول لان تغير انما يلزم اذا قدم المفعول بدون الا وههنا
قدم المفعول مع الا فلا يجب تقديم الفاعل لانه لم يتغير المعنى بجواز التلفظ
كيف ما كان قوله لكنه يستحسن بعضهم ... قوله فلا ينقلب الحصر
المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل
قليل الدور لانه ... قصر الصفة على المفعول قبل تمامها لان الصفة المقصورة
على عمرو هي الضرب المسند الى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل ليتم تلك
الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل وانما قلنا الظاهر ان معناه لان اي انحصار
ضاربية زيد في عمرو لا يمكن ان يكون معناه اي معنى ما ضرب الا عمرو زيد
هكذا نحو ما ضرب احدا الا عمرو زيد وهذا المعنى غير ظاهر لان استثناء
الشيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف

الا واذا اذ الاصل فيهما الفاعلية هو صح فلا ينتقض بما نشأ له لاحل وجه البدل ولا عبرة بتعقيد
هذا المعنى الغير الظاهر انحصار صفة كل منهما اي الفاعل والمفعول في الاخر يعني يفيد انحصار
فاعلية الفاعل في المفعول او مفعولية المفعول في الفاعل وهو اي هذا المعنى اي صفة مصدرية
من ان يقصد انه يجيء ربح منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا والمعنى يرجع هذا
المعنى الى الاول رجوعا واظهر خلاف المقصود لان المقصود انحصار صفة احدهما في الاخر
وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان لا انحصار بحيث لا الابتداء ولا مجروب الاعراب
هذا مقصورة على هذا او مفعولية هذا مقصورة على ذلك وهو غير خلاف المقصود واما
وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر فيها في الجزء الاخير
كما هو الظاهر في الا فيما يليها لا يكون الا الجزء الاخير حقيقة او حكما فلكلية الجملة بمعنى انما ضرب
عمرو زيدا انما ضرب زيد لا عمرو فلو اخر الفاعل انقلب المعنى كما انقلب اللفظ لكونه متوسطا
بينهما قطعا وهو منصوب على التميز او على الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية بمعنى
قطع قطعا [illegible] ولما فرغ من بيان الاحوال التي وجب تأخيره عن مفعوله المذكور
بقوله او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول يعني ضمير يرجع الى المفعول نحو ضرب زيدا
غلامه بالرفع او وقع عطف على الشرط وهو قوله اذا اتصل اي الفاعل بعد الا
ظرف وقع ومضاف الى المتوسط بينها اي بين الفاعل والمفعول في صورة التقديم والتأخير
اي صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل نحو ما ضرب الا زيد بتقديم المفعول وتأخير الفاعل
او متوسط الا بينهما نحو ما ضرب عمرا الا زيد وبتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط الا
بينهما وفائدة هذا القيد اي قيد التوسط بينهما ما عرفت اي الذي عرفته انفا اي
ما عرفت سابقا من انها اذا لم تكن متوسطة بينهما لم يجب التقديم مقتضيا للانقلاب
انما منصوب على الظرفية او مثل الذي عرفته في القسم السابق اي في تقديم الفاعل على
المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او بعد معناها او وقع الفاعل بعد معناها
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد واعمل بمعموله اي بمعمول الفاعل او الفعل
[illegible] لا دخل [illegible] المبالغة في قوله باب يجوز متعلق بقوله اتصل المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به اي بالفاعل سواء كانت
ضميرا منفصلا [illegible] او ظاهرا نحو ضربك او ضرب او ضربك زيد وجب قوله
وجب تأخيره اي تأخير الفاعل [illegible] جواب لقوله اذا اتصل [illegible] الصورة الثلاثة
الاخيرة المحذوفة اختصارا او جزاء لو اتصل بمقوله يعني للصورة الاخيرة لعدم
انفصال بينهما وجزاء الصورة الاولى المحذوف ايضا اختصارا وقوله [illegible] قوله
من القسم متعلق بالتأخير وقوله في جميع هذه الصور الاربعة متعلق بالجزاء

اما وجوب

اما وجوب تأخير الفاعل عن المفعول في صورة اتصال الضمير المفعول به يعني في الصورة الاولى
وقوله لئلا خبر مبتداء محذوف وجواب لاما يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما مر وبعده ولكن
ينبغي ان يكون يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم واما وجوب تأخيره عنه في صورة
وقوعه اي الفاعل بعد الا او بعد معناها يعني في الصورة الثانية والثالثة وقوله لئلا
ينقلب الحصر المطلوب بسبق تغيير انما ومفعولية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والفاعلية
محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا انعكس المعنى او قدم معناها الى الحدود المذكور في القسم الاول
وكذا الكلام معناها واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به يعني في
الصورة الاخيرة لمنافات مصدر مضاف الى الفاعل الاتصال اي اتصال المفعول توسط
منصوب لانه مفعول المنافات مضاف الى الفاعل الغير المتصل وقوله بينه ظرف للتوسط
والضمير راجع الى المفعول اي بين المفعول المتصل وبين الفعل المتصل به يعني لمنع اتصال المفعول
توسط الفاعل لكونه جزء لفظا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله بخلاف خبر مبتدأ
محذوف تقديره وهذا اي كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به ملتبس
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين فانه يجب
في حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا تقديم الفاعل لكونه عمدة ومحتاجا اليه
في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب
تقديمه على الاخر نحو ضربتك او ضربته او ضربتني ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا
وفرعا اراد ان يبين احوال عامله حذفا جائزا او واجبا بعد التعليلية مع ايراد [illegible]
الشارح على قوله حذف الفعل وكثيرا ذكره فقال وقد للتقليل يحذف في المفعول
الفعل الرافع للفاعل يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد الخارجي واللام في قوله
لقيام للتوقيت لا للتعليل اي وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لا علة
كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت طلوعها قرينة دالة صفة كاشفة
لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف وتعيين المحذوف لانه لا يحذف
شيء من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا جوازا
منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة لمصدر محذوف يدل على قوله
اي حذفا جائزا وقوله في ظرف جوازا يعني متعلق به في مثل زيد ذكره على وجه التمثيل
زيد لمن قال من القوم بدل البعض والرفع بحكاية اي فيما كان جوابا للسؤال المحقق
هذا تفسير لمثل قولك واللام في قوله لمن متعلق بالقول الذي هو في قولك [illegible]
وقال جملة مع فاعله جملة فعلية من استفهامية مبتداء وقام مع فاعله جملة فعلية
خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية في محل النصب مفعول سائلا يراد به المحذوف في قوله من قال

الاستفهامية نحو يقوم زيد القيام اذا كان الامر كذلك يعني اذا كان الحذف ههنا جوازا لا وجوبا
لان الفعل المثبت اذا وقع جزاء للشرط فيجوز فيها الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن
عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين اي تقول
بناء الخطاب زيد بقول ان تقول والرفع محكي والباء في قوله بحذف متعلق بقوله ان
تقول قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره قوله واما قوله الفعل دون الخبر
رد على الرضي حيث قال ان الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال
اولى رواية فالسؤال عن القيام لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه فالاولى ان يقدر
ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك ليطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابق معنى
لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد التقوي
بتكرير الاسناد فلا يطابق السؤال لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة لان الخبر
ضمير والفعل لا بد من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة واذا كان الخبر جملة وتقدير
الفعل دون الفاعل بل يذكر فاعله ويحذف فعله فحذف احد جزئيها وهذا من باب
عطف شيئين على معمولي عاملين وان بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف
على معمولي عاملين معطوف على معموليها تامل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب
حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه
بادنى ما يكفي الواو في قوله و كذا المرجحات لعطف مثال على مثال لان الحذف
هناك بقرينة كونه جوابا للسؤال المقدر وليست من التبيين بدليل قوله بحذف الفعل
ليبك اي حذفا جائزا مثاله ان جوابا للسؤال مقدر كما حذف الفعل حذفا جائزا فيما كان
جوابا للسؤال المحقق والجار في قوله نحو قول الشاعر متعلق بقوله مقدر والجار في
قوله في مرثية مع متعلقه صفة لقول الشاعر اي في قوله الكائن في مرثية بالتخفيف
على وزن محلة مصدر من رثى يرثي مثل رمى يرمي وتشديد الياء خطاء بالفارسية
برمرده ستايش كردن بر يزيد نهشل بر شيه اخوه ضرار بن نهشل للنهشلي لان
لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار و ليبك على وزن ليرم
وقوله يبكي في قوله على البناء للمفعول ظرف مستقر حال او صفة اي حال كونه ثابتا
على البناء والالف يزيد هو مرفوع على انه اي يزيد مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اي عاجز وذليل يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل وهو
قوله ضارع فاعل الفعل المحذوف جوازا اي يبكيه ضارع تفسير للفعل الرافع والباء
في قوله بقرينة السؤال المقدر متعلق بقوله المحذوف وهو اي السؤال المقدر قوله
من يبكيه اي يبكي عليه اي على يزيد فاجيب بقوله ضارع اي يبكي ضارع عليه واما قول

بالتركي اوليه مدح ايلك آنترك

الشاعر

الشاعر حال كونه ثابتا على رواية ليبك يزيد بالتاء اولا ثابتا على البناء للفاعل وقوله وبنصب يزيد
عطف على قوله البناء للفاعل فليس اي قوله هذا اي ما الانحو فيه حتى يكون ضارع فاعلا للفعل
المذكور لا المقدر اللام في قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء قبله من الاشياء
الستة من الموصول والموصوف والمبتدأ وذو الحال وحرف النفي وحرف الاستفهام
مع كونه شرطا عند النحويين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا
ضعيفا اي يبكيه من يذل ويعجز من باب ضرب عن مقاومة الخصماء فيه اشارة الى ان اسم الفاعل
العامل في حكم الفعل والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف في قوله لخصومة
والى ان الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لان الجمع يشمل الافراد وان كان على سبيل
البدل واللام في كان تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال
يخص المخصوص كان ظهير افعيل بمعنى الفاعل للمبالغة للعجز جمع عاجز كالورثة جمع
وارث والاذلاء على وزن الاولياء جمع ذليل وان البيت اورده لاتمام مدح لان
الممدوح في هذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء
لان المصرع الاول افاد كونه شجيعا والثاني سخيا ومختبط عطف على قوله ضارع
مما تطيح الطوائح اي المهلكات والمختبط بالخاء المعجمة السائل من غير وسيلة
اي الذي يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطني فلان اذا اخذ منك شيء بلا وسيلة
من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها والاطاحة الاهلاك يقال
اطاحه اي اهلكه والطوائح بمعنى المطيحات جمع مطيحة بحذف الزوائد مثل اعشب
فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح فيقال يقول وقيل طاح يطيح
وهو واوي حال كون الطوائح جمع مطيحة واقعا على غير القياس لان القياس
ان يجمع مطيحة على مطيحات كطوائح جمع طائحة وهو النجاح من الاول ومما يتعلق
بقوله مختبط وتعلقه ليبكيه المقدر مما يأتيه سليقة الشعر لانه لا يبكي بسبب
الفزاعات وهي البلاء والعجز عن مقاومة الخصماء بل ان يبكي بسبب
الانبساط اليه وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليه وما في قوله مما مصدرية
تعرف بالنائل يعني يبكيه اي كما يبكيه ضارع من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك
مصدر مضاف الى فاعله وناصب لقوله المهلكات ماله قوله وما يتوسل به
الى تحصيل المال وهو الات الحرف والصنايع وغيرها من كونه سببا لتحصيل المال
معطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله لانه علة لقوله ويبكيه اي الحي
كان اي يزيد معطي منصوب على انه خبر كان ومضاف الى السائلين وحذف
المفعول الثاني للاعطاء ومبالغة فيه لانه كان يعطي اي شيء يسألوه من غير

تخصيص شيء دون شيء والجار في قوله بغير وسيلة متعلق بقوله السائلين وقوله وقد يحذف الواو
المعد للفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا يدل
على ان قوله ووجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
على ما سيأتي والجار في قوله في مثل متعلق بالحذف مثل قوله تع وان احد من
المشركين استجارك معناه بالفارسية اكر يكى از كافران پناه طلب دارد وتوس
پناه جو نوردمى زانكه بشنود ددى كلام الله را اي في كل موضع تغيير لقوله
في مثل قوله لانه ذكره على وجه التمثيل حذف فيه اي في كل موضع حذف الفعل
الرافع للفاعل ثم فسر لرفع الايهام الناشئ من الحذف حتى لو لم يحذف لم يكن
فيه ابهام والغرض منه اي من الابهام او لانه التفسير ثانيا احداث وقع في
النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود
منه فيكون اعلى واعز والزاد المساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب
وايضا ذكر الشيء مرتين مبهما ومفسرا اوكد الخ ذكره مرة فان قولك ذكر المفسر
بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد لم يبق المفسر بكسرها اسم فاعل منه ايضا
لانه لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر
باضمار اي فان شانه ان يكون مفسرا ان حذف المفسر تحقق او هو زيادة معينة
لا لفائدة وهو قسمان اما مفسرا وغير مفسر فمثل قوله ولا فضل فيها للشجاعة
والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب والثاني قوله واعلم علم اليوم والامس
قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي وان لم يكن الزائد معينا يكون تطويلا كما في قول الاخر
وقددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا وانه هذا المفسر اي
الذي نشأ الابهام منه بسبب الحذف الطارئ بخلاف المفسر الذي فيه
ابهام بدون الحذف فعنى الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من معناه
اللغوي والاصطلاحي فان اي الحال والشأن يجوز الجمع بين اي المفسر بالفتح
وبين المفسر بالكسر لانه كان ابهام في المعنى بدون الحذف لزم تعيين فجاز
الجمع بينهما سواء كان ابهام في المفرد كقولك جاءني رجل اي زيد لان رجلا
لما جاز اطلاقه على كل فرد مما يصح من ذكور بني ادم بلغ مبلغ الشهوة
لم يعلم منه المطلق اي فرد اريد فاحتيج الى بيان ما هو المراد منه فقيل اي زيد
او في الجملة مثل قطع رزقه اي مات لان قطع الرزق كثيرا ما يكون
بموته او بمسافرته وانتقاله الى بلد اخر فلزم بيان ما هو المراد اي فعنى
بانه بقوله مات او انتهى فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين

استأمنك وطلب منك جوارك فاجره فامنه
قاضي بيضاوي

استجارك

استجارك فاحد فيها اي في الاية مرفوع لفظا على انه فاعل فعل محذوف بقرينة الدالة على
المحذوف وهي كلمة الشرط وعلى التفسير وهي استجارك الثاني وجوبا اي حذفا واجبا
وهو ان الفعل المحذوف وجوبا بالرافع للاحد استجارك الاول صفة المفسر بالفتح صفة بعد
صفة باستجارك الثاني صفة المفسر بالكسر وانما وجب ثلاثة اي حذف ذلك الفعل
لان المفسر قائم مقامه في اداء مؤداه معنى عند لافادة ما افاده حتى لو ذكر الاول
يلزم استدراك الثاني وقوله ولا يجوز ان جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت
الاية من باب حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ للاختصاص
بالصفة لان من في قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون
صفة له وههنا كذلك فتكون الاية من قبيل قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك
حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء كما قلت لامتناع دخول الشرط على الاسم يعني لو جعل
احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك
غير جائز لان حرف الشرط ان يكون ما دخله حادثا ومتجددا يعني ان يكون دالا
على الحدث والتجدد وهذا المعنى غير موجود في الاسم لانه يدل على الذات فقط
واذا ارتفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل
على الاسم لفظا بل الاولى ان الفعل لم يدخل عليه ولما بين حذف الفعل وحده جوازا
ووجوبا بقرينة دالة شرع ان يبين انهما يحذفان بقرينة ايضا فقال وقد يحذفان
اي الفعل والفاعل لا ان الفعل وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر
حذف الفعل وحده قوله معا حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة
التثنية فاكدها بمعنى حذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف
وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم النصب
ويلزم اضافتها ان ذكر احد متصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر
مثلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على
الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله دون الفاعل وحده
قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل حال كون الفاعل
غير محذوف قوله وحده حال بعد حال اي حال كونه غير منفرد في الحذف
لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا اسند شيء
مثله الجار في قوله في مثل متعلق بقوله يحذفان في مثل نعم حال كونه
جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد يحذف الجملة الفعلية وهي قام زيد

بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام
فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال
بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم وذكر نعم
في مقامها اي مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها
فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية وبهذا الحذف اي حذف الفعل
والفاعل معا عند قيام نعم مقامها جائز الحذف في قوله بقرينة السؤال متعلق بالحذف
لا واجب لعدم قيام شيء مقام الفاعل وهو قوله ما اي شيء او الشيء الذي يؤدي
مؤداه اي مؤدى المحذوف مصدر في مقامه اي مقام المحذوف كالمفسر بالكسر لان المفسر يقوم
مقام المفسر ويؤدي مؤداه ويغني عنه صريحا لو ذكر كلاهما يكون الثاني حشوا
كما سبق الفاء في قوله فيلزم تفريع لقوله لعدم قيام ما يؤدي يعني حتى يلزم في
الكلام يعني في الجواب لو ذكر مع نعم استدراك بسبب ذكر المحذوف يعني لو ذكر
المحذوف كما يقال في جوابه نعم قام زيد بذكر قام زيد مع نعم لم يلزم شيء من كون
حشوا او تطويلا كما يلزم في الاول واما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال
نعم زيد قام ليتأكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام في قوله ليكون
علة للتقدير الجواب مطابقا للاول لان السؤال بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد
ومطابقة الجواب امر مهم عند هم السؤال الخ كون اي الجواب جملة فعلية
كالسؤال ولان فيه تعليل الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لانا في صدد حذف
الفعل والفاعل معا لا في حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه لا يكون من باب
حذف المبتدأ والخبر لا من حذف الفعل والفاعل معا ثم اورد التنازع في بحث
المرفوعات وان كان يجري في المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع
في المرفوعات اكثر منه في المنصوبات وكذا المجرورات لان المرفوع اعم
حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدي والمجرور
باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع في المرفوعات فقال
واذا تنازع الفعلان بشرط ان اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد
هذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد
والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شيء لم يحصل التنازع
كما في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية اي اذا اردتم القيام
اليها لان الارادة سبب للقيام جواب اذا المحذوف ان جاز المجاز كلامنا
في قوله لا يحتمل الا بهذه فقد يكون جزاء له او قوله فيحتمل ان راجحا العاملان

من باب

من باب عطف العام على الخاص ايذانا بعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه
ولكن ينبغي ان يختص العاملان بغير المصدر فانه لا يجري فيهما لانه يتقطع التنازع
بينهما على المذهبين اذ لا يجري في المصدر وبغير الظرف ايضا وهو ظاهر اذ التنازع يجري
في غير الفعل ايضا كاسم الفاعل نحو زيد معط ومكرم عمرا او الصفة المشبهة نحو بكر
كريم وشريف ابوه واسم المفعول نحو زيد مضروب ومنصور ابوه واسم المنسوب
نحو زيد قريشي وهاشمي ابوه واقتصر على الفعل حيث قال واذا تنازع الفعلان
ولم يقل العاملان مع انه يجري فيما ذكر لاصالته في العمل والتبع بذكر الاصل عن
الفرع دفعا لقياس عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم وانما قال الفعلان
ولم يقل الافعال مع ان التنازع قد يقع في الثلاثة فعلين مثل ضربت واهنت
واكرمت زيدا او زيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك اقتصارا على اقل
مراتب التنازع وهو اثنان ولان الكثير وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه
الاصل **ظاهرا** اي اسما ظاهرا لان الظاهر صفة يقتضي موصوفا وهو اسم هنا وهو
منصوب على المفعولية للتنازع بيانه اي اذا تنازع الفعلان في اسم
ظاهر يعني اذا كان تنازعهما فيه واقعا **بعدهما** لانه بعد ههنا ظرف مستقر
صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري الا فيما وقع اي بعد الفعلين
اذ المتقدم عليهما سواء كان ظاهرا نحو زيد ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك
ضربت واكرمت والمتوسط بينهما لانك معمولات للفعل الاول فيرد على الاصح
حيث قال وقول المص بعدها لا حاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان
منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك مررت وقعدت اذ هو
سهو منه قبل البناء اي اذ الاول يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني
فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع
وبعد وجوده ايضا لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده
فلا يكون فيه اي في المتقدم او المتوسط للفعل الثاني مجال للتنازع كما عرفت
ومعنى تنازعهما اي الفعلين فيه انهما يحسب المعنى يتوجهان الى الاسم
الظاهر المتنازع فيه فقوله ويصح عطف على قوله يتوجهان ان يكون
هو اي الاسم الظاهر معمولا وقوعه في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين
معمولا لكل منهما والواو واللام في لكل واحد متعلق بالمعمول منهما على سبيل البدل
لا لهما جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع ان
احدهما من جانب العامل والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل

توجه اليه للعاملية واما من جانب المعمول فصحة كونه معمولا للكل متمما على سبيل البدل في اي حين
كون معنى التنازع بهذين الامرين لا بحصول تنازعهما في الضمير المتصل سواء اتصل بالفعل
الاول او الفعل الثاني لان الضمير المتصل الواقع بعدهما مرفوعا كان او منصوبا يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو اي الضمير المتصل بالثاني حال كونه معا حاجتهم كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى لان المتصل يجب اتصاله بعامله
او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل ان لم يسبق ولان المتصل العامل لا يمكن ان ينفصل العامل الاخر
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما اي بعد الفعلين ان كان مرفوعا نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا ففيه الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى المذكور تنازع ولكن
لا يمكن قطعه اي قطع التنازع بينهما فيه بما هو طريق القطع عندهم اي عند
النحاة وهو اي طريق القطع اضمار الفاعل اي الذي تقتضاه في الفعل الاول
عند البصريين لانهم اختاروا اعمال الفعل الثاني لقربه او لعدم الفصل بين العامل
والمعمول بالاجنبي ولورود الاستعمال عليه على ما لسيبويه وقوله وفي الفعل الثاني
معطوف على قوله الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق الاخر ولذا
قال اي الثاني عند الكوفيين لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق
على ما لسيبويه لان تعليل لقوله لا يمكن قطعه لا يصح اضماره اي الضمير المنفصل
حال كونه مصاحبا الا لانه حرف لا يصح اضماره لان الاضمار مخصوص بالاسم
فقط ولا يمكن اضماره ايضا بدونه اي بدون الا لفساد المعنى لان اي الاضمار بدونه
الا يفيد نفي التنازع الفاعل اي الفعل الاول عند البصرية او الفعل الثاني عند
الكوفية والمقصود اي مقصود المتكلم وغرضه اثباته اي اثبات الفعل الاول
او الثاني له اي للضمير المنفصل الذي هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الا
مناف له ومراد المص بالتنازع هنا اي في هذا الباب ما اي تنازع يكون طريق
قطعه اي طريق ابرامه اضمار الفاعل في الفعل الاول او الثاني فلهذا اي لكون مراد
المص هنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل خصصه اي التنازع بالاسم
الظاهر حيث قال اسما ظاهرا بقوله واما تفصيل المذاهب الثلثة التي هي مذهب
الكسائي والفراء وغيرهما التنازع الواقع في الضمير المنفصل ان كان مرفوعا
الفاء في فعلى جواب اما والجار متعلق بقوله فقطع قدم عليه مع انه ظرف
لغو للحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عنده مذهب الكسائي فقطع بالحذف
واما التنازع المذكور فقطع على مذهب الفراء لسبق بيانه متعلق اي الفعلان
معا اي حال كونهما مصاحبين في العامل فيه كلاهما فيه اذ دون عنه تنزيلا افعي

على ما لسيبويه

منه ان لا يمكن اضماره مع الا لانه
لا يصح اضماره ولا بدونه
لفساد المعنى ١٢

على ما لسيبويه واما على مذهب غيرهما اي غير الكسائي والفراء فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار فقط وهو اي الاضمار ممتنع لما عرفت انفا وانما قلنا في الموضعين
ان كان مرفوعا فقيدناه هو بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا
نحو ما ضرب وما اكرم الا اياك جاز ان يجري فيه التنازع بالحذف لانك اذا اعملت
الفعل الثاني على مذهب البصريين حذف المفعول من الاول او استغني عنه وكذا اعملت
الاول بخلاف ما اذا كان مرفوعا متصلا لا يجوز حذفه الا عند الكسائي
فقد يكون الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق او ما بانية او جزائية ان كان
الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فيختار بالواو على
النسخ المشهور والا قوله فيختار على بعض النسخ اي تنازع الفعلين سيشير
الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله في
اعملوا وهو اقرب للتقوي كما سبق الجار في قوله في الفاعلية مع متعلقه
خبر يكون وانما قال في الفاعلية بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل في الفاعل
مع انه اخصر ليكون شاملا الى الفاعل الحقيقي والحكمي مثل مفعول ما لم يسم فاعله الجار
في قوله بان يقتضي متعلق بقوله فقد يكون كل منهما اي الفعلين ان يكون الاسم
الظاهر الواقع بعدهما معمولا ان يقتضي فاعلا له اي لكل واحد من الفعلين
فيكونان اي الفعلان متفقين في اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله
الفاعلية والفاعل متروك اي اقتضاء الفعلين اياها مثل ضربني واكرمني
زيد وزيد شريف وظريف ابوه وقد يكون تنازعهما اي الفعلين في المفعولية
فيه اشارة الى ان قوله وفي المفعولية معطوف على قوله في الفاعلية وانما
قال في المفعولية ولم يقل في المفعول ليكون اعم الى ما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل
التي تكون بلا واسطة ومجاز كما هو مفعول بالواسطة وقد مر تعلق الباء
في قوله بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه مفعولا له
اي لكل واحد من الفعلين فيكونان اي الفعلان متفقين في اقتضاء مصدر
مضاف الى المفعول وهو قوله المفعولية والفاعل متروك اي في اقتضائهما
اياها مثل ضربت واكرمت زيدا وزيد محط ومكرم بكرا وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك اي كون التنازع بينهما جميعا يتوزع
ويصح لان اما ان يكون تنازعهما في الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد
منهما واما ان يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يكون ذلك الاسم فاعلا له
والاخر مفعولا له وهذا قسم اخر احدهما ان يقتضي كل منهما اي من الفعلين فاعلية

اسم ظاهر واقع بعدها ومفعولية اسم ظاهر اخر واقعا بعدها اسمان ظاهران يصلح ان يكون
احدهما فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما فيكونان اى الفعلان متفقين فى ذلك الاقتضاء
اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر مثل ضرب واهان
زيد عمرا وليس هذا اى هذا القسم من امثلة التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
لان القسم فى كلامه مقيد بالوحدة فلهذا قال الشارح من جهة ان قسم واحد يجوز فى
الفاعلية ومن جهة ان قسم واحد يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا اخر حتى
يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه قسمان اولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما اخر
وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا اه رد على الرضى حيث اعلم ان التنازع على ضربان
اما متفقين او مختلفان والمتفقان ثلثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان
يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا بلغ وجهه بالتامل
فى اعتبار الشارح رح وثانيهما اى ثانى الوجهين ان يقتضى احد الفعلين المتنازعين
فاعلية اسم ظاهر واقع بعدهما والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر حال كونه
ملابسا بغيره اى بغير الاول لا بعينه يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه
واحدا او يقتضى ان يكون احدهما فاعلا له والاخر مفعولا له سواء كان المقتضى
الفاعل الفعل الاول او الثانى ولا شك فى اختلاف اقتضاء مصدر مضاف
الى الفاعل وهو قوله الفعلين لان المقتضى ليس الا الفعلين فى هذه الصورة
المذكورة التى علينا ان نعيدها وهذا اختلاف اقتضاء الفعلين وهو
القسم الثالث لا غير المقابل للقسمين الاولين لان فى القسم الاول الاقتضاء
فى الفاعلية فقط وفى الثالث فى المفعولية لا غير فيكونان متفقين
فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلاف الاقتضاء كما عرفت فيكون
متقابلا لهما وان كان الا ان الام كذلك فقوله مختلفين لتخصص هذه
الصورة بالارادة الباء داخلة ههنا على المقصور لان الارادة مقصورة
على الصورة لا العكس على قوله ونخصك بالعبادة والمعنى لتخصص الارادة
بهذه الصورة مشارة من بين الصور وقوله يعنى انه تغير الحال المعنى وقد يكون
تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين يشير
الى ان قوله مختلفين حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه لم يختل المعنى وههنا كذلك تقديره وقد يكون تنازع الفعلين
فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث
يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا فى الاقتضاء متعلق بقوله مختلفين وتنز

ابن على ثلثة اشياء وحالة مختلفين وذو الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد
من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عاملها معنويا مستنبطا من فحوى الكلام
على ما سبق وذلك اى تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل
للقسمين الاولين تدبر لا يتصور اى لا يتعقل ولا يحصل عند العقل لان التصور حصول
صورة الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات الا اذا كان اى الاوقت كون
الاسم الظاهر المتنازع فيه يعنى الواقع بعدها واحدا لانه اذا كان ذلك الاسم
اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ يكون ان يجعل من القسم الجامع القسمين الاولين
وانما لم يورد مثال القسم الثالث كما اورد القسمين الاولين لان الحال والثانى
اذا اخذ منفردا من المثال الاول الذى ضربنى واكرمنى زيد فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية
فهما متفقين فى الاقتضاء ومنفردا من المثال الاخر الذى كان فيه تنازع الفعلين
فى المفعولية وهو ضربت واكرمت زيدا فهما متفقين فى الاقتضاء حصل مثال القسم الثالث يعنى لان
مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورده لئلا يتكرر بعض الاقسام
وحاله الى فهم المتعلم وذلك اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور
متصور اى متعقل على وجوه كثيرة لانه اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول
فى اللفظ والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا
مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا او بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى
فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذا
اربعة اقسام والثانى اما ان يقتضى الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا مثل
اكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا او على العكس يعنى ان يقتضى الفعل
الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى
زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانعام هذا
القسم لا بهذه الاقسام قال الشارح رح وغير ذلك المذكور حال كون الاسم الظاهر
المتنازع فيه مرفوعا فيختار الفاء جزائية او تفصيلية بين البصريين النحاة
جمع ناح اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم ضم اوله ليعنى النون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فاؤه ولامه
وفرق بين المفرد وبين جمعها او نقول كان فعلة بضم الفاء وزن تختص
بالمعتل اللام وانما اورد بها ليكون موصوفة لقوله البصريون لان اسم
مفعول منصوب يقتضى موصوفا اعمال منصوب بيختار على تضمين
معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحون النحاة البصريون

وهو تنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية مختلفين ١٢

اعمال الفعل الثاني لتوجه منع على اختلاف اختاروا اللزوم الفصل على تقدير اعمال الفعل الاول
ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المجيد وكلام الفصحاء والاستواء دال ايضا على
ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم والاولى ان يستدل به دون الابعد وايضا لو اعمل الفعل
الاول في صورة العطف بين العامل والمعمول باجنبي من غير ضرورة لعطفه على شيء
وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا في الرضي حال كونهم مصاحبين مع تجويز
مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم اعمال الفعل
الاول لانه فعل اصيل في العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ويختار النحاة
الكوفيون اعمال الفعل الاول هذا من باب عطف شيئين على معمولي
عاملين والاعمال عطف والحد حال كونهم مصاحبين اي اعمال الفعل الاول مع
تجويز اعمال الفعل الثاني كالسوق تغيره لسبقه ولا يلزم منه الاضمار
قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذكر
المطلوب اقدم من احتياج الثاني اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه
فان اعملت بناء الخطاب قرائة او تعبير يرجع الى بيان مذهب
الزبيرين الفعل الثاني حال كون هذا الاعمال كائنا كما هو ان اعمال الفعل
الثاني مذهب البصريين وبدا به لبيان مذهبهم لان المذهب المختار
الاكثر اختيار مترادف استعمال التمييز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب
في مذهب البصريين ولان مؤلفه منهم لكون النثر موافقا للف اضمرت
بناء الخطاب اضمرت الفاعل بالنصب لانه مفعول اضمرت في الفعل الاول
اذا اقتضى الفاعل ظرف للاضمار لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة في باب
التنازع لا مطلقا كما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملابسا
بشرط التفسير اي بشرط ان يكون الاسم الظاهر مفسرا للضمير الذي في الفعل
الاول لانه لو كان لم تفسير لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر
يجب ان يحوز للزوم التكرار بالذكر يعني اذا ذكر الاسم الظاهر في الفعل
الاول لزم تكراره وهو في العبارة قبيح وان كان فيه فائدة او اتباع
الحذف اي حذف العمدة من غير اقامة شيء مقامه حال كون المزيج
الفاعل في الفعل الاول واقعا على وفق الاسم الظاهر الواقع
بعد الفعلين يريد منه ان اللام في قوله الظاهر للعهد الخارجي
اي على موافقة يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى
الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك

في قوله ظاهرا صح

تقديره

تقديره على موافقة الاسم الظاهر في الفعل الاول الاسم الظاهر الواقع بعدها افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله لانه علة
لقوله للموافقة في هذه الامور بين الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه
الامور لان الراجع هو عين الاول اي المرجع واذا كان الامر كذلك يجب ان يوافقه
فيها والا لا يجوز ان يرجع اليه لعدم التوافق الواجب دون الحذف ظرف اضمرت
مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت يعني اضمرت الفاعل في الفعل الاول حال
كونه متجاوزا عن حذف الفاعل عن الفعل الاول فارغا عنه لانه اي الحال والشأن لا يجوز
حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع او لا اي في وقت من الاوقات
الا اذا اسند شيء مسنده اي الا وقت سد شيء مسده اي الا اذا اقام شيء مقامه فيجوز
حذفه لئلا يجتمع المنايب والمنوب خلافا للكسائي اي خالف الكسائي خلافا للجمهور
فان المخالف لهم هو الكسائي لا غير فانه اي الكسائي لا يضمر الفاعل في الفعل الاول
يعني لا يجوز الاضمار بل يحذفه اي الفاعل تحرزا عنه والمحذوف عن الاضمار
قبل الذكر لو اضمره وللزوم التكرار بالذكر لو اظهره والاضمار قبل الذكر والتكرار كلاهما
خلاف الاصل ويظهر اثر الخلاف اي فائدة بين البصريين والكسائي لا بين البصريين و
الكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية في نحو ضرباني واكرمني الزيدان باضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان بحذفه عند الكسائي او جمعا
نحو ضربوني واكرموني الزيدون عندهم وضربني واكرمني الزيدون عنده او مفردا
مؤنثا مثل ضربتني واكرمتني هند عندهم وضربني واكرمتني عنده وجاز الواو
للابتداء اورد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء اي اعمال الفعل الثاني يشير
الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذه الاعمال
مصاحبا مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل الفعل الاول ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله
خلافا للفراء اي خالف الفراء الجمهور خلافا في تجويز الاعمال الفعل الثاني عند
اقتضاء الفعل الاول فاعلا فان الفراء لا يجوز من المجوز لا من الجواز فانه لا لازم اعمال الفعل
الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل فان اي الحال والشأن يلزم الجار في قوله
على تقدير الاعمال الثاني مع متعلقه المحذوف في محل النصب على الحالية من قوله اما
الاضمار قبل الذكر او من قوله حذف الفعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التاخير
هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير الفعل الثاني
لان تقديم ما حقه التاخير مما يكون للتخصيص كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع لما عرفت

كما هو مذهب الكسائي بل يجب هذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة لا يجوز تقديمه فانه يجب عمله
اي عند الفراء اعمال الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين
وهو ارتكاب احدهما سواء اقتضى الثاني فاعلا او مفعولا فنفصل هذا المعنى بقوله
فان اقتضى الثاني مرفوع تقديرا لانه فاعل الفاعل منصوب لفظا لانه مفعول
اضمرته لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لانه مرجعه الاسم الظاهر
وهو وان مؤخر لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز
وان اقتضى الفعل الثاني المفعول حذفته لكونه فضلة في الكلام ولئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهية
في الكلام نحو ضربني وضربت زيدا واضربه لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة
بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الثاني مخالف للاسم الظاهر
نحو ضربني وضربته ايلا برفع زيد فتقول ضربني واكرمني الزيدان او ضربوني واكرموني
الزيدون ولئلا يلزم في اي حين الاضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل او الحذف
او الاضمار في اقتضاء المفعول محذور لا الاضمار قبل الذكر لفظا كما هو مذهب البصريين
ولا حذف الفاعل من غير اقامة شيء مقامه كما هو مذهب الكسائي بل اللازم في الاضمار
قبل الذكر لفظا لا رتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور وقيل روي
عنه اي عن الفراء تشريك الرافعين اي جعل الفعلين الرافعين لتشريكهما في رفع الاسم
الظاهر بحيث يكون فاعلا لهما على سبيل الاشتراك معا وتوقعه بعدهما
او اضماره عطف على التشريك اي اضمار فاعل الفعل الاول يعني ايراده
ضميرا منفصلا بعد الظاهر اي بعد الاسم الظاهر بالفعل الثاني اي اجله يعني
ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة قوله كما في صورة تأخير
الناصب خبر المبتداء المحذوف هو اكثر تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد
الاسم الظاهر كما في يعني كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثاني
يقتضي المفعول كذلك ههنا يؤخر الفاعل فتقول ضربني واكرمني زيد هو هذا مثال
للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك وضربني واكرمت زيدا هو مثال تأخير الناصب
ورواية الثاني وهو قوله وجاز خلافا للفراء غير مشهورة عنه اي عن الفراء
وحذفت المفعول في الفعل الاول يعني اذا اعملت الفعل الثاني وطلب
الفعل الاول المفعول فالاولى حذف المفعول منه وافق البصريين الكسائي
بخلاف الفاعل حذرا من الحذف للمفعول عن التكرار اي تكرار الاسم الظاهر حين
لو ذكر مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره وحين الاضمار قبل الذكر لفظا

ورتبة

ورتبة في الفضلة ولولا ان مفسرا بالاسم الظاهر لو اضمر واذا غير جائز الا ان يستغنى عنه
بنى للمفعول اشرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ او هو جزاؤه مقدم عليه عند
من يجوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربت او زيدا او اكرمني
زيد والا عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله اي وان لم يستغن
بنى للمفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولي من باب علمت حيث وجب
ذكره عند ذكر الاخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لانه
المعلوم في مثل علمت زيدا قائما مصدر للمفعول الثاني مضاف الى الاول اي علمت
قيام زيد اظهرت بناء الخطاب جزاء لقوله والا انه شرط اي المفعول في الفعل
الاول نحو حسبني بناء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله منطلقا
مفعوله الثاني وحسبت بناء المتكلم زيدا منطلقا ثاني في المطلق الاخير
واعمل الفعل الثاني فيه واظهر المفعول الثاني للفعل الاول وهو المطلق الاول
ولم يحذف لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لئلا يلزم خلاف
وضعهما لانه وضعا لان يعرف الشيء بصفته ولو حذف احدهما لزم ان يعرف
الموصوف بدون الصفة في حذف الثاني وان يعرف الصفة بدون الموصوف
في حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع ولم يضمر ايضا لانه لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ما هو مختار البصريين
من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار فاعل الفعل الاول مواضعا
للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو
مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال وان اعملت الفعل الاول في الاسم الظاهر
الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا كما هو مذهب مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد ههنا مع انه لازم ايضا
اكتفاء لما سبق او احالة لفهم المتعلم اي على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب
ان يوافق مرجعه فيها لو اقتضاه يعني لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل نحو ضربني
واكرمني زيد برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه
راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله اذا بعث بناء الخطاب
شرط زيدا فاعل ضربني يعني فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربني او غيره
واضمرت في اكرمني يعني في الفعل الثاني ضميرا راجعا الى زيدا اي الى الاسم الظاهر
لتقدمه رتبة فلا محذور ههنا اي في هذا العمل جواب شرط في اي حين اعمل الفعل الاول فيه

وامرية الفعل الثاني راجعا اليه قوله لا الحذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان ولا الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل
الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمتنع واضمرت المفعول
يريد به ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني متعلق بقوله اضمرت المقدر لو اقتضاه اي لو اقتضى الفعل الثاني المفعول
على المذهب المختار متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث
يقال هذا مذهب مختار فلان وبقوله قال الاولى على الاستعمال المختار فلانه اراد
بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما هو يوصف
بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر ولم تحذفه اي المفعول من الفعل الثاني
وان جاز حذفه لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا في الكلام توهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للاسم الظاهر يعني لو حذف مفعول الفعل الثاني
لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا
الكلام من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب
ذكره لازالة هذا التوهم فيكون الضمير اي مفعول الفعل الثاني ح اي حين كونه
ضميرا راجعا الى لفظ متقدم رتبة وان تأخر لفظا لتعلق الاسم بالفعل الاول فهو
مقدم على ما بعده في الفعل الثاني فلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وذا ايضا جائز
شائع كما في نحو اضربني واكرمت زيدا برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول الا ان يمنع
مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اي اضمرت على المذهب المختار وحذفته
على غيره في وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع من الاضمار اي اضمار مفعول
الفعل الثاني كما هو القول المختار ومن الحذف اي حذفه كما هو القول الغير المختار
اذا كان الامر كذلك اي ايضا لان مانع من الاضمار او الحذف فتظهر المفعول اي مفعول
الفعل الثاني لان طرق التنازع ثلثة الاضمار والحذف والاظهار فان اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار لان المقصود من التنازع التخفيف
والايسر في الكلام من الطرق الثلثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلا سبيل
الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفي بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل
الثاني نحو حسبني منطلقا وحسبتهما فعل وفاعل ومفعول ومفعول الثاني للفعل
الثاني قوله منطلقين الزيدان فاعل للفعل الاول منطلقا مفعول ثاني للفعل
الاول تنازعا فيه حيث اعمل فيه حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمر فيه للمفعول المفعول الاول وهو الضمير الغائب الذي في حسبتهما

لتقدم

لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وهو جائز
واظهر يعني للمفعول المفعول الثاني يعني اورد مظهرا وهو اي المفعول الثاني قوله منطلقين
واللام في قوله لمانع تعليل للاظهار يعني لمانع من الحذف والاضمار وهو اي المانع انه اي الحال
والشان لو اضمر المفعول الثاني مفردا ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال
حسبنيهما اياه خالف المفعول الاول وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثاني ولو اضمر
المفعول الثاني مثنى منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى لتطابق اذ هما في الاصل
مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبنيهما اياهما خالف المرجع وهو قوله منطلقا اي الاسم
الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر من بيان
ما اختاره البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق غيره ولا يخفى انه اي الحال
والشان لا يتصور التنازع في هذه الصورة اي صورة توجه فيها احد الفعلين الى الاسم
الظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر الى الاسم الظاهر مفردا حيث كان مفعوله
الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم
الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الوضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل
البدل وهذا المعنى ليس بموجود في هذه الصورة يعرف بالتأمل في وقت من الاوقات
الا اذا لاحظت بناء الخطاب يعني الا وقت ملاحظتك المفعول الثاني اسنادا الا
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد ولا الى واذا لم تلاحظ
المفعول الثاني هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد
بالاسم الدال على الذات فقط الافراد والتثنية والجمع من غير العوارض فلا اعتبار لها
في التنازع لان الفعل الاول يقتضي مفعولا مفردا لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء
المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم كما عرفت غير مرة والفعل الثاني مفعولا مثنى
من باب عطف اسمين على معمولي عامل بعاطف واحد وهو جائز فلا اتفاقا لا يصح
لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به فلا يتوجهان الى امر واحد وهو مع وقوعه
في ذلك الوضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع
فلا تنازع ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد احكام معرفة
وتمييز ما يلتبس به بل يراد منه لحكم الفاعل القاصر بيانه فيه ولهذا يعرف به ان تمييز
الفرق بينهما اي بين ان يكون هذا الكلام من التنازع وانه لا يكون منه ولا استدلال
الكوفيون بجواب لما فاجاب عنه اه على اولوية متعلق باستدلال اعمال
الفعل الثاني اي كون اعمال الفعل الاول هو الاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين

وعدم الاضمار قبل الذكر بقول بقول امرؤ القيس الباء متعلق استدل ايضا هو من افصح
شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال بقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال وشروعه في بيان وجه الاستدلال وقال ابن مالك اي الكوفيون
فقد توجه الفعلان اعني كفاني واطلب الى اسم واحد اي الاسم الواحد قوله قليل من المال
فاقتضى الفعل الاول دفعه اي رفع الاسم الظاهر بالفاعلية اي بان يكون ذلك الاسم
فاعلا له والفعل الثاني نصبه وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولي عامل
واحد بعاطف واحد بالمفعولية اي بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين
في الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثاني مفعولا وامرؤ القيس الذي هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول اي الفعل الاول اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني نصب
قليلا ولم ينكسر عليه الوزن ولا تغير مع انه لزم منه شيء غير مختار وهو حذف
المفعول من الثاني وفيه دليل على ان اعمال الفعل الاول مختار اذ العاقل لا يختار
احد الامرين مع لزوم مكروه في ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا لزيادة
ذلك اختيار له في الحسن على الآخر فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره لان الفصيح
لا يختار الا ما هو الافصح والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو المختار وقوله اذ
لا قائل تعليل لقوله فلو لم يكن اي بتساوي الاحتمالين يعني اعمال الفعل الاول واعمال
الفعل الثاني لان الفعل الثاني تقتضي خلاف ما تقتضيه الفعل الاول اشار به والكمت
رندا فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذ لا قائل الخ فاجاب المص
عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول اجابة الكوفيين المص حاكيا عن طرف البصريين
وقال **وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال** مبتدأ مضاف الى
ليس منه جملة في محل الرفع خبره اي ليس امرؤ القيس من باب التنازع يعني قال
المص ان ما استدل للتم على اولوية اعمال الفعل من قول امرئ القيس ليس من باب
التنازع فعلى هذا ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول حيث انه لم يكن منه فكيف يدل
على الاولوية فاستدل للتم مخالف لما ادعوه ومن الواجب ان توافق الدليل
الدعوى **لفساد المعنى** اي معنى قول امرئ القيس على تقدير متعلق بالفساد توجيه
كل من كفاني ولم اطلب قليل من المال يعني على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع
واعمال الفعل الاول وحذف مفعول فعل الثاني على القول الغير المختار قوله لاستلزام
تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى توجيه كل الخ
او الى تنازع الفعلين وناصب لمفعوله وهو قوله عدم السعي لادنى معيشة
اللام متعلق بقوله لاستلزامه وقوله وانتفاء معطوف على قوله عدم السعي

قوله اذ لا قائل رفع سؤال
مقدر كانه قائلا لا يدل قول
امرئ القيس على اولوية
اعمال الاول لجواز تساوي
الاحتمالين عنده فاجاب
بقوله اذ لا قائل عام

ومضاف الى فاعله وهو لكفاية قليل من المال قوله وثبوت اما معطوف على الانتفاء لقربه
او الى عدم السعي لاصالته طلبه اي طلب قائل هذا البيت المثاني صفة للطلب للملك واحد
منهما اي من العدم والانتفاء لانهما كانا منفيين قبل دخول لو والطلب منفي والمنفي مناف
للمثبت وذلك يعني الاستلزام واقع وثابت لان لو تجعل مدخولها شرطا كان
المدخول او جزاء او معطوفا على احدهما مثل الشرط والجزاء يعني يكون معطوفا
على الشرط والجزاء منفيا معمولا ثانيا لقوله تجعل وهذا الحمل لا يكون الا وصفا لقول بانحو
لو كان لي مال الجيد لان المال والجد كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها
يعني لم يكن لي مال او سلامة اي بالجد فلم يكن لي جد والنفي من ذلك اي من الشرط والجزاء والمعطوف
على احدهما مثبتا وهذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد
يعني ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفي النفي اثبات كقولهم لو
لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين
يعني فقد زرتني فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المنفي
ونفي المثبت سواء كان المنفي شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمني لاكرمتك
ولكن شتمتني لم اكرمك او العكس نحو لو شتمتني لم اكرمك ولكن ما شتمتني فقد اكرمتك
فعلى هذا اي على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى ينبغي ان يكون
معمول لم اطلب محذوفا قال الشارح قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون تقديره فينبغي
ان يكون معمول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب اي لم اطلب العز والمجد كما يدل
عليه البيت المثاني وقال الرضي والاظهر ان معمول لم اطلب محذوف كما في قوله يعطي
ويقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا اي ولو كان سعيي لقليل من المال
النفع ما وجدته منه ولم يكن بي طلب ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي ثابت لنفسي
او لعقبي يرجع اليه عند النعاظ راسعا الى هنا كلامه اعني ولكن ما اسعى اسند ادراك
من البيت الاول وجه الاستدلال اذ لما توهم ان سعيه ليس بمجرد لادنى معيشة
بل له وللمجد فاستدرك بجعل المجرد المجد اللام في قوله لمجد متعلق بالسعي والمجد الكرم
والبحث من مجد كرم مؤثل من اثل اذا ثبت الاثل في اصل شجر معروف من الطرفاء
والواحد اثلة والجمع اثلاث والمؤثل الاتحاد اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثل
الموصل فمعنى مجد المؤثل كرم موصل وبحث ثابت تنكيره للارادة التعظيم اي مجد عظيم
وقد يدرك استئناف بياني لا حالي لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت
الادعاء والقيد ينافيه لان الادعاء المطلق افصح واولى اللام في المجد المؤثل
للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول له لقوله وقد يدرك امثالي مرفوع تقديره

لان فاعله جمع مثل بمنجنيق الشعر والكعو في اي حسبا يكون مفعول لم اطلب محذوفا واوجب
عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا
يستقيم المعنى اي معنى البيت يعني تغير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت
من بابه انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاقصى
الثابت واسعى له وقال شارح اللباب بقوله لو اني اسعى للاكل والشرب يكفيني ما عندي
من المال القليل ولم اطلب الملك ولكني اسعى لاجل مجد ذي اصل والحال ان هذا المجد الموثل
اي الموصل الثابت قد ادركه امثالي من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه
ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل الولي من وجوب
التقديم في بعض والتأخير في بعض وادرج فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال
الفاعل الحكمي فقال مفعول مبتداء ما لم يسم مبني للمفعول فاعله نائبه اي مفعول
فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله لم يذكر ان لفظ ما موصوفة وعبارة عن فعل او
شبه فعل على منع الخلو فيها واحد ولم يصرح بها هنا اكتفاء بما سبق في تعريف
الفاعل واختصارا او احالة لفهم المتعلم قوله لم يذكر تعبير باللازم لان التسمية
يستلزم الذكر وعدمها واما لم يقل مفعول الفاعل من الفعل لان التفصيل لم يعلم
ومن باب رجاحة ضرب منه الى ما ذبح ضرب قوله فمنه سابقا كا مفعول المبتداء حيث قال
في اول بحث اللغات ومنها المبتدأ اللام في لشبهة تعليل لقوله وانما لم يفصله
ومضاف الى فاعله وهو قوله اتصاله الباء في قوله بالفاعل متعلق بالاتصال
لقيامه مقامه واشتراكه معه في الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم
عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلي عامله وغير ذلك في تسماه اي مفعول ما لم يسم
فاعله بعض النحاة كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصرية
فاعلا لما سبق من قوله لشبهة اتصاله بالفاعل الخ كل مفعول ضمه ذكر كل ليفيد
الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان
ماكول لانه من المعلوم ان كل افراده ماكول واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء
ولو قيل ان قولك كل الرمان ماكول كذب لان كل اجزائه غير ماكول فلم يو بل
الاحكام حذف فاعله للجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوي يعني
ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يختلط بقولنا
انبت الربيع لان الربيع فاعل النحوي لانبت ليصدق تعريفه عليه
وان لم يكن في الحقيقة فاعلا اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الفاعل
الى المفعول يعني الضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل

لان الفاعل

لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا للمفعول فالاولى ان يضاف الفاعل
الى الفعل دون المفعول لملابسة كونه اي الفاعل فاعلا الفعل متعلق بكسر اللام صفة للفعل يعني اضافة اليه
لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمفعول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح
اذ الحدث يتعلق بالمفعول لانه ذات فاعتبار التعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره
من جانب المفعول للدلالة على الذات في الهوادي وفي حاشية المطول الجمعقوه على كسر اللام
في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل
متعلق بالفتح به اي بالمفعول قوله واقيم معطوف على حذف هو تاكيد للضمير المستتر وانما
اكد به لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى اي المفعول مقامه اي مقام
الفاعل بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا
كان ثلاثيا يكون مفتوحا على وزن مفعول كما بين في موضعه يعني اقيم مقام الفاعل في اسناد
الفعل اليه او شبهه كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه اليه اي الى الفاعل وشرط
اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله الجار في قوله في حذف فاعله متعلق بالشرط اي فاعل
ذلك المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة واقامة
اي اقامة المفعول معطوف على الحذف مقامه اي مقام الفاعل قوله اذا كان ظرف للشرط
عامله اي عامل المفعول ما لم يسم فاعله فعلا واما اذا لم يكن العامل فعلا بل اسما كاسم المفعول
فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقل المص لكون الفعل اصلا في العمل والاسناد
واكثر استعمالا ان مصدرية ناصبة تغير مبني للمفعول ان التغير صيغة الفعل مرفوع لانه
نائبه ومضاف الى فعل اي الى الماضي المجهول اراد به ان فعل علم الجنس الماضي المجهول
يعني يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كذب على ما سبق تحقيقه وفي الهندي
هذا من باب ذكر العام وارادة صيغة المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه وقيل
هذا من باب حذف المعطوف ونحوه اي نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر والبرد حيث
حذف المعطوف لان النعمة لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفي محشي عصام فالاولى
انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون في معنى فعل ونحوه فيلزم ح من باب حذف
المعطوف ولرد هذا اي قوله تعالى اشار الشارح على الماضي المجهول او يفعل وهذا ايضا غير
منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر وان اراد الشارح بقوله اي الى المضارع المجهول
اذا كان الامر كذلك فينا وكل واحد من فعل او يفعل مثل افتعل واستفعل ونفتعل ونستفعل
وهذا على ترتيب اللف وغيرهما اي غير هذه الافعال من الماضي والمضارع من الافعال
المجهولة وفي بعض النسخ وهو لا يبعد بل هو اولى للاختصار ولانه ح يكون من
باب التنازع المزيد كالجميع اسم مفعول فيهما نائبه عند البصرية فنائب الاول

سنكم به او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تخفيفه تقديره المجرور بهما المزيد فيهما
ناما ولا تكن من الغافلين لما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كونه عاملا فعلا اراد ان
يبين ان المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا ان المفعول من المفاعيل
يقع موقعه فقال ولا يقع ابتداء كلام فيكون الواو ابتدائية وقيل معطوف
على الخبر فيكون الواو عاطفة موقع الفاعل منصوب على الظرفية المفعول الثاني
الظاهر من مفعولي باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله
علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال
القلوب اولا فذكر علمت اتفاقي او لكونه اكثر وقوعا لان اي المفعول الثاني مسند
الى المفعول الاول اسنادا تاما كخبر الاصل مبتداء وخبرا او اسناد الخبر الى المبتداء
لا يكون الا تاما وبدخول العامل اللفظي عليهما لم يتغير اسنادهما من التام الى النقصان
بل هو كما كان فلو اسند الفعل اليه اي الى المفعول الثاني قوله ولا يكون اسناده
الا تاما حال من الفعل لان الفعل اصل في الاسناد فاسناده تاما البتة الا لزم كونه
اي كون المفعول الثاني مسندا باعتبار اسناده الى المفعول الاول ومسندا اليه
باعتبار كون الفعل مسندا اليه معا اي في حالة واحدة وهي كونه نائبا فاعل الفعل
قوله مع متعلق بقوله لزم اي لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما مصاحبين
مع كون كل من الاسنادين اي اسناد المفعول الثاني الى الاول واسناده الفعل
الى الثاني تاما هذا اللزوم باطل بخلاف اعجبني ضرب بالتنوين وهو الاصل
لان عمل المصدر منونا اولى واقوى او بدونها ومضاف الى زيد لان الاضافة
لا يمنع كون زيد فاعلا وان كان مجرورا لفظا في المعنى مرفوع ولهذا تكون صفته
مرفوعة تقول اعجبني ضرب زيد القصار بالاضافة الى دق بالرفع
لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام لان المصدر ما لم يكن مشتقا
ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا او مضافا اليه الى غير ذلك لا لاسم الجامد لم يحتج
الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعل حتى اسند تاما كاسم الفاعل وفي قوله
بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى ما اورد الرضي قال وفيه نظر لانه لو
انه مسند الى شي ومسند اليه في اخرى في حالة واحدة لا يعرض الاعجبني
ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهو كما يكون
الشي مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كقولك غلام بيت قولك فرس
غلام زيد واما اذا كان لفظ مسند الى شي واسند ذلك الشي الى ذلك اللفظ
بعينه فهذا المحذور لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم

ولايقع

ولا يقع المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند
اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعول الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيدا
هندا ذاهبة وقال الرضي وقيام ثاني مفاعيل اعلمت اولى من ثالثها في القياس من قيام ثالثها
كما كان قيام اول مفعول علمت اولى لنكرة اذ حكمه اي حكم المفعول الثالث مثل حكم اي كحكم
المفعول الثاني من باب علمت لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله وهو المفعول
الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلم فيأخذ حكمه
في كونه مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما يعني كما ان اسناد المفعول الثاني الى الاول
تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت والمفعول له حال كونه بلا
لام اما معطوف على قوله المفعول الثاني فيكون التقدير ولا يقع الفاعل ايضا المفعول
بلا لام واما مبتداء وخبره قوله لان النصب اي النصب المفعول له لفظا او تقديرا فيه
اي في المفعول له مشعر اي يكون النصب قرينة وعلامة بالعلية اي بكونه علة للفعل الواقع فيه
فلو اسند الفعل اليه اي الى المفعول له فات النصب والاشعار ايضا اما فوت النصب فظاهر
لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوت الاشعار
فلان النصب كان سببا فيفوت السبب يفوت المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا
كذلك وهذا بخلاف ما اي المفعول له اذا كان مصاحبا مع اللام حيث يجوز ان يكون قائما
مقام الفاعل نحو قولك جيء له مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت
اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له نحو ضرب للتاديب
قوله لما اذا كان مع اللام اشارة الى رد قول الرضي حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو يجلك للشمس فلا يقال ابتغي للسمن
ادب فعل لا يفعل بلا غرض لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما
اذا كان مع اللام مطلقا والمفعول معه معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين
كذلك اي كل واحد من المفعول له والمفعول معه يشير بهذا التعبير الى ان قوله كذلك خبر
لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى ان المفعول الثاني
والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا اي كل من المفعول الثاني والمفعول
الثالث من باب علمت واعلمت فيه نشر على ترتيب اللف قوله في انهما اي في
المفعول له والمفعول معه لا تقعان موقع الفاعل متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه
لان للتشبيه اربعة اركان وهو المشبه لان ذكرهما المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه
والمشبه به واشار اليه بقوله كذلك يعني المفعول الثاني والمفعول الثالث ثم الباقي
وحرف التشبيه وهو الكاف في قوله كذلك ووجه الشبه ذكر الشارح بقوله في انهما

الا والغرض منه الاستغراق في الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التقدير
الاول قوله كذلك حال من احد مفعولين لان فاعل اي لايقع المفعول له والمفعول معه
موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اي كالمفعولين من الباب اما
عدم وقوع المفعول له بلا لام موقعه فلما عرفت من ان النصب مشعر بالعلية
فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار واما عدم وقوع المفعول معه موقعه
فلان اي الحال والشأن لايجوز اقامته اي اقامة المفعول مقام الفاعل قوله مع
متعلق بالاقامة الواو التي هي اصلها العطف لان الواو اولا موضوعة
للعطف فاستعمالها في غيره خلاف الاصل وهو اي الواو دليل الانفصال
اي انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين
وتعدد ايضا تغايرهما والفاعل كالجزء مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا
ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لانه مقتضى الواو الانفصال
ومقتضى الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلايجوز ان يقوم المفعول معه
مقام الفاعل معها ولايجوز اقامتها مقامه ايضا بدون الواو فانه لم يعرف
حينئذ اي حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو كونه مفعولا معه لان الواو دليل كونه
للمعية والمصاحبة ومع حذفها يفوت الدليل والاشعار كما في المفعول له ولما فرغ عمن
لم يقع من المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه
احالا وما لايجوز تفصيلا شرع الى بيان ما هو الاولى والاوجب بالوقوع اذا
اجتمعت الفاعل التي يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال واذا وجد المفعول
به يعني بلا واسطة في الكلام متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به
الموجودة مصاحبا مع غيره من الفاعيل بيان لقوله غيره التي يجوز وقوعها
موقع الفاعل وهي خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة وغيرها وستأتي تفصيله
والجار والمجرور تعين اي المفعول به له اي للوقوع موقع الفاعل والمراد
بالتعيين التعيين الوجوبي عند البصريين يعني يجب ان يقع المفعول به
موقعه ولايجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون
يوافقون بعض المتأخرين فيقولون ان المراد بالتعيين التعيين
الاستحساني لا الوجوبي يعني اذا وجد المفعول به مع غيره تعين للوقوع
استحسانا فيجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا بالقراءة الشاذة
لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب
لانه

لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه وبقوله ولو كانت
نفعيرة بجرو كلبه لسبت بذلك الجرو الكلاب ومشبهه اي شبه المفعول به بالفاعل
في توقف مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله تعقل الفعل عليهما اي على الفاعل والمفعول
به يعني ان الفعل المتعدي كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذي يقوم به ويصح
اسناده كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما في الاحتياج فان الضرب
مثلا قد لبس اعراب مثلا الكافي في كان ايله ان لايمكن تعقله بلا ضارب لان الضرب
عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به كذلك يعني كما ان الحال في الضرب هكذا
كذلك لايمكن تعقله بلا مضروب لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب
لايمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا في احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل
تعين وجوبا لان ما يقوم مقامه كان كعوض وعديله بخلاف سائر الفاعيل التي
يجوز وقوعها موقع الفاعل فانها ليست موصوفة بهذه الصفة فان الفعل
يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فانه يتعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمانه
ومكانه وتأكيده وغيرهما ولايمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذي هو الله الواحد القهار
الخالق والمفعول به الذي هو العالم وما فيه ولايبين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل
من الفاعيل التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت في الكلام
اورد مثالا لما هو المتعين لزيادة الايضاح فقال نحو ضرب بالبناء للمفعول
زيد باقامة المفعول به الذي هو زيد مقام الفاعل الذي حذف يوم الجمعة ظرف زمان
يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل وبيان للزمان امام الامير بفتح الهمزة ظرف
مكان من الظروف المكانية يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيانا للمكان واما
ما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وهي الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقيل ضربة
بكسر الفاء وهذا يجوز اقامته ووقوعه موقعه وفائدة وصف الضرب بها لبيان
التنبيه على ان المصدر المطلق لايقوم مقام الفاعل بلا قيد تخصيص يعني يشترط
في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لايكون لمجرد التأكيد او التأديب
بل يعني ان يكون مثله ويفيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا
لم يجز لانه ضرب او الضرب المبهم وكونه تعين للمصدر بالشديد اذ لا فائدة
في اقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه لعدم حصول الفائدة الا فائدة
الزمان المعين لا لمطلق الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان
المعين من نحو امام الامير لا لمطلق المكان للتنبيه على ان الزمان المطلق لايصلح

للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة في الاقامة لدلالة الفعل عليها ولهذه النكتة اوردها
المص بتعريف الاضافة ولم يوردها بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة
فيها كما بين فائدة الوصف في المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة في المفعول المطلق
ولان بيان فائدة قيد الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر ويفهم عدم
بيانها تامل ولا تغفل في داره جار ومجرور ويشبه بالمفاعيل لكونه فضلة في الكلام
شغلها اى من مقام الفاعل خبر بعد خبر حال كونها مثلها اى مثل المفاعيل في قيامها مقام الفاعل
وان لم يكن تامة يعني لو وجد على قول الشارح اى انه لم يوجد في الكلام المفعول به بان كان
الفعل لازما غير متعد لانه لايجيء للفعل اللازم المفعول به ولان المجهول اتيه الا باعادة
الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره فالجميع مبتداء والفاء
جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله اى جميع ماسوى
المفعول به سواء خبر اى مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل
في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا او في الرضى تساوت الاربعة في النيابة
في النيابة ولم يفضل بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة
ورجح بعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة الا المفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء
مفهوم الفعل ورجح بعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال الاولى ما كان
ادخل في عناية المتكلم واهتمام بذكره يعني تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصود
اليها كلاما في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول الذي من باب اعطيت
اراد بالباب ما اجتمع فيه مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى المفعولين
مثل كسوت وعلمت ولذا قال الشارح اى الفعل المتعدى الى المفعولين الثاني منهما غير
الاول بحرف الغيرية تعلم صحة حمل المفعول الثاني على الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل
من المفعول الثاني وان جاز اقامة الثاني مقامه ايضا لان الاكثر التفضيل تقتضي تفضيل
احد الشيئين على الاخر بعد استوائهما في اصل الفعل اللازم في قوله لانه تعليل الاولوية
فيه اى في المفعول الاول معنى الفاعل بالنسبة اى بالقياس الى المفعول الثاني لانه
اى المفعول الاول عاط اى اخذ فهو في المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل
مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه اخذ وهو اى المفعول الثاني فمفعول
لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بني الفعل للمفعول فما الانسب ان يقوم
مقام الفاعل هو المفعول الاول المتخيل للفاعل نحو اعطي بالبناء للمفعول زيد بالقيام
مقام الفاعل درهما مع جواز اعطي درهم زيد باقامة المفعول الثاني مقام الفاعل
لانه لا التباس فيه وذلك اى جواز وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل اذا وقع

المفعول الاول

المفعول الاول او فيه هو الاولى والانسب واقع عند الامن من اللبس بفتح اللام اى الالتباس
يعني اذا اقيم المفعول الثاني مقام الفاعل لايلتبس بالمفعول الاول قوله عند عدمه في قوله
واما عند عدمه ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يتوالى بين حرف الشرط والجزاء
يعني عند عدم الامن من الالتباس فيجب الفاء في جواب اما اقامة المفعول
الاول دون الثاني يعني لايجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل عند اللبس نحو
اعطي زيد عمرا اذ لو قيل اعطي عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم
مقام الفاعل او هو الاخذ او المفعول الثاني وقائم اليه وهو المأخوذ لصحة ان يكون
كل منهما اخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه
ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمي شرع في بيان الملحقات به فقال ومنها
المبتداء والخبر المبتداء مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله ومنه
الفاعل وانما جعل المبتداء من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل لكونه مسند اليه
والخبر معطوف على المبتداء وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل في كونه جزء
ثانيا للجملة وقدم المبتداء على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عاملة لفظا
لما سبق ان اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه في ذلك البعض على الفاعل وقدم
الخبر عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره وليس بهذا الناحية وقد وقع في بعض
النسخ ومنه بالضمير المذكر يعني ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء والخبر
فيه نشر على ترتيب اللف جمعهما اى المبتداء والخبر في فصل واحد حيث قال ومنها المبتداء
والخبر للتلازم الواقع بينهما اذ لابد لكل مبتداء من خبر وكذا لكل خبر من مبتداء قوله على ما هو
الاصل فيهما حال من الضمير المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتداء
مسند اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتداء مسندا كما في هو القسم الثاني من المبتداء فلا حاجة
له الى الخبر لانه يتم بفاعله كلاما فلا تلازم ح واشتراكهما في العامل المعنوي في الاصح
على ما سيأتي ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتداء يستلزم بيان
وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل الوجوب العائد في الخبر الى المبتداء اذا كان مشتقا
او جملة ووجوب تعريف المبتداء عند تعريف الخبر فالمبتداء الفاء للتفصيل
هو للفصل لان الخبر معروف باللام الالف واللام لفظا او تقديرا واللام في قوله لتناول
متعلق بالتجرد كما سبق نحو وان تصوموا اى صيامكم خير لكم لان وان تصوموا وان
ليس اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فالمجرد يشمل بالمعنى نحو ان تراه
وقوله سواء عليهم ءانذرتهم عندهم فان ءانذرتهم مبتداء لتناوله بالاسم
اى سماعك وانذارك المجرد صفة الاسم عن العوامل اللفظية اى الاسم الذى لم يوجد

لم يكن

فيه عامل لفظي اصلا اي قطعا في يكون قوله اصلا منصوب على المصدرية بان التجرد مجرد عن مقتضاه
وهو سبق الوجود وقد اراد به تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود وفي الهندي التجرد
يقتضي سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما في قولهم ضيق
فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل واحترز به اي بقوله
المجرد عن العوامل اللفظية عن الاسم الذي فيه عامل لفظي يشمل كاسمي ان وكان
فجواب عن سؤال مقدر وهو ان اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا في كون
الاسم فلم يتجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه
مع انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب عنه بقوله وكانه اراد بالعامل اللفظي
ما اي عاملا يكون مؤثرا في المعنى وفي قولك بحسبك انما يؤثر في اللفظ لا المعنى
فكانه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى مثل هذا الكلام خرج عنه اي تعريف
المبتدأ نحو بحسبك درهم مسندا اليه واليه معمول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو
حال معتمد على صاحبه واحترز به اي بقوله مسندا اليه عن الخبر فانه مسند لا مسند اليه
وثاني قسمي المبتدأ اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي بين
هذين المفهومين لخارج عن القسم فانهما اي الخبر والقسم الثاني لا يكونان الا مسندين
او الصفة عطف على قوله الاسم وهذا او لتقسيم المحدود حيث بناوا صدر
الحد وهو اسم لكل القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا منع الجمع وفي
الرضي اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحد
مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان في الماهية لم يمكن اجتماعهما
في حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا يكون او مانعة الجمع ايضا قوله سواء خبر مقدم
قوله كانت مع اسمه في تاويل المصدر مبتدأ لكونهما مشتقة كذا في حاشية المطول
كاسم الفاعل كضارب واسم المفعول مثل مضروب والصفة المشبهة مثل حسن
او جارية مجريها اي مجرى الصفة المشتقة كقرشي في تصغير قريش على وزن قريس
اذ الحق ياء النسبة بحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في بحر الهند تغلب
بالسفن ولا طاقة الا بالنار ويا لكوا ولا باكل وتعلو ولا تعلى فسمي به قريش كناية
لعلو قوة وشجاعة مع صغره وصباه ثم نقل به الى القبيلة كذا في الهندي
الواقعة صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثاني بعد ظرف لقوله الواقعة
حرف النفي كما ولا وان الف الاستفهام ليحصل الاعتماد ونحوه هلا من باب
حذف المعطوف او ذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام
كهل وما ومن وروي عن سيبويه جواز الابتداء بها يعني جواز كون الصفة

المشبهة

المشبهة المبتدأ من غير استفهام ولا نفي يعني من غير اعتماد شيء ولكن جواز وقوعها مبتدأ
بلا نفي والاستفهام قائم مع قبح والاخفش يرى ذلك يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد
حسنا وعليه قول الشاعر اي على رأي الاخفش فقط لان رأي سيبويه ان يكون الجواز على قبيح
وشاعر الفصيح لا يختار ما هو القبيح نحو خبير نحن عند الناس منكم معناه بالفارسية
بهتر ما نزد ادميان از شما خبير اسم تفضيل اصله اخير خفف بالحذف كما خفف بالقلب
اي اسنى في اي شيء مبتدأ ونحن ضمير منفصل مرفوع محلا فاعله اي فاعل اسم التفضيل
من غير اعتماد ولو جعل خبير خبرا مقدما عن نحن حيث جعل مبتدأ لفصل بين المعمول بجواب
لو بين ظرف لقوله الفصل بين اسم التفضيل الذي هو خبير ومعموله الذي هو عن باجنبي متعلق
بقوله لفصل وهو اي الاجنبي قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين بينهما الجزئية
لفظا ومعنى كانا اجنبيين بخلاف ما لو كان نحن فاعلا لكونه اي لكون الفاعل كالجزء لما سبق
ان الفاعل كجزء من عامله ونحن عصام وفيه نظر لانحصار كونه فاعلا للاسم التفضيل اسما
ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم معمول المحذوف تقديره خبير
منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه وانما فسر
لرفع الابهام الناشي من الحذف مثل قوله تع وان احد من المشركين استجارك ويرد
عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسئلة الكحل الظاهر الحقيقي لا الحكمي وهنا اعم منهما
رافعة حال من الضمير المستكن في قوله الواقعة وعامله فيه لظاهر متعلق لقوله رافعة
يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر
الذي دين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح او ما جراه
مجراه اي مجرى الظاهر وهو اي الجاري مجراه الضمير المنفصل وانما قلنا هذا الكلام خرج
عنه اي عن هذا القسم قولك اراغب انت عن الهتي فان قوله انت مرفوع
محلا براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو
عن الهتي باجنبي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان
فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفي قوله او ما جرى مجراه رد على الهندي حيث
قال رافعة لظاهر غير مستتر لئلا يرد قولك اقائم انتما واحترز به اي بقوله رافعة
لظاهر عن نحو اي عما لا يرفع اسما ظاهرا اقائمان الزيدان او اقائمون الزيدون
لان قائمان رافع لضمير راجع الى الزيدان واقائمون كذلك ولولا ان رافعا لهذا
الظاهر بجر نسبته لانه لزم تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن في الصفة
والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز نحو زيد قائم مبتدأ مثال كتبه للقسم الاول
متعلق بالمثال الثاني من المبتدأ لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل

اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد عليه صدق المحدود ايضا وما قايم بالتنوين
الزيدان اوما قايمون مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم بالتنوين ايضا الزيدان
اواقايم الزيدون مثال للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام اورد المص الامثلة على ترتيب
اللف فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان ضمير
طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة
لظاهر امران واذ لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان
مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص بهذا الكلام بل الاوضح الاظهر ما ذكره المص
لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مونث فيجب تانيث الضمير الراجع
اليه اسما مفردا لان قوله مفردا صفة يقتضي موصوفا وهو الاسم هنا بقرينة المقام وهذا
كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا مذكورا بعدها لان المراد بقوله مفردا ان يكون
اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان ضميرا لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعني ان طابقت الصفة المذكورة
اسما مفردا واقعا بعدها نحو ما قايم زيد واقام زيد واحترز به اي بقوله مفردا عما اي عن
صفة اذا طابقت الضمير يرجع الى الموصوف والتانيث باعتبار المعنى نحو اقايمان
الزيدان وما قايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون وما قايمون الزيدون
فانها اي الصفة المذكورة حينئذ اي حين طابقت مثنى او مجموعا خبر ليس اي تلك الصفة
المذكورة الا خبر والتذكير باعتبار الخبر والمثنى تحذف تخفيفا وانما تحذف في كلام دال
على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا معناه ما ضربت الا زيدا وقولك
الفاعل واحد ليس الا يعني الفاعل ليس الا واحد كذا في المفصل النحوي جاز الامران
جزاء الشرط لكون الصفة مبتدا ابدا منه قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر
مبتدا المحذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ وما بعدها فاعلها من باب
عطف شيئين على معمولي عامل واحد قوله مسد بني للعلوم ما اسد الخبر منصوب
على الظرفية ونوين ما بعدها مبتدا او معطوف على ما قبله الخ قوله كون الاول
اعتبار الاعرابين فيه ايضا والصفة خبرا مقدما عليه اي على الاسم هذا ايضا من
باب عطف المذكور فمنهما اي في الموضع الذي طابقت الصفة فيه اسما
مفردا بعدها قوله فمنهما خبر مقدم ثلث صور مبتدا عند البصرية وبهذه
الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فمنهما اربع صور
احدها مطابقة الصفة اسما مثنى ومجموعا بعدها نحو اقايمان الزيدان اي
واقايمون الزيدون ويمتنع يعني وجوبا اي حين طابقت الصفة مثنى
او مجموعا لما ليس المذكور من ان يكون الزيدان او الزيدون مبتدا وقايمان

وقايمون

وقايمون خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز ان يكون الصفة مبتدا والاسم الواقع بعدها فاعلا
لها سادا مسد الخبر لما سبق انه يلزم في تعدد الفاعل لحسب الظاهر وثانيها ان يكون
الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم تطابق نحو اقايم الزيدان
او الزيدون ويمتنع وجوبا ايضا اي حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى او مجموعا
ان يكون الاسم المذكور يعني الزيدان او الزيدون فاعلا للصفة حال كونه قايما مقام
الخبر لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر
اذا كان مشتقا ولم يستو فيه التذكير والتانيث يجب مطابقته للمبتدا وثالثها
يطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الافراد نحو اقايم زيد واقايمة هند وفي
يجوز فيه الامران المذكوران سابقا كما عرفت انفا وانما قلنا فمنهما اربع صور
لان فيها صورة اخرى وهي عكس الصورة الثانية يعني ان يكون الصفة مثنى او مجموعا
والاسم المذكور بعدها مفردا مثلها نحو اقايمان زيد واقايمون زيد وهي غير جايز
لانه لا يمكن ان يكون الصفة مبتدا وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق
ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز
ان يثنى الخبر ويجمع عند كون المبتدا مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فمنهما
ثلث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدا الى قسمين وتعريف
قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ما هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال
والخبر هو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام في قوله لانه متعلق
بالتغيير تقديره وانما فسرنا بقولنا اي هو الاسم لان الكلام اي كلامنا
وبحثنا في مرفوعات الاسم فلا يجوز التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا
بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمي ولان ذكر الاسم في تعريف المبتدا يكون قرينة دالة
على ان الاسم مقدر هنا ولان الاصل في الخبر الافراد وهو لا يكون الا في الاسم
واذا كان الامر كذلك فلا يصدق على لفظ يضرب يعني على المضارع الواقع
موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه
في تقدير ضارب انه يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم المجرد
المسند به المغاير للصفة المذكورة يعني لا يصدق على ذلك المضارع
تعريف الخبر لانه اي لان ذلك الفعل ليس باسم فاذا لم يكن اسما لا يصدق
عليه التعريف المختص بالاسم فانه لم يصدق عليه التعريف فلا يعد في الموقف
وان كان مجردا عنها مسندا به مغايرا لما اسند به صفة بعد صفة للاسم

الغدر الباء اما للاستعانة كما في كتبت بالقلم او للسببية اي ما يوقع به الاسناد
اشار بهذا التفسير الى ان القايم مقام الفاعل في المسند هو مصدقه مثلا قولك وقد حصل
بين العمرو والزيدان وان الضمير المجرور به راجع الى الموصول لان الالف واللام في
اسم الفاعل والمفعول موصول على ما سيأتي وقال المحشي عصام يشعر كلامه
بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدقه على طريقة
وقد حصل العمرو والزيدان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء
للسببية اي الى الاسم الذي اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى
للمقنع الى آخر كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد
الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقي ما قاله الشارح تأمل واحترز به اي بقوله المسند به
عن القسم الاول من المبتداء لان اي القسم الاول من المبتداء وان كان اسما مجردا عن
العوامل اللفظية لكنه مسند اليه لا مسند به فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل
ما ليس مسندا في تعريف الخبر صفة بعد صفة لرابع للصفة الغاير متعلق بالمغاير
المذكورة صفة الصفة في تعريف المبتداء متعلق بالمذكورة بقوله او الصفة
الواقعة اه اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر واحترز به اي بقوله المغاير للصفة المذكورة عن القسم الثاني
من المبتداء لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد
ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفي والف الاستفهام جعل المبتداء للاعتماد
ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتبر خبرا فلزم ان دخل في تعريف الخبر فقال المغاير
للصفة المذكورة احترازا عنه وجاز لك او جائز لك ان تقول المراد
بقوله المسند المذكورة في التعريف المسند الى المبتداء بحذف الجار
والمجرور بقرينة ان المبتدا والخبر ركنان في الكلام واذا ذكر احدهما وجب
ذكر الآخر كما تقول امررت في معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد بقرينة
حالية او مقالية او يجعل معطوف على قوله تقول في قولك ولك ان تقول
الباء في المسند به بمعنى الى لان معنى الباء الالصاق والمطلق يتسمى
بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء الملتصق بزيد
وانتهى كذلك المعنى ينتهي بالغاية ويتم كما في قولك اكلت السمكة
حتى رأسها فان الاكل ينتهي عند الرأس ويتم ولعله المناسبة
استعمل الباء هنا بمعنى الانتهاء والضمير المجرور راجعا الى المبتداء
هذا من قبيل العطف المذكور وقدم فرارا عن الفصل بهذا التوجيه الاخير

ان القايم

ان القايم مقام الفاعل في المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثاني الذي التوجيه الاول الذي ذكره
الشارح قال المحشي الاقرب ان يراد المسند المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء
للملابسة اي الضمير المجرد المسند لملابسة المجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي ابتداء
بالمجرد وقوله وعلى هذا التقدير ح اي تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير الباء بمعنى الى متعلق
بقوله يخرج به اي بقوله المسند به القسم الظاهر الثاني من المبتداء لان المراد بالاسناد الاسناد
الى المبتداء بحيث لا احتمال ان يكون ذلك الاسناد لا غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة
اه احترازا عن الاحتمال الغير وعلى هذا يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا لما علم ضمنا
من الوجه ان يتعين فيكون هذا تصريحا له ولما بين المبتداء والخبر شرع من الملحقات في الرفع
يعني الضمة والواو والالف و ح لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل في العامل اراد ان يبين
العامل فيهما مبينا بقوله واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء لا غير عند مذهب
المنصور اعني تجريده مصدر مضاف الى المفعول وهو الاسم والفاعل محذوف تقديره تجريدك
الاسم قد سبق يعني التجريد عن العوامل اللفظية مؤثر في معناه واللام في قوله ليسند
معناه للمفعول متعلق بالتجريد اي الاسم الى شيء كما في القسم الثاني من المبتداء فان قولك
اقائم الزيدان تجرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد
ان القيام مسند اليه ايضا اذ الا ان عامله لفظا لانه لا يسند اليه القيام المحض او يسند
في للمفعول اليه اي الى الاسم شيء ثانيه كما في القسم الاول من المبتداء نحو زيد قائم تجرد
الاسم هنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله
لفظا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه
هو القيام المؤكد لا القيام فقط يعني الابتداء هو التجريد عامل في المبتداء والخبر
رافع لهما عند البصريين لاقتضائه المبتداء والخبر على السواء لان التجريد يقتضي الاسناد
وهو يقتضي المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضي المسند والمسند اليه بالواسطة
فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح
وذا لا يجوز قوله واما عند غيرهم اي عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل
في الموضعين قدم عليه لما سبق غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء لانه
مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه في الاغلب ولذلك يحمل فيه ولانه
وليه يعني والمبتداء لكونه مسندا اليه وركنا اعظم في الجملة الاسمية ومقدما عاملا
عامل في الخبر فعامل المبتداء هو الابتداء اعني التجريد فيكون عامله معنويا وعامل
الخبر لكونه المبتداء اللفظي هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتداء
في الاغلب اسم جامد ليس من شأنه العمل فلا يصح جعله رافعا اما في القسم

الاول قلنا واما في القسم الثاني فلان المبتداء وان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق
لا عمل فيه بل عامله الابتداء ليس الا لانه لو قلنا ان قولك أقائم الزيدان مؤول
بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التاويل من القسم
الاول فيكون المبتداء اسما جامدا فلا يعمل الرفع وقال الاخرون التعبير بالنكرة يشعر ان ما قالوا
ضعيف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر
يعني قالوا ان المبتداء عامل في الخبر لكونه مسندا اليه ومبتداء والخبر لكونه امرا منتسبا
عاملا في المبتداء وهذا البحث الامور امر حادث وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا
ان يكون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا للذي عمل فيه وذا غير جائز تامل وللثاني من
القائلين وعلى هذا اي على ما قاله الاخرون الجار متعلق بقوله لا يكونان اي المبتداء والخبر
مجردين عن العوامل اللفظية على هذا مقدم على متعلقه للتخصيص لان عدم كونهما مجردين
عنها مختص بما قاله الاخرون لا غير واما على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا
فقط لان عامل المبتداء معنوي عنده واما عند البصريين فعاملهما معنوي ليس الا
ولما فرغ من تعريف المبتداء والخبر شرع في بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما
فقال **واصل المبتداء** قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يبنى عليه شيء واما معناه
الاصطلاحي ههنا فما قاله الشارح اي ما ينبغي ان يكون المبتداء مقدما عليه اذا لم يمنع
مانع من ذكر الاصل واما اذا منع مانع منه فيعمل فيه بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا
كان المبتداء نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتداء نكرة على ما سيجيء لزيادة تحقيق
التقديم على الخبر لفظا لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا
في المحكوم عليه ومرتبة العامل مقدم لذلك وانما قال لفظا لانه قد يقدم تقديرا اي كان
مؤخرا لفظا لان المبتداء ذات يعني دال على الذات حقيقة مثلا زيد قائم
او زيد المنطلق او تاويلا مثل المنطلق زيد فانه في تاويل الشخص الموصوف بالانطلاق
زيد والخبر حال من احوالها حقيقة او تاويلا كما مر انفا والذات متقدم على
احوالها طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل
في المبتداء التقديم لفظا قوله **ومن ثمة** متعلق بالفعلين اعني الجواز والامتناع
الا انه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثاني مختص
بان يكون الاصل في المبتداء التقديم لا غير وبيان العاقلة كون الاصل
فيه التقديم قوله ومن ثمة بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها
هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى معنى مجازا
اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم على الخبر لفظا لا تقديرا لانه في التقدير مقدم

جاز

جاز قولهم اي قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع
ضمير الجمع اليه او النحاة **في داره زيد** بتقديم الخبر على المبتداء مع كون الضمير المجرور في داره
عائدا او راجعا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة نصب على التمييز لاصالة التقديم اي تقديم
المبتداء **وامتنع** عطف على جاز قولهم **صاحبها في الدار** بتقييد العود الضمير المجرور في قوله
صاحبها الى الدار واحترز به عن عوده الى شيء مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية
صاحبها في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي قول الشارح بعود الضمير ايماء الى ان قول
المصنف صاحبها في الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتداء التقديم وهو اي الدار
فالتذكير باعتبار لفظه في حيز الخبر وانما قال في حيز الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند البصرية
واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجيء الذي اصله التاخير لما عرفت سابقا فيلزم عود
الضمير الى الدار المتاخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لان رتبة الخبر متاخرة عن رتبة المبتداء كما سبق
وهو اي عود الضمير الى الدار المتاخر لفظا ورتبة غير جائز بل يجب ان يقال في الدار صاحبها
بتقديم الخبر على المبتداء لا سيما انه اذا كان في جانب المبتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب
تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار
المجموع كما في قولك على التمرة مثلها زبدا **وقد يكون المبتداء نكرة** اورده بلفظ قد المفيدة
للتقليل اذا دخل على المضارع ايماء الى ان الاصل في المبتداء التعريف لان الشيء
اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاز في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام
رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتداء التعريف قال الشارح
يعني احيانا وان كان الاصل فيه اي في المبتداء ان يكون معرفة لان الواو في مثل هذا الكلام
يكون للحال كقولك اتيك وانا لم اكن كذا في الضوء لان المعرفة يعني معينا وضعا
ولما كان المطلوب المهم الكثير الوقوع مضاف الى المبتداء مثل قولك مررت بزيد الحي الوجه
في الكلام اي في كلام العرب انما هو الحكم فقط كل امر معين من الامور المعتبرة لان الحكم
يقتضي محكوما عليه وهو ان لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون
المبتداء معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين
ولكنه اي الا ان المبتداء لا يقع اي لا يكون نكرة كما عرفت ان المبتداء ان يكون معرفة
او نكرة مخصصة على الاطلاق اي سواء كانت مخصصة او غير مخصصة لان جمهور
النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما
لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته ولا يصح قبلها بل يقع المبتداء
نكرة **اذا تخصصت** تلك النكرة اذا ههنا ظرف مختص في معنى الوقت مضاف
الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك اتيك اذا احمر البسر اي اتيك

وقت اجزائه فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة بوجوه اعلم ان الاكثر
يستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو
مررت بما معجب لك او جملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو
اضرب ضربا ما وتامة بمعنى شيء منكرا او معرفا نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي وههنا
صفة لما قبلها ولذا قال الشارح من وجوه التخصيص بيان ما لكونه صفة اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فان النكرة وان لم تصر بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة
فيصح ان تكون مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رائحة التعريف وهي اي وجوه التخصيص
على ما ذكره المص ستة احدها ان تتخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة
عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا رجلا فهو يعم كل فرد من افراد الرجال
سواء كان عالما او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد من افراد
العالم وخرج الجاهل من ذلك العموم مثل قوله تع ولعبد اللام للابتداء تدخل على
الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد في اللغة مأخوذ من العبادة والانقياد سواء
انقاد بالفعل او لا فلما وصفه بقوله مؤمن خرج من الانقياد وقلت الشركاء
فتقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله خير من مشرك خبره فان العبد لما قلنا
شامل للمؤمن والكافر اي من آمن ومن لم يؤمن وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فتقرب من المعرفة فجعل مبتدأ او
كان الكون مرفوعا لفظا وخبره هذا من باب عطف الاسمين على معمولي
عامل واحد والثاني من وجوه التخصيص بعلم المتكلم ان احدهما في الدار
الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم
ان ذلك الاحد من اي جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم ومثل قولك ارجل
مبتدأ لتخصصه بالعلم كما يجيء في الدار خبره ام امرأة عطف على رجل فانه
المتكلم اي الذي تلفظ وتكلم بهذا الكلام اي بقولك ارجل في الدار ام امرأة
يعلم ان احدهما من الرجل والمرأة في الدار كائن فيها لان الهمزة الاستفهامية
مع ام المتصلة انما يستعمل فيما يعلم المتكلم احد المستويين الا انه لا يعلم على التعيين
لعدم ضبطه فيسأل المخاطب عن تعينه اي تعيين المخاطب ذلك المسؤول
عنه فيؤنس المتكلم ما اراده فكأن قال المتكلم بهذا الكلام اي مبتدأ
لتخصصه بقوله من الامرين لانه من العالمين اذا كان ما قبلها نكرة يكون صفة
له المعلوم وصفه شيء مثل قولك هذا اجاز او ساعها لكن مرفوع بانه

نائب

نائب الفاعل للقول المعلوم احدهما مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين في الدار متعلق بالكون
كائن فيها خبره فكانت هذه الشارح من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل
التخصيص بالعلم ظاهرا لكن والحاصل انهما من الرجل والمرأة يعني ايتهما كائن معلوما تخصص بهذه
الصفة اي الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوي
وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوي ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم
وهي علمه بكون احدهما في الدار فجعل المقدم مبتدأ وفي الدار خبره وهذا الخبر من قبيل عطف
شيئين على معمولي عامل واحد في المثال المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ وفي الدار خبره لتحقق
لو قدم المرأة وقيل امرأة في الدار ام رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من
قال الظاهر جعل خبر لكل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره ولا
لقول من قال انه وذلك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان
المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما تقدم من التلفظ رجلا كان او امرأة تأمل
وانصف ومما تخصص انه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او امرأة
في جوابه لتخصصه بعلم المخاطب بثبوته في الدار تعيينا من غير احتمال والثالث ان يقع
النكرة في حيز النفي والاستفهام مثل هل احد وخير منك ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة يعني قوله احد خبر اي في قولك وفي بعض النسخ ضميرها في هذه المقولة
وقعت في حيز النفي المفهوم من الحرف ما لنفي الى الان من رافعها وكل ما جعل في السياق
النفي بحيث لم يكن تلك النكرة معمولة له ولم تكن من هذا القبيل فافادت النكرة
عموم الافراد وشمولها يعني شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل
تحت العموم فنفيت وخصصت بعطفها تغير وانما قال ولما فنفيت
اشارة الى ان التخصيص عن التعيين لان النفي لما يستوفي الازمان كلها
يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك
النفي امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو اي جميع الافراد امر واحد لان العام من حيث انه عام لا تعدد
فيه فلا اثنان مثلا فالمعنى ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل
انت خير من كل فرد والمقصود مدح المخاطب لكونه موصوفا بصفات الكمال
وكذا خبر مقدم اي كما ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي يعم جميع الافراد فتقع مبتدأ
كذلك كل نكرة مبتدأ وقعت في الاثبات يعني وقعت في كلام مثبت فقد بها العموم
هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تع كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه يومئذ
ناظرة على تقدير ان يتعلق قوله يومئذ بقوله ناظرة نحو تمرة خير من جرادة

هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه تعيين قيمة الجرادة اذا قتلها محرم حال الاحرام والمقصود
منه ان الحاج يقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمراد بمقدار
تمرة ومن غير قوله صلى الله عليه وسلم تصدقوا ولو بقلة ووقوع النكرة في
الاثبات كثيرة مع المبتدأ وقليلة في الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما في حيز
النفي فيستوي المبتدأ والفاعل ونحوهما كما قال المحشي والرابع المبتدأ الذي كان
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل من الشكل لفظا بدل الكلام ثم قدم وجعل مبتدأ
للتخصيص ومثل قولهم شر اهر ذا ناب واهر اهراره من الحرب لانه كان في الاصل
مؤخرا على انه فاعل او بدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ لتخصصه اي ذلك الاسم
بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اي لشبه ذلك الاسم بالفاعل اذ يستعمل
هذا القول في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني يستعمل في موضع يكون شر فيه
فاعلا محصورا عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا
في انا عرفت اولانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص وما اي المعنى الذي
يتخصص به اي بذلك المعنى الفاعل قبل ذكره اي قبل ان يذكر الفاعل هو ان ذلك
الاسم صح كونه اي الفاعل محكوما عليه بما اسند اليه اي بالفعل المسند الى الفاعل
فانك اذا قلت قام مثلا يعني اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى الفاعل
سواء كان لازما او متعديا علم منه للمفعول اي حصل العلم القطعي للسامع
قبل ذكر ما يسند اليه منه اي من قولك قام ان ما يذكر بعده اي بعد ذلك الفعل او بعد
قولك قام امر يصح ان يحكم عليه بالقيام يعني امر دال على الذات بحيث يصح ان
يسند القيام اليه فاذا قلت رجل يعني اذا ذكرت بعده رجل فهو اي قولك
رجل بعلمه في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه واعلم ان الهرير للكلب
من اهر حمل اذا اعتراه وبرصه والهرير صوت الكلب دون نباحه كما قاله
صبره على البرد يقال اهره يهره بالكسر والمعنى ان الذي اهر الكلب بالنباح
المعتاد في خلقه وطبيعته من حيث ان الكلب من غير مقارنته شيء اليه فلا يكون
ذلك النباح [illegible] اذا كان الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت مجيء
اجنبي او صديق صاحبه لانه في حكم النشاط لانه يراه غيرا اجنبي
وقد يكون ذلك النباح ايضا مثل الكلاب وقت مجيء بعد ولصاحبه
[illegible] يراه اجنبيا لاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار بالنباح المعتاد متعلقا
[illegible] ما يكون شرا عند مجيء صديقه وما يكون شرا وقت مجيء عدوه
واما الهرير بنباح غير معتاد بل بنباح لا يكون الا بانضمام شيء اليه

ومقارنته لم

ومقارنته لم يتشأم به بمعنى المفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشأم
به يكون من القسم الاول لانه لا يخرج نباح سواء كان معتادا او غير معتاد يتشأم عن
ان لا خير فيكون [illegible] واحد لا فقط على الاول اي على ان يكون النباح منقسما الى قسمين
خير او شر ايبحث القصر اي قصر الاهرار على الشر بالنسبة الى الخير فيكون قصرا اضافيا ويكون
ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف فمعناه في شر لا خير اهر ذا ناب فيكون الاهرار
مقصورة على الشر وعلى الثاني لا يبحث القصر لانه في لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يبحث القصر
بالنسبة اليه فتقدر صفة ومعنى يبحث القصر بالنسبة الى ذلك الوصف فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وقد يجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل اي رسل عظام ولكن الاول انسب بحال اهل العلم والثاني يعلم
الحال فلا نغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما يتخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح
معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد يتشأم به فالمثال للتخصيص بالصفة
على ما عرفت وهذا اي قولهم شر اهر ذا ناب مثل يضرب بمعنى المفعول لرجل قوي
باس وقد كان ادركه العجز في حادثة بمعنى عجز حين دفعها مع ان رجلا قويا يدفعه ولا يعجز
شيء يتجه هذا القول لانه يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب
واما باعتبار معتاد الاستعمال فالتركيب معتاد من غير احتياج الى التخصيص والخامس
التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظروفا فيه ويكون ايضا
محلا له افاد تقديمه تخصيص المبتدأ ومثل قولك في الدار الجار والمجرور خبر مقدم عند
البصريين ورجل مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر
الاعتماد على احد الاشياء الستة على ما سيجيء للتخصيص بتقديم الخبر عليه يعني بالخبر
الظرف على ان يكون اللام للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقول
للتخصيص بتقديم الخبر الظرف [illegible] لان الكلام لا في مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد
التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك
بخلاف غيره لانه اذا قيل في الدار علم اي حصل للسامع العلم القطعي ان ما اي الذي
يذكر بعده اي بعد قولك في الدار موصوف بصحة استقراره في الدار يعني يعلم ان الذي
سيذكر بعده ذات يصح ان يوصف بكينونة فيها فكان قبل رجل موصوف بصحة
استقراره في الدار كائن فيها فهو اي هذا القول في قوة التخصيص بالصفة وان كان
في الظاهر من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبعد الاعتبار صار مثل الذي التخصيص بالنسبة
الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر عنه الكلام منه ومثل قولك سلام مبتدأ نكرة تخصص عليك
الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ لتخصصه اي لتخصيصه مع نكارته سلام بالنسبة الى المتكلم

يعني بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله اذ اصله سلمت سلاما لان السلام
عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل فحذف الفعل الناصب لوجوب فاعله
يعني حذف الجملة الفعلية بجواز القرينة حالية او غيرها لقصد الاختصار وعدل من النصب
الى الرفع يعني غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعل مرفوعا مبتدا وان كان
نكرة لتخصيص بالقياس الى ما اي هذا الكلام لقصد الدوام والاستمرار يعني لقصد ان يكون
السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين
والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر في الغالب دل على الدوام والاستمرار
بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من الفعل والاسم والفعل عرض لا بقاء له زمانا قليلا
فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد فكانه قال المتكلم سلامي بالاضافة
اليه اي سلام من قبلي يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله
تعالى فلا يضاف الى غيره تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان
كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم عليك هذا اشارة الى ان الحكم بان
النكرة يجب ان يتخصص حتى تقع مبتداء في قول بعض المحققين منهم الجد العلامة
واما اشارة الى ما ذكر في تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى
اي الحكم بالنكرة يجب ان يتخصص بوجه ما تقرب من المعرفة حتى تقع مبتداء هو
المشهور المتعارف فيما بينهم اي بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار
ابتداء ومضاف الى صحة الاخبار عن النكرة يعني سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله
مبني على الفائدة الجار والمجرور خبره يعني اذا كان في الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها
مبتدا او بلا تكلف شيء قبل الاثبات في بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره ذلك
البعض لانهم لما راوا ان الابتداء قيدوه بالتمييز بين العلماء من الحكم على النكرة وبين عدم ضبطوا
امثلة فلا يتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة من الحكم على النكرة والحاصل
ان جملة ما ذكره النحاة مبني على الابتداء الذي لا يفيد قوده بالتمييز بين الفائدة وغيرها
وما ذكره ذلك البعض المحقق مبني على العام الذي يفيد قوده بالتمييز بينهما ولكل وجهة
تاما ولا على ما ذكره عطف على الخبر باعادة الجار من المخصصات بيان لما في قوله
على ما ذكروه التي يحتاج منه للفهم الى توضيحها حال الى هذه التطلقات الركيكة
اي الضعيفة الى ذلك ركيكة بالكسر وصف مشهور كثير فعلى هذا قوله الواهية
صفة كاشفة لها فما جرى مجرى التفسير لان الواهي في اللغة الضعيف فعلى هذا
اي على ما قال بعض المحققين يجوز ان يقال كوكب مبتدا من غير تخصيص وهو خبره انقض
اي سقط على وزن انفعل والضمير فاعله في محل الرفع خبر المبتداء والساعة منصوب

على الظرفية

على الظرفية اي كوكب سقط في هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسفت الليلة وغير ذلك
لحصول الفائدة لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا او يقع على بعض دون بعض اذا
جعل مبتداء من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض يحصل الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل
قائم لعدم حصول الفائدة في جعله مبتداء بلا تخصيص وكون قائم خبرا له لكون قيام الرجل
كثير الوقوع وهذا القول اي ما قاله بعض المحققين اقرب الى الصواب لظهور
وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تع وجوه يومئذ
ناظرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناظرة واما على ان يكون صفة للوجوه
فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يتعدد
ولا يخفى وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن
ولما فرغ من بيان خبر المفرد شرع في بيان ان يكون الخبر جملة فقال ولما كان الخبر الموصوف
بقوله المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة فيما سبق في تعريفه مختصا بالخبر المفرد
بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة لكونه اي لكون الخبر المعرف فيما سبق قسما من الكلم
والكلم من حيث انه اسم لا يكون جملة الاستادية خبر تام فلم يتم الخبر الجملة
اسمية كانت او فعلية داخلة فيه اي في الخبر المعرف لكونه مفرد اراد ان يشير
اي ان يبين الى ان خبر المبتداء قد يقع يعني قد يكون جملة اعلم ان الاصل في الخبر الافراد
لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين في الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف
الاصل من الجملة التي لها محل من الاعراب وحصولها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف
اليه في قوله وجزاء شرط وقع بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والخبر لمحلها من الاعراب
ايضا يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة فقال جاعلا الكلام مثالا لما يكون الخبر جملة والخبر قد يكون جملة
فعلية ومشيرا بطريق التعليل وبصيغة صحة التجدد الى ان الاصل في الخبر
الافراد لكونه ظرف الكلام وقد سبق ان الجملة الاسمية قدمها للان البحث في الاسم
ولكون الاسم في الافادة الاعراب مثل زيد مبتداء ابوه مبتداء ثان قائم خبر المبتداء
الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول جملة فعلية سواء كان فعلها ماضيا
مثل زيد مبتداء قام فعل ماض ابوه فاعله والفعل مع فاعله في محل الرفع لانه
خبر المبتداء او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او نهيا ولا نم يقيد الجملة
بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيد اضربه اي مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر
بالضرب ونحو مثل لا تضربه ولم يقل الظرفية لانها راجعة الى الفعلية لانها
مؤولة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سيجيء في قوله وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مؤول بجملة الفعلية فلا وجه لتسواه قال ما الظرفية جملة لاستقلال

لعدم اي صح

اسناد الفعل الى الظرف ولان الاستفهامية كان فاعل الفعل ولا القول ولكن لا تقول لم يذكر
لانها سبقت بخبر مرة بل متصل بجملة المسئلة ولم تذكر الشرطية لا المص ولا الشارح
لانها تخرج عنها لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا تخرج عن الاسمية
والفعلية يعني ان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة
الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المص اثنان اسمية وفعلية كما سبق
من ان نحو الكلام فيما واذا كان الخبر جملة كما عرفت وهي الجملة مستقلة
بنفسها لاشتمالها على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه لا يقتضي
ارتباطا بغيره لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء في قوله
فلابد جزاء شرط محذوف ولفظة لا هي التي لنفي الجنس وبد مبني على الفتح
في محل النصب اسم لا في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد الجار والمجرور
في محل الرفع خبره تقديره لابد حاصل من عائد اي لابد ولا فراق يربطها به
اي ربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها من الاستقلال ويجعلها مرتبطة
به وذلك العائد الذي يربطها به اما ضمير عائد الى المبتدأ سواء كان محله مثل زيد
قائم او منفصلة مثل زيد ضربه او مررت به او مضافا اليه كما في المثالين المذكورين
في المتن او نحوه اي غير ضمير كاللام اي كلام الجنس الذي تدخل على فاعل نعم المدح
والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس او المضاف اليه الكائن في نعم الرجل
زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعني فعل المدح والذم
خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشتمل كل فرد من افراده كان
ان يرتبط الجملة بذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما
على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون
ذلك الا كما نحن فيه ووضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في ذهن
السامع وتعزيزه فيه لان اعادة لفظ الذي يعني نحو منه ونحو قائما
مقام ما يؤدي مؤداه في نحو الحاقة مبتدأ وما استفهامية مبتدأ عند
سيبويه وخبر مقدم عند غيره الحاقة خبر او مبتدأ على اختلاف المذهبين
والجملة خبر للمبتدأ الاول تقديره الحاقة ما هي اي اي شيء هي ووضع المظهر
موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وكون الخبر تعبيرا للمبتدأ يعني
ان يكون عينه مثل انا زيد قائم ومقول عمرو قائم لان لما كان الخبر
عين المبتدأ وتعبير الى استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والاتحاد بينهما
بحيث لا يحتاج الى الرابطة الزائدة نحو قل هو الله احد وقد يحذف للقبول

العائد

العائد اذا كان ضميرا غير فاعل لانه اذا كان فاعلا لا يحذف لكونه محلا في الكلام ومقصودا
واما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة
تفوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا يبقى في الذهن الا الى المضمر فلا يجوز
حذف غيره لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة حالية او مقالية دالة عليه نحو البر مبتدأ
الكر مبتدأ ثان وهو بالفارسية دوازده شتروار من مذهب وتفصيله ان الكر اثنى
عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن بستين
الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول درهما تميز بحاتم بنونه انبع
والسمن بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو يخرج من السمسم مبتدأ منوان تثنية
من مبتدأ ثان بدرهم الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول
اي الكر منه الجار والمجرور ههنا حال من خبر الظرف فيلزم تقديمه على عامل الظرف وهو
جائز في الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل او شبهه او حال من المبتدأ الثاني لان المبتدأ
في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر والكر حال كونه من البر كائن بستين درهما ومنوان منه
الجار والمجرور صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولا او قوع مبتدأ
الان فحذف بقرينة ان بايع البر والسمن لا يبيع غيرهما مع حذف العائد في هذين
المثالين بقرينة حالية السعر بيان كردن نرخ يعني اذا بايع الكر بستين فيمتنها لا قيمة
غيرها او بايع السمن ايضا بمثل قيمته وقال الرضي حذفه قياسي عند الكل في موضع وهو
ان الضمير مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزء
من المبتدأ الاول الى هنا كلام وما وقع ظرفا اي الخبر الذي جعل ما موصولة اشارة الى
سبق الخبر دفع ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان نحو زيد عندك
او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاضافته الى الفعل او معناه احتياج الظرف
اليه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولان اسماه
بعضهم ظرفا اصطلاحا قال الجندي الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم
يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على ما يعم الجميع
فان ادرج جرى على التسامح الاول لغايته التفهيم الى هنا كلام فالاكثر مبتدأ الغاية فيه
جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا وصلته
جملة فعلية او ظرفية فيتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سامح
من التمات وهم البصريون كانوا او اوا فيقولون على انه مقدر بالجار ليصح الحمل وحذف
الجار منه وان قياس كثير اي الخبر الواقع ظرفا زمانا او ظرف مكان او جارا ومجرورا
مقدر اي مؤول بجملة نقيس بالظاهر كان التقدير يلزم التأويل اذ المقدر يؤول الا لا محالة

وليصح تقديمه بالباء بجملة ثانية بتقدير الفعل لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله
جملة لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة ومن ثم ان الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل في الظرف
لان الصلة يجب ان يكون جملة واذا فاد فيها يفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق
المحذوف ما يعمل ظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف لانهم حذفوا
بعض الخبر جملة فالازما واقاموا الجعل اللازم مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا
ومجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف بخلاف ما اذا قدر اي بخلاف الظرف الذي قدر
فيه اسم الفاعل او اسم المفعول او غيرها من المشتقات غير الفعلية كما هو مذهب الامام
وهم الكوفيون فانه اي الظرف يصير حينئذ اي حين قدر فيه اسم الفاعل او غيره يصير
مفردا لان اسم الفاعل لا فاعل مثلا جعلها بالحالي نحو الضمير مثل هو رجل وانا رجل وهو
ضارب وانت ضارب وانا ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لا محالة مفردا
ووجه الاكثر يعني البصريين في ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه ان الظرف
لا بد له من متعلق بفتح اللام لكونه في الاصل جارا ونحوه واعمل فيه بعامة والاصل
في العمل هو الفعل فقط لكونه وجدنا قائما بالغير فاذا وجب التقدير اي تقدير
متعلق لعوامه فالاصل فيتقدر ما هو الاصل في العمل اولى والسبق وايضا القياس على الظرف
الذي وقع صلة للموصول مثل الذي في الدار زيد وعلى الظرفية وقع صفة مثل كل رجل في
الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير لان الصلة يجب ان يكون جملة ووجه
الاقوال ان المقدر في الظرف اسم الفاعل او نحوه ان اي الظرف خبر والاصل في الخبر
الافراد لتتفق الركنان في كونهما مفردين ولان المفرد اقرب قبولا من الجملة في الخط
واجيب بان اتفاق الركنين اما تحقيقا او تاويلا وفي الجملة وان لم تتفقا تحقيقا
لكنهما يتفقان تاويلا ولان الخبر الجملة اقوى لما اكثره وقدم في قوله ولما كان
الخبر الفرق ما سبق مختصا بالمفرد ثم اي بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر ان الاصل
في المبتدأ التقدم على الخبر لفظا لما سبق وجاز تاخيره عن الخبر على خلاف الاصل
لكنه اي الا ان التقديم على الخبر لفظا قد يجب لامر عارض يوجب تقديمه عليه
كما اشار اليه المص الى ذلك الامر العارض بقوله **واذا كان المبتدأ** هذا شروع
في بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر **مشتملا على ما** موصولة او موصوفة
والشارح ذهب الى الثاني **له صدر الكلام** ما على الظرف لوجود شرط عمله
في الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتداء والظرف
خبر مقدم له والجملة الفعلية او الاسمية صفة او صلة اي على معنى وجب له
اي لذلك المعنى صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي

لاغير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع فانه يجب تقديمه
اي تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام حفظا للصدارة وكذا اسماء الشرط
نحو من جاء فهو مكروه لانه مؤثر في الكلام ويخرجه عما هو عليه وكل مؤثر فله صدر ذلك
الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ما له صدر الكلام نحو غلام من قام فان المضاف لشدة
اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر وكذا المبتدأ الذي متنزلة
المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ
ضمير الشان مثل هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لفات الابهام المقصود
وكذا ما التعجب نحو ما احسن زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتاخير وكذا
المبتدأ الذي دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام او
كان الخبر مخصوصا بالمدح في قولهم نعم الرجل زيد فقدر في مذكره الاصح كقولك في جواب
من قال اعندك زيد اي زيد عندك كذا قاله السيد عبد الله **مثل من ابوك** وكم اخوتك
فان من في محل الرفع لانه مبتدأ مشتمل على ما حصل له صدر الكلام وهو الاستفهام
وانما وجب تقديمه ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه ولان معنى
الكلام من الاخبار الى الانشاء والمتغير قبل التغيير ان معناه اي يعني من ابوك اهذا ام
ابوك ام ذاك او زيد ابوك ام عمرو وغيرهما فاختصر منه فاتى بلفظة من قام اهذا
فتضمن معنى الاستفهام والابتداء موجب له التقديم وابوك خبره وهذا اي كون من
مبتداء وابوك خبره مذهب سيبويه لانه يخبر عنه بمعرفة عن النكرة متضمنة
استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مررت
برجل ابوه افضل منه ابوه والمثال المتفق عليه في هذا المقام نحو من قال وما جاء بك
وايهم قام ومن قام تمت وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة
بالاضافة وكون من النكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
الامتناع في المبتدأ المتضمن بمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب
ومن خبره الواجب تقديمه بالرفع لانه فاعل على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام
فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفي الرضي وانما كان
الشرط مما يغيره معنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده
ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير
لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة
التشويش **او كانا** عطف على كان اي المبتدأ والخبر **معرفتين** احتراز عن كون
احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه يجوز الاخبار

بالمعرفة عن النكرة متساويين في التعريف نحو انا ابو النجم وشعري شعري ونحو انت وهو هو
وانا انا في مقام المدح او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما المقدم اولوية مبتدا اي والاخر
منهما خبرا وهذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد فانه لو كانت
قرينة دالة على المراد ولم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المراد تشبيه الثاني بالاول
فيكون المعنى ابو يوسف كابي حنيفة ومثل قوله ايضا ولعاب الافاعي القاتلات
لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل والمراد هنا ايضا تشبيه الثاني بالاول فيكون
التقدير كلعاب الافاعي القاتلات ومثل ايضا قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه ايضا لا يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء
بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء ونحو زيد المنطلق
او المنطلق زيد اي الشخص الذي له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين
في التعريف لان العلم اعرف من المحلى ولم يمثل للمتساويين في التعريف **او كانا**
اي المبتدا والخبر **متساويين** سواء كانا متساويين **في اصل التخصيص** لا في قدره
يعني متفاوتين في قدره يعني يكون جهة التخصيص في احدهما على قدر جهته في الاخر
فان ذلك غير مراد يعني لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه مع ان الخبر
هنا انقص من المبتدا كقولك ضارب امراءة ضارب رجل صالح وجب تقديمه ايضا
اي كما وجب تقديمه او كانا متساويين في قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول
مثاله **نحو** قولك **افضل منك افضل مني** وهما متساويان في التخصيص بالمعمول
مع قطع النظر من المخاطب والمتكلم والا فيكون الثاني اخص وانما وجب تقديم المبتدا
على الخبر في هذين النوعين دفعا للاشتباه وعملا بالاصل لان الاصل في المبتدا
التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجح قوله دفعا بالدال
لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون قبل الحدوث والرفع يكون
بعد التقرر اسهل **او كان الخبر فعلا له** اي للمبتدا اي يجب المبتدا ان يكون فيكون ح
فاعلا لذلك الفعل او تاكيد الفاعل لو تاخر المبتدا مثل انا قمت وانا سعيت
في حاجتك قوله فعلا له احتراز عما اذا كان الخبر الذي لا يكون فعلا له بل يكون
سببيا كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا على الخبر
بل تقديمه عليه عملا بالاصل ويجوز تاخيره ايضا ولذا جاز الشارح فعلا لجواز
ان يقول قام ابوه زيد لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة لعدم الالتباس
يعني التباس المبتدا بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتاكيد ايضا وهو ظاهر
مثل زيد قام وجب تقديمه جواب لقوله واذا كان المبتدا الخ ولقوله

اولان فعلا له على ما سبق ان تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور الاربع وكذا يجب تقديم
اذا كان الخبر واقعا بعد الا او معنا بانما نحو وما محمد الا رسول وانما انت قايم واما وجوب
تقديم المبتدا على الخبر في الصور الثلثة الاول بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى فلما ذكرنا
من وجوب الصدارة في الصورة الاولى ودفع الالتباس في الصورتين الاخريين
فلا يجوز فيها تقديم الخبر على المبتدا اصلا وقطعا بل المحل ايضا قدم فلذلك هو المبتدا
واما وجوب التقديم في الصورة الاخرى فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل لو اخر
اذا كان الفعل الواقع خبرا عنه مفردا نحو زيد قام فانه اذا اخر المبتدا على الخبر
بقي قام زيد التبس المبتدا بالفاعل يعني لم يعلم ان زيد فاعل للفعل والكلام جملة
فعلية او مبتدا مؤخر والفعل مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعني جملة
اسمية مؤكدة بخبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس او بالبدل
عطف على قوله بالفاعل في قوله لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل يعني فلئلا يلتبس
المبتدا بالبدل عن الفاعل اذا كان الفعل مثنى مثل الزيدان قاما او مجموعا
مثل الزيدون قاموا فانه اذا اخر في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
يعني اخر المبتدا في هذين المثالين وقيل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
ويحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل بدل الكل من الكل مع انه
غير مراد فالتبس المبتدا به اي بالبدل عن الفاعل او بالفاعل على هذا التقدير قاما
الزيدان وقاموا الزيدون ايضا اي كما التبس المبتدا بالفاعل في نحو قام
زيد بناء على قول من يجوز كون الالف يعني الف التثنية والواو اي واو
الجمع حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا اسما ضميرا فاعلا للفعل فيكون الفاعل
الاسم الظاهر كالتاء في ضربت هند فانها حرف دال على تانيث الفاعل
لا ضمير هو فاعل الفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو في اكلوني
البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفي الحديث يتعاقبون
عليكم ملائكة الليل والنهار على قول ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب
تقديم المبتدا بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع في بيان الاحوال التي
توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التاخير فقال **واذا تضمن** اي اذا
كان مشتملا فتغير العبارة التي كانت في المبتدا للتفنن فيها لكن الاشتمال
خير من التضمن لانه يتبادر منه ماله صدر الكلام ولا يلزم **الخبر المفرد** اي الذي
ليس بجملة لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المضاف
وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير صورة سواء كان الخبر

المفرد يجب المعتبرة جملة او غير جملة ما موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعلق
صدر الكلام فاعل الظرف او مبتداء خبره الظرف اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
وغيره مما يقتضى صدر الكلام نحو اين زيد فمعناه أفي الدار زيد ام في السوق
فزيد مرفوع لفظا لانه مبتداء عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء
الستة في عمل الظرف في الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم
لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة الظرفية لا محل لها من الاعراب
واين ظرف من الظروف المكانية مبنى على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا
قال الشارح اسم متضمن للاستفهام نحو وهو اى لفظ اين ظرف كما قلنا الا ان
لا بد له من متعلق عامل فيه فان قدر بفعل لكونه اصلا في العمل والفعل لا بد له من
فاعل فان قدر بفعل كان الظرف المقدر المحتاج الى الفاعل كان الخبر جملة حقيقة
ومفردا صورة فيكون تلك الجملة خبره مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى
صدر الكلام فان قدر باسم الفاعل كان اى الظرف المذكور مفردا حقيقة وصورة
لما سبق ان الاسم الفاعل لا يكون جملة والخبر على كلا التقديرين اى تقدير الفعل
وتقدير اسم الفاعل ليس الخبر بجملة صورة وان كان على التقدير الاول جملة
حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة واحترز به اى بقيد الافراد
او بقول المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لا يقتضى صدر الكلام نحو زيد اين ابوه
فزيد مبتداء واين اسم متضمن معنى الاستفهام خبر مقدم وابوه مبتداء موخر
وهو مع خبر المقدم كلية جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام جملة خبره فلا يجب
تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتداء كما قلنا فمقتوقع الاستفهام في صدر
جملة فلا احتياج الى التقديم لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة
داخل هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد اركان تلك الجملة ولا يقتضى صدر كل
جملة فان ابوه فاعله فيقع في صدر ما هو له جملة فاتحد حكمها في عدم
الاحتياج الى التقديم اذ لا يبطل بتاخيره اى بتاخير ذلك الخبر صدارة ماله
صدر الكلام لتصدره في جملة او جملة ما يغيره كما ذكرنا او كان الخبر الباء
في قوله بتقديم اى الخبر متعلق بقوله مصححا له احترز به عما ان يكون الخبر بتاخيره
مصححا لكونه مبتداء نحو زيد قائم فان زيدا انما يصح كونه مبتداء بتاخيره حتى
لو قدم وقيل قائم زيد وجب كونه فاعلا اى للابتداء [illegible] ان مبتداء
لا [illegible] ان اسم فتقديم يصح وقوعه مبتداء اى كونه تقديم الخبر الظرف مصححا له
وذلك الظرف اما مذكور نحو في الدار رجل او محذوف كقوله رجل في بواب

من قال

من قال من عندك اى عندى رجل او احترز به عما يصح عند مثل رجل عالم في الدار فان التقديم ليس
بواجب فيه لان التقديم ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله واجل مسمى [illegible] قوله في الدار
خبر مقدم لتخصيص المبتداء بتقديمه كما عرفت فيما سبق في وجوه تخصيص المبتداء النكرة
حيث يقال التخصيص بتقديم الخبر الظرف فلو حمل على ما هو الاصل في الخبر وان يبقى المبتداء
نكرة غير مخصصة بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت وكيلا ان يكون الظرف صفة
لرجل فيكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم
تقديم الخبر ليكون المبتداء نكرة مخصصة ولا يقع الاحتمال المذكور او كان لمتعلقه
بكسر اللام فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا
الى ان الخبر في الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لان غرضا
وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد هنا
الثانى اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتداء ضمير راجع الى جزء الخبر اى كان لمتعلق
الخبر كجزء التابع صفة المضاف وهو المتعلق له او الخبر بتبعية يجمع معا اى مع
تلك التبعية تقديمه اى تقديم ذلك التابع على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل
لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر لا جزئه بل الخبر متوكل فلا يجب فيه
تقديم بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى لان الضمير في عبده وان كان عائدا
الى الله الذى هو متعلق بالخبر الذى هو متوكل الا ان متعلقه ليس بالمعنى المذكور
الذى هو تعلق الجزء بالكل اضمر كما في جانب المبتداء بان كان الضمير مضافا
اليه له راجع الى ذلك المتعلق فقط وانما وجب تقديم الخبر اذ لو اخر الخبر محلا
بما هو الاصل فيه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى حتى لو قيل مثلها زبدا على التمرة
لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه مثل على التمرة مثلها
زبدا كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة فقوله مثلها اى مثل التمرة مرفوع
لفظا لانه مبتداء ومضاف الى الضمير راجع الى التمرة في قوله على التمرة ولذا
قال الشارح وفيه اى في قوله مثلها ضمير وهو المضاف اليه راجع لمتعلق الخبر
بكسر اللام اى جزء الخبر وهو اى ذلك المتعلق التمرة بدون الجار لان الخبر هو
مجموع قوله على التمرة يعنى الجار والمجرور كلاهما في محل الرفع الخبرية والتمرة
متعلقه اى بالخبر وهو الظرف بتعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن
ان المفتوحة قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا يصح ان يكون مع اسمها
وخبرها مبتداء لكونها جملة والمبتداء مفرد فبينهما منافاة فاذا اقدم
الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور في المتن او غير ظرف نحو [illegible]

عالم عرف من اول الامر ان الذي يجي بعده ان المفتوحة لانه لابد له من مبتداء ولا يصلح له الا المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها الموصفة بعد صفة لان بالمفردة مبتداء مفعول القول له الواقعة
لان الموصوف يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على
المبتداء لو اخر الخبر على ما هو الاصل لالتبس المفتوحة بالكسرة لانه ربما يظن انه خبر لان المكسورة
بعد خبر وان الخبر ظرف قد يظن انه متعلق بخبر ان المكسورة واذا وقع عرف انه خبر للمبتداء
واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها لا تقع خبرا بل جملة
ولا تقع مبتداء بخلاف المفتوحة فانها صالح في خبرها في تقدير المفرد كما سبق اذ في تأخيره
اي تأخير الخبر عما هو الاصل فيه ف لبس بفتح اللام وسكون الباء الالتباس
اي خوف الالتباس ان المفتوحة بان المكسورة في التلفظ يعني لم يعلم السامع ان المتكلم
تلفظ بالفتح او بالكسرة لا بمجاز الزهو اي لا بمطار ان يكون خفاء عن الفتحة
بل التبس عليه ان التلفظ بالفتح او بالكسرة لخفائها اي الفتحة او في الكتابة
مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله في التلفظ باعادة الجار
فيه لان المعطوف على الظهور المجرور يجوز اعادة الجار فيه ولا عبرة بقوله لو اخر الخبر
اي نحو قولك عندي علما بما هو الاصل وكتب انك قائم عندي احتمل ان المكسورة
وعندي ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام جملة اسمية مؤكدة وحينئذ او انها المفتوحة ه
وهي ما بعدها مبتداء وعندي خبرها فالتقدير قيامك ثابت عندي والكلام جملة
اسمية بلا تاكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا مثل
عندي انك قائم او غيره مثل صحيح انك قائم ووجب تقديم اي تقديم
الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور الاربعة كما دل على كل واحد منها في بيانها
فليراجع لها وقد يتعدد الخبر لانه حكم والحكم على شيء يجوز تعدده مع غير تعدد المخبر
عنه قيد به تصحيحا للتقليل في قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه
زيد قائم وعمرو قاعد فمعكون الخبر اثنين فصاعدا يعني فزائدا على الاثنين
لا ان يثنى وذكر التعدد اما ان يكون بحسب اللفظ والمعنى يعني يكون لفظ
الخبر الثاني غير لفظ الخبر الاول ومعناه غير معناه مع جواز اجتماعهما في محل
واحد جميعا اي يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب
اللفظ فقط وكما بحسب المعنى فقط وسيتم ذلك التعدد الاول بحسب اللفظ
والمعنى جميعا على وصفين احدهما ان يستعمل بالعطف بان الثاني معطوف
على الاول مثل زيد عالم وعاقل وليس لهما عالم وجاهل من هذا القبيل
لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم

غير

غير المخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر في شيء بل يكون تعددين هو اجل عالم وهو رجل جاهل والثاني
ان يستعمل بغير العطف مثل زيد عالم عاقل وفي الرضي لان الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون
متضادة اولا والاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
فيكون لكل واحد ضمير يرجع الى المبتداء ان كان مشتقا ولا اشتراك فيه والثاني اما بحسب
اللفظ فقط عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ما تعدد لفظا
دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة
تاكيد الاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا حصل معنى
وحدانية لا يكون الثاني تاكيد الاول مثل قولك زيد جائع ونائع نحو هذا حلو حامض
لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين مجموع المبتداء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة
وفيها كلها حموضة لان امتزاج الطعمين في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل
بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علله الشارح بقوله فانهما في الحقيقة خبر واحد
اي مز بضم الميم وتشديد الزاء المعجمة اي جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات اثنيهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال
هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذاك ولكن هذا غير
مراد فان هذا حلو حامض مريد به الكيفية المتوسطة بينهما وفي هذه الصورة
اي صورة تعدد اللفظ دون المعنى ترك العطف بينهما اولى لكثرة الاتصال بينهما
لان مجموعهما بمنزلة المفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف الشيء على بعض
تلك الطرف ونظر بعض النحاة وهو ابو علي الى صورة التعدد وجوز العطف
بالواو لان فيها نحو الظلم وفي الرضي اعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على
الآخر بالواو فتقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلة في
المجموع الخبر من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء اذ المعنى في جميع اجزائه
نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وقد سبق واما ان لم يرجع ضمير
كل واحد الى مجموع المبتداء نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتداء
مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والآخر جاهل الى هنا كلامه ولا يبعد ان يقال مراد
مراد المص يعني في توجيه عبارة الشارح في قوله يتعدد الخبر متعلق بقوله
مراد المص في قوله وقد يتعدد الخبر ما كان التعدد الذي يكون بغير عطف
لان التعدد بالعطف لا اخفاء فيه لا في تعدد الخبر على ما سبق ولا في تعدد
المبتداء مثل زيد وعمرو وبكر قائم يعني كل واحد منهم او زيد قائم وعمرو
وبكر ولا في تعدد غيرهما اي غير الخبر والمبتداء مثل تعدد الفاعل مثل قام

زيد وعمرو والفضول اشل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما تعدد فيه لان المص بين في هذا الكتاب
ما فيه خفاء ويوضح وماهو بين بنفسه لا يحتاج الى البيان وايضا اى كان التعدد بالعطف
لا اخفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما كذلك المتعدد بالعطف سواء كان
في الخبر او في المبتداء او في غيرهما ليس بخبر ومبتداء بل انما هو من توابعه اى من توابع
الخبر والمبتداء او غيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ما سيجئ ولهذا
اى لكون مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء في التعدد بالعطف
اورد المص في المثال التعدد الخبر الخبر المتعدد مقبولا اورد بغير عاطف ولوجعل
التعدد المفهوم من وقد يتعدد الخبر اعم من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر
من العبارة وبعطف فالاقتصار عليه في التمثيل اى على ايراد المثال بغير عطف
لذلك قوله فالاقتصار مبتداء لذلك الجار والمجرور خبره اشارة الى قوله لان التعدد
بالعطف لا اخفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما لا الى قوله وايضا
ولا اليهما جميعا يعرف بالتامل اى لكون المتعدد بالعطف لا اخفاء فيه الخ
وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط اى يندرج فيه معناه **فيصح دخول الفاء**
اى الفاء الجزائية **في الخبر** اى اذا كانما تضمن المبتداء من معنى الشرط كما يصح
دخولها في جواب الشرط واعلم ان الفاء تدخل في خبر المبتداء الواقع بعد
اما وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا تحذف الا للضرورة ونحو اما القتال
لا قتال لكم فيما ان فلا قتال اولا ما را العتوا كقوله نع واما الذين اسودت
وجوههم الكفرتم اى فيقال لهم وتدخل جوازا في خبر المبتداء المذكور ههنا
كذا في الرضى وهو اى معنى الشرط سببية الاول للثاني اى يكون الاول
سببا للثاني نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاق
الدرهم حتى لو لم يأت لا يستحق قطعا كما في قولك الذى يأتينى فلك درهم
او للحكم به يعني ان يكون الاول سببا للحكم الثابت عليه وان لم يكن سببا له
قال الرضى بانه نعالى وما بكم من نعمة فمن الله ما دخلت الفاء في قوله وما بكم من نعمة ان الاول اليس سببا
للثاني بل الاول سبب والثاني مسبب لان استقرار النعم بالنجا طبيعي
ليس سببا لكونه من الله بل الامر بالعكس بمعنى بل كونها من الله سبب
لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله وقيل وجود
النعم فيهم مع جهلهم معطيها سبب الاخبار بانها من عند الله
ولا وجه له ان وجودها سبب لكونها من عند الله فى لا احتياج الى قوله
او للحكم به فلا يرد عليه اى قوله وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط نحو قوله نع
وما

وما اى نعمة استقرت بكم حال كونكم منكرين او جاهلين معطيها من نعمة بيان لما الموصولة
فمن الله يعني سبب للحكم بكونها من الله اذ لو كانت من غير الله لما استقرت
بكم قطعا لان نعمة لا تحصى مستقرة لا محالة **فيشبه المبتداء الشرط لتضمن معناه**
في سببية اى سببية المبتداء للخبر سببية الشرط للجزاء اى كذلك المبتداء المتضمن معناه
يكون سببا للجزاء لان قصد السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواها
بخلاف المبتداء فانه يصح قصدها وعدمها البقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا
لفصح دخول الفاء **المتضمن على الخبر** الفاء الخبر ولزومه في الجزاء ولذا قال المص
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله اى الفاء فيه اى في الخبر قوله نظرا
الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط تعليل لقوله فيصح دخول الفاء في خبره واما تعليل
قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكر قياسا على تعليل الاول واعتمادا على
فهم الطالب يعني ويصح عدم دخول الفاء فيه نظرا الى عدم تاويل المبتداء
في السببية بالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية واما اذا قصد
الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ يعني اذا قصد دلالة المبتداء على معنى
السببية في لفظ فيجب دخول الفاء فيه اى في الخبر اذا انما قصد من دلالته واما
اذا لم يقصد دلالة المبتداء على معنى السببية في لفظ بل قصد مجرد الدلالة على
المبتداء فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدم اى عدم دخول الفاء فيه لعدم
السببية ولم تكن مقصودة اللفظ **وذلك** اى المبتداء المتضمن معنى الشرط
اى الذى يكون سببا للخبر او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان **احدهما الاسم**
اى احدهما الاسم **الموصول بفعل** اى اسم موصول بصلة جملة فعلية
ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا
في المعنى او مضارعا ويدخل في قوله الموصول الكلام الموصولة نحو الذى
والذى الاية لان صلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل واسم المفعول
او ظرف عطف على قوله بفعل اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
قوله بجملة فعلية فيه تنبيه على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصول
الطالح مع الظرف كائن مع الفعل على الفعل لا محالة لان الشرط لا يقع
طرفاه فلو لم يذكر بجملة الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد
بالظرف اعم من الظرف وما جرى مجراه على ما عرفت سابقا ههنا اى
في موضع الصلة للموصول الذى وقع مبتداء متضمنا لمعنى الشرط فيصح
دخول الفاء في خبره وصحة الدخول من كون الصلة فعلا او ظرفا لا بد للتاكيد

مقصودة من اللفظ

على ما سيجئ صح

مشابهة الشرط بالاتفاق من الكوفيين لان عندهم الظرف أيضاً كان مؤولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول
واما اذا كان صلة فكذلك عندهم بالفعل كما كان مؤولا به عند البصريين مطلقا فيكون
مؤولا بالفعل باتفاق الفريقين اذ لا صلة له واما الشرط مبني للمفعول ان يكون صلة فعلا
او ظرفا مؤولا بالفعل يعني شرط ان يكون صلة جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف
مطلقا بالفعل لينال المشابهة اي مشابهة المبتدأ الشرط لان المبتدأ لكونه متضمنا
معنى الشرط كان مشابها به ولما كان موصولا صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل تأكد
مشابهته به لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي الرضي ولا يلزم في الموصول الذي يدخل
في خبره الفاء ان يكون عاما وصلة مستقلة كما في اسماء الشرط وفعله نحو
تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلة ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
الاية لان الاية سوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الاحراق وقد يكون
خاصا والصلة مستقلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الاية اذ لا يريد
كل موت اذ رب موت قرمه الشخص في الافادة ذلك النوع كموت بالقتل
في السيف مثلا ولافادة نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم
وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ هنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول
وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل المتضمن معنى الشرط
كقولك الذي اتاني فله درهم وفي حكم الاسم الموصول المذكور اي الموصول الذي
ذكر من قبل وهو المؤول بفعل او ظرف الاسم الموصوف به اي الاسم الذي وصف بالموصول
المذكور او الثاني النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما اي النكرة التي وصفت
باحدهما كذا وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بالافراد الضمير اي بالفعل
او الظرف وفي حكمه او حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف اليها
مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل اي الموصول الذي جعلت
صلته استقبالية ومثال الاسم الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية ماضية
قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف بتقدير ثبت الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة
فله درهم الفاء جواب المبتدأ الاول والثاني على سبيل البدل او الاول
وخبر الثاني محذوف او خبر الثاني وخبر الاول محذوف واما مثال
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فكقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملاقيكم الاية الملاقاة لازمة للفرار وكذا قوله تعالى وما بكم
من نعمة فمن الله كون النعمة لازم لحصولها هذا مثال للاسم الموصوف

اي تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه ح

بالاسم

بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجري مجراه
فكقولك الرجل الذي امامك او في الدار فهو صيفك ومثل كل رجل يأتيني هذا اي مثل
رجل يأتيني مثال الاسم الموصوف بفعل لان كلا مبتدأ مضاف الى رجل ويأتيني فعل وفاعل
والجملة في محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير
والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى
الشرط فله درهم او كل رجل امامك في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بالظرف
او ما يجري مجراه فله درهم الفاء جواب الشرط الجار والمجرور في محل الرفع خبر
مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة
اسمية او ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشي فان قلت هذا
مثال للمضاف الموصول لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه لا لكل قلت
المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف
معنى الى هنا كلامه لان كلا يأخذ دائما حكم ما اضيف كما سبق واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما او باحد المذكورين لمعنى الفعل والظرف
فكقولك كل غلام يأتيني هذا مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل
او كل غلام رجل يأتيني امامك او في الدار هذا مثال الاسم المضاف الى النكرة
الموصوفة بالظرف فله درهم قد سبق تفسيره وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا
مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لحضار غير الكلمات الشرط في الايجاب
وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل عالم فله درهم
وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز
زيادتها في جميع خبر المبتدأ كما في الرضي ولما فرغ من بيان ما يقتضي دخول الفاء
على خبر المبتدأ شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون فيه من
اختلاف فقال وليت مبتدأ واما عطف عليه قوله ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل النعيمي فيه الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكنهما من الحروف
المشبهة بالفعل مختص بهما لان كونهما من النواسخ اذا دخلا اي ليت ولعل
على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره اي على المبتدأ المتضمن معنى
الشرط مانعان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتدأ
الاول من دخولها عليه اي عن دخول الفاء على خبره لان صحة دخول الفاء
على الخبر انما كانت بحكم الصحة لمشابهة مصدر مضاف الى الفاعل وهو
المبتدأ والخبر ناصب للمفعول وهو الشرط والجزاء فيه نشر على ترتيب اللف

يعني مشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه وفي ترتبة الخبر الجزاء عليه وليت ولعل اذا دخلا
على ذلك المبتدأ والخبر يزيلان تلك المشابهة اي مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء
يعني بمعناهما لانهما اي ليت ولعل يخرجان الكلام من الخبرية وينقلانه الى الانشائية
يعني ان الكلام المتضمن معنى الشرط ونحوهما قبل دخولهما عليه خبر اذ ذلك الاتصال
يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاتصال وجعلاه مخصوصا بالانشاء
فزالت المشابهة المذكورة فالمنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت
سببا لدخولها عليه فيزول المسبب بزوال السبب لا محالة اذا كانت لسبب واحد
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء
قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع ان قولك ان جاءك كانت
مأمورا بضربه ومثل قوله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين
بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم
اي فانت مأمور بالا او ما لا تبشرهم بعذاب اليم الى غير ذلك وذلك
المنع اي منع دخول الفاء عليه انما هو ثابت بالاتفاق اي هذا المنع مخصوص بهما
بحيث لا ثبتا واغيرهما من النحاة متعلق بالاتفاق فلا يقال ليت الذي
يأتيني اوليت الذي في الدار فله درهم او لعل الذي يأتيني او لعل الذي
في الدار فله درهم بالفاء بل انما يقال كذلك ليت الذي يأتيني له درهم بدون
الفاء كما عرفت وفي محله غيره من المبتدأ نكرة موصوفة ما
وفي التسهيل المنع من حيث النحو والاستعمال انما يتحقق في ليت ولعل
فان قيل مما نشأ هذا السؤال من كون المنع بالاتفاق مخصوصا بليت
ولعل يعني اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل باب كان يعني افعال
الناقصة باسرها وباب علمت يعني افعال القلوب بجميعها ايضا يعني
كان ليت ولعل مانعان نحو دخول الفاء عليه مانعان بالاتفاق من
النحاة فما وجه تخصيص ليت ولعل بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق الباء داخلة على المقصور انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل
لا مطلقا يعني من دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لو قال
في مطالب ليت ولعل مانعان بالاتفاق وكذا النواسخ الا المنسوبات
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما اي في ليت ولعل
ووجه الاهتمام انهما امتازا من نحو اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون
سائر الحروف من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركة في ذلك المنع والحق

مع الاتفاق في جميع الحروف المشبهة لا في بعضها كليت ولعل مما

ماهي

ما هي بمنزلة الفاعل بعضهم فاعل الحق بعض النحاة في المنع من دخول الفاء على خبر ان بهما
اي بليت ولعل قيل هو اي بعض النحاة الملحق سيبويه قال الملحق اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق
هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل المبرد وابو البقاء وابن يعيش ان خبر المجرور لا دخول
الفاء عليه مع ان سيبويه خلافا للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما
ولم يعين لانه لم يتعين عند المصنف الملحق ان المكسورة قيدها بالمكسورة احترازا عن
المفتوحة لاستيان بهما اي بليت ولعل في المنع اي الحق بعض النحاة ان المكسورة
بليت ولعل في المنع من دخول الفاء على الخبر لان المكسورة للتحقيق ولكن ما دخلت هي
عليه جملة مستقلة والشرط كالاملا لانه لا يناسب الا في المشكوك ويحتاج الى ان يترتب
الى ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل عليه ان المنافي بين التحقيق والتعليق
فكذلك في معنى الشرط والاصح انها اي ان المكسورة لا تمنع عنه اي عن دخول الفاء
عليه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية وتنقله الى الانشائية بل يبقى الكلام على ما كان
قبل وما ذكروه من التعليل غير مسلم لوروده في الكلام الصحيح وكلام الفصحاء ايضا يؤيده
اي يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا عطف
على الصلة وهي جملة كفروا فلن يقبل صلة له اي لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
وهم كفار الواو للحال او الجملة حال من ضمير كفروا اي حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر
فلن يقبل وفي حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد الاكثر وتركها
في بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم
لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب
وفي بعضها ادخلت ايذانا بتضمن المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها تركت ايذانا
بان دخولها ليس بواجب فان قيل قد الحق بعضهم وهو المالكي ان المفتوحة
ولكن بليت ولعل كما الحق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل فما الاستفهامية
بمعنى اي شيء مبتدأ متضمن بمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند
سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر في قوله هذا انما ذاك ووجه مرفوع لانه
خبر او مبتدأ على اختلاف القولين ومضاف الى تخصيص ان المكسورة بالالحاق الفاء
دخلت على المقصور فالمعنى اي شيء يوجب ويقتضي تخصيص الالحاق بان المكسورة
مع ان المفتوحة ولكن قد الحق بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان وان
ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا قيل بعضهم
الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاقتصر على اعتقاده فادخل كما عرفت في موضعه
ان فاخبر بقوله لكونه امام النحو والمقتدى في هذا الفن وذكره اعتمادا عليه

وإن بعد أي ولم يعتبر بقوله سواه أي بقوله لأن غير سيبويه لكونه من الطابعين وأجلاء هذا
الفن فلم يذكره لعدم اعتداده إياه لأن غير المعتد كالعدم مع أن كلا القولين وهما
الحاق سيبويه أن بهما وإلحاق البعض إن وكأن بهما لا ساعد لهما أي لا يوافقهما
ولا يكون دليلا بهما القرآن المجيد وكلام الفصحاء فإن قلت الفاء للتفسير والتفصيل
وما موصولة أو موصوفة وقد أصلتها أو صفتها على عدم منع أن المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر ما سبق خبر لقوله فما يدل فلم يدخل الفاء مع أن المبتداء
متضمن لمعنى الشرط إذ إنا لو كان بحذف الفاء من خبره لأن دخول الفاء على خبر
المبتداء المذكور ليس بواجب كما سبق وما يدل على عدم منع أن المفتوحة ولكن
عن دخول الفاء أو ما يدل على عدم منع أن المفتوحة ولكن عن دخول الفاء على
الخبر قوله تعالى واعلموا الخطاب عام للكل لمجاهد في سبيل الله وأن في أنما حرف من
حروف المشبهة بالفعل وفتحت لأنها مكفوفة ولفظ ما موصولة بمعنى الذي بدليل
عليه قوله من شيء لأن من فيه للبيان لابد من المبين غنمتم صلتها بحذف العائد
لأنه مفعول والعائد للمفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى أهذا الذي بعث الله
وقوله من شيء بيان لما سبق والمعنى الذي غنمتموه حال كونه من شيء يعني
من مال يعني أن المال الذي أخذتموه من أيدي الكفار فإن لله خمسه الفاء جواب
الشرط أن بحذف كم تلك الحروف وإنه لله جار ومجرور خبر مقدم لما سيأتي
خمسه منصوب لأنه اسم أن وهو وإن الخمسة وأن مع اسمها وخبرها في
تأويل المفرد خبر لأن وهي مع اسمها وخبرها في محل النصب قائم مقام مفعولي
باب علمت يعني فاعطوا انتقاء وجه الله خمس ما غنمتموه لمعارضة
المذكورة وما يدل على عدم منع لكن دخول الفاء على الخبر قول الشاعر فوالله
الفاء ترتيب هذا الكلام لما قالوا الزمن المفارقة والعداوة ونقيضه والواو
للقسم ما نافية فارقتكم فعل وفاعل ومفعول قاليا منصوب على الحالية
من الفاعل من القلي وهو البغض كما في قوله تعالى إني لعملكم من القالين أي من
المبغضين ولكنه تعلق به ولكن ما يقتضي فتوقف تكوين ولكن حرف من تلك
الحروف أيضا ما موصولة أو موصوفة يقضي فعل ماض للمفعول صلته
أو صفة اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا التحقيق يعني
الوقوع والثبوت ويكون تامة في محل الرفع على أنه خبر والمعنى ولكن الذي
أو شيئا تقدر عند الله فيقع لا محالة وقد يحذف المبتدا لأنه ركن في الكلام
فلا يحذف إلا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المص لقيام قرينة لفظية

كقوله

كقولك أنا راكب البعير بحذف لقرينة لفظية وهي المضاف إليه أو عقلية كالمثال المذكور
في المتن جوازا أي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه أي حذف المبتداء إذا قطع
النعت بالرفع أي لأن الخبر في الأصل نعت لشيء ثم قطع عنه وجعل مرفوعا على أنه خبر
مبتداء محذوف نحو الحمد لله أهل الحمد وورث بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا
الفقير ومن الشيطان الرجيم بالرفع إلى غير ذلك أي هو أهل الحمد ولم يذكر لعلة
للعلامة كما زعم البعض وعلل بأن المبتداء ركن وهو ليس بسديد لأن الركنية
لا تنافي وجوب الحذف ألا ترى أن الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك
ركن وقد يجب حذفه فقيل لا يجب حذفه أصلا لأن ذكره متوى أصل في الكلام
ونحو الحمد لله أهل الحمد في تقدير أهل الحمد هو أهل للحمد على تقدير حذف الخبر أي هو
أهل الحمد وكذا غيره وإنما وجب حذفه عند وجود الشرط المذكور وهو القطع
ليعلم أنه للمفعول أنه أي الخبر كان في الأصل صفة لشيء مرفوع أو غيره فقطع
عن النعت فجعل مرفوعا لقصد المدح أي لقصد مدح الموصوف أو الذم أي
لقصد ذمه أو غير ذلك أي غير المدح والذم كالترحم فلو ظهر المبتداء ولم يحذف
وجوبا سواء حذف جوازا أو لم يحذف فلم يتبين ذلك أي لم يظهر قصد المدح
وشبهه وغيره لأن الصفة غالبا إما للتخصيص أو للتوضيح وإن يحتمل للمدح
والذم إلا أن المبتداء إذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين
أن قصده المدح أو غيره بناء على كونه مقتضى الظاهر ويجب حذفه أي حذف
المبتداء أيضا أي كما يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع عند من قال في نعم
الرجل زيد أن تقديره هو زيد يعني عند من قال أن المخصوص في فعل المدح والذم
مرفوع على أنه خبر مبتداء محذوف بقرينة السؤال المقدر لأنه إذا قيل نعم
الرجل فكأنه سئل وقيل من هو فأجيب زيد على حذف المبتداء أي هو زيد
وأما عند من قال هو مرفوع على أنه مبتدأ والجملة فعلية فيه خبره قدمت
عليه لتشويق السامع إلى ما ذكره للمبتداء لأنه لما قيل نعم الرجل التشويق السامع
إلى ما يذكر بعده وهو المحمود المخصوص فليس فيه حذف المبتداء في شيء
وقيل تعين فيها كون المخصوص مبتداء وما قبله خبره كقول المستهل
في القاموس استهل الصبي إذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل من رفع صوته
أو خفض استعير للمبتهل الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال
ما دمت وبالكسر زدن ولاما منها مستقيم أي المبتداء المحذوف جوازا
بقرينة الجار والمجرور لأن الكاف إذا كان حرفا جرا لابد من متعلق ويكون

ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا او اسما وان كان اسما يعني المثل اما الاولى جعله خبرا ليكون
اوالا مرشدا للالتقام مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل لحذف المضاف اليه وجعل
المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول المبصر بكسر الراء في البصر لان الاستهلال
استعير للابصار بقرينة رؤية الهلال الرافع صوته لما يسرونه بالرؤية المختصة له
بعد ابصاره مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اي ابصار المبصر الهلال او الى المفعول
والفاعل متروك اي ابصار الهلال المبصر بالرفع والاول هو الاولى الهلال والله اي هذا
الهلال والله لان المبتدأ حذف جوازا بالقرينة الحالية لان مثل هذا الكلام انما يقال
عند توجه الابصار الى مطلع الهلال كمن يسبق من الناس الى رؤيته رافع صوته
فينبغي الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون
ما يعني فظاهر الحذف هو الافصح لا مرئي من الاهتمام والعلم بانه يشير
الى الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلث ليال الهلال وبعده القمر وكذا قيل لكن
في القاموس الهلال غرة القمر لليلتين الى ثلث والى سبع وللليلتين من اخر
شهر ستة وعشرين او سبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل
وهذا القول اي مقول المستهل الهلال والله ليس من باب حذف الخبر حال كونه
كائنا بتقدير الهلال هذا فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره لان
مقصود المستهل اي مقصود من رأى الهلال واراد اعلام المستهلين الغير
المبصرين تعيين شيء بالاشارة بان يقول هذا الشيء المحسوس اسمه والحكم
اي يحكم عليه اي على ما عينه بالاشارة بالهلالية والحكم عليه بالاشارة
فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين
بانه يرد والاشتباه منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا التوجه اليه
اي الى ما عينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اي الى جانبه الناظرين
الغير المبصرين ويرونه كما يراه ويكونوا سواء في الرؤية وهذا المعنى لا يحصل
اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا وانما اتى بالقسم مع انه ليس له دخل في
حذف الخبر جريا على عادة المستهلين غالبا فيكون القسم جاريا مجرى
العادة ويجنبه ان يكون هذا الرأي مخصوصا بالرؤية فيما يتكرر لان اقسامه
جماعة بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية في مظان الانظار ما اكده
بالقسم لئلا ينكر عليه ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف اذ الغالب
فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب
فيكون مفعولا به لمحذوف عامله الناصب له بقرينة حالية يعني ابصرت الهلال

فلا يجوز

فلا يجوز مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن
فيه وانما اتى بلفظ القسم على نهج جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه وقد يحذف الخبر جوازا
ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا لاشتراط ان يكون
الخبر مذكورا اي حذفا جائزا لقيام قرينة لانه لا يحذف نسيا لكونه ركنا من غير قائم
شيء مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا كما سيجيء مثل الخبر المحذوف جوازا الاتي وواقع
في قولك خرجت فاذا السبع يعني واقع بعد اذا المفاجأة اذ كان الخبر مما يحذف
كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشيء بغتة فتغني عن
ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم يكن اذا بعدها اسم واقعة موقع الفاء الجزائية
لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما قام مقامه فانه تقدير على المذهب
الاصح كما نص عليه صاحب اللباب حيث قال ومن حذف الخبر جواز القيام القرينة قولك
خرجت فاذا السبع واقف بهذا يعني خرجت فاذا السبع واقف واما هذا القول
على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها ان ظرف مكان خبر بحذف السبع وهذا
مذهب المبرد فانه يحمله اذا ظرف مكان خبر مقدم على السبع اي مكان خروجي
السبع وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان خروجي
السبع بالباب في تاخير خرجت ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج
والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان ظرف الزمان لا يكون
خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع
فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فيكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحت بالخبر يقول فاذا السبع
واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده اينما
فاء السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة
للخروج وهذا هو الاولى وقال المازني هي زائدة وهذا ليس بشيء اذ لا يجوز
حذفها وقيل هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب
على تقدير ان اذا يكون ظرف زمان متعلق للخبر المحذوف لقيام قرينة جوازا
بحسب الدليل اي بغير قائم مقامه بحيث يفيد فائدته ويغني عنه لان المقدم
لفظا لا يقوم مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى
الوقوف وغيره ولا يغني عنه بل اي فمن وقت خروجي السبع واقف
فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي قدم لكونه سببا للمفاجأة
السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب وقد يحذف الخبر

ايضا لقيام قرينة ووجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم مبنى للمفعول يقال التزمت الشئ وهو الزمته
قبلت ملازمة اى فى التركيب الذى التزم فيه اى من هذا التركيب وهو من قبيل الكرنة وتقدير
منه اقتبس من تعلق فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ما موصولة هيهنا اقتبس من جعلها موصوفة
او مصدرية تامل فى موضعه اى فى موضع الخبر المحذوف وجوبا غيره نائبة لقوله التزم اى غير الخبر
فالمجرور راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على
تعيين الخبر المقدر من بين سائر الافعال لفظ ساد مسد ذلك الخبر وذلك اى حذف الخبر وجوبا
فيما التزم فى موضعه غيره كائن فى اربعة ابواب على ما ذكره المص بالامثلة يعنى اكتفى
فى كل منها بالمثال كما اكتفى فى توضيح النكرة المخصصة مبتداء اولها اى اول تلك الابواب
الاربعة المبتداء الذى وقع بعد كلمة لولا الامتناعية مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد
موجود هيهنا لوقع ما وقع وكان فى قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتداء
ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتداء ولا بد منه
فى الاغلب كما فى قوله لولا على لهلك عمر رضى الله عنهما لان لولا موضوعة لامتناع
الشئ وهو جوابها لوجود غيره وهو المبتداء الواقع بعدها كان وجود على
فى المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر يعنى لامتناع عمر وحاصله ارتباط الجملتين
على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى فتدل كلمة لولا وضعا
على الوجود بحيث يكون قرينة وقد التزم فى موضع الخبر غيره وهو جواب
لولا فيجب حذفه اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا احدهما القرينة
الدالة على الخبر المعينة وهى لفظ لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع
الشئ لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتداء الذى بعدها موجود
لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد
مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح لقيام قرينة دالة على الخبر
المحذوف ووجوبا اى لولا التزام قائم مقامه اى الخبر كما ان شرطى الحذف
وجوبا هذا اى وجوب حذف خبر المبتداء بعد لولا لوجود شرطى الحذف
كائن اذا كان الخبر عاما لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما
واما اذا كان الخبر اى خبر المبتداء الواقع بعد لولا خاصا فلا يجب
حذفه سواء حذف جوازا او لم يحذف اصلا كما فى قوله اى قول الشاعر
ولولا الشعر بالعلماء يزرى اى بالتنقيص والاستخفاف به وكثرة الممارسة
والمراد بالشعر هيهنا ما فيه ذم او مدح او نحو ذلك مما يستلزم ذم
صاحبه والاخوان فى قوله والشعراء يتبعهم الغاوون ومتعلقه بالعلماء

اى لولا يورث العيب ١٢

متعلق

متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى فى حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين
هم ورثة الانبياء وقال خير البشر علماء امتى كانبياء بنى اسرائيل فقط للحصر لان
الازراء انما يلحق بهم من ادنى يزرى بضم واليب باء يزرى كالمر العزيز فى الخبر
المحذوف وليس بخبر له ولولا الشعر كائن حال كونه يزرى بالعلماء ولا يزرى وان صح
للتجربة الا انا قدرنا الخبر لئلا يلتزم العاقلة لكنت اليوم اشعر من لبيد
اى لكنت فى زمانى غالبا فى تاليف الشعر واشتغاله به على ذلك الشاعر وكلمة الازراء
منع منه هذا اى ما ذكرنا من كون ما بعد لولا مبتداء محذوفا خبره او لا على مذهب
البصريين كما عرفت مفصلا وقال الكسائى الاسم بعدها ليس بمبتداء بل مرفوع
على انه فاعل الفعل مقدر اى محذوف وجوبا كما فى قوله لولا ذات سوار لطمتنى
وذلك انها فى الاصل لو وهى من لوازم الافعال دخلت على الافعال لو لا وهى
يكون من لوازمها كما فى قولك لو لم تشتمنى لاكرمتك وزيد بانه حذف الفعل
لا يكون واجبا من غير تفسير لا فى الحال ولا فى الاكثر اى لولا وجد زيد فحذف الفعل
وجوبا للدلالة عليه فيقع لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا
وقال الفراء كلمة لولا هى الرافعة للاسم الذى وقع بعدها يعنى ان رفع
ذلك الاسم مخصوص بها لا بالابتداء ونحوها من كون العامل فيه الابتدائية
او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل
العامل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد
من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسندا ولا مسندا
اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا
لعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه معمولا بعامل معنوى وقد سبق
ان العامل فى المسند اليه هو العامل المعنوى لا غير وثانيها اى ثانى الابواب
الاربعة كل مبتداء كان فى الاصل مصدرا قوله مصدرا يعنى سواء كان مصدرا او كان
مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به منسوبا
صفة لقوله مبتداء او حال منه الى الفاعل وحده بان يضاف اليه او المفعول وحده
ان يضاف اليه او كليهما الى الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب
الثانى او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة
الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتداء وبعده اى بعد
المنسوب اليه كان مفردة او جملة وتخصيصه الحال بالواو اذا كان
جملة او كان المبتداء فى الاصل اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر صورة

اى المصدر المضاف الى الفاعل ١٢

و اخمن الاسب والعلاخسة دارحمن عنه حعلت الناس بهم عبيدى ١٢

اسم شاعر من عامر مشهور بالفصاحة ١٢

لا منسوبا الى احدهما او اليهما وذلك مثل ذهب رجلا مثال لما كان مصدرا صولة منسوبا
الى الفاعل فقط وضرب زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به لانه يحتمل ان يكون فاعلا
في يكون الثاني لمكر اضيبه لا مع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صولة ايضا الا
انه منسوب الى المفعول فقط مثل ضرب زيدا قائما حالا عن المفعول او عن الفاعل
او قائمين حالا عنهما مثال لما كان مصدرا صولة منسوبا اليهما ومثال ما كان
المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين
وان ذهب رجلا وان ضرب زيدا قائما وان ضرب زيدا قائما او قائمين
هذه امثلة ما كان في تاويل المصدر واكثر شرح السوتي ملتويا اي مخلوطا
من لبث اذا اختلط واختلط ما يجوز الامر قائما فذهب نحاة البصريين
الى ان تقديره اي تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابه حاصل اذا كنت
قائما وضربت زيدا حاصلا اذا كان قائما وضرب زيدا حاصلا اذا كان قائما
هذا التقدير اذا كان قائما حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن المتكلم
فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كنا قائمين فقس على هذا التقدير غيرها
من الامثلة فحذف متعلق هو حاصل وجوبا كما حذف متعلقات
الظروف الا ان متعلقات الظرف تحذف جوازا او بينهما وجوبا
لسد الحال مسده نحو زيد عندك تقديره زيد حصل او حاصل عندك
فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه واقيم هو مقامه فبقي بعد حذف
المتعلق قوله اذا كان قائما كما بقي عندك بعد حذف متعلقه ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال اذا كان هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط لانه
سمي مع قولهما شرطا بالبراءة معنى الشرط فيها ويجوز اذا هذه للاستمرار
كما في قوله تع اذا ما غضبوا هم يغفرون وهذا كثير يعني حذف متعلقه مع
فعل الشرط الذي هو عامل في الحال لان العامل في الحال هو العامل
في ذي الحال وهو الضمير المستكن في ذلك الفعل واقيم الحال منصوبا مقام
الظرف القائم مقام الخبر وهو المتعلق لانه في الحال معنى الظرفية
اذ معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب ومعنى قولك
اتيتك والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش لهذه المناسبة
اقيم الحال مقامه فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر لان القائم
مقام الشيء يكون قائما مقام ذلك الشيء بالواسطة فيكون الحال قائما
مقام الخبر لا بالاصالة بل بالواسطة كما قلت قال الرضي الشارح لهذا الكتاب

هذا

هذا اي تقدير البصريين وهو ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما ما قيل فيه وفيه اي هذا التقدير تكلفات
كثيرة من حذف بيان للتكلفات الكثيرة اذا كان مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت
حذف اذا مع جملتها المضاف اليها في غير هذا المكان لان حذف اداة الشرط مع جملتها
غير جائز من غير اقامة شيء مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة وهذا المعنى اصل في الافعال الناقصة وما
معدول عن الاصل يكون تكلفا الى معنى كان التامة وهو قليل نادر ولهذا احتيج
الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه كثير الاستعمال
الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات الكثيرة اما
لكونها ثلثة لانه تكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة وهو على حذف
اذا واحدا او ما اضيف اليها ثانيا واما لئلا يوهم كون تكلفات الكثيرة فان
قيل لم لا يجوز كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذه المنصوب
المضبوطة بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة بحيث لم يسمع تعريفها مع
كثرته فلو كان خبرها لجاز تعريفه في شيء ولم يسمع مع طول الاستقراء
فعلم من هذا انه كان تامة وقائما مقام الحال لان التنكير شرط على ما سيأتي والذي
يظهر لي ان هذا ايضا من كلام الرضي والى قوله ونا انه تقديره الشيخ ابن اي
تقدير البصريين بمثل هذا المثال بنحو ضربي زيدا ملابسا من حيث وقوع الضرب
عليه حال كونه قائما اذا اردت بناء الخطاب الحال عن المفعول وضربي
زيدا ملابسا من حيث كونه صادرا حال كوني قائما اذا كان الحال حالا عن الفاعل
وضربي زيدا ملابسا قائمين اذا كان الحال حالا عن الفاعل والمفعول كليهما
جميعا او غيرا ان وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول
الذي صلته جملة يظهر لي ولم يأت بالفاء لانه جائز لا واجب لما سبق يعني التوجيه
الذي يظهر لي مما ذكرته اولا من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات
ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال في المثالين الضمير الغائب في الاول
او المتكلم في الثاني لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه في الكلام يجوز
حذفه كما صرح به المصنف ما والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء اي لمن يشاء الله يبسط له فيكون ما
يبقى بعد الحذف ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع
قيام القرينة الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه

لا يصح ان يكون محلة في الكلام ومحتاجا اليه كما تقول عند حلق الذي ضربت قائما زيد
اذا جعلت قائما حالا من ضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فيها من
عائد اي الذي ضربته قائما زيد ثم حذف الفعل الذي هو يلابس مع فاعله
بقرينة الملزوم الذي هو ضربت لان الضرب للملابسة الذي هو خبر المبتدأ اي
يعني الفعل الذي هو يلابس مع فاعله السكني فهو في محل الرفع لانه خبر المبتدأ
وهو العامل في الحال لما سبق ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولا يخفى
عليك ان الخبر يحذف جوازا ووجوبا بالقرينة فيكون حذفه اخصر فيما
وقام الحال بعد حذف ذي الحال وعامله مقامه لان المعمول كثيرا ما يقوم مقام عامله
بعد حذفه مثل فضرب الرقاب كما تقول انشاء مهدا بحذف العامل في ذي الحال
المحذوف بالقرينة الحالية اي سار مرة سار سيرا شكلا بانه يسيع رايت احمدا يا
وكونه مهدا يا حال بعد حال او صفة للاشارة الى تحقيقه في كثير ح الحال
فيكون حذف العامل اصح قياسا فعلى هذا اي كون التقدير هكذا اولكون
المحذوفات في هذا التقدير قياسية يكونون اي البصريون مستحقين
اي مبتلين من تلك التكلفات البعيدة التي ذكرت في تقدير البصريين
لان كل واحد منها غير قياسي فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه
شيء الا بالقياس وقال الكوفيون تقديره اي المثال المذكور ضربي زيدا قائما
حاصل يعني ذهبوا الى ان الحال معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر
الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح
بجعل قائما اي الحال من متعلقات المبتدأ لانه من متعلقات الخبر والكائن
في قولك بجعل متعلق بقال واجاب عنهم اي الشارح عن طرف البصريين بقوله
ويلزمهم اي الكوفيين حذف الخبر وجوبا من غير سد شيء في محل من غير
اقامة شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصح لان يقول
يقوم مقامه لان المقدم لا يقدر ان يقوم مقام المتاخر عنه وتقييد
المبتدأ على تقدير حذف الخبر المقصود عمومه نائبه يعني يلزم الكوفيين
ايضا من هذا التقدير تقييد المبتدأ بالحال لان الحال متعلق لعامله المبتدأ اي
والمقصود منه العموم والقيد منافيه بدليل الاستعمال متعلق بالمقصود لان
المتبادر العرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه رفعا
للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس بانه على عموم لانه اذا
استعمل الجنس ولم يكن قرينة خصوص لاستغراق المتوقع اللوم ينقض

الوضوء

الوضوء لكونه مستغرقا جاز استثناء بعض الفوم منه والتراب يابس فالماء
بارد فالمعنى ح كل ضرب واقع مني على زيد في حال القيام حاصل وهو غير مراد
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده اي الخبر الذي ناب الحال
منابه وقامت مقامه مصدر مضاف الى صاحب الحال من الفاعل والمفعول
فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو العامل بدون المعمول اي ضربي زيدا ضربه
قائما هذا اذا كان الحال حالا عن المفعول واما اذا كان الحال حالا عن
الفاعل فتقديره ضربي زيدا قائما او ضربي زيدا قائما فحذف الخبر هو المصدر
العامل وابقي معمول الحال مقامه واجيب عنه بان هذا قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله
وهو ممتنع عندهم لان المصدر موصول بان مع الفعل فيكون المصدر جزءا منه والجزء بدون الكل
لا يحذف كالموصول مع الصلة وذهب بعضهم وهو ابن درستويه واشار بالبعض
الى ضعف ما قال الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لانه مستغن بفاعله من ان مثل هذا لم يسمع
مع الاستقراء لكونه اي المصدر ههنا بمعنى الفعل كما لا يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما في معناه
اذ المعنى اي معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما واجيب بان هذا
القول ايضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه
قائما لجاز ان يحذف [illegible] ويستقل الكلام بدونها ولو لم يجب اضرب زيدا
بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجب ان يكون بمعنى الفعل وثالثها
اي ثالث الابواب الاربعة كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة يعني يكون
الخبر لفظ المقارنة والمصاحبة او ما يفيد معناهما وعطف عليه اي على ذلك الخبر
شيء يصح ان يكون مصحوبا للخبر بالواو التي بمعنى مع و ذلك اي مثال القسم الثالث
مثل كل رجل وضيعته بان يقع عطف على الخبر المحذوف والضيعة في اللغة العقار
وههنا عبارة عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا انعمت جاء صنعت
وان غفلتهما ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تفنى
اي كل رجل مقرون مع ضيعته اي مقرونان بضيعة مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو
وهذا الخبر واجب الحذف لحصول الامرين الدالة على خصوصية الخبر كما في الواو من
معنى المعية فيكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف في موضع الخبر
ولذا علل الشارح بقوله لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون لكونه بمعنى
مع فيكون الواو قرينة حذفه واقيم المعطوف الذي هو قوله وضيعته
باعتبار معناها الاصلي في موضعه اي في موضع الخبر لان المعطوف ههنا
وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الا انه ذكر بعد الخبر كانه منوب

في الخبر ونبين امثلته ورابعها اي رابع الابواب الاربعة للاستدراك في الجملة القسمية متعين للقسم يعني يكون
ذلك المبتدأ متعينا به اي ما يقسم به يعني يكون من الالفاظ التي تستعمل للقسم كايمن الله
ولعمرك وخبره اي خبر ذلك المبتدأ لفظ القسم و ذلك اي مثاله لعمرك وهو من الالفاظ
التي يقسم بها مثل لفظة الله لافعلن كذا اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل
تالله لاكيدن اصنامكم اي لعمرك وبقاؤك وذلك مبتدأ وقسمي خبره اي ما اقسم به فيصح حمل
القسم لانه يصح حمل القسم على المبتدأ ولا نقل العمرك قسمي ولا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولانه تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف
فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف وجواب القسم
وهو قوله لافعلن كذا قائم مقام الخبر لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف
فوجد الشرطان وهما القرينة والتزام ما يقوم مقامه فيجب حذفه والعمر بالفتح
والعمر بالضم كلاهما بمعنى واحد وهو البقاء ولا يستعمل مع اللام في القسم وفي غيره
كلاهما في الاستعمال سواء الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
وما كثر استعماله يستحق التخفيف فلا شك ان الفتح اخف ولما فرغ
من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوي شرع في بيان ما هو ملحق به
وعامله لفظي فقال ومنها خبر ان واخواتها وانما الحق الحق بالفاعل لكونه
جزء ثانيا في الجملة اي من المرفوعات نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل
ذكر ليس الا لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر المبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند
جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه ولم يقل ومنها خبران كما قال ومنها
المبتدأ والخبر قصدا الى البيان على وجه يختم المذهب الاصح وهو ان الاصح خبر ان واخواتها
اي اشباهها وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الاتيع كلما دخلت
انه لغت اخته من الحروف الخمس الباقية وهي اي تلك الحروف ان وان
وكان وليت ولعل ولكن المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الكلام قد سبق
تحقيقه وهو اي خبر ان مرفوع بهذه الحروف اي بكل واحد من هذه الحروف
الستة لا بالابتداء كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع
بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لان الحروف لضعفها في العمل
ان تعمل في الاسمين على مذهب الاصح وهو مذهب البصريين وهو اولى
لان اقتضاءها للجزئين على السواء اولى ان تعمل فيهما ولانه شبه فيها بينهما
قوية بالفعل المتعدي وقال في المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحروف
لانها اشبه الفعل في لزوم الاستعمال الاسماء والماضي منه في بنائه

على الفتح

على الفتح والمتعدي منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل وقولك ان زيدا اخوك
بمنزلة ضرب زيدا اخوك انتهى لانها شابهت هذه الحروف الفعل في لزومها
والمتعدي في اقتضائها الى الاسمين كما سيجيء في بحث الحروف عملت رفعا ونصبا
يعني نصب الاسم ورفع الخبر مثل اي مثل الفعل المتعدي بعمل نصب المفعول ورفع الفاعل
ولم يتقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل تقدم الرفع كما ليفرق بينهما
بفرعية العمل على فرعية الفاعل يعني لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا بعد
ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام يؤتى بالضمير الفصل مثل زيد هو القائم
ولا يكون له حظ من الاعراب وقيل مبتدأ ثان اي خبر ان واخواتها المسند جزء للاول
او الثاني وهو مع خبره للاول الى شيء اخر ولم يقل الى اسم ان ليدخل فيه نحو ان زيدا قائم
ابوه او قام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند
الى اسم ان بعد دخول احد هذه الحروف زيد لفظ الاحد لان بظاهره يفيد دخول
الحروف عليه بل ليس مرفوعا الا داخل عليه احدها عليها اي على المسند وشيء اخر
فقوله المسند جنس شامل لخبر كان وخبر المبتدأ اراد بالمبتدأ القسم الاول لانه ضمير
مسند اليه فليس شاملا له وخبر كان واخواتها وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها
كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل
في قوله المسند والجار في قوله متعلق بقوله يخرج بعد دخول هذه الحروف
يخرج جميعا اي جميع اخبار هذه الاقسام عنه اي عن التعريف سوى خبر
هذه الحروف والمراد بدخول الحروف عليها ورودها يعني دخولها لا ايراث
اي لا اعطاء اثرها وهو العمل فيهما اي في المسند وشيء اخر لفظا او معنى على سبيل
منع الخلو لا الجمع اما لفظا فالعمل واما معنى فاستجلاب معانيها الى معانيهما
من التأكيد والتشبيه وغيرهما فان تأكيد الحكم مثلا يستجيب الى الحكم عليه وعلى كلا
التقديرين لا ينتقض التعريف وفيه رد على ابن الحاجب فانه ادخل عليه غير المحدود
ايضا قال حسنا في قولك ان زيدا حسن غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل
الخبر مجموع الجملة الفعلية فلا ينتقض التعريف اي تعريف خبر ان بمثل يقوم
اي بفعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان في قولك ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم هنا اي في هذا المثال بدون الفاعل من حيث اسناده
الى ابوه ليس اي لفظ يقوم مما دخل عليه من قسم الخبر لانه يدخل عليه ان جملة
المعنى اي لا ايراث فيهما لفظا ومعنى بل انما دخل ان على جملة فعلية هي جملة يقوم
ابوه اي لا يستجيب اثرها الا الى لفظ زيد وجملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض

التعريف بانه يصدق على يقوم هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لان لا افعال الحدّ ان
والحال انه كلما صدق الحدّ صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج فيبقى
للمفعول الى ان يجاب عنه اى عن انتقاض التعريف بان المراد بالمسند المذكور في التعريف
المسند الى اسماء هذه الحروف ويقوم في المثال المذكور ليس بمسند الى اسم بل مسند
الى المتعلق وهو ابوه فحينئذ ينتقض التعريف ويلزم عطف على قوله يجاب
فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله
يحتاج فالمعنى فيلزم حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا انتفاء
في الجنس فالاوجه ان يقول على ان يلزم منه اى من هذا الجواب استدراك
اى زيادة قوله بعد دخول هذه الحروف لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء
هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست مسندة الى اسماء تلك
الحروف بل الى غيرها فخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج
الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشي ويمكن دفع
الاستدراك بان يجعل المراد بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها قوله الى اسمائها
اذا كان متعلقا بقوله المسند في الفاعلة في تأخيره حتى يندفع الاستدراك
بهذا التقدير تأمل ولا الى ان يجاب عنه اى عن انتفاء التعريف بمثله
عطف على قوله ان يجاب باعادة الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله
يلزم اى فلا حاجة ايضا الى ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله بان يقال
المراد بالمسند المذكور في التعريف الاعم المسند بتقدير الموصوف نحو المسند
في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند فيحتاج اى حتى يحتاج
تأويل الجملة بالاسم حتى يكون اى الحروف المشبهة بالفعل جملة يعني متعلقة
سواء اسند الى الضمير راجع الى اسمائها مثل ان زيدا يقوم او الى سبب
مثل ان زيدا يقوم ابوه فانه اى يقوم مؤول بقائم فيكون الاسم المسند
بحسب الاسم الحقيقي والاسم الحكمي وقال المحشي ويمكن ان يقال لا حاجة الى تأويل
لان الخبر الجملة تبين بقوله وامرها امر خبر المبتدأ اى كما ان الخبر الجملة في المبتدأ
بعد ذلك تعريف منصوب بالخبر المفرد مثل قائم في ان زيدا قائم
بنيت بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بعد دخول هذه
الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول هذه فانه اى
لفظ قائم هو المسند بعد دخول ان هذه الحروف فانه قبل ان كان قائما
مسند قبل دخول ان هذه الحروف فالمعنى قوله هو المسند بعد دخول هذه

الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانفسخ بدخول هذه
الحروف فصح ان يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول وامره
اى حاله وشأنه كامر خبر المبتدأ اى كحكمه اى حكم خبر ان واخواتها كحكم خبر المبتدأ لانه في
الاصل خبر المبتدأ فدخول ان واخواتها عليه لم تتغير حكمه في الاقسام اى اقسام خبر
المبتدأ من كونه بيانا للاقسام مفردا يعني كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد قائم
كذلك خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم وجملة يعني يكون خبر هذه الحروف
جملة اسمية او فعلية مثل ان زيدا قائم ابوه او ابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ
كذلك ونكرة كما سبق كمثاله ومعرفة نحو ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو
القائم وفي احكامه اى احكام خبر المبتدأ من كونه واحدا ومتعددا يعني كما ان
خبر المبتدأ يجوز واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا ومعنى
بالعطف وبدونه مثل ان زيدا عالم فاضل ومعنى فقط مثل ان هذا حلو حامض
ومثبتا ومحذوفا على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان
الموجودان للحذف مثل ان ضرب زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعته وغيرهما
من المواضع التي يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه
الحروف عليه لانه لا يقال ان لو لا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمرك لافعلن
كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقا وجامدا وفي شرائطه من انه اذا كان الخبر
جملة فلا بد من عائد مربوط به المراد بالعائد ما يصح دخول هذه الحروف عليه يعني
الكلام الذي يجوز دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب صدارة
افعال المدح والذم مثل ان زيدا قائم ابوه او ابوه قائم كما تقول وان زيد
قائم وان الطاهر ما الكافر ولا يحذف العائد اذا كان ضميرا لما سبق
ان خبر الضمير لا يجوز حذفه مطلقا الا اذا علم يعني الا عند قيام قرينة
دالة عليه نحو ان البر الكر بستين وان السمن منوان بدرهم والمراد
ان امره كامره يعني المراد من هذه التشبيه بعد ان يصح كونه اى خبر المبتدأ
خبر الباب ان يعني ان خبر هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ في هذه الاحكام
بعد ان ثبت كونه خبر الباب ان بوجود شرائطه اى شرائط كونه خبرا له
وانتفاء موانعه عطف على الوجود يعني بانتفاء موانع كونه خبرا له
يعني لا يوجد مانع ليكون الخبر له اذا كان الامر هكذا فلا يلزم من ذلك اى من
تشبيه امر خبر ان لامر خبر المبتدأ ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح
ان يقع خبر الباب ان فقد يصح ان يقع فاعله في محل الرفع خبرا ان في قولنا ان كلا

يا بنات الحي ان اباكما
قتيل وقاتله فداه لكما

ما وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع ابتدا فاعل لا يلزم حتى يرد من ورد يرد من باب ضرب
بضرب اذ اي الحال لا يجوز ان يقال الي زيد ومن ابوك يعني يجوز ان يقع الظرف
المستقر خبرا للمبتداء مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتداء وابوك
خبره وبالعكس على ما سبق انفا ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك
يعني لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لان لوجود
المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطل
الصدارة الا في تقديم عليه اي تقديم الخبر على المبتداء يعني (امره كامر خبر المبتداء
في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يفترقان فيها) جوازا وامتناعا
حيث جاز تقديم خبر المبتداء عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لانه قلب
المقصود اذ المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهار انحطاط رتبة
الفرع عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساوات الفرع
الاصل اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه ~~الا في تقديمه~~ لان الاستثناء
من الوجوب يكون منفيا كما تقول ما جاءني القوم الا زيدا يعني ان زيدا لم يجئ فانه
لا يجوز تقديمه اي تقديم خبر ان على الاسم على اسمها وقد جاز تقديم الخبر على
المبتداء غالبا لان المبتداء اذا كان متضمنا لما وجب لصدر الكلام او
كانا معرفتين او متساويتين او كان الخبر فعلا لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق
فافترقا وذلك اي وجوب تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتداء
اذا لم يمنع مانع والفرق بين خبريهما في التقديم جوازا وامتناعا واقع وثابت
لان هذه الحروف فروع جمع فرع كقرون جمع قرن هو التبع يعني توابع
داخلة على الفعل في العمل اي في عمل النصب والرفع بناء على ما سبق منا اجمالا وتفصيلا
تفصيلا فابدلنا ان يكون محلها من محل الفعل اضعف يعني لما كان ذواتها
فروعا له لتاكيد الفرعية وليكون محلها موافقا لذواتها والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع مثل ضرب عمرا زيد للزوم كون
الفعل من اوامر وافعالها على المفعول قبل تمامها لان الفعل لا يتم الا بالفاعل
وهو ههنا مؤخر والعمل الاصلي له ان يتقدم المرفوع على المنصوب
لان الاصل في الفاعل اذا لم يمنع منه ان يلي الفعل المسند اليه واذا قدم
المرفوع على المنصوب يكون محلا بالاصل فلما حملت هذه الحروف العوامل
الفرعي لم يتصرف في معموليها يعني في اسمها وخبرها بتقديم ثانيهما
اي ثاني المعمولين وهو الخبر على المعمول الاول وهو الاسم يعني وجب

والخبر حيث يجوز التقديم والتاخير صح

تقديم الاسم

تقديم الاسم على الخبر مع انهما كانا في الاصل مبتداء وخبرا وقد جاز التقديم والتاخير منهما كما يجري
كما يتصرف في معمولي الفعل المتعدي بالتقديم والتاخير اذا لم يمنع مانع منهما لانحطاطها
عن درجة الفعل لان الاصل في العوامل الافعال والحروف مشابهة بها في عملها فيلزم من عادته الا
ان يكون الخبر ظرفا اي ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا او ظرف اي الاوقت
كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من النفي يكون مثبتا مثل قولك
ما جاءني القوم الا زيدا اي الا جاءني زيد فان حكمه حينئذ اذا بالتنوين لان ظرف
زمان اي خبر كون الخبر ظرفا متعلقا بقوله حكمه اي حكم خبر المبتداء في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة يعني كان المبتداء اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره
الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه
الحروف معرفة يجوز تقديم خبر الظرف عليه نحو قوله ان الينا ايابهم وان في الدار
زيدا وفي وجوبه اي وجوب التقديم اذا كان المبتداء نكرة لتخصص على ما سبق
يعني يجب تقديم خبر الظرف اذا كان المبتداء نكرة نحو قوله عليه السلام
ان قدام الكلام من التركيب مخططا بلاغة ومحسنات الالفاظ معنى
الناس من بيانها ومن حسنها ان من البيان لسحرا يعني ان بعض البيان
بمثابة السحر في ميلان القلوب او في العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع
ممدوح اذا صرف مذموم اذا صرف الى الباطل وان من الشعر لحكمة
اي كلاما فيما يجمع من الجهل والسعد وهو ما نظم الشعراء من المواعظ
والامثال التي ينتفع الناس والثناء لرسوله والنصيحة للمسلمين
وما اشبه ذلك وهذا النوع من الشعر ممدوح والمذموم منه ما فيه
كلام قبيح وتشبيه ما هو كذا قاله اي مالك شارح المصابيح وذلك
انتهى بجواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديم عند
كونه نكرة واقع لتوسعهم اي النحاة في الظروف ما لا يتوسعون للمنصوب
في غيرها اي غير الظروف اي يجوز في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان
شيئا من الحادثات لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء
منها كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فلا تخالف لا بد لها غير كالمحارم حيث
يدخلون فيما لا يدخل غيرها واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة
بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور وكلاهما في الحمل ومعناه
لانتسابهما الظرف الى كل منهما وكذا في الظرف انبساطا بالمتلبسات
فان كل شخص لا بد له من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يستمر عليه

فلان ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاز ذكره مقدما **خبر لا** الطائفة مقدر متعلق الظرف معرفا باللام
ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما
من المبتدا وهو قوله خبر لا وهو نادر لان الحال انما يبان هيئة الفاعل او المفعول
واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدا وهذا وان كان جائزا وشائعا الا انه
يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز كما سيجيء فلا وجه لقول من قال
والمشهور في امثاله تقدير النكرة **لنفي الجنس** اي لنفي صفة اي صفة الجنس
اذ لا رجل قائم مثلا وارد لنفي القيام وهو الصفة والحكم من الرجل
لا لنفي الرجل نفسه لان النفي والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام
دون الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا التي لنفي الجنس وان التي من
الحروف المشبهة بالفعل من حيث انهما نقيضان لان لا للنفي وان للاثبات ولازمتان
للاسماء لزومهما وفي الرضي وجه مشبهة لا بان لان ان للمبالغة في النفي
لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات لانها للتاكيد فيجوز
حمل النقيض على النقيض انتهى وقيل ان لا للتاكيد كما ان ان كذلك فيكون الحمل عليه
حملا للنظير على النظير كما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه
تنصب الاسم عند وجود شرط وترفع الخبر لشبهها بان المشبهة بالفعل
فيكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة كما سبق ان المشابه للمشابه
للشيء مشابه لذلك الشيء **هو** اي خبر لا هذه **المسند الذي اخر** سواء كان
المسند اليه اسمها ولا هذه اي المسند فيخرج خبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وخبر باب كان وخبر غيرها اي غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين
بليس لكونه واحدا منها مسند الى شيء اخر **بعد دخولها** اي بعد دخول لا
هذه فخرج به اي بقيد البعدية سائر الاخبار لها لانها وان كانت
مسندة الا انها مسندة بعدها واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا
هذه فكانت مخرجة به المراد بدخولها اي لا هذه ههنا ما عرفت
في خبر ان من ان المراد بالدخول الاثر اثرها لفظا او معنى على سبيل
منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب
ابوه بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شيء اخر بعد دخول لا
هذه ولا يصدق خبر لا لان لفظ لا ما دخلت يضرب وجملة يضرب هذا
المعنى انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاورثت اثرها
لها **نحو لا غلام رجل** منصوب لان اسم لا الموجود شرط نصبه

وهو

وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا او مشابها به ووقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك **ظريف**
خبرها وانما عدل المص عن المثال المشهور فيما بين النحاة وهو اي ذلك المثال المشهور
فيما بينهم قولهم اي قول النحاة لا رجل وهو مبني على الفتح لما سيجيء ومنصوب
محلا على انه اسمها في الدار الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبرها لاحتمال خلاف
الظرف فيه لكونه خبرها لحذف كثيرا وتعلق في الدار صفة للاسم فلا يكون هذا المثال نصا
على ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان يكون خبرها محذوفا كما هو مذهب بني تميم فالحاصل
ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بالوجوه مخصوصا كما
مثاله لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح بخلاف ما ذكره المص من
المثال لان غلام رجل معرب منصوب لكونه نكرة مضافا ووقعا بعد لا
بلا فصل ولا يكون ارتفاع صفة مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة
الصفة الموصوف في الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة
اولا على ما سيجيء بناء على ما هو الظاهر وانما قال ذلك لجواز ارتفاع
صفته حملا على المحل ولكنه غير ظاهر يعني رفع صفة المعرب المنصوب
خلاف الظاهر لاحتمال الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية
وهذا القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه **فيها** اي في الدار وان لم يكن
الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكما مثل ضمير الشان والقصة في
قولك هو زيد قائم وهي هند قائمة خبر بعد خبر المبتدا محذوف تقديره
قوله فيها خبر بعد خبر لا ظرف ظريف بان يكون متعلقا به وظرفا لغوا
والخبر واحدا ولا حالا من الضمير المستكن في الخبر ويجوز ظرفا مستقرا
فالمعنى لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فيكون الظرافة مقيدة
بكونها في الدار لان الحال قيد لعامله لان الظرافة المفهومة من قوله
ظريف لا تتقيد بالظرف على التقدير الاول ونحوه على التقدير الثاني
اي نحو ● الظرف لان الحال في المعنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت
في ان وجدت مطلقا من غير تقييد بشيء من المكان وغيره لانها جبلية
كالكرم والجود وضدهما وانما اخر المص اي بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها
جواب بحث سؤال مقدر تقديره ايراد الخبر واحدا كان في المثال فلم اورد
ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دابه فاجاب عنه الشارح بقوله
وانما اخره لئلا يلزم الكذب في ظرافة كل غلام رجل لا اذا كثيرا ما يوجد
غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت

فى خبر النفى نعم فيكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفى الخبرية
مفاتيح الالم لانه نفى لكل واحد منها كما حكى قوله هذا اخلق خاص كالسبق وليكون مثالا
لنوعى خبرها الظرف بلا البعض من قوله لنوعى وخبره اى غير الظرف وليكون مثالا
للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا تتقدم خبر لا هذه على اسمها وان كان ظرفا
كما تتقدم خبر ان واخواتها اذا كان ظرفا جوازا او وجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت
فانحط من منزلتها من مرتبة اصلها **ويحذف خبرها** هذه اى لا التى لنفى الجنس لكن بشرط
ان يكون الاسم مذكورا والا لا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف
حذفا **كثيرا** فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية
وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شئ مقامه اذا كان عاما اى بشرط
ان يكون الخبر من الافعال العامة كالموجود والحاصل وانما حذف لدلالة النفى
فيكون لفظة لا قرينة لفظية عليه لان النفى يقتضى منفيا ولما لم يكن مذكورا
لفظا علم ان قرينة مخصوصة تصرف النفى الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا
لفظا علم انه محذوف **نحو لا اله الا الله** ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى
الا على اى لا اله موجود الا الله وفى المقالة ذو الفقار بدل من سيف لان محله
رفع بالابتداء والبدل انما يجئ بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلابد من تقدير
العامل بفتح الدال وتقديره لا سيف فى الوجود ومعناه يوجد سيف
الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله فى الموجود الا الله انتهى وذو الفقار
بفتح الفاء اسم سيف كان للنبى عليه السلام اهداه اليه ملك الاسكندرية
مع قدح سبح ولدا وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم فاعطى عليا وقيل
اهداه اليه النجاشى وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء **وبنو تميم لا يثبتونه**
من الاثبات لا من الثبوت لانه لازم اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ اى لا يلفظونه
الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع فى غيره لان الحذف واجب
عندهم اى عند بنى تميم او المراد عطف على مقدر تقديره المراد بقوله
لا يثبتونه هذا اى لا يظهرونه او المراد به انهم اى بنى تميم لا يثبتونه اصلا
اى اثباتا قطعيا يعنى لا لفظا ولا تقديرا فيكون خبر لا بتأويل عندهم
فيقولون يعنى قولهم اى العرب **لا اهل ولا مال** اى انتفى الاهل وانتفى المال انتفى
فيكون لفظة لا من الاسماء الافعال وزيف المص بان اسم الفعل لم يجئ على
هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول
بنى تميم ولم يلتفت الشارح الى من ينفيه لانه لا يجوز ان يكون تانيث لا انتفى

كتابة يا

كتابة يا مناب ادعو تقولنا وهذا ليس بمختار فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقدير اى على
تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا يحملون ما يرى خبرا يرى
بالبناء للفاعل او المفعول فى مثل لا رجل قائم على الصفة متعلق بقوله يحملون ما يكون خبرا
عند الحجازية على ان يكون صفة للاسم محمولا على محله البعيد وهو الرفع لابتدائية دون
الخبر يعنى لا يحملونه على الخبر لانه ثبت فى لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم محمولا على المحل
اسم ما ولا المشبهتين بالفتح من التشبيه **بليس** وهو التشبيه فى معنى النفى
والدخول على المبتدا والخبر هذا وجه التشبيه يعنى كما ان ليس موضوعة للنفى وتدخل
على المبتدا والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة للنفى وتدخل على المبتدا
والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما للنفى ونفى الحال والدخول على المبتدا والخبر وعلى المعرفة
والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون لنفى الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل
الباء على خبرها واذا ضعف تحلها دون تحل ما ولهذا اى لاجل هذه المشابهة
يعملان عمل واحد منهما تحلها وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من المشابهة
فائدة **هو المسند اليه** هذا تعريف شامل للمبتدا المراد من المبتدا القسم الاول
لان الثانى مسند لا مسند اليه وانه للاسم المسند اليه من اسم ان واخواتها واسم
لا لنفى الجنس واسم كان **بعد دخولها** اى بعد دخول احدهما خرج به اى بهذا
القول خرج به غير اسم ما ولا المشبهتين بليس وبما عرفت من معنى
الدخول قد عرفت ما ينفعك فى الفصول ومعنى الدخول فى باب ان من ان المراد
بالدخول ايراد الاثر الى الاسم والخبر لفظا او معنى لا يرد عليك مثل ابوه فى مثل
ما زيد ابوه قائم من انه يصدق على ابوه على المسند اليه بعد دخول ما ولا يصدق انه فاعل
لاسم ما **مثل ما زيد قائم** فقد يكون اسم ما وخبرها معرفتين او نكرتين او الاول
معرفة والثانى نكرة دون العكس لانه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل
ما زيد قائما وما زيد فاعلا وما زيد هو الظريف **ولا رجل افضل منك** ولا يكون اسمها
وخبرها الا نكرتين لا غير وانما اتى فى تمثيل لا بالنكرة بعد لا ولم يات بالمعرفة
لتشاكله ما فى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة لان لفظة لا لا تعمل الا فى النكرات
جمع نكرة وفى بعض النسخ الا فى النكرة بالافراد لان لا وان كانت هنا
مشابهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو نفى الجنس وذلك لا يكون الا فى
النكرة وكذلك ههنا لا تعمل الا فى النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها فى
مشابهة بليس ايضا بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة والنكرة لقوة مشابهتها
بليس لما عرفت ولانها لا تكون فى الاصل لنفى الجنس حتى يراعى اصلها

فيختص عملها بالنكرة كيلا يتوهم المخصوص بالمعارف المعرفة بالمثال الذي سنوله وهو في لا
شاذة لاختصاص الشذوذ بها لا لأن عمل الأمثلة لم يكن شاذة الكلام يتبادر إلى الفهم
المخصوص بالنادر أن يكون عملها شاملا للمعرفة. والنكرة هذا أي عملهما ولا
لشابهتهما بليس لغة أهل الحجاز ومذهب البصريين لأنهم أخذوا بهذه اللغة
والحجاز بالحاء المهملة والجيم بعده وفي الخمس زائد معجمة. وأما بنو تميم فلا يعملون
لهما العمل لأن هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به لأن ليس فعل غير
منصرف يجعله ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا من أن يستتبع
في العمل فيقولون أي بنو تميم الاسم والخبر مما كانا عند الحجازيين اسم وخبر
بعد دخولهما أي بعد دخول أحدهما مرفوعان بالابتداء كما كانا أي الاسم
والخبر مرفوعين قبل دخولهما أي دخول أحدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل
أفضل منك بالرفع في الاسم والخبر بحيث يكون الأول مبتداء والثاني خبرا عندهم
وعلى لغة أهل الحجاز ورد أي نزل القرآن الفصيح المعجز نحو ما هذا بشرا
وما هن أمهاتهم وإذا كان اللغة في القرآن عمل الأول لاقتضائهما على السوية
منهما على السوية وهذا صريح في كون ما عمله وأما لا فعمتيس على ما عندهم
لكونها أكثر تكسيرا في أصل المشابهة بليس ولم أمر صريح من بيان عملها وشبه
أيضا وهو أي عمل ليس المفهوم من المثال ومن قوله المشبهتين بليس لأن
التشبيه بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من إضافة الاسم إلى ما
وهذا بعيد والأول الغريب والمتوسط متوسط في لا متعلق في قوله
شاذ قدم عليه للحصر لأن الشذوذ مخصوص بعملها ولا إلى الناسخ
دون ما أي دون عمل ما لأنه ليس بشاذ أي قليل أخذ العلة من معنى
الشذوذ ودون تنكير أيضا يكون للتقليل كقول المريض على الماضي قيل
لو أعطي لك أعطي لك شيء قليل لنقصان مشابهة لا بليس لأن ليس
لنفي الحال ولفظة لا ليس كذلك لأنها ليست لنفي الحال فإن للنفي مطلقا
بالنفي الاستقبال ونقصان المشابهة توجب نقصان العمل بخلاف ما
فإن أي لفظة ما أيضا كليس لنفي الحال كان نفي لنفي الحال في مثل ليس
زيد فإنما كذلك ما لنفي الحال وإذا كان عمله شاذا قليلا لنقصان
مشابهتها بليس للعلة المذكورة فيقتصر على المعمول لا على
مورد السماع أي موضع ورد فيه سماع وهو النكرة. وقياسا
على عمل لا في النكرة من صدر خبر إنه ما شرط صدر فعل ما حز منه

للفاعل

للفاعل وهو ما استكن فيه راجع إلى ما بمعنى أعرض ونكل لأن الصلاة إذا استوى بمعنى يكون
بمعنى الإعراض ومعناه أيضا كذلك نحو نيرانها جمع نور من نور السيوف واوي
أو جمع أنوار ونيران انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا في الصحاح
والحرب للحرب لأنه مؤنث والمراد هنا شدائدها والعلاقة التشبيه
فأنا ابن قيس لا براح الفاء جزاء الشرط أنا مبتداء ابن قيس خبره ولا مشبهة
بليس والبراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من أعرض ونكل
عن نيران الحرب وشدائدها والمهاوي نحو الإقدام عليها فأنا أي المعروف
بالشجاعة لا أزول عنها ولا أتجنب لأن الولد يتبع الأب ومن كان أباه
هكذا ابنه كذلك عاقبت گرگ زاده گرگ شود ونحوه ما زمان لو وادى لا براح
بزيد خبر لأن البيت محذوف أي ليس لي إعراض ونحوه ولا يجوز أن يكون
جواب عن سؤال مقدر تقديره أن لا هذه لم لا يجوز أن يكون لنفي
الجنس والخبر محذوف وبراح معرب مرفوع مبتداء لو موضع في خبر النفي
ولا يجوز البناء لعزوة الشيء ولا النصب لعدم وجود أجاب عنه ولا يجوز
أن تكون لنفي الجنس لأنه إذا كان لا هذه لنفي الجنس يلزم التكرار بعدها
ليطابق السؤال لأن مثل هذا لا يعد إلا جوابا عن سؤال محقق أو مقدر
والسؤال لا يكون إلا بالتكرار مثل رجل في الدار أو امرأة فيجاب لا رجل
في الدار ولا امرأة لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر لما ذكرنا والتكرار
في البيت وهو ظاهر فوجب أن تحمل لا هذه على ليس فتكون براح بالرفع
اسمها وخبرها محذوف كما قدمه الشارح اعلم أن المراد بالمسند والمسند
إليه في هذه المرفوعات المذكورة سواء كان عاملها معنويا أو لفظيا
ما يكون مسندا ومسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية ليخرج توابعهما عن
هذه المرفوعات علم أن المراد ما يكون بالأصالة بقرينة ذكر التوابع
بعد أن المص ذكر التوابع مطلقا فيما بعد من على القسم أي في الموضع
الذي يكون بعد أصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
فلا ننقض بتعريف كل واحد منها بالتوابع ولما فرغ من بيان المرفوعات
أصلا وملحقا وأصل المرفوعات الفاعل لما سبق والملحق من جملة
المبتداء والخبر وباب إن وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين
بليس واسم كان شرع في بيان المنصوبات أصولا وفروعا وقدمها
في البيان على المجرورات مع أن كل واحد منهما فضلة يقع بعد تمام

الكلام لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب
كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير
مما سيجيء في المرفوعات عليها ولكون بعضها تاكيدا للفعل العامل في الفاعل
ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له ولكون بعضها مصاحبا للفاعل
من اضافته الى المجرورات ولخفة النصب وثقل الكسرة لان الطبيعة تنفر
عن الثقل وتميل الى الخفة فيقتضي تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل
فقال **المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية** قد بين الشرح اي شرح
هذا الكلام بما ذكر في المرفوعات من ان المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة
لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان
المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان المنصوبات ههنا
استعملت بمعنى الكثرة وضمير المذكر المنفصل راجع الى المنصوب الدال
عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال
ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة
او حكما كالملحقات السبعة وهي اي تلك العلامة اربع لانها اما بالحركة
او بالحروف والاول اما بالفتح او بالكسر والثاني اما بالالف او بالياء
فصارت اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء كرايت زيدا
مثال لما يكون بالفتح ورايت مسلمات مثال لما يكون بالكسرة
لان نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة ورايت اباك مثال لما يكون
بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون
نصبها بالالف ورايت مسلمين ومسلمين لان نصب المثنى والجمع
المذكر السالم بالياء المكسور ما قبلها او المفتوح ما قبلها ولما فرغ من تعريف
ماهية المنصوب مطلقا شرع في تعريف انواعها وتفصيل احوالها
الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل
المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة
واصطلاحا دون ما عداه لانه ما فعله الفاعل وقام به لان الضرب
يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال **فمنه** الفاء للتفسير
والتفصيل ومن للتبعيض اما مبتداء بتاويل اي فبعضها او خبر مقدم
لكن الاول اولى لان الاصل في المبتداء التقديم اي من المنصوب يرجح

هذا التفسير

هذا التفسير توافق الضمير المرفوع والمجرور في المرجع او مما اشتمل على علم المفعولية
يرجحه قرب المرجع **المفعول** اما خبر او مبتداء بناء على التوجيهين في قوله فمنه
المطلق سمي به لان المفعول المطلق يصح اطلاق صيغة على وزن ومه لا على
وزن علة المفعول عليه اي على ما فعله فاعل الفعل المذكور لغة واصطلاحا فلا فرق
بينهما في صحة اطلاقه على كل واحد منهما من غير تقييد متعلق بالاطلاق بالباء
او في او اللام او مع لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك
ضارب زيد فليس بمفعول الضارب بل مما يتعلق به الضرب بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية التي هي المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
فانه اي الشان لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها او زمانا او مكانا اي على كل
واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل مما تعلق به فعل الفاعل
محلا او وقوعا الفعل وعلة له ومقارنا لفاعل الفعل او مفعوله الا بعد تقييد
اي الا بعد تقييد كل واحد منها بواحدة منها اي من تلك الحروف فيصح اطلاق
المفعول على كل واحد منها فيقال منها المفعول به او فيه او معه او له على سبيل
منع الخلو والجمع اي المفعول المطلق اصطلاحا **اسم** اي معنى **فعله**
فاعل فعل صفة او صلة والمراد بفعل الفاعل اياه مفعول مصدر مضاف
الى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى قيامه به اي قيام الفعل و
حصوله بالفاعل بحيث اي بمعنى يصح اسناده اي اسناد الفعل ونسبته
اليه اي الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا في الفعل وموجدا اياه كضرب
زيد ضربا فان الفاعل اثر في الفعل ولو جعله بمعنى انه له تاثيرا فيه في الحقيقة او لا
بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تاثير فيه مثل مات
زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تاثير فيه قطعا
لان المراد بفعل الفاعل اياه ان يكون الفاعل مؤثرا فيه اي في الفعل موجدا
اياه اي الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر او لم يؤثر فان المؤثر
في الحقيقة في الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك فلا يرد عليه
اي على هذا التعريف اي قول المص اسم ما فعله فاعل فعل مثل مات زيد
موتا ونحوه من باب ضرب جامعه على وزن طرافة ونحوه شرفا فان هذه
الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ما قامت هي به وقيامها به فان
الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندي
حيث قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا

بالبناء للمفعول لانه فعل فاعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور وانما زيد لفظ الاسم
يعني به زاد الشارح في التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فعل ولم يقل ما فعل بدون
لفظ الاسم لان ما فعل الفاعل هو المعنى القائم به وهو الضرب في ضربت ضربا
والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فيكون
المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم في التعريف
وقوله ما فعل فاعل فعل اشتمل بلا خلاف فيه اي في هذا القول المصادر كلها يعني ان
هذا القول يشمل الحرف وغيره مذكور بالجر لانه صفة للفعل وهو اي الفعل
المذكور اعم من ان يكون حقيقة نصب على التميز من قوله مذكور لان الذكر يحتمل
الحقيقي والحكمي او على انه صفة لقوله مذكورا اي مذكورا حقيقيا كما اذا كان
الفعل مذكورا بعينه اي بلفظه نحو ضربته ضربا ومات موتا وجلست جلسة
او حكما عطف على حقيقة كما اذا كان الفعل مقدرا اي محذوفا سواء كان
جوازا نحو ضرب الرقاب اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل
ركب الامير القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله
جوازا وقدم المصدر واقيم مقامه مضافا الى المفعول او سماعا بالنصب
عطف على قوله مذكورا فالحاصل ان الفعل المذكور يحتمل الفعل الملفوظ
والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور ان يكون اعم من
الفعل وشبهه كما هو الشايع النادر لكن لا يطلق الاسم بل اسم يكون
فيه معنى الفعل لان ما لم يكن فيه معناه لم يدل على قوله فعل انه يصح نصبه اليه
سواء كان متعديا نحو ضارب ضربا او لازما نحو ذاهب ذهابا فقد رد
على البعض المعترض حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا ونحوه اي بقوله
مذكور المصادر التي لم يذكر فعلها لانه لا يكون مذكورا حقيقة ولا حكما
فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كلما هو مفعول مطلق
فهو مصدر من غير عكس نحو الضرب واقع على زيد فان الضرب فاعل
فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة وهو ظ ولا حكما لان الضرب
في المثال المذكور مبتداء وكذا نحو اعجبني الضرب او استحسنت الضرب
بمعناه صفة ثانية للفعل والضمير راجع الى الاسم اي فاعل فعل مذكور
كائن بمعنى الكلم ولعل المراد به اي بمعناه ان الفعل العامل في المفعول
المطلق كائن بمعنى ذلك الاسم مطابق له في المعنى فان معنى الاسم
الذي هو الحدث جزء معناه وهو الحدث والزمان لان معنى

الاسم

الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان والواحد جزء من
المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل فالمراد بقوله بمعناه ان يكون معنى
الفعل مشتملا عليه اي على معنى الاسم ومحيطا به اشتمال الكل اي كاشتمال الكل
على الجزء يعني كما ان السركنجبين يشتمل على اجزائه من العسل والخل ويخرج بها
يخرج به اي بقوله بمعناه مثل تاديبا بمعنى المفعول له الذي قام بفاعل الفعل
في قولك ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا فانه اي المفعول له او مثل
تاديبا وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور فان التاديب قام بالمتكلم الذي
هو فاعل فعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت
ولكنه ليس المفعول له او مثل تاديبا مما يشتمل عليه معنى الفعل لان التاديب
والجبن ليس بجزء لمعنى الفعل الذي هو ضربت وقعدت بل يشتمله التاديب
والجبن علة لضربت وقعدت وكذلك اي كما ان المفعول له خرج بقوله
بمعناه كذلك يخرج به اي بقوله بمعناه مثل كراهتي اي المصدر المضاف
الى فاعل الفعل المذكور في قولك كرهت من باب علم كراهتي فان للكراهة
في هذا المثال اعتبارين احدهما اي احد الاعتبارين كونها بحيث اي انه يجوز
الكراهة بحيث ان قامت بفاعل الفعل المذكور واسند اليه والحال انه فعل مشتق
منه للمفعول اي اخذ منها فعل مسند اليه اي الى الفاعل القائم هي به فيكون
المصدر مؤكدا للفعل والفاعل المضاف اليه بالفاعل المسند اليه الفعل
مضاف المعنى كرهت كرهت ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها اي على
كون الكراهة بهذه الحيثية فيكون المفعول المطلق مؤكدا للفعل
وثانيهما اي ثاني الاعتبارين كونها بحيث اي ان يكون الكراهة بحال لو
وقع عليها فعل الكراهة المسند الى الفاعل فيكون الكراهة مفعولا لا حالا اي
في مما وقع عليه فعل الفاعل فاذا ذكرت الكراهة بعد الفعل المسند
الى فاعلها باعتبار الاول اي باعتبار ان يكون قائمة بفاعل الفعل المذكور
مشتقا المذكور منها فعل مسند الى ذلك الفاعل يعني باعتبار صدوره
عن فاعل الفعل المسند الى فاعل الفعل العامل فيها منه اي تلك الكراهة
بهذا الاعتبار مفعول مطلق لصدق تعريفه عليها مثل كرهت كراهة
واذا ذكرت الكراهة بعده اي بعد الفعل باعتبار الثاني اي باعتبار
ان يكون ما وقع عليه فعل الكراهة يعني باعتبار ان يكون صادرة عن
الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة

كما في قولك كرهت كراهة واستقبحت الامر المكروه الصادر عنه فهي اي الكراهة في مفعول به
لانها يكون مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر
عنه ووقع فعل الفاعل عليه لا مفعول مطلق لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه
اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه اشتمال
الكل على الجزء بهذا الاعتبار اي باعتبار الثاني حتى يكون مفعولا مطلقا
لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق الموصوف بل هو اي الفعل المذكور واقع
عليه اي على الكراهة ملابس به ونوع الفعل المتعدي على المفعول به
في قولك ضربت زيدا او ملابسة به في قولك علمت زيدا ونحوه فخرج
قولك كرهت كراهة بهذا الاعتبار اي باعتبار الثاني بقيد الحد اي عن
حد المفعول المطلق واما باعتبار الاول فمندرج فيه اي في حد المفعول
المطلق فهي بالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثاني مفعول به
و بين ماهو المراد ليس الا القرينة كما انطبق الحد على المحدود جامعا
لافراده ومانعا عن دخول غيره فيه ولما فرغ من تعريف المفعول
المطلق شرع في تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال وقد يكون المفعول
المطلق للتاكيد باعتبار الاول مفعول مطلق وباعتبار الثاني مفعول به وهي
اي لتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة
شيء عليه لانه في الحقيقة تاكيد لذلك المضمون وانما قيل تاكيد
للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر ضربا
فكانه قيل احدثت ضربا ضربا فلم يكن في مفهومه اي في معنى المفعول
المطلق زيادة على ما يفهم من الفعل بل يتحد المفهومان لان المؤكد
يجب ان يكون عين المؤكد كما هو زيادة تحقيقه وللنوع
اي دال المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودال على بعض انواعه
اي انواع الفعل العامل فيه وللعدد اي دال على ما يفهم من الفعل
ودال على عدده اي عدد الفعل على ما يفهم من الفعل مثل
جلست جلوسا فان جلوسا دال على ما يفهم من جلست وهو
الجلوس فيكون المصدر وهو الجلوس المذكور تاكيدا للمعنى
وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال التاكيد وجلسة
جائية بكسر الجيم مثال للنوع فان جلسة بكسر دال على الجلوس
المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع بالتربع و

النوع وغيرهما وجلست جلسة جائية بفتحها اي بفتح الجيم مثال للعدد لان الجلسة بفتحها
دال على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف
فالاول اي الاول يعني المفعول المطلق الذي يكون للتاكيد لا يثنى ولا يجمع مبنيان
للمفعول بل يكون على حالة واحدة دون الافراد في كل الاحوال لانه دال على الماهية والحقيقة
المراد اسم مفعول من باب التفعيل اي الخالية عن الدلالة على التعدد دلالة الماهية من
حيث هي هي شيء واحد لا اثنان ولا اشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع لا الاثنان
لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذا ثني او جمع يكون في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتاكيد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد لان التثنية يستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها
فلا يقال في الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة جلست جلوسين
بصيغة التثنية او جلست جلوسات بصيغة الجمع المؤنث السالم في كل حال الا
اذا قصد به اي الا وقت قصد النوع او العدد بالمفعول المطلق للتاكيد لا التاكيد
لانه اذا قصد به النوع الواحد او العدد الواحد لا فرد واذا قصد به الاثنينية
واذا قصد به الجمعية جمع لان المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه لزم من كونه
دالا على الماهية بخلاف النوعين اللذين هما النوع يكون احدهما للنوع والاخر
للعدد فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد التثنية وجمعها اذا قصد الجمعية
نحو جلست جلستين مثنى او جلست جلسات جمعا بكسر الجيم للنوع في المثنى
والمجموع او فتحها للعدد فيهما ولما كان الاصل في المفعول المطلق ان يكون موافقا
للفعل العامل فيه اي في اللفظ والمعنى جميعا وما يوافق في المعنى فقليل الى خلاف
الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اي يكون المفعول المطلق مغايرا للفظ فعله العامل فيه
لكن على قلة لان الاصل ان يكون موافقا وهذا دفع توهم ان يكون للتاكيد
يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التاكيد لفظي وهو لا يجوز بغير لفظه اما
ان يكون مغايرا للفظ فعله بحسب المادة اي الحروف الاصلية التي ركب منها مثل
قعدت جلوسا وجلست قعودا فان المادة مغايرة في الفعل والمفعول
المطلق وهو ظاهر وبابهما مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس
من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واوردهما مثالا واكثر الزيادة
الايضاح وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام انتهى والحق لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال

لانهما يستعملان في مقام الامر واورد هنا مثالا ومع هذا المنافقة في المثال الذي من داب
المحصلين فكيف من الفاضلين واما ان يكون مغايرة لمجيء الباب نحو انبته الله
نباتا لان الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انهما موافقان في الحروف
الاصلية وسيبويه يشترط الموافقة في المادة ولا يكون المغايرة فيهما ويقدر له
عاملا من بابه فيما خالف الباب والمادة اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله
فنبت نباتا انما عطف هنا بالفاء وثمة بالواو لان الجلوس والقعود
متحدان في المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة للجمعية والنبات لازم للانبات
واللازم مترتب عقيب ما يستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة
للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولما كان الاصل
العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا ذكرنا من الكلام وحذفه
مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالطريق المفيد للتعليل فقال وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد
الخارجي لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة وعلامة دالة على الحذف والفعل
المحذوف لانه اذا لم يكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف جوازا اي حذفا جائزا
يعني كما يكون حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا كقولك لمن قدم
اي من باب علم من سفره دعاء له خير مقدم اي قدمت بالخطاب قدوما
خير مقدم فحذف قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا للاختصار فبقي
خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية نوش آمدی
وخير اسم التفضيل المخفف اشر على ما سيأتي في بابه ومصدريته اي كونه
مصدرا لمفعول لا مطلقا باعتبار الموصوف لكون الصفة عين الموصوف
اذا كان قائما به او المضاف اليه لان اسم التفضيل حكمه ما اضيف
اسم التفضيل لكون المضاف اليه متحدا معه في التنكير والتعريف والمفرد
والمثنى ثم اطلاق المصدر عليه خير هنا اما من قبيل اطلاق اسم الموصوف
على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة
جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا
الصفة مع الموصوف ووجوبا عطف على جوازا يعني وقد يحذف
الفعل الناصب له اي لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعيا فيما اذا انتهى الى انه سماعا على الوصفية للحذف المقدر
اي حذفا واجبا سماعا موقوفا على السماع من العرب لانه لا قاعدة

لما

له اي لحذف الفعل الناصب له وجوبا يعرف الحذف بها اذا وجدت تلك والحذف السماعي
ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغيره ودعاء فمثال الاول نحو سقيا اي
سقاك الله سقيا اي احسنك الله احسانا ورعيا اي رعاك الله رعيا اي
رحمك الله رحمة وحفظك الله حفظا ومثال الثاني خيبة اي خاب فلان خيبة
اما ما جوز من خاب الرجل خيبة او من خاب يخيب مثل باع يبيع اذا لم ينل
اي لم يصل من نال ينال نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول ما طلبه بالفارسية
زياده كرده شود وجدعا اي لالح منه للمفعول الجدع والكدح بالجيم
والدال والعين المهملتين قطع احد اعضاء الاربعة الانف والاذن
والشفة واليد او قطع الاثنين منها او الثلثة او كلها ولذا عطف
بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كما زاد القطع
زاد القبح واذا قطعت كلها يكون اقبح مثلا اعتبار لقولهم فاه وفي الرضى
كلمة او بدل الواو وهو الموافق باللغة ومثال الثالث حمدا اي حمدت
من باب علم حمدا حمدا بالفارسية ستايش كردم وشكرا اي شكرت
من باب دخل شكرا بالفارسية ستايش كردم بمقابلة نعمة وعجبا
اي عجبت من باب ضرب على وزن غلب عجبا فانه اي الشأن لم يوجد
في كلامهم اي في كلام العرب استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر
مع مصادرها ولا قاعدة ابدا الحذف بها لانه لم يوجد في كلام لا يعتمد
عليه في نثر ونظم ان يقال سقاك الله سقيا ورعاك رعيا ولا غيرهما وهذا اي
عدم وجدان استعمال تلك الافعال مع مصادرها سبب الاستعمال يعني
وجوب الحذف اي حذف الفعل الناصب له سماعا فيما اي اعترض لانه
الفعل اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون
بمعنى الحكم لانه يقال فلان تكلم عليه اي اعترض بهذا التعليل بانهم قد قالوا
حمدت الله حمدا وعجبت عجبا وشكرته شكرا والمستعمل الافعال
مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال فاجاب بعضهم
بان ذلك اي الاستعمال الذي من كلام الفصحاء الذين يعتمد بكلامهم
بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين واجاب بعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما اي في المفعول المطلق الذي استعمل باللام لانه
لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف
عامله وجوبا واما لم يستعمل به فلم يكن فيه المرتبة فخفف بحذف

عامله وجوبا واما لم يستعمل فلم يكن في هذه المرتبة جوازا او جاز ذكره ايضا نحو حمدا او حمدا لله
نحو حمدا له وشكرا او عجبا له وسقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له **وقد يحذف** فيه
اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والاثر المعطوف حكم المعطوف عليه الفعل
الناصب للمفعول المطلق **قياسا** اي حذفا قياسا فيه اشارة الى ان قياسا
صفة بعد صفة لقوله حذفا وايضا قياسا والقياس ما يعلم منه للمفعول اي نوع
له ضابط كلي منطبق على جميع جزئياته كقولك في تعريف الانسان الحيوان
الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان لحذف الفعل الناصب لم
مع اي مع وجود الضابط الكلي لزوما اي وجوبا كما اورد المص في الصورة
المذكورة هاهنا **في مواضع** نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لا ينحصر حذف الواجب
فيما ذكره من المواضع جمع **منها** خبر مقدم او مبتدا بتاويل البعض اي بعضها
اي من هذه المواضع اي المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق
فيها قياسا موضع **ما وقع** قدر المضاف ليصح الحمل قوله مثبتا او بقوله
ما وقع اي المفعول وقع اشارة الى ان ما موصوفة وهو المناسب في القواعد
والقياس **مثبتا** اسم مفعول من اثبت اذ لا اثباتا فيه اشارة الى ان
قوله مثبتا من قبل قوله بحرم من قتل قتيلا لا نفيه فانه اي الثاني لو اريد
نفيه نحو ما زيد سيرا الا سيرا البريد حذفه اي حذف فعل الناصب له لان النفي يقتضي
منفيا والمذكور وهو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفي يكون عاملا
فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الشارح لا يجب حذفه
لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا نحو زيد ما يسير سيرا
بعد نفي متعلق بوقع داخل اشارة بهذا القيد الى ان قيد الدخول
على الاسم المذكور معتبر هاهنا بقرينة ذكره في قوله او معنى نفي وهذا
المعنى وهو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا
اذا كان القيد فيهما واحدا وهاهنا كذلك تامل بالعقل والعلم ولا تنظر
الى الفعل والقائل على اسم وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب
قولنا ما كان زيد الا سيرا او ما انت الا سير البريد على انه مفعول مطلق
كذا في الرضي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم سواء
كان ذلك الاسم مبتدا **او** معمولا لعامل اللفظي كما قلنا مثاله من الرضي
وقع شيء بعده **معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه**
اي عن ذلك الاسم وانما قال على الاسم لانه اي الشارح لو دخل حرف النفي على فعل

نحو

نحو ما سرت بالخطاب او التكلم الا سيرا او معنى النفي عليه نحو انما سرت بالخطاب سيرا لا يكون
ذلك الثاني منه اي من حذف الفعل الناصب له في شيء لا جوازا ولا وجوبا لان الفعل المذكور
ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل واما وصف المص الاسم الذي دخل عليه
النفي او معناه بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه لصح الحمل عليه
نحو ما سيري الا سير شديد وانما سيري سير كثير وهنا يجوز ان يكون سيري مبتدا وسير
شديد تنوين لصحة الحمل عليه نحو سيري مثل عدا ومع هذا وصف بالمنفي وهو يؤيد
خبريته لكان المفعول المطلق مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على
ان فعل العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا او وقع عطف على وقع اي ومنها
مفعول مطلق وقع المفعول المطلق مكررا اي وقع المفعول في موضع الخبر عن اسم
طالب الخبر لا يصح وقوعه اي وقوع المفعول المطلق خبرا عنه التي المص عن
هذا القيد بما سبق فلا يرد ما هو المتبادر من ظاهره فلا ينعطف عليه اي على قوله
وقع مكررا نحو قوله تعالى دكت بالمبني للمفعول الارض اي زلزلت الارض دكا
دكا بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعل الناصب له لا جوازا
ولا وجوبا لانه لم يقع في موضع الخبر عن اسم يقتضي خبرا لا يصلح وقوعه خبرا
عنه بل المفعول المطلق ها هنا وقع في محله ولكن الثاني ليس تاكيدا الاول على
ما هو النظير بل ظرف الفعل الا ان حد الظرف الكاف وانتصب انتصابه
فالمعنى والله دكت الارض دكا بعد دك اي زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة
حتى صارت مخففة الجبال والتلال وانما جمع بين الضابطين ولم يفصل
بينهما ومنها ما وقع بعد اسم مكررا كما فصل في الصور الاتية لانتشر الكلام والوضوح
بعد اسم يقتضي بين الاولين لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه وجمع الضابطين
ظاهر ولذا لم ينبه الشارح وجه الجمع فيهما **نحو ما انت الا سيرا** سيرا
مفعول المطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو لفظة ما داخل على اسم وهو انت
لا يكون لفظا سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سيرا
لا مجازا ولا مبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا
عنه نحو ما انت الا سيرا **الا سيرا وما انت الا سير البريد** او ما انت
الا سير البريد وهو معرب دم بريد وهو اسم بمعنى بنك هذا
اي نحو ما انت الا سيرا او ما انت الا سير البريد كلاهما مثالان
وقع مثبتا بعد نفي داخل على الاسم لا يكون خبرا عنه وانما اورد المص مثالين
لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم

اسم بريد لان
علاقة قطع الذنب
في ما راسها يع ح

ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين لفاعلة واحدة فنبهها على ثلثة فوائد على ان الاسم الذي
هو المفعول المطلق الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة كما في الاول والثاني او ينقسم
الى ما هو نفس المبتدأ او الى ما يشبه به فعل لان المفعول المطلق في المثال الاول فعل المبتدأ
وقائم به وفي المثال الثاني يشبه فعل المبتدأ وهو سير به فيكون المفعول المطلق
مشبها به وليس فعل المبتدأ اولا فانه قائم به او ينقسم الى مفرده كالمثال الاول ومضاف
كالمثال الثاني ويكون المكرر والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول
لانه لا يصح استثناء السير المطلق عن مثله وهو السير المطلق وانه لا يجب كالمثال
الثاني فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها وانما انت سيرا هذا
مثال لما وقع مثنى بعد نفي نحو انما انت منتشر سيرا وانما انت تسير البريد
وزيد سيرا سيرا اي زيد يسير سيرا اي كمثل هذا التكرير في الفعل لانه نظير مثل الكلام
لمن يكثر منه السير اي يسير سيرا بعد سير لان السير الثاني ليس تاكيدا كما في قوله
تعالى دكت الارض دكا دكا لانه بيان لكثرة الزلزلة لا لحقيقتها وتقريرها واكدا
هنا كثرة السير من زيد لا حقيقته هذا مثال لما وقع مكررا في موضع الخبر نحو اسم
لا يصح وقوعه خبرا عنه ومنها اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا وبيانا وتفسيرا لاثر اي لعاقبة
مضمون جملة وما هو المقصود هنا متقدمة سواء كان تلك الجملة
طلبية او خبرية موصوف الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم
والمراد هنا بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل صريحا اذا كان مناط الفائدة
النسبة الاسنادية مثل فاذهب فانتا عدوا ما ذكونا او مصدر المضاف
الى المفعول كالمثال المذكور في الشرح لان المراد شد الوثاق لا الاسادة صريحا اذا كان
مناط الفائدة النسبة الايقاعية والمراد بالاثر اي باثر المضمون الغرض المطلوب
منه اي الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفي الرضى ونفس اثر ذلك
المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض
من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر والمراد
بتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة وانما وجب الحذف لان الاغراض تحصل
من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة
المتقدمة مقام ما تضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك
وتكررت تلك الفائدة استغنى ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها دفعا

للثقل

للثقل نحو قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق بالفتح والكسر ما يشد به من حبل وغيره
فاما منا بعد شد الوثاق واما فوله بكسر الفاء وفتحها اي بعد شد الوثاق
واما فداء وقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق في هذه الجملة اصطلاح الوثاق
وشد الوثاق طالب من ذلك والمضمون شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
يعني الفائدة المقصودة منه اما المن بفتح الميم وتشديد النون مصدر من يمن منا
مثل مد يمد مدا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شيء
بمقابلة بالفارسية كرم واحسان كردن تحرير واما الفداء مصدر فدا يفدي مثل رمى
يرمي من الباب الثاني على وزن فراق الاطلاق باخذ شيء بمقابلة بالفارسية
كسر راتبها كردن بخير واما النقل والاسترقاق والاستخدام فلما جاء في شدوا
الوثاق اربع فوائد المن والفداء والنقل والاستخدام وفضل الله سبحانه
ونبه هذا الغرض المطلوب من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء للتعقيبية
بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا اي اما تطلقون من شدوا
من الوثاق عليه اطلاقا بلا شيء فتنالون به ثواب الاعتاق بعد شد
الوثاق واما تفدون فداء واما تطلقون اطلاقا باخذ شيء منهم فتنتفعون
به في دنياكم هذه الانشائية والمثال الخبرية كقولك زيد يكتب فاما قراءة
بعد واما بيعا وزيد يشتري طعاما فاما اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك ومنها
اي من تلك المواضع اي المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق
منها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع منه للتشبيه اي لان يشبه
منه للمفعول به اي المفعول المطلق امر آخر يعني ان المفعول المطلق يكون مشبها به
لامر آخر واحترز المصنف اي بقوله للتشبيه نحو قولك لزيد قد تقدم صوت مبتدأ
مؤخر مثل قولك في الدار رجل صوت حسن بصوت بالرفع اما لدال البعض
من الكل لان الصوت الاول مطلق والثاني مقيد بعض من المطلق واما
صفة له بصيرة مع صفته بمنزلة شيء واحد واجاز الرضي جعله تاكيدا لفظيا
فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب بمحذوف عامله اما جوازا واما وجوبا
لانه اي لان قوله صوت حسن لم يقع هنا للتشبيه علاجا والعلاج في نحو
علاجا اي حال كونه علاجا اي دالة على الحركة دالة على فعل من الافعال
الجوارح وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة هي العضو
الخارجي للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل سميت
جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة والتفسير الكف به اي بقوله

علاجا ای نحو لزید زهد زهد الصلحاء و علم علم الفقهاء فان الزهد مصدر من زهد یزهد
من باب علم وقع للتشبیه لان زهد زید شبه لزهد الصلحاء الا انه لیس علاجا لان
الزهد لیس من افعال الجوارح لانه یحصل بملاحظة القلب کما ان العلم یحصل کذلک
فلیس من افعال الجوارح فیکون مرفوعا علی البدلیة بدل البعض من الکل ولان الزهد
وهو الاعراض عن الدنیا وما فیها تقول زهد فیه وزهد عنه ای اعرض دال علی امر
مستمر فلا یصح تقید الفعل فیه (بعد جملة) ظرف وقع واحترز المص به
ای بقوله بعد جملة عن نحو صوت زید صوت حمار فان الصوت مصدر من
صات یصوت صوتا وقع للتشبیه لانه تشبیه بلیغ کقولک زید اسد حال
کونه علاجا الا انه لم یقع بعد جملة فیکون هما مبتدا وخبرا (مشتملة) تلک الجملة
صفة (علی اسم) متعلق بمشتملة (بمعناه) ای بمعنی المفعول المطلق واحترز
به ای بقوله مشتملة علی اسم بمعناه عن نحو مررت بزید فاذا له صوت
صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبیه علاجا بعد جملة وهو له صوت
الا ان هذه الجملة لیست مشتملة علی اسم بمعنی المفعول فصوت حمار مرفوع
علی انه بدل او مجاز من النداء فظاهر مثل فاذا له صوت حمار (و) مشتملة
تلک الجملة ایضا (علی صاحبه) ای علی صاحب ذلک الاسم وهو الاسم
الذی اشتمل تلک الجملة علیه قوله ای الذی قام به معناه تفسیر لقوله صاحبه
واحترز به ای بقوله وصاحبه عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت
حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبیه علاجا بعد جملة وهی به صوت
مشتملة علی صاحب ذلک الاسم فیجوز نصبه علی الحالیة لا لانه علی التمییز ورفعه
علی انه بدل او عطف بیان او صفة بتقدیر مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب
عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها
علی اسم بمعناه وصاحبه (نحو مررت بزید فاذا له صوت صوت حمار)
ای یصوت صوت حمار والجملة المحذوفة حال اشتق من صات الشیء صوتا من
باب دخل مثل صاح یصوح صوتا بمعنی صوت یصوت تصویتا من باب
التفعیل وانما قال بمعنی صوت یصوت تصویتا لان فی کون الصوت
مصدرا اختلافا لان الرضی قال الصوت اسم اقیم مقام المصدر کالعطاء
والکلام والقاموس ایضا جعله اسما ولم یبین کونه مصدرا واما
التصویت فمصدریته اتفاقی فصوت حمار مصدر کذا قاله الصحاح
مضاف الی الفاعل وقع للتشبیه لان صوت زید فی هذا المثال مشبه

فطانه

فطانه هو مشبه به علاجا لان الصوت فی الحمار صدر من احد الجوارح وهی الفم واللسان
فیه بعد جملة وهی ای تلک الجملة قوله له صوت لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتدا
مثل قولک وفی الدار رجل مبتدا مع خبره جملة اسمیة وهی ای هذه الجملة مشتملة
یعنی اشتملت علی اسم کائن بمعنی المفعول المطلق وهو ذلک الاسم المشتمل علیه
صوت لان صوتا فی معنی الاسم الذی هو مفعول مطلق ومشتملة تلک الجملة ایضا
علی صاحب ذلک الاسم وهو ای الصاحب الضمیر المجرور فی قوله له الراجع الی زید
فوجد الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة علیه دلالة تامة
ومعینة (ونحو مررت بزید فاذا له صراخ صراخ الثکلی) صراخ
بضم الصاد وفتح الراء المهملتین وفی آخره خاء معجمة مصدر علی وزن سؤال من باب
علم وح لا حاجة الی نقله الی التفعیل وقیل هو اسم بمعنی المصدر فیحتاج
الی نقله الیه ای یصرخ صراخ الثکلی والثکلة کالابنة الثکلی بفتح الثاء المثلثة
وضمها والاول افصح للخفة وهی امراة مات ولدها لان الثکل فقد الولد قال المطرزی
بالکسر ای فقدت وفی الحدیث ثکلتک امک وامراة ثاکلة وثکلی وانما اورد
مثالین اشارة الی ان هذا القسم متحقق مضاف الی ذی روح سواء کان من غیر
ذوی العقول کالمثال الاول ومنه نحو مررت فاذا له دق دقک بالتجارب
العقلاء کالمثال الثانی ومضافا الی النکرة او المعرفة کالمثال الاول والثانی (ومنها)
ای من تلک المواضع ای من المواضع التی یجب حذف ناصب المفعول المطلق فیها
قیاسا (ما وقع) ای موضع مفعول مطلق وقع (مضمون جملة) ای مصدرها
المضاف الی الفاعل او المفعول (لا محتمل لها) لا لنفی الجنس ومحتمل اسم مفعول
من احتمل مبنی علی الفتح ولها ای لمضمون الجملة صفة محتمل (غیره) ای غیر المفعول
المطلق خبر لا والجملة صفة جملة ای لا احتمال ثابت لمضمون الجملة غیر المفعول
المطلق وقیل غیر منصوب لانه مفعول الاحتمال وجعل الظرف ای لا احتمال
غیر المفعول المطلق ثابت لمضمون الجملة وانما وجب حذفه لنیابة الجملة
المتقدمة عن فعله ونادیتها معناه ومنها ما هو قائم وهو یاء المتکلم (نحو له) (في الهامش)
خبر مقدم (علی) حال من فاعل الظرف المستکن فیه الراجع الی لا (الف) (الف درهم) (في الهامش)
مبتدا وهذه هی الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغیر المحتملة غیره (اعترافا) (في الهامش)
ای اعترفت ما علی من الالف اعترافا وهو بالفارسیة اقرار کردن یجیز
وهیهات اقرار کردم بهتر اردم فاعترافا مصدر من باب الافتعال وقع
مضمون جملة وهی قوله له علی الف درهم لانه مضمونه ای

مضمون قوله على الف درهم الاعتراف بالف درهم لا غير لان المراد مواخذة باقراره
وقد اقر بالالف ولا يحتمل الا غيره فاصله له على الف درهم اعترفت تلك
الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه
قائما بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا ويسمى
بالبناء للمفعول هذا النوع من انواع المفعول المطلق الذى وجب حذف
عامله قياسا تاكيدا لنفسه وذاته اى نفس المفعول المطلق وذاته هذا مبنى
على جعل المؤكد المفهوم دون اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم
مضمون يعنى ان مفهوم الاعتراف الذى مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف اف
ايضا ومعنى الى مذهب ما اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة
لانه اى لان الاعتراف انما يؤكد نفسه وذاته لانه يؤكد مضمون الجملة
الذى هو نفس الاعتراف لا يؤكد امرا اغيارا اى يغاير نفسه وذاته ولولانه
يؤكد نفسه بالاعتبار اى باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما او
باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ
الملفوظ او المضمون المضمون ثانيا ومنها اى من المواضع الذى وجب
حذف ناصب المفعول المطلق قياسا ما اى مواضع المفعول المطلق وقع
مضمون جملة لها اى لتلك الجملة محتمل غيره بالرفع نعت
فاعل لقوله محتملا اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق قيام
زيد حقا والجملة بيان وتفسير لما نحو ومن حق حقا خرج من باب
ضرب اذا ثبت ووجب لان الحق في اللغة الثبوت وفي الشرح
الوجوب مصدر من حق يحق محقا مصدر وقع مضمون جملة وهي
اى تلك الجملة قوله زيد قائم ومضمونها قيام زيد ولها اى لتلك الجملة
محتمل غيره لانها خبر يحتمل الصدق وهو ما يطابق الواقع مثل السماء
فوقنا والارض تحتنا والكذب وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا
والارض فوقنا والحق وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء
فوقنا مطابق له والباطل وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اى لان المفعول
من حيث المفعول هو منصوص عليه بلفظ المصدر وهو معه لا يؤكد نفسه والجملة غيره لان من حيث هو محتمل الجملة في زيد قائم فصار
المؤكد صريحا والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فهذا

هذا النوع تاكيد النفس وذاته ولو بالاعتبار فلزم التعريف بينهما فقال بالتفسير نية
فالمؤكد حال كونه اسم مفعول بمعنى المحتمل لجملة زيد قائم من حيث اعتبار وصف الاحتمال
فيه اى في المؤكد اسم مفعول بمعنى لكونه محتملا لجملة زيد قائم وموصوفا بوصف
الاحتمال يغاير غير لقوله فالمؤكد المؤكد حال كونه اسم فاعل من حيث انه اى ان المؤكد
اسم فاعل هو منصوص عليه بلفظ المصدر فالحاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل
الجملة لا عرفت ان الجملة لكونها محتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة المؤكد
اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص الصريح يغاير المحتمل وان اتحدا فاطلق هذا
النوع من المفعول تاكيد الغير باطلاق الغير باعتبار الوصف لان وصف احدهما
الاحتمال ووصف الاخر التنصيص والتاكيد باعتبار المراد لان المراد هنا واحد
وهو الحقيقة وسمى تاكيدا باعتبار المراد وقيل الغير باعتبار الوصف تامل ولم ال
جهدك ويحتمل ان يكون المراد من قوله وسمى تاكيدا لغيره انه تاكيد الاجاعين بناء
على ان اللام في قوله لغيره صلة للتاكيد بحذف المضاف لا صلة له كما في التوجيه
الاول الذى في الغير وتقرير ما هو المقصود ولهذا سمى تاكيدا لكن اورد عليه موات
من التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا الاحتمال ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد
لنفسه انه تاكيد الاجل نفسه وذاته على ان يكون اللام اللام للتعليل لتكرير المفعول
المطلق وتقريره ليحصل التقابل اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام
فيهما في هذا التوجيه الاول صلة فيهما يحصل تقابلهما في كلا التوجيهين ومنها اى من
المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ما اى موضع مفعول
مطلق وقع مثنى اى وقع على صيغة التثنية وصورتها يعنى بالياء الساكنة
المفتوح ما قبلها وان لم يكن للتثنية يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة بل المراد منها
للتكرير والتكثير وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة والكثر
استعمالا دون الجمع فناسب ان يكون صيغتها مستعملة في التكثير والتكرير ولا يكون
هذا النوع الا مضافا الى الفاعل نحو دواليك اى دوالا الامر دواليك اى فعلته مداولة
بعد مداولة وهو اذلك اى اسرع اسراعا بعد اسراع وحنانيك اى كف كفا بعد كف
وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا التكرير
ومضافة الى فاعلها لان في الاخر او الى المفعول كما في الثاني المذكور في الشرح ولان
قال الشارح ولا بد في تسمية هذه الفاعلة من قبل الاضافة لان الاستعمال ورد بهذا
اى ومنها ما وقع مضافا الى الفاعل او المفعول مثل ان هذا النوع
لم يستعمل الا بالاضافة الا انه ما ترك المص قيد الاضافة اعتمادا بالوقف

اذ الحرف قرينة فيما بينهم لئلا يرد على هذه القاعدة مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين بان يقال
ان المفعول المطلق فى هذه الاية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله
الناصب له لا جوازا ولا وجوبا بل مذكور لفظا اى ارجع البصر رجعا مكررا كثيرا مناسبا
وفى جعل المثال وهو لبيك وسعديك من تتمة اى من قبيل تتميم التعريف لا فائدة بهذا
القيد اى قيد الاضافة يعنى فى اكتفاء المص فى هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا
تطفل ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل
الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة واذا تطفل اراد الشارح
تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاحاله
بعض القيود فى المثال من داب المصنفين **مثل لبيك** اصله الب وهو فعل مضارع
معلوم متكلم وحده من الثلاثى من باب الافعال لك البابين اى يعنى الب
اقيم لخدمتك حضرا وسفرا وامتثال امرك اى ما امرتنى به ليلا ونهارا ولا ابرح
اى لا ازول ولا احول مكانى اى محل مبلاء الخدمة ومكان الامتثال بالامر لها اقيم فى موضع
لا ازول عنه هذا معنى الب لك اقامة كثيرة بحيث لا نهاية لها متتالية اى متتابع
بعضها اثر بعض بحيث لا فصل بينها وهذا معنى البابين محذف الفعل مع فاعله
وجوبا فى كلام المجيب قيل للتصريح الى الطلب وهو الامر من سماع التلبية
قيام بسرعة وقيل للتصريح المتكلم بسرعة بسماع اى كلام والاولى الليق
بمقام رعاية الادب واقيم المصدر وهو البابين مقامه اى مقام الفعل المحذوف
بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما فى قوله تعالى فضرب الرقاب ورد
المصدر الى الثلاثى بحذف زوائده واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد   زائد
فى البابين اثنين الهمزة والالف لان الزوائد لكونه زائدا يقبل الحذف
ثم حذف حرف الجر وهو اللام من المفعول اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا
فصار لبى اياك واضيف المصدر اليه اى الى المفعول فصار المفعول المطلق بعد
هذه الاحوال لبيك لاجل ذلك للعلة السابقة انفا ويجوز ان يكون لبيك ماخوذا
من لب بالمكان مثلثا بمعنى البرض بمعنى اقام به فى القاموس الب اقام كلب
ومن لبيك مثلا يكون لبيك محذوف الزوائد لانه ليس فيه زوائد فحذف
اصله الب لك لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحذف
حرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك والقياس على هذا
الوصف وابد وعلى هذا القياس **سعديك** الا انه لا يكون غير محذوف
الزوائد لانه لم يجئ سعديك ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب اى

السعدك

السعدك اسعادين يعنى اسعدك اسعادا بعد اسعاد يعنى اعينك اعانة كثيرة متتالية
فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار
سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك الا ان
السعد استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل لبيك
فى جميع الاحوال الا فى حالتين فى ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه
لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفى ان لا يكون محذوف
اللام لانه يتعدى بنفسه ولا يحتاج الى شئ يتعدى به بخلاف الب فانه لازم
يتعدى باللام **المفعول به** ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل
الباقية ولانه يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه واقع
الفعل به كما فى ضربت زيدا او تعلق به كما فى خلق الله العالم والضمير فى به يرجع
الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يقام بالفعل **به** اى المفعول به
ما وقع اى اسم ما وقع عليه **فعل الفاعل** اى ما تعلق به فعل الفاعل اما
حسا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما
وما ضربت زيدا ولم يذكره اى ولم يذكر المص الاسم ههنا ولم يقل اسم ما كما قال
مفعول له بما سبق اى بذكره فى المفعول المطلق اختصارا لكون المفعول به
من اقسام الاسم والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه فى قوله ما وقع
عليه فعل الفاعل تعلقه به اى تعلق الفعل بالمفعول بلا واسطة حرف
من الفعل والمفعول فانهم اى فان ارباب اللغة يقولون فى قوله ضرب
زيدا ان الضرب واقع على زيد بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به
ولا يقولون فى قولك مررت بزيد ان المرور واقع عليه لكونه بواسطة
حرف بل يقولون ان المرور ملتبس به ومتعلق به وملتصق به فخرج به اى بقوله
عليه الفاعل الثلثة الباقية المفعول فيه المفعول له المفعول معه كما ان اى لا
لاتفاق عند ارباب اللغة ولا منها ان الفعل صادر من الفاعل واقع عليه
كما قالوا فى المفعول به بل ان ذلك الفعل واقع فيه اى فى المفعول فيه فان الضرب
مثلا فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة
ظرفا له ومحلا له ومحل الافعال فيه كما يحمل الاشياء فى ظروفها او واقع
له فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا تاديبا واقع لاجل
التاديب او واقع معه فى المفعول معه فان الاستواء فى قولك استوى
الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال واحد منها ان الفعل واقع

عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به وخرج عن التعريف المفعول المطلق بانه يفهم من مغايرته
اى المفعول به لفعل الفاعل لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان المفعول به في ضربت
زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل
غيره فان المفعول المطلق عين فعله العامل فيه لفظا او معنى مثل ضربت ضربا
ومات موتا او معنى مثل جلست قعودا او قعدت جلوسا واما المفعول به فمغاير له
لفظا ومعنى ومثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوها والمراد بفعل الفاعل
ههنا فعل اعتبر ثانيا للمفعول اسناده الى ما هو فاعل حقيقة كقولك
ضربت زيدا او الى ما هو حكما كقولك اعطي زيد درهما فان زيدا حين كون اعطى
مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اى اخذ فاذا بني له الفعل وقيل اعطي زيد
درهما بقي على ما كان عليه فكانه قيل اخذ زيد درهما وكان زيد فاعلا
ثم خرج به اى بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه مثل زيد في قولك
ضرب زيد يعني خرج به مفعول ما لم يسم فاعله الذي كان في الاصل مفعولا
لفظا حقيقة وحكما على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده اى اسناد
ضرب في ضرب زيد الى فاعله لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول له في
الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار
في حكم الفاعل ولم يتعلق به فعل الى الاخر كان في اعطي زيد درهما فانه تعلق
الاخذ من زيد الى درهما فصار درهم مفعولا به ولا يشترط تعريف
المفعول به مثنى اى بالمفعول الثاني في باب اعطيت مثل اعطي زيد درهما
فانه اى الثاني يصدق عليه درهما انه واقع عليه نفس قوله درهما في هذا
المثال فعل الفاعل الحكمي صفة الفاعل الغير صفة بعد صفة له اسناد بالرفع
نائب الفاعل لقوله الغير الفعل اليه اى الفاعل فان مفعول ما لم يسم
فاعله في باب اعطيت وبذلك علمت في حكم الفاعل لما عرفت
انه في الاصل فاعل معنى لانه اخذ فاذا بني له الفعل كان في حكم الفاعل وكان
اسناد الفعل اليه معتبرا وبما ذكرنا من تعميم لفظ الفاعل في قوله فعل الفاعل
الى الفاعل المعنوي والحكمي بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق بقوله ظهر فائدة
ذكر الفاعل في التعريف لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل
فائدة اذ لو قال المص في تعريف المفعول به ما وقع عليه الفعل بدون
ذكر الفاعل لكان انحصر فيه رد على الهندي حيث قال فائدة في قوله
الفاعل ولو قال ما وقع عليه لكان انحصر انتهى الا انه لم يكن الفائدة او في

او في ذكر الفاعل فائدة التعميم نحو ضربت زيدا فان زيدا في هذا المثال قد وقع عليه
بلا واسطة حرف بينهما فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي الذي هو ضمير المتكلم
او المخاطب منه فهو مفعول به والاصل في المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل
لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل ولكن قد يتقدم المفعول به على خلاف
الاصل لنكتة وحمل على الفعل العامل فيه وغيره من العوامل العاملة فيه
وخص الفعل بالذكر للاصالة واذا جاز تقديمه على ما هو الاصل في العمل
نحو ان على ما هو الفرع فبالاولى لقوة الفعل لا سيما في العمل مثل الفعل
ونحوه فيه اى في المفعول به حال كون المفعول به منفردا على الفعل على
خلاف الاصل ومتأخرا على ما هو الاصل او حال كون الفعل منفردا عليه
ومتأخرا عنه والاول اولى اما ان يتقدم عليه منفردا جوازا اى جائزا
تخصيصا يعني ليكون مخصوصا او منحصرا الحكم مثل الله اعبد واياك
نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به او اهتماما نحو وجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا اى تقدما واجبا منيا اى في المفعول به الذي تضمن
معنى الاستفهام او معنى الشرط لوجوب الصدارة نحو قولك من
ضربت بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان
معناه أزيدا ضربت ام عمرا في محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا يبطل
الصدارة ومن وهو اسم متضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا في محل النصب
على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة تكرم فعل الشرط يكرمك اعطا
جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت
فاكرمه هذا اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع اذا
لم يكن مانع من التقديم اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه كوقوعه اى المفعول
به في خبر بتشديد الياء التحتانية من تحته والزاي المعجمة ان المصدرية
نحو من البر خبر مقدم ان مصدرية تكف فعل مضارع مخاطب في تأويل
المصدر مبتدأ و لسانك بالنصب لانه مفعول تكف ولا يجوز تقديم
المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل في تأويل المصدر ومعمول المصدر
لا يتقدم عليه لضعفه في العمل معناه بالفارسية از نيكيست بر بند
كني زبانت را والاصل في الفعل العامل في المفعول به ان يكون مذكورا لكونه
عاملا وجزءا من الكلام وقد يحذف الفعل على خلاف الاصل على قلة اعتمادا
المواليشير الى ان اللام للعهد الخارجي في المفعول به لكون البحث فيه

او وقت وجود قرينة علامة مقالية او حالية دالة على تعيين المحذوف جوازا
نحو قولك زيدا بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا لمن اللام متعلق
بالقول المقدر ومن موصولة فلا صلة له من اسم متضمن بمعنى حرف الاستفهام
مفعول مقدم وجوبا على ما سبق آنفا اضرب مضارع متكلم وحله اي قال
المجيب اضرب زيدا فحذف الفعل وهو اضرب مع فاعله جوازا للقرينة الدالة
عليه التي هي السؤال بقرينة من اضرب ونحو قولك مكة وهي اسم للمدينة التي
فيها بيت الله الحرام للمتوجه اللام متعلق بالقول ايضا اي الذي يريد الذهاب
او الذي قد ذهب اليها اي تريد اي اتريد بحذف الهمزة الاستفهامية
لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه مكة فحذف الفعل وهو تريد
للقرينة الحالية التي هي تشيئه ذاهبا اليها وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به وجوبا اي حذفا واجبا في اربعة ابواب وفي بعض النسخ
في اربعة مواضع وهو الظاهر من تعدد الشارح تخصيصها بالذكر اي ذكر
المصنف هذه المواضع الاربعة دون ما عداها ليس للحصر لانه ليس في كلام
ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد لاتفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر
لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين في موضعه لوجوب الحذف يعني حذف
الفعل في باب الاغراء مثل اخاك اي الزم نحو المنصوب على المدح
مثل الحمد لله اهل الحمد اي اعني او امدح اهل الحمد او الزم مثل مررت بزيد
الفاسق اي الزم او الترحم مثل مررت بزيد الفقير اي ارحم بل ذكر
هذه المواضع الاربعة للكثرة مباحثها اي مباحث كل واحد منها
بالنسبة والقياس الى هذه الابواب الاربعة لان القلة لقلتها
لا تقتضي البحث عنه الموضع الاول من تلك المواضع الاربعة يعني
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول فيها سماعي يعني حذف
الفعل الذي حصل فيه سماعي بحت لانه ليس له ضابط يعرف به
محله وجوب الحذف لانه لم يستعمل العرب فعله سماعا مقصورا
على السماع من العرب لا نتجاوز نحن للمعمول حذفه من امثاله
جمع مثال محدودة اي معينة مسموعة صفة بعد صفة لامثاله
بان يقال متعلق بقوله لا نتجاوز نحن عليها اي على الامثلة المعينة
المسموعة امثلة اخرى اي لا نقيس على المثال الذي يجب حذف
الفعل فيها مثالا اخر فيحذف الفعل فيه كما حذف في المقيس عليه بل نوف

الحذف مخصوصا على ما سمع نحو امرءا بفتح الراء لان عينه وعينه كلاهما تابعان للامها في الحركات
الثلث ونفسه اي اترك امرءا او اترك امرءا ونفسه ان كان الواو للعطف يكون لازم
معناه بالفارسية كرز ازين مرد وان كان بمعنى مع يكون لازم معناه ابن كوتاه كن تو دست
ازين مرد و بها از نصيحت كردن مرد واز دشنام دادن في الحاشية معناه
الحث على الفرار من المرأة او من العدو واللسان عنه على الاول الواو للعطف
وعلى الثاني للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اما الجمهور عنه او ترك الانتقام عنه او ترك
اطلاع امره وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث اي عن القول بالتثليث
اي عن قولكم ان الله ثالث ثلثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه واقصدوا خيرا لكم
اي ما ينفعكم في الدنيا والآخرة ومن انفعكم وهو اي ما هو خير لكم التوحيد وقولوا
انما الله اله واحد بصميم قلبكم وخلوص اعتقادكم واهلا وسهلا اي اتيت
اهلا والاهل اما مصدر من اهل يهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف
وهو المفعول به وان زالته الشارح بقوله اي اتيت مكانا ما هولا اي معمورا
لا خرابا يعني لم تكن المكان الذي اتيته خرابا واما اسم بمعنى القريب ذي الرحم
وان زالته او اتيت اهلا ذا قرابة لا الاجانب يعني لم تكن الذي اتيت اجنبيا لك
فمعناه بالفارسية امدى تو جاى شاد نه امدى بيگانى والمعنى الاول
انسب لقوله سهلا فمعناه في جا امدى تو جاى زيبا وطئ الوطء
مثال واو نو ومهموز اللام وضع القدم سهلا من السهل لانه من العساط
والسهل نقيض الجبل معناه وهي تو جاي نرم و نهي باي بردى لا حزنا
بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة ما غلظ من الارض جاي درشت
باي ننهي جاي نرم نه جاي درشت ونكتة وجوب الحذف في هذه الصورة
كثرة الاستعمال والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة يعني يجب حذف
الفعل الناصب العامل في المفعول به المنادى وهو المطلوب اي الشخص الذي
اقباله اي توجهه اليك بوجهه كما اذا ناديت مدبرا لك او بتوجهه
بقلبه كما اذا ناديت مقبلا بكسر الباء اسم فاعل عليك بوجهه قبل النداء
لا بقلبه واذا ناديت بلوز مقبلا عليك بقلبه ايضا حقيقة اي اقبالا
حقيقة مثل يا زيد فزيد منادى طلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه
فقط او حكما عطف على حقيقة مثل يا سماء كما في قوله تعالى يا سماء اقلعي
ويا جبال كما في قوله تعالى يا جبال اوبي معه ويا ارض كما في قوله تعالى يا ارض ابلعي
ماءك مما يستعمل منه الاقبال من ذي روح وجماد فانها اي فان الاسماء

الى استحال نداؤها نزلت منزلة المعقول او لانه قبل او حال حرف النداء عليها وجعلها منادى
منزلة من له صلاحية النداء وهو ذو الادراك الذى له عقل وبصيرة يعنى ان ما
ما يستحيل نداؤه يشبه بمن له صلاحية النداء فى التاثر والانقياد فما يستعير
حرف النداء الذى كان حقها ان تدخل على من يصلح للنداء للشبه الذى استحال
نداؤه ثم ادخل بالبناء للمفعول عليه اى على ذلك المشبه حرف النداء وقصد
نداؤه وجعل منادى حكما منهم اى بهذه الاسماء فى حكم من يطلب اقباله
اى توجهه اليك بوجهه وقلبه او قلبه فقط ومنه نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال
بخلاف المندوب يعنى المندوب يخالف المنادى الذى نزل منزلة من له
صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى وقصد نداؤه لان اى المندوب
المتفجع عليه سماه يعنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحا ادخل
بالبناء للمفعول عليه حرف النداء والحالة انه متفجع بعد موت او صفة لقوله المتفجع عليه
على منوال العدام على الليل ترسب بمجرد اظهار التفجع لا التنزيل اى لتنزيل المندوب
منزلة المنادى وقصد نائم عطف على منزلة ندائه فلم يكن منادى لا حقيقة
وهو ظ ولا حكما لعدم التنزيل بحر فى المندوب بهذا النداء اى بعد المطلوب
اقباله حقيقة او حكما عن تعريف المنادى لانه لا يطلب اقباله لا حقيقة
ولا حكما ولهذا اى لكونه خارجا عن تعريفه افرد الحد احكامه اى احكام المندوب
بالذكر فيما بعد وقيل اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله
المطلوب اقباله وادخال نحو يا سماء ويا ارض ويا جبال شيء فيه تعميم هذا القول
من الحقيقة والحكم لو فى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخال
امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال فان المندوب ايضا اى كالمنادى الحكمى
وكان نحو يا سماء منادى كما قال بعضهم وهو ان كل منادى مطلوب
اقباله لكن لا مطلقا بل حكما على وجه التفجع اى على طريق التفجع والتوجع فاذا
قلت يا محمداه كون مندوبا فطالب تناديه وتقول كن تعالى بفتح اللام
امر من تعالى والالف فيه تعالى سقط الياء للوقف لان لزم الناقص
وقفه سقوط لام الفعل فان مشتاق اليك فيكون منادى
لان المنادى مثنا قال الحد منادى هكذا اهدا فالاولى والانسب
ادخاله تحت المنادى ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى التحيت
ثانيا كما فعله صاحب المفصل وهو العلامة الزمخشرى لان المندوب
عنده منادى لكن على وجه التفجع كما قال فى المفصل فى كتب الاعراب

باللازم

باللازم اضافة المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى ان قال او مندوبا كقولك يا زيداه
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا اى كصاحب المفصل انه داخل فى المنادى حكما وابى
بانه وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة والمختصة للندبة من حروف
النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقل ستة واجيب بوجه اخراج
المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد الحد جعله مجازا
ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على
حدة بحرف متعلق بالمطلوب نائب صفة حرف مناب ادعو نصب
على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام من الحروف الخمسة بيان الحرف وهى
اى تلك الحروف يا وايا وهيا واى والهمزة الحكم فيها بعد الربط كقولك
الركبتى ... وما هو قدم منه واخر الحد به اى بقوله نائب مناب
ادعو عن نحو ليقبل امر غائب من الاقبال زيد فاعل فان زيدا فى هذا المثال
هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه الا انه ليس اقباله
مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد
اقبل قوله لفظا او تقديرا تفصيل للطلب يعنى صفة للمصدر المفهوم من
المطلوب اى هو اقبال المطلوب اقباله بحرف كذا طلبا لفظا والطلب
اللفظى لا يكون الا بان يكون الة الطلب وهى احد حروف النداء لفظية
اى ملفوظة نحو يا زيد او طلبا تقديريا والطلب التقديرى لا يكون الا بان
يكون الة اى الة الطلب تقديرية اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية
نحو يوسف اى يا يوسف اعرض ادم من الاعراض عن هذا او يصح ان يكون هذا
زيادة تحقيق او تفصيل للنيابة المفهومة من قوله نائب مناب
ادعو نيابة لفظية اى ملفوظة وذلك لا يكون الا بان يكون
الحرف النائب مناب ادعو ملفوظا او نيابة تقديرية وذلك لا يكون
الا بان يكون الحرف النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او تفصيل
للمنادى فى قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظا او منادى
مقدرا ومثال المنادى الملفوظ مثل يا زيد ومثال المنادى المقدر مثل الا
يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا ويسايح ان يكون هذا زيادة تفصيل وهذا
الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقواها والثانى كالاول فى المثال
لان الالة والنائب واحد وهو حرف النداء لان الة النداء
ونائب مناب الفعل وانتصاب المنادى لفظا او تقديرا او محلا

عند سيبويه ومن تبعه على انه مفعول به للفعل المحذوف وجوبا وناصبه اى وناصب المنادى الفعل
المقدر لان الفعل لكونه اقوى في العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل
له لا للحرف لانه عند وجود الاقوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل
المقدر واصله اى اصل يا زيد يا ادعو زيدا وانما قال يا ليكون مخاطبا به اولا لامر ولئلا
يكون خبرا او ادعوا ليكون الفعل مذكورا صريحا وفي المفصل لانك اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت اريد او اعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة ومنادا بدلا منه انتهى
فحذف الفعل الناصب له حذفا لازما واجبا لكثرة استعماله اى استعمال مثل هذا الكلام
والكثرة تقتضي اذا حذف جوازا انه ذكر في بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف
مطردا ولدلالة حرف النداء عليه اى على المحذوف لان الحرف موضوع للطلب
كالفعل الناصب له وهو ادعوا او اريد او اعنى وافادته فائدته عطف
تفسير اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدته الدعوة وحرف
النداء دالة عليها وانتصابه عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل اى
لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام
الحرف مقامه عزل الفعل عن العمل ودخل الحرف فعمل عمل ما قام مقامه ورد بان الفعل
الناصب له بانه حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر في النية كالملفوظ
لفظا وان كان ملفوظا فالعامل ليس الا اذا كان مقدرا فالعامل هو وقال ابو علي
الفارسي في بعض كلامه وانما قال في بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه الجمهور بانه يا واخواته اسماء الافعال تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب
اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وها زيدا وعليك زيدا ويمنع
بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهي
على حرف واحد وان قال الرضي فيه ما فيه على هذين المذهبين اى مذهب المبرد
ومذهب ابو علي لا يكون المنادى من هذا الباب اى مما انتصب المفعول
به فيه بعامل واجب الحذف لان المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور
لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد
ويا اسم فعل عند ابي علي وعلى المذاهب الثلثة مذهب سيبويه والمبرد
وابو علي كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة من المسند
والمسند اليه على المذاهب كلها فعند سيبويه جزئي الجملة اصله جزئان لسقط
نون التثنية بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتداء مثل قولك
هذان ثوبان انك مما يدل عليه قول الشارح اى العامل والفاعل غير الجزئين

مقدران

مقدران خبر لقوله جزء الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتداء فيكون الجملة بجزئيها مقدرة
فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى
الجملة اى الفعل لانه عمله لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند
مذكورا عمله والفاعل اى المسند اليه مقدر فيكون الحرف بعمله احد جزئيها والمنادى
ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل وهو حرف النداء
والجزء الاخر ضمير مستتر فيه اى حرف النداء لكونه اسم فعل بعمل الاستتار كاسماء
الافعال فيكون جزء الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعني المسند ملفوظ والاخر
يعني المسند اليه ملفوظ مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيها ايضا والمختار من هذه المذاهب
الثلثة هو مذهب سيبويه عند المص ولهذا اجمل المنادى مما انتصب بعامل واجب
الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشري ايضا كما نقلنا لك سابقا فافهم ويبنى
بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه اى يجب ان يبنى المنادى لانه يجوز لان ظاهر
الخارج السائل لان الجواز في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعوا الى النصب
وهو جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف
قدم المص بيان البناء والخفض والفتح على النصب مع ان تقديم النصب
عليها اولى واشبه بالمقام لان البحث في بيان النصب على المفعولية والاعراب
اذا عليه لقلتها اى لقلة كل واحد منها بخلاف الكاف لان الكل اى الثلثة لتساوى
مجموع هذه الثلثة النصب لان اقسام النصب ثلثة لها فاقسام المضموم و
المخفوض والمفتوح بالكسرة والقياس الى النصب واقسامه كما عرفت
ثلثة الكاف وشبهه والنكرة ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواها كما مر في الاعراب التقديرى واللفظى على ما يرفع به يبنى للمفعول
ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى والضمير المجرور راجع الى الموصول اى يبنى المنادى
على الضم اذا كان بالحركة لفظا مثل يا زيد ويا رجل او تقديرا مثل يا حبلى ويا فتى
او يبنى على الالف في المثنى مثل يا زيدان ويا رجلان او يبنى على الواو في الجمع
المذكر السالم مثل يا زيدون ويا مسلمون وهذان لا يكونان الا مبنيين لفظا
بخلاف الاول كما عرفت التي يرفع بها المنادى والموصول مع الصلة صفة
لاحد الثلثة على سبيل البدل في غير صورة النداء يعني وما يرفع بالضمة اذا
لم يكن منادى مبني على الضم اذا كان منادى وما يرفع بالالف او الواو
بلا اضافة اذا لم يكن منادى مبني على الالف والواو واذا كان منادى
قوله في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون في التعبير عن المسند اليه

بالمنادى باعتبار ما كان مثل قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم او النعت عطف على التعجب
المعنى كان قبل الفعل يعني يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل
مسند الى الجار والمجرور اعني به فيكون مالهم بهم فاعله الجار والمجرور ولا ضمير فيه
اي في يرفع ح لانه يلزم معه تقدير الفاعل بلا عطف وارجاع الضمير الساكن في يرفع
على التقدير الاول لا الثاني لانه ليس فيه ضمير الى الاسم لا المنادى اي عطف ما رفع
به الاسم للكون في تحت الاسم غير ملايم لسوق الكلام في محله لان قرينة الخصوص
التي هي مقام المنادى فارجاع الضمير الى المنادى اولى من قرينة العموم التي هي
بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى لتناسب السوق
نسبة الا اي المنادى مفردا اي لا يكون المنادى مضافا مثل عبد الله ولا يكون ايضا
شبه مضاف مثل يا خيرا من زيد وهو اي شبه مضاف كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر آخر كانضمام من زيد بخيرا فان معنى خير لا يتم الا بانضمام اليه معرفة
في بعد خير فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف المراد بالتعريف
ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات واحدها
المبهمات منها مبنيان بانفسهما والمنادى لا يبنى واما المعرف باللام
وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سيأتي وموضع التعريف
الاضافي بقوله مضافا فاشبع التعريف بالعلم والتعريف بالنداء قبل النداء
اي قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضي او بعده
اي بعد دخول حرف النداء وانما يبنى بالبناء للمفعول المنادى المفرد المعرفة
بعد دخول حرف النداء عليه لوقوعه اي لوقوع المنادى موقع الكاف
الاسمية التي في ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعو والمنادى
قائم مقام الكاف التي هي به فيا زيد بمنزلة ادعوك المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية في ذلك واياك اوما المشابهة
لها لفظا فقط واما معنى فلان كلا واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب وكونه
عطف على وقوعه ولكون المنادى المفرد المعرفة مثلها اي مثل الكاف
الاسمية افرادا وتعريفا في كون كل منهما مفرد معرفة وذلك اي المذكور
من وقوعه موقع ذلك الكاف وكونه مثلها في الافراد والتعريف
واقع ثابت لان يا زيد كما قلنا بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
اعني كاف ادعوك لكاف ذلك لفظا ومعنى والحاصل ان المنادى
المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب

وهذا الكاف

وهذا الكاف هو الاصل في البناء لانه حرف فبني كاف ادعوك لمشابهته له وبني
المنادى ايضا لمشابهته مشابهة فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة
لان مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء اذا كملت المشابهة وههنا كذلك
وانما بني على الحركة تخفيفا او كما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة
المنادى المعرب نحو يا قوم ويا بوسنا وحركة المبني نحو يا قوم بالضم كما يجعلوا
في نحو قبلك ومن قبلك واما الكاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة
افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا وانما جعل التعريف والافراد
شرطا لبناء المنادى وانما قلنا ذلك يعني وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف
الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف ادعوك
لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل الذين هما اصل في البناء فلو
المنادى مشابها لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فبني ولا يبنى
المنادى لمشابهة الاسم المبني الذي هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس
اصلا في البناء والا لكان هذا استعارة من المستعير والدائرة المحتاج
الفقير وذلك مستبعد جدا مثل يا زيد ويا رجل هذان مثالان لان كان للمبني
الذي هو مبني على الضم بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة كقوله سلام الله
يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام اولهما وهو زيد معرفة بكونه علما قبل
النداء وثانيهما وهو رجل معرفة بعد النداء بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف
النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه ويا زيدان هذا مثال
للمبني على الالف ويا زيدون هذا مثال للمبني على الواو وللمثنى رفعهما بالالف والواو
ويخفض بالبناء للمفعول بالجار والضاد المعجمة والمتكلم فيه نائبه
اي ويجر المنادى لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام يكون
معها فيجر اما لفظا او تقديرا او لا ستغاث الاستغاثة يا لكما اصلا
من بين حروف النداء ولهذا اختص بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا
الا المفرد المعرفة والمضاف العلم لانه لا يقال يا للرجل في يا رجل لانه في يكون نكرة
ولا يقال ايضا يا لخيرا من زيد في يا خيرا من زيد مثل يا لزيد اي بلام لا فتحه اي المنادى
وقت الاستغاثة الاضافة لادنى ملابسة وهي اي هذه اللام لام
التخصيص لا لام التعليل ولا غيره ادخلت بالبناء للمفعول على المستغاث
اي على من اريد الغوث منه دلالة مفعول له للادخال اي لتدل على ان
اي المستغاث مخصوص من امثاله واشباهه في الصلاحية للغوث

بالدعاء الباء داخلة على المقصور اي لتدل اللام على ان اللام دعاء وطلب الغوث
مخصوص من بين امثاله في الطلاقية بالمستغاث ولهذا اثبتت اللام للادخال
على المستغاث من بين الحروف نحو يا لزيد فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام
والمستغاث له محذوف اي يا لزيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق
بالفعل المحذوف وهو ادعو او اريد وجاز ذلك في المتعدي بنفسه لحذق
الا انها لا تزاد الا في احد المواضع الثلثة الاستغاثة والتعجب والتهديد
سماعي ومعناه بالفارسية مخصوص كردم ترا اي زيد انما فتحت هذه اللام
مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر يكسر نحو لزيد لان الكسر
اصل [illegible] بركتها تحملها لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له اذا
حذف المستغاث يعني اذا كان كسر هذه اللام قياسا مطردا يلزم
القياس للمستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه قياس مطرد ايضا
عند حذف نحو يا للمظلوم اي يا قوم للمظلوم يعني ادعوكم لهذا
الضعيف لتنظروا فيه وتعينوا اياه فانه لو لم يكن بفتح لام الاستغاثة
في المستغاث بل كسر بناء على ما هو القياس لم يعلم ان لفظ المظلوم
في هذا المثال اي في نحو يا للمظلوم مستغاث او مستغاث له مع ان
المظلوم في هذا المثال مستغاث له لان المظلوم يستغاث به لم
فكيف يستغاث منه لانه اذا لم يقدر دفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر
على دفعه من غيره واورد ههنا لانه اذا لزم فتح اللام لئلا يلتبس فتحه
فيما يلتبس اولى ولم يكتف بالبناء للمفعول الامر ولم يفتح اللام في المستغاث
له ويكسر في المستغاث لان الفعل القياسي فيما هو المقصود وهو الاولى
لان المقصود من الاستغاثة والمستغاث لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير لما عرفت سابقا انه يفتح لام الجر معها نحو لك
لان الاصل في الكلمة التي كانت على حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء
وهمزة الاستفهام ان تكون مبنيا على الفتح لثقل الضم والكسر
على ما هو موضوع على الخفة ففتح لام الاستغاثة في المستغاث
ايضا قياسا لما قام مقامه بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فبقي على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر واذا
عطفت على المنادى المستغاث المستغاث
باعادة لام الاستغاثة في المعطوف وبغيرها فتكون يا لزيد

ولعمرو

ولعمرو وكسرت لام الاستغاثة في المعطوف حملا بما هو الاصل في اللام وهو ان
اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق ولان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا كان
المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا وان عطفت
انت مع اعادة يا ايضا فلا بد من فتح لام الاستغاثة ايضا في المعطوف
ايضا اي كما لا بد من فتح لام المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة
وحرف النداء في المعطوف صار كانه لم يكن منادى بل منادى مستغاث
براسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم التنافي فالعطف لم يخرج ان يكون
قرينة نحو يا لزيد ويا لعمرو فتقول اولا يا لعمرو فيلزم الفتح وانما اعرب
المنادى اذا كان مفردا [illegible] ولم يبن مع ان علة البناء وهي الافراد
والتعريف والخطاب لم تزل لدخول لانها بعد دخول لام الاستغاثة
واما اذا كان مضافا فمثل لعبد الله فكذلك لان علة بنائه وهي الافراد
والتعريف والخطاب كانت تلك العلة مشابهة للحرف وهو حرف
الخطاب في ذلك واللام الجارة من خواص الاسم لما عرفت فيما سبق
ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم فبدخولها ضعفت مشابهته
للحرف وان كانت موجودة الا انها ضعف والضعيف لا يؤثر
فيما خالف الاصل وهو البناء فاعرب المنادى المستغاث على ما
هو الاصل فيه اي في الاسم وهو الاعراب فالجر بدخول الجار لفظا
او تقديرا مثل يعني اعترض على قول المصنف يخفض بلام الاستغاثة
بانه غير جامع لانه قد يخفض وقد يخفض ههنا للتعجب كما في قوله تعالى
قد يعلم ما انتم بلامي التعجب والتهديد اي بلام دخل المنادى دعت
التعجب اي تعجب المنادى عن المنادى وتهديده ونحو اياه اخر
اي كما يخفض بلام الاستغاثة فلام التعجب نحو يا للماء فكانك اجرت
ماء في مكان لا يرجى ولا يظن وجوده فانك تعجب منه فناديته وقولهم
فانك متعجب من ان ويا للدواهي جمع داهية وهي المحنة العظيمة
فلام التهديد نحو يا لزيد في مقام تخويف المنادى ولذا
قال الشارح فما قبلك لتكون قرينة على ان يا لزيد للتهديد وفي
المبتدى قالوا الاول عند العثور على ماء عظيم في موضع
لا يظن وجوده فيه والثاني يستعمل عند نزول نوائب الدهر

وشدايده انتهى فلم اسما اللتي ذكرهما ولم يذكرهما فكيف يصدق الاستفهام للانكار يعني لا يصح
قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف و ح لم يكن ما سواهما كله منصوبا
لان منه يجر بلام التعجب والتهديد مع انهما داخلان واجيب عن هذا الاعتراض بان كلا اي كل
واحد من هاتين اللامين لام الاستغاثة يعني يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة
وان كان بمجاز لكان حرف من حروف المشبهة بالفعل المهدد حال كونه اسم فاعل من هدده
يستغيث اي يطلب الغوث والعون بالمهدد حال كونه اسم مفعول فيناديه لنحو
المهدد اسم مفعول فيتبع المهدد اسم مفعول منه اي فيما فذ انتقام من المهدد اسم
مفعول ويستريح المهدد من الم الخصومة فاستغاثة المهدد بالكسر بلام الاستغاثة
من المهدد بالفتح في دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث يستغيث
من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح وكان المتعجب اسم فاعل
يستغيث اي يطلب الغوث بالمتعجب منه اي من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه لنحو فيقتضي
ويزيل التعجب منه اي من نفسه التعجب ويتخلص ويتفرج منه اي من التعجب ويكون فارغ
البال والخاطر فعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب كلما واجيب
عن لام التعجب بوجه اخر اي بجواب اخر ذكره المص في الايضاح شرح المفصل وهو
اي ذلك الوجه ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي محذوف مقدر لا شيا
ليس المنادى الذي دخل عليه لام التعجب الماء ولا الدواهي بل المنادى الاسم المحذوف
بقرينة وانما المراد من قولهم يا للماء ويا للدواهي نحو يا قوم او يا هؤلاء
اتعجبوا امر من تعجب يتعجب على وزن علم يعلم اي تعجبوا للماء الذي في مكان لا يرى
وجوده وتعجبوا للدواهي المنازع بعضها اثر وبعضها الة لا يظن وجوده
واتلة بنمائه في دار السلام المحفوظة من اللام التي منه دار السلام ولا يخفى عليك
ايها الطالب البرهان العقول اذا كان يحذف المنادى على تقدير كسر اللام فيما يلي
حرف النداء كقولهم يا للبهيتة بالكسر اي يا قوم احضروا للبهيتة وشأنها وشدائدها
ظاهر لان كسر اللام فيما يلي حرف النداء دليل قوي على ان المنادى محذوف لان
اللام في المنادى محذوف واما القول بحذفه على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء
ما يقتضي فتحها وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التي يفتح اللام معها اي حين
كون المنادى محذوفا كما هو الظاهر مما سبق فلا يستقيم هذا الجواب والجواب
المستقيم ما جاز الجواب الاول فان قلت لا يفتح المقتضي فيما سبق فلكن وقوعه
موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح

انه لو كان

انه لو كان مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف والجد كو **ويبنى** بالبناء للمفعول
اي يبنى المنادى على الفتح وجوبا **لالحاق الفها** اللام هاهنا للتوقيت كقوله تع اقم الصلوة
لدلوك الشمس اي وقت طلوعها او وقت الحاقه الف الاستغاثة اي اخر المنادى لاقتضاء
الالف في كونها الفا وباقية على تلك الهيئة فتح ما قبلها اي يكون الحرف الذي كان ما قبلها مفتوحا
لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخ اما ان يكون مضموما او مكسورا اما الاول يستلزم قبلها واوا مثل
قول في قال والثاني ياء مثل بيع في باع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا **ولا لام فيه**
اشارة الى ان لا لنفي الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكون لا تعيدية
كائنا بالاتفاق لا يجوز اجتماع الالف واللام لكن لا يجتمع اي مع الالف لان اللام
تقتضي الجر اي جر ما دخلت هي عليه والالف يقتضي الفتح اي فتح ما دخلت هي عليه فبين
اثريهما يعني بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح تناف بضم الفاء لانه مصدر
تفاعل والاصل تنافي بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديرا بالان الجر والفتح
لا يجتمعان في محل واحد فلا يصح الجمع بينهما اي بين المؤثرين اللام والالف وانما قال
فلا يصح لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يا لزيداه ولكن يلغو احدهما
لعدم ظهور اثره **مثل يا زيداه** بالحاق الهاء به اي بالمنادى للوقف **وينصب**
بالبناء للمفعول **ما سواهما** اي يبقى المنادى على نصبه لانه لو قيل ان يكون منادى
فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا الاحوال اي ينصب بالمفعولية ما اي منادى
سوى اي غير المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث سواء كان مع اللام
او مع الالف لفظا تفصيل للنصب اي نصبا لفظيا مثل يا عبد الله او تقديرا اي نصبا
تقديريا مثل يا ابا العباس ح لان المنادى معربا يعني ان كان المنادى مما يكون معربا
معربا قبل دخول حرف النداء عليه وان كان مبنيا قبل دخولها عليه فهو يبنى على ما كان
لان علة النصب اي لان العلة المقتضية نصب المنادى مطلقا وهي اي تلك العلة
المفعولية اي كون المنادى مفعولا به متحققة موجودة فيه اي في المنادى الذي
لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف وما عطف معرض عن حاله وما نافية
وغير مفعولا به للفاعل وضمير المنصوب راجع الى الموصول الذي في قوله فيما سواهما
ومعنى اسم فاعل غير والمراد بالاداة هاهنا النصب والمعرفة المنادى المفرد المعرفة
هو التابع بعد لانها تقتضي بناؤه وفي المستغاث اللام لانها تقتضي الحروف
المستغاث الالف لانها تقتضي الفتح وليس فيما سواهما شيء منها فيبقى على ما كان
قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا وما سوى المفرد المعرفة ينقسم

الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط او بانتفائهما معا
والاول اما ان يكون مضافا او شبهه فالقسمة اربعة اما ان يكون مفردا او لا ان يكون
المنادى فيه مضافا او شبه مضاف وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين واما ان يكون
مفردا او لكن لا يكون المنادى فيه معرفة وهو القسم الرابع واما لا يكون مفردا
ولا معرفة وهو القسم الرابع والقسم الاول وهو اى القسم الاول ما لا يكون المنادى
فيه مفردا لكونه مضافا يعنى ما ينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان
علما مثل يا عبد الله او غير علم مثل يا عبد الله و القسم الثانى وهو اى القسم الثانى
المنادى ما لا يكون فيه مفردا يعنى مما ينتفى فيه الافراد فقط لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا وهو اما ان يكون معمول الاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد
ويا طالعا جبلا واما مع معطوف عليه عطف النسق نحو يا ثلثة وثلثين
لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت هو جملة نحو يا حليما لا يعجل او ظرف نحو
الا يا نخلة من ذات عرق وعليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف يحمل
طالعا على عدم الاعتماد وهو شرط فى عمله قلنا الاعتماد حاصل او على الموصوف
لان التقدير يا انسانا ويا كوكبا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو اى القسم
الثالث ما يكون المنادى فيه مفردا او لكن اى الا انه لا يكون معرفة بل يكون نكرة
لعدم قصد التعيين مثل يا رجلا معمولا لغير معين اشارة الى ان الظرف
صفة والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين ما لم يقصد اى الرجل غير معين
فيه اشارة الى انه غير صفة لموصوف مقدر او هذا اى قوله بغير معين
توقيت لنصب رجلا على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه
وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير لا ينعقد على ان يكون الظرف
حالا او الى اقتداء لعامله فيلزم قيد النصب لانه ما يكون قيد للعامل يكون
قيد العمل ايضا لانه اى لان المنادى المفرد النكرة اذا كان منصوبا لا يحتمل
الضم لانه يحتاج الى التعيين مع انه نكرة والقسم الرابع من الاقسام
الاربعة وهو ما لا يكون المنادى مفردا لكونه شبه مضاف ولا معرفة
لانه ليس فيه شىء من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة مثل يا حسنا
وجهه بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت
على موصوف مقدر يدل عليه حسن وجهه تقديره يا شخصا حسنا
وجهه ظريفا صفة له ايضا و فى الظاهر صفة لحسنا دائما وصفة

ليكون

ليكون الثانى ايضا نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين ولم يورد المص لهذا القسم اى القسم الرابع
مثالا كما اورد امثلة الاقسام الثلث حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دابه فى
بعض القواعد اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين الافراد والتعريف بمثال
يعنى اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف
بمثال مثل يا رجلا الغير معين سهل من باب ظرف مضاف تيسرا تصور انتفائهما اى انتفاء
القيدين بمثال واحد معا فلا حاجة الى ايراد واتيان مثال له اى للقسم الرابع على انفراده
يعنى مستقلا مع ان المثال الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف
يحتمله فيحتمل ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين بالرفع لانه نائب الفاعل او القول
ان يراد حكما اى كله اى ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر ولانه فى تقدير يا انسانا
ويا كوكبا طالعا جبلا كما سبق وهذه العبارة اعنى عبارة يا طالعا جبلا
احتمل من ان يراد بها واحد معين فيكون مثالا للقسم الثانى او واحد غير معين وهو
ليس بمعرفة لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع فامثلة الاقسام
باسرها اى بجميعها مذكورة فى الكتاب وهذه الامثلة كلها مثالا لما سوى
المستغاث بالالف والمستغاث باللام ايضا اى كما كانت امثلة لما سوى
المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس مستغاث باللام ولا بالالف
وكذا طالعا جبلا ورجلا الغير معين فلا حاجة الى ايراد واتيان مثال له اى لما سوى
المستغاث على حدة واستقلالا ولما فرغ من انواع المنادى واحواله
شرع فى بيان احوال توابعه فقال وتوابع المنادى المبنى يعنى التوابع فى
تفصيلها و تحقيقها فى بحثها الى صفة المنادى على ما يرفع به المنادى
متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لا يجرى الحكم الا
فى المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل الحمل على لفظه فقط لانه يقال
يا زيد او يحمر لا و يحمرو المفردة بالرفع صفة التوابع حقيقة او حكما تفصيل
للافراد يعنى يكون ذلك التوابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبهه
اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان
مضافا لكنه مفرد حكما على ما سيجىء وانما قيد المص المنادى بكونه مبنيا
ولم يعتمد على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى المعرب سواء كان مفردا
او لا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط لان المعرب ليس له
الا حال لفظ وهو النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبنى
فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز فى تابعه

بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا فافهم

الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله وقيدنا نحو المبني بكونه اي بان يكون
بناؤه على ما يرفع به ولم يقتصر على اطلاقه احترازا عن المبني على الفتح لان
توابع المنادى المثنى بالالف لا يجوز فيها اي في تلك التوابع الرفع
بل يجب فيها النصب نحو يا زيد او عمرا بالنصب في عمرا سواء حمل على لفظه
او محله لانه يا زيدا وعمرو برفعه لان المنادى وهو زيد مبني على الفتح يعني وان كان
في المثنى بالالف بخلاف الالف انهما سيان لان حال اللفظ الفتح وحال
محله النصب وهما سواء وليس له حال اخر يحمل عليه فوجب النصب في تابعه
كما وجب في تابع المنادى المعرب وقيدنا ههنا التوابع بكونها مفردة بمعنى
بان يكون مفردة لانها لو لم تكن مفردة التوابع لا حقيقة ولا حكما كانت
تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية نحو يا زيد ذا المال او يا زيد نفسه
ويا زيد عبد الله وح اي حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية
لا يجوز فيها اي في تلك التوابع الا النصب لفظا او تقديرا لان المنادى
اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كان مضافا يكون اولى بالنصب
ولان النصب في توابع المبني ان يكون تابعا لما هو الاصل في متبوعها ولان
توابع المنادى انما يتبعه لفظه اذا كان مثله في الافراد وهذا يفوت
بالاضافة وانما جعلنا نحو المفردة اعم من ان يكون بمعنى المفردة حقيقة
اي حقيقية بان لا يكون التابع مضافا معنويا ومضافا لفظيا ولا شبه
مضاف مثل يا زيد العالم لان العالم مفرد حقيقي ليس بمضاف ولا شبيه
او حكما اي مفردة حكمية بان يكون التابع مضافا لفظيا او مشبها
بالمضاف فانهما اي الحكم والحصر لا انتفت فيهما المانع المضاف
بالاضافة اللفظية وفي الشبه الاضافة المعنوية لان الاضافة
بالاضافة اللفظية او الشبيه لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت
في هذه الاضافة فيهما اي في المضاف اللفظي والمشبه بالمضاف
كانا في حكم المفرد لتندرجا تحت قوله وانما جعلنا منها اي في تلك
التوابع المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما
اي المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه كالتوابع المفردة
حقيقة حيث لا اضافة فيها اصلا في جواز الرفع فيه حملا على اللفظ
وجواز النصب فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتهما كلا اضافة
جاز فيه الوجهان كما جاز في المفرد الحقيقي والمشابه للمضاف

اذا كان

اذا كان تابعا للمضموم كان في حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل
وهو الافراد واذا كان منادى يكون في حكم المضاف الحقيقي في وجوب
النصب حملا بالظاهر لانه في الظاهر مضاف نحو يا زيد الحسن الوجه بالرفع
حملا على اللفظ ويا زيد الحسن الوجه بالنصب حملا على المحل في الاضافة
اللفظية ويا زيد الحسن وجهه بالرفع حملا على اللفظ لانه فاعل
ويا زيد الحسن وجهه بالنصب على المحل في الشبه بالمضاف ولما لم يجر
ولما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لا تدخلها
على الماضي لم يجر من جرى يجري كرمى يرمي سقط الياء علامة للجزم الحكم فاعل
لم يجر الآن على وزن القاضي صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب
حملا على المحل في التوابع كلها وهي خمسة الصفة والعطف والتاكيد
والبدل وعطف البيان بل جرى في بعضها وهو النعت وبعض العطف
وعطف البيان مثل في كله وقيل في بعضه ولم يجر في البدل كله وبعض
العطف وبعض التاكيد ولم يجر فيما هو جاز فيه مطلقا بل لا بل في بعضها
من قيد وذلك البعض العطف فصل المص التوابع الجاري بالنصب لانه
وصف بسبب للتوابع هذا الحكم بالرفع لانه فاعل لقوله الجاري فيها اي في
التوابع وهذا الحكم يجري في التوابع الثلثة مطلقا وهو الصفة وعطف
البيان والتاكيد في روايته وم ح عطف على فصلا بالقيد وهو الممتنع
دخول يا عليه فيما هو يحتاج اليه اي الى القيد وهو العطف بالحروف
فقال عطف على فصل اوم ح والتاكيد اي التاكيد المعنوي مثل
لان التاكيد المعنوي حكمه في الاغلب حكم الاول اي حكم المؤكد بالفتح
اعرابا وبناء نصب على التمييز يعني ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد
ايضا معربا نحو جاءني زيد زيد وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا
مبنيا نحو ضربت انت انا لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى نحو يا زيد
يا زيد بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان الثاني عين الاول لفظا فيا زيد
يا زيد وقد يجوز اعرابه اي ويجوز على قلة ان يكون التاكيد اللفظي
معربا لان الاعراب اصل والبناء العارض لا يسري من المؤكد رفعا
نصب على التمييز او على المصدرية او على الحالية حملا على لفظه نحو
يا زيد زيد بالضم في الاول والرفع في الثاني ونصبا عطف على رفعا
حملا على محله نحو يا زيد زيدا بالضم والنصب في الاول والثاني

ولأن من الحروف المشبهة بالفعل المختار عند المص ذلك أي الإعراب رفعا ونصبا ولأنه
أي لكون المختار عنده الإعراب رفعا ونصبا أطلق التأكيد كما أطلق الصفة
وعطف البيان لم يقيد التأكيد بالمعنوي كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ
والصفة مطلقا سواء كانت مشتقة أو لا وسواء كانت وصفا لمن قامت
به أو لا وفيه رد على الأصح حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
لشبهه بالمضمر وأو نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم على الاختصاص من
الضعف اللائح وعدم جريان التأويل في وصف المنادى المستغاث
وعطف البيان كذلك إذ مثل القص لم يجوز مطلقا مشتقا وغيره
والمعطوف بحرف الممتنع باطل صفة المعطوف إلا أن يوصف بسبب دخول يا
بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت برجل حسن وجهه عليه أي على المعطوف بحرف الخ
المعطوف المعرف باللام لا مطلق المعطوف لأن الحكم الآتي لا يجري في المعطوف
مطلقا ولم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع أنه أخصر إشعارا بالمانع
مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه مثل يا محمد اللهم لتعين
الرفع فيه بخلاف البدل مطلقا والمعطوف بحرف الغير الممتنع دخول يا عليه
فإن حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع بالبناء للمفعول والجملة خبر
لقوله وتوابع المنادى حملا أي حال كونه محمولة أو لكونها محمولة على لفظه
أي على لفظ المنادى المفرد المعرفة الظ صفة اللفظ إذا كان مبنيا على الضم
لفظا مثل يا زيد العاقل ولفظ المقدر إذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو
يا فتى العاقل لأن بناء المنادى المفرد المعرفة عرض غير أصلي فيشبه
من العروض لإعراب الاسم المعرب يعني كما أن المعرب يوصل للاسم
بسبب العامل كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب
النائب فيجوز أن يكون تابعه أي تابع المنادى المفرد المعرفة تابعا
للفظ فيرفع كما يجوز أن يكون تابع المعرب في قولك جاءني زيد العالم
تابعا للفظ فيرفع وتنصب بالبناء للمفعول والجملة عطف على
ترفع حملا على محله أي محل المنادى المفرد المعرفة لأن حق توابع
المبني مطلقا سواء كان بناؤه لازما أو عارضا سواء كان
منادى أو غيره أن يكون تابعا للمحل لأن الأصل وأثر العامل ليس فيه وهو أي
المنادى المفرد المعرفة ههنا مع كونه منادى منصوب المحل على المفعولية
أي بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فإذا كان من الكلام التابع

المحل فالحمل على ما هو الأصل في متبوعه هو الأولى والأليق نحو يا تميم بالبناء على
الضم لأنه معرف بالنداء مثل يا رجل أجمعون بالرفع حملا على اللفظ ويا تميم
أجمعين بالنصب حملا على محله وتميم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة
ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع في التأكيد المعنوي ونحو يا زيد زيد في التأكيد
اللفظي على ما هو عند المص وعليه قوله إني وأسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا مثل يا زيد العاقل بالرفع حملا على اللفظ ويا
زيد العاقل بالنصب حملا على المحل في الصفة واقتصر المص أمثاله
أي على إيراد مثال الصفة حيث لم يورد مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدا
للرد على الأصمعي لأنها أكثر فائدة واستعمالا وأشهر مما عداها على ما سبق
ولأنه يصلح أن يكون مثالا للعطف أيضا إذا أجري الإعرابان على المعطوف عليه فقط
مثل يا زيد العاقل العاقل والمعطوف المذكور إذا أجريا على المعطوف
فقط مثل يا زيد العاقل والعاقل والتأكيد بتأويل إجراء الوصف عليهم
في كون الأمثلة بأسرها مذكورة ويا غلام بالبناء على الضم لكونه مفردا
معرفة بالنداء بشر بالرفع حملا على اللفظ ويا غلام بشرا حملا على
محله في عطف البيان ويا زيد والحارث ويا زيد والحارث
مثل قوله تعالى يا جبال أوبي معه والطير في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه في إيراد هذه الأمثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك
في إيراد رفعه أولا ونصبه ثانيا إشارة إلى أن اللف ترفع وتنصب
والخليل اختار أحدا وهو أستاذ سيبويه إمام النحو والخليل هو
الذي قال إعراب الفاتحة في شأنه لم يتقدم مثله وقال المحقق الشريف
في حاشية الكشاف وهو أعلى من سيبويه في المعطوف متعلق بيختار
قدم عليه حيث لا خلاف بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها
الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لأن جهة ترجيح الرفع وهو
كون المنادى في الحقيقة منتفية وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع
المبني تابعا للمحل قائمة وما تقوم حجته يكون أولى بالاتفاق وأما المعطوف
فلكون حرف العطف قائما مقام العامل لكون المعطوف مستقلا غير
تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا
للنزاع لعدم ترجيح أحد الجانبين الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع أي يرجح
الرفع على النصب لكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى بعلى مثل يجوز

النصب المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب في ذلك المعطوف
لان الاختيار يستلزم تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الاخر لان المعطوف
بحرف على المنادى في الحقيقة منادى مستقل لنيابة حرف مناب حرف النداء
كما ان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيد وعمرو في الحقيقة
فاعل مستقل فينبغي ان يكون المعطوف على المنادى المبني على حالة
جارية عليه اى على المعطوف وتلك الحالة بناؤه على تقدير مباشرة
حرف النداء له اى على تقدير دخول النداء على المعطوف ووضع اى تلك
الحالة على ذلك التقدير الضمة وما يقوم مقامها يعني البناء على الضمة
كما في نحو يا زيد وعمرو او الالف كما في نحو يا زيدان وعمرو او الواو كما في
نحو يا زيدون وعمرو وكلا اى الا ان لما لم يباشر حرف النداء اى الا انه لما لم يدخل
حرف النداء لكون اللام مانعا من دخول جعلنا تلك الحالة اى البناء على
الضمة او الالف او الواو اعرابا لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع منه
فصارت تلك الحالة رفعا فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما
على الضمة او على الالف او الواو ومثل يا زيد والحارث والحارثان
والحارثون وفي النسخ الاخر فارفع اولا تنبيها على استقلاله معنى
مثل يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء بالقم النحوي القارئ وهو
امام القراء والنحوي العلام صغره ابو عمرو وعلى الخليل عمرا وزمانا
لا رتبة يختار رفعه اى في المعطوف المذكور النصب اى يرجح النصب
وهذا من عطف معمولين على عاملين وادا تامل مع تجويز الرفع اى مع
تجويز ابي عمرو في المعطوف المذكور الرفع كما تسبق ما مر اى انه
لما امتنع فيه اى في المعطوف المذكور تقدير حرف النداء الذي كان
داخلا على المعطوف عليه بواسطة اللام اى يكون فيه مانعا من
تقديره كما ان من دخول الالوية ذلك المعطوف منادى مستقلا
بل كان مقابلا للمنادى فما تستعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره
حرف النداء فله حكم التبعية وتابع المنادى مطلقا تابع لمحله كما عرفت
ومحله النصب بالمفعولية فاذا كان حكم التبعية وتابع الذي يجب
ان يكون تابعا لمحله وهنا وان يجب لعروض البناء فلا اقل من ان
يكون اولى والنصب قيل مذهب ابي عمرو اولى كقراءة اكثر
القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب والطير وابو العباس

المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن بفتحتي الحاء والسين المهملتين
والنون في الغير اى كاسم الحسن اى كاسم كان في الاصل علما ثم عرف باللام
لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه في جواز نزع اللام عنه
اى عن ذلك الاسم يعني كما جاز نزع اللام عنه لان اللام كبعض حروف
الكلمة لانه لم يجر لم يطرد على الاسم اللام وذلك اما في الاسم مثل النجم والبيت والكتاب
وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلث والاربعاء والخميس واما في الصفة
كالصعق حيث جعل اسما للبلدة اصابته الصاعقة فيلزم منها اللام فكالخليل
اى ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب اى في كون النصب مختارا عنده
لانه جعل اى جعل مثل هذا المعطوف منادى مستقلا للعلم ايضا لان نزع اللام
عنه فله حكم التبعية والاصل في توابع التي ان يكون تابعا لمحلها ومحلها هنا النصب
بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى المختار والمضاف بالرفع عطف
على قوله المفردة هذا من قبيل عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف عند سيبويه فيكون العامل هنا العامل المعنوي ولذا
قال الشارح اى وتوابع المنادى التي تحمل ما يرتفع به المضافة بالرفع صفة
التوابع بالاضافة الحقيقية اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية
يجوز فيه الوجهان لما عرفت تنصب وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب
المنادى اذا كان مضافا باضافة الحقيقية واللفظية اوشبه مضاف لانها
اى لان التوابع المضاف بالاضافة الحقيقية اذا وقعت يعني اذا كان منادى
بنفسها تنصب كما سبق فنصبها اذا وقعت اى اذا كانت توابع اولى
لان النصب اصل في المنادى وتوابعه ولا مانع منه لان حرف النداء لا يباشرها
وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل والاصل في المنادى
النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا مثل يا تميم كلهم بالنصب ويا زيد نفسه
في التأكيد ويا زيد ذا المال ويا زيد صاحب الفرس ويا زيد كريم البلاد في الصفة
ويا رجل ابا عبد الله ويا زيد عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه حال كونه مضافا بالاضافة الحقيقية لما سبق
ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف مطلقا لان
اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية لما علمنا ان التجريد عنه
شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل الاقسام الثلثة والبدل
بانواعه والمعطوف بحكم ما بالرفع صفة او بدل ذكر مبني للمفعول اى غير

المعطوف الذي ذكر من قبل فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة
المقام وهو اي المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعطوف الذي كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة
مثل زيد وعمرو او نكرة مثل رجل وامراة فقوله والبدل مبتداء والمعطوف
معطوف عليه وحكمه مبتدا ثان والضمير في حكمه يرجع الى كل واحد من
المعطوفين ولذا قال الشارح اي حكم كل واحد منهما كذا حذف المضاف حكم
المنادى اي حكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله تع واختار موسى
قومه اي واختار من قومه خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتدا الاول
المستقل فسر الاستقلال بقوله الذي باشره حرف النداء يعني
الذي دخل عليه حرف النداء وذلك اي كون كل واحد من البدل والمعطوف
الذي يجرد عن حرف التعريف مثل حكم المنادى الذي دخل عليه حرف النداء
واقع وثابت لان البدل هو المقصود من الكلام بالذات والاول كالتوطئة
والبساط لذكره اي لذكر البدل فكان حرف النداء الداخل على المبدل منه
كان داخلا على البدل فصار البدل كانه المنادى المستقل والمعطوف
المخصوص يعني المجرد عن حرف التعريف منادى مستقل براسه في الحقيقة
بحيث صار كانه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء
لان قولنا يا زيد وعمرو بمنزلة يا زيد يا عمرو ولكانه لا مانع من دخول حرف
النداء عليه فيكون منادى مستقلا مطلقا اي حال كون كل واحد منهما
اي من البدل والمعطوف المجرد مطلقا في هذا الحكم اي في كونه كالمنادى المستقل
غير مقيد بحال دون حال من الاحوال الاربعة الافراد والاضافة
والمشابهة بها والتنكير وفسر الاطلاق بقوله اي سواء كانا اي البدل و
المعطوف المخصوص مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين او المبدل منه والبدل والمعطوف مفردين ومثالهما
مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبد الله عبد الرحمن ويا عبد الله
وعبد الرحمن او الاول مفرد والثاني مضاف منهما ومثالهما
مذكور في الشرح ايضا والاول مضاف والثاني مفرد مثل يا عبد الله
او زيد فيكون الثاني مبنيا وان كان المتبوع مفردا معربا او مضارعين
له نحو يا خيرا من زيد يا طالعا جبلا او الاول مفرد والثاني مضارع له
ومثالها مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني مفرد

نحو

نحو يا خيرا من زيد وعمرو ويا خيرا من زيد وعمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا او
نكرتين ومثالهما مذكور فيه او مضافين مثل يا غلام رجل غلام امراة او غلام امراة
والاول مفرد والثاني اما مضاف او شبهه او العكس قوله مطلقا يشمل هذه الاقسام
وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام ان يكون المتبوع مبنيا فالبدل فامثلة
البدل مثل يا زيد بشر وهو بدل الكل من الكل على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص
واحد والا يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفردا فيبنى كما في المبدل منه ويا زيد
اخا عمرو فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب ويا زيد طالعا جبلا مثال للمضارع
له وهو بدل الكل ايضا ويا زيد رجلا صالحا مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف
بقوله صالحا لان ابدال النكرة من المعرفة بالنعت واجب او حسن على ما سيأتي وهذه
الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا في كل مثال وامثلة الاقسام الثلثة
يستفاد منها والمعطوف يعني امثلة المعطوف مثل يا زيد وعمرو بالضم والبناء
فيهما ويا زيد اخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا ووصف ههنا ايضا
وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لانه في العطف لا يشترط في البدل ولما فرغ من بيان
احوال التوابع شرع في بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط
اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا
به وان يكون الابن مضافا الى علم اخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها
يختار فتح المنادى واشار الى الشرط الاول بقوله والعلم اي العلم المنادى
المبني على الضم لا على الالف ولا على الواو ليتحقق كونه بني على احدهما لم يكن اختيار
الفتح اما كونه اي العلم منادى فلان الكلام فيه اي في كون العلم منادى واما كونه
مبنيا على الضم مع ان البناء يشتمل البناء على الالف والواو فلانه يفهم
بالبناء للمفعول اي فلعله يفهم من اختار بيانا لما فتحه المفهوم من قوله يختار فتحه
المبني صفة الاختيار من ابن اي اعلم اي العلم المخبر يجري بجوازه ضمه واذا وجدت
هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الاخر بعد تجويزهما على ما سبق
فان جواز الضم لا يكون ولا يوجد الا في المنادى المبني على الضم فان العلم لا يضاف
ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا والمستغاث بالام او يفتح او بالالف
لا يختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم لا غير ولا يكون في المثنى ولا في الجمع
على حده ضم فما يختار الفتح ينبئ جواز الضم لا غير والى الثاني بقوله الموصوف
صفة العلم بابن حال كون الابن مجردا عن التاء او حال كونه ملحقا بها الياء
من غير تغيير هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو وليس ايضا

معنى ابن وابنت وشاهما ومجوعهما في حكمها في هذا الباب لعدم الكثرة اعني ابنت
مثل يا هند ابنت عمرو ويا زيد ابن عمرو والى الثالث بقوله بلا تخلل واسطة وفاصلة
بين الابن او الابنة وموصوفه كما مثلنا كما هو المتبادر الى الفهم لان الصفة
والموصوف لما اتحدا في المعنى ابى ان يقع فصل بينهما فيخرج عنه اي عن هذا
الحكم مثل قولك يا زيد الظريف بالرفع او النصب حملا على اللفظ والمحل ابن عمرو
بالنصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى في مثله بل يبنى على الضم لعدم
كثرة الاستعمال وهي مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله **مضافا** اي حال
كون ذلك الابن او الابنة مضافا يشير الى ان مضافا حال من المجرور في قوله
بابن **الى علم آخر** سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر مثل يا زيد ابن عمرو او
للمؤنث مثل يا هند ابنت زيد او الاول مذكرا والثاني مؤنث مثل يا زيد
ابن هند او العكس نحو يا هند ابنت زيد فالاقسام اربعة فقط علم نحوه
كذلك اي موصوفا جملة الصفات يجوز فيه الضم اي البناء على الضم
لسواء كان الكاف الداخل على لفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد او لا لاجل
السابقة لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به وما يرفع به
ههنا الضم فبني عليه لكن يختار بالبناء للمفعول لكونه يرجح فتحه اي فتح
ذلك المنادى على ضمه فيبنى على الفتح للكثرة وقوع يعني استعمال المنادى
الجامع لهذه الصفات يعني الشروط الاربعة والكثرة اي كثرة الاستعمال
مناسبة التخفيف لان الشيء اذا كثر استعماله يقتضي تخفيف الالفاظ
فخففوه بالفتحة يعني تبديل ضمه الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة
التي هي حركته اي حركة المنادى الاصلية لكونه مفعولا به لفعل محذوف
وجوبا وفي الرضي فخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة
حركته الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى **واذا نودي** بالبناء
للمفعول الاسم **المعرف باللام** اي لام التعريف اي اذا اريد نداؤه او اذا
قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او من قبيل
اقامة السبب مقام المسبب لان الارادة سبب والنداء مسبب
مثل قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة
قيل مثلا عند ندائه والمراد من قوله مثلا ان هذا الكلام
مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص **يا ايها الرجل** مثل يا ايها النبي
ايها النبي ويا ايها الناس وغير ذلك بتوسط اي كلمة مع هاء

التنبيه

التنبيه من بين حرف النداء التي هي ياء والمنادى المعرف باللام الذي هو الرجل وهذا
القول مختص بكلمة يا لا غيرها في هذا الباب فيتولع منها الاي انما تستعمل
في الندبة خاصة والاستغاثة ويكون محذوفة دون غيرها لانه لا يقال
ايا وهيا او اي ايها الرجل وكذا غيره تحرزا معمول له يتوسط عن اجتماع
آلتي التعريف احدها حرف النداء والآخر حرف التعريف في محل واحد بلا فاصلة
بينهما فيقع احدهما فيكون في الكلام حرف بلا فائدة وفي الرضي لانهم
لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير
دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع
النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصص الذي هو
ذو اللام موجود والاسم المتصف بالصفة المذكورة بشرط قطعها عن الاضافة
اذ هي مختصة نحو اي رجل واسم الاشارة الى هنا كلامه **ويا هذا الرجل**
بتوسط هذا بينهما فقط للعلة المذكورة **ويا ايها ذا الرجل** بتوسط
الامرين اي وهذا بينهما معا وفي هذا الاخير زيادة تشويق الى مقصود
بالنداء بمزيد تعريف فيكون الوسائط ثلثة الاثنان بالانفراد
والثالث بالاجتماع الفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا
بالنداء مخصصا للتوسط وفي الثاني وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها
والتزموا لانه جواب سؤال مقدر وهو ان اذا كان صفة للمنادى
المبني على الضم فلم لم يجز فيها الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يا زيد
الظريف وهو كما سبق من القاعدة السابقة يعني العرب لانه مفرد
اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعني جمهور النحاة
رفع الرجل مثلا اي الاسم المبني الواقع صفة لاي او لهذا وان كان
ذلك الاسم صفة للمنادى المضموم وكان حقها جواز الوجهين الرفع
بالحمل على اللفظ او الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي الذي او النصب
كما في زيد العاقل **لانه** اي الرجل مثلا يعني الاسم المبني الواقع صفة
لاي او لهذا **هو المقصود** الاصلي **بالنداء** وما بينهما وسائط
كما في البدل فالتزموا رفعه تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى
مستقل وحمل الشيء على ما رفع به مرفوع ليكون حركته الاعرابية وهي
الرفع موافقة للحركة اي الحركة البنائية وهي الضم التي هي علامة
المنادى المفرد المعرفة لانه اذا كان مبنيا يبنى على الضم لكونه مفردا

معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم فتدبر عطف
على قوله بكونه اى فتدبر حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية على انه هو
المقصود بالنداء وما قبله وسائط فقط واما الظريف في قولك يا زيد
الظريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة
جيئت للايضاح ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع
والنصب وبهذا اى قوله والتزموا رفع الرجل وما وقع صفة لاى منادى
ولاسم الاشارة المنادى بمنزلة الاستثناء من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى المبنى على الضم المفردة ولهذا اى لكون هذا
بمنزلة الاستثناء لم يذكر المص هناك اى في بيان جواز الوجهين في صفة
المفردة ما اى لفظ يجرى صفة الاسم المبهم المنادى عن تلك القاعدة
والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب الفصل
حيث قال توابع المنادى المضموم يحمل الابهم الا انه لم يذكره وافقه لزيادة
التحقيق منه **وتوابعه** هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على
الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى
على الضم فالوجه فيه ان يقول يجوز في توابع المفردة ما جاز في توابع
المبنى على الضم من الرفع والنصب بالحمل عطف على قوله الرجل الذى
هو مضاف اليه اى التزموا ايضا **رفع توابع الرجل** مثلا مضافة كانت
تلك التوابع او مفردة كما التزموا رفع توابعه اذا لم يكن منادى
مطلقا نحو جاءنى الرجل العالم وذو المال نحو يا ايها او يا هذا او يا ايها ال
الرجل الظريف ويا ايها او يا هذا او اى هذا الرجل ذو المال فالواجب
الرفع لا غير لانها اى لان هذه التوابع توابع لمنادى معرب واحد
والمعرب لا محل له وليس له الا الرفع وجواز الوجهين في التوابع
المفردة ليس مطلقا بل انما يكون في توابع المنادى المبنى على الضم
اذا كانت مفردة لانه لم يحتمل احدها الا البناء على الضم والبناء
النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف قد سبق تفصيله
وخالفوا اى العرب هذا بمنزلة الاستثناء عن قوله واذا نودى
المعرف باللام قيل يا ايها الوسائط الثلثة الا لفظ الله تعالى منادى
مفعول مطلق لفعل محذوف بجواز اى يبنى هذا القول بناء على قاعدة
تجويز حرف النداء مع اللام وهي تلك القاعدة اجتماع اللامين

في لفظ واحد

في لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط احدها اى احد الامرين
كون اللام عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هي عليه فلا يجمع بين اللام وبين
ما هو عوض عنه الا قليلا وثانيها اى ثانى الامرين لزومها للكلمة التي دخلت هي
عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها **يا الله** لان اصله الاله معرفا باللام
واصل الاله وزنه فعال من اله يأله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام فصار الاله حذفت
الهمزة الاصلية التي هي في الاله على ما بين في علم الصرف وعوضت اللام عنها
اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هي منابها ولزمت اللام الكلمة للعلمية
والنيابتها عن الحرف الاصلي بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة
الكلام يعني بلا ضرورة شعرية لاه بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع
المعوض فلا يقال في غيرها يعني في ضرورة الشعر كونه بسمعها لان الكبار بضم
الكاف والتخفيف جمع كبير مثل طوال جمع طويل وفي الرضي والاكثر في يا الله
قطع الهمزة للايذان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا
كجزء الكلمة حيث لا يستنكر اجتماع يا مع اللام ثم الكلام ولما لم يجتمع
هذان الامران التعويض واللزوم في موضع اخر بل اختص بالبناء للفاعل
هذا الاسم بذلك الجواز الباء داخلة على المقصور اى يجعل ذلك الجواز اى
اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى اسم الله تعالى يعني لم يدخل
حرف النداء جملة ما فيه اللام الا لفظة الله ولهذا اى للامر المذكور قال المص
خاصة وهي مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى خص
خصوصا لامتناع التوسط لانه يستلزم التعدد ولفظ ها
للتنبيه واللازم منتف عنها وهذا موضوع للاشارة الحسية وهو متعال
عن ان يكون محسوسا في الانا وقوله خاصة اشارة الى ان لغة احكام
للفظة الله في باب النداء قطع همزته لانها في سائر المواضع همزة وصل
والقطع مخصوص بباب النداء واختصاص ندائه بطه يا من بين
حروف النداء لا نوع لا ينادى بغيرها سماعا وندائه بلا توسيط
المبهم اى وهذا الا قليلا يعني التعريف بالعلمية يقينا واما مثل النجم
والصعق والبيت وغيرها مما فيه اللزوم لا التعويض وان كانت
اللام لازمة فيه بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
بنجم وصعق لكن ليست اللام فيه عوضا عن حرف محذوف مما دخلت
هي عليه واما الناس جمع انسان وان كانت اللام فيه اى في الناس

عوضا عن الهمزة لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا لان اصله اناس ثم عرف باللام فصار
الاناس فنقلوا حركة الهمزة الى اللام لكن لم تثبت لازمة للكلمة لانها تنفك عنها لانه يقال
ناس بلا لام في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال بلا توسيط المبهم يا الناس
ويا الناس بل لا يقال الا بتوسيط المبهم قوله والعلم تعليل لقوله حكموا
بريانه وهو مصدر بمعنى الجاري فعله الفاعلة في كلمة التي لان اصله لذي
ثم عرف باللام فصار التي وهي كلمة من الموصولات واللام لازمة
لها لانه لا انفكاك لانها اسم الاشارة والاسم موصول من قولهم من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني والجار في من اجلك متعلق
بفعل محذوف اي هلكت من اجلك بكسر الكاف يا التي قيل حذف ههنا
المنادى للعلم والاشتهار به لان النداء طيب مع انه قابل بقوله من اجلك
او لغايتها تحج بسماح احد والموصول مع صلته صفة لها فكانه قال يا ايتها
او يا ايتها التي تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم بتشديد
الياء المثناة من تحت اي ولعت قلبي وذللته ومعناه البك والواو
في وانت للحال وانت مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت
بالوصل اي بالوصل واللقاء عني اي التي والحال انت بخيلة بالوصال
والكلام الى معناه بالفارسية مرا هلاك شدم ازجهة عشق
تو دوست اي آنكسي كه قلب مرا بلايتم وجذب كردي وحالا
تو بخيلي كند كه در وصال من ونك دارد تعين ازمن لانه لا مهما اي لام
التي ليست عوضا عن حرف محذوف يجاد فلت هي عليه وان كانت
اللام لازمة للكلمة اي لكلمة التي حيث لا انفكاك في سعة الكلام كما قلنا
حكموا عليه اي على قول الشاعر بالشذوذ لانهما خالف القياس بكونه
شاذا والجواب عنه كما قلنا والكاف في قوله وفي الغلامان متعلق
بقوله حكموا في قوله اي في قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا ايشبه في
صلة الموصول والموصول مع صلته صفة الغلامان واجب بحذف
التوسيط للانتصار تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الغزل لان الغلام
المفرد يحتاج الى التشبيه وان يكونا غائبا اضيف يا كانا نكسيا لكم
نا شرائع دوانه كما ان شيعا نا شرا لانتفاء الامر التعوضي
واللزوم كليهما حكموا بانه اي بان هذا القول اشد بالدال المهملة
اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة لانهم توسعوا في التفضيل

بجيفة



بجيفة اشد من الشرة ولم يقولوا انه شاذ لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل
شذوذا تمييز يعني هذا القول اشد شذوذا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود
اللزوم فيه وكي اي وجاز لك لان اللام مشعر للجواز وعلى الوجوب خطاب
لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن
يصلح له تنبيها وههنا كذلك على ما جاء في موضعه في نحو يا تيم تيم عدي
اي في كل تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة لا حقيقة وولي كل منهما عقيب
الثاني بلا فصل اسم مجرور بالاضافة هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الاتي
ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه يا زيد زيد اليعملات
في الاول متعلق بجاز اي وجاز لك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب
الضم اي البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة والنصب لكونه
منادى مضافا اما الى المحذوف او المذكور وجاز لك في الثاني اي في الاسم
الثاني النصب فحسب بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم
من اسماء الافعال بمعنى انته يعني وجاز لك في الاسم الثاني النصب فانته
عن جواز الضم فيه فانه لم يجز والفاء جواب شرط اي اذا كان الامر
كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفي الاول الفاء للعطف وان كان
من عطف الانشاء على الاخبار اما الضم اي اما جواز البناء على
الضم في الاسم الاول لانه منادى لاجل حرف النداء علم مفرد لانه
ليس بمضاف ولا شبيه معرفة اما قبل النداء او بعده كما هو الظاهر فحقه
ان يبنى على ما يرفع به واما جواز النصب فيه فيجيء على انه مضاف الى
عدي بالتنوين المذكور صفة علم بمعنى مبني على انه منادى مضاف
فحقه ان ينصب لان المنادى اذا كان مضافا ينصب ويجب التنوين
الثاني صفة تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
في حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين
للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثاني بلا مضاف
اليه ولا تنوين معوض عنه ولا سيما على الكل وجاز الفصل بينهما
في السعة لان تكرار الاول بلفظه بلا تغيير لفظ صار الثاني كانه هو الاول
فكان لا فصل فكانه قال يا تيم عدي بلا تكرير وذلك العمل مذهب
سيبويه او يبنى على انه مضاف الى عدي بالتنوين المحذوف صفة

بقرينة المذكور في التركيب الثاني لان التابع ان يحذف السابق بقرينة اللاحق لان اللاحق مفسر
للسابق وذلك العكس مذهب المبرد وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف
والمبرد الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة
هو موليها والسيرافي اجاز الفتح في الاول ومطلق النصب وكانه اشار الى رده بجعل
الاحتمال في الضم والنصب بناء على ان يكون الاول في الاصل يا تيم بالضم ثم عدل
بالنصب فيه فتيح يعني مبني على الفتح اتباعا للنصب الثاني كما في قولك يا زيد
بن عمرو لان كان يا زيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبني على
الفتح اتباعا للنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون في تيم
الاول ثلث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا
وتعين النصب في تيم الثاني لانه لان تيم الثاني اما تابع بالتنوين مضاف صفة
تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع
المنادى المبني المفاد فنصب او تابع بلا تنوين بل مضاف الى المضاف
اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى العدي المذكور او المحذوف
فيكون تيم الثاني تابعا للمنادى المضاف المنصوب فنصب على كلا التقديرين
بلا شك تمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر في القاموس
لا اب لكم ولا ابا لكم ولا اب لك كل ذلك دعاء في المنادى لا محالة وفي اللفظ
خبر انتهى قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ما لك مستغن عن الاب اي
عن الرنخ وقال الازهري ان شتم لا شتم فوقه والعي انك لست بابن
رشيد اشهر لا النفي الجنسي وابا باثبات الالف مثل لا ابا لك منصوب اسمها
ولك الجار والمجرور خبرها عند ابي الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي
تفصيله لا يلقينكم فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة من الق بلا من
الالقاء والضمير عبارة عن المخاطب وهي تيم عدي اي لا يوقعنكم وسوءة
على وزن سوءة المكروه وكل ما هو قبيح وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكم والبيت
لجرير الشاعر قاله خطابا لبني تيم ونصيحة لهم حين اراد عمر التيمي اي المنسوب
الى بني تيم الشاعر صغير بجرا ان يهجون من الهجو يهجو هجوا مثل غزا يغزو
غزوا والهجو القدح والذم فقال الجرير خطابا لبني تيم ونصيحة لهم
لا تتركوا عمر مشغولا لا تتركوا على ان يهجوني يعني لا تكونوا ساكتين حين
اراد عمر الشاعر التيمي ان يهجوني وامنعوه على هجوه اياي
فيلقينكم بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهي مثل قوله تعالى فلا تطغوا

فيجا عليكم اي فانه يلقينكم وهو يوقعنكم في سوءة اي مكروه وبلية تصل اليكم من قبلي وجانبي
بين المراد من المكروه والبلية من قبل جرير مهاجاة اباهم والسوءة جاءت مصدرا من الفاعلة
والاصل فيه مهاجية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لفاعله وناصب
لمفعوله الكل يرجع الى بني تيم والمعنى لا يوقعنكم عمر في مكروه وبلية شديدة من قبلي لاجل تعرضه
لهجوي **والمنادى** مبتداء **والمضاف** صفة **الى ياء المتكلم** يجوز فيه
اي في ذلك المنادى **ووجوه اربعة** خبره **فتح الياء** بدل من وجوه او بدل البعض
او خبر مبتداء محذوف اي احدها او الاول او اولى **مثل يا غلامي** بفتح الياء
وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال
تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد ولان الاصل والنظر له لئلا يلزم الابتداء بالساكن
والاصل في الحركة الفتح لخفته وثقل الحرف على ما وضع على حرف واحد **وسكونها**
عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لان الاصل لان الياء مبنية والاصل في
البناء ان يكون ولثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم الابتداء بالساكن **مثل
يا غلامي** بسكونها **واسقاط الياء** عطف على سكونها لقربه او على فتح
الياء لكونها اصلا اكتفاء بالكسرة علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة
من الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة
التولد اذا كان ما قبلها كسرة يعني اذا كان حركة حرف الذي قبل الياء كسرة
لتدل الكسرة على الياء احترازا عن نحو يا فتاي ويا عصاي بفتح الياء بلا حذفها
اي لا يقال يا فتا ويا عصا بحذف الياء لعدم القرينة ولا اسكانها لئلا يلزم اجتماع
الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثاني ايضا
لانه لا يجوز اسكان الياء في مثل يا فتاي على ما سيأتي في قوله واذا اضيف الاسم
الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كانت الفا تثبت والى ان قال
والياء مفتوحة في الصور الثلث **مثل يا غلام** بكسر الميم وحذف الياء
وقلبها اي قلب الياء **الفا** عطف على اسقاط الياء او فتح الياء لا على
سكونها يعرف بالتأمل **مثل يا غلاما** بالالف هذا متفرع من القسم
الاول اصله يا غلامي بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء الفا
وهذان الوجهان اعني اسقاط الياء وقلبها الفا يقعان غالبا في النداء
واما الوجهان الاولان فيقعان في النداء وغيره على ان كل واحد منهما
اصل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود اي لان المقصود
المنادى بالنداء لا النداء فقط بل غيره اي غير النداء فيقصر المتكلم

الفراغ الخلاص من النداء بسرعة لتخلص المتكلم عنه اي عن النداء وتوجه الى ما هو المقصود
والمراد من الكلام والخبر والامر والنهي وغير ذلك فما يبتنى على النداء تخفف يا غلامي
بوجهين بحذف الياء بلا من قوله بوجهين وابقاء الكسرة دليلا عليه اي على الياء
في الوجه الثالث وقلب الياء عطف على حذف الياء الفا في الوجه الرابع لان
الالف والفتح اخف من الياء والكسرة فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف
اكثر مدا من الياء وهاء اي بهاء في الوجهين وان كانا للوصل واقيس في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يتعين اي لا يكون هذا قال الوجهان واقيس في كل
منادى كذلك اي مضاف الى ياء المتكلم تؤكد صفة لمنادى واشارة الى ما فرنا
بل يتعين فيها اي في المنادى الذي غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر
المنادى بها اي بتلك الاضافة لتدل الشهرة والغلبة على الياء المغيرة
اسم مفعول من غير بالحذف في الوجه الاول والقلب الفا في الوجه الثالث
فلا يقال في يا عدوي بفتح الياء او سكونها يا عدو بالحذف وان كتفاء
بالكسرة ويا عدوا بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال
يا عدوي بالفتح او الاسكان لان العدو لم يغلب ولم يشتهر اضافته
الى ياء المتكلم لان الشخص لا يضيف نفسه عدوه الى نفسه تحاشيا وقد جاء
حال كونه شاذا في المنادى الذي غلب عليه اضافته الى الياء يا غلام
فاعل جاء باعتبار المثل بالفتح اي بفتح الميم اكتفاء بالفتح عن الالف
لان الفتحة يكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التولد
منها وانما كان شاذا او كثرة التغير ولان الفتحة تكون دليلا على
الالف دون الياء فيكون الياء بعد الابدال دليلا وانما جاز لحصول
التخفيف وانما فتح يا بني في يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام
لاجتماع الياءات **و** يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم **يا ابه**
كانه يجوز ان يكون بغير هاء وقد جاء قوله بالهاء تتعلقا بيكون
المقدر فيكون هذه الجملة الاسمية معطوف على الجملة الاسمية
وقبل والاولى ان يكون بالهاء عطف على محذوف اي بلا هاء و
بالهاء فيكون في حيز الجواز اشهر اذ ليس من كلام المصنف ما يكون وقوع
قوله بالهاء في حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح في هذه الوجوه
الاربعة كلها **وقفا** اي في حال الوقف نصب على الظرفية باعتبار
المضاف تقول حال الوقف يا غلاميه بالفتح ويا غلاميه بالاسكان

وياغلامه

ويا غلام بالحذف ويا غلاماه بالقلب ويا غلامي بالفتح والحذف وان كان شاذا
فرقا بين الوقف والوصل يعني اذا كان بهذه الوجوه توصل الى ما بعدها بلا فاصلة
لا يؤتى بالهاء واذا كانت تنقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا
على القطع وعدمها دليلا على الوصل **وقالوا** اي العرب **في مجاوراتهم**
جمع مجاورة اي في محاوراتهم الرفيعة من اضافة الاب والام الى ياء المتكلم
يا ابي ويا امي بناء على الوجوه الاربعة المذكورة في يا غلامي كما مر اي كما في
ما اضيف الى ياء المتكلم يعني قياس مطرد فيهما مما في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلا هاء في الوصل
ومع الهاء في الوقف فيكون في كل منهما ثمانية اوجه مع وجوه اخر جمع اخرى
مؤنث اخر زائدة صفة وجوه بعد صفة عليها اي على الوجوه الاربعة بل على
الوجوه الثمانية لكثرة استعمال نداءهما في كلامهم لان الانسان يكثر نداءه
لابيه وامه وكثرة النداء يقتضي كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه
تيسر بوجه آخر اذ اكثر الوجوه كما اشار المص اليها اي الوجوه الاخر الزائدة
عليها بقوله عطفا على الوجوه الاول **ويا ابت ويا امت** اي قالوا في نداء
الاب والام بطريق آخر يا ابت مكان يا ابي ويا امت مكان يا امي ايضا كالوجوه
الاول بابدال التاء المثناة من فوق بالياء المثناة من تحت والياء
في يا ابي يعني من جعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفي
الكاشفة التاء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك منه التحتانية وما فوقها
الفوقانية دون العكس كما زعم انتهى وفي الرضي هذا عند البصريين وانما
ابدلت التاء لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم ولكن عند الوقف
تقلب هاء لكونها للتانيث وقال الكوفيون التاء للتانيث والياء
مقدرة بعدها ولو كان الام كما قالوا السبع يا ابتي ويا امتي انتهى وانما طولت
لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوض عن الواو **فتحا**
وكسرا اي حال كون التاء المبدلة مفتوحة على وفق حركة الياء فيه
اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا حال لكن الا بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله
كما قدره الشارح بقوله اي قالوا يا ابت ويا امت انتهى بابدال التاء بالياء
وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل
يا ابت وامت يا ابي ويا امي بفتح الياء والميم في يا ابت ويا امت بعد الابدال
للتخفيف او كان للتاء المبدلة مكسورة وهو اكثر استعمالا لمناسبة الكسرة

الياء التي هي الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة
لا بدالها من حرف ساكن فحركت بالكسرة لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة
للتخفيف ايضا وقد جاء الضم اي البناء على الضم ايضا اي كما جاء البناء على الفتح
والكسر نحو يا ابت ويا امت بالبناء على الضم فيهما ومنها ثلث لغات البناء
على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على
الفتح ثم البناء على الضم المستقبل لما جرى مجرى المنادى المفرد المعرفة
لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف فجرى مجرى المنادى المفرد
المعرفة فبني على الضم ولم يذكره المصنف قال فتحا وكسرا لم يقل وفتحا
لعلمه اي لقلة استعماله لثقل الضمة على الياء وان كانت مبدلة **و**
قالوا اي العرب ايضا في نداء الاب والام بطريق الندرة **يا ابتا ويا امتا**
بالالف اي بالحاق الالف بعد التاء فيه اشارة الى ان قوله بالالف
عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اي قالوا في
نداء الاب والام يا ابت ويا امت بابدال التاء بالياء وبالالف
اي قالوا يا ابتا ويا امتا بالحاق الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قيل
ههنا جمعا بين العوض التاء والالف لانه يجوز ان يكون لشيء عوضان
كما قالوا بتعويض التاء وحدها يا ابت ويا امت وتعويض الالف
وحدها يا ابا ويا اما قالوا بتعويضها معا يا ابتا ويا امتا دون الياء
اي ياء المتكلم فما قالوا يا ابتي ويا امتي كما لم يقولوا بالياء والالف
او بالياء والتاء والالف احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض
عنه فانه اي فان هذا الجمع غير جائز لانه لا اعتبار للعوض
عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الشمس والجمع وبين الشمس والقمر **و**
قالوا اي العرب عند نداء ابن الام وابن العم اعادوا قالوا اتيانه
لانه لو كان خاصا لا يوجد في غيره الا شاذا **يا ابن ام ويا**
ابن عم خاصة اي خص هذا القول بهما خصوصا هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم يعني بالنظر الى انه لو كان المضاف الى المنادى
والمضاف الى الياء الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف ولا يقال يا ابن خال بالفتحة ايضا بل يقال يا ابن
اخي ويا ابن خالي على الوجوه الاربعة المذكورة بالياء وبلا ياء
لا اي لتمس هذا الاختصاص بالنظر الى الابن المضاف الى الام والعم

المضاف الى الياء

المضاف الى الياء ايضا كما هو الاختصاص بالنظر الى الام والعم فانهم يقولون
عند بنت الام المضافة الى الياء يا بنت ام بالفتح للاكتفاء المذكور وعند
نداء بنت العم المضاف الى الياء يا بنت عم بالفتح ايضا على الوجوه الاربعة
مع زيادة وجه خاص عليها وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف
من غير شذوذ وقولا بانه مثل يا اب يا غلام فقالوا اي العرب يا ابن اخي ويا
ابن نحي بفتح الياء فيهما مثل يا غلامي وقالوا ايضا يا ابن امي ويا ابن عمي و
بسكونها الياء فيهما مثل يا غلامي بسكونها وقالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء
ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما
وقالوا اي العرب ايضا بزيادة وجه اخر على هذه الوجوه الاربعة والحال انه
قد شذ اي قد كان شاذا في النادر المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف المقلوبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة فقلبها
لكثرة الاستعمال اي لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد
في الالفاظ السابقة وطول اللفظ لانه بجعله اربع كلمات وهي حرف
النداء والمنادى والمضاف اليه للمنادى وياء المتكلم طولا واحدا
وثقل بكسر التاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن ضعف مضاف
الى الفاعل وهو التضعيف وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ
لان ثقل التضعيف لا توجد الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلة الثلثة
شرط لجواز حذف الالف اكتفاء بالفتحة فيولع في تحقيقه
الكثرة تحقيق يا غلام لزيادة هذه الوجوه الخمس على الوجوه
الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر
من حذفها في نحو يا غلام ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق به
احال الترخيم لان الترخيم تغير والنداء باب تغير كما ان النداء
ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغير
يناسب التغير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن
بالترخيم ان الامر المهم مما لا يقبل التوقيف والمكث وسيما تم الطلب
بل يكتب انه يؤمن بسرعة تزجيح في بيانه اي في الترخيم لتكميل احوال
المنادى فقال **وترخيم المنادى** الاضافة ظرفية بل علته عطف
قوله وفي غيره او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي وترخيمك المنادى

مقيلا

جائز اى واقع وثابت يعنى ان الجواز ههنا بمعنى الوقوع فى سعة الكلام يعنى ان الترخيم
بان يكون سعة فى الكلام ليجئ بمقابلة الضرورة من غير ضرورة والجاران يتعلقان
بالوقوع لشركته صفة ضرورة دعت اليه اى الى الترخيم واقتضته فان دعت
اليه ضرورة واقتضت ضرورة الترخيم فترخيم المنادى واقع بالطريق الاولى
فالترخيم فى المنادى واقع سواء دعت ضرورة اولا وهو اى الترخيم فى غير
اى غير المنادى واقع ثابت ضرورة اى للضرورة يشير الى ان نصب ضرورة
على انه مفعول له للوقوع لشركته داعية اليه اى الى الترخيم كقول الشاعر وما ربة
ان من شاعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم لا فى سعة الكلام وهو اى الترخيم
فى اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله فى القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لانه
سهل فهو رخيم والجارية التى صارت سهلة المنطق فهو رخيمة ورخيم ومنه
الترخيم فى الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه ترخيم المنادى حذف مصدر
ترك فاعله ومفعوله فى آخره اى فى آخر المنادى اى حذف شئ من آخر المنادى
تخفيفا علة للحذف ولذا قال الشارح اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مثل
تجاوز ساكنين واضافة ونحوهما تقتضيه موجبة الى الحذف المستلزم للتخفيف
وفى الرضى يتصورن بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب قاض
وعصا والافكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة
وحذف الاعتباطى مع انه لابد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة
هذا الكلام فعلى هذا اى على تقدير ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم
المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى يكون ذلك التعريف اى تعريف
الترخيم وهو حذف فى آخره تخفيفا مخصوصا اى خاصا بترخيم المنادى ولا يشمل
الى غيره ويعلم منه اى من تعريف ترخيم المنادى ترخيم غير المنادى بالرفع نائب
الفاعل لقوله بالمقايسة اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان
ترخيم المنادى حذف فى آخره تخفيفا ويمكن حمله اى حمل ذلك التعريف على تعريف
الترخيم مطلقا سواء كان الترخيم المنادى اولا بارجاع البناء متعلق بالحمل
او بالامكان الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا وارجاع الضمير المجرور الى الاسم
مطلقا فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى اولا حذف
فى آخره اى آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا ولكنه غير ملائم
سوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعا لان الخصوص
او لان العموم لكون التعبير الاول انسب بالمقام والثانى انيد بالمراد وشرط

اى شرط

اى شرط ترخيم المنادى على التعبير الاول اى على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على تعبير الثانى اى تقدير كون التعريف
عاما للترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لا شرط له لكونه ضروريا واما
ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشروط لكون الحذف خلاف
معقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا امور
اربعة ثلثة منها عدمية على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة
فاربعة منها عدمية لانه فى بعضها ان لا يكون مندوبا هى اى الامور الاربعة
العدمية احدها ان لا يكون المنادى الذى اريد ترخيمه مضافا حقيقة اى اضافة
حقيقية او حكما اى اضافة حكمية كان يكون مضافا بالاضافة اللفظية او شبه
مضاف اذا كان كذلك فقد دخل فيه اى فى قوله مضافا المنادى المشبه بالمنادى
المضاف والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية ايضا اذ لا يمكن الحذف اى الترخيم
من الاول اى من المضاف حقيقة او حكما لانه اى لان الاول الذى هو المضاف
ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى واذا حذف يلزم ان يكون الترخيم فى وسط
الكلمة وهو ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى يا غلام
زيد ويا صاحب عمرو هو المضاف المخصوص وهو لا يستفاد بدون
ذكر المضاف اليه ولا يمكن الحذف والترخيم ايضا من الثانى يعنى من المضاف اليه
لانه اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ
لان المضاف منفصل فى الدلالة على المعنى وان كانت الاضافة معنوية
واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى معنى نحوا بلا ضرورة داعية اليه
وذا ممتنع لما عرفت فامتنع الترخيم فيهما بالكلية اى فى المضاف نظرا
الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا شرطا
عدميا والثانى ان لا يكون المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا
حقيقة او حكما مستغاثا لازالة لتاكيد التنبيه مجرورا باللام اى مستغاثا
يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا باللام سواء مضافا مثل
يا لعبد الله او لا مثل يا لزيد لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب
والبناء للاثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة او البناء اذا كان
مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى
من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز فلم يرد من ورد عليه اى
على المنادى المستغاث مطلقا الترخيم الذى هو من خصائص المنادى

وسط

لا قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب والبناء
ولا زائدة ايضا لتأكيد معنويا عطف على قوله مجرورا اى لا يكون ذلك المنادى ايضا
مستغاثا مبنيا على الفتح بزيادة الالف اى الف الاستغاثة في اخره لانه اذا كان كذلك
لا يرخم لان الزيادة اى الالف الاستغاثة في اخره تنافي الحذف اى الترخيم والترخيم
ينافي الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم فيه ولم يذكر المص المندوب مع انه من الشروط
العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهي تنافي الترخيم لا يرخم لانه اذا كان
المندوب غير داخل في المنادى بحثه اى عند المص على ما سبق حتى يحتاج الى اخراجه
منها وما مبتداء وقع صلة في بعض النسخ من قوله ولا مندوبا وبا مقام الفاء جواب
النداء المتضمن لمعنى الشرط لان حرف من حروف الشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسم
من حرف الناسخين خبره وهي مع اسمها وخبرها خبر كذلك المبتداء والمراد من
الناسخين الطلبة المتعلمين يعني ان قوله ولا مندوبا لم يكن في اصل النسخة التي
كتبها المص بل الحقه بعض الطلبة مع ان وجه اشتراطه عنده ان المنادى ظاهر
وجه عدم الاشتراط اعني اشتراط قوله ولا مندوبا ان الاغلب والاكثر فيه
اى في المندوب زيادة الالف او الياء والواو بدلا عن الالف في اخره لمد الصوت
المطلوب في الندبة اظهارا للتفجع واعلاما للتأسف كما في المستغاث بالالف
زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهارها فلا يناسبه اى فلا يناسب
المندوب الترخيم المستلزم الحذف المنافي للزيادة كما في عدم ترخيم المستغاث
بالالف للتخفيف اى لمجرد التخفيف لا لغرض اخر و الثالث من الشروط
العدمية ان لا يكون المنادى الذى اريد نداؤه ترخيمه جملة يعني علما منقولا عن
الجملة مثل تابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها على ما مر لان الجملة المنقولة الى
العلمية محكية بحالها فلا تغير اى فلا تقبل التغير من زيادة او نقصان على ما سبق
تحقيقه في تحت بحث المنحرف تمت الشروط العدمية والشرط الرابع وهو
الشرط الوجودى احد الامرين الوجوديين يعني احدهما كاف في جواز الترخيم
بعد كون الشروط الثلثة الباقية مفقودة ومنعدمة في جواز الترخيم
بعد كون الشروط الثلثة السابقة مفقودة ومنعدمة وهو اى احدهما
ان يكون المنادى الذى اريد ترخيمه بعد ان لا يكون مضافا او مستغاثا
او جملة اما علما قبل النداء لان اى اسم لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل
يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لا سيما زائدا على ثلثة
احرف لانه اذا كان ثلاثيا سواء كان متحرك الاوسط او لا مثل يا عمرو

ويا زيد

ويا زيد لا يرخم ايضا وان وجد تلك الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز
ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط مثل يا عمر في يا عمرو وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثي وان كان
ساكن الاوسط فيقول يا ز في يا زيد لكونه علما لان العلمية ناسبها التخفيف
بالترخيم لكثرته اى العلم والكثرة تقتضي التخفيف مع ان قوله لشهرته علة
للجملة الاتية بكونه مبنيا موصولا ابني مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع
الى الموصول مبتداء اى من المنادى والجملة صلته خبر بتقدم لقوله دليل وهو مبتداء
وهذه الجملة خبر لقوله مع انه علما موصولة التي اى حذف مبني للمفعول ونائبه
ما استكن راجع الى الموصول والمعنى بعد ان كثر علماء العلم والعلمية ناسبها التخفيف
بالترخيم ان يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اى علامة دالة
على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوع بين
الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون
الباقي منه دليلا على المحذوف ولزيادة عطف باعادة الجار على قوله
لان العلمية اى ولزيادة حروف المنادى على الثلثة اى على ثلثة احرف
لم يلزم بالترخيم نقص الاسم الذى اريد ترخيمه عن اقل ابنية جمع بناء الاسم
المعرب اى عن اقل بنائه وهو ثلثة احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج
الى حرف يبتدا به والى حرف اخر يوقف عليه والى حرف اخر يفصل بينهما فلزم
منه ان يكون اقل بنائه ثلثة احرف بلا علة موجبة للحذف لانه اذا كان
بعلة موجبة يجوز نقص كما في عصا ورحى ويد ودم لان المحذوف بالعلة
الموجبة كالثابت واما يعني اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلثة
فالشرط ان يكون اسما ملتبسا بالهاء المتحركة نحو شاة وثبة فانه
يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة بل كان اسم جنس سواء كان
ثنائيا كثبة وشاة او ثلثيا كظلمة وسلمة او غيرها كقائمة الا انه
اذا وقف على الترخيم منه يوقف مع الهاء فيقال في يا طلحة يا طلحه
الا انه يكون مقام الالف الاطلاق نحو قبر قبل التفرق يا ضباعا
لان وضع التاء التي للتأنيث على الزوال لانها ليست من نفس الكلمة
الداخلة هي عليها فيكفي ادنى مقتضي للسقوط فكيف استفهام انكاري
يعني كيف لا يكفي ادنى مقتضي السقوط اذا وقع التاء التعارض موقعها
هو لام الكلمة يكثر فيه اى في ذلك الموقع سقوط حرف الاصل المراد بالموقع
الذى يكثر فيه سقوط حرف الاصل ما هو اخر المنادى والتاء واقع في اخر

النادر واذا كان الحرف الاصلي سقط من اخره بالترخيم فسقوط الحرف العارض به وهو
التاء يكون اولى ولم يبالوا اي العرب بالفارسية باكي نداشتند عربان ببقاء
نحو ثبة كره وجماعة وشاة كوسفند بعد الترخيم اي بترخيم ذي التاء الاوطاني
وضع على حرفين قوله حرفين متعلق بالبقاء لانه بقاء اي بقاء ثبة وشاة
بعد الترخيم كذلك اي على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله الشرط الحق الترخيم
قبل لانه لم ترى اضطراب مع التاء متعلق بقوله ناقصا ايضا اي كما كان قبلها ناقصا
مع الترخيم ناقصا فالمعنى بالخوثبة لانه ناقصا عن ثلثة احرف مع التاء كما كانا
ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقض الكلمة عن اقل ابنيتها
بل النقض انما لزم عن الوضع اذ التاء كلمة اخرى براسها اي بذاتها وضعت
للتانيث امتزجت بما قبلها بحيث صارت محل الاعراب ولا يرخم بالبناء
للمفعول بغير ضرورة شعرية داعية الى الترخيم منادى نائب الفاعل لم يستوف
مضارع مبني للفاعل صفة النادر او لم يستكمل الشروط المذكورة منها
علمية ونحلت وواحد منها وجودي وقد شرط الاما ان شرط كونه
في باصاحب فان صاحب نكرة تعرف النداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا
بتاء التانيث فالشرط الوجودي عدمي وان الشروط العدمي كالعلمية
فالمناسب ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا ووجه شذوذه فالوجه
والسبب في ترخيمه بدون شرط كثرة استعماله منادى والكثرة تقتضي
التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى ولما فرغ من بيان شرائط
الترخيم عدما ووجودا شرع في بيان كمية المحذوف اي في بيان مقدار ما يحذف
من المنادى بسببه والمحذوف بسببه ثلثة اقسام حرفان او كلمة براسها
او حرف واحد فقال مصدر الكلام بالفاء التفسيرية فان كان في اخره
اي في اخر المنادى الذي اريد ترخيمه زيادتان اي حرفان زائدان كائنتان
في حكم الزيادة الواحدة اي في حكم زيادة حرف واحد في انهما زيدتا معا
بمعنى دفعة واحدة بحيث لم يكن احدهما منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما
لمعنى دفعة واحدة بمعنى واحد وانه تفسير اي بقوله في حكم الزيادة
الواحدة بما لم يكن زيادتهما منفردة بان يكون احدهما منفردة عن صاحبتها
وان يكون الثاني بمعنى اخر غير ما زيد له الاول كنحو ثمانية ومرجانة فان
الياء والنون فيهما اي في الاول والثانية زيدتا لمعنى اولا اي قبل زيادة
الثانية ثم زيدت تاء التانيث لمعنى اخر وهو التانيث فلم يكن زيادتهما

بمعنى وابدلت فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء ولئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة الياء لان ما قبل
تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا ولذا زيدت الياء لذلك كسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتانيث
فصار ثمانية فيلزم ح ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل
شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة في البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت
التاء للتانيث فلم يحذف للترخيم منهما الا الاخر يعني الا التاء لكونهما اسمين ملتبسين
بتاء التانيث مثل ثبة وشاة كاسمار اذا جعلتها فعلا ويكون مثالا لما نحن فيه
ماخوذ من الوسامة مصدر من وسم يسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لامن وسم
يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهو الكي اي الحسن بضم الحاء وسكون
السين بالفارسية خوب واسم الفاعل منه وسيم كما هو مذهب سيبويه اصله وسم
قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف
والهمزة في اخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء لا يكون فيما نحن فيه اذا جعلتها
افعالا جمع فعل واسماء جمع اسم على ما هو مذهب غيره اي غير سيبويه فاصله اسمو
مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماء ومثل افعال ثم قلبت
الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة كسقاء فصار اسماء في يكون
في اخره حرف صحيح اصلي قبله مدة زائدة ولذا قال الشارح لانه يكون ح اي حين كونه جمع
اسم كافعال جمع فعل من باب عمار اي من باب ما يكون في اخره حرف صحيح اصلي قبله مدة
زائدة لكونه مذهب سيبويه مختارا عند المص اتاه مثالا لهذا القسم ومروان
بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل والاصل فيه مرو ثم زيدت الالف
والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر
الذي يرى به النار والوجهان محتملان ثم سمي رجل **او كان في اخره** اي في اخر المنادى
الذي اريد ترخيمه **حرف صحيح** قبله اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله
زيادتان بطله او قبل ايراده بحرف النفي ان الشرطية وانما عطف هذه القاعدة
على الاول قبل الايراد المذكور لاتحادهما في الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة
بينهما بالعموم والخصوص من وجه لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول
دون الثاني في نحو منصور اي صحيح اصلي لتبادله اي لسارعة الاصالة الى الذهن اي الى
ذهن السامع عند سماع الفصيح لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة بمعنى ان يكون
اصلا كونه حرفا صحيحا لا قبل الفعل والبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون
زائدا لان الصحة لا تمنع الزيادة وانما قلة كثيرة لا يحتج لكن الغالب الصحيح الاصالة
فيخرج بهذا اي من هذا القسم نحو سعلاة بكسر السين لان التاء منه فان كان حرفا

افعل او مع

صحيحا لكنه ليس باصل بل زائدة للتأنيث لانه لا يحذف منه الا الالف ويبقى لا يرخم من نحو سعلاة
الا التاء لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث سواء كان علما او لا او السعلا والسعلاة
بكسر السين المهملة منهما الغول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ابد وجمع كرسي وسعالى
بفتح السين والعين وهو اي الحرف الصحيح بعد ان يكون اصلا احترز منه ان يكون زائدة كمنصور
ومسكين وعمار او كان فيهما قوله بحرف صحيح مثل مروي ومدعو فان الواو والياء
الواقعتين في الآخر اذا كان ما قبلها ساكنا يكونان في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما سيأتي
تفصيله ولذا علله الشارح بقوله فان الحرف الاخير منهما اي من قوله مرمي ومدعو
الياء في الاول والواو في الثاني في حكم الصحيح الحرف في الاصالة لما قلنا انفا قبله
اي قبل ذلك الحرف مدة بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك
مررت برجل في كه كتاب اي الالف او واو او ياء ساكنة اي ساكن كل واحد منها
حركة ما قبلها من جنسها حتى يعني ان يكون الالف ساكنة وحركة ما قبلها
فتحة كعمار والياء ساكنة ما قبلها كسرة كمسكين والواو ايضا ساكنة حركة ما قبلها ضمة
كمنصور واحترز بقوله ح بنحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مد لعدم كونهما
ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو اصل في تصغير وحل بالحاء المهملة
وسنور فان الياء والواو لا يشبهان حلتين لعدم حركة ما قبلهما من جنسها والمراد بها
اي بالمدة المدة الزائدة يعني الالف والواو والياء الزوائد لتبادرها اي المدة الزائدة الزائدة
الى الذهن اي الى ذهن السامع حين سمع المدة لغلبتها اي لغلبة الزيادة في الحرف
المد وكثرتها عطف تفسير فيخرج منه اي من القسم الثاني نحو مختار ومنقار فان حرف
المد فيهما ليس بزائد الزائد في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والنون والالف
فيهما منقلبة عن الياء والواو الاصليتين لان الثاني فيهما خير ثم نقل الى باب
الافتعال والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون فانه لا يحذف
بسبب الترخيم منه اي من مختار اذا رخم الا الحرف الاخير وهو الراء لكونه
من القسم الاول بقوله وان كان غير ذلك بحرف واحد وهو اي والحال ان
ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف يشير ان الجملة
الاسمية حالا بالواو والضمير من الضمير المجرور في آخره اي في آخر المنادى والحال
عن المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
يصح المعنى وهنا كذلك لانه اذا قيل في المنادى تمام في آخر المنادى يصح
ان كان بالتاويل وهذا مثل قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح
ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا كمنصور مثال لما يكون المدة الزائدة واوا

ومسكين

ومسكين مثال لما يكون ياء وعمار مثال لما يكون المدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح
اصلي وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهي الواو والياء والالف قوله لئلا يلزم
تعليل لكون الحروف اكثر من اربعة احرف من حذف حرفين بالترخيم منه اي من هذا القسم عدم فاعل
يلزم بقائه اي بقاء المنادى على اقل ابنية العرب متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة
على الاربع وقد يحذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية العرب
وهي ثلثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز وانما لم يأخذ الشيخ هذا القيد اي قيد
كون حروفه اكثر من اربعة في قوله زيادتان في حكم الزيادة الواحدة بان يقال فان كان
آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين
من عدم بقائه على اقل الابنية لانه نحو ثبون جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية
كرده از كوسفند وقلون جمع قلة بالواو والنون او بالياء والنون فيهما
بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التي تضرب بها
القبان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركي جالك وفي المفصل وذو التاء من
المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير مغير
كثبون وقلون اذا نودي يرخم بني للمفعول بحذف زيادته وهي الواو والنون
لانهما زيدتا معا فصارتا في حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد في القسم الاول
كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقي بعد
الترخيم على اقل الابنية اولا لان بقاء الكلمة فيه اي في نحو قلون وثبون على حرفين
بعد الترخيم ليس للترخيم حتى يلزم بقاء العرب على اقل ابنية بلا علة موجبة
بل قبل الترخيم ايضا لانه كذلك قلنا في نحو ثبة وقلة حذفتا بالبناء للمفعول
جزاء الشرط اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين الاول والثاني بالترخيم اما حذف
الحرفين الاخيرين معا في القسم الاول وهو ما كان في آخره زيادتان في حكم الزيادة
الواحدة فلانهما اي فلعلة كونهما في حكم الزيادة الواحدة فكما زيدتا معا
حين الزيادة حذفتا معا عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة
ولئلا يلزم عزل الرافعين ولانهما لما كانا في حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف
الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد فكذا واما حذف الحرفين الاخيرين
في القسم الثاني وهو ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة فلانه
لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته اي مع كونه صحيحا اصليا فمن ثم لان لا يحذف
بلا علة موجبة حذفت المدة الزائدة اي وجب حذف المدة الزائدة قبله
مع ضعفه وزيادته لئلا يرد منه ورد يرد مثل وعد يعد المثل بفتح الميم والثاء

المثلث السائر صفة المثل اي المشهور بين العرب ومثل المشهور قولهم صُلت على الاسد
وبُلت من النقد صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت بفتح الواو
والصاد فاعل كما بين في علم الصرف ومصدره صلوة وهي الحملة والمراد والاسد
معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب بولا وهو الخوف باعتبار ذكر
السبب وارادة المسبب لان الخوف سبب للبول النقد في الصراح بفتح النون
والقاف نوعي از گوسفند كوتاه دست وپاي زشت روي يعني صغار الغنم
يعني اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشابه بالاسد واعرضت عن حذف التضعيف
الزائد المشابه بالغنم الضعيف ولان حرف الصحيح الاصلي اذا حذف بالترخيم فالحرف
الضعيف الزائد يكون اولى بالحذف بالترخيم وان كان المنادى الذي اريد ترخيمه
مركبا ولا شك ان اطلاق قوله مركبا ان يشمل المضاف والمشبه به والجملة
لانها من انواع التركيب ودفعه الشارح بقوله ويعلم منه المفعول من بيان شرط
الترخيم ان ليس المراد بالتركيب هنا ان لا يكون مضافا ولا مشبها به ولا جملة
يعني ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشابها به ولا اسناديا بل المراد ان يكون تركيبا
امتزاجيا مثل بعلبك وتعدادها مثل خمسة عشر فان كونهما حذف الاسم الاخير
بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير مثلا في ترخيم بعلبك يا بعل بحذف الكلم
الاخير وهو بك وفي ترخيم خمسة عشر يا خمسة بحذف الاسم الاخير وهو
عشر لتنزيله اي لمشابهة الاسم الاخير منزلة تاء التأنيث في كون كل واحد
منهما اي من الاسم الاخير وتاء التأنيث كلمة على حدة صفة كلمة اي كلمة مستقلة
يعني فكما ان التاء كلمة براسها تدل على المعنى كذلك الاخير كلمة براسها يدل على
المعنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم يحذف وحده بما صارت
تلك الكلمة وذلك الاسم بمنزلة الجزء مما قبلها ذلك ان كان اي المنادى الذي
اريد ترخيمه خبر ذلك المذكور من الاقسام الثلثة كونها ثلثة باعتبار
الشرط والفاصلة لا باعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان لا اقسام كما بينا
سابقا حرف واحد اي فيحذف حرف واحد وقال المحشي قدر المخارج
مع مضي الجواب الماضية لا الى طريق الغاء فانه لا يجوز في الجزاء بغير قد
الانسب ان يجعل التقدير فيقدر حذف حرف واحد او لم تغني الشارح
في العبارة حيث اعتبر ههنا بالمضارع لان المعنى فيما سبق عن الماضي
ولا ان اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التي تفيد
التقليل وهي المضارع ولعدم احتياجه الى التقدير فالانسب

بالمقام

بالمقام ما ذكره الشارح لحصول الفائدة المقصودة من الترخيم بحذف حرف واحد وهي التخفيف وعدم
وجوب حذف الاكثر يعني الكثير من حرف واحد بوجوب حذف الاكثر الشروط المذكورة في
الاقسام الثلثة نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك فهو نشر على ترتيب اللف فحذف
منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم
موجب حذف الاكثر من ذلك كما في الاقسام الثلثة فاقسام الترخيم باعتبار
الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم
ومقداره شرع ان المحذوف اما في حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال وهو اي
المنادى المرخم في حكم الثابت المنادى بجميع اجزائه وحروفه مع ان الحذف
لا لعلة موجبة وما يكون في حكم الثابت ما لا يكون لعلة موجبة والمحذوف بالترخيم
في حكم ما ثبت لكن الشارح اقتصر على الاولوية في حكم الثابت لان الثبوت في
الباقي اولى منه في المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة اي المنادى المرخم
بعد الترخيم على متعلق يبقى على ما كان ذلك الحرف عليه الضمير المجرور راجع الى
الموصول المراد بالموصول ههنا الحركة الثلثة الضم والكسر والفتح والسكون قبله
اي قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو
يا بلب في يا بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو يا حار في يا حارث
وان كان مفتوحا يبقى على السكون نحو يا ثمو في يا ثمود على الاستعمال الاكثر
فيقال اي اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة
مؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال في يا حارث يا حار بترخيم
حرف واحد منه لانه من القسم الرابع بكسر الراء كما كون ما قبلها على ما كان يا حار
عليه قبل الترخيم لكون المحذوف كالثابت ويقال في يا ثمود يا ثمو بواو
متطرفة اي بوقوع الواو في الطرف بعد ضمة مع انه لم يوجد في كلام العرب
اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم
وقوع الواو المذكور في الطرف بعد الترخيم كما لم يلزم وقوعها قبله و
يقال في كروان يا كرو بواو متحركة وقعت بعد فتحة مع انه لم يوجد في كلامهم
اسم واو وياء متحركتان الا قلبت الفا للعلة المذكورة ولم يلزم القلب ولا ان
المنادى الذي يبقى آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلثة
واما لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر في الاستعمال منه وما هو الاقل فيه بل ظاهرها
سواء كونه يا قنب في يا قنبل ويا بلب بالضم في يا بلبل فانه لم يعلم ان الاكثر
استعمالا او الاول وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل مبنى للمفعول الذي يجعل

المنادى المرخم على الاستعمال الاقل لمقابلة ما هو الاكثر استعمالا لا اسما مفعول الثاني برأسه الجار والمجرور
صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا لانه لم يحذف منه شئ كلام فانه ولاطه برأسها ولا حرف
واحد فيكون له في بنائه اى كونه مبنيا واعلاله وكونه معتلاله وتصحيحه لئلا يوجد في الكلام
اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة حكم نفسه اى حكم الحروف الباقية بعد الترخيم لا حكم
الاصل لان المحذوف بالترخيم لما جعل كالم يكن صار ذلك الاسم كانه لم يحذف منه شئ
فصار كانه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بني عليه وان اقتضى التصحيح صحح
وان اقتضى القلب قلب ولهذا اشار ثلثة امثلة فقال فيقال الفاء ههنا كالفاء
في فيقول يا حار في يا حارث بالضم اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له في بنائه
حكم نفسه لانه اسم مفرد ليس بمضاف ولا مشبه به معرفة ليس بنكرة برأسه اى مستقل
لانه بحروفه عند الوضع ثلثة يعني ثلاثي الوضع مثل يا زيد فيضم اى فيبنى على الضم
ويا ثمو في يا ثمود هذا مثال لما يكون له في تصحيحه حكم نفسه لانه لما قيل ثمو بعد الترخيم
اسما برأسه اى اسما مستقلا صارت الواو طرفا اى وقعت الواو الساكنة
في الطرف بعد الضمة اذ انه كذلك فلا يوجد لا النفي الجنسي وجرم بفتح الجيم والراء
المهملة اسمها قلبت ياء نحوها وكسر ما قبلها لتسلم الياء فصار ثمى كما دار في ادلو
جمع دلو واحق في احقو ويا كروا في يا كروان هذا مثال لما يكون له في اعلاله حكم
نفسه لا حكم اصله وفيه نشر على خلاف اللف لانه لما قيل كرو بعد الترخيم اسما برأسه
اى اسما مستقلا لانه لم يحذف منه شئ يعني كانه ثلاثي الوضع ارتفع مانع الاعلال
وهو اى مانع الاعلال وقوع الساكن بعد الواو لانه اذا سكن الحرف الذي بعد
حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل طوى ولوى ويطوى ويشوى وههنا
لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل كرا كانه ثلاثي الوضع كانت الواو
متحركة وما قبلها مفتوحا فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما بين
في علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب وقد استعملوا طه قد ههنا للتقليل ولذلك
على الاصح الدلالة ان استعمال صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب
اقل منه في النداء لان استعمالها في النداء اكثر لكونها موضوعة كان طه والندبة
وفي الحاشية لا ايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل بين مباحثه
فالاولى ان يؤخر بحث المنادى برمته الى هنا كلام اقول اورد المصنف المندوب
في اثناء المنادى حيث وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب
داخل في المنادى عند بعض النحاة وان طه يا موضوعة للنداء مستعملة
فيه حين لا يلتبس المندوب مع المنادى نحو يا زيد ويا عبد الله الا بالقرينة

ولهذا الاقتراح

استعملوا

ولهذا الاقتراح اى درج بحث المنادى يعني الترب صيغة النداء يعني يا خاصة ولم ينقلوا وقد
با في المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لكن طه
بالمذكور ظاهرا تنبيها على ان الصيغة للنداء اعترت للمندوب في المندوب
لان علة لقوله يعني يا خاصة يعني اختص استعمال المندوب بها ولم يتجاوز الى غيرها
من حروف النداء لانه لا يدخل عليها سواها يعني لا يستعمل في المندوب غيرها
يا من حروفه لكونها اشهر منها جميع صيغة يعني لكون طه يا اصلا في هذه الحروف
والباقية متفرعة عنها اما بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال الاصل
يكون اوسع فكانت طه يا اولى والبق بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
الا ترى انها مستعملة في الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفي التنبيه
لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها
وفي التنبيه لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل
الا حرف النداء المشهور اعني يا دون اخواتها لاتحاتها فتصرفت في دخلت في جميع
انواعه انتهى والمندوب اسم مفعول وبابه نصر في اللغة ميت يبكي عليه احد
فعالى ندب الميت بكى عليه وتعدد محاسنه اى العداى كحسن محاسنه جمع الحسن بضم الحاء
وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشئ حسنا ورجل وامرأة حسناء وهم حسان
كذا في الصحاح ليعلم من علم وفاعله للنادب الباكي اى ليعلم النادب الباكي الناس
ما النصب مفعول ليعلم ان موته اى موت هذا الميت المراد ههنا معناه المجازي
لا الاحكمي امر عظيم اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس
ينتفعون منه في امور دينهم ودنياهم فموته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها
مفعول ثان ليعلم قوله ليعذروه بالياء للفاعل من عذر يعذر وبابه ضرب يقال
عذره فيما فعله واعتذر اى بين عذره علة لقوله ليعلم في البكاء اى ليقبلوا
عذره في بكائه ولم يعيبوه ويشاركوه في التفجع ويكونون شركاء معه في البكاء
والتفجع على التفجع والتوجع من فجع يفجع قطع يقال فجعت المصيبة او فجعته
وفجعت تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا في الصحاح والمندوب في الاصطلاح
هو المتفجع عليه اى الذي يتفجع عليه لاجل وجودا نصب على التمييز او عدمانه
رد على الرضي حيث قال وقد ابهم المص باجل فمن المندوب وهو المتفجع عليه
واعرناه ووا ويلاه ووا ثبوراه لان الندبة في هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع
عليه بيا او وا والباء للالصاق صلة المتفجع عليه وفي تعلق بانها اله الى استعمالها
بالاصالة لا بالتبع بوا كان استعمال وافيه كذلك كما ذكر انفا هو الاصل

في حروف النداء فاستعمالها في المنادى والمندوب وغيرهما بالاصالة فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع
على عدمه اي اللفظ الذي يتفجع به على عدم المندوب اي كونه معدوما ومفقودا عند النادب
حيث شاهد موته او حضر جنازته وبكى عليه بقوله يا زيداه ووا عمراه ويتفوت
وصرت معدوما كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا اما يتفجع
على وجوده اي اللفظ الذي يتفجع به على وجود المندوب عند فقد النادب
المتفجع عليه علامات لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل عليه
خبر موته بامارات المندوب في العلة التي لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته
كالمصيبة وهي البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب والحسرة الندامة
والغصة لفوت شيء يقال حسر على الشيء حسرة فهو حسير اغتم على موته كذا
في الصحاح والويل وهي الندامة اللائقة صفة للثلثة للنادب بفقد الميت
اي لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده الميت علامات لم يشاهده
فالحاصل ان المندوب وهو قوله المتفجع عليه بيا او وا شامل القسمين المندوب
اي القسم الذي يتفجع على عدم المندوب والقسم الذي يتفجع على وجوده مثل
يا زيداه ويا عمراه
مثال الفعل عدما وعلى يا حسرتاه ويا مصيبتاه
مثال الفعل وجودا والنص بالبناء للمفعول المندوب بوا حال كونه المندوب
ممتازا ومنفردا به اي باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى
عن المنادى وفي الحاشية يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص يقتضي معنى
الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الا على
المقصور عليه انتهى لعدم دخوله عليه اي لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور
على ان حرف النداء خمسة ولم يعدوا الخمسة وا منها وانما قسم بكلمة ما ظهر
بخلاف لفظ يا فانه مشترك بينهما اي بين دخوله على المنادى وبين دخوله
على المندوب كما عرفت سابقا وحكمه اي حكم المندوب اي حاله وشانه
في الاعراب اي في كونه معربا منصوبا او بناؤه اي في كونه مبنيا اما على الضم
او الالف او الواو ومثاله والبناء وا زيد ووا زيداه ووا زيدون
حكم المنادى اي مثل حكمه اي حكم المنادى وحاله وشانه فانه
لان اما من قبل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل
ان يكون نصبه بنزع الخافض يعني اذا وقع المندوب في موضع على صورة
قسم واحد من اقسام المنادى واقسامه اربعة اي يجوز مفردا معرفة ومضافا
ومشبها ونكرة فحكمه اي فحال المندوب وشانه في الاعراب والبناء مثل

حكم

حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان المنادى مفردا معرفة يضم يعني يبنى على ما يرفع به من الضم
والالف والواو مثل يا زيد ويا زيدان ويا زيدون كذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة
بني على ما يرفع به على الضم مثل وا زيد او الالف مثل وا زيدان او الواو مثل وا زيدون
واذا كان المنادى مضافا او مشابها ينصب كذلك المندوب اذا كان مضافا او مشابها
به ينصب مثل وا عبد الله ووا طالعا جبلا ووا من حفر بئر زمزماه ووا من قطع باب
خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لان منادى في الاصل
طعة يعني الندبة ولاشتراكهما في معنى الخصوص فكان في حكم المنادى وكذا توابعه في
حكم توابع المنادى ولا يلزم من ذلك اي من التشبيه المذكور وهو وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى جواز وقوعه لا يلزم وقوعه اي وقوع المندوب على صورة
جميع اقسام المنادى واقسامه كما عرفت اربعة يعني ان ينقسم المندوب اربعة
اقسام كالمنادى لان لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء ان يكون مثله في جميع احكامه
طابق النعل بالنعل البتة اي لا يجوز ان يكون المندوب لا يقع اي لا يكون نكرة اذ لا
التعريف شرط في المندوب لانه لا يندب بعد للمفعول الا الاسم المعروف اي الاسم
الذي اشتهر المندوب فيما بين الناس ليعذروه في الندبة وشاركوه في التفجع عليه
وجاز لحق فيه رد على الاندلسي حيث قال او كيف يقع يا لكلا يلتبس بالمنادى
زيادة الالف او زيادة تلك الالف للندبة في آخره اي في آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة لان زيادة الحرف يستلزم زيادة المعنى
فان خفت انت التبس بالخوف اشعار بان الاصل في الزيادة لمد المذكور
الالف لدوام المد فيه ولا تنفك عنها لان المد طبعا لها بخلاف الواو والياء
فانهما انما تكونان حرفي مد اذا كانتا ساكنين وحركة ما قبلهما من جنسهما اللبس
بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم بين ابيض بريض يقال
نبت الثبوت يلبس لبسا والتبس الامر وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح
ونصبه بنزع الخافض لان الخوف لازم فان خفت عن اللبس اي الالتباس
ذلك اللفظ اي لفظ المندوب عند زيادة تلك الالف اي الف الندبة
بغيره اي بغير ذلك اللفظ علمت انت اي اعرضت عن زيادة الالف
نحو غلامه الالتباس وقصدت الى زيادة حرف مد لا على الالف بل على
المد المطلوب في الندبة ولذا وصف الشارح محاشي لحركة آخر المندوب
من كسرة بيان للحركة او ضمة لان المجانس لكسرة الياء وضمة الواو وهما
اذا سكنتا وكان ما قبلها مكسورا ومضموما يكون حرف مد كما ذكرناه غير مرة

والمراد بالاخر ههنا الاخر حكما وذلك يكون في المندوب المضاف الى الكاف للخطاب المؤنث
مفردا او جمعا بناء على تمثيل المص بهما او ضمير الغائب جمع المذكر كما اذا اردت بالخطاب
ندبة غلام امراة تخاطبها قلت بالخطاب اي عند الندبة واغلامكيه
بابدال الالف ياء لانك تقول واغلامكاه لالتبس بندبة غلام رجل تخاطب
لان الكاف في واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث بكسر والمذكر بفتح كما سبق
فيكون تحركة اثر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة واذا اريد الالف
للندبة بفتح تلك الكاف لاجل الالف لان الالف لا بد ان يكون ما قبلها مفتوحا
فيعدل عن الالف الى الياء فرارا عن الالتباس واذا اردت انت ندبة
غلام جماعة تخاطبهم بكسر الباء الموحدة لانه جمع مخاطب قلت انت واغلامكموه
بابدال الالف واوا اي الميم اي ميم الجمع اصلها الضم لانها في الاصل متحركة بالضم
فاسكنت ولانها من حروف الشفة وهي انما تخص بضم الشفتين كما لبا
فناسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو ولا تقول واغلامكماه
لالتباسها بندبة غلام مخاطبين بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب
وللاحتراز عن الجمع المذكر السالم وصف بقوله اثنين يعني اذا اريد الالف
الندبة تحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فيقال واغلامكماه لا يعلم ان ندبة غلام
اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان اخر المندوب ضمة و جاز
الهاء اي يقال الحاق هاء السكت اي الحاقها بحذف القاف جملة المدات
الثلاث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف دون وا
لئلا يلتبس المندوب بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو
يا غلاما في حال الوقف لانه في حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف المحذوف
لبيانها اي لبيان هذه الثلاث بكمالها لا سيما الالف لخفائها واذا ثبت
بعدها هاء ساكنة تثبت وتظهر كمال الظهور ولا يندب بالبناء للمفعول
من ضم المندوب المتفجع عليه عدما متعلق به بقرينة قوله الا المعروف لان
الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه لا يشترط التعريف في المتفجع عليه
وجودا بل لا يلزم مثل يا حزناه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الامر
في الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه
وجودا دفعا للبس واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليت
بمعروف انتهى الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب بين الناس
في حال حيوته به سواء اشتهر بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا

قال المص المعروف اي المشهور ولم يقل الا العلم ولا الا المعرفة ليعذر بالبناء للمفعول النادب
اي ليقبل عذره بين الناس بمعرفته اي باشتهاره بينهم في ندبته متعلق بقوله ليعذر
والمتفجع عليه عطف على ندبته اي ليعذر النادب في تفجعه على المندوب وتباركوه
فيه اذا كان الامر كذلك فلا يقال وارجلاه على وجه الندبة والتفجع فلا يقال ايضا وامراتاه
اي ما اشتهر هذا اللفظ اي بلفظ رجل بين الناس مندوب خاص يعني لم يشتهر بين
الناس ان يقال الشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل
وارجلاه انتقل الذهن اي ذهن السامعين اليه اي الى ذلك الشخص لان المراد بقوله
الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حيوته كيف ما كان وفي الرضي ونعني
بالمعروف المشهور علما او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال وا زيداه
من المعارف فلو لم يكن علما وكان مشهور الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل
الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قطع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه
لاشتهارهما انتهى ويعرف بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب
خاص به اي بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتفى اي ويعرف المندوب
بهذا اللفظ اي بقوله وارجلاه ليعذر النادب اي ليقبل عذره بالندبة
والتفجع عليه واتفق هذه مسئلة ابتدائية لبيان الحاق الندبة بصفة
المندوب تمنع ويجوز ان يعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز
ان يعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم حينئذ ان يكون متفرعا لقوله
ولا يندب الحاق الالف اي الف الندبة بصفة المندوب اي بآخر صفته
بل يجب ان يلحق بالموصوف يعني بل يجب الحاقها بآخر الموصوف مثل وازيداه
الطويل بالحاق الالف الندبية وهاء السكت بآخر المندوب الموصوف
وبين وجه امتناع الالحاق بقوله لان اتصال الموصوف بالصفة والصفة بالموصوف
ليس ذلك الاتصال كاتصال المضاف بالمضاف اليه والمضاف اليه بالمضاف لان
اي لان المضاف اليه تحتم به اي بالمضاف اليه لتمام المضاف وان كانت الاضافة
لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الا ترى انها تفيد التخفيف
مطلقا والتعريف والتخصيص فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف
او التعريف او التخصيص فهو اي المضاف اليه كالجزء منه اي من المضاف
فصارا كلمة واحدة بخلاف الصفة مع الموصوف فانه يجيء اي بالصفة
بعد تمام الموصوف من غير احتياج اليها للتخصيص كما في النكرات
او التوضيح كما في المعارف غالبا فيكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب

فلم يجز الحاق الالف الا باخر الوصوف لان الف الندبة لا تلحق الا باخر فلهذا **جاز** الحاق
الف الندبة باخر المضاف اليه للمضاف المندوب نحو **وا امير المؤمنيناه**
والمندوب هو الامير الا انك كما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة
الامير فلو الحقت الالف المضاف لانفصل من المضاف اليه مع اتحادهما واحدة
فالحقتها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المضاف فقط كما تقول حب
زمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط **ولم يجز** الحاقها باخر صفة المندوب
مثل **وا زيد الطويلاه خلافا ليونس** اي خالف يونس خلافا الجمهور
لانه الحق الف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان يسند الحق الف اليهم دون يونس
الا ان اسناد الحق الف الى واحد اولى من اسناده الى الجماعة فانه اي يونس
يجوز من التجويز الحاق الالف اي الف الندبة باخر الصفة اي باخر صفة
المندوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف اليه فيجوز عنده وا زيد الطويلاه
كما يجوز انعاما وا امير المؤمنيناه فان اتصال الموصوف بالصفة مطلقا وان
لا اتصال في اللفظ يعني وان كان الاتصال اللفظي بينهما انقص حيث كان
لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شيء من الموصوف كما قام
المضاف اليه مقام شيء من المضاف كالتنوين ونون التثنية والجمع
على حدة لان الاتصال اللفظي الواقع بين المضاف والمضاف اليه لما قلنا
انفا ان المضاف اليه مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال
اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة والموصوف الا انه اي
الاتصال بين الصفة والموصوف اتم منه اي من الاتصال الواقع بين
المضاف والمضاف اليه من جهة المعنى فالاتصال اتم في التركيب
التوصيفي والاضافي لكن الاتم في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب
التوصيفي في المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف
باخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة النحو ويونس
الى الاتصال اللفظي او المعنوي فجوز الحاقها في اخر الصفة كما جوزه
في اخر المضاف اليه لاتحادهما اي لاتحاد الموصوف مع الصفة بالذات
يعني يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر فان الطويل في قولك
وا زيد الطويلاه هو زيد لا غير يعني ان الطويل يصدق على ما يصدق
عليه زيد من الذات فاتحد من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرها
على ما سيأتي في بحث النعت بخلاف المضاف والمضاف اليه سواء كان

الاضافة

الاضافة حقيقية او غيرها فانهما متغايران في الذات بحيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه
الاخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان
يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا ان اعتباره نادر وفي الاعراب
ايضا وغيره من الاحوال التي تجري بين الصفة والموصوف وحكي عن الفاعل يونس
بالرفع ان رجلا صاح لم قدحان تثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف
صغير يكفي ما فيه من الماء لواحد فقط وجمعه اقداح كذا في الصحاح وفيه تفصيل فقال
عند ندبتهما واجمجمتي الشاماه بضم الجيم وسكون الميم وفتح الثانية وبعد الثانية
تاء الوحدة القدح المتخذ من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال
لقبيلة من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الاول والجملة واجمجمتان
فلما اضيف الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب
في ياء الاضافة فصار واجمجمتي المنسوبتين الى الشام لكونهما معمولتين فيها او مجلوبتين
منها والشام اسم بلدة مشهورة وانما يقال لها شام لكونها في شمال القبلة لان تخفف
من الشمال **ويجوز** لقيام قرينة اي وقت وجود علامة تدل على ان ياء محذوف **حذف**
حرف النداء وهي يا فقط لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة
استعمالها دون غيرها لانها تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط
دون غيرها لانها تستعمل اما في القريب فقط كالهمزة واما في البعيد لا غير مثل
ايا وهيا وفي المتوسط كالخفي فيجوز فيها الامر والحذف **الا ان كان**
حرف النداء يعني يا خاصة مقارنا مع **اسم الجنس** يعني داخلا عليه يعني المصاحبة
اي باسم الجنس ما كان نكرة سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غيره
كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان غلام
رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخول عليه قبل دخول حرف النداء عليه سواء نوى
اي صار ما دخل عليه حرف النداء معرفة مثل يا النداء اي بدخول حرف النداء
لقصد تعريفه كيا رجل او رجل لكونه مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول حرف
النداء عليه فبني على الضم لكونه منادى مفردا معرفة او لم يتعرف اي لم يصر
معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف ما دخل عليه ما لم يقصد
تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينتصب مثل يا رجلا
سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل يا غلام رجل او مشابها للمضاف
مثل يا طالعا جبلا لان نداءه اي نداء اسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم
يعني لم يكن كثيرا مثل العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان لا ينادي

الا ان تونيه باسمها العلم او بكنية او بلقبه غالبا ولا ينادى باسم جنسه الا نادرا فلو حذف منه
اى من قولك يا رجل ويا رجلاه حرف النداء فقيل رجل او رجلاه لم يسبق من سبق يسبق وبابه
ضرب الذهن اى ذهن السامع او ذهن المنادى الى انه اى الاسم الجنسى الذى حذف
حذف النداء منه مثل رجل في يا رجل ورجلاه في يا رجلاه منادى لجعل تنبيهه الى المنادى
فيجب بالارادة والاشارة اى ولا اذا كان مقارنا مع اسم الاشارة يعنى الا اذا كان
حرف النداء داخلا على الاسم الاشارة فانه لا يحذف لانه اى لان اسم الاشارة كاسم
الجنس في الابهام فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا
ويا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم انه المشار اليه يا انه انه
نودى اليه او اشير اليه ولا اذا كان مقارنا مع المنادى المستغاث سواء كان
مستغاثا باللام او الالف والمندوب سواء كان مندوبا بوا او بيا فانه لا يحذف
حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما لان المطلوب فيهما
مد الصوت وتطويل الكلام لان مد الصوت مطلوب في الاستغاثة
ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغاث اذا امتد صوته فيها يعلم المستغاث انه
احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا في الندبة
ليسمع من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو المندوب والحذف اى حذف
النداء او الندبة ينافيه اى يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحرف
والحذف ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فعلم ان ما لا يحذف
منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث
والمندوب فيبقى على هذا اى على ما استثنى من المعارف كان قوله العلم وما
عطف عليه لانه من البيانية اذا كان ما قبلها معرفة يكون حالا فقدم الحال ههنا
على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم لزم ذكر الحال بحيث كان ذي الحال فيطول
فيطول الكلام به وايضا اى لانه ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه التى
يجوز فيها حذف حرف النداء العلم بالرفع لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا
مثل يا عبد الله ويا زيد وسواء كان حذف حرف النداء مقارنا مع بدل شيء
بحرف النداء المحذوف ليكون كالعوض منه كلفظة اللهم اذا جعل منادى
ثم حذف حرف النداء فاذا اى الشان لا يحذف منه اى من لفظة الله حرف
النداء مقارنا مع شيء الا مقارنا مع ابدال الميم المشددة منه اى من حرف النداء
في اخره نحو اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء لانه تحقق ما فيه اللام انه
يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة على ما سبق الا انه لا تحذف الوصلة

لان المقصود الاطلاع من الندبة الاعلام باظهار المندوب

هذه

مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الاصلي البدل لئلا يكون اجحافا
وانما عوض الميم في الاخر تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشأنه تعالى وانما قدم حرف النداء عليه
لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله
امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقي الميم
المشددة ملصقة بلفظة الله فقيل اللهم وليس وليس توجيه لانك تقول يا اللهم
ويا اللهما وقد يزاد ما في اخره وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهما
اردد علينا شيخنا مسلما او بغير داعي حرف النداء نحو يوسف والاصل انه عبري
وقيل عربي واصل يوسف من اسف يوسف من الانفعال الا انه غير لمن الكسرة
الى الضمة كما غير الاعلام المنقولة اعرض امر من الاعراض عن هذا القول ولا تذكره
فانك محق صادق اى يا يوسف فحذف حرف النداء ولفظة اى وايه كلمة
لا تطلقا بل اذا وصف كل واحد منهما بذي اللام نحو ايها الرجل وايتها الغير
اى يا ايها الرجل ويا ايتها الغير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم
فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر واذا وصف بالموصوف
بذي اللام نحو ايهذا الرجل وايتهذه المرأة اى يا ايهذا الرجل ويا ايتهذه المرأة
فالحذف ههنا اولى من الاول لتثقل لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلمات
ولفظ زاد ثقلا فلا يجوز الحذف اى حذف حرف النداء من اى وايه ولا من
اى هذا وايتهذه المرأة من غير ان يتصف اى وايه وهذا وهذه اى احد
هذه الكلمات بذي اللام مثل ايها الرجل وايتها المرأة واى هذا الرجل
وايتهذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم
الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذي اللام
صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم
المضاف اى واية وهذا وهذه بذي اللام اذا اريد حذف حرف النداء
منها والمضاف بالرفع عطف اما على لفظة اى او على العلم اى فيبقى
من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية الى اى معرفة كانت
من المعارف الخمس العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام اضافة
معنوية لانه لو يكون معرفة ايضا فيدخل في المعارف التي يجوز حذف حرف
النداء منها نحو غلامي افعل كذا ونحو غلام زيد افعل كذا وغلام هذا الرجل
وغلام الذي كان في مقام النداء وبقي الموصولات ايضا لانها
من المعارف نحو من موصولا منادى فيحذف حرف النداء فيه

لا يزال المحتا صلته فناداه او لا فدى بقوله احسن الى امر من الاحسان وجعل ابهى
قرينة لكونه منادى لان النداء وبالاحسان يقتضي سابقة النداء واما الفرات
فشذ نداؤها وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان الفاعل الصافي
لا ينادى نفسه فخرج ضمير التكلم وفي المخاطب يجتمع علامتا الخطاب النداء
وضمير المخاطب والغائب يقتضي سابقة المرجع وهذا الشرط فكما يوجد
ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجب وما يكون نداؤه شاذا كيف يجوز
حذف حرف ندائه نحو يا انت ويا اياك ويا اياي او يا هو او يا انا او انحى
وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس لكونه مخالفا لما هو القياس
في اصبح ليل اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح اي صر صباحا فانه انثاه
لان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول في الشيء اي ادخل في
الصباح كما في قولك اصبح الرجل وقوله صرايضا امر من صار يصير على وزن
لحي بالياء حال حرف النداء وهو يا من الليل لانه اسم جنس لا يحذف منه حرف
النداء كما عرفت شذوذا مخالفا للقياس قالته اي هذا القول امرأة امرئ القيس
حين زفت اليه وذلك لانه كان قد ارتضع بلبانه طفولية فلما عرق بنوع منه
رائحة الكلب فلما اصبحت اخذت من الطلاق قبل اسمها ام جندب وسألها
عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة
كناية عن كثرة نومه وقلة ولهه حتى كرهته متعلق بقالته وهذا مثل يضرب
في شدة طلب الشيء وقيل يستعمل العموم قياسا على مورده و شذ ايضا في قوله
افتد امر من الافتداء وهو بالفارسية بازخريدن نحو دكشيدن هم بر شمايا
يعني هم كردن با مخنوق اي يا مخنوق قائل هذا الكلام وهو افتد مخنوق
شخص وقع في الليل على رجل نائم مستلق يمشي على ظهره وهو سليك ابن سلكة
مخنقه بكسر النون لانه باب علم او فتحه ومقداره يخنقه فقال افتد مخنوق
فقال له سليك الليل طويل وانت مغرم مخفط فقال له ابن سليك افراط
وانت اللاعك اي انفرط وانت تريد ان تخنقني فما عدا على صدري حذف
حرف النداء عن المخنوق بقرينة المقام مع انه اسم جنس والقياس ان لا يحذف
حرف النداء شذوذا تميز لان ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا
يضرب للحرص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده
و شذ ايضا حذفها في اطرق امر من الاطراق وهو طأطأة الراس
يقال بالفارسية خاموش بودن وچشم پيش افگندن وسر فرود كردن

كرا

كرا اي يا كروان على وزن زوان طائر طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال بالتركي بالغيجا
كذا في الدستور ويقال له بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين
وقيل الحبارى وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الثاني منه اي في الطرف او في كروان الطرق
كران وذا ان حذف حرف النداء من اسم الجنس بل انه شذ وذا ان بدل البعض او خبر
مبتدأ محذوف احدهما والترخيم بحذف العلم واعرابه كالاول لان الترخيم مما لم يكن علما
مخصوصا بذي التاء المتحركة للتانيث لانه في ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ
اخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندي ولم يذكره الشارح لا انعامه من قوله
وقد يجعل اسما برأسه لانه ما يكون قليلا يكون شاذا او لانه جعله اسما برأسه
لا يكون شاذا عند الشارح لان كون الشيء قليلا لا يوجب شذوذه وذو نية
قيل هي اي هذه العبارة اي اطرق كرا رقية وهي بضم الراء المهملة وسكون
القاف وفتح ياء مثناة من تحته دعاء وافسون لحي جمعه رقي يقال
رقى يرقي اذا دعا بما ينفع راق اي دعاء وبابه ضرب يصيدونه اي يصيد
العرب بها اي بهذه الرقية والدعاء الكروان يقولون اذا رادوها
اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى وهي طير يذكر ويؤنث والنعام
اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا في الصحاح ويجوز الكسر
فيه ان والفتح يعرف بالتامل في القرى جمع بضم القاف وفتح الراء جمع
قرية والقياس في جمعها قراء كظبية وظباء والقرابة بالكسر لغة
يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا في
الصحاح اخرها ما انه ان ذي ها كرا لك فتسكن عن الحركة والطيران اذا سمع
هذه الرقية اما لاصطيادنا لها او لها اخافة وتطرق راسه انتظارا
لامرهم في تصادهم اي فيصطادونه بلقاء ثوب او شبكة او غيرهما ثم صار
مثلا لمتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه بالفارسية كوروده والمعنى ان النعام
الذي هو اكبر منك جسما واعظم طبعا وصيدا قد اصطيد وحمل الى القرى
بالبناء للمفعول معناه بالفارسية پس تاكي كذا شتر مرغ توي تو بود
واما بالبناء معناه پس خلاص تمي شوي تو از دستها فلا تخالم
اي كما لم يخل النعامة ولا فرج من شأنه جواز حذف حرف النداء ولبيان ما
يجوز حذفه منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا
منبها عليه بقوله فقال وقد يحذف قد للتقليل لعدم ذكر المنادى اصلا
والاصل يكثر لكنه حذف لكونه فضلة من الكلام على قلة المنادى سواء كان

النعامة
دوه قوشى
اسرى
اطرق يعني بوزي
قوي وشمك
اسرى

بنا او معربا للقيام قرينة عليه او حذفا جايزا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا بفتح الهمزة
واللام بناء على ان الا حرف تنبيه وحروفه ثلثة اما والا وها نصيد ربها الجبل كلها
كيلا يفوت المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه
على ما سيأتي ولفظ يا حرف من حروف النداء وكذا اكتب منفصلة واسجدوا
امر من سجد يسجد وبابه قال وكذا اكتب بغير الف وهمزة الوصل ابتداء ودرجا و
القرينة الدالة على حذف المنادى جواز امتناع دخول حرف يا على الفعل
مطلقا لان النداء كالجر من خصائص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص
حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه ولان النداء
لا يكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لا بقاء له فكيف ينادى بخلاف
قراءة الا اسجدوا بتشديد اللام لانه اي لان الا اسجدوا ليس
من هذا الباب اي من حذف المنادى جوازا فان ان بفتح الهمزة
وسكون النون التي هي مدغمة في لا لان اصله ان لا ناصبة للفعل المضارع
لكونها من حروف النواصب العاملة فيه وهي اربعة ان لن كي اذن
على ما سيأتي ادغمت نونها اي نون ان الناصبة في لام لا بعد قلب
النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام في لعن
اصله لعل فصار الا اصله الا يسجدوا فهو مضارع مبني للفاعل ولذا
يكتب الياء متصلا بيسجدوا بلا همزة سقط نونه اي نون
الجمع بالنصب اي بحذف النصب وهو ان المدغمة في اللام وفي تفسير
القاضي اي قصدهم لان يسجدوا وقراءة الكسائي ويعقوب الا
بالتخفيف على انها للتنبيه ويا للنداء ومناداه محذوف اي الا يا قوم اسجدوا
كقوله الا يا اسمعي نقلت سميعا فاطيعي واسمعي انتهى والموضع الثالث
اي من تلك بيانية المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به قياسا
فيما اي المفعول المطلق ولم يقيده بقوله به ليكون نصبا عاما لان هذه
الفاعلة تجري في المفعول فيه ايضا كما سيأتي في بحثه اضمر بالبناء للمفعول
اي قدر وكذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزمه التقدير عامله الناصب
له فالاضافة عهدية صفة ما الموصوفة على شريطة التفسير الشريطة
فعيلة كالذبيحة والنطيحة والشرط كلاهما والذبيح كلا اسم لا صفة لكن
الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لا ذكر والنطيحة
لا نطحت بالفعل والثاني اسم من غير نقل كالضرب والقتل واضافتها

الى التفسير

تخاطب صح

الاربعة صح

الى التفسير بيانية كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل المضاف على الاخر مثل هذا
الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا اي اضمر اي قدر عامله الناصب له بناء مفعول مطلق
حذف فعله العامل فيه اي في الاضمار بناء او اضمارا مبنيا مفعولا والقوة على الترتيب
على شريطة وهو اي ذلك الشرط تفسير اي تفسير العامل اي ان يكون العامل الناصب
له مفسرا بالفتح بما بعده اي بفعل واقع بعد المفعول به وانما يجب حذفه اي حذف
الفعل الناصب له حينئذ اي حين كونه مفسرا بما بعده احترازا [illegible] لو وجب
عن الجمع بين المفسر والمفسر وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف
الثاني هو الاولى لان لا احتياج الى الاضمار ليكون اولا في الكلام اجمال وابهام
وثانيا تفصيل وتفسير وذلك اوقع في الذهن وامكن في النفس اذ النائل بعد
الطلب اعز من النائل بلا تعب كذا افاده الفاضل العلامة التفتازاني في
مطوله فحكم الناصب ههنا حكم الرافع في نحو لو ثم وان احد من المشركين استجارك
وهو اي ما اضمر عامله الناصب له على شريطة التفسير كل اسم معرفة كان
او نكرة بعده فعل بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان
الظرف مع فاعله جملة ظرفية في محل الجر صفة لقوله اسم المراد بالفعل الفعل
المتعدي سواء كان متعديا بنفسه او بغيره وسواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول
او شبهه اي المراد به اسم الفاعل او اسم المفعول المتعدي بنفسه او بغيره
واحترز به اي بقوله فعل او شبهه عن اسم لم يقع بعده فعل او شبهه نحو زيد
ابوك فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه ولا يريد
الخ به اي بقوله بعده ان يليه الفعل بل ان يقع الفعل او شبهه قال لكون
الفعل او شبهه به اي بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل شيء من الاشياء
ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه نحو لو قال ان يليه لم يصح زيد عمرو ضربه
ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح بل يريد به ان يكون
الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذي وقع بعده اي بعد الاسم ليدخل فيه
نحو زيدا عمرو ضربه تقديره ضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل
الفعل المفسر والمفسر اوجب فينبغي ان يقدر الجملة التي فيها الفعل
المفسر ليتحد فاعلاهما ونحو زيدا انت ضاربه تقديره
انت ضارب زيدا انت ضاربه او تضرب بتاء الخطاب
زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل في كل المقادير لا اختلاف العوامل
وهو في شبه الفعل مشتغل بالرفع لانه صفة لفعل او شبهه على سبيل البدل

ولذا قال الشارح اي ذلك الفعل او شبهه لذلك بحيث متعلق بالاشتغال على تضمين
معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا يلتفت
الى قوله قال ويمتنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به
انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والاخر بذلك
الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل اي عن العامل في ذلك الاسم اي الاسم المنصوب
بفعل واجب الحذف فيما سياتي بضميره اي بالعمل اي بعمل ذلك الفعل او شبهه
في ضميره اي في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكن عاملا
في ضميره او متعلقه بل كان اجنبيا فلا يكون تفسيرا له مثل زيد ضرب عمرا
فلا ينصب زيد فيه بل يرفع او متعلقه بكسر اللام عطف على ضميره اي بعمل
ذلك الفعل او شبهه في متعلق ذلك الاسم لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه
او بفتح اللام اي بعمل احدهما في متعلق ضميره اي ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير
اليه وقال المحشي عصام الدين بان يكون مضافا اليه لمعمول الفعل المفسر
نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على معموله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه
او معمولا لصفة معموله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او زيدا
ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على معموله او صلته وعلى
هذا فقس انتهى نعم ما قال وحاصله اي حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير
او المتعلق ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا كل واحد منهما بالعمل اي بعمله
في ضمير ذلك الاسم اي في ضمير راجع اليه او لمتعلقه بكسر اللام اي متعلق
ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل او شبهه فارغا ومعرضا عن العمل
فيه بسبب ذلك الاشتغال لان المشتغل بشيء لا يشتغل بآخر ولذا
قال الشارح بسبب اثر بحيث لو سلط على المفعول من التسليط بمجرد
رفع ذلك الاشتغال لانه ما دام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط
انما يجوز بعد الرفع عليه اي على ذلك الاسم يعني لو حكم برفع الاشتغال
عن العامل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه
بعينه مثل زيدا ضربت وزيدا عمرو ضاربه او مناسبه عطف
على الضمير المتكلم في سلط بعد تاكيده بقوله هو لان الضمير المتكلم لا يعطف
الا بعد تاكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى اسكن انت اي ما يناسب اي او فعل
يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى
الفارغ لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة

اما بالترادف

المراد من الترادف ان يتحد ... الخ ويتلفظ في اللفظ

اما بالترادف مثل زيدا مررت به او اللزوم مثل زيدا ضربت غلامه وحبست عليه
وسيجيء معنى الترادف واللزوم لنصبه جواب لو اي لنصب احد هذين
الامرين الفعل او شبهه الاسم بالمفعولية اي على ان يكون الاسم مفعولا له وفيه
اشارة الى ان المستكن راجع الى الفعل او شبهه والبارز الى الاسم والمفعول
الذي يصدق عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كما هو الظاهر المتبادر من قيود الشيء لان المتبادر من البعدية
ان الولي ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان
متصلا او لا ثم الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فرغ منه من التسليط
ان يكون الناصب بالترادف او اللزوم ومن النصب نصب احد الامرين
الاسم بالمفعولية فيقول لا اسم بعده فعل او شبهه حتى يقبل الاشتغال
بالضمير او متعلقه فالباء في قوله فيقيد متعلق بقوله خرج اي خرج
بهذا القيد عن التعريف نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب
لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم اشتغال المذكور ويقيد تضمين
الفراغ والاعراض عن العمل فيه اي عن عمله والحال ان الفعل او شبهه
في ذلك الاسم والباء في بمجرد الاشتغال متعلق بالعمل اي عن ان يكون
عمله فيه بمجرد اشتغاله لا بغيره خرج اي خرج عن هذا القيد نحو زيدا
ضربته فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل في ضمير زيد لانه بمجرد الاشتغال
لا يلزم ما يمنع عن العمل في زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيلزم
المانع الاشتغال مع رفعه بالابتدائية فان المانع من عمل ضربته
في زيد وتسلطه عليه ليس بمجرد اشتغاله بضميره اي بضمير زيد بل انضم
معنى الابتدائية فان محل معنى الابتدائية فيه اي في زيد ورفعه
بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو معنى الابتدائية عطف
تفسير اياه اي فان رفع معنى الابتدائية يعني العامل المعنوي زيدا ايضا
اي كما ان بمجرد اشتغال ضربته بضميره مانع عن العمل فيه كما في زيدا ضربته
مانع عن ذلك اي عن العمل في زيد فقط في هذا المثال اجتمع مانعان
من الاشتغال والعامل المعنوي وفي زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال
لا غير ويقيد النصب بالمفعولية خرج عن هذا التعريف فانه وان كان
مما اضمر عامله على شريطة التفسير في نحو زيدا كنت اياه فان زيدا
فيه وان كان من هذا الباب ان تقديره كنت زيدا اياه الا انه لما لم يكن

بمجرد رفع ذلك الاشتغال بعينه ومن المناسبة

لانه لا يتعلق المفعول بل خبر كان ١٢٦

نصب بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة في المفعول وبقرينة
المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما في ترخيم غير المنادى اقول وبقوله
اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهو ان لم يكن مفعولا حقيقة
الا انه مفعول حكما ونعم وبقوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل
والاشتغال واطلاق النصب ان التمام ولا يحتاج اباه لكونه في المفعولية
وههنا اى المستفاد من هذا التعريف صور بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع
صورة وهي المثال يقال صورة تصويرا اى مثله وتصورت الشيء توهمت صورته
فتصور لي التصاوير التماثيل اربع يعني امثلة اربعة الاشتغال بالضمير
والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه اقول بيانها اى اجلاء
الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغلا عنه بضميره لو سلط عليه هو
بعينه اشتغال الفعل الواقع بعد الاسم بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية المفهومة من قوله مشتغلا عنه بضميره ولو سلط مناسبه
بالترادف اشتغاله اى ذلك الفعل بالضمير ايضا مصاحبا مع تقدير تسليط
ما اى الفعل مناسب الفعل المفسر بالترادف والثالثة المفهومة من قوله
ايضا مشتغلا عنه بضميره اشتغاله اى اشتغال الفعل بالضمير مصاحبا مع
تقدير تسليط ما اى فعل مناسب الفعل المفسر باللزوم فصار المشتغل بالضمير
ثلث صور والرابعة منها المفهومة من قوله مشتغلا عنه بمتعلقه ولو سلط
مناسبه باللزوم اشتغال الفعل المفسر بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم ولا يتصور بالبناء للمفعول جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الفعل
المشتغل بالضمير انقسم ثلثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبملازمه ولهذا
صارت ثلثة امثلة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعني
الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا لكي يصير امثلته ثلثة تسليط
بعينه وبمرادفه وبملازمه فيكون الصور ستة ثلثة منها المشتغلة بالضمير
وثلثة منها المشتغل بالمتعلق فاجاب عنه ولا يتصور اى لا يمكن اشتغال
الفعل بالمتعلق الا بتقدير تاثيره تسليط الفعل المناسب باللزوم
لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب
زيد حتى يكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط
ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدي بالباء
ولانه لم يضرب غلام زيد رديف فيقدر فانتفى القسمان التسليط

بعينه

بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقي قسم واحد منه وهو التسليط بملازمه
لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعة ولهذا
اى ولعدم التصور المذكور اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها اى من تلك الامثلة
للمشتغل اى للفعل المشتغل بالضمير باقسامه الثلثة التسليط بعينه والتسليط بمرادفه
والتسليط بملازمه وواحد منها للمشتغل اى للفعل المشتغل بالمتعلق والاحسن
في ترتيبها اى في ترتيب الامثلة الاربعة اى صحيح كون ثلثة منها مشتغلا
بالضمير وواحد مشتغلا بالمتعلق تاخير مثال الفعل المشتغل بالمتعلق عن امثلة الفعل
المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينها باجنبي لان اشتغاله بالمتعلق صار كانه
اجنبي عنها كما لا يخفى ووجهه اى وجه الاحسن في الترتيب وفي بعض عصام
لانه يقتضيه سوق كلامه فخلوص اقسام الفعل بالضمير عن الفصل بينها بالاجنبي
منها وجه اخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بالاجنبي منها
ولما فصل المص اربعة وبينها ان حسن الاولى اعلام الفصل بين الافعال المعروفة
بالفعل المجهول اعني ضربت عليه والثاني تقديم المسلط بعينه ثم المسلط باللازم
الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى ونعم ما قال لان المفعول
من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب
جميع الافعال المعروفة على الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازم
ثم المجهول المفسر بلازم لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح
هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال نحو زيدا ضربته
مبتداء مثال الفعل المشتغل بالضمير المنصوب الراجع الى زيد مصاحبا مع
تقدير تسليط بعينه لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم محذور كما في
الصور الثلث الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيد
ونحو زيدا مررت به وزيدا انت ضاربه مثال الفعل المشتغل
بالمجرور العائد الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف
الترادف مغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع
وجلوس وقعود فان مررت بعد تعديته بالباء يرادف جاوزت
لان المار بالشيء يجاوزه فيكون المرور في معنى التجاوز فكانا مرادفين
ونحو زيدا ضربت غلامه وزيدا انت ضارب غلامه مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق وهو غلامه تسليط ما يناسبه باللزوم وسياتي
ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سبق في قوله

ونحو زيدا حبست عليه تقديره لابست زيدا لان العبارة فيها واحلة فيكون الثاني
تفسيرا او اختصارا اي مثال الفعل المشتغل بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس النفس على الشيء يعني فانه حبس الشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى
اللام التعليلية يلزم ملابسة الضمير راجع الى الشيء الاول للمحبوس عليه لانه لا يحبس
احدكم احدا بدون تعلقه به لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى فيقال او مسكنا
او بارزا او غير ذلك يعني فانه كون النفس محبوسا لاجل زيد بدون تعلقه به ونحو
لم كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير والاستشهاد بالامثلة
على الصور الاربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ في الايضاح فقال
نصب بالبناء للمفعول زيد نائب في هذه الامثلة اي في كل واحد منها
بفعل متعلق بنصب مضمر بعد زيد يفسره ما بعده اي يفسره ويبين الفعل
المضمر الذي وقع بعد الاسم المذكور ترتيب تفسير الفعل المضمر والمراد به ان
الشارح بقوله يعني الفعل المضمر بالفتح الناصب صفة بعد صفة للفعل الذي يلي
متعلق بالناصب الذي كان في قولك زيدا ضربته ضربت مضمرا باعتبار اللفظ
لقوله الفعل لانه مبتدأ المقدر بالرفع صفة ضربت فان الاصل فيه اي في قولك
زيدا ضربته ضربت زيدا ضربته لان زيدا فيه منصوب مفعول يقتضي عاملا ناصبا
والفعل وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر عامل
ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا اضمر بالبناء
للمفعول اي قدر ضربت الاول الناصب للاسم المذكور لوجود مفسره بكسر السين
اي لكون الفعل الذي يفسر للفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا
لزم ان يكون الثاني حشوا يعني بقوله ضربت الثاني بالنصب صفة ضربت
لانه باعتبار اللفظ مفعول اعني وعلى هذا القياس الذي يجري في زيدا
ضربت والجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة بهذا جاوزت باعتبار
القول مبتدأ اي قول جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به فان الاصل
جاوزت زيدا مررت به لما قلنا فانه اي فان جاوزت معنى بفتح السين
بما اي الفعل ترادفه يعني يكون رديفا له اعني مما يرادفه مررت به
واهنت عطف على جاوزت بفتح الهمزة لانه اصله اهونت من
الاهانة وهي التحقير والاذلال نقل اهانة احقر واذل من الارهان
والاضعاف يقال ارهنه ومنه قوله تعالى وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت
فالاصل فيه اي في اهنت زيدا ضربت غلامه فانه اي اهنت معنى

بعنيها

بعنيها مما يستلزم بما اي بفعل يستلزمه اي بفعل يستلزم الاهانة اعني يستلزمه الاهانة
ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده غالبا لان بعض الاحيان
الصادقين فيما يؤدبون غلمان اصدقائهم بالصواب وغيره مما يستلزم التأديب
صونا لعرضهم ولذا قلت غالبا لانه يوجد صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد
اصلا ولذا لم يقيد الشارح ولابست عطف على اهنت من لابس يلابس
فالاصل فيه لابست زيدا حبست عليه لما مر فانه اي لابست معنى بعنيها مما يستلزم
حبست عليه لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه بالا مثلة
وبيان الفعل الناصب له اراد بيان اقسام الخمسة اقسام واراد الشارح
ايضا التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال ثم اي بعد التعريف والايضاح
بالامثلة وبيان الناصب له ان الاسم الواقع في مظان الاضمار الظان
بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة بكسر الظاء مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده
اسم مكان من ظن يظن وبابه رد اي مواضع يظن في بادي النظر انه من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر اما للترديد
والتقسيم المختار رفعه او الواجب عطف على المختار رفعه اي في الاسم
الواقع في تلك المظان تتعلق بشبه الفعل على سبيل التنازع الرفع
بالرفع لانه فاعل لشبه الفعل اي على سبيل التنازع او النصب عطف
على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع
او النصب فالاقسام اربعة او مستوى عطف اما على الواجب او على
المختار لكونهما في حكم الفعل لان الاسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل
عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف فيه اي في
ذلك الاسم الامران الرفع والنصب والى هذه الصور الخمس اشار المصنف
وفصلها فقال ويختار قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام
ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم ونحو الى ان ينتهي
الاقسام لانه يجعل ما هو بعد من الثاني منه اهم وما شانه الاهتمام يليق
بالتقديم اهم في الاسم المذكور اي في الاسم الواقع في مظان الاضمار
على شريطة التفسير لان في الاسم الذي بعده فعل او شبهه الخ لانه في نحو
ذلك الاسم لا يجوز الا النصب الرفع اي انه يكون مرفوعا بالابتداء
اي لكونه مبتدأ فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى
المخلوق وليس المراد به العامل المعنوي لانه يقال في الابتدائية وانما قال

بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصب فعلا وليكون الى وجه اختيار
الرفع ايضا لان تجرده اى كون ذلك الاسم مجردا عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء اى يكون مبتداء لسلامته من تكلف تقدير عامله ويترجح نصبه للمفعول
واشار به الى ان الظرف متعلق بمختارا اى ويكون رفعه مرجحا ومختارا عند
عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى المراد بخلاف الرفع
النصب يعنى اذا لم يوجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة عن الحذف
فيكون مختارا وعلل قوله ويختار بقوله لان قرينتى الصحة منهما اى فى الرفع والنصب
يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى
وجود ما له صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور متساويان لان وجود ما له صلاحية
التفسير بعد الاسم المذكور قرينة مصححة للنصب والقرينة المصححة للنصب هى الامور
الاتية فى قوله ويختار النصب الخ فمتى لم يرجح نصب للفاعل بشرط النصب
النصب قرينة بالرفع لانه فاعل اقوى صفة قرينة يعنى اذا لم يرجح النصب
قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة لم يرجح نصب المفعول الرفع تاثيره
لسلامته عن الحذف لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما
عن الحذف واذا نصب يحتاج اليه فالسلامة من الحذف اولى فلكون
الرفع ح مختارا فوله يرجح الى ابتداء الشرط نحو زيد ضربته فان تجرده زيد
فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ما له صلاحية
التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان متساويتان فى الجانبين
واذا لم يرجح النصب شئ من الامور المرجحة لم يجوز الرفع مختارا للسلامة
عن الحذف فالقرينتان وان تساويا فى الصحة الا ان قرينة الرفع
اقوى كما ذكرنا ويختار فيه الرفع بالابتداء عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى
ترجح نصبه ولكن اى الا ان يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من
القرينة المرجحة للنصب يعنى القرينتان من الجانبين وان تساويا
فى الترجيح الا ان قرينة الرفع يكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع
اقوى كاما بفتح الهمزة الداخلة على ذلك الاسم اى الاسم الذى
وقع فى مظان الاخبار على شريطة التفسير حال كونهما مصاحبة مع غير الطلب
لم يعلم مع الترجيع كونه اخبرا لان التبادر من الخبر الابتداء اى بشرط
ان لا يكون الفعل المشتغل عنه اى عن الاسم المذكور طلبا اى فعلا

يكون فيه

يكون فيه معنى الطلب كالامر والنهى والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه
مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته
فالعطف على الجملة الفعلية قرينة يرجح النصب يعنى وجود ما له صلاحية التفسير يصحح النصب
وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة يرجح نصب زيد لرعاية
التناسب بين الجملتين فى كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح
الرفع وكلمة اما التفصيلية قرينة ترجح للرفع فتوجد القرينتان المرجحتان من
الجانبين والصحيحتان ايضا وهى اى قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب لانها
اى لان كلمة اما لا يقع ما بعدها غالبا الا المبتداء لتضمنها معنى الابتداء تقتضى
ان يليها المبتداء كما يجئ على ما بين فى موضعه وعن قوله بخلاف متعلق بقوله
فالعطف على الفعلية قرينة النصب عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة
باما على الجملة الفعلية فانها اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما
كثير الوقوع فى كلامهم وليس باكثر واما عطف الجملة الاسمية المصدرة باما
على الجملة الفعلية اكثر وقوعا فى كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الفعلية
بدون اما اكثر وقوعا منه ومما اكثر فطلب اما هى المرجحة للرفع مع اما او مع
كونها مرجحة للرفع وهو ثابت بالسلامة عن الحذف ايضا اى كما كانت
مرجحة للرفع وانما قال الص مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب
نحو لقيت القوم واما زيدا فاضربه واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الاحسان
فان المختار فى الاسم المذكور ح اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور
طلبا هو النصب اى نصب الاسم المذكور فان الرفع اى رفع ذلك الاسم
المذكور يستلزم وقوع الطلب اى الجملة الطلبية خبرا وهو اى وقوع
الجملة الطلبية خبر المذكور خلاف الاصول لانه ما يقرر فى محله ان يكون موجودا
قبل الاخبار والانشاء ولكونه اثبات ما لم يوجد لم يكن موجودا قبله
او ما لم يكن موجودا قبل الاخبار به لا يكون ان يكون خبر الانشائية واقع
هذا اذا اول فالخبر هو القول والانشاء نقلا اذا قلت اما زيد
فاضربه فهو مقول بقولك فمعنى اولى فيه اضربه فالخبر هو مقول اى مستحق لان توقع
بالضرب فلا يحتاج الى هذا التاويل البعيد مع جواز وجه اخر اكثر
منه وهو النصب ومثل اما مع غير الطلب فى اختيار رفع الاسم
الواقع بعدها اذا الواقعة على الاسم المذكور فقيد هنا بالوقوع وفى
اما بالاحوال للتفنن فى العبارة الاتية للمفاجاة وسيجئ تفصيل

المفاجأة في بعض الظروف في كونه من اقوى القرائن يعني كما ان اما قرينة مقوية مرجحة للرفع
كذلك اذا المفاجأة قرينة مقوية مرجحة له مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فانه يجوز زيد على
العوامل اللفظية قرينة مصححة للرفع بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعده قرينة
مصححة للنصب والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة
للرفع وهي اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف
فان المختار فيه اي في المذكور الرفع بالابتداء فانه اذا الكائنة للمفاجأة لا تدخل الا
على الجملة الاسمية غالبا لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة في الغالب دون
الحال ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية واجبة في الاسمية وما ينوب منابها
والايلم دواجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا وما وقع جواب سؤال مقدر وهو
ان المص قال هنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفي بعض الظروف ويلزم
بعدها الابتداء فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله وما وقع
في كتب الظروف من ان اذا الكائنة للمفاجأة يلزم بعدها الجملة الاسمية
فيجب بعدها الابتداء فالمراد بلزومها اي بلزوم الجملة الاسمية بعدها غلبته
وكثرة وقوعها بعدها فلا تناقض بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة
والكثرة لانه ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم معنى الوجوب
وما وقع ههنا من الاختيار بعدها تشتغل فيه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها
الاسمية في باب الاضمار على شريطة التفسير بتنقيح الكلام ولما فرغ من بيان
قرائن كون الرفع مختارا شرع في بيان كون النصب مختارا فقال ويختار النصب
في الاسم المذكور اي في الاسم الواقع في نظائر الاضمار على شريطة التفسير
بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو اي الاسم المذكور واقع فيها
على جملة فعلية متقدمة صفة الجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم
للتناسب اي لرعاية التناسب اي المناسبة بين الجملة المعطوفة
التي هي الاسم المذكور فيها والجملة المعطوفة عليها الجار والمجرور نائب لقوله
المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة في كونهما متعلق
بالتناسب فعليتين لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا يكون الجملة المعطوفة
فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا نحو خرجت فزيدا
لقيته بنصب زيدا تقديره فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب في
مررت برجل ضارب عمرا وهذا نقيضها لعطفه على ما يشابه الفعل
و يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي يعني

ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر ما ولا وان بكسر الهمزة
لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان انتم الا بشر وتدخل الفعل ايضا نحو
ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان
النفي يقتضي منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفي والمنفي من الاسم اما الوجود او غير ذلك
ما يكون عاما او خاصا وليس لفظ لم ولما ولن من هذه الجملة اي من حروف النفي
يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف اذ هي عاملة في الفعل الما ربع
ويتحتم عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لا تعمل في الاسم ايضا ولا تقدر بالمبتدأ
للمفعول معمولها وجوبا وجواز الفصل بها في الكلام الخبر في النفي الفاء ربع نت
لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيد تضرب ولا لما عمروا تكرم ولن بكرا
انتقل بحذف الفعل الناصب له وجوبا وجواز الانها من لوازم الفعل لفظا و
سماعا دون الثلاثة الاول لانها من دون الفعل كثيرا في ان تقدير الفعل فيها
جوازا او وجوبا نحو ما زيدا ضربته في تقدير ما ضربت زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمروا في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا وانما اتى بقوله ولا عمرا اولا
لانها في الاصل للنفي الجنسي فيقتضي ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة الفعل
الماضي لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنسي مثل قوله تع فلا صدق
ولا صلى وان زيدا ضربته في تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعني ما ضربت زيدا ضربته
الا انه ادبا الاستثناء معروف الى الامثلة الثلاثة بحذف من الاوليين لئلا يلزم
التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفي على قول
من قال الابد ان يكون لان للنفي من قرينة والاول هو الاولى لانها لا يحتاج في كونه
للنفي الى القرينة و يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد
حرف الاستفهام وهي الهمزة وهل في نحو ازيدا ضربته في تقدير اضربت
زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر
فالاستفهام عما لا يتقرر يكون اولى وانما قال المص بعد حرف الاستفهام
لان يختار الرفع في الاسم الاستفهام مثل من اكرمته وما صنعته وايهم يكرمه وغير
ذلك لامر في زيد ضربته ولم يقل المص بعد همزة الاستفهام ليشمل الكلام الاسم الواقع
بعد هل مثل هل زيدا ضربته في تقدير هل ضربت زيدا ضربته فانه اي فان هذا المثال
يجوز وان استقبحه النحاة يعني وان كان النحاة مثل هذا المثال قبيحا
يعني حذف الفعل بعد هل بعد ان يكون في غيره فعل لانهم استقبحوا نصبه
لاقتضاء هل لفظ الفعل يعني الاولى على لفظ الا اذا كان في خبره فعلا ولم يقع

بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام ولا بتقدير الفعل بل لا بد من دخوله عليه واذا لم يكن
في خبره فعل يقتضي دخوله على الاسم مثل هل زيد قائم لان ذلك لان هل بمعنى قد التحقيقية
في الاصل يعني في اصل وضعه كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى ولا يليق فيه
اي في هل تقدير الفعل كما لا يليق تقديره في قد لان قد حرف لا بد له من متعلق مذكور
لفظا كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور وكذلك ما في معناه بل اولى
ان لا يقدر لانها فرع قد ولكن جاز في قد لان المقدر كالمذكور تأمل و يختار
النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد اذا الشرطية اي المنسوبة
الى الشرط باستعمالها فيه ووصفها بالشرطية احترازا عن اذا الفجائية فانه على ما مر
من انه يختار الرفع فيه بعدها الدالة على المجازات في الزمان وفي الرضي والاكثر
عند سيبويه والاخفش كون ما بعدها فعلا اما ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرا
نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء فقول المص وان الشرطية
على مذهبهما وانما اختير بعدها الفعل لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها
ليست عريقة في الشرط ولو لا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى انتهى
فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية نحو اذا عبد الله تلقيه
من لقيه يلقيه ادركه وبابه علم فاكرمه امر من الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله
تلقيه فاكرمه و يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد
حيث الدالة على المجازات في المكان ولا في الزمان لانها وضعت
ظرف مكان ولكن استعمل لها كلمات الشرط فاقيم استعمال اذا فانها
تدل على الامكنة التي تبرز بها اسماء افعالها نحو اجلس حيث زيد تجالس اما اذا
كففت بما كقولك تضمنها في كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو
حيثما زيدا تجده فاكرمه في تقدير حيثما تجد زيدا تجده فاكرمه
وفي ما قبل الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي او على قوله
بالعطف اي ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر والنهي يعني في
موضع وقوع الاسم المذكور اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير وبطانه
اذا كان قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه مثال لما وقع قبل الامر في تقدير
اضرب زيدا اضربه و زيدا لا تضربه مثال لما وقع قبل النهي في تقدير لا تضرب
زيدا لا تضربه وانما اختير بالبناء للمفعول وانما جعل مختارا في هذه المواضع
الست لانه لو اختار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع
سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية للزم وجه يذكر ما

وهو

وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله اي بعد حرف الاستفهام
وهي الهمزة وهل وبعد حرف النفي وهي ما ولا وان وبعد اذا الشرطية وبعد حيث وما قبل
الامر وما قبل النهي النصب بالرفع لانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختير في الاسم المذكور
في احد هذه المواضع الست اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اي في هذه المواضع الست اكثر لان النفي والاستفهام في الغالب يلحقان
الافعال دون الذوات لان النفي والسؤال عنه في الغالب يكون عرضا غير مار
وكذا الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما خبرا عنه واختير ايضا في ما قبل الامر
والنهي لئلا يلزم وقوع الامر والنهي وما فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتأويل
بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم
المذكور بحذف الفعل وجوبا فاذا انتصب مفعولا للفعل الاسم المذكور اي لو اذا جعل
منصوبا وقع فيها اي في المواضع المذكورة الفعل تقديرا فيكون عملا بالاكثر والا
اي وان لم ينتصب فيها بل رفع بالابتداء فلا اي فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا
لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوي فلا يكون عملا بالاكثر
بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبغي ان ينتصب الاسم المذكور فيها ليكون
عملا بالاكثر المختار و كذلك اي كما اختير الناصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة
كذلك يختار النصب في الاسم المذكور وعند خوف لبس المفسر بكسر السين هذا التركيب
من تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
والثاني وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة اي وقت خوفك التباس
ما اي فعل وهو مفسر بكسر السين في حال النصب منصوب بقوله مفسر لكن لا بكونه التباسه
من حيث هو اي في ذلك الفعل مفسر في هذه الحالة اي في حالة النصب حين الالتباس
فيه لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ما سيأتي في هذه الصفحة
بل ليس التباسه الان حيث هو خبر في حال الرفع فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع
مع انه ليس بمفسر في حالة مجاز في اولى او كونه لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون
مفسرا في حال النصب بالصفة متعلق بقوله لبس المفسر فلا يعلم بالبناء للمفعول
ان اي ذلك الفعل خبر عن الاسم المذكور لان الاسم المذكور حينئذ اما مبتدأ او اسم
لعامل يقتضي الخبر في حال الرفع اي رفع الاسم المذكور مع موافقته اي موافقة
كون ذلك الفعل جزاء في هذه الحالة للمعنى المقصود من التركيب ومطابقته
او صفة عطف على قوله خبر له اي فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور
والخبر امر اخر يعني قوله تعالى بقدر في قوله تعالى انا كل شيء الاية مع تحمل لغة اي مع

كون الفعل المفسر للاسم المذكور مخالفا للمعنى المقصود من التركيب فلا يرفع الا الالتباس اختير النصب
في الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الاية الاتية
مثلا ان يكون خلقناه خبرا بتقدير حال من الضمير البارز وهو المفعول في خلقناه فالمعنى على هذا
ان انا كل شيء هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا بقدر اي بقضائنا وتقديرنا فيدخل
في عموم شيء افعال العباد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يتجه على
تقدير ان يجعل خلقناه صفة لشيء ويقدر خبرا فالمعنى ان انا كل شيء مخلوق لنا بالذات
وبلا واسطة العباد لان كل شيء اضيف الى اللوح كائن بقدر اي بتقديرنا
وقضائنا فخرجت افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك
لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
بمعنى والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان
بتقدير الله وخلقه وارادته اولى ان يكون فعله وعمله الاختياري والاضطراري
بتقدير الله وخلقه وارادته اولى قال لالتباس بمعنى الالتباس فعل المفسر حال النصب
بالصفة او الخبر حال الرفع انما اي ليس الالتباس الا هو بين الخبرية ذات ما اي بين كون ذات
الفعل الذي هو مفسر بكسر السين على تقدير النصب متعلق بقوله مفسرا خبرا او صفة
اي ليس الالتباس حال الرفع لانه اي الالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا موصوف
المفسر حالة النصب وبين الصفة في حال الرفع فان التركيب الواحد لا يحتملهما اي
لا يحتمل ان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذات الاسم وخبرا له ايضا معا
في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسير بل يجب ان يكون
خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب
ان يكون تفسيرا فالالتباس انما هو في حال الرفع مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل اهنته لعدو لانه لو رفع كل في هذين المثالين
بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من
هذين التركيبين الاكرام وفي الاول والاهانة في الثاني والصداقة والعداوة
علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له
لفات المعنى المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس
نصب بالبناء للمفعول كما في قوله تعالى الاخبار بشرط التفسير فيكون تقديره
انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ولو رفع كل فيه بالابتداء اي يكون مبتدأ وجعل
الفعل المفسر وهو خلقناه خبرا له اي للمبتدأ كان هذا المعنى والاعراب ومعناه
موافقا للنصب اي النصب كما في اداء المعنى المقصود لكن الا ان خيف لبس

لالتباس

خلق مح

اي الالتباس خلقناه بالصفة اي بكون صفة لشيء لا احتمال كونه قوله تعالى بقدر خبرا للمبتدأ وهو
اي كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له خلاف المعنى المقصود فيمتنع ان يجوز النصب مختارا حذرا
عن الالتباس وليكون نصا في المعنى المقصود في يكون خبرا ان جملة فعلية فان المقصود من
هذه الاية الحكم على كل شيء بانه اي بان كل شيء مخلوق لنا اي مخلوق بخلق الله تعالى لا خالق
غيره بقدر اي حال كونه ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا لان المقصود هنا الحكم
على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر يعني ليس المراد من هذه الاية ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات
لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من توسط العباد انه بقدر بتقديرنا
وارادتنا فانه اي فان هذا الحكم يوهم كون بعض الاشياء الموجودة كالافعال الاختيارية
للعباد غير مخلوق لله تعالى ذلك وذلك الوهم اما لعدم قدرته على خالقها واما العدم تحليلهم
والاول يستلزم العجز والثاني الظلم تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله تعالى ان الله على كل
شيء قدير وان الله احاط بكل شيء علما ويوهم الاعتماد على ما سبق تحقيقه كما هو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية كالضرب والمشي والخياطة وغيرها مما يكون فيه ارادتهم
الجزئية للعباد لانهم يقولون ان العبد خالق لفعل الاختياري كالقدرة في
القدر فيكون خالقا له ويلزمهم تعدد الالهة اذ حينئذ يكون كل من العباد خالقا مناقضا
لقوله تعالى انما الله اله واحد ولقوله ما علم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة
على وحدانيته تعالى وخرقا للاجماع المنعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين الذين هم
اهل السنة والدين ويستوي الامران اي الرفع بدل من الامران بدل البعض او خبر
مبتدأ محذوف والاول اولى والنصب في الاسم الذي وقع في مظان الاخبار على ترجيح
التفسير من غير ترجيح لاحدهما على الاخر فللمتكلم اي لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام
ان يختار كل واحد منهما اي الرفع والنصب بلا تفاوت بين الاختيار بينهما بلا ترجيح
احدهما على الاخر في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي في مثال اورده سيبويه اي عنده
اي عند زيد متعلق بالفعل المحذوف او في داره عطف على عنده او نحو ذلك
والا اي وان لم يكن قوله عنده او في داره او نحو ذلك مما يقتضي ضميرا الى زيد
معتبرا في هذا التركيب فلا يصح العطف اي عطف جملة واكرمت عمرا
على الصغرى وهي جملة قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع
وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن في المعطوف خلا عن العائد
الضمير الواجب في المعطوف عليه في المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير
لازم في الخبر اذا كان جملة فان قلت لم لا يصح كونه مما يستوي فيه الامران ليترجح
الرفع بالاستغناء عن التقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام الكرام

عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه اعتمادا على علم السامع
لانه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فينبغي ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين اي يستوي
الامران هذا تفسير لقوله يعني ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا
للمثال المذكور بل يجري فيه وفيما اذا عطف اي في تركيب اذا عطف الجملة التي
وقع فيها الاسم المذكور على جملة متعلق بقوله اذا عطف ذات وجهين صفة
جملة وجهين اي جملة اسمية خبرها اي خبر تلك الجملة الاسمية جملة فعلية اذا كان
الامر كذلك فيصح رفعه اي رفع اسم المذكور بالابتداء اي يكون مبتدأ اذا اريد
عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية للمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها
جملة فعلية ويصح نصبه اي نصب الاسم المذكور بتقدير الفعل الناصب قبله بقرينة
الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية
لان الفعل لا بد له من فاعل والوجهان الرفع والنصب مستويان لا ترجيح
لاحدهما على الاخر لحصول التناسب فيهما اي في رفع الاسم المذكور وجعل
الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها
على الفعلية ففي الرفع اي في رفع الاسم المذكور في الابتداء تكون الجملة اسمية
لتركبها من اسم وفعل هو خبره فتعطف بالبناء للمفعول اي هذه الجملة على
الجملة الاسمية الكبرى التي هي جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها
على الجملتين الاسمية والفعلية التي هي خبر الاسمية وهي اسمية ايضا فيختار
رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في
كونهما اسميتين وفي النصب اي في نصب الاسم المذكور تكون الجملة فعلية
لتركبها من الفعل والفاعل فتعطف بالبناء للمفعول اي هذه الجملة على الجملة
الصغرى وهي اي الجملة الصغرى هي المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها
على جملة واحدة فقط فعلية لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم
المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين فان قلت لم يستوي الامران في المثال المذكور لان قرينة الرفع
اقوى لان السلامة من الحذف مرجحة للرفع اي لرفع الاسم المذكور بالابتداء
مختارا فكيف يستوي الامران بل يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن
هي اي السلامة من الحذف معارضة اسم مفعول اذ انه الاسم المذكور
بترجيح قرب المعطوف عليه يعني اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف
عليه وهو جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد

قام

قام بعيدا من قرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان
فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح في الجهة يقتضي الترجيح في الامر فان قلت لا نسلم
ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور
لانه لا تفاوت في القرب والبعد اي في قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده
على تقدير الرفع بينهما اي بين الصورتين اذ الجملة الكبرى وهي جملة زيد قام ايضا اي كالجملة
الصغرى قريبة من القرب ولذا في بقوله غير مفصول بينهما اي بين الجملتين
المعطوف عليهما اي جملة وعمرو اكرمته متصلة بجملة زيد قام فاستويا في القرب
فبقي السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هذا اي عدم
التفاوت في القرب والبعد بينهما انما هو باعتبار المتن يعني باعتبار اعراب الجملة
الاولى يعني جملة زيد قام لانه لا يرتفع القرب والبعد واما باعتبار الابتداء اي عند
اعتبار الاعراب لان الاعراب اولا يبتدأ من قوله قام فالصغرى هي جملة قام
اقرب فيكون المعطوف عليه فيها قريبا لم يبق المعارضة المذكورة سالمة فيستوي
الامران الرفع والنصب في الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما شاء ويجب
النصب اي نصب الاسم المذكور اي الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اذا كان واقعا بعد حرف الشرط او ما تضمن معناه مثل ان
زيدا تجده فاكرمه واي زيدا تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقه فاكرمه وغير ذلك
ولم يذكره المص ولا الشارح ايضا اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهاما
منه ولقلة استعماله والمراد به اي بحرف الشرط ههنا اي في هذا البحث
اعني نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان
وهما ان ولو فان كلمة اما وان كانت من حروف الشرط عند المص لانه عنده
حروف الشرط ثلثة حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه
الا انهما ما كانتا عنده من حروف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط
اثنان ان ولو فخلتهما اي كلمة اما ما سبق من اختيار الرفع بيان ما اي من كون
رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا مع غير الطلب يعني
اذا كان الفعل المفسر غير الطلب فاختار النصب ولو نصبه مختارا مع
الطلب اذ ذكر طلبا فيجب مستثنا ههنا فكان فاو يجب النصب
بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم الواقع بعدهما قد علم وكذا اي
كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك
يجب نصبه اي نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف التحضيض

وهو اى حرف التحضيض اربعة هلا والا بالتشديد فيهما الا عند الخليل فالا وهي مخففة
عنده على ما سيأتي ولولا ولوما واما وجب النصب اى نصب الاسم المذكور
اذا كان واقعا بعدهما اى بعد حرف الشرط والتحضيض لوجوب دخولهما
اى دخول هذين النوعين من الحروف على الفعل لفظا اى حال كونه ملفوظا
او تقديرا اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا او تقديرا
الفعل المتعدي لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تأمل واما دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو
التحريض والحث من حرضه اى حرضه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال
لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستمرار
لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لانه ما لا يمكن تحصيله لا يكلف فكيف
يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضي يكون للتوبيخ والتنديم
على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على ما فات لانها تستعمل كثيرا في لوم
المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها
من حيث المعنى للتحضيض على ما فات واذا دخلت على المضارع
فهي للتحضيض بمعنى الحث على الفعل والطلب له فالمضارع اما لفظا
او تأويلا نحو لولا تستغفرون الله ولولا اخرتني الى اجل قريب
اما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط
عليه كذا اذا جعل علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمك جعلت
مجي المخاطب علامة لاكرام اياه فلهذا لا يوجد الا
في الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل نحو ما تقدم وقولك
ان زيدا ضربته يضربك في تقدير ان ضربت زيدا ضربته يضربك مثال
حرف الشرط وقولك الا زيدا ضربته في تقدير الا ضربت زيدا ضربته
مثال حروف التحضيض وهذا نشر على ترتيب اللف ولما فرغ
من بيان كون النصب في الاسم المذكور مختارا او الرفع واستوى
الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع
واجبا الا انه لم يقل وجب الرفع فيه كما قال وجب فيه الا انه اذا
وجب الرفع فيه لم يكن من باب الاضمار على شريطة التفسير فقال
وليس مثل ازيد ذهب به بالبناء للمفعول به الجار والمجرور
قائم مقام الفاعل منه الجار والمجرور في محل النصب لانه خبر ليس اى

كان تركيب

كان تركيب يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير واختار النصب فيه وبعد التعمق
يعلم انه ليس منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه اى في هذا المثال
وان كان للوصل يظن منصوبا للمفعول في بادي النظر بادي من بدأ الامر اى ظهر من باب سما
اى في ظاهر النظر ومن همزة جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جائزان
اى ان هذا المثال مما اضمر عامله على شريطة التفسير وان مع اسمها وخبرها قائم مقام
فاعل يظن والمختار عطف على محل انه اى ويظن فيه اى في الاسم المذكور النصب
بالرفع لانه نائب فاعل مقوله المختار لوقوع الاسم المذكور فيه اى في ذلك المثال المذكور
بعد حرف الاستفهام وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع
بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك لكنه استدراك من قوله
وان كان يظن في بادي النظر الخ يعني الا انه يظهر بعد تعمق النظر التعمق في الكلام
الوصول الى ما هو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضاحه يقال تعمق النظر في كلام
اذا اتمه اى بعد تمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه انه اى مثل ازيد ذهب
به ليس منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه وان صدق للوصل
عليه اى على ذلك المثال انه اى ان زيدا في ذلك المثال اسم بعده فعل وهو ذهب
به مشتغل عنه بضميره اى فارغ عن العمل فيه بالعمل في ضميره وهو قوله به
بهذا بيان قوله فان زيدا وان كان في بادي النظر انه الخ لكنه ليس بحيث
اى ليس زيد بمكان لو سلط عليه اى على زيد هو اى الفعل بعينه وهو ذهب
به او مناسبه وهو اذهب بالبناء للمفعول لنصبه اى لنصب الفعل الذي
هو ذهب به بعينه او مناسبه الذي هو اذهب بيان لقوله لكن يظهر
بعمق النظر انه ليس منه لان ذهب به لا يعمل النصب لانه معلوم لازم متعد
بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبني
للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبني للمفعول وكذا اى كما ان ذهب به
لا يعمل النصب كذلك مناسبه لا يعمل النصب اعني اذهب بالبناء للمفعول
لان الاذهاب المتعدي بالباء يناسب الاذهاب معلوما او مجهولا
فان قلت ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه
الذي هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير لانه لا ينحصر المناسب اى ما يناسب ذهب به
في اذهب بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه فليقدر مناسب آخر
يعني غير اذهب بنفسه حتى يكون هذا المثال من ذلك المناسب

مثل يلابس فعل مضارع معلوم من لابس لان الاذهاب المتعدى بالباء يلزمه الملابسة
او اذهب لما كون كائنا على صيغة الفعل الماضى المعلوم لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى
بالباء يلزمه الاذهاب سواء كان معلوما او مجهولا فيكون تقديره اى تقدير الناصب
لا تعدى اذهب به ازيدا يلابسه الاذهاب به فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس
المقدر تقديره ايلابس الاذهاب زيدا ذهب به او ازيدا يلابسه احد بالاذهاب
به تقديره ايلابس احد زيدا اذهب به او ازيدا اذهب احد فيكون الفعل الناصب
له اذهب بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد زيدا ذهب به فيكون هذا
المثال من باب الباب ومما يختار فيه النصب فلم يصح قول المص وليس مثل
ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه وقد صح تسليط ما يناسبه
بالترادف قلنا المراد بالمناسب في قوله او ما يناسبه مطلقا
لما يرادف الفعل المذكور المفسر او يلازمه اى يلازم الفعل المذكور المفسر
مع اتحاد ما اسند اليه اى بشرط ان يكون فعل الفاعل المحض والفعل
المذكور متحدا بمعنى واحد وفي هذا … لو لم يتحد لا يكون مناسبا له فالاتحاد
اى كون فاعل الفعلين متحدا فيما ذكرتم ايها السائل من المثال مفقودا لان
المسند اليه فيما يرادفه ويلازمه الاذهاب وان دون الفعل المذكور
هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند اليه واذا لم يوجد فهو لا يكون مناسبا له
لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه واذا كان الامر كذلك
يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة فالرفع
… الى ان الفاء … يعنى الشرط يعنى جواب الشرط محذوف
اى رفع زيد في المثال المذكور وهو ازيد ذهب به بالابتداء اى بكونه
مبتداء ومعمولا بالعامل المعنوى ونصبه اى نصب زيد في المثال غير
جائز بالمفعولية اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر
لم يكن تقديره الناصب فالاولى في التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية
غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تامل فليس المثال
المذكور من باب الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن تسليط
الفعل المذكور بعينه ولا بما يناسبه بالترادف او اللزوم والحال ان
تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
فكيف يجوز ذلك المثال مما اي من القسم الذى يختار فيه اى في ذلك
القسم النصب اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون

ذلك

ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال ليس منه فينبغى ان يكون
رفعه واجبا بالابتداء وكذا اى مثل ازيد ذهب به في عدم كونه من هذا الباب ووجوب
رفعه بالابتداء لمانع قوله تع كل شىء فعلوه وكذا قوله وكذا الخبر مقدم
مقدم وقوله تع كل شىء يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه لا يصح
تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى
ح الناس فعلوا كل شىء في الزبر فيكون في الزبر متعلقا بفعلوا والزبر جمع
جمع زبور ككتب وكتاب وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب
اى في صحايف اعمالهم والصحايف جمع صحيفة شىء كتب عليه وجمعها صحايف
وصحف كذا في الصحاح منوار قوله تع كل شىء فعلوه في الزبر ليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل
لفساد التفسير اى تقدير قوله تع كل شىء فعلوه في الزبر فعلوا اى الناس او الخلايق
كل شىء من خير او شر في اعمالهم في الزبر يعنى اوقع الناس كل شىء من الخير او
الشر في صحايف اعمالهم فقوله في الزبر ان كان ظرفا لغوا متعلقا بفعلوا المقدر
الناصب لكل شىء فسد المعنى اى معنى هذا القول فح يكون المعنى على ما سبق
اوقع الخلايق بمعنى كل واحد منهم كل شىء من الخير او الشر في صحايف اعمالهم
وهذا المعنى غير صحيح لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم حتى يوقعوا
فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون
لانهم اى لان الخلايق لم يوقعوا فيها اى في تلك الصحايف فعلا لا خيرا
ولا شرا او لا قليلا ولا كثيرا بل الكرام وهى جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام
وهو بالفارسية خونش بوى وخونى … الكاتبون وهم الحفظة
الذى يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تع وان عليكم لحافظين
كراما كاتبين اوقعوا فيها اى في الصحايف كتابة اعمالهم وافعالهم
اى افعال العباد وان كان قوله تع في الزبر ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف
المقدر صفة شىء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف مع ان اى
كونه في الزبر صفة شىء خلاف ظاهر الاية الكريمة لان الظاهر ان يكون
ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر في محل الرفع على انه خبر المبتداء ومع هذا
يقع فصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى وان كان جائزا فات المعنى
من الاية اذ المقصود منها على ما قلنا ان يكون كل شىء مبتداء وجملة
فعلوا صفة لشىء وفي الزبر ظرف مستقر في محل الرفع خبر له فالمعنى على هذا

ان كل شيء هو مفعول لهم اي للعباد كائن وثابت في الزبر اي في صحائف اعمالهم مكتوب فخبر
بعد خبر فيها اي في تلك الصحائف يفيد صحة المعنى ولا يفيد المقصود منها قوله موافقا اما
حال من المبتداء و قوله المقصود يعني المقصود من هذه الآية هكذا اي حال كونه موافقا
واما من الضمير المستكن في قوله كائن يعني ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر
حال كون ذلك الموجود فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر يعني كل عمل
ابن ادم من خير او شر قليلا او كثيرا مسطور يعني معلوم لنا لا يتبدل منه شيء من علمنا
لا المقصود منها ان كل شيء كائن بالجر صفة لشيء في صحائف اعمالهم مفعول بالرفع
خبران لهم متعلق بالخبر لانهم لو فعلوا فيها شيئا لا يتقرر ومن ان لو فعلوا فيها
فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك فالرفع يعني رفع كل شيء لازم وواجب
على ان يكون كل شيء مبتداء معمولا للعامل المعنوي والجملة الفعلية بعده وهي
فعلوه في محل الجر صفة لشيء فهذا من قبيل العطف شيئين على معمول عامل واحد وهو
ان يكون بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا على ما سيأتي وعلى ان يكون الجار
والمجرور في قوله في الزبر في محل الرفع بناء على ان اي الجار والمجرور وان قوله
في الزبر خبر المبتداء تقديره اي تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور كل شيء مبتداء
هو مبتداء ثان مفعول لهم خبر المبتداء ثان والجملة الاسمية في محل الجر صفة
لشيء ثابت خبر للمبتداء الاول في الزبر متعلق بقوله ثابت تجب متعلق ايضا
بقوله ثابت لا يغادر يعني للمفعول اي لا يترك من الشيء الذي هو مفعول لهم
كبيرة ولا صغيرة يعني كثيرة وقليلة كتب وثبت فيكون موافقا لقوله
تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله واعلم تنبيه على ان قول المص وكقوله الزانية
والزاني الاية جواب سؤال مقدر وهو ان قد سبق ان الاسم المذكور
اذا كان الفعل الواقع بعد المشتغل عنه بضميره او متعلقه اي الفارغ
عن العمل فيه بالعمل في ضميره او متعلقه امرا نحو زيدا اضربه او نهيا نحو زيدا
لا تضربه فالمختار اعني في ذلك الاسم النصب وان جاز فيه ايضا الرفع
ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ما سبق والظاهر ان
قوله في الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل فيه وهي
مع اسمها ونحو قوله والظاهر تحت هذه الفاعلة اي فاعلة ما اضمر
عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه
مشتغل بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه وقد وقع
الاسم المذكور الذي فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا

بالفاء

بالفاء مع ان القراء جميع قاري من قراء كنصار جمع ناصر نحو وبابه فتح اتفقوا فيه اي في هذه
القول على الرفع اي رفع الاسم المذكور وانما هم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب
الشريعة رسول الله عم اما بالواسطة او بغير الواسطة فلزم اتباع النحاة اياهم
الا في رواية شاذة عن بعضهم هو عيسى بن عمر والشاذ لا يعتبر به اذا كان الامر كذلك
فاضطر النحاة لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب اتفاق القراء من صاحب الشريعة
الى ان تحملوا اي ذهبوا الى بيان الحيلة لا اخراجه اي لاخراج قوله تعالى الزانية والزاني الاية
عن الفاعلة المذكورة وهي ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق القراء
على غير المختار في الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع
قبل الامر او النهي فالمختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار فاشار المص الى ما تحملوا
اي الى ما فعل النحاة من حيلة لا اخراجه عنها اي لاخراج قوله الزانية والزاني
الاية عن الفاعلة المذكورة حتى لا يكون اتفاقا على غير المختار ولا تكون الفاعلة
ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما ما ذهب اليه المبرد وثانيهما
ما ذهب اليه سيبويه فقال ونحو الزانية والزاني اي كل موضع وقع فيه الاسم
المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن يشترط ان يكون ذلك الاسم صفة محلاة
باللام لان اذا لم يكن كذلك لا يجري فيه ما ذهبوا اليه من التحمل فاجلدوا امر
حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلده ضربه كل واحد منهما اي من الزاني
والزانية يعني الزانية والزاني وانما عبر عنها بالزانية لان كلمة ما بعدها او لا لطا عنها
لمن زناها صارت لها نتائج فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو
مبتداء والفاء مبتداء ثان فيه اي في الزانية مرتبط يعني الشرط يعني الفاء هاهنا
لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام في الزانية والزاني فجعل الفاء
متعلقا بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبط به فيكون رابطة بينهما عند المبرد
فخرج هذا القول واما الاخراج عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه
فانتفى التسليط ايضا لان الفاء مانعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها مثل هذا القول من ما اضمر
عامله على شريطة التفسير لكون الالف واللام الكائنة في الزانية والزاني
مبتداء لان الالف واللام من الموصولات على ما سيأتي الان لشابهته
اللام الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذي في
معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول هاهنا لا يلزم على ما سيأتي تحقيقه
موصولا صفة مبتداء فيه اي في المبتداء معنى الشرط كما سبق ان المبتداء اذا كان
موصولا صلته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته

اي صلة الالف واللام الداخلة هي عليه لان الاسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل لما الشرط
فيكون تقديره التي زنت اي مكنت نفسها بالزنا والذي زنى اي والذي فعل
ذلك الفعل فيكون الزنا سببا للجزاء وهو الجلد ههنا بخبر المبتداء وهو قوله
فاجلدوا كما الجزاء مثل الذي يأتيك فاكرمه اي فيستحق للاكرام والفاء الداخلة
عليه اي على خبر المبتداء مرتبطة بالشرط بمعنى بحيث كربط الجزاء بالشرط
للدلالة اي لدلالة الفاء على سببية اي على الشرط للجزاء لان الفاء وضعت
لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب
للجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم يعلم السببية كقولك الذي يأتيني فله درهم
حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى
لو لم يأت لما استحق الدرهم ومثل هذا الفاء اي الفاء الذي وقع جوابا
للشرط حقيقة او حكما لا يعمل ما في حيزه فيما قبله لانها دليل على ان ما بعدها
من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها اي معمول الفعل الذي بعدها
فيما قبلها لانه ينعكس الامر اذ يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها كما في الامر
كذلك فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده اي بعد الفاء على ما اي على اسم
وقع قبله اي قبل الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع
لكون حرف الفاء مانعا له لان قوله الزانية والزاني خارج عن هذا
الباب لخروجه منه بقوله لو سلط عليه او مناسبه فنصبه فيه الرفع
اي فوجب في ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا
الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبرا وان كان بالتأويل ولذا لم يعد
المص الجملة الواقعة خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا التوجيه
اقوى لعدم احتياجه الى الاخفاء ولذا قدمه المص ولكون الآية جملة
واحدة والآية جملتان حينئذ مستقلتان المراد بالاستقلال لان
لا يكون ذكر احدهما مبنيا على حذف الفعل من الاخرى والالا استقلال
بينهما حيث تكون الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها وعند سيبويه
اي الزانية مبتداء خبره محذوف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
مثل جاءني زيد ديد حمل الخبر على المبتداء والزاني عطف عليه بالواو
عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا والخبر محذوف جوازا
بالقرينة الحالية اي حكم مبتداء مضاف الى الزانية والزاني فيما موضوله

يلي

يتلى بالبناء للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها واقعة وثابت في القرآن الذي يتلى
ويقرأ عليكم ايها المؤمنون بعد ظرف من الظروف الزمانية مبني على الضم لكن استعير
لزمان الحال بعلاقة الظرفية اي الآن متعلقا بيتلى او بعد قوله الزانية والزاني وذلك
الحكم قوله فاجلدوا والى فليجر فاضربوا ايها الحكام كل واحدة الزانية والزاني مائة
جلدة وقوله فاجلدوا اجلدوا من الفعل والفاعل ثانية لبيان حكم الموجود في الجملة
الاولى والفاء قوله فاجلدوا اعني الى عند سيبويه ايضا اي كما انها للسببية
عند المبرد للسببية بمعنى جواب الشرط اي معلقة ان ثبت زناهما بشهود
ذلك باربعة شهداء يشهدون بالزنا في اربعة مجالس او بالاقرار اي كذلك
بشرط ان لا يكون زنا محصن وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطئ
بنكاح صحيح فاجلدوا وفي الفاء ههنا زائدة لتاكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة
الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموجود في الاولى او الفاء ههنا للتفسير اي لتفسير
ذلك الحكم وهذا اظهر وجزء الجملة وهي قوله فاجلدوا كل واحد منهما الآية كجزء
الجملة هو قوله فاجلدوا لا يعمل في جزء جملة اخرى لان جملة اجلدوا كل واحد الآية
لكونها مستقلا لا يعمل جزء منها في جزء الجملة المتقدمة التي هي قوله الزانية
والزاني فيمتنع التسليط اي التسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور عليه
او مناسبه على الاسم المذكور فلا يدخل هذا القول على كلا التوجيهين في الضابطة
اي باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه
فتعين الرفع اي فوجب رفع الاسم المذكور على انه مبتداء محذوفا
جملة والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف واللام موصولا في صلته
مبتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا جزاؤه في معنى الخبر على مذهب المبرد
والا عطف على توجيه المبرد او على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح
اي وان لم يكن الفاء في قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب
المبرد وان لم تكن الآية جملتين مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه ايضا اي كما لم يكن
الفاء بمعنى الشرط منه اي هذه الآية تكون داخلة تحت الضابطة لصدق
التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واذا
كانت داخلة تحتها فالمختار فيها اي في هذه الآية النصب
لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا ان اذا كان واقعا
قبل الامر والنهي يختار فيه النصب واختيار النصب فيها باطل لكونه مخالفا

لان المراد بالجزء ههنا
طائفة من الكلام
لا المسند والمسند اليه
صح

لا انفق عليه جمهور القراء وما يكون في الغالب لا تتفقوا عليه يكون باطلا لما سبق لاتفاق
القراء اي رفع الاسم المذكور في الاية فاذا كان الامر كذلك فلا بد من جعل الفاء التي
في قوله فاجلدوا ام شبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد وجعل الاية جملتين مستقلتين
كما هو مذهب سيبويه لتعين الرفع اي رفع الاسم المذكور فيها فيكون لما اتفق
عليه القراء وقيل في معنى قوله والا ان معطوف على مقدر في الاقسام الثلثة
يعني ليس التركيب الثلثة المتقدمة من هذا الباب والا اي وان كان كل واحد
منها من هذا الباب فالمختار في الاسم الواقع في كل منها النصب اما اختيار
النصب في الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر
واما في الثاني فللتناسب بالعطف واختيار النصب فيها باطل في زيد كل واحد منها
متعين الرفع لما عرفت انفا فتنبه **الرابع** اي رابع الاربعة لا رابع الثلثة
يعني انها باعتبار الحال لا باعتبار التفصيل لما سيأتي من تلك المواضع التي
وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها **التحذير** انما اي مما فيه
التحذير سمي اللفظ المحذور به في نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة
للمبالغة حتى صار يعني التحذير تسمية باسم مدلوله وانما وجب حذف
الفعل الناصب للمفعول به فيه اي في هذا الباب لضيق الوقت عن ذكره
لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لانه قيل هذا انما يقال عند مشارفة الهلاك
وشدة الخوف او العقد الغرض بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام
وهو في اللغة تخويف الشيء الحذر مضاف الى المفعول عن شيء
يقال للشيء الاول المحذر والشيء الثاني المحذر منه وتبعيده عنه اي تبعيد
الشيء عن الشيء يقال حذرت الشيء عن الشيء اذا خوفته وبعدته عنه
وهو في اصطلاح النحاة وعرفهم **معمول** اي اسم محل بالبناء للمفعول
فيه النصب بالرفع قائم مقام الفاعل بالمفعولية وقال المحشي بذلك
على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف
والايصال وقيل من اطلاق اسم الكل على الجزء انتهى يعني اطلاق المعمول على
اللفظ باعتبار انه محل اي **بتقدير اتق** ظرف مستقر وقع صفة
للمعمول ومضاف الى المفعول اي معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل
اتق او بعد او نحو **تحذيرا** اي تحذير المفعول ذلك المعمول وتبعيده
تحذيرا او تبعيدا فيكون قوله تحذيرا مفعولا مطلقا من قوله فهو حذرا
حذف الفعل الناصب له جوازا بقرينة النصب لانه المنصوب لا بد له من

ناصب

ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا **او ذكر** بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه
اي ذلك المعمول **محذرا** فيكون قوله محذرا على هذا مفعول له اي ذكر لان يكون محذرا
حذف فعله الناصب اي مما بعده متعلق بقوله محذرا اي مما يكون ذلك المعمول محذرا
من الشيء الذي وقع ذلك المعمول اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو
ذلك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد بالجار والمجرور
او ذكر بالبناء للمفعول **المحذر منه** بالرفع لانه قائم مقام الفاعل
لذكر وقوله منه في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع
الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي اي الذي يحذر منه **مكررا** حال من قوله
المحذر منه على ان يكون الثاني تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه على صيغة
الماضي المجهول كما قلنا عطف على محذرا او ذكر المقدر بالحرف لا حاجة على
سبيل البدل ولذا لم يكن اي على حذف المقدر او ذكر المقدر وقيل مصدر
منصوب عطف على تحذيرا لانه قيل او ذكر المحذر منه مكررا اذ تكرر
المحذر منه للمبالغة في التحذير بضيق الوقت ويغني عن ذكر العامل انتهى
هذا انما يصح على التوجيه الثاني على ما يستفاد من قوله او لكن المحذر منه
مكررا اي ذكر ذلك المعمول لا ذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول
فيكون التقدير خلاف ذلك المعمول الا ذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان
المعمول هنا ليس بمحذر بل محذر منه ثاني قلت فعلى هذا اي كون ذكر
المحذر منه معطوفا على محذر او ذكر المقدر لا بد من ضمير راجع الى المعمول
في المعطوف مثل ان يقول او ذكر عنه المحذر منه او يقول او ذكر اي المعمول
مكررا كما كان ضميرا راجعا الى المعمول في المعطوف عليه وهو الضمير المستكن
في احد الفعلين لان صفة الشيء او خبره او معطوفا عليهما اذا كان
جملة فلا بد من ضمير فعول الى او ذكر المحذر منه جملة معطوفة على
جملة اخرى هي ذكر او محذرا العقد الذي هو صفة لقوله معمول فلا بد من
ضمير في المعطوف لان المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما سيأتي
قلت نعم لا بد في المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه لكنه
اي الا ان تولهم وضع في المعطوف الاسم الظاهر وهو المحذر منه
موضع الضمير على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير اذ تقدير
الكلام اي كلام المصنف او معمول اي اسم محل فيه بتقدير اتق او ذكر
ذلك المعمول مكررا لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه

ذكر صح

الا ان وضع المظهر في المعطوف وهو المحذر منه موضع المضمر العائد الى المحذر في المعطوف
عليه كان في قولهم في الحاشية مما الحاضرة اشعارا مفعول له لقوله وضع بانه اي بان المضمر
في المعطوف محذر منه لا محذر كان المعطوف عليه يعني لما اضمر كان المعطوف عليه
محذر منه لا محذر يرجع الى المعطوف فيكون في القسم الثاني ايضا محذرا مع انه في القسم
الثاني محذر منه فلم يتم انقسام التحذير مثل اياك والاسد واياك
وان تحذف وفي الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير
اذا اضمر مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر بتقدير اتق بصيغة المتكلم بناء على
ما ذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو راسك والسيف
والغائب وهو ان كان في النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب
انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب
وقد يكون في المتكلم لان الانسان قد يحذر نفسه وندر في الغائب لان تحذير الغائب
لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون
المحذر منه في هذا القسم اسما وفعلا هذان مثالان الاول نوعي التحذير ومعناهما
اي معنى المثال الاول على الفهم اما ان يكون المحذر بعد ما على المحذر منه كمثل
بعد نفسك بتوسط النفس والقياس ان يقال بعدك الا ان فصل المضمر بتوسط
النفس المضاف اليه وذا داعي ابتناء ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد
وهو غير جائز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والعامل لضيق
المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل منفصلا
فصار اياك من الاسد واما ان يكون مؤولا بنحو بعد الاسد من نفسك
جيء بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد
عنك للمشاكلة وكذلك قوله بعد نفسك عن حذف الارنب الحذف بفتح
الحاء وسكون الذال المعجمة الرمي بالحصى يقال حذفت الحصى اي رميتها من بين
اصابعي ويجوز في الاول الا ان ههنا ايضا لانه يقال حذفه بالحصا رماه بها
كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه رمي بالاصابع وانسب بالمقام تأمل
قال عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة
وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال بالفارسية خركوش وانما قال هذا
حال كونهم محرمين او انه اذا رمي بها بالاصابع جارحا ومات لا يحل اكله وقيد الارنب
وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك وهو اي الحذف في اللغة ضرب
اي ضرب الارنب بالعصى وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين

اي تقدير

اي تقدير تقديم النفس او تقديم الاسد في الوضعين المحذر منه هو الاسد في المثال الاول والحذف
في المثال الثاني سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما فان المراد من تبعيد الاسد في قوله
بعد الاسد عن نفسك او تبعيد الحذف في قوله بعد حذف الارنب عن نفسك تحذيرها
اي تحذير النفس وتخويفها منهما اي من الاسد والحذف لا المراد تحذيرهما اي تحذير الاسد
والحذف منها اي من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فيما كان ذا روح وعقل
والحذف ما لا روح له والاسد مما لا عقل له ومثل الطريق الطريق والجنة الجنة
مثال الثاني نوعيه اي نوعي التحذير وهو ما يكون المحذر منه مكررا الا ان اذا اثنى
وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يغني عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر
العامل لا يثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع في جميع الطرق اما ظاهرا
مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياك واياي
اياي واياه اياه واما مضافا نحو راسك راسك وراسي راسي وراسه راسه
ولا يخفى عليك ايها الطالب المنصف ان تقدير اتق في اول النوعي من التحذير
غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بل يقال اتقيت من زيد وتبرأت
منه وعند تخويفه منه يقال بعد له زيدا من الاسد وتحفظ عنه لان الاتقاء لازم
لا يتعدى الى المفعول به بنفسه فينبغي ان يقدر فيه اي في اول النوعي مثل بعد امر
من التبعيد او نحو امر من التخويف لانه يقال بعدت زيدا من الاسد وخوفته منه فينبغي
ان يقدر فيه بعد او نحو تحفظ ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لا يقال اتقيت
زيدا وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب في قولك الطريق الطريق و
الجنة الجنة لانه لا يقال بعد الطريق او بعد الجنة بل يقال اتق الطريق واتق الجنة
لكون الطريق محلا لما يوازي المار فيه وكون الجنة بنفسها موذية لان
المعنى اي معنى قولك الطريق الطريق على الاتقاء اي على اتقاء المخاطب من الطريق
لا على تبعيده اي لا تبعيد المار الكائن في الطريق عنه حتى يقدر بعد فيه فالصواب
اي ما هو الاولى واللائق ان يقال اي يقول المصنف في تعريفه معمول بتقدير بعد او اتق
او نحوهما ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير اتق اي من باب حذف المعطوف تقديره
معمول بتقدير اتق او نحوه في تعريف وسائر ما يجوز تقديره فيقدر فيه
بعد او نحو واتق ونحوهما فيقدر بالنسبة للمعمول مثل بعد في جميع افراد النوع
الاول مثل اياك والاسد وان تحذف ونحوهما مما يصلح ان يكون مثالا للاول وتقدر
ايضا مثل بعد في بعض افراد النوع الثاني في مثل نفسك نفسك فالنفس

ههنا هو المحذر منه مطلقا لقوله تع وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقوله عم
اعدى عدوك نفسك بين جنبيك فان المعنى اي معنى نفسك نفسك بعد انفسك مما يوذيك
شئ كما يبعد اعن نفسك التي هي من جملة ما ذكر ومما يبان للمحذر النفس من الاشياء
التي هي من جملة تؤذي المخاطب وقوله لا متعلق لقوله بعد كما هو الظ لانه يلون
ح النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود انه يلزم النفس محذرا منه كالاسد
ونحوه تمثيل لقوله ما يوذيك وتقدير مثل اتق نفسك نفسا اي في بعض افراد النوع
الثاني ها لتمثيل المذكور في المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه في المعنى اتق
الطريق عن الاشياء المؤذية التي تكون في الطريق واحلة او منعرجة فيكون
من قبيل ذكر المحل وارادة الحال قيل اي اعترض على قول المص اياك والاسد
واياك وان تحذف لفظ الاسد في اياك والاسد ولفظ ان تحذف في اياك
وان تحذف خارج من النوعين اي من نوعي التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر
التحذير في الاول ما يلزم محذرا منه فيتبع ان لا يكون لفظ الاسد محذرا لان
ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما وليس كذلك فان اي فاجيب لفظ
الاسد ايضا اي كما ان لفظ اياك محذر لان التحذير في القسم الاول لا يكون الا بالمحذر منه
والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا في النوع الاول واجيب عنه
بانه اي بان لفظ الاسد تابع للتحذير لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف
المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك من الاسد واياك
من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد
لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا والتوابع
اي توابع التحذير وتوابع كل مشروع خارجة عن الحدود وسواها ان المحدود
وهو التحذير او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اعلم خروج التوابع عن
حدود المتبوعات بدليل ذكرها اي ذكر المص التوابع فيما بعد لانها لو كا نت
داخلة في هذه الحدود لاستغني عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم
انها ليست بداخلة فيها وتقول انت في قسمي النوع الاول وهما اياك
والاسد واياك وان تحذف جميعا انه اخصر في التقدير وان كان في الظ
لكن المعنى الاول لان فيه تكرار التحذير لانه ذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا
ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا تجوز من قبيل ذكر المعطوف وحذف
المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام
للاشتغال بالمعطوف عليه في المحذوف معا فيقتصر على احدهما اياك من الاسد

بالقصر

بالقصر على ذكر المعطوف عليه وتقول ايضا في المثال الثاني وحذف منه الاول اياك من ان تحذف
بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف كما كنت انت تقول اياك والاسد بالقصر
على ذكر المعطوف وتقول ايضا في المثال الثاني وحذف من النوع الاول اياك من ان
تحذف بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف كما كنت تقول اياك وان تحذف بالعكس
يعني بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر في الظاهر وان كان
اطنب في التقدير تقول في المثال الاخير من الثاني اياك ان تحذف بتقدير من الجارة
اي اياك من ان تحذف بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من متعلق بالفعل
المقدر ولا يجوز فيه تقديره ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذي
مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه الوجوه الاربعة
ثم لا يجوز فيه حذف العاطف في الاول حذف الجار والعاطف فيتبع في الاول وجهان
وفي الثاني ثلثة اوجه لان حذف حرف الجر من ان المخففة وان المشددة بفتح الهمزة
فيهما لان ان مخففة ومشددة حرف موصول طويل بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها
في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو اسم في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف قياسا
بحذف حرف الجر ولا تقول في المثال الاول من النوع الاول اياك الاسد كما تقول في المثال
الثاني اياك ان تحذف لامتناع تقدير من الجارة في الاسم الصريح لم يجز حذف حرف
الجر قياسا واما سماعا وشذوذه اي شذوذ تقدير من مع غير ان وان واما قول
الشاعر اياك اياك والمراء الى الشر دعاء والشر جالب بتقدير من اي اياك اياك من المرا
وهو الشك فشاذ او للضرورة محمول على الضرورة فان قلت قولك اياك الاسد
اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه فليكن بتقدير العاطف فيكون اياك الاسد في تقدير اياك
والاسد فيجوز فيه وجوه ثلثة كما جاز في الثاني وجوه ثلثة قلنا حذف العاطف
في هذا الباب اشد شذوذا من حذف الجار منه ايضا او مطلقا لان حذف حرف الجر
مطلقا سواء كان في هذا الباب او غيره قياسي يعني شايع كثير مع ان وان مثل قوله
تع افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم اي لان كنتم وقوله تع وان المساجد لله الاية اي ولان
المساجد ومثل قوله اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت ومثل قول الشاعر
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك اذ قرئ بالفتح وشاذ كثير بعد في غيره
اي في غير ان وان مثل قوله تع واختار موسى قومه اي من قومه وقولك الله لافعلن
بالجر اي بالله لافعلن واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا فلهذا شذوذه
اشد كما قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول فيه وبعض احواله

فصل المفعول فيه اى الاسم المفعول فيه وهو مبتدأ او خبر محذوف اى ومنه بقرينة قوله فمنه
المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتداء محذوف اى هذا باب المفعول فيه
ولكن لا قرينة له او موقوف لا اعراب له او مبتداء والجملة بعده خبره وهذا اولى
لعدم ارتكاب الحذف وانما سمى المفعول فيه ظرفا لان محل الافعال شبيهة بالاواني
التي تحل الاشياء فيها هو مبتداء اى المفعول فيه ما اى اسم ما ولم يذكره اكتفاء
بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفى بذكره في المفعول له اى
اى اسم ما وقع فعل بالبناء للمفعول فيه المجرور راجع الى الموصول فعل بالرفع
نائبه اى حدث اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر يعني
الحدث وفي الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقراء بعضهم به واوحينا اليهم
فعل الخيرات والفعل بالكسر اسم والجمع الافعال مثل قدح وقداح انتهى مذكور
صفة فعل تضمنا نصب على التمييز او على المصدرية اى ذكر تضمنا لكونه في ضمن
الفعل الملفوظ مثل صمت يوم الجمعة او في ضمن الفعل المقدر مثل يوم الجمعة لمن قال
لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فذكر فيه ما حذف فعله الناصب له
جوازا او وجوبا على ما سيأتي في آخر هذا البحث او شبهه بالجر عطف على
الفعل اى مذكور تضمنا في ضمن شبه الفعل كذلك اى يكون ما شابه الفعل
ملفوظا او مقدرا انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت
صائم اى انا صائم يوم الجمعة او مطابقة عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة
اذا كان العامل في المفعول فيه مصدرا مثل اعجبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ونحو
يكره الصوم يوم الجمعة فقوله اى قول المص ما فعل فيه صبي شامل لاسماء
الزمان كاليوم والليل والشهر والحول ونحوها ولاسماء المكان مثل امام
وخلف وفوق وتحت ونحوها كلها اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء
كانت مشتقة او لا فانه اى الشان لا كل زمان من الازمنة او مكان من الامكنة
عبارة عن ان يفعل بالبناء للمفعول فيهما اى في كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب
فعل نائبه يعني لا كل زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عبارة عن ان يحدث
في كل منهما ويوجد شيء ما وذكر الفعل الذي فعل بمعنى حدث ووجد فيهما اى في
كل واحد منها لفظا او تقديرا او لا يذكر الفعل الذي حدث ووجد في كل واحد
منها لا لفظا ولا معنى بل لا يلتفت اليه وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل
فعل فيه اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذي لم يذكر
الفعل الذي فعل فيه لا لفظا ولا تقديرا نحو قولك يوم الجمعة يوم طيب

ونحو قولك

ونحو قولك خلف الامام افضل من يمينه اى افضل ونحو قوله المكان الذي دفن فيه النبي عليه السلام
افضل البقاع الى بحيث قال فانه وان للوصل كان يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم
طيب فعل فيه فعل لا محالة لفظة لا لنفي الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف
اى لا محالة فيه اى لا شك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما لكنه اى الا ان ذلك الفعل ليس
بمذكور لا لفظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظ واما تقديرا فلانه لما ارتفع
اليوم في الاول بالابتدائية والثاني بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوي فلم يبق
الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر له ايضا لكنه اما استدراك من قوله خرج به ما لا يذكر
فعل فعل فيه بقي مثل قولك شهدت اى حضرت يوم الجمعة داخلا فانه فاعل بقي
فيه اى في تعريف المفعول فيه فان يوم الجمعة يصدق بالبناء للفاعل من الصدق
وبابه ضرب عليه اى على يوم الجمعة انه ما فعل فيه فعل مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
وهو شهدت يعني يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعني لا يصدق
عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه نحو قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومعناه
بالفارسية حاضر شدم روز جمعه را اى بمعنى معاينه شدم روز جمعه را ليسا اى بمعنى
كه عالم شدم ودر جمعه را همچنان كه گفته شدم حاضر شدم ايام جمعه را فان شهود
يوم الجمعة وحضوره لا يكون الا يوم الجمعة فيكون يوم مفعولا فيه لان الشهود
لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه
على ما قلنا انفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه فلو اتجه
بالبناء للمفعول في التعريف قيد الحيثية بالرفع نائبه اى المفعول فيه ما فعل فيه مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور هكذا اعتبار الحيثية خرج جواب لو شمل هذا المثال
يعني مثل شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة منه اى من تعريف
المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره فان ذكر يوم الجمعة فيه
اى في المثال المذكور ليس من حيث انه فعل فيه اى في ذلك المثال فعل مذكور حتى يكون
يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود بل لم يذكر الا من حيث
انه وقع عليه اى على يوم الجمعة فعل مذكور فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال
مفعولا به لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا عن دخول اغياره ولا يخفى
عليك ايها الطالب المنصف انه اى الشان على تقدير اعتبار قيد الحيثية
في التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعي حومة الجندل لما
لا حاجة الى قول المص مذكور في التعريف قوله على تقدير اعتبارها من متعلقات
قوله لا حاجة فتقديره ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول المص مذكور

في التعريف بناء على اعتبار الحد لان يكون تكرارا ولانه اذا ذكر قوله ملكور في الحقيقة يكون قرينة
على انه مذكور في التعريف ايضا واجيب بانه ليس فيه الا تجوز الى بل للاتمام ببيان مدلول
الفعل فيه ومن ملابساته تامل الا الزيادة تصوير العرف استثناء مما قوله لا حاجة الح
لا يقال الحاجة اليه الا الزيادة قوله تصور مصدر بمعنى الصولة وقوله العرف بفتح الراء
مصدر ميمي من التعريف لان المصدر الميمي واسم الفعول واسم الزمان واسم المكان من
المزيدات على الثلاثي يأتي على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح
في علم الصرف فيكون المعنى الا الزيادة صولة التعريف وقوله مبتداء **من زمان او مكان**
بيان لغيره كان قوله ما فعل فيه مثل الموصول او الموصوف فيه اشارة الى ان لفظ ما
يجوز ان يكون موصولة وموصوفة والاول اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية
ومن البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا واذا كان نكرة تكون صفة وههنا
على الاول **حال** من الموصول فيكون حالا منه ايضا لان الحال من جزء شيء هو الحال منه
وعلى الثاني صفة بعد صفة اشارة نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعني وانما جعل
قوله من زمان او مكان بيانا ليكون الى في الفعول فيه وهما ظرف الزمان وظرف
المكان وتفصيلهما وتحصيل البيان الكلي لكل واحد منهما اي من ظرف الزمان وظرف
المكان وهو قبول النصب بتقدير في وعدمه قبوله وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم
والمحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه بالظاهر في بقوله **فهو** اي الفعول فيه
ضربان عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو النصب
بتقدير في احدهما ما يظهر فيه في وهو مجرور بها كقولك سرت في يوم الجمعة
فيكون السير واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة وما يقدر فيه للفعول
فيه الضمير راجع الى الفعول في في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر وهو
اي ما يقدر فيه في منصوب بتقديرها اي بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة
فيكون السير ايضا واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف
منه في اختصارا في التلفظ وهذا اي كون الفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه
في وما يظهر فيه في خلاف في اللفظ اصطلاح النحاة القوم اي النحاة وانما عبر
عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ما ذهب اليه المصنف لانه كان
اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف السير ومحاله كذلك في قولك سرت في يوم
الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه لاطلاق الفعول فيه على الاول دون الثاني
فانهم اي القوم لا يطلقون الفعول فيه على شيء من الاشياء الا على المنصوب
بتقدير في ولذا قالوا بخلافه اي شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في اي كونه

منصوبا

منصوبا بتقدير في فيكون الفعول عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
اي واما الظرف الذي يجيء بلفظ في مثل سرت في يوم الجمعة وصليت في المسجد
فمفعول اي المجرور بها مفعول به عندهم بواسطة حرف الجر كما ان المجرور بالباء في
قولك مررت بزيد وبمن زيد والى في قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به
لا مفعول فيه وخالفهم اي خالف القوم المصنف حيث جعل المجرور بها اي بلفظ في
ايضا اي كما جعل المنصوب بتقدير في مفعولا فيه وظني ان ما ذهب اليه المصنف هو
الحق لان تعريف الفعول كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق ايضا على المجرور
بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا
صدق الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على شيء يستلزم صدق المحدود على
ذلك الشيء فيصح اطلاق الفعول على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب
ولذلك اي ولاجل ان المجرور بها مفعول فيه عنده ايضا قال المصنف **وشرط نصبه**
ولم يقل وشرطه كما قالوا شرط نصب الفعول فيه اي شرط كونه منصوبا وقوله
وشرط نصبه مبتداء وقوله **تقدير في** خبره اي تكون لفظة في مقدرة في النية
يعني ان يكون محذوفا في اللفظ ومقدرة في النية لانها ان لم يكن مقدرة في
النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج عن معنى الظرفية فيكون محمولا على مقتضى
العامل ان التلفظ بها يوجب الجر لان كونه حرف في ملفوظة يستلزم
جر ما دخلت عليه اما لفظا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر في
وظروف جمع ظرف مثل فروع جمع فرع مضافا الى **الزمان** اضافة الدال الى
المدلول اذا لاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب الساج
وخاتم فضة فالاضافة ح بيانية **كلها** بالرفع تأكيد للظروف المقيد بقيد
الاضافة مبهما بالنصب خبر مقدم لكان كان الزمان فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر
له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان او محدودا فالمحدود منه ما اعتبر فيه
حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك **تقبل ذلك** اي ظروف الزمان
ثم قبل ايقبل الكلم يعلم اي تقدير في لان الزمان المبهم منها اي من الظروف الزمانية
جزء مفهوم الفعل لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان فيصح انتصابه
اي فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة حرف بينهما كما ان كالمصدر لكان ان المصدر
جزء مفهوم الفعل فينصب بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب
المصادر بلا واسطة لكونها جزء من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى
الواسطة للعمل في جزئه والزمان المحدود منها اي من الظروف الزمان

نحو اعطيه اي قد حمل على الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصب الفعل بلا واسطة
كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكن انما يصح ان ينصب بالمجاوز والنسبة لاشتراكهما
اي لكون الزمان المبهم والمكان المحدود مشتركين في الزمان وكونهما جزء مفهوم
الفعل من نفس الزمان وامتياز احدهما عن الاخر ليس الا بالصفة لان صفة
احدهما الابهام وصفة الاخر التحديد اي كونه محدودا كصمت دهرا مثال
الزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل نكرة وافطرت
اليوم مثال للزمان المحدود وظروف المكان ان كان المكان ببشير
الا ان الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والاولى التأنيث ويجوز
ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير باعتبار العجم الثاني او نوع الثاني
او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان يكتسب تأنيث
الظروف غير حقيقي لكونه بتأويل الجماعة مبهما مثل بعد وفوق وتحت
وغير ذلك قبل ذلك اي قبل المكان المبهم اي تقدير في او النصب بتقدير في
حملا للنصب على ان مفعول له لقوله قبل ذلك اي نحو لكنه على الزمان المبهم
الذي هو جزء مفهوم الفعل لاشتراكهما اي لكون الزمان المبهم الذي هو
جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركا في الابهام اي في كل واحد منهما
موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينصب
الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثاني اصالة لكونه جزء
مفهوم والاول تبعا لاشتراكه في الابهام نحو جلست يمينك وامامك
فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين الحائط الى انقطاع
الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست والا عطف على قوله
ان كان والشرح اشار اليه بقوله اي وان لم يكن الظرف المكان مبهما بل كان
المكان محدودا فلا تقبل تقدير في اي الانتصاب بتقدير في بل لا بد
فيه من ذكر في انه لم يكن انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء المفهوم
لم يكن ايضا حمله على الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا
حمله على المكان المبهم ان كان اذ الان انتصاب المكان المبهم لم يكن
اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون حملا لاستعانة
من المستغيث والسؤال من المحتاج الفقير لاختلافهما اي اختلاف
الزمان المبهم والمكان المحدود ذاتا وصفة لان ذات المبهم والمحدود
الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني المحدود

فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله بقي على حاله الاصلي وهو كون الواسطة مذكورة
نحو جلست في المسجد باظهار لفظ في فعلم من هذا التفصيل ان الظرف اربعة انواع زمان
مبهم او محدود او مكان مبهم او محدود فالاول ينتصب بتقدير في اصالة لكونه جزء مفهوم
الفعل والثاني والثالث ينتصبان بتقدير ما لكن تبعا وحملا لكن الاول مشتركا للزمان
المبهم الذي جزء مفهوم الفعل في الذات والثاني في الصفة والرابع وهو المكان
المحدود وليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له في الذات ولا في الصفة فكان
اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يجز تقدير ما فيه فوجب اظهارها وفسر بالبناء
للمفعول من التفسير المبهم نائبه في اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر
فاعله مع ان اكثر مذهب التعديب وعدم اتخاذه مذهبا الى ضعف لان اللائق بالمتكلم
ان يعبر بما يتناول الكل ويستغني عن تكلف حمل البعض على البعض اي فسر المبهم
من المكان ببيان المبهم وهو ما له باعتبار امر غير داخل في مسماه كالجهات الست
فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهي لا تدخل في مسمى فان المكان
المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علا الشخص وقيل
ما يسمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشيء اماما مثلا
بوقوعه اذاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط
بالسكون ونحو ذلك والوقت يعني المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد
والبيت بالجهات جمع جهة وهي الجانب الست بلا تاء التأنيث
للمؤنث لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء وهي اي الجهات
الست امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت الحكم فيها عند الرضي مثل
السكنى في او صحراء وماء فاطلاق ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم
الكلي الى الجزئيات وما في معناه اي في معنى امام قدام وفي معنى خلف بعد ووراء
وفي شمال يسار وكذا غيرها فان امام زيد مثلا قد سبق اعراب مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه اي وجه زيد الى انقطاع الارض يعني يجوز ان يطلق على كل
موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وخلفه ويمينه وشماله وفوق زيد
يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوي وتحته يتناول جميع
ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلي فيكون كل واحد من الجهات مبهما وكلما يتناول
هذا التفسير اي تفسير المبهم من المكان بالجهات الست بعض الظروف
بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول الكائنة بالرفع صفة الظروف
الجائز بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكونه قوله نصبها بالرفع

فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جالسًا وشاهدها على ما يجيء في الجواب لا الى اللص وحل
شيء للمفعول عليه اي على المبهم من المكان الغير بفتح الياء اسم مفعول من التغيير بالجهات
الست متعلق بالغير عند في تقدير الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لحل ومعناه الحوالي
والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والافصح الكسر وهو لازم النصب ويجر لفظا
بدخول من الجارة عليه وحدها كقولك فلما كان من عند الله ولدى على وزن على بمعنى عند
والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما غاب عنك وان كان غائبا عندك
ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون في جيبه او في مكانه الذي هو جالس
فيه الآن وشبههما بالرفع عطف على قوله عند ولدى اي وحمل على ذلك المبهم
ايضا شبه عند ولدى نحو دون يقال المال دون زيد بمعنى تحت فيكون بمعنى عند لان
تحت الشيء عنده وسوى المال سوى زيد اي مكانه لان سوى بمعنى المكان كما سيجيء
لابهامهما اي لابهام عند ولدى اي لكونهما مبهمين كالجهات الست يجوز تقدير
في فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال في عند زيد ولا في ولدى
في امامك وفي يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك ولم يذكر المص وجه حمل
شبههما اي شبه عند ولدى عليه اي على ذلك المبهم لان حكمه حكمهما اي لان حكم
الشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به ويشترك في علته ايضا فذكر
علة المشبه به يغني عن ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا وقيل ويمكن ان يجعل
الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلها بمنزلة المشبه والمشبه به ويمكن ان يجعل
راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه فعلى هذا
التقدير وجه حمل الجميع مذكور انتهى ووقع في بعض النسخ اي نسخ الكافية لابهامها
مقام لابهامهما بصيغة التثنية مقام التثنية كما هو راجع الى الموصول الظاهر
ليلزم وجه الحمل مذكورا في المحمولات كلها لان الظاهر في يلزم الضمير راجعا الى
عند ولدى وشبههما يحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما المبهم فيكون
في علة للتغيير والحمل وكذا اي كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما
حمل ايضا على المبهم من المكان الغير بالجهات الست لفظ مكان وما في معناه
كالمقام والموضع والمجلس ان كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار
اذ لا يقال ضربت مكانك وان كان المكان معينا بالاضافة لانه يستعمل الا مبهما
نحو جلست مكانك ومقامك وموضعك ومجلسك لانه في الجلوس معنى
الاستقرار فلا يقال كتبت مصحف مكانك كذا بل في مكانك كذا لكثرة اي لكثرة
لفظ مكان في الاستعمال مثل كثرة الجهات الست فيه لا للابهام اي لابهام

لفظ

لفظ مكان لا لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون
الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام وكذا اي كما حمل الاشياء الاول كذلك حمل عليه
اي على المبهم من المكان ما اي المكان المحدود الذي وقع بعد دخلت وما يقاربه من نحو
نزلت وسكنت وفي الرضي واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية
كل مكان دخلت هي عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار وسكنت الخان ونزلت
الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجار في معمولها في غير المبهم
ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه نحو دخلت الدار فان الدار مكان
محدود معين لا بد فيه من لفظ في الا انه حذف منه لفظ في اتساعا لكثرته في الاستعمال
اي لكثرة الاستعمال هذا المثال او لكثرة استعمال الدخول في المكان المحدود كثيرا والكثرة
في الاستعمال يستلزم تخفيف ذلك اللفظ لا للابهام كما قلنا ان ما بعد دخلت معين
على الاصح متعلق بقوله اي حمل واقعا على المذهب الاصح اي القول الاصح لان المذهب
يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا اي قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه
مفعول به لانه لا يتعقل الدخول بدون المدخول كما لا يتعقل الضرب بدون المضروب
وفي الرضي قال الجرمي ان دخلت متعد وما بعده مفعول به ولا مفعول فيه انتهى لكن
الاصح انه مفعول فيه لان الدخول لازم الا ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها
في لانه يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه يتعقل بدون المدخول
بل بواسطة في والمفعول به ما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولانه
مصدره يجيء على وزن فعول وما يجيء مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود
والجلوس والخروج والاصل استعماله اي استعمال دخلت بحرف الجر يعني بلفظ
في ويقال دخلت في الدار كما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم
فلا بد من واسطة حرف الجر يعني في لكنه حذف حرف الجر من اللفظ تخفيفا
لكثرة استعماله وهذا اي كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت
لازما محمولا على ما ان الفعل مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست
في مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم
حينئذ يطلب ايضا نحو ضربت زيدا في مكان كذا وقراءة هذه المسئلة [illegible]
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار يعني لا يتم بفاعله بل لا بد من مدخول
كما ان الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد وبعد تمام معناه حينئذ اي بعد
ما تم معنى الدخول بالدار يطلب المفعول فيه كما ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد

بطلب المفعول فيه فيكون الدخول متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قولك ضربت زيدا
لان الضرب متعد وزيدا مفعولا به وفيه نظر لان معنى الدخول ليس بمناط كما ان معنى
الجلوس في قولك جلست ثم ليس بمناط طلب المفعول به في الجلوس فيكون لازما والدار
مفعولا فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فالظاهر
ان اي الدار في هذا المثال مفعول فيه كزيد في قولك ضربت زيدا في البلد الفلاني في
المحلة الفلانية انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيده غير معلوم ذلك اي كون
ما بعد دخلت مفعولا به لا مفعولا فيه ان ظرف الفعل لازما كان او متعديا ان نسب
شيء للفعل والجملة صفة الفعل الى مكان خاص يوقع فيه كالدار مثلا لان
يقال هذا الفعل فعل ههنا ويصح ان ينسب شيء للمفعول ايضا اي يصح نسبة ذلك
الفعل والجملة اعني جملة يصح خبر ان وان مع اسمها في تاويل المفرد مبتدأ مثل
عندي انك قائم منطلقا الى مكان متعلق بينسب تام باطر صفة مكان اي
للمكان الذي وقع فيه ولغيره اي ولغير ذلك المكان فانه اذا قلت ضربت زيدا
في الدار التي هي جزء من البلد فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك
الذي هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا خاصا له والمكان
العام البلد الذي الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها وكون
الدار جزء منه فكما يصح ان ينسب الى المكان الخاص الذي وقع فيه وتقول ضربت
زيدا في الدار وصليت الصلوة في المسجد كذلك اي مثل هذا يصح ان ينسب
الى المكان العام وتقول ضربت زيدا في البلد وصليت في المدينة الا ان
النسبة في الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك في الحقيقة في الدار
وفي الثاني بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم وفعل الدخول في قولك دخلت الدار بالنسبة
الى الدار ليس كذلك اي ليس كنسبة الضرب الى الدار في انه يصح نسبته
الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد
ولا يصح ان يقال ضربت القوم فكذلك الدار في البلد يصح ان يقال دخلت
الدار ولا يصح ان يقال دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار
مفعول به لا مفعول فيه فانه اذا كان الداخل في البلد الان دخلت الدار يصح
ولا يصح ان يقال دخلت البلد لانه لم يوجد فيه الان الدخول في البلد لان
الان في البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والخروج ان يكون في البلد
وبلد في الدار فنسبة الدخول الى الدار في قولك دخلت الدار ليست

كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت تلك الافعال فيها بل هي كنسبة الضرب الى زيد
فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به فلا يكون الدار مفعولا فيه بل في
مفعول به وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به
لما يجيء من الدار من قبل ان يخرج من البلد فيصح ان يقال خرجت من الدار
ولا يصح ان يقال خرجت من البلد وكالصائم في قولك صمت يوم الجمعة يصح
ان يقال صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقال صمت الشهر او السنة ومع هذا
ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك وقيل معناه اي معنى قول
المصنف الاصح على الاستعمال الاصح فيكون قوله بناء على هذا المعنى اشارة
الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح كما ان استعمال سائر
الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو سرت في يوم الجمعة
وجلست في امامك وسرت في وقت ما ونحو ذلك لكن الاصح استعماله
اي استعمال دخلت بدون لفظة في كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون
لفظة في للاختصار وايذانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها
وفي قوله اشارة الى ان الاصل في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا
في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل زيد افضل من عمرو ان الفضل مخصوص
بزيد دون عمرو ونقل عن سيبويه ان استعماله يعني استعمال دخلت بفي
شاذ الا ان ما خالف الاصل يجوز شاذا عند النحويين دون النحويين وهذا
التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفي يكون مفعولا
فيه عند الكل كما سبق ويُنصب بالبناء للمفعول اي المفعول فيه بعامل مضمر
اي محذوف جوازا بلا شريطة التفسير اي بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل
الناصب له بل على ما سبق اما بقرينة مقالية نحو يوم الجمعة في جواب متعلق بالمثل
من قال سائلا متى سرت انت اي سرت انا يوم الجمعة فان يوم الجمعة مفعول
فيه حذف فعله جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهو قوله من قال متى سرت
انت وحالية كقولك لمن اراد ان يجلس هذا المكان اي اجلس هذا المكان ولمن
اراد الخروج يوم الجمعة اي اخرج يوم الجمعة وينصب المفعول فيه ايضا بعامل
مضمر اي محذوف على شريطة التفسير وجوبا حيث لا يجوز اظهاره لانه
الفعل المفسر فهذا نحو يوم الجمعة صمت فيه اي صمت يوم الجمعة
صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول
دون الثاني ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا والتفصيل فيه اي في كون

المفعول له منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير بعينه اى موافقا لما مر سابق من غير فرق
كما مر في المفعول به ويكون حكمه حكم ما اضمر في المفعول به من اختيار الرفع في يوم الجمعة
سرت فيه واختيار النصب في ان يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين في نحو
قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب
النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه كذا قال السيد عبد الله **المفعول له** قد سبق
اعرابه اى اعرابه الذى فعل لاجله **هو** اى المفعول له في اصطلاح النحاة
ما اى اسم **فعل** بنى للمفعول **لاجله** الضمير راجع الى الموصول اى لقصد تحصيله
اى تحصيل المفعول له كما في ضربته تاديبا او لسبب وجوده كما في قعدت عن
الحرب جبنا يعنى اثرا كما في المثال الاول فان التاديب اثر الضرب وفائدته
او مؤثرا كما في المثال الثانى فان الجبن سبب مؤثر للقعود عن الحرب فقوله
ما فعل جنس شامل للمفعول له وغيره وخرج به اى بقوله لاجله سائر الفاعيل
اى باقى الفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه يعنى من المفعول المطلق
او المفعول به او المفعول فيه او المفعول له او المفعول معه فان كل واحد منها
ما فعل لاجله بل فعل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه **فعلا** بالرفع نائب
اى حدث وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر
مذكور بالرفع صفة الفعل اى ملفوظ حقيقة كما في المثالين المذكورين او حكما
كما لحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كما في المثال المذكور
في الشرح او حالية كما اذا قلت تاديبا لمن اراد ان يضرب غلاما اى اضربه
تاديبا اذا اردت ان تضربه تاديبا ولمن قعد عن الحرب جبنا يعنى قعدت عنها
جبنا فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا يعنى اذا كان كذلك فلا يخرج عن
تعريف المفعول له الذى قد رفع الناصب له جوازا لان المقدر في حكم المذكور
الا بقرينة المقالية كما اذا قلت انت مجيبا للسائل تاديبا في جواب من قال
سائلا لم ضربت زيدا او بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف
جامعا فقوله اى قول المص مذكور احتراز عما لا يكون فعله لا حقيقة ولا حكما
مثل اعجبنى التاديب او اعجبنى تاديبك او محبت تاديبك وغير ذلك
فانه فعل يقصد تحصيل لا بحالة مقام الضرب ونحوه مما يفيد التاديب
ولكن ليس بمذكور لا حقيقة ولا حكما وفي الرضى فان التاديب فعل لم
الضرب الا انه لم يذكر لا لفظا ولا تقديرا انتهى فان قلت كيف يصح
الاحتراز به اى بقوله مذكور عنه اى عن مثل اعجبنى التاديب وهو اى الفعل

الذى

الذى فعل لاجله اى لقصد تحصيله مذكور في الجملة اى في بعض الامثلة كما في قولك
ضربت زيدا لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله في هذا المثال يوجب ذكره في مثل اعجبنى
التاديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله فكما يرد السؤال المذكور قلنا
المراد من قوله مذكور مذكور معه كما في المثال الذى اورده السائل واما المثال الذى
احترز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال فان قلت هو اى الفعل الذى
فعل لاجله مذكور معه اى مع المفعول له في قولك ضربت زيدا تاديبا وكون الفعل
مذكورا معه في هذا المثال يوجب ان يكون مذكورا في ذلك المثال فيكون الفعل
مذكورا فيه فكما يرد السؤال الاول قلنا المراد بقوله مذكور معه اى مع المفعول
له في التركيب الذى هو المفعول له يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا
مع المفعول له في تركيب واحد وفي المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله
فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور ويرد 2 اى حينئذ كون
المراد من قوله مذكور مذكورا معه في التركيب الذى هو فيه نحو اعجبنى التاديب
الذى ضربت انت لاجله اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور
في هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له بالرفع فاعل اعجبنى الكلهم جرت
العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى في الجواب الذى في ثبوته ضعف ولهذا
يستعمل في الثانية بالدفع كذا في حاشية المطول الا ان يراد بذكره اى بذكر
الفعل الذى فعل لاجله مع المفعول له ايراده بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه
مبتدأ يعنى المراد بذكره الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل معه اى المفعول له
للعامل فيه اى لكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه
قائم مقام الفاعل لقوله لان يراد معنا هذا اى على هذا التقدير ان يكون المراد بالذكر
معه الذكر عرضا يعنى اثر للفعل **مثل ضربت تاديبا** لان التاديب
علة غائية للفعل واثر له قوله مثل مبتدا وقوله مثال خبره لا فعل اى المفعول
له الذى فعل لقصد تحصيل فعل وهو اى ذلك الفعل الضرب الصادر عن
المتكلم فان التاديب انما يحصل في هذا المثال بالضرب ويترتب عليه فيكون
اثرا له وعرضا كما ان الاكرام في قولك كرمت الزوج انما يحصل بالكرم
ويترتب فيكون اثرا له واما ان يكون علة له فقط مثل **قعدت عن الحرب جبنا**
لان الجبن علة للقعود وليس لغرض اثر له وفي الحاشية اشار
الى ان المفعول له قد يكون علة من وجه وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه
وهذا المثال لان اتم لدقة انتهى مثال ما فعل اى للمفعول له الذى فعل لسبب

وجوده مثل هو اي ذلك الفعل القعود فان القعود انما وقع من الفعل وصدر عنه
بسبب الجبن فيه وهو مقدم على الفعل في الوجود والقائل الذي قال
بكون المفعول له مفعولا من مفعولات الفعل مستقلا في كونه مفعولا له غير
داخل في المفعول المطلق يعني قال جمهور النحاة ان المفعول له مفعول مستقل
للفعل كان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه مفعولات مستقلة
له وبهذا جعل الفاعل خمسة كما الف خلافا اي حالة كونه خلافا بناء
على ان مفعول مطلق وكلا ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج
اصلا لكونه اماما في هذا الفن الا ان الاولى اسنادها الى الزجاج وجعل
النحاة اصلا ولذا قال في الحاشية والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج في هذا
القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى ظاهرا
وانما قال ظاهرا لانه بعد التاويل الا هو ليس لاحد خلاف في انه مفعول مطلق
وانما الخلاف قبل التاويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله
فتنحصر المفاعيل اربعة وفي غيره مفعول له لا مفعول مطلق فتصير
خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا فائدة لقوله قال لا فائدة له
لقوله ظاهرا للزجاج فعال زجج من زج انما لكونه صانعا للزجاج كما لكونه
بايعه كما يقال قفال لصانع القفل وكبايعه وكذا خفاف وبزاز فانه اي المفعول
له عنده اي عند الزجاج مصدر اي مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال
فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولم يعبر بالمصدر اختصارا من غير
لفظ فعله العامل فيه مثل قعدت جلوسا فالمعنى عنده اي عند الزجاج
في المثالين المذكورين في المتن وهما ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب
جبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه ويجعل الفعل العامل فيه
الان متعلقا لذلك الفعل مثل ادبته بالضرب تاديبا وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا واما بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب
له مضاف الى ما يجعل مفعولا له عند الجمهور ويجعل مفعولا مطلقا عند الزجاج
مثل وضربته ضرب تاديب بجعل الاضافة السبب الى المسبب ادبي فتنبه
اي فيه اضافة المعلول الى العلة وقعدت عن الحرب قعود جبن بجعل الاضافة
من قبيل اضافة السبب الى المسبب لان الجبن سبب للقعود عن الحرب
وردتني للمفعول من وردته ورده وابة قال اقول الزجاج اي مفعوله وهو المفعول
له مفعول مطلق لا مفعول مستقل لانه متعلق برد صحة تاويل نوع بنوع

اخر لا انه ظ

اخر لا انه فعله في حقيقة يعني بانه يكون تاويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل
او بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج المفعول له عن حقيقته نوع صحته بدخله في نوع اخر وهو
المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق قبل التاويل ويكون اقسام الفاعل اربعة الا ترى
قوله الا ترى لكونه تنبيه يورد في مقام الاستدلال لا تنبيها على ورود مثل مضارع
مبني للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبني للفاعل ان كان مخاطبا فح يكون بالتاء
المنقوطة بنقطتين من فوق ان صحة تاويل الحال بالظرف سواء كان الحال مفردا
او جملة نحو اتيتك والحجيش قادم اي بهذا الوقت واقعة ونائبة من حيث انه يعني
قولك جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب قوله من غير ان يخرج عن حقيقتها
حال من الضمير المستكن في الخبر يعني صحة تاويل الحال مفردة او جملة بالظرف واقعة و
ثابتة حال كون تلك الصحة بحيث يخرجه عن حقيقتها ونوعها يعني لا يقال انها ظرف
قبل التاويل وكذا صحة تاويل الظرف بالحال لا تخرجها عن حقيقتها ونوعها
مثل جاء زيد وقت التكلم اي جاء زيد حال كونه متكلما وشرط مبتداء
مضاف الى نصبه اي شرط انتصاب المفعول له ثابتة لان الضمير المجرور
راجع الى المفعول له والان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل او وشرط
كون المفعول له منصوبا لفظا او تقديرا لا انه شرط كون الاسم مطلقا مفعولا له
فالمفعول له عند المص اي لمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه
اللام وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا
له فالسمن بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان
بضم السين وكعبد وعبدان وسمي الرجل الطعام من باب نصر له بالسمن
فهو طعام مسمون وسمي ايضا ويقال لبايعه سمانا كذا في الصحاح وما يستخرج
من الحبوبات والنباتات يقال دهن والاكرام من اكرم في قولك جئتك للسمن
وللاكرام الذائر والمحاضرة في قولك ضربت اليوم لمحاضرتك زيدا ايضا
مجرورا باللام في الكل عنده اي عند المص مفعول له بناء على ما يدل عليه
حده وحمله على ما سبق ما فعل لاجله فعل مذكور وهنا فعل المجيء لقصد تحصيل
السمن ولسبب وجود الاكرام وفعل الخروج ايضا لسبب وجود المحاضرة
فيكون كل واحدة مفعولا له وهذا اي ما قاله المص هنا وهو قوله شرط
نصبه كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا اي ما قاله المص
هنا ايضا اي كان ما قاله في المفعول فيه خلاف اصطلاح القوم كذلك ما قاله
هنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام خلاف اصطلاح القوم فافهم

لايطلقون المفعول له الاعلى المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر وهو لفظا لا مفعول به ولذا قالوا وشرطه اى شرط كون الاسم مفعولا له
بتقدير اللام وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق
من المفعول فيه **تقدير اللام** اى ان تكون مقدرة والمراد به تقدير اللام بغير مراد من حيث
العمل اذ لو كان مراد الماصح نصبه كما في الاضافة التي بمعنى اللام فان اللام مراد فيها
ليفهم العلية من نفس المفعول له لان لفظ اللام فانها اى اللام اذا ظهرت لفظا
لزم الجر اى جرما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة وخص اللام
بالذكر الباء دالة ههنا على المقصود اى واقتصر المص على اللام ولم يذكر غيرها
مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية لانها اى لان
اللام الغالبة اى غالبة الاستعمال في تعليلات الافعال لان احد معانيها
التي وضعت اللام لها التعليل فهى اصل في هذا الباب وما يكون اصلا
يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانها وان استعملت في التعليل لكنها نيابة
عن اللام مجازا عنها كما ان وان اصل في حروف النواصب والجوازم حيث
جاز اظهارهما وتقديرهما دون غيرها على ما سيجى فلا تقدر غيرها اى غير
اللام من من بمعنى اللام او الباء الدالة للالصاق او في مع انها اى مع ان كل من
هذه الحروف مما دواخل المفعول له كقوله تعالى فانهما مفعولان له لرأيته
والمفعول الاول الضمير العائد الى الجبل اى متواضعا لان الخشوع التواضع او ساكنا
مطمئنا متوكلا وترى الارض خاشعة اى ساكنة مطمئنة لامر الله تعالى
متصدعا التصدع التفرق يقال تصدع القوم اى تفرقوا وبالفارسية براكنده
شدن مفعول ثان ايضا لرأيته من خشية الله علة للتصدع بمعنى الحالة اى
لرأيت ذلك الجبل قابلها اى منقادا لامر الله متصدعا اى متفرقا بخوفه
من الله وعذابه وهذا مثال لكون المفعول له مفعولا بمن الجارة وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وفي الرضي الباء للسببية ههنا كاللام
بمعنى علة للقوم اى حرمنا على بني اسرائيل طيبات احلت اى اشياء
كانت حلالا عليهم وهي كل ذي ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر
عنهم على ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة
وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار ان مخففة من الثقيلة
عملت في ضمير القصة المقدر اى انها وامراة مبتداء دخلت خبره والمبتداء
مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار في هرة اى لاجلها

اى لاجل

اى لاجل هرة امسكتها وحبستها فلم تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض
فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذي بفي ولما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها اى اللام عن اللفظ وعن ابقائها في النية لا عن حذفها
نسيا منسيا بان تحذف في اللفظ والنية معا لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط
نصبه تقدير اللام والحال انه كان الاصل في تعليلات الافعال ابقاءها اى اللام في
اللفظ لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا
ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كان ان الاصل ابقاءها والنية اذا كان
كذلك فلا حاجة في ابقائها في النية الى الشرط لكونه اصلا وما يكون جاريا
على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل بل الحاجة اليه اى الى
الشرط انما تكون في حذفها عن اللفظ لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا
للاصل يحتاج الى الشرط ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه
ولهذا اى لكون التقدير عبارة عن الحذف كما قال **ويجوز حذفها**
اى اللام بوضع الظن موضع المضمر قيل انما وضع موضعه اشارة الى اتحاد الحذف
والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ وابقاء في النية
كما قال الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا وفي قوله يجوز اشارة
الى ان تقدير اللام عند وجود الشرط المذكورة باسرها جائز لا واجب
لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلوة ولم يكتف
المص الشيخ بارجاع ضمير الفاعل المستكن في يجوز الى تقدير اللام فلم يقل وانما
يجوز لاقتضائه الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء
بالضمير الراجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ
لو اضمر لا لتبس خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى
فيجوز حذفها اى حذف اللام عند وجود الشرط المذكورة كما يجوز ذكرها
عند وجودها وشروطها ثلثة احدها ما ذكره بقوله **اذا كان المفعول له فعلا**
اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغني عنه
لان المراد به الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص
على الفعل فقوله فعلا احتراز عما اى عن الشيء الذي دخل عليه اللام اذا
كان ذلك الشيء عينا فانها بدله لا معنى قائما بغيره فان الكلام اذا كان
ما دخل عليه عينا لا لازم لفظا للعلام دخوله تحت الفعل لا بد اللفعل
عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة وهي اللام نحو جئتك للسمن

والناج

وان السمع وانها باعثا للمجيء في الظ وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجيء
فلزم اللام وثانيها ما ذكره بقوله **لفاعل الفعل المعلل** بفتح اللام الاول والجار متعلق
بقوله فعلا اي اتحد فاعله اي المفعول له وفاعل عامله اي عامل المفعول له يعني يقوم المفعول
له والفعل العامل فيه بشيء واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كالقيام الضرب والتاديب
بالمتكلم في قولك ضربته تاديبا وكذا الجبن والقعود في قولك قعدت عن الحرب جبنا
قائمان بالمتكلم وبهذا احترز به عما اذا كان مفعولا لغيره اي عما اذا لم يتحد فاعله
وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل في المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له
لان اللام لازم اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لانه فعل لهذا لا يدخل تحت
مقدوره فيكون اجنبيا فيلزم اللام نحو جئتك لمجيئك اياي فان المجيء الاول قائم
بالمتكلم والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله **ومقارنا له**
اي للفعل المذكور اي الفعل الذي اتحد فاعله وفاعل المفعول له **في الوجود** لان الاول
في التعليلات ان يقارن العلة المعلول اي لما جعلت علة له وذلك بان يتحد زمان
وجودهما اي وجود الفعل والمفعول له يعني يكون زمان المفعول له وزمان
الفعل الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع ليس لا يدخل تحت الفعل
الواقع اليوم فيلزم اللام مثل فرطت اليوم لما خبتك زيدا امس نحو ضربته
تاديبا ان زمان الضرب الصادر من المتكلم والتاديب الصادر منه ايضا
واحد وهو زمان الماضي لان الحدث المعلل حصوله يتعين للحدث المعلل فليس
هنا حدثان في الحقيقة يعني يختلفان فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان
المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التاديب كذا في الرضي اذ لا مغايرة بينهما
ازيد من زمان وزمان المفعول له الا بالاعتبار بان تعتبر ان زمان الفعل مقدم
على زمان المفعول له وان اتحدا في الواقع والحقيقة او يكون عطف على
يتحد اي بان يكون زمان وجود احدهما اي زمان وجود احد من الفعل
والمفعول له بعض من زمان وجود الاخر بان يكون زمان احدهما حالا
ومحيط الزمان وجود الاخر سواء كان الزمان التام زمان المفعول له
نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل العامل في المفعول له اعني القعود
الصادر عن المتكلم بعض من زمان المفعول له اعني الجبن القائم بالمتكلم
ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط زمان وجود القعود لان زمان
الثاني جزء من الزمان الاول الجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان
والجبن بضمتين لغة فيهما وبعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد في جبن

الرجل

الرجل يجبن بالضم فهو جبان وجبن ايضا من باب ظرف فهو جبين وامراة
جبان كذا في الصحاح او زمان الفعل نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بينهما بعض زمان الفعل اعني شهود
الحرب لان زمان ايقاع الصلح بعض زمان شهود الحرب لكونه حاصلا في اثنائه
وجزء من اجزائه واحترز المص بذلك القيد اي بالقيد الثالث وهو قوله ومقارنا
له في الوجود عما اي عن المفعول له الذي اذا لم يكن اي زمان وجوده مقارنا له
اي لزمان وجود الفعل في الوجود بان يكون زمان وجود الفعل حالا وزمان
وجود المفعول له ماضيا نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس اي بالاكرام
اياك فان المفعول له هنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل الا انه
لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان
وجود الوعد امس فلم يتقارنا وانما اشترط بالبناء للمفعول هذه الشرائط
الثلثة لانتصابه باللام لان اي لان المفعول له بهذه الشرائط اي بوجود هذه
الشرائط باسرها فيه يشبه المصدر اي المفعول المطلق الذي لم يحتج الى انضمام
الى الواسطة فيتعلق المفعول له بالفعل بلا واسطة حرف بينهما تتعلق
المصدر به يعني فكما يعمل الفعل في مصدره لكونه جزء من مفهومه فينتصب بلا واسطة
كذلك يعمل في المفعول له الذي وجد هذه الشرائط فيه فينتصب من غير واسطة ايضا وفي الرضي
لان علة الافعال اكثر ما يجيء جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة
في العلية والغرض انه يوجد هناك ما يدل على اللام المفيدة للعلية وحصول
الشرائط دليل عليها انتهى بخلاف ما اذا انتفى احد من افعالها شيء منها اي بخلاف
المفعول له الذي لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلثة من الشروط فان اللام فيه
لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم
اقتضاء الفعل اياه **المفعول معه** قد سبق اعرابه اي الذي فعل فيه للمفعول بجانبه
الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول
وفيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المفعول موصولة صلتها المفعول
معه على ما سبق والباء في قوله بان يكون متعلقة بالكفاية الفاعل الذي قام
به الفعل العامل في المفعول معه مصاحبا اي المفعول معه في صدور الفعل عنه
اي عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الماء استوى مصاحبا للخشبة حتى استند
الى الماء او للمفعول عطف على قوله الفاعل اي بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول
معه في وقوع الفعل عليه اي المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فانه الكفاية

مصاحبة للمفعول معه وهو قو له وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب فقوله
معه منصوب لفظا للزوم ظرفيته الا انه مرفوع تقديرا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله المفعول كما قلنا انما اسند بالبناء للمفعول الى الجار والمجرور اليه اى الى قوله معه
لكونه مرفوعا تقديرا لقوله المفعول كما اسند المفعول الى الجار والمجرور فى قوله المفعول
به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور فى الكل راجع الى الالف واللام لكون
الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول هما موصولا بمعنى الذى والتى
واعتذر بالبناء للمفعول اى بسلام العذر عن نصبه اى عن نصب معه مع كونه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول وما لم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا
لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع بما حوله اى بالفاعلية التى اثبتها
بعض النحاة من اسناد الفعل بيانه لما فى قوله بما يعنى جوز بعض النحاة
اسناد الفعل او شبهه سواء كان للفاعل او المفعول الى لازم النصب
اى الى الظروف الذى يجب نصبه على الظرفية وتركه بالجر عطف على قوله
اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى من تركه لازم النصب وابقائه
منصوبا مجريا اى بجعله جاريا واقعا على ما هو عليه فى الاكثر اى على حالته
التى يكون ذلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على
الظرفية والبناء اى الى ما حوله بعض النحاة وانت ذهبت بالبناء للمفعول
ونائبه قوله البين فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم التفرق بالفارسية
براكنده شدن بينكم حال كون هذا القول جاريا على قراءة النصب واما على
الرفع يعنى بينكم فليس مما نحن فيه وذكر فى بعض الحواشى ان هذا الراى ابانه
هذا التوجيه يعنى اسناد الفعل الى لازم النصب وابقائه منصوبا شريف
اى مقبول وتحى جدا قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب
الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لعل ما هو محط الفائدة وهو ما التزم نصبه
على الظرفية قائما مقام الفاعل والخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى
مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل نائبا مناب الفاعل وفى
حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المقدر وافادة المصدر
المذكور مقام الفاعل مع ان كثيرا من النحاة شرط على انه لا يكون اصلا منه وقيل
الوجه فيه ان يجعل قوله المفعول معه من قبيل قوله وتمد مما يفى للمفعول
مثل قيل تغال الشى بينى وبينه بحو لا اى يحجز وبابه قال كذا فى الصحاح
بين العير بالفتح الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة والنزوان

بفتحتين

بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى نزوا ونزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا
اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى فانه مفعول ما لم يسم فاعله فيه
اى فى هذا القول الضمير المستكن الراجع الى مصدره اى مصدر الفعل اى صار الحيلولة لان لفظ
بين للزوم الظرفية اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية لا يقام مقام الفاعل اى
لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم
مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية ابدا يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا
فى حالة واحدة وهو ممتنع فعلى هذا اى على الوجه الذى قيل معناه اى معنى قوله
... على انه يكون مفعولا ما لم يسم فاعله لقوله
... الذى هو الفعل او يكون الضمير المجرور
مذكور ... فى قوله المفعول
... تقديره هو والجملة استيناف
... بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف
... اى غير الواو كالفاء وثم وحتى
... والمعية الا انها لما لم يكن اصلا
مصاحبة معمول فعل ... لا انها كان
... فانه مذكور بعد الواو لمصاحبة والمعية
... ليخرج المعطوف بالواو لان الواو
... مثل جاء زيد وعمرو فان المقصود
... اللام فى قوله لمصاحبة متعلق
بمذكور يعنى ال ... ضربت زيدا للتاديب اى لاجل التاديب
اى يكون ذكره ... المفعول معه بعد ... لاجل مصاحبة معمول فعل والمصدر هنا
مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل المصاحبة المعمول معه معمول فعل
وافادة ايا على المصاحبة والضمير المجرور راجع الى الواو والمنصوب الى المصاحبة
اى ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكن الواو بمعنى الجمع بحسب اصل
الوضع سواء كان مقدما كان ذلك المعمول اى المعمول الذى كان المفعول معه
مصاحبا له فاعلا للفعل العامل فى المفعول معه ولفظا كان فى تاويل المصدر
مثاله نحو استوى الماء والخشبة اى فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة
وصار مساويا لها بحيث لم يكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع
منها والخشبة هنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقتا فوقتا

منه ... عنه ... محشى علي ... حب
الجواب عن مثل ضربت زيدا وعمرا انه وجد ما وجب العطف
... او لى منه يحمل عليه كذا قال العصام قلت
... عن هذا الكلام ان حمل هذا المثال
على المفعول به اولى من حمله على المفعول معه
لان المفعول به اصل بالنسبة الى سائر
المفاعيل ولهذا يتعين لان يقوم
مقام الفاعل عند وجود
ان سائر المفاعيل

مصاحبة للمفعول معه وهو فو [illegible] لم وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب فقوله
معه منصوب لفظا للزوم ظرفيته الا انه مرفوع تقديرا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله المفعول كما قلنا انما اسند بالبناء للمفعول الى الجار والمجرور اليه اى الى قوله معه
لكونه مرفوعا تقديرا فقوله المفعول كما اسند المفعول الى الجار والمجرور في قوله المفعول
به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور في الكل راجع الى الالف واللام للموصول
الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول هما موصولان بمعنى الذي والتي
واعتذر بالبناء للمفعول الرسالة العذر عن نصبه اى عن نصب معه مع كونه
مفعولا ما لم يسم فاعله لقوله المفعول وما لم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا
لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع بما حوله اى بالفاعلية التي انتهما
بعض [illegible] وز بعض النحاة
ا [illegible] لازم النصب
اى ا [illegible] عطف على قوله
ا [illegible] لازم النصب والقيام
منص [illegible] الاكثر اى على حالة
التي [illegible] وهو النصب على
الظ [illegible] ب بالبناء للمفعول
وبا [illegible] رخ بالفارسية
برا [illegible] ة النصب واما على
الرف [illegible] بهذا الراى ان
بهذا [illegible] ة منصوبا شريف
اى م [illegible] مطلق لفعل واجب
الحذ [illegible] ما لخفا ما هو محط الفائدة وهو ما التزم نصبه
على ا [illegible] ما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى
مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل نائبا مناب الفاعل وفي
حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المقدر واقامة المصدر
المذكور مقام الفاعل مع ان كثيرة النحاة على انه لا يكون اصلا انتهى وقيل
الوجه فيه انه جعل قوله المفعول معه من قبيل قوله وقد حيل ما هو مبني للمفعول
مثل قيل يقال النحو يبنى ويبنى نحو تحولا اى تحرز وبابه قال كذا في الصحاح
بين العير بالفتح الحمار الوحشي والاهلي ايضا والانثى عيرة والنزوان

بنجتين

بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى نزوا ونزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا
اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى فانه مفعول ما لم يسم فاعله فيه
اى في هذا القول الضمير المستكن الراجع الى مصدره اى مصدر الفعل اى حيل الحيلولة لان لفظ
بين للزوم الظرفية اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية لا يقام مقام الفاعل اى
لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم
مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية ابدا يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا
في حالة واحدة وهو ممتنع فعلى هذا اى على الوجه الذي قيل معناه اى معنى قوله
المفعول معه الذي فعل فعل بمصاحبته بناء على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
المفعول معه ضميرا مستكنا فيه راجعا الى مصدره الذي هو الفعل او يكون الضمير المجرور
في معه راجعا للموصول وهو الالف واللام في قوله المفعول مذكور
خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدا محذوف تقديره هو والجملة استيناف
بعد الواو ظرف للمذكور احتراز اى قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف
المبتدا عن المذكور اى الذي ذكر بعد غيره اى غير الواو كالفاء وثم وحتى
والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم يكن اصلا
فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل لان ما كان في
الفعل او متعديا بالحرف مثل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو لمصاحبة والمعية
لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظ وليخرج المعطوف بالواو لان الواو
فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاء زيد وعمرو فان المقصود
منه الجمعية في المجيء سواء كان جامعا او متفرقا اللام في قوله لمصاحبة متعلق
بمذكور بمعنى اللام هنا للتعليل كقوله ضربت زيدا للتاديب اى لاجل التاديب
اى يكون ذكره اى ذكر المفعول معه بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل والمصدر هنا
مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل المصاحبة المفعول معه معمول فعل
وافادته اياها على المصاحبة والضمير المجرور راجع الى الواو والمنصوب الى المصاحبة
اى ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لان الواو بمعنى الجمع في اصل
الوضع سواء كان مقدم كان ذلك المعمول اى المعمول الذي كان المفعول معه
مصاحبا له فاعلا للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في تاويل المصدر
مبتداه نحو استوى الماء والخشبة اى في العلو اى وصل الماء الى الخشبة
وصار مساويا لها بحيث لم يكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع
منها والخشبة هنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقتا فوقتا

يوما فيوما ووقت زيادته فيكون معها لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذي يتم ازدياد الماء
فيه او المفعول معه ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو
الماء في الاستواء على ما ذكرنا نحو كفاك وزيدا درهم فان المفعول معه ههنا
وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب في كفاية درهم
واحد لهما على سبيل الاشتراك وسواء ذلك الفعل العامل في المفعول معه
لفظا اي لفظيا يعني منسوبا الى اللفظ يعني ملفوظا كالمثالين المذكورين
اللذين ذكرهما الشارح رح في تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ
فيهما او معنى اي معنويا مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به او
تقديره نحو ما لك وزيدا لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل
دلالة ظاهرة لاحتياج الاول الى الفعل وللكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول
معه في هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوي وهو الكاف
فيما مر من الفعل اي ما تصنع وزيدا وما يلابس وزيدا ونحوهما والمراد
لمصاحبة اي المفعول معه لمعمول فعل فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا
كان الفعل او معنويا مشاركته اي المفعول معه او بعد الواو له اي للمعمول
الفاعل والمفعول في ذلك الفعل يعني يكون المفعول معه او المذكور بعد
الواو شريكا للمعمول في الفعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما من الاخر
ولا ينفصل يعني يكونان في زمان واحد مصاحبين فيه نحو سرت وزيدا
فان المفعول معه شريك للمتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد
وقع سيرهما معا يعني حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه في
ذلك الزمان ايضا وبالعكس او مشاركته في ذلك الفعل في مكان واحد
لو تركت بتاء التانيث للخطاب والى المخاطب للمفعول الناقة
نابتها وفصيلها اي مع فصيلها في مكان واحد لرضعها جواب لو
اي ذو ضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو
الناقة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني لو ابعث الناقة مع
فصيلها في مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء في
مكان واحد لم يقدر ان يرضعها فهي في هذا المثال يكونان شريكان
في الزمان ايضا لان الشركة في المكان يستلزم الشركة في الزمان دون
العكس الا ان المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له تعالى
وضع الصبي شير خورده كرد بالفارسية بچه شتران شير داد كرده

شلة

شلة فلا يتحقق تعريف المفعول معه بالمذكور بعد الواو العاطفة المراد الجمع المطلق لا الاشتراك
في الزمان الواحد والمكان الواحد نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا او مررت بزيد
وعمرو فانها اي الواو في هذه الامثلة لا تدل الا على المشاركة اي مشاركة المعطوف للمعطوف
عليه في اصل الفعل دون المصاحبة يعني في المجيء والرؤية لان المراد اجتماعهما في المجيء سواء
يجيئان في زمان واحد اولا وكذلك غيره يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في المجيء في الزمان
ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصول الاخر اعلم ان مذهب جمهور النحاة
البصريين على العبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا
بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مثلها وقال
الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه
وانما دت فائدة نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب
الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف على من له ذوق
سليم ان العامل في المفعول معه يعني الناصب له الفعل المتقدم سواء كان لازما
او متعديا مثله ان ملفوظا او معناه اي العامل الناصب له يعني الفعل كان
اما معنويا مستنبطا من فحوى الكلام بتوسط الواو التي بمعنى مع يعني يكون
الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان ادات الاستثناء واسطة
بينهما وانما وضعوا اي النحاة او العرب لانه من دأب اللفظ بحسب المعنى كالقوم
لان الواضع في الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم الواو موضع
مع اما لفظا لكونها اي الواو اخصر منها والاختصار مطلوب في الكلام
واما معنى فلا استدعائه المصاحبة واصلها اي اصل الواو واو العطف
التي فيها معنى الجمع المطلق لا ترتيب فيها ولا تعقيب وكذا لم يجز تقديم
المفعول معه على مصاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقديم المعطوف على ما عطف
عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع فناسب يعني للمعنى
لهما وفي الرضي قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما يخالف صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم
على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى
والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها
ولما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا
او معنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف
فقال مصدرا الكلام بالفاء التعقيبية فان كان وهذا الكلام ايضا لوقوع
وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في اي مقام يتصل لذكره بعدها

الحاجة جوازا ووجوبا اى وجدا بشرط ان لفظ كان ههنا تامة لا تحتاج الى الخبر
فيكون قوله لفظا منصوب على التميز او على الحالية يعنى ملفوظا ويجوز ان يكون
ناقصة وقوله لفظا يكون منصوبا على الخبرية يعنى ملفوظا ايضا ولما كان
معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح فى التفسير **الفعل** الذى قصد مصاحبة
المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح اى ما يدل على الحدث فيريد به الفعل اللغوى
وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى ليعم ذلك الفعل الاصطلاحى
واسمى الفاعل مثل انا سائر وزيدا والمفعول مثل انا مغفور وزيدا والصفة
المشبهة مثل انا ظريف وبكرا وغيرها اى غير هذه المذكورات كالمصدر
مثل اعجبنى سير زيد وعمرو لفظا اى من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا
او ان ما يدل على الحدث ملفوظا **وجاز العطف** الواو للحال وقد جاز او لا
عطف فيكون الجملة معطوفة على الشرط اى لم يجب **العطف** اى جعل الواو
للعطف وعطف ما بعدها على معمول الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضا
يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى الوجوب والامتناع
والعام سلب الامكان الخاص يعنى الوجوب والامتناع والعام
سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع
والخاص عنهما معا فلا ينتقض هذا الكلام بمثل ضربت زيدا وعمروا
لوجوب العطف بقرينة المعطوف عليه فيه اى فى هذا المثال لان الفعلية
والفاعلية فى الضرب فى مكان واحد وزمان واحد متعسر فيكون
الواو للعطف **فالوجهان** جواب الشرط اى العطف اى جعل الواو
للعطف فيكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو
العطف والنصب على المفعولية اى نصب ما بعدها على انه يكون مفعولا
معه مصاحبة لمعمول الفعل **جائزان** اذ لا مانع عن واحد منهما مع
رجحان العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولى عند التعارض
نحو جئت انا وزيد وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف
على ان يرجح العطف ههنا تبعا لان الفعل ان كان قائما مقام
التأكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه بالرفع اى رفع وزيد على العطف
اى بناء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لان التأكيد
بالمنفصل **وزيدا** بالنصب على المفعولية اى على انه يكون مفعولا معه لمصاحبة
معمول الفعل فى زمان واحد والا عطف على قوله جاء اى وان كان ما يدل

على الحدث

على الحدث لفظا **ولم يجز العطف** اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها بل يمتنع
العطف لمانع **تعين النصب** اى نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث وجد
سواء عند الجمهور والنصب مختار ههنا لا واجب فيكون المراد بالتعين تعين الاستحسان
وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل او بلا فصل بين
المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع على ما سيجيء **نحو جئت وزيدا** فتعين
ههنا ان يكون زيدا منصوبا على انه مفعول معه فان العطف اى عطف زيد على الضمير
المرفوع المتصل فيه اى فى المثال المذكور ممتنع لعدم الفاصلة بينهما يعنى لا يوجد
الفاصلة التى يكون تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل ولا بغيره لفصل
بينهما بالظرف وغيره **وان كان** اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث سواء كان فعلا
اصطلاحيا او غيره كالشبه **معنى** تميز او حال او خبر لكان على تقدير كونها ناقصة
اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ من غير تصريح به ولا تقديره وفى ارتضى العمل
المعنوى على الضرب لان ما كان يكون فى اللفظ مشبه قوى اولا ما لا اولا نحو ما لك
وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فى معناه نحو ما شانك لانه بمعنى ما تفعل
وصنعك منه بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لا يكون
فى اللفظ ثم بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا فمنه هنا العطف اولى بلا خلاف
وان فقدت لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية
الى هنا كلام **وجاز** هو الا وانه فى التوجيه لانه ههنا سلب العام اى لم يمتنع
اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان تكون للعطف لا للمصاحبة **تعين**
جواب الشرط وفيه انه **العطف** اى عطف ما بعدها على ما قبلها فان
اى لانه لا يحمل الكلام على محل العامل المعنوى لضعفه عند جواز الحمل على محل
العامل اللفظى بلا فائدة تستولى الحمل على محل العامل المعنوى مع جواز
وجه آخر غير الحمل على محل العامل المعنوى وهو لان وجه الآخر العطف
يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول معه
يلزم الحمل على محل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها
على ما قبلها يلزم الحمل على محل العامل اللفظى فيتعين هذا لكون العامل اللفظى
اقوى من المعنوى وعنده ولان القوى لا يترك للضعيف ولان معنى الفعل
غير بالغ درجة فلا ينتصب بالفعل فيكون ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى
يجوز العطف فيه بلا تكلف **نحو ما لزيد وعمرو وان** عطف على كان
ان وان كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن لم يجز العطف

اي عطف ما بعدها على ما قبلها بل امتنع **تعين النصب** اي بجعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها
على انه مفعول معه للعامل المعنوي **حيث** اي لانه لا وجه سواه اي سوى النصب لانه اذا
تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفي بالعمل بما هو الادنى وهو النصب
على انه مفعول معه **نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا** انما اورد مثالين مع انه يكتفي
الايضاح ما هو المراد بالمثال الواحد فيعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف
الاستفهام والجار والمجرور كما في المثال الاول ومع حرفه ايضا والاسم كما في المثال
الثاني **فانه امتنع العطف** اي عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور فيهما اي في المثالين لي
المذكورين وامثالهما لان العطف على الضمير المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر
كما في المثال الاول او بالاضافة كما في المثال الثاني بلا اعادة الجار في المعطوف حرفا
كان او اسما غير جائز كما سيجي وههنا لم يعد ولم يجز جواب عن سؤال مقدر
تقديره اذا لم يجز العطف على الاسم وهو الشان فليكن عملا بما هو الاقوى وهو
الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لا يكون الا عند امتناع العمل بالاقوى
باي وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستينافية
ولم يكن عطف عمرا على الشان كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذ
المعنى ما شانك وشأن عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو
والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل
في هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله اذ السؤال عن شانهما
لا عن شان احدهما ونفس الاخر يعني مراد المتكلم السؤال عن وصفهما
لا السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشان
يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة
محل الاستعمال المسبوق انفا ومقال المحشي ويجوز العطف على الضمير بجعل
الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال
ايضا عن شانهما او على الشان فيكون الكلام ايضا من باب حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تع وجاء ربك فيكون السؤال
ايضا عن شانهما لان المعنى يكون حينئذ وشان عمرو والنصب انما ترجح بالسلامة
عن الحذف يرجح هذا التقدير ان بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي
انتهى كلام مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لا يخلو
عن تكلف وانما قلنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة الواردة لنفي
العطف او نفي النصب بشرط لان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم

الكلام

الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخر **او المعنى** اي معنى
كل واحد من الامثلة السابقة مثل قولك **ما تصنع** وما يماثله مثل يلابس بالياء
التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به
والعمل بالمقايسة او الاحاطة على فهم الفعل بمعنى ما شانك وزيدا قولك ما تصنع
وزيدا بالتاء المثناة من فوق في هذا التفصيل نشر على خلاف اللف ومعنى
مالك وزيد ايضا اي كالمثال الاول قولك ما تصنع وزيدا بالتاء المذكورة
سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون
التغير دالا على الخطاب لان الفرع على الفرع ومعنى مالك وزيد وعمرو وقولك ما يصنع
زيد وعمرو بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون
الا غائبا فيكون تغييره كذلك **الحال** من حال الشي يحول اي انقلب سمى
هذا القسم بها لانقلابها وتحولها غالبا كما في نحو في الفاضل الخبيصي بشرح
في الكافيات اي في بيان ما يلحق من حيث انها فضلة جارية بعد تمام الكلام
ولما ايضا يشبه خاص بالمفعولية لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها
تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرهما ومنها يعني الظرفية ايضا
وهي اي الحال لان الحال يذكر ويونث **ما** اي شي مفردا كان او جملة وانما
جعلت لفظ ما اعم من الاسم الحقيقي والحكمي وفسرها بالاسم بان تقول اي اسم
حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فلا وجه **يبين هيئة الفاعل**
اي وصف حال صدور الفعل عنه مثل جاءني زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال
زيد ووصفه عند صدور المجي عنه وهي الركوب فيكون قوله راكبا
مبينا لوصف الركوب عند كون المجي صادرا عنه **او هيئة**
المفعول به حال وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا فارسا اي من حيث هو
فاعل صدر عنه الفعل او مفعول به يقع عليه الفعل كما هو الظاهر قوله
ما يبين تبيين شامل للمعرف وغيره فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتمييز فان التمييز وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة
سواء كانت الذات مذكورة او مقدرة نحو رطل زيتا وطاب زيد
نفسا وسيجي وباضافتها اي اضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به
يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا والخبر وغيرهما
فانها وان كانت مبينة الهيئة الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل
او المفعول به نحو زيد العالم اخوك او اخوك زيد العالم او ان زيدا العالم

او كون او ان اخاك زيد العالم او ان كان زيد العالم اباك او غير ذلك وبقيد الحيثية اي بقوله
من حيث فاعل او مفعول به خرج صفة الفاعل مثل جاءني زيد العالم او صفة
المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو رأيت زيد العالم او بالواسطة
نحو مررت بزيد العالم فانهما اي صفة كل منهما تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا اي سواء صدر عنه المجيء او لا سواء وقع عليه الفعل او لا لان كل واحد
من الفاعل او المفعول به موصوف بالعلم مطلقا لان تلك الصفة تدل على
هيئة الفاعل او المفعول من حيث الفاعل فاعلا او المفعول به مفعول به
وهذا التردد اي التردد المفهوم من كلمة او على سبيل منع الخلو يعني
ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول لا ان هذا التردد
على سبيل الجمع بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول
بل يصح ان يجمع الحال بينهما فلا يخرج عنه اي عن تعريف مثل ضرب زيد عمرا
راكبين والاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت
راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا فانه ان كان يختلفي فان كان
هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وتوهم كيف ما كان
مثل لقيت هندا مصعدا متحدرة او لقيت هندا متحدرة مصعدا فهذا
اولى لان المعنى الواحد اولى من الفصلين فان لم يكن فالاولى جعل كل حال
بجنب صاحبه نحو لقيت متحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا متحدرا والمصعد هو زيد
كذا في الرضي بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثاني والثاني للاول وتقدير
اولى من فصلين وفي الصعدي مثل لقيت مصعدا متحدرا اعني الجمع
في الاول والتفريق في الثاني وهذا على ما قلت لفظا تميز عن الفاعل
او المفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر ولا الحرف ذهب الشارح
حيث قال اي سواء كان الفاعل الذي وقع الحال عنه او المفعول الذي
وقع الحال عنه لفظا او لفظيا بحذف ياء النسبة لان المصادر
يتغير لا يكون نيرا والفاعل اللفظي او المعنوي لا يكون الا ان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
يعني لا يكون الفاعل فاعلا والمفعول مفعولا الا ان يكون الكلام
وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به ملفوظا ومنطوقا لا غير
فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك من غير اعتبار

معنى خارج عنه اي عن الكلام كما اعتبر في الفاعل المعنوي في قوله هذا زيد راكبا والمفعول المعنوي
فيه ايضا سيأتي تحقيقه يفهم ذلك المعنى الخارج عن الكلام من فحوى الكلام فحوى الكلام
القول معناه بما عرفت ذلك في فحوى كلامه اي معنى كلامه مقصورا او ممدودا وفي الحديث
من الكل في فحوى الاذن لم يعد ما وهما في البعض كذا في الصحاح سواء كانا اي الفاعل و
المفعول ملفوظين حقيقة كما مر من قوله ضرب زيد عمرا راكبين او حكما كما سيجيء الامثلة
او معنى معطوف على لفظا اي كان الفاعل او المفعول به معنويا وهما لا يكونان الا ان
يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم هذا المعنى من فحوى الكلام
بحيث لا يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظه ومنطوقه
بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام والمراد بالفاعل الذي في تعريف الحال
المفعول به الذي هو كذلك اعم يعني ان يكون كل واحد منهما من ان يكون حقيقة او حكما
يعني ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا والمفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة
او فاعلية الاول ومفعولية الثاني فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتي من الامثلة
صدق فيه اي في تعريف الحال عن المفعول معه لكونه اي لكون المفعول معه في معنى
الفاعل لمصاحبته اياه في صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ما شانك
قائما فانه قائما حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى
الماء والخشبة مقرونة او لكون المفعول معه لمصاحبته اياه في وقوع الفعل عليه
مثل كفاك وزيدا معا درهم وكذا المفعول المطلق يعني يجوز الحال عن المفعول
المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذي الحال شرط وانما يجوز عنه
لكونه في المفعول به مثل ضربت الضرب شديدا فان شديدا حال عن الضرب
وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعني اوقعت
الجلوس حال كونه كثيرا فانه اي مثل ضربت الضرب شديدا يعني احدثت الضرب
شديدا فيكون مفعولا به وشديدا حالا عنه وكذا الحكم اي كما يدخل الحال عن
المفعول معه والحال عن المفعول المطلق فيه يدخل فيه ايضا الحال عن المضاف اليه
اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما اذا كان المضاف
الذي اضيف الى صاحب الحال فاعلا او مفعولا يصح حذفه اي حذف المضاف
الذي هو ذو الحال مقام اي مقام المضاف فظاهر اي المضاف اليه الذي هو
ذو الحال بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام الفاعل او المفعول
ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير
الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما

تدابر نحو بل ملة ابراهيم حنيفا اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة
وهو مفعول الفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا ونحو ان ياكل لحم اخيه ميتا
فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان ياكل
فهذان مثالان لكون المضاف اليه مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فنحو يتبع
ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان ياكل لحم اخيه ميتا
برفع لحم على انه الفاعل لقوله ان ياكل فانه يصح ان يقول بحذف ملة واقامة ابراهيم
مقامها بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم فظاهر حال عن المفعول به
ويصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة ان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه
او لان المضاف الذى اضيف الى ذى الحال فاعلا او مفعولا وهو اى المضاف
الذى هو فاعل او مفعول جزء المضاف اليه الذى هو ذو الحال فظاهر ان الحال عن المضاف
اليه هو الحال عن المضاف فكان حالا عن الفاعل او المفعول لكونه جزء منه وان لم يصح
قيام اى المضاف اليه مقام اى المضاف لان جزء الشئ لا يقوم مقام بعضا او كلا
كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع اى محكوم عليه بالهلاك لقطع مصبحين
اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فيكون تاما لا يحتاج
الى خبر منصوب فقوله مصبحين حال من هؤلاء المضاف اليه دابر فكان حالا
عن المضاف اليه حالا عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه باعتبار ان الدابر
المضاف اليه اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق المضاف والضمير المجرور يرجع
الى هؤلاء لا الى الموصول بل الراجع اليه ما استكن فيه جزؤه اى جزء هؤلاء فان
دابر الشئ اصله فكان ما يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب
حال كونهم داخلين فى الصبح والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ان الضمير
المستكن فى المقطوع راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم المرجع
كحكم الراجع فاعلا واذا كان نائبا عن فاعله يكون المرجع ايضا كذلك فصار كأنه قال
من مفعول ما لم يسم فاعله وقيل قال من الضمير فى مقطوع وجمع مع ان مصاحبه
مفرد ومطابقة الحال لصاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث للحمل على المعنى فان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى
هؤلاء ولو قرأ تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل الذى هو
من باب الخماسى او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل الذى
هو من ابواب الرباعى المزيد فيه على الثلاثى وجعل الجار الذى فى قوله به
متعلقا به اى باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول

الذى

الذى عبر عنه بقوله ما لا بالمفعول يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد
الفعلين السابقين دخل فيه اى فى تعريف الحال الحال عن المفعول معه او الحال عن المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم المفعول الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل الحقيقى او الحكمى
والى تعميم المفعول ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول
به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد فى الافراد ولا يصح
ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما الا لاجل
ما وقع حالا عن المضاف اليه فانه احتيج الى التعميم لاخراج مثل هذه الحال ليكون التفسير الاول
هو الاولى والاليق فيكون التعميم فى الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول
اولى تدبر ضربت زيدا قائما فان كانت قرينة حالية او مقالية تعين
صاحب الحال جاز ان يجعل كما قامت كل من الفاعل او المفعول به وان لم يكن وكان الحال
عن الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا او ان
لم تقدم منه عن المفعول وشنع من ذهب بقوله الطريقة فى مثله ان يقول اقوم يشوح
لا قائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منا وقيل انت متحير يجعله حالا عن ايهما
شئت هذا كان اللفظ الملفوظ حقيقة تميز عن نسبة المفعول الى ما يشبه
فان فاعلية تاء المتكلم يعنى كونها فاعلة للفعل ومفعولية زيدا اى كونه مفعولا
للفاعل انما هو اى ما كان او الحال من الفاعلية والمفعولية الا باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارجى فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار
ذلك المعنى الخارجى فى الكلام عنه اى عن الكلام وهما الفاعل او المفعول ملفوظان
فى هذا الكلام حقيقة اى ملفوظا حقيقيا يريد انه يصح ان يجعل قائما حالا اى ايهما
شئت اما من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا
لا يكون حالا عنهما لكن الاولى ان يجعل حالا عن زيد اذا لم يكن القرينة ليكون الحال
بجنب صاحبه وهو الاصل كذا فى ... وقد سبق انفا ومثل زيد فى الدار قائما
مثال للفظى الملفوظ حكما نصب على التمييز فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف
اى كونه فاعلا له وهو المستقر عامله بعد حذفه للاختصار لان تقديره زيد حصل
فى الدار قائما لان الظرف الواقع خبر مقام بجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل
واستكن الضمير فى الظرف يعنى انتقل اليه بعد حذف انما هى يعنى ليس تلك الفاعلية
الا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارجى عنه اى عن
لفظ الكلام ومنطوقه والضمير المستكن سواء كان استكنانه جائزا او واجبا
ملفوظ حكما اى يكون فى حكم اللفظ كما سبق فى قوله واللفظ اما حقيقى او حكمى

لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى اللام وغير ذلك مما يدل
على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما **وهذا زيد قائما** الظاهر انه اذا اخذ العامل
حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لا المتكلم يعني يصح ان يجعل مثالا للفاعل
المعنوي اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه في معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة
فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوي مثال المفعول المعنوي لان مفعولية زيد اي كونه
مفعولا ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه لانه باعتبار لفظه ومنطوقه
مبتدأ وخبر وجملة اسمية فليس بفاعل ولا مفعول بل المفعولية ليس الا
باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهوم من لفظ هذا لان التنبيه مفهوم من
كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة ولا شك
انهما اي معنى الاشارة والتنبيه ليسا مما يقصد المتكلم للاخبار عن نفسه بتحقق
التنبيه في نظم الكلام انبه او اشير ويصير زيد به اي مما قدر في نظم الكلام مفعولا
لفظيا لا معنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا و
يقول هذا زيدا قائما ويجعل نصبه دليلا على المفعولية بل لكون زيد مفعولا
انما هو بمعنى لا يكون تلك المفعولية الا باعتبار معنى اشير او انبه الكائن صفة
المعنى من منطوق الكلام المعتبر صفة بعد صفة للمعنى لصحة وقوع القائم
حالا انما يعتبر ذلك المعنى لانه لا يصح ان يكون قائما حالا لان العامل في الحال الفعل
او شبهه او معناه على ما سيأتي والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فيه
فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوعه حالا لانه
يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل فهو اي مفعولية زيد في المثال
المذكور معنوية لا لفظية كما عرفت **وعاملها** مبتدأ خبره قوله الفعل اه
ما عطف عليه اي عامل الحال لان الحال مؤنث باعتبار انه لفظ **اما الفعل**
اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقية يعني تكون لمنع الجمع والخلو
وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا لانه اصل في العمل وقوي ايضا
وان معنى الفعل لا يعمل فيها ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا
الملفوظ يعني يكون الفعل العامل فيها ملفوظا حقيقة او المقدر يعني
يكون ملفوظا تقديرا لانه يكون محذوفا جوازا او وجوبا كما سيأتي
نحو ضربت زيدا قائما هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة وزيد في الدار
قائما هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لابد له من متعلق
كما مر فيه والاصل في العمل الفعل والاصل عدم التقدير فالاصل هو الاول ولذا

قال الشارح

قال الشارح وان كان الظرف مقدرا بالفعل بناء على كونه اصلا في العمل **او شبهه** اي ما يشابه
الفعل وهو ما يعمل عمل الفعل يعني الرفع والنصب ويكون تركيبه اي من تركيب الفعل اي يكون
مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب كاسم الفاعل سواء كان
لازما نحو زيد ذاهب راكبا في مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه
مطلقا في ضرب زيد غلامه قائما وسواء كان ملفوظا تحقيقا كالمثالين المذكورين او
تقديرا مثل زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل على ما سيأتي
وكاسم المفعول العادة الحال لئلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان
ملفوظا تحقيقا نحو زيد مضروب قائما او ملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار جالسا
اذا كان الظرف مقدرا باسم المفعول والصفة المشبهة ملفوظة كانت نحو زيد حسن
ضاحكا او مقدرة نحو زيد في الدار ضاحكا في تقدير حسن في الدار ضاحكا والمصدر نحو
اعجبني ضرب زيد عمرا قائما وهذان اعني الفعل او شبهه يعملان في الحال متقدما مثل
راكبا ضرب زيد ومؤخرا لقوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال عليه
لما سيجيء والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه
او معناه المستنبط اي المفهوم من فحوى الكلام اي من معنى الكلام من غير التصريح
به اي بالعامل او التقدير لانه اذا لم يوجد او عدم تلك اما الفعل او شبهه ولا يكون
معناه كالاشارة والتنبيه المفهوم من حرف التنبيه والاسم الاشارة
في نحو هذا زيد قائما كما مر في قوله وهذا زيد قائما وكان النداء والتمني مثل ليت
والترجي كلعل والتشبيه نحو كان وانما خص هذه الحروف الثلثة من بين الحروف
المشبهة بالفعل لانها تفيد معاني الافعال المحققة غير الثلاثة بما ذكرنا فيصح
ان يكون وجد منها معنى عاملا في الحال باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلثة الاخر
فانها لمجرد تأكيد النسبة او الاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحشي
ولا يحصل لكل ما يستنبط من معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل
ما يستنبط منها في الحال سماعي وفي الرضي فالاولى احالة ذلك على استعمالهم
وان لا يعمل في نحو يا زيد قائما ويا رجل مقيما ويا ربنا منعما بشرط ان يكون المنادى
معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة او شبهها به
لان التعريف او النكرة المخصوصة شرط في ذي الحال وليت وليته وليت زيدا
عندنا مقيما ولعل ولعلك ولعل زيدا في الدار قائما وكان وكانك وكانه
وكان زيدا اسد صائلا فانما تضمنت معنى الافعال في الحال الا انها لا تتقدم
عليها لضعفها في العمل كما سبق فان قيل لم لا يجوز العامل في الحال الخبر اذا كان

غير جامد واجيب بان المراد تقييد التمني مثلا لا التمني ويختلف المعنى في ليتني صحيحا راجع الى
اهلي **وشرطها** اي شرط الحال عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا
ايقاعها المعرفة حالا لا يخافي الاكثر منه وكما يجوز في الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها
ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا **ان يكون نكرة** لان النكرة اصل
لكونها مجردة عن العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد زائد على النكرة والمراد
اي الحال هو اي الوصف منها تقييد الحدث المنسوب سواء كانت نسبة الحدث
اسنادية كما في قولك جاء زيد راكبا وايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية
نحو مررت بزيد جالسا الى صاحبها فحمل اي الوصف حال اي بالتنكير والتعريف لكونه
من العوارض والعارض كالمعدوم زائد على الوصف والزائد لا يعتبر وفي الرضي
والاولى ان يبين الشيء او لا ثم يبين الحدث المنسوب ثم يبين قيد ذلك الحدث
وشرطها ايضا ان يكون **صاحبها** اي من قام الحال سواء كانت فاعلا او
مفعولا حقيقة او حكما **معرفة** لان ذا الحال لان صاحب الحال محكوم عليه في المعنى
مبتدأ وخبر فلان في قولك جاء زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء ورأيت
زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية فلان الاصل فيه اي في صاحب
الحال التعريف اي ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال في المعنى **غالبا** يرجع الى
تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب المعنى اشتراطها
بكون صاحبها معرفة في جميع موادها اي امثلة الحال بل اشتراط ان يكون
صاحب الحال معرفة في غالب موادها اي اكثرها اي اكثر امثلة الحال
لا كلها وبيان ذلك اي اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب
موادها ان مواد وقوع الحال منقسمة على قسمين لان صاحب الحال اما ان يكون
معرفة محضة او يكون نكرة محضة ولذا انقسمت المواد على قسمين احدهما
ما اي كلام او مركب يكون ذو الحال فيه اي في ذلك الكلام او التركيب نكرة
موصوفة لان النكرة لما كانت موصوفة افادت التخصيص لان الوصف
في النكرات للتخصيص وصلحت لان يكون ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ
نحو جاءني رجال من بني تميم ومن فيه بيانية ومن البيانية اذا كانت ما قبلها
نكرة تكون صفة له فارسا اي يكون ذو الحال فيه نكرة او مغنية غناء المعرفة
اي نكرة مغنية فائدة التعريف لاستغراقها اي لاحاطة تلك النكرة افرادها
بحيث لا يشذ فرد منها في الكون في حكم المعرفة نحو قوله تعالى فيها اي في ليلة
البراءة التي تكون في نصف شعبان يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا

اي يميز

اي يميز ويبين كل شيء على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فتكون النكرة
مستغرقة لافرادها لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة تكون للاحاطة الافراد لانها
موضوعة للاحاطة اي جعلت امرا حالا من كل امر واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن
في الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة وذو الحال معرفة مثل قول الشاعر
لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال
فيه او تكون تلك النكرة واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في
حيز النفي في كونها غير موجبة فتعم جميع الافراد كقولهم هل اتاك رجل راكبا او واقعة
بعد الا لان توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الآتي بعد قوله او بعدما
فاعلا لقوله او واقعة بعد الا وما تم المقام فاعل قوله بعدما على سبيل
التنازع نفعا منصوب على انه مفعول مطلق تقديره نفعا نفعا والجار
صفة الا للتعقيب متعلق للنفع لان النكرة لوقوعها في حيز النفي استغرقت
وتعين لما سبق نحو ما جاءني رجل الا راكبا او بعدما عطف اي على قوله
نكرة والمعنى ما يكون ذو الحال فيه مقدما عليه الحال لان تقديمه على ذي الحال
يخصص ذا الحال كما سيأتي نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما اي ثاني القسمين
ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور من الامور الخمسة ويكون ذو الحال
في غيرها معرفة وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم لا غيره وذو
الحال في هذا القسم اي في القسم الثاني مشروط بكون صاحبها اي صاحب الحال
معرفة فقوله غالبا قيد للاشتراط كون صاحبها اي صاحب الحال معرفة يعني
يكون تلك الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لا مستوعبا لا قيد
لكون صاحبها معرفة فيكون باقيا على حاله وهو الاصل في التعريف حتى يقال
ان غالبية كون صاحبها معرفة المستفادة صفة للغالبية عن تخلفه اي تخلف
كون صاحبها معرفة في بعض المواد كالصورة المذكورة في القسم الاول
تنافي الشرطية يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون
منافيا للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع
المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها
معرفة غالبا ينافي الشرطية لان الغالبية تنبئ عن التخلف يعني تشوان لا اما
معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة في القسم الاول وان كان
قيدا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لان يكون الشرط هو الغالب وكثير
عطف على يقال ان يعرف الكلام اي يجوز الكلام وهو قوله وصاحبها

موقعه في الباء عن ظاهره وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعمولها بالنصب على الخبر ويكون هذا
العطف من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعامل واحد ويكون عطف
مفرد على مفرد ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبر امنه تنزلا على ترتيب اللف معطوفا
من قبيل تعدد المفعول الثاني او يكون بدلا منه او حالا فيكون في عطف جملة على جملة
هي قوله وشرطها ان يكون نكرة ولما بين ان التنكير شرط في الحال اعترض عليه بان تعريف
الحال في بعض المواد ثابت في الشرطية فاجاب عنه بالواو او الاستينافية بقوله **وارسلها**
العراك اي اورد الحال المعرفة اما مصدر او غير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر
العراك يعني المزاحم
او معرف بالاضافة مثل مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الجماء الغفير وكقوله
صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون اسلافا فالاول مرتبين كذا في الرضي وفي الحال
المعرف اثنان معرف باللام ومعرف بالاضافة اورد مثالا موثوقا به للاول
من شعر لبيد وللثاني ما شاع في المحاورات ويروى اوردها العراك ولم يذدها
بالزاء المعجمة وبعده دال المهملة من ذاده ويذوده طرده وذاد الابل من باب قال
ساقها وطردها كذا في الصحاح ولم يشفق من اشفق يقال اشفق عليه واشفق
عنه اصلها واحد وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة
كذا فيه اي من الاشفاق الخوف اي لم يخف على نغص الدخال النغص بالصاد
المهملة والغين المعجمة الغفوة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده وتشل
نغص براد اتمام تمام رسيدن وتشرب تمام ناشدن كذا في حاشية العصام
البيت للبيد وهو شعراء الاسلام يصف حمار الوحش وهو الذكر منه
والاتن جمع اتان وهو الانثى منه الواو اما للعطف فيكون معطوفا
على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه نحو اي للبيد وكتمال ان يكون
بناء الخطاب فيان اللغة ارسل حمار الوحش الاتن لانه قادر على منعها
بحيث يمنعهن بحق المزاحم خوفا من تاخيره اياهن وهذا طرف التشبيه
لانه لان جوابا عن سوال مقدر تقديره ان الارسال يقتضي سبق القيد
وههنا لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه
لم يوجد الا في بني ادم فاجاب عنه بقوله وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية يعني قالي كرده راه يعني مزاحم نا شدن حمار وحشي مر انها راه
اب از خوردن والمراد هو الثاني ههنا لان البعث هو الارسال
فالمعنى جعلها فالتة على حالتها بين المرسل بالفتح وهو الاتن وما يريد اي الحمار
الوحش والمرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع شرب منه الاتن

والضمير المنصوب في ارسلها
يرجع الى الاتن والمرفوع
الى الحمار والثاني في العراك
انه حال وهو معرف على تاويل
معتركة اي المعركة في الحقيقة
هو معمول الحال محذوفة

الماء يعني جاي اب فرود اي ارسلها يعني ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها معتركة مزاحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك اي لم يمنع حمار الوحش الاتن عن الاعتراك والتزاحم ولم يشفق
اي لم يخف على نغص الدخال يقال نغص البعير اذا لم يتم شربه وكذا فسر الشارح بقوله
اي لم يخف ذلك الحمار على انه لم يتم شرب بعضها اي بعض الاتن للماء بالدخال اي بالمزاحمة
والاعتراك والدخال بكسر الدال المهملة وبعدها خاء معجمة على وزن ظرف هو الدخال في اللغة
ان يشرب البعير ماءه ثم يرد من غاف بجهد ورده يرد مثل ماذكر من العطش بفتح العين
بای والطاء المهملتين ما حول الحوض والشرب من مبارك الابل اي الثاني يعني جاي اشرخوابا
بند كرد الى الحوض متعلق بيشرب يعني ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض الى
ويدخل ذلك البعير بين بعيرين عطشانين لم يكن ان يشرب باه لتشرب ذلك البعير
المردود لدخول بين البعيرين العطشانين منه اي من الحوض ادمن الماء ما عاه
لم يكن يشربه منه يعني لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض ولعل المراد وهذا
جواب دخل مقدر وهو ان معنى الدخال لم يوجد في الحيوان الذي يلون في ايدي الناس
وههنا ليس كذلك وهو ظ ولم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد
به اي بالدخال ههنا نفي مترادفا بالتذكر صفة جرت على غير من هي له لعصام رفوحه
فاعل متراكم في بعض اكثر متعلق به يعني ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقي
بل المراد معناه المجازي هو تداخل بعض النفوس في بعض او اجاب عنه ايضا
مه بان المعنى على نغص مثل نغص الدخال فيبنى المعنى على حذف المضاف من المشبه به واما
المشبه فنام يعني لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير
لم يتم من الماء وادخل بين بعيرين عطشانين ليتم شربه و **مثل مررت به وحده**
مصدر وحد يحد وحدا وحدة مثل وعد يعد عدة ووحد امن باب ضرب يضرب
وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية مثل ما فعلته بتاء
الخطاب جهدك بفتح الجيم وضمها الاجتهاد قال الفراء بالفتح المشقة وبالضم
الطاقة وكلاهما جايزان ههنا تاكم وكن منصفا ناولا بقوله وارسلها على
حذف المضاف منه اي ونحو ارسلها كما قلنا انفا الثاني ولا تطلب يعني طلب ما لا
لتبني سهرضي من الظاهر بالنكرة متعلق بقوله فلا يرد يعني للقائل من ورد يرد
نقضا منصوب على الحال من الفاعل اي لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا
على قائلة اشتراط كونها اي الحال نكرة تاويلها اي الحال المعرفة على الوجهين
ما ذكره الشارح احدهما اي احد الوجهين انها اي الاحوال المعرفة مصادر اي
كل واحد منها مصدر لافعال محذوفة اي لفعل محذوفة وجوبا سماعا وقال

ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة حذف فعلها العامل
فيها وجوبا اى يتعرك العراك وينفرد وحده اشار الى ان العراك مصدر من عرك يعرك
من باب ضرب يضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل لها واحد منها ثم
بل استعمل المزيد فيه اى انفراده كجهدك جهدك من اجتهد اجتهادا فهذه الجمل الحالية جع
على الفعلية وهما تعترك وينفرد وتجتهد وضعت احوالا اى وقعت كل واحدة
منها حالا بالتفسير وحده ان المصادر الثلث اذا وقع حالا لا يمكن فيها التفسير وحده
ولا يجوز الواو وهذه المصادر يعنى العراك ووحده وجهدك منصوبة على المصدرية
يعنى انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قال الكوفى انما سميت احوالا
على سبيل المجاز تسمية بالمعمول باسم العامل او للنائب باسم المنوب ويقال لمثل هذا
مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة وثانيهما اى ثانى الوجهين
انها اى هذه المصادر معارف باللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين لان كل واحد
منها يفيد تعريف ما دخل عليه موضوعة موضع النكرات فتكون احوالا بانفسها
من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مؤولة بالمشتق لتكون فى صورة الاتفاق
اى ارسلها معتركة مزاحمة ومررت به منفردا وما فعلته مجتهدا فالصورة
اى صورة كل واحد منها وان كانت معرفة باللام او الاضافة فيه اى صورة كل
واحد لكن فى التقدير نكرة لكون اللام فى الاولى والاضافة فى الاخيرين للجنسية
لا العهدية لان كلمة اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد تكون للجنس لا محالة
كان القاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل ضارب زيد ضارب عمرو
وحسن الوجه فى صورة المعرفة لكونه مضافا اليها ظاهرا وهو اى الصفة المضافة
فى المعنى نكرة لكونها فى حكم الانفصال لان فى تقديره زيد ضارب عمرا وحسن وجهه
بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الاوجه لجريانه فى الاحوال المعرفة
كلها سواء كانت مصادر او لا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز والجريان
الحالة على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول فان كان صاحبها
اى صاحب الحال سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما نكرة محضة
احتراز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه نحو جاءنى
رجل من بنى تميم فارسا فسبق لم يكن فيها اى فى تلك النكرة شائبة
تخصص اى لم يكن فى النكرة شئ يفيد التخصص بما سوى التقديم
او لسوى تقديم الحال على صاحبها ولم يكن الحال مشتركة بينها اى بين النكرة
وبين المعرفة كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة والاخر معرفة

مثل

مثل جاءنى رجل وزيد راكبين اراد بالحال ههنا المفردة لان الحال الجملة لا يجب فيها التقديم لكون
الواو فيها غالبا وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها النكرة سواء كان
فاعلا او مفعولا لتخصص النكرة بتقديمها يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص
لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف
يخصص المبتداء النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه لانها اى
ذو الحال والحال فى المعنى مبتداء وخبر لان قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجئ
ولئلا يلتبس اى الحال من النكرة بالصفة فى حال النصب اذا لم يتقدم الحال على صاحبه
فاذا قدم يعلم انه حال لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا تتقدم على
الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كانت او نكرة لكونه فى المعنى حكما والحكم
يجوز تقديمه على المحكوم عليه فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا لانه لا يعلم ان الضرب وقع
على المضروب فى ان ملابسة الركوب حالا لان الحال ما لم تتقرر او بعد لزومه وتقرره
فتكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان
الضرب واقع على رجل فى ان ملابسة الركوب يعنى بنفس تقرره ثم قدمت
الحال على صاحبها النكرة فى سائر المواضع وان لم يلتبس وهى حالة الرفع فقط
لانه حالة الجر لا يجوز تقديم وان كان ذو الحال نكرة يعنى قدمت الحال فى سائر
المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم تتقدم طردا
للباب والاطراد معتبر فى كثير من المواضع كحذف الواو فى يعد بالتاء والنون والياء
حملا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة فى يكرم حملا لنفى المتكلم وحده نحو
اكرم ولا يتقدم اى الحال مما عدا فعل ماض من عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز
فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب اى تركيب ماضى منصوب
لانه مفعول به مثل زيد قائما كعمرو فاعلا يعنى لا يتقدم الحال على العامل
المعنوى فى غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوى يستفاد من حرف
التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى فى تركيب
دال على تشبيه شئ بشئ متميز بالعبارة بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه
دال على ان فيه حدثين قائما بالمشبه الا انهما غير معلومين مختلفين
صفة لقوله حدثين بمعنى تعلق بان يتعلق بالحال لا يتعلق بالاخر فانه
يجب ان يتعلق كل حدث حالة وان لزم التقديم على العامل الضعيف
وفى المعنى الا ان التشبيه لا يدل نصا على حدثين معينين بل يدل
بعينها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو انه على حالة يشتركان

بينهما فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة فما هي فغير مصرح بها في اللفظ لانها كلام للبيان ما
بحتى ووضع بجنب المشبه وكال الفرد ووضع بجنب المشبه ولهذا قدم الحال الاولى
على عامله المعنوي لتكون في جنب صاحبها قد عرفت فيما قبل مبني على الضم لانه
من الجهات الستة وهي اذا اوذنت ما اضيف هي اليه ونوى تكون مبنية
على الضم على ما سيجيء اي فيما لسنة العامل المعنوي وهو المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به والتقدير وقد عرفت فيما قبل ايضا ان ما هو مقدر بالفعل عند
البصريين او باسم الفاعل عند الكوفيين مثل الظرف مثل امام وخلف وفوق وتحت لما
سواء كانت ظرف زمان او مكان وما يشبهه اي الظرف في احتياجه الى التعلق
وكونه فضلة وكلا الفعل ايضا بقوله او ما يشبه الجار والمجرور مثل زيد في الدار
خارج عنه اي عن العامل المعنوي لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر داخل في
الفعل اذا كان متعلقه فعلا او داخل في شبهه اي شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما
كاسم الفاعل فعلى هذا اي على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي وان ما هو
مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوي وداخل احدهما قوله فعلى هذا
متعلق بقوله لا تتقدم قدم عليه للتوكيد تقريبا الى ما يشير اليه معنى الكلام اي
معنى ولا تتقدم اي الحال على العامل المعنوي ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا اي اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض منه اي
باتفاق النحاة بخلاف الظرف خبر مبتداء محذوف اي عدم تقديم الحال
على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل في
الحال ظرف او شبهه فانه لا يلزم عدم تقديم الحال عليه اتفاقا فان فيه
اي في عدم تقديمها عليه خلافا بين سيبويه والاخفش فسيبويه الفاء تفسيرية
لا يجوز اصلا تقديم الحال على عامله الظرف ايضا اي مطلقا اي سواء قدم على
الظرف نحو زيد قائما عندك الآن او الظروف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما
غير جائز عنده نظرا الى ضعف الظرف لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان
القائم مقام شيء لا يلزم مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند
البعض وهو ضعيف فيه ايضا وكونه الاخفش في الحق لسيبويه
لكن لا يجوز الا بشرط تقديم المبتدأ على الحال لانه لا مانع للحال عن المبتدأ
الذي صاحبه راجع اليه فكان تأخر الحال عن عامله الذي هو عامل في صاحبه
ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوي لانه لنيابته عن الفعل
اتخذ حكمه فجاز ان يعمل عمله بلا اعتماد على احد الاشياء الستة

كما هو

كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد وزيد فيه عامل الظرف عندهم وعند البصريين
وسيبويه مبتدأ لان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد نحو زيد قائما في الدار
واما منع تأخير المبتدأ عن الحال فان كان الاخفش وافق سيبويه في المنع اي منع تقدم
الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما او مقدما
عليه نحو في زيد قائما فلا يجوز تقدم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا
مثل قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا فالتقدم الحال على عامله الذي فيه
ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز
اتفاقا مثل في الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقديم المذكور سابقا وكيف معطوف
على قوله ان الحال لا تتقدم او عطف هذا الخبر ان يكون معناه اي معنى الكلام المذكور
ان الحال وان كان مشابها للظرف لانه اي في الحال معنى الظرفية بيان ما في قوله
لا وهو تعليل لنا حيث الحال الظرف الا بمعنى كان اي كل منهما اي من الحال والظرف
فرقا من وجه آخر وهو ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي يعني اذا كان العامل في
الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل او
شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد عندك
يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن في تقديره الى الله تعالى
في شأن كل يوم وهذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعني في كل ساعة وان
كانت قليلة ومثل قولك كل يوم لك ثوب تلك في تقدير لك ثوب كل
يوم لتوسعهم اي النحاة في الظرف لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم
انفكاكها عنه بخلاف الحال والحال لا تتقدم عليه اي على عاملها المعنوي لا يعرف
هذا اي كون هذا الكلام على الاتمالية كما هي اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي بل داخلا في الفعل او شبهه كما سبق واما اذا جعلته اي الظرف داخلا في
العامل المعنوي حتى يكون العامل الملفوظ او شبه الملفوظ ايضا كذلك او معناه
كما ذكر هو الظاهر فقط من كلامه اي من كلام النحاة لان العامل مستفاد
من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوي فالمراد هو الاحتمال الثاني
وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الحال لا غير لان اللائق
استثناؤه عن العامل المعنوي ويقول ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي
الا الظرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه
ملفوظا كان او مقدرا ولما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه
عليه اجمالا وتفصيلا شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقديمه عليه

فقال وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي وتتقدم على غيره من الفعل او شبهه كذلك تأكيدا
لقوله كما لا تتقدم لا تتقدم على ذي الحال المجرور وتتقدم على ذي الحال المرفوع او
المنصوب جوازا او وجوبا لانه كتقدم الخبر على المبتدا لما سبق انهما في المعنى
مبتدا وخبر فاخذ حكمهما سواء كان بالاضافة او بحرف الجر لان المطلوب منحرف
الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم فان كان ذو الحال مجرورا بالاضافة سواء
كانت الاضافة محضة مثل قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا كالمثال
الاتي في الشرح لم يتقدم الحال عليه اتفاقا اي باتفاق البصريين والكوفيين نحو
جاءني مجردا اخو الثياب ضاربة زيد وذلك اي عدم تقدم الحال على ذي
الحال المجرور بالاضافة واقع لان الحال تابع لانه عرض غير متقرر لا يقوم الا لها به
وفرع لذي الحال في الوجود لانه ذو الحال يوجد اولا ثم الحال بعد زمان وتقوم
به والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضاف
وهو التنوين والنون اما فلا يتقدم تابعه ايضا ووجه التبعية لانه ان تقدم
فان وقع بعد الحال لزم الفصل وان وقع قبل لزم وقوع التابع حيث
لا يجوز وقوع المتبوع فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان ذو الحال
مجرورا بحرف الجر نعم اي في تقدم الحال على صاحبه المجرور به خلاف بين البصريين
والكوفيين فسيبويه واكثر البصريين عطف العام على الخاص لان المخصوص
مقصود في هذا الحكم للكون اما يمنعون تقديمها اي تقدم الحال عليه اي على
ذي الحال المجرور بالحرف للعلة المذكورة في عدم جواز تقديمها على صاحبها
المجرور بالاضافة فذكرنا فلا نعيدها وهو اي منع تقديمها عليه المختار
عند المص ولهذا اي لكونه هو المختار عند المص قال على الاصح متعلق
بقوله ولا تتقدم للعلة المذكورة سابقا ونقل عن بعضهم اي بعض النحاة
وهم الكوفيون وبعض البصريين الجواز اي جواز تقديمها اي الحال على صاحبها
المجرور بالحرف استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اي وما ارسلناك لشيء من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم
مجتمعين في قولك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوص كالانبياء الا بعض
حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه تعالى ما هو
بالفارسية نفرستاديم ترا اى محمد از براى وحيان سكر در حالى بود كه
انبياء هج بني از براى همه امان فرستاديم ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة حيث يجوز الكوفيون وبعض البصرية تقديمها على صاحبها

المجرور

المجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدم
ان حرف الجر يجعل معدى الاسم من عداه يعدي من باب التفعيل حذفت ياؤه للفعل يعني
ينقل الفعل اللازم الى المفعول به كالهمزة والتضعيف في عين الفعل لكون
ذلك الفعل متعديا او كان ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعي بزيادة الهمزة
في اوله والتضعيف في عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حرف الجر اذا دخلت
على المفعول يجعل الفعل متعديا اليه فكان حرف الجر من تمام الفعل وبعض حروفه
بخلاف الاضافة حيث لا تؤثر في الفعل شيئا لانها ليست من تمام الافعال
وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية من الفعل بالكلية
وحرف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول الفعل
وتعلقت به كانت من جملة حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند يقدم
الحال على ذي المجرور بالحرف مثاله قلت اذهبت راكبة بهند بتقديمها على
صاحبها المنصوب فكما يجوز التقديم على ذي الحال المنصوب في هذا المثال
كذلك يجوز فيما يشبهه فالمجرور بحرف الجر وان كانت مجرورا بحسب الظاهر
الا انه بحسب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوب والحال تتقدم على ذي الحال
المنصوب فكذلك هنا واجاب بعضهم اي بعض النحاة وهو المندى
والزجاج عن هذا الاستدلال اي عن استدلال الكوفيين على تقديم
الحال على ذي الحال المجرور بهذه الاية يجعل متعلق بقوله واجاب
كافة حالا عن الكاف المتصل بالفعل بل هي من المفعول به والتاء كافة
للمبالغة في الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتانيث كتاء علامة
ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشيء من الاشياء الا حال
كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصي بحدافة وحاثا
على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ واجاب بعضهم وهو الكاتب
بجعلها متعلق ايضا باجاب اي بجعل كافة صفة لمصدر محذوف نحو
يكون كافة منصوبا على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر للتاكيد
والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا رسالة كافة مانعة للناس عن الشرك
والمعاصي وحاثة لهم على طلب الثواب وعامة شاملة لهم واجاب
بعضهم وهو صاحب الضوء بجعلها اي بجعل كافة مصدرا على وزن
اسم الفاعل كالكاذبة والعافية اما بالتاء او بالقاف فتكون
كافة منصوبة على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد كي

الا لتكلف الناس وتحتهم واللام في قوله للناس متعلقة بكلها على الاجوبة الثلثة
فيكون ظرفا لغوا او لكلها اي لكل واحد من الاجوبة الثلثة تكلف وتعسف اما كون
الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها
البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية غير سديد لان
تقدير موصوف واما كون الثاني تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف
واما كون الثالث تكلفا فلان اتيان مصدر اضمر معلوم واما كون الثالث
تعسفا فلان كافة غير مضاف لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله العصام
لازمة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله العصام وكثر ما دل على هيئة
اي صفة سواء كان الدال على الهيئة مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة او جامدا يستفاد منه معنى قائم بالغير ان يقع
ذلك الدال على الهيئة حالا من غير تأويل الجامد الدال على الهيئة بالمشتق
لتحقق معنى النسبة ظاهرا لان المقصود من الحال اي المراد من ايراد الحال
بيان الهيئة اي الصفة التي عليها صاحب الحال التي صدر عنه الفعل او وقع
عليه وهو اي المقصود الذي هو بيان الهيئة حاصل به اي بالجامد كما هو
حاصل بالمشتق فاذا استويا في المقصود استويا في جواز وقوعهما حالا
من غير تفرقة وهذا اي مذهب المص وهو تجويز وقوع ما دل على الهيئة
والصفة حالا مشتقا او غيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال اي شرطوا ان يكون الحال مشتقا
لان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان او في معنى المشتق وكذا ما في حكمهما
وتكلفوا في تأويل الجامد حيث وقع حالا بالمشتق ليكون الاحوال مطردة
متفقة ومع هذا اي مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير تأويل فلا شك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق اي ان يكون مشتقا كما شرط لان الحال
في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يؤول به ليكون
اقسام الحال مثل بسرا ورطبا في قولهم اي قول العرب هذا بسرا بضم الباء
والسين والكلة بسرة مثل قفلة قفل وقفل يعني هو مما يفرق بينه وبين
واحده التاء وهو اي البسر ما بقي فيه خشونة على وزن فعلة بالفارسية
ترتي اطيب اسم تفضيل منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة
والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اكثر نفعا منه اي من تمر في حال كونه رطبا
التمر له ست مراتب اوله طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة

والثالثة

والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم
الراء المهملة والسادسة تمر وكون قولهم هذه ناقة الله لكم آية منها اي بسرا ورطبا مع كونهما
جامدين بمعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان الاول على وزن قفل على وزن قفل والثاني على
وزن صرد حالان لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق لدلالتهما اي لدلالة
الاول على صفة البسرية وهي الخشونة والثاني على صفة الرطبية وهي الحلاوة الصرفة
واذا كان دالين على الهيئة القائمة بذي الحال مع كونهما جامدين فلا حاجة الى تأويل
البسر بالمبسر بكسر السين وفتحها على الاول يكون الاسناد مجازا عقليا لعلاقة المحلية
لانه بالكسر صفة النخل لان النخل بالكسر مبسر فاذا اطلق على ما عليها يكون الاطلاق مجازا
لا حقيقة وعلى الثاني يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها ولا حاجة ايضا الى
تأويل الرطب بالمرطب بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ من ابسر النخل اذا صار ما عليه
بسرا اذ همزة الفاعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اذا صار ذا ماشية والاسناد
حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح والثاني مشتق من ارطب
اذا صار ما عليه رطبا فهذا كان للاول في الاسناد والكسر والفتح قال الرضي وهو
الحق اي ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان مشتقا او غيره فلا حاجة
الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل
فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا
والعامل في رطبا يعني في الحال الثاني اطيب لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه
الفعل لان العامل في الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل شبه الفعل على ما سبق
باتفاق النحاة اي العامل في الحال الثاني اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لا يكون فيه
خلاف لاحد منهم والعامل في بسرا يعني العامل في الحال الاول اسم التفضيل كما ان
العامل في الثاني عند المحققين وتقدم بسرا يعني الحال الاول على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا لانه شبيها للحال
بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا ولقوة اسم التفضيل لكونه شبه
الفعل والشبه يأخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم لانه اذا تعلق بشيء واحد
وهو ههنا المشار اليه بهذا يعني التمر حالان احدهما البسرية والآخر الرطبية
باعتبارين بتعلق مختلفين اذ الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار
الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فلو كان اعتبار احدهما
كالعامل لاعتبار الآخر يلزم جواب اذا ان يكون كل منهما اي من الحالين متعلقه اي ما تعلقه
بمعنى صاحبه فيكون اللام في متعلقه مفتوحة والبسرية يعني الحال الاولى فيه تعلقت

بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا عنه ومبينة الهيئة القائمة به من حيث انه اى المشار اليه
مفضل وهذه الحيثية اى كون المشار اليه مفضلا وان لم تكن الواو للحال وان للوصل
معتبرة فيه اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة
فى المشار اليه به الا انما كانت معتبرة بعد اتيانه اى المشار اليه فى اطيب يعنى الا بعد
ان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر بهذا لا يكون المشار اليه مفضلا
بخلاف ما اذا اعتبرت لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل هاهنا هكذا
المرجع لكنه اى الا ان الشأن كان الضمير مطلقا سواء كان المراد به الضمير فى اطيب
او فى غيره بالنسبة الى الظاهر مطلقا اخص كالعلم والمراد به الضمير المستكن
لا الضمير البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالظاهر فى كونه ملفوظا حقيقة
واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالظاهر بل يكون كالعدم اقيم
الظاهر الذى هو اسم الاشارة مقامه اى مقام الضمير الاخفى فى اطيب فى كونه
ذا حال ووقوع الحال عنه بلا فاصلة ولو جوبا ان يليه اى الحال ذلك الظاهر
ليكون الحال بجنب صاحبه حقيقة الضمير فى اسم التفضيل والرطبة المقصودة
من قوله رطبا التى هى الحال الثانية فى المثال المذكور متعلقة به اى بالمشار اليه بهذا
يعنى جعلت حالا عنه ومبينة للهيئة القائمة به ايضا من حيث انه اى المشار اليه
مفضل عليه باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح وهو اى المفضل عليه
ضمير منه لانه يرجع اليه فيجب ان يليه اى الحال ضمير منه وهاهنا ان الضمير البارز
لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا
وجب ان يليه الحال كما يجب ان يليه الظاهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز
الفصل ايضا ولا حاجة الى تقدم الحال الاولى على عاملها الضعيف وان كان حقه التأخير
قال الرضى واما التكلم الراجع الى لفظ هذا فى افعل يعنى فى اسم التفضيل
الذى هو اطيب فانه اى الضمير المستكن فيه وان كان الواو للحال وان للوصل
والجملة حال قد تبين غيره من مفضلا فى الحقيقة لكنه اى الا ان ذلك الضمير لما لم يظهر
اى لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل يكون ملفوظا حكما كان كالعدم والمعدوم
ليس بشئ فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع
اليه ومع هذا اى كون الضمير المستكن فى افعل كالعدم فلا ارى باسا بان يقال
ولم يتوسط ان الوصل والفاصل للمقصود زيد اخى قائما منه قاعدا ليكون
كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل ما بالاجنبى وهو الحال الاولى
بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا ارى باسا حيث قيد الركوبة

الضمير صح

وان لم يتوسط صح

بالباس

بالباس الفيئة للكراهة قلنا لا نسلم لم يتميز كل واحد من الحالين من الاخر فى افعل وفيه
وغيرهما مما يدل على حدوث شئ فيحتمل منصوب كل واحد يجب صاحبه المصرح به
نقيل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان مقدما على الاسم التفضيل وذهب
بعضهم وهو ابو على واتباعه الى ان العامل فى بسرا يعنى فى الحال الاولى لا فى الخلاف
فيه اسم الاشارة يعنى العامل فى تلك الحال بمعنى الفعل المستنبط من اسم
الاشارة لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه فى العمل فلا يتقدم
معموله عليه اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا اى كون العامل فى الحال الاولى اسم
الاشارة بمعنى معنى الفعل ليس بصحيح لانه يلزم تفريق العاملين فى الحالين
وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشئ على نفسه
باعتبار حالة واحدة وهو الرطبة لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى
بسرا لا يدخل تحت التفضيل فيكون الرطبة مفضلا ومفضلا عليه فى حالة
واحدة وهذا باطل لانه يمكن ان يكون المشار اليه بهذا التمرة اليابسة فيلزم
تقييد الاشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود
الاشارة مطلقا فلا يتقيد الاشارة يعنى فلا يصح تقييد بحال البسرية
لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا فى بسرا يتقيد الاشارة
بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية
وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا اطيب منه رطبا فى غير حالة
البسرية حين تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل
ولانه يصح وقوع اسم الاشارة اسم والنعج يصح ان يقع اسم (اى بهذا التركيب وهو يصح تخلى)
موقع اسم الاشارة لا يصح ان يقع فيه الحال عنه الجملة صفة الاسم اى لا يصح الحال فيه
ذلك فى الحال بان لم يكن فيه شبه فعل ولا تخييل معناه لان العامل كما سبق
اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل التنبيه الطلوع والجو نحو تمر نخلى بسرا
اطيب منه رطبا بافادة تمرة نخلى مقام اسم الاشارة ومثل زيد اراجلا
احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل والعامل فيه الفعل
لكونه شبه فعل بالاتفاق وكذا العامل فى الحال فى المثال فى التمثيل افعل وكان فى نحو
من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل
فى الخبر الافراد شرع فى بيان الحال الجملة على ما هو المذهب فقال ويكون اى الحال
جملة لدلالتها اى الجملة على الهيئة اى الصفة كالمفردات يعنى كما ان الحال
المفردة تدل على الهيئة الحاصلة بجانبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة

فتقع حالا مثلها وفي الرمز يجوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فيصح ان يقع اي الجملة حالا مثلها يعني كما يصح
ان يقع المفرد حالا لان الحال كالخبر معنى كما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفردة
والجملة كما في خبر المبتداء ولكن يعني الا انه يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب يعني لا ان الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها
عن نفسها وتحتمل لنفسها شائبة الكذب وكتبها ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملها
لان الحال في المعنى بمنزلة الخبر عند ذي الحال للزوم المطابقة بينهما في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير وضده ولزوم الضمير الى ذي الحال للربط وكونه مسند
الى صاحبه اما بلا واسطة او بواسطة الخبر والمراد بالحكم عليه اي يجعل الحال حالا عنه
في قوة الحكم عليها والجملة الانشائية التي لا ثبوت لها الا ان لا يصح
ان يحكم بها على شيء وان كان فاعلا لانها لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء
للشيء فرع ثبوته في نفسه وهي لا ثبوت لها في نفسها فكيف تثبت
لغيرها فلا يصح ان تقع حالا عن شيء كما لا يصح ان تقع خبرا عنه ولما كانت
الجملة مستقلا في الافادة لاشتمالها على الاسناد المقتضي المسند اليه
والمسند واذا كانت كذلك لا يقتضي ارتباطها يعني تعلقها بغيرها لان
الاستقلال في الافادة لا يقتضي التعلق بغيره ويكتفي بنفسه والحال مرتبطة
بغيرها لكونها عرضا غير تام بنفسها ولذا قد يكون الحال ولان المقصود بالحال
تخصيص وقوع عاملها بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود
لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة لصاحبها
فاذا وقعت الجملة الخبرية التي من شانها ان تكون صادقة ومحتملة الكذب
حالا لا بد لها اي لتلك الجملة لكونها مستقلا في الافادة من رابطة تربطها
الى صاحبها حتى لا يكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال
وهي الرابطة ههنا اثنان الضمير والواو وانما ربطوا الجملة الحالية
بالواو لان الحال يجيء بعد تمام الكلام فيحتاج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت
الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي
اصلها الجمع المطلق ليؤذن في اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال
بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولواحقه والجملة
الخبرية اما اسمية ان بدئت باسم لفظا او تقديرا او فعلية ان بدئت
بفعل موضوع للخبر وتلك الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا

بان بدأت

بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته او يكون فعلها مضارعا منفيا بان تكون مضارعا
اريد نفيه او ان يكون فعلها ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه اي الاقسام المذكورة
خمس جمل جمع جملة والمصنف بين ان اي جملة يقع حالا شرع في بيانها تفصيلا
وبيان الربط ايضا فقال بالفاء التفريعية او التفصيلية فالاسمية قدمها
لكونها اشد احتياجا الى زيادة الربط لدلالتها على الدوام والثبات وللزوم
البحث لمناسبتها بالحال المفردة لان الاصل في الاسما بخلاف الفعل اي
الجملة الاسمية الحالية يشير الى ان اللام للعهد الخارجي لان الاسمية صفة
تستدعي موصوفا ملتبسة بالواو والضمير اذا وقعت حالا
معا حال من كلمة للجار والمجرور وان المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما
مفعولين للخبر المحذوف اي حال كونهما مصاحبين في الارتباط لا الاستقلال
لان الغنية في الجملة المحتاجة لقوة الاسمية في الاستقلال لتركيبها من الاسمين
وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فناسب ان يكون
الرابطة فيها في نهاية القوة ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان يكون
الرابطة فيه اقوى حتى يخرجه عن الاستقلال ويربط لما قبلها طوعا
وكرها وهذا النوع ثلثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متصلا
نحو جئت وانا راكب او نحو جاءك وانت راكب او نحو جاء
زيد وهو راكب ولحنا ان يكون المبتداء مؤخرا والخبر مقدما فتكون ثلثة
اقسام او اما الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو وحدها اي حال كونها
منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير لانها تدل على الربط
في اول الامر لان الواو تؤذن في اول الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير
مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها في الصح المطلع
في اصل الوضع فالكثير في الفصول حالا اي بالواو منفردة مثل قوله
كنت نبيا اي اعطي لي النبوة وادم بين الماء والطين اي حال كون
ادم غير مخلوق وانما قال بين الطين والماء ولم يقل بين الماء والتراب
مع ان نوع الكلام يقتضي هذا ذهابا الى المجاز الاولي مثل خمرا واعلم
ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو فيتعارضان في الكثرة
لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية
القوة لتركيبها من اسمين مقتضي الدوام والثبات فيكون
الرابط ايضا في غاية القوة ليتطابقا وهذا الربط في الجملة

بالجملة الحالية ملتبس بالواو وحدها كما في النوع الثاني او ملتبس بهما اي بالواو والضمير معا حال كونهما مجتمعين او
بلا انفراد احدهما على الاخر كما في النوع الاول انما ملكون في الحال المنتقلة الغير المترتبة
لانها بتجددها وانتقالها اقتضت ان تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول
الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة واما في الحال المؤكدة يعني ان الجملة الاسمية
اذا كانت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو والجار يعني في متعلق بقوله فلا يجوز
قدم عليه للحصر يعني عدم جواز الواو في الجملة الاسمية الحالية المؤكدة معنا نقول
نبأ الخطاب هو الحق لا شك فيه ونحو قوله في الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
على احد الوجوه وذلك اي عدم الواو في الحال المؤكدة واقع لان الواو لكونها
في الاصل للعطف وهو دليل التغاير لا تدخل بين المؤكد والمؤكد بالفتح والكسر
مطلقا سواء كانا في الحال او غيرها لما بينهما من الاتصال والاتحاد في المعنى لان الثاني
عين الاول ونفسه فيختل الفاصل بينهما لتخللها بينهما وكذا ثانيا او بالجملة الاسمية
ملتبسة بالضمير وحده اي حال كونه منفردة في الربط على ضعف متعلق
بقوله او بالضمير لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء اي في ابتداء الكلام بل
قد يقع في الاول وح يدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع في الاوسط
بل قد يقع في الاخر فلا يدل على الربط في اول الامر ولهذا في الوجهين قيل على
ضعف وان كان الاول يستلزم الضعف المراد الكتاب نحو كلمته فوه
الى في اي جعلته حالا من ضمير الفاعل فالربط الضمير المتكلم في قوله الى في وان
جعلت من ضمير المفعول فالرابط الضمير الغائب في قوله فوه ونحو قوله
رجع عوده على بدئه وقول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى
جعفر سرباله لم يمزق فلا بد من الواو على الاصح فالضمير اما في الاول وهو ثلثة اقسام
باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجاء زيد هو راكب واما في
الاخر وهو ايضا ثلثة اقسام مثل رجعت عودي على بدئي ورجعت عودك
على بدئك ورجع زيد عوده على بدئه فالجملة تسعة اقسام فالاول اسميها
اقوى الوجوه لاشتراكه بالواو في دلالته في اول الامر على الربط والثاني
اضعفها لبعد الربط لكونه في الاخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة
الاسمية الحالية ثلثة قسما **والفعلية المضارع المثبت** اي الجملة الفعلية
الحالية التي تكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ولكن يشترط فيها خلوها عن حرف
الاستقبال كالسين وسوف ونحوهما لتنافي الحال والاستقبال ملتبسة
بالضمير وحده اي منفردا واما قوله قمت واصك وقوله نجوت

اظافرهم

اظافرهم نجوت وارهنهم مالكا فبتقدير وانا اصك وانا ارهنهم واذا كان المضارع مصدرا بقد فلا بد
الواو مثل قوله في لم تؤذونني وقد تعلمون الاية لما جعته اي المضارع المثبت لفظا في الحركات والسكنات
وعدد حروفه ومعنى يعني في الحدوث والتجدد لاسم الفاعل المستغنى اذا وقع حالا عن الواو
اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظي او التقديري في الحال المفردة يغني عن الواو نحو جاءني
زيد يسرع وهذا النوع ينقسم ثلثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئتني ذاهلا وجئت تسرع
وجئت اسرع **وما سواها** اي ما سوى الذي هو غير الجملة الاسمية الحالية باقسامها وانواعها
والجملة الفعلية المشتملة على المضارع المثبت الواقعة حالا بالضمير وحده من الجمل جمع جملة
بيان لما في قوله ما سواها المشتملة صفة الجمل على الجملة الثلث المضارع المنفي او الماضي
المثبت او الماضي المنفي ملتبس **بالواو والضمير معا** اي مصاحبين في الربط من غير انفراد احدهما
او ملتبس **بأحدهما** يعني بالواو **وحده** من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها اي استقلال واحد من الانواع الثلثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد
وان كان ماضيا مثبتا او منفيا كالاسمية يعني كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة
الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر مثال المضارع المنفي باعتبار انواعها وكونها مع الواو
والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية
الحالية اربعة وعشرون واذا اضيف الجملة الاسمية الحالية التي يكون المجموع يعني
الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية سبعة وثلثين قسما تدبر ولا تكن من الغافلين
وكن من المنصفين فمثال المضارع المنفي باقسامه الثلثة نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه بالواو والضمير معا او جاءني زيد ما يتكلم غلامه بالضمير وحده او جاءني زيد
وما يتكلم عمرو بالواو وحده ومثال الماضي المثبت باقسامه الثلثة ايضا نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه بالواو والضمير معا او جاءني زيد قد خرج غلامه بالضمير وحده
او جاءني زيد وقد خرج عمرو ومثال الماضي المنفي الواقع حالا باقسامه نحو
جاءني زيد وما خرج غلامه بالواو والضمير معا او جاءني زيد ما خرج غلامه بالضمير وحده
او جاءني زيد وما خرج عمرو بالواو وحده اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر
من الانفراد والاثنين في الماضي المثبت وفي البواقي اجتماع الواو والضمير
اكثر من انفراد احدهما كذا في الرضي ولما فرغ من بيان الاحوال التي تكون جملة
اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هي اليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماضي
المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند
البصريين فقال **ولا بد في الماضي المثبت** الواقع حالا المنفي فانه لا يشترط
فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لان النفي يستمر من حين الانتفاء الى حين صدور

النفي او الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا
قلت مثلا ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفي يستوعب الازمان فالم يكن فيه
مقارنة زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا اوقع حالا الى دخول قد المقربة عليه او دخول
لفظة قد المقربة صفة قد زمان الماضي الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة الى الزمان
الحال وهو ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الحال المتعلق بقوله لفظ تمييز
عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضي الى زمان
الحال مثل جاء زيد قد ركب فان لفظة قد دلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان
صدور المجيء عن زيد فيقارن الركوب المجيء ليكونا في زمان واحد ان على الماضي
متعلق بدخول المثبت الواقع حالا القيد الذي هو منه داخل اما الضمير يرجع الى لفظة قد
والجار والمجرور في محل الرفع لانه نائب على قرب متعلق بقوله ليدل زمانه اي زمان
الماضي المثبت الواقع حالا الى زمان صدور الفعل متعلق بقوله قرب زمانه
عن ذي الحال اذا كان ذو الحال فاعلا او زمان وقوعه اي وقوع الفعل عليه
اي على ذي الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به حقيقة او دلالة مجازا او دلالة
مجوزية يعني دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لانه هذه الدلالة
جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع
حالا ان مضى اي مضي الماضي المثبت الواقع حالا انما هو بالنسبة اي بالقياس
الى زمان العامل في ذلك الحال مثلا ان مضي زمان الركوب في قولك جاءني
زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجيء فيفهم منه العامل منه يعني ان
ان زمان الركوب سابق على زمان المجيء فيفهم منه ان المجيء بلا ركوب
وليس كذلك بل المجيء ليس الا مع الركوب فلا بد من دخول قد عليه حتى يقربه
اي لفظة قد زمان الركوب اليه اي الى زمان المجيء فيقارنه اي يقارن
زمان الحال فيتحد زمانهما فكذا ما يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا
من العامل زمانا مقرونا بدخول قد وهذا اي كون قد لازمة في الماضي المثبت الواقع
حالا ملتبس بخلاف مذهب كوفيين فانهم لا يوجبون دخول قد على الماضي المثبت
اذا وقع حالا لا يوجبونها ظاهرة ولا مقدرة بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون
الماضي المنفي حالا بغير قد كما عند البصريين لان الفعل بنفسه دال على الحدوث
والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه سواء كانت متعلق
بقول الحال ولا بد لا بقول المثبت اي لفظة قد ظاهرة في اللفظ بان يكون
ملفوظة دالة على ما وقع حالا كجاءني زيد قد ركب غلامه بالغير وقوله

او قد ركب

او قد ركب عمرو او كانت لفظة قد مقدرة منوية بان تكون محذوفة في اللفظ ملفوظة
في النية لان المقدر كالمنوي ولا للملفوظ من غير فرق نحو قوله او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز العبر عنه
بواو الجمع بالضمير وحله بلفظة قد المقدرة اي جاؤكم الكفار حال كون صدورهم
منحصرة يعني خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة
السبب والمراد من الصدور القلوب مجازا بعلاقة الحالية ومعناه بالفارسية
امدند انها شما را در حالا انكه تنك بود دلهاء ايشان ومثله قوله تعالى
وقالوا هذه بضاعتنا ردت اي قد ردت وهذا اي كون الماضي المثبت حالا بقد
مقدرة ملتبس بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما اي سيبويه والمبرد لا يجوزان
حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسيا منسيا لان قد حرف
والحرف لا يحذف لانه اذا كان محذوفا يجوز ازويه اقل الا ان يكون مذكورا لفظا
وههنا ليس كذلك بل يكون سيبويه يجعل قوله حصرت صدورهم بحذف الموصوف
ويجعل هذه الجملة صفة اي قوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم
صفة موصوف محذوف فيكون الجملة مع قرينة لحذف الموصوف لان حصر
الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه ولا لم يذكر محل يقوم به علم ان ما قام به
محذوف وهو اي الموصوف المحذوف الحال تباد و بله بالمشتق منطوق المعنى في
او جاؤكم حال كونهم بخصيصي منحصرة ملوبهم والمبرد يؤول الجملة اي يجعل قوله
جملة دعائية يعني دعاء عليهم وانما لم يشترط ذلك اي دخول قد في الماضي
المنفي اذا وقع حالا لاستمرار النفي من وقت الانعقاد بلا قاطع يعني بلا مانع فعلا
وهو الايجاب لان النفي يستوعب الازمان فيشمل النفي زمان الفعل
اي زمان العامل في الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون
تطويلا بلا فائدة فيه ولما فرغ من بيان ما هو الاصل في الحال وما هو الفرع
فيه شرع في بيان حذف عامله جوازا او وجوبا سواء كان العامل الفعل او
شبهه او معناه ومثال الثالث نحو الهلال بيننا نحو هذا الهلال بيننا
فقال ويجوز حذف العامل بشرط قيام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة
في الحال سواء كان مفرد او جملة لقيام قرينة دالة على حذفه وتعيينه حالية
يعني حال اصحاب الحال او وصف كقولك للمسافر اي ان رحت في السفر
او النهي له اي للنفر يريد تخبر الا او معناه الحقيقي وبالثاني معناه المجازي
بعلاقة السببية لان النفر سبب فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب

او جعل بعلاقة الاولية **راشدا مهديا** اي سر من سار يسير مثل باع يبيع بقطاعته لالتقاء
الساكنين ثم حذف جواز اراشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وهو الخروج او التهيؤ
المراد براشدا بدون الهداية وقوله مهديا اما صفة لراشدا لانه بدونها فتقررت
الهداية في صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا له الا انه قصد لما لم يوصف جعلت
الهداية وصفا كما قام به وهو الركب لا وحال بعد حال فان الهداية لم تحصل الا عند
السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة يعني متتابعة فيكون ذو الحال والعامل في
كليهما واحدا واما متداخلة وهي عبارة عن ان يكون الحال الثاني حالا من الضمير
المستكن في الاول فيكون العامل في الاول محذوفا وفي الثاني مذكورا وعلى
التوجيه الاول فعاملها كليهما محذوف اولقيام قرينة مقالية كقولك راكبا
لمن اللام متعلق بالقول يقول كيف جئت اي على اي حال ووصف جئت
اي جئت راكبا ثم حذف الفعل بقرينة السؤال المحقق وهو قوله كيف
جئت ومنه اي من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق قوله تعالى ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه جمع عظم اي عظم اي بعض الا الحد من تجلد
العلم فيكون مجازا عن العام بعلاقة الجزئية لان الانسان انه اي الشأن
لن نجمع عظامه المتفرقة فصارت ترابا لم تحرف ايجاب مختصة بايجاب النفي
قادرين وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال وهو قوله ايحسب الانسان
اي بلى نجمعها قادرين اي نعم انها الحال نجمع تلك العظام المتفرقة فتنافرت
وصارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واصابها وتعريسها وما ذلك
على الله بعزيز التفريع الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام
الجمع متعارف البلغاء في التكلم وما يتعلق كما في نحن فيه لا الخطاب
ولا الغيبة كذا في السوادي و**يجب** حذف العامل لقيام قرينة **في** بعض
الاحوال **المؤكدة** لا في كلها كما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو وقوله
قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف فهو شهد
فعلم ان وجوب حذف العامل في بعضها لا في كلها **صح** اي الحال المؤكدة
مطلقا اي سواء حذف عاملها اولا وسواء كان حذف العامل واجبا
او جائزا وهي اي الحال المؤكدة مطلقا لا انتقال عن صاحبها ما دام موجودا
لان الحال هي الهيئة الطبيعية في ذي الحال يعني الملتزمة وهي لا تقبل
الانتقال ما دام صاحبها موجودا كالمعطوفية مثلا ولذا تفهم من
ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا الشرط سميت مؤكدة وانما قال

التعارضها

غالبا

غالبا لان ما يقبل الزوال الا انه نادر بخلاف الحال المنتقلة لانها تنتقل عن صاحبها حال
كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقلة والحال
المنتقلة قيد لعاملها لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا
وايقاعا وذلك الحدث وهو العامل في الحال فيكون قيدا له بخلاف الحال المؤكدة
لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا وايقاعا وذلك
الحدث وهو العامل في الحال فيكون قيدا له بخلاف الحال المؤكدة لان الغرض منها
بيان الهيئة الحقيقية في صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون
تأكيدا **مثل زيد ابوك عطوفا** وانما وجب حذف العامل لان في الابوة
ما يشعر به العطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح
بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل
فحذف وجوبا روما للاختصار فان العطوفية لا تنفك عن الاب يعني ترحم
الاب لابنه لا ينفك عنه ما دام الاب والابن حيين واذا كان الابن ماتا
فكذلك لا ينفك عنه في غالب الامر وان كانت منتقلة في بعض الازمان
او من بعض الاشخاص اي احقه مقتضى الظاهر في التعبير ان يكون بصيغة
الماضي لان المعنى محمله على الاستقبال لا على الماضي بفتح الهمزة بناء على
انه مضارع متكلم وحده ثلاثي من باب ضرب مثل فريضرب او ضمها اي او بضم
الهمزة بناء على انه مضارع وحده المتكلم الا انه من باب الافعال من احق
بمعنى ماخوذ من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه اي من الامر على يقين بمعنى
لم يبق فيه شبهة حيث حصل لي علم كعلم اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة
المفعول لكونه حالا منه او بمعنى انه ماخوذ من احققت الامر بهذا المعنى
السابق حال كونه ملابسا بمعنى بمعنى حيث لا فرق بينهما يعني تحققته وصرت
منه على يقين ولم يبق لي فيه شبهة او بمعنى اثبته يعني الاول بمعنى اثبته
من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وبهذا معناه المجازي بعلاقة
السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية
اي تحققت ابوة لك وصرت منه اي من كون اباك على يقين او اثبتها من
اثبت فعل مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوة لك كذلك اي تحققت
ابوة لك وصرت منه على يقين بحيث لم يبق لي شبهة عطوفا اي حال كون
الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينا للمفعول وقد سبق
وقال صاحب المفتاح ابو يعقوب يوسف السكاكي احق التقديرات

يجنى ماء

الخ يجوز ان تقدر في هذا المثال عندي ان يقدر قوله يجني فعلا مفادح معلوم من جنى
يجني مثل رضي يرضى من باب علم اي يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يجني
عطوفا وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل فانها كامنة لان الفعل المقدر
وهو يجني لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل المحذوف
في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تعيينه فهذا التقدير
مروي عن سيبويه بمعنى تعطفا حقه وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل
في الحال خبر الجملة لتاويله بالمسمى فزيد ابوك في معنى زيد مسمى بابيك اقول هذا التاويل
غير صحيح بل التاويل الصحيح زيد مربيك لان في الاب معنى التربية وما ذهب اليه
المص مذهب سيبويه وهو الحق كما بان في قوله تع وهو الحق مصدقا لما معهم
وفي مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لا يقال مثله الا من اشتهر
بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة
فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فيحذف وجوبا
اختصارا او اعتمادا لا تحفظ الخبر كذا في الرضي ولما فرغ من بيان حذف
العامل في الحال جوازا او وجوبا شرع في بيان شرط الحذف الا ان الحذف
جوازا لم يحتج الى الشرط لجواز ذكره او لاكتفاء القرينة او لان الحذف
جوازا امر سهل اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال **وشرطها**
اي شرط وجوب حذف عاملها قدر حذف المضافات ليصح الحمل على الشرط
بقوله **ان تكون مقررة** لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط
للحال اي مؤكدة هذا تفسير باللازم لان التقرير الذكر بعد مرة او وجدان الشيء
في قراره فيلزم التاكيد **لمضمون الجملة** وهو مصدر مضاف الى الفاعل
مثل ابوه زيد او الى المفعول احترز به عما يؤكد بعض اجزائها اي اجزاء الجملة
فلا تامل اي كما يؤكد العامل الذي في قوله تع انا ارسلناك للناس لان كونه
عليه السلام رسولا اي مرسلا فهم من قوله انا ارسلناك لان الارسال
لا يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لا سيما تعلق
بالمفعول وهو كاف الخطاب فالكاف بقوله رسولا متحد جاء في المفعول
ومع هذا يكون تاكيدا للارسال فانه لا يجب حذفه بل لا يحذف اصلا **اسمية**
احترز به عما اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف
عامله بل لا يجوز مثل قوله تع ولا تعثوا في الارض مفسدين والشمس والقمر
مسخرات بامره ومثل جاء زيد جائيا وقم قائما واقعد قاعدا كما قال صاحب

مثل رحم يرحم من باب ضرب
صح

الكشاف

الكشاف في قوله تع قائما بالقسط انه اي قائما بالقسط حال مؤكدة من فاعل شهد في قوله تعالى
شهد الله الاية لان القيام بالقسط اي بالعدل يفهم من الجملة التي هي شهد الله فاكده
بقوله قائما بالقسط ولا بد ههنا اي في وجوب حذف عامل الحال المؤكدة من قيد
اخر من القيدين الاولين وهو اي ذلك القيد الواجب ان يكون عقد تلك الاسمية
التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها من اسمين اي ان يكون تركيب الجملة الاسمية المؤكدة
مضمونها بالحال من اسمين لا يصلحان اي لا يصلح كل واحد منهما للعمل فيها اي في الحال بان لا يكون
السند فيهما فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل في الحال مطلقا اي سواء
كان مؤكدا او لا احد العوامل المذكورة كما مثل في المتن والا اي وان لم يوجد ذلك القيد
لكان عاملها اي عامل الحال المؤكدة مذكورا لفظا فكيف يكون حذفه اي حذف ذلك
العامل واجبا او كثيرا لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف نحو الله شاهد
قائما بالقسط وفي بعض النسخ ولان المص اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يافد
المص هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه لان الجملة
اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيه يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه
ولما فرغ من بيان الحال وما هو الاصل فيه شرع في بيان التمييز وذكره بعد الحال
لانهما يشتركان في البيان لان الا ان التمييز لبيان الذات مذكورة او مقدرة
والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تمييزا يكون حالا مثل طاب زيد فارسا
فقال **التمييز** بالياء ويجوز احدهما اختصارا في اللفظ تفعيل من
ميزت الشيء اذا فصلت عن غيره بامر يختص به المراد به ههنا المميز بالكسر على
معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم تميز هذا
المعنى من سائر الاجناس فعلى هذا الاول يكون مجازا بعلاقة لو ضاف هذا
الكلام مميز كقولهم في سبي والقرآن الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثاني
حقيقة اما مبتداء حذف خبره او خبر محذوف المبتداء اي من الملقبات او هذا
بيانه وعلى هذين الوجهين يلون قوله وما يرفع خبر مبتداء محذوف اي وهو **ما**
اي الاسم الذي يريد ان ما موصولة بمعنى الذي لان الموصول من جملة المعارف
ولو كان موصوفا لفسر بالنكرة ويجوز ان يكون موصوفة ايضا الا ان الشارح
اقتصر على الاول **يرفع الابهام** صلة او صفة واحترز به اي بقوله يرفع الابهام
عن البدل باقسامه الاربعة فان المبدل منه في حكم التنحية اي في حكم الازالة
من البين في المعنى فهو اي البدل ليس يرفع الابهام عن شيء لانه ليس
في شيء ابهام حتى ترفعه بل هو اي البدل ترك مبهم وهو المبدل منه لانه يترك

والتوضيح

في القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك مبهم واراد معين وهو البدل لانه مراد وبقصد
في النسبة ولهذا كان معنيا يعني مقصودا المستقر اسم فاعل من استقر ولذا قيل
اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له لان اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس
فيه ابهام بل الابهام لا يكون الا في المعنى الذي وضع له عشرون وهو المعدودات
لانه اذا قيل عندي عشرون لم يعلم انه اي جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم
انه من جنس الدرهم وقس عليه غيره من حيث انه موضوع له قوله فان المستقر
علة لقوله اي الثابت الخ وان كان بحسب اللفظ الجار والمجرور كان من اسم كان
هو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام الثابت خبر كان والجملة جزاء والواو زيدت
لتاكيد الصلاق اي فان المستقر وان كان كالكون بمقتضى المعنى اللغوي هو الثابت
المستقر مطلقا اي حال كون ذلك المعنى مطلقا اي سواء كان ذلك المعنى وضعيا
او استعماليا لكن اللام اي الالف واللام المطلق اي المذكور مطلقا غير مقيد منصرف الى الكامل
لتحذر الحمل بالاطلاق ولانه هو الوضعي ليشمل الاستعمالي واحترز به اي بقوله
المستقر عن الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعا بل تولد عن تعدد
الموضوع له كرايت عينا جارية فان قوله جارية صفة يرفع بها ابهام
قوله عينا الذي لم يكن فيها ابهام وضعا بل استعمالا لكنه اي الابهام في عينا
غير مستقر بحسب الوضع اذ لا ابهام فيه وضعا بل نشاء اي تولد منه وحصل
في الاستعمال يعني استعمال ذلك اللفظ باعتبار تعدد الموضوع له يعني ان
الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه
اي من واضع الجزيان تخصيص ذلك اللفظ لمعنى اخر معين ثم وثم فاذا استعمله
المستعمل فقال رايت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل اي معناه
استعمل لاجل الاشتراك العارض فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارض
لا الوضعي كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعي وكذا اي كما وقع الاحتراز به
عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك يقع به اي بقوله المستقر الاحتراز
عن اوصاف المبهمات يعني عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا
لا وضعا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف نحو هذا الرجل وهذه المراءة
فان لفظ هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي وهو المشار اليه يعني ما يصلح للاشارة
بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا بشرط استعماله اي استعمال هذا
في جزئياته اي في جزئيات المفهوم الكلي كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم
كلي وهو الانسان بشرط استعماله في جزئياته يعني في زيد وعمرو ورجل وامراءة

فكذا

فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلي وهو المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله
في جزئياته وهي ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس وهذا
الحجر وغير ذلك او موضوع لكل جزء منه اي من المفهوم الكلي فانه موضوع في هذه الامثلة
للرجل وموضوع للغلام بوضع اخر وللفرس بوضع اخر الى غير ذلك ولا ابهام في هذا
المفهوم الكلي من حيث انه مفهوم كلي لانه من حيث هو الابهام فيه لانه واحد وهو المشار
اليه كما ان الانسان نوع واحد لا تعدد ولا ابهام فيه ايضا واحد من جزئياته اي جزئيات
المفهوم الكلي الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما بل الابهام انما نشاء اي في اللفظ
ههنا من تعدد الموضوع له على الثاني اي على انه موضوع لكل جزء او الابهام انما نشاء
له من تعدد المستعمل فيه اي على الاول اي على انه موضوع لمفهوم كلي في كونه ما استعمل فيه متعددا
فحصل الابهام من تعدد الموضوع فتوصيفه اي توصيف اسم الاشارة بالرجل اي جعله
موصوفا بالمعرف باللام يرفع هذا الابهام يعني الابهام الحاصل من تعدد
المستعمل فيه بناء على الاول او على الموضوع له بناء على الثاني لا يرفع الابهام الواقع
في الموضوع له من حيث انه موضوع له لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت
سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود وكذا اي كما احترز عن رايت
عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك يقع الاحتراز به عن عطف البيان الذي هو
في مثل قولك اقسم بالله ابو حفص عمر وفي مثل قولك جاءني يعقوب ابو يوسف
فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين يعني قد وضع كل واحد منهما
للذات المعينة لا ابهام فيه كما ان ابا حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص
معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول في الاول كنية وفي الثاني علم
اصطلاحهم وان الثاني في الاول علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك ابو حفص
كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب وعمر علم اصطلاحي فلا ابهام فيهما لا وضعا
ولا استعمالا لانه لا تعدد في الموضوع له لكن اي الا انه لما كان عمر اشتهر من ابي حفص
لاشتهاره بالعلم دون الكنية زال بذكره اي بذكر عمر بعد ذكر ابي حفص الخفاء الواقع
في ابي حفص لعدم الاشتهار يعني زال الخفاء الناشي من كونه غير مشهور مثلا اشتهار
عمر لا بزوال الابهام لكونه الوضعي بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا
حتى يرتفع بل الابهام لو كان انما نشاء عن عدم الاشتهار والفرق بين هذه
الثلثة ان الابهام في القسم الاول انما نشاء في الاستعمال باعتبار الوضع فقط
وفي الثاني انما نشاء فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل في الثالث
وانما نشاء من عدم الاشتهار كما فهم عن ذات متعلق بقوله يرفع لا يرفع الابهام

عن وصف وفي المحشي فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الاولين لبيان ثبوت وصف
في شيء فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن
نفس الاسم وبيان ان هذا اي جنس هو فرجل عالم لبيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا
لبيان الرطل كائن في الزيت الى هنا كلامه واحترز به يعني احترز المص بقوله عن ذات
عن النعت والحال فانهما اي النعت والحال يرفعان اي يرفع كل واحد منهما الابهام
المستقر الواقع يعني الابهام الثابت في الوصف مثلا ان رجلا في قولك جاءني رجل
يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم والجاهل فوقع الابهام في وصفه فلما قلت جاءني
رجل عالم زال الابهام الواقع في الوصف لا انه يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع
في الذات لان كل واحد منهما وصف وهو لا يستر الابهام في الذات وقام بيانه وهو
الوصف ايضا والتمييز لكلام في الا عن الذات يبين نفس الذات وهو المميز
بالفتح وتحقيق ذلك اشارة الى ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
والحال ان ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تمييزا اي تحقيق ان التمييز
ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر
ايضا لكن عن الوصف ان الواضع اي واضع الالفاظ لما وضع الرطل بفتح
الراء وكسرها وسكون الطاء المهملة مثلا لنصف من بفتح الميم وتشديد النون
وهو مائتان وستون درهما او مكيا مائة وثلثون درهما فلا شك ان الوضوح
له اي المعنى الذي وضع الرطل لمعنى معين وهو نصف من مميز كما هو اقام عن
المعنى الذي هو اقامة النصف اي من نصف المن كالربع اي كربع المن وثلثه
وذلك مميز ايضا كما هو الظاهر اي من نصف المن كلي ومنه متعين ان المعنى
الذي وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو يعني معين ولا ابهام فيه اي في
معنى الرطل لان نصف المن الا من حيث ذاته اي جنسه اي جنس المعنى الموضوع له
يعني لبس فيه ابهام الا من حيث ذاته وجنسه الذي هو الموزون فانه لا يعلم
بني للمفعول منه اي من نفس الرطل ما كونه بحسب الوضع اي بمقتضى الوضع اذا قيل
عندي رطل انه اي المراد من الرطل كائن من جنس العسل او النحاس او غيرهما من
الموزونات فيحصل ابهام في ذاته وجنسه والا عطف على قوله الا من حيث
يعني ولا ابهام فيه اي في الرطل الا من حيث وصفه وهو انه يكون الرطل نصف
المن او ربعه فانه اي الحال والشان لا يعلم بني للمفعول منه بحسب الوضع اذا قيل
هذا رطل او عندي رطل ان اي ذلك الرطل بغدادي او مكي يعني اذا قيل
لفلان رطل لم يعلم ان يراد الرطل المنسوب الى بغداد والى مكة فيحصل فيه

ابهام

ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه فاذا اريد رفع الابهام الوضعي
اي الابهام المنسوب الى وضعه الثابت فيه بحسب الوضع ابهم مبني للمفعول جعله صفة او حالا يعني جعلت
الصفة او الحال اذا اصطلح ان يكون ذا الحال بيانه له لتبيين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوضعي
الثابت فيه فيقال لفلان رطل بغدادي او مكي او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا او مكيا
واذا اريد رفع الابهام الذاتي اي الابهام المنسوب الى الذات يعني الى الجنس قيل زيتا قال
الشارح في الاول ابهم وههنا قيل اشارة من اول الامر الى ان الاول من التوابع وان الثاني من
الذوات فزيتا اي في قولك رطل زيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات والمبين لا النعت
والحال عطف على قوله فزيتا لانه مرفوع محلا مبتدا ونصبه محكي لا عن الذات كما هو النادر
لان التعليل بقوله فانهما يرفعان الابهام عن الوصف لما عرفت مذكورة او مقدرة
بالجر فيهما صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز على سبيل منع الخلو والجمع فالذات المذكورة
ما تم باحد المتممات الاربعة اما بالتنوين نحو رطل زيتا واما بنون التثنية نحو منوان سمنا
واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة مثل ملء الثمرة مثلها زبدا والذات المقدرة
ما قدر في الجملة او ما في معناها او الاضافة على ما سيأتي نحو طاب زيد نفسا فنفسا تمييز يرفع
الابهام عن ذات مقدرة في جملة طاب زيد فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد
وذلك الشيء غير معلوم ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه اي في قولك طاب
زيد وذلك الشيء المقدر ما فسر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم انه من جهة النفس او من
جهة العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما علم انها
من جهة العلم فعلم ان هذا ان الشيء المقدر ما جعل تمييزا او اللام صحيح تعبيره به ولم يجعل تمييزا
عنه لان التمييز ما يبين الشيء المقدر فالاول الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجي
اشار اليه الشارح بقوله اي القسم الاول من التمييز هو اي القسم الاول منه ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد الفرد ما يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل
المثنى والمجموع والمراد ههنا ما يقابل الجملة وشبهها لا غير يعني به ما يقابل الجملة
وشبهها وفي بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمضاف معطوف على الموصول ويعني به المضاف والمراد به ما تم
المضاف اليه بشرط ان يكون الابهام في المضاف لا في النسبة الاضافية فانها كالجملة
من القسم الثاني ثانيا وانصف مقدار على وزن مفتاح بالجر صفة لمفرد وهو اي المقدار
ما يقدر به الشيء يعني معيار كل شيء اي يعرف به اي بذلك المقدار قدره اي قدر الشيء
ونبين مبني للمفعول وهو ختمه العدد والكيل والوزن والزراع والقياس غالبا
فالاول رفع الابهام عن مفرد مقدار في غالب المواد اي في غالب الامثلة واكثرها

ان رفع الابهام مبتدا مضاف الى المفعول مطلقا اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه في المفرد
المقدار او في الجملة او في غيرهما يتحقق المطلق بجزائه اى يوجد ويحصل في ضمن هذا الرفع الخاص وهو
الرفع عن مفرد مقدار في اكثر المواد وذلك اى تحقق رفع الابهام المطلق في ضمن الرفع
المذكور في اكثر المواد واقع وثابت لان الابهام فيه اى في المفرد المقدار اكثر من كون الابهام
في غير المقدار او الجملة لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين او نون التثنية والجمع
او الاضافة وما كثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر من التنوين للتنكير
ونون التثنية والجمع تداعي التنوين والبدل يأخذ حكم المبدل غالبا والاضافة
هنا ايضا للتنكير ولو كانت للتعريف لما احتاج ما تم بها الى التمييز والمفرد المقدار
اما متحقق يعني موجود في ضمن عدد وهذا من ظرفية الجزء للكل وقيل من قبيل
ظرفية الخاص للعام فطابقها واحد نحو عشرون درهما مثال لما تم بنون الجمع
وكذا اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية لكل واحد منها تام بنون الجمع وسيأتي
ذكر تمييز العدد وبيانه تمييز العدد اما واجب الجر وهو من ثلثة الى عشرة
ومائة والف وتثنيتهما وجمعها واما واجب النصب وهو من احد عشر
الى تسعة وتسعين سواء كان عقودا او ما بينها في باب اسماء العدد واما
في ضمن غيره عطف على قوله في ضمن العدد اى والمفرد المقدار اما متحقق في
ضمن غير العدد كالوزن وهو اما تام بالتنوين نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن وقد سبق ايضا معنى المن والرطل واما تام بنون التثنية
ونحو منوان تثنية من بالفتح مرادف من بالفتح والتشديد الا ان الاول
فصيح للتخفيف سمنا بفتح السين المهملة وسكون الميم وهي يخرج من السمسم
و كالكيل معطوف على قوله كالوزن باعادة الجر واتما اعاده لكونه جنسا
اخرى اشارة لتغاير المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين نحو قفيز
برا واما بنون التثنية ونحو قفيزان برا البر بضم الباء المنقوطة بواحدة
من تحت وتشديد الراء المهملة بالفارسية كندم وكالذراع معطوف اما
على الكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين
وهو بكسر الذال المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها الف على وزن
فعال ما يذرع به وهو ايضا اما تام بالتنوين نحو ذراع ثوبا واما بنون
التثنية نحو ذراعين ثوبا و كالمقياس وهو كالاول في العطف واعادة
الجار وبهذا القسم ما تم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا نحو على
التمرة مثلها زبدا واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثلاها زبدا وهو بالزاء

المعجمة مضمومة وبعدها باء موحدة من تحت معروف والمراد جواب عن سؤال مقدر تقديره
ليس في هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام
فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله المراد بالمقادير التمييز بالمقادير بناء على ان للاكثر
حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ما تم بالاضافة في هذه
الصورة المذكورة في الامثلة وهو المقدرات في الكثرة والقلة في بعضها لان
قولك عندي عشرون درهما في العدد وما تم بنون الجمع ورطل زيتا في الوزن
وما تم بالتنوين وذراع ثوبا في الذراع وما تم بالتنوين ايضا وعلى التمرة
مثلها زبدا في المقياس وما تم بالاضافة المراد مبتداء يعني بل كل واحد منها
يعني بالاول العدد وحده والمبتداء مع خبره خبر ان في قوله لان قولك وبالثاني
الوزن وبالثالث الذراع وبالرابع المقياس لا غير اى لا غيرها واذا كان
المراد هولاء يحصل الابهام لا محالة لان المعدود مثلا لا يعلم من اى جنس
لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهما يزول الابهام ويحصل المراد وكذا
غيره وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة يعني ان المص اورد لما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد امثلة ثلثة وهي نحو رطل زيتا ونحو
منوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع انه ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره
وبين تحته لما سبق ولم يورد لكل واحد منها مثالا لانه يكون الامثلة تحته لا ثلثة
لانه اى الحال والشان كان مطمح مصدر ميمي على وزن مفعل مضاف الى فاعله وهو نظره
من باب فتح يقال طمح بصره اى ارتفع والمعنى لان ارتفع نظره ومقصوده وغاية
امره التنبيه بالنص فيها على بيان ما يتم به المفرد المقدار لكون الابهام
لا يحصل في هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد الثلثة على ما بينه
الشارح والاول هو التنوين لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها
كما في رطل زيتا والثاني النون يعني نون التثنية وهي لما كانت قائمة مقام
التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا كما في منوان
سمنا والثالث الاضافة والمضاف اليه لما كانت قائما مقام تنوين
المضاف وكان ايضا دليلا على التمام والانقطاع كما في على التمرة مثلها
زبدا ولهذا اى لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور ولم يستوف
من الاستيفاء وهو الاتمام سقط بانه بالجزم اقسام المقادير بايراد
لكل واحد مثالا على حدة واقتصر على ما لا يشبه غير العدد ومعه تحته
لحصول مقصوده وهو التنبيه المذكور وذكر بعضها اى بعض اقسام المقادير

وهو الوزن بايراد المثل مثالا للاسم بالتنوين والمثل الاخر مثالا للاسم بنون التثنية
ولو كان احدهما غيره لكان احق الا انه اوردهما من حيث واحد للمشاكلة ومعنى
تمام الاسم باحد متممات الاربعة ان يكون ذلك الاسم على حالة وهي ان يكون
الاسم مع احد تلك الاربعة لا يمكن اضافته اي اضافة الاسم معها اي مع تلك الحال والاسم
التام باحد الاربعة مستحيل الاضافة يعني يكون اضافته محالا مع التنوين ونون التثنية
والجمع لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده ومع الاسم ايضا
مستحيل الاضافة مع الاضافة لان الامر الغالب في الاضافة مرة لا تضاف مرة ثانيا لان
الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض
من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا
لحصول الغرض المذكور ولانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة
الاضافة وكلاهما باطلان فاذا تم الاسم اي الاسم المفرد المقدار باحد هذه
الاشياء شابه ذلك الاسم الفعل اذا تم بالفاعل وصار اي بالفاعل كلاما
تاما فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله في كون كل منهما
تاما شابه التمييز الذي بعده اي بعد الاسم التام المفعول لوقوعه اي لوقوع
التمييز بعد تمام الاسم كما ان المفعول فضلة وان كان مقدما لفظا على الفعل لانه يقع
بعد تمام الكلام لكونه فضلة في الكلام والتمييز شابه المفعول في الوقوع
بعد التمام يعني كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك
التمييز يقع بعد تمام الاسم فنصبه اي التمييز ذلك الاسم التام باحد الاشياء
الاربعة الواقع قبله اي قبل التمييز فعاملة هذا التشبيه ان نصب ذلك
الاسم التام التمييز بعده كما نصب الفعل التام بالفاعل المفعول
لمشابهته اي لمشابهة الاسم التام الفعل التام بفاعله في كون كل واحد منهما
تاما وهذه الاشياء يعني التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة
انما قامت كل واحد منها مقام الفاعل وشابهت لكونها في اخر الاسم التام
كان الفاعل عقيب الفعل يعني كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده
بلا فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم
بلا فصل الاولى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان حرفا
ان للوصل تم بها الاسم وكان [illegible] يتنازعان قوله الاسم على ما مر في بابه
والجملة لغاء اي حال كون الاسم تاما بها فلا يضاف الاسم معها الغاء تفسيره
لمعنى تمام الاسم لا ينصب التمييز عنه خبران في قوله الايه ان التمييز عنه

يعني

يعني ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا
هذا اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان
مع اللام كما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كنون
التثنية والجمع فينصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليهما لعدم زوالهما باللام
فيبقى المشابهة كما كانت فيقال عندي النوكان زيتا والعشرون درهما وسكت
الشارح في مثال البيان عن البيان فلا يقال عندي الراقود خلا ولا عندي الرطل
زيتا ولا عندي المنا عسلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل
الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة
وعشرون صاعا والتعبير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يسعوا
الدن بالقار لا يجعلوا فيه الخل **فمفرد** مبني للمفعول اي التمييز المفرد ههنا ما يقابل
المثنى والمجموع والاضافة اي وان كان الواو للحال وان للوصل والجملة
حال اي حال كون الاسم كاملا مثنى او مجموعا يعني لا يطابق التمييز لما انتصب
عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم كاملا مفردا او مثنى **ان كان** اي التمييز
الذي يجب افراده **جنسا** قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فمفرد
ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط والا يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله
فمفرد فالمعنى ان كان التمييز جنسا يعني وهو اي الجنس ما يشابه اجزاؤه
الكثرة والتفرقة يعني المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم
تشابه اقسامه ويكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع في مكان
وظرف ومتعدد اذا انقسم في امكنة شتى ويقع ذلك الجنس حال كونه مجردا
عن التاء التي تدل على الوحدة كتاء تمرة ونملة فان ما كان مع التاء
لا يقع على الكثير على القليل متعلق بقوله يقع والكثير باعتبار الحقيقة والمراد
الكثير في مكان واحد او في امكنة شتى فلا حاجة الى تثنيته اي الى تثنية
التمييز اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندي رطلان فلا وجمعه اي لا حاجة
الى جمع التمييز عند كون المميز جمعا نحو عندي ارطال فلا لان المقصود
يحصل بالافراد والتثنية والجمع زائد على المقصود فلا يذهب اليه
من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام كالماء والتمر والزيت
والضرب مثل عمرو ضربا وخمسون ضربا والعلم والزيت واللحم والابن
الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة الاجزاء بخلاف رجل وفرس
فان كل واحد منهما لا تتشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا

في مثال وامكنه بان يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة الا ان يقصد مبني للمفعول الانواع
نائبه الاستثناء مفرغ اي يفرد التمييز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع ان كان
جنسا متشابهة الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع في يكون التمييز مطابقا
للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا اي ما فوق النوع الواحد وفي
الهندي وانما اكتفى بذلك الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد بالجمع الجمع اللغوي
وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية انتهى والشارح الفاضل اختار الثاني فيشمل
قوله الانواع المثنى ايضا اي كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته لانه اذا قصد بالجنس
ما فوق الواحد لا بد للفظ الجنس عليهما اي على الانواع يعني على ما يصدق من التثنية
والجمع حال كون لفظ الجنس مفردا فاذا لم يدل فلا بد ان يثنى عند قصد النوعين او يجمع
اذا قصد الانواع فيه اي اعترض على هذا الاستثناء بان يقال وفي تخصيص قصد
الانواع بالاستثناء بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء
مقصور على قصد الانواع حيث لا يتجاوز الى قصد المرات نظر اي في هذا التخصيص
نظر فكان على المص ان يقول الا ان يقصد الانواع او المرات لانه كما جاز ان يقال طاب
زيد جلسة بكسر الجيم للنوع وطاب زيد جلسات بالكسر ايضا جاز ايضا ان يقال
طاب زيد جلستين وجلسات بفتح الجيم للعدد وكما جاز ان تقول عشرين ضربات
بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلثون ضربات بالفتح للعدد ويمكن ان يجاب
عنه اي عن هذا الاعتراض بان المراد اي مراد المص بالانواع حصص اي ما يحتمل
اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكانه قال الا ان يقصد حصص
الجنس فتعم هذا الجواب من قول المص ان كان جنسا سواء كانت تلك الحصص
بالخصوصيات الكلية كما في الانواع او التشخصية كما في المرات والاعداد فيدخل
في الاستثناء المرات كما دخل الانواع وجمع مبني للمفعول نائبه ما استكن
فيه راجع الى التمييز واليه اشار الشارح بقوله اي يورد التمييز على ما فوق الواحد
فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوي جوازا تمييز لا وجوبا لانه يجوز
فيه ان لا يراد الجمع بحيث لم يقصد الوحدة نائبه لانه نقصد مبني للمفعول في غيره
اي في غير الجنس يعني ان لم يكن التمييز جنسا بحيث يتشابه اجزاؤه طابق ما قصد
مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين ومثله رجالا كذا الحواشي
نحو عندي عدل بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب
ليس جنسا بحيث يتشابه اجزاؤه فعند الافراد يفرد وعند قصد التثنية
يثنى نحو عندي عدلا ثوبين وعند قصد الجمع يجمع نحو عندي اعدال اثوابا

الثوب في اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سمي العرض به لانه يرجع اليه اللابس
وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذا في الصحاح ثم اشار رحمه الله الى ان الحكم
متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم في الاول متعلق بالتمييز وفي الثاني بالمميز يعني
بعد ما علمت حكم المميز فاعلم انه ان كان اي المفرد المقدار فاعلم ان المفرد المقدار
ينقسم من حيث التمام الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثاني ما كان تاما بتنوين
او بنون التثنية على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا يكون كان ناقصة والعطف
عطف على مقدر فالمعنى هكذا او المعنى ان وجد التمييز فعلى هذا يكون كان تامة والضمير
للتمييز وعلى الاول للمفرد فيكون الجار حالا واليه اشار الشارح بقوله ملتبسا بتنوين المفرد
او بنون التي للتثنية فالاول انسب بالمقام فلهذا قدمه ولما كان في الثاني نوع ابهام
بينه وعلله بقوله فانه لا تتم الاسم المفرد بهما اي باحدهما اما بالتنوين او بنون التثنية
لانه لا يجوز الجمع بينهما اقتضى التمييز هذا اذا كان فيه ابهام واما اذا لم يكن فيه ابهام
فلا يقتضي مثل زيد وزيدان جواب ان كان وغيرها جازت الاضافة اي جازت
اضافة المفرد المقدار التام باحدهما الى التمييز اي المميز اضافة بيانية لان المضاف اليه
عين المضاف لا يسمي ان المضاف اليه اذا كان عين المضاف تكون الاضافة بيانية
مثل خاتم فضة باسقاط متعلق بقوله الاضافة التنوين ونون التثنية بسبب
الاضافة لانهما دليل الانفصال وهي دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة
جوازا شائعا يعني جواز اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شايع لا نادر كثير يعني
جواز الاضافة كثيرة كما مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال
لحصول الغرض من جهة ايراد التمييز وهو اي الغرض دفع الابهام الذي كان في
المفرد التام باحدهما وذلك متعلق بالحصول اي باضافة المفرد الى المميز والتذكير
باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب بلا مانع زيادة التخفيف بحذف
التنوين ونون التثنية نحو رطل زيت بالاضافة مثال رطل زيتا بالنصب
ومنوا سمن بالاضافة ايضا مثال منوان سمنا والاول مثال كان تاما بالاضافة
او بنون الجمع على سبيل منع الخلو بينه بقوله والا معطوف على قوله وان كان
اي وان لم يكن المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية وذلك بان يكون
المفرد المقدار تاما بنون الجمع او الاضافة التي لا تعرف المضاف بها لانه
ان يعرف بها لا يقتضي التمييز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد فلا يجوز الاضافة
اي اضافة المفرد التام باحدهما شيء من الاشياء الا بقلة في نون الجمع
اي فيما تم بنون الجمع فانه يجوز اضافته الى مميزه وان قل نحو عشرو درهم

في عشرون درهما اما عدم جوازه في الاضافة اي فيما تم بالاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف
لانه لا يخلو اما ان يكون مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان المضاف مع وجود
المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما الثاني فلانه اذا اضيف
مع حذف المضاف اليه في المعنى فلهذا اي ما تم بالاضافة لا يجوز اضافته واما عدم
الجواز في ما تم بنون الجمع فلانه لا يخلو اما ان يضاف ببقاء النون او بحذفه اما الاول
فلانه لا يجوز اضافته مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها
مع الاضافة واما الثاني فلانه جاز ان يضاف ما تم بنون الجمع الى غير المميز يعني
الى ما ليس مميزا نحو عشريك لان المضاف فيه ليس بمميز له لانه معرفة والتمييز يجب
ان يكون نكرة وعشرو رمضان تقديره عشرون درهما من درهمك وحذف عشرون
يوما من رمضان ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يكون رمضان مميزا له لانه
ح يكون معرفة فيصح ان يكون مثالا لا نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضانا اما باعتبار
معنى عشرين سنة فيكون تمييزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر الشارح على الاول ولهذا
اورده مثالا بالاتفاق متعلق بالجواز لكثرة الحاجة اليه اي لكثرة الاحتياج الى ذكر
تمييز المميز لان الغرض اما صاحب العشرين فيقتضي له لمثال الاول او حكاية لمثال الثاني
فلو اضيف ايضا اي كما اضيف الى غير المميز الى المميز لزم الالتباس اي الالتباس ما ليس
مميزا بالمميز في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان وقيل
عشرو رمضان بالاضافة ان اي المتكلم بهذا الكلام اراد عشرين رمضانا بلا اضافة
فيكون رمضان تمييزا فيكون المعنى بالفارسية بيست رمضان اي سال از بهر ايك رمضان
در بيست سال بيست رمضان شود الا انه يجب ان يقال رمضانا بالتنوين
للتنكير لان التمييز يجب ان يكون منكرا او انه اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يكون ح رمضان تمييزا بل اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشروك وستوك
فلا يجوز فيكون المعنى بالفارسية بيست روزى از ماه رمضان شود
فلا يضاف ما تم بنون الجمع في غير صورة الالتباس ايضا اي كما لا يضاف في صورة
الالتباس الا اذا اضيف فلا التباس طلبا لقلة ليكون الباب اي باب ما تم بنون
الجمع اقرب الى الاطراد في عدم الاضافة اعلم انها ثلث صور احدها جائزة
بلا خلاف وهي ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وستيك كما مر وثانيها على قوله
وهي ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثها
عدم الجواز للالتباس وهي ما يصلح ان يكون تمييزا او غير تمييز مثل عشرون
رمضان **وعن غير مقدار** عطف خبر مبتدا محذوف تقديره قوله عن

غير مقدار

غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي القسم الاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة كما يرفع
الابهام عن مفرد مقدار غالبا كذلك تاكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع الخ يرفعه اي الابهام
عن مفرد غير مقدار قليلا اي ما يعرف قدر الشيء به ولا يسمى اي ما ليس بعدد مثل عشرين
ولا وزن مثل رطل ومنوان ولا ذراع مثل ذراع ثوبا ولا كيل مثل قفيزان برا ولا مقياس
مثل مثله عسلا وفي الرضي وعن غير المقدار كلام فيه حصل له بالتفريع انه خاص بما
اصله للبيان ويكون ذلك النوع مما يصح اطلاق الاسم عليه نحو خاتم حديدا او باب
ساجا وثوب خزا وان لم يصح تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة
لم يجز انتصاب الثاني على التمييز الا ان هنا كلام **نحو خاتم حديدا** فان الخاتم مفرد
غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يسمى مبهم باعتبار الجنس اي باعتبار الذات
والاصل لانه لا يعلم منه اي جنس اتخذ من حديد او فضة او ذهب او غير ذلك تام بالتنوين
ههنا سواء تم بها او بنون التثنية مثل قفيزان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان
او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتنوين ايضا فاقتضى تمييزا يرفع الابهام عنه لا بهامه
فنصبه لما سبق ان الاسم التام لشبه الفعل التام بفاعله والتمييز الاتي بعده
لشبه المفعول فانتصاب التمييز لتشبيهه بالمفعول **والخفض** اي خفض التمييز
فيه اشارة الى ان اللام في الخفض عوض عن المضاف اليه او بمعنى عناؤه بالاضافة
متعلق بالخفض غير المقدار اليه اي الى التمييز **اكثر** من نصبه استعمالا لان الجار
التمييز الذي يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر في الاستعمال
من انتصابه لحصول الغرض اي لحصول المقصود من التمييز وهو رفع الابهام بالاضافة
ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التمييز منصوبا او مجرورا فلا بأس مع زيادة
الخفة على ذلك بسقوط التنوين والنون بالاضافة لما سبق انهما لا يجتمعان
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لكونه غير مقدار وانما جاز انتصاب التمييز
في المقدارات اكثر لان الاصل في المبهمات المقادير لانها لما جعلت معيارا
لان يعرف المبهم بها وضعا فنصب المميز بعدها ليكون نصا على انه مميز والنصب
اصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة وغيرها اي غير المقادير ليس مثله
المثابة اي مثله المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف المبهم بها وان الابهام انما
من الاستعمال فالتمييز ليس في الحقيقة تمييز فيكون الخفض في غير المقدار اولى لانحطاط
لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم الخفض في العدد من الثلثة
الى العشرة والمائة والالف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب
التمييز فيها يكون اولى وان قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد

نشاء طا

لتنفد التخفيف فالتزم الاضافة فيها لتحصل التخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان القسم
الاول وبيان منهم المزدوالقدار وضره اراد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال والثاني
اى القسم الثاني من التميز واشار بقوله من التميز الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لان
المنكر اذا اعيد صريحا او ضمنا معرفا يكون الثاني عين الاول وهو ان القسم الثاني
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة يرفعه
اى يرفع القسم الثاني من التميز الابهام عن نسبة تامة او ناقصة اسنادية
او ايقاعية او اضافية كان الظاهر اى كان المقتضى الظاهر ان يقول المصنف بتعبير
هذا القسم والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لان الابهام الذى يقتضي
التميز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسيم التميز الذات المقدرة
لا في النسبة لكن اى الا ان المصنف عدل عنه لانه لما كان الابهام الذى في طرف النسبة
المراد بالطرف هنا الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لان الابهام الذى
يقتضي التميز ليس الا الذات المقدرة والطرف انما هو بالنظر الى الحقيقة يستلزم
جزء لان الابهام فيها اى في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام
الطرفين او احدهما يقتضي ابهام ما حصل منها وهو النسبة فابهام الطرفين او ا
حدهما
يستلزم ابهام النسبة ولما كان رفعه عنها اى رفع الابهام عن النسبة
يستلزم الرفع عنه اى رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة
لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذى هو الابهام
في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذى هو الابهام في الطرف لان انتفاء
اللازم يستلزم انتفاء الملزوم للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء
الحرارة من النار ينتفى النارية الخ وكالبرودة للثلج وغير ذلك قال بجواب لما
عن نسبة مقتصرا عليها اى على النسبة يعنى اخرج كلامه على خلاف مقتضى
الظاهر فنبها على لطيفة للكون يعنى اخرج على ان مقابلة ما في هذا القسم اى في
القسم الثاني للموجود المذكورة في القسم الاول انما هى اى ليس تلك المقابلة الا بمجرد
النسبة اى بمجرد كون الابهام في النسبة لا غير لان الابهام الذى يقتضي التميز
في القسم الثاني ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى النسبة مثل عندى
رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا
وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا كان
الابهام في النسبة فصار كان الابهام في النسبة فتقابلا ولاشعار هذه
المقابلة اقتصر على النسبة في جملة اى يرفع الابهام عن ذات مقدرة

في نسبة كائنة في جملة اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة او ما ضاهاها اى ما شابهها
اى الذى شابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه عطف على جملة اى القسم الثاني يرفع
الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة فيما يشبه الجملة وهو اى ما يشبه الجملة اما اسم
الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في ممتلئ لا في
نسبته الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا او اما اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
فعيونا تميز عن نسبة التفجير الى ما استكن فيها او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها فوجها تميز عن نسبة حسن الى ما استكن فيها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا
فان ابا تميز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا فان ابا تميز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر
سواء كان في محل الرفع او في محل الجر وكذلك اى كان التميز عن هذه الاشياء
تميزا عما يشبه الجملة كذلك كل ما فيه معنى الفعل اى كل اسم او حرف استفيد
منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تميزا نحو حسبك زيد رجلا اى يكفيك زيد رجلا
وما زيد فارسا اى استغيث زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذا
صار فاعلا في قوله يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال ان الاولى حسبك رجلا زيد بتقديم
التميز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمثال هو التميز من
حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التميز في القسم الثاني اراد ان يوضح
ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال نحو طاب زيد نفسا هذا
مثال للجملة لان طاب فعل فاعله الذى هو زيد يكون جملة لا محالة والتميز الذى
هو نفسا فيه اى في المثال المذكور خاص بالمتصف به وهو زيد فالمراد بالنفس
ايضا زيد لا غير فنفسا تميز عن الذات المقدرة التى هى الشئ المنسوب
اليه طاب فاذا كان زيد مضافا اليه للشئ مثل طاب شئ زيد فالشئ
كلام يعلم ما هو ولزم تعيينه ففسر بقولنا نفسا فيقبل طاب نفس زيد نفسا
نفقد ذلك الشئ اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا وزيد
طيب ابا هذا مثال لما يشبه الجملة لان لفظ طيب صفة مشبهة
وفاعلها مستكن فيها وهى مع فاعلها لا يكون جملة لا يسوق الا انها تشبهها
والتميز يعنى ابا فيه اى في هذا المثال يصلح ان يكون لما انتصب عنه وهو هنا
ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة وبترجمة
خويشى اذا ان روية كم از بدرست ويصلح ايضا ان يكون لمتعلقه بفتح اللام
اى متعلق زيد يعنى ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون في نسبة الطيب

الى زيد بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة وصف الاب وسبب علة لقوله فيما انها لا فرق
في التمييز بين الجملة او ما ضاهاها في كون الابهام في النسبة والتمييز يرفع الابهام عنها فيها
المثال الثاني اعني طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا في قوة اربعة امثلة باعتبار ان ما هو
تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا وما هو تمييز للثاني يكون تمييزا للاول ايضا لا فرق بينهما
فلانه قال المص طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله **وابوة ودارا وعلما**
عطف على نفسا وابا اي عليهما بحسب المعنى اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على
الاول اعني نفسا لكونه اصلا لان المثال الثاني معطوف على المثال الاول واما على المثال
الثاني لقربه وبهذا رد على الهندي حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك
في الاصل وهو ناظر الى كون المثالين المذكورين غير مختص بالاخير كما قال الهندي واذا
كان الامر كذلك فمعنى المص بحسب الحقيقة ونفس الامر اورد لكل من التمييز الواقع
في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة يعني اورد المص للتمييز الواقع في الجملة خمسة
امثلة والتمييز الواقع في ما ضاهاها خمسة امثلة ايضا ولكن اورد اذ ليس من دأب
المص ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف اورد هاهنا لكل منهما خمسة امثلة اراد
الشارح رده والتمييز بين الامثلة حتى لا يكون فيها تكرار فقال فالنفس عين لانه
قائم بنفسه غير اضافي لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج
الى شيء خاص بالمنتصب عنه والدار عين لانه قائم بذاته غير اضافي لانه يتعقل
معناه لا يحتاج الى شيء فمعنى الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار
لفظ يتعلق بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبها بالمنتصب عنه فيكون نسبة
طاب الى زيد مجازا بعلاقة المالكية والاب عين لانه قائم بنفسه اضافي لانه
تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر لان معنى الاب حيوان تولد من ماء حيوان
آخر من نوعه يحتمل المعاني كيفما ان يكون بالمنتصب عنه وان يكون متعلقا ايضا من
حقيقة والابوة عرض اضافي لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب ولانه
تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الابن لان معناها صفة تقوم مع شخص
خلق من ماءه شخص آخر من نوعه والعلم ايضا عرض لا يوجد بنفسه بل انما يوجد
بغيره وهو العالم غير اضافي لانه يتعقل معناه لا يحتاج الى الغير لان معنى
العلم الوضوح والانكشاف وكل واحد منهما اي من الابوة والعلم يتعلق
بالمنتصب عنه ويرفع الابهام عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة
الجزئية والحلية لان كل واحد منهما صفة تقتضي موصوفا والمذكور اولى
بالموصوفية ولذا انتصبا بالمنتصب عنه **او في اضافة** عطف على قوله في

جملة

جملة لكونه اصلا في المعطوف عليه او عطف على قوله ما ضاهاها للقرب باعادة الجار
وانما اعادها لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما **مثل اعجبني طيبه نفسا**
نفسا تمييز عن النسبة الاضافية لان الضمير يجب ان يكون مضافا اليه وتركه ولم يورده
مع انه اورد سائر الامثلة لانه اي نفسا اظهر التمييزات لانه عين غير اضافي خاص
بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة ولا تفاوت ان فيه اي في كونه تمييزا وهو
لم يورد الاضافة ان كونه تمييزا انفاء **وابا وابوة ودارا وعلما** اورد هذه الامثلة
ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التمييز الذي يرفع الابهام عن النسبة الاضافية
على وفق ما سبق لئلا يتوهم انها لا تجوز ان يكون تمييزا عن هذه النسبة وتختص
بالنسبتين الاوليين وزاد عليه قوله **ولله دره فارسا** اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة قيد الصفة بالمشتق لانها قد لا يكون مشتقة كالابوة والعلم
يعني ان الاصل في التمييز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا يكون
مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا بد من ان يدل
على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما في حكمها كالابوة
والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات وايضا اي كما ان اشارة
الى كون التمييز صفة مشتقة لما اورده صاحب الفصل اي هذا القول وهو قوله ولله
دره فارسا مثالا للتمييز المفرد اي للتمييز عن المفرد بناء على ان يكون الضمير الغائب
فيه اي في دره مبهما لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالنون المقدر في تقدير دره
شيء كرب شيء كقولهم ربه رجلا فانه مبهم تام بالنون المقدر فانتصب التمييز
عنه ويكون عطف على ان يكون فارسا تمييزا عنه اي عن الضمير المجرور
لما اي اراد المص ان ينبه على انه اي فارسا يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة كما يصلح
ان يكون تمييزا عن مفرد بناء على ان يكون الضمير المضاف اليه معلوما معينا بان
عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد لله دره
فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما معينا والابهام
لا يكون الا في نسبة الدر اليه اي الى الضمير مثل طاب ابا والدر في الاصل
اي في اللغة ما ينزل من الضرع وهو اللبن وفيه اي في اللبن خير كثير للعرب
لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيرهما اما انه يدفع الجوع فقط
او العطش لا غير ولان معاشهم به فلانه معظما مرغوبا عندهم ما يدل
به الخير هذا اشارة الى ان المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول
اليه وهو الخير وهو النفع واعلم ان الدر في الاصل الادرار اي الانزال يقال

بالفارسية ركختن بارانست ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ايضا ركختن شيراست ثم نقل
منه الى الخير بعلاقة النفع اى لله خيره فارسا وههنا كناية عن الفعل الممدوح الصادر
عنه وانما ننسب مثله اليه قصدا للتعجب لان الاتيان بمثله نعظم عن تعظيم ويدعون
التعجب لينسبونه اليه ويضيفون اليه فيعني لله دره فارسا ما اعجب فعله
كذا في الرضي والفارس اسم الفاعل على وزن فاعل من الفراسة بالفتح اى بفتح
الفاء على وزن ظرافة مصدر فرس بالضم من باب ظرف اى حذق ومهر به وبابه ضرب
اى مهر وكل والكسر لغة فيه ايضا بام الخليل بالفارسية نيك شناسى در كار راسب
يعنى اسب شناسى نيك في كونه يعني حصل بمعرفة امر الخليل يعني في معرفة مرضه
وجودته وقيمته لله اى طلبا لرضاء الله تعالى لا للغرض دنيوى واما الفراسة
بالكسر اى بكسر الفاء من باب سمع من التفرس والادراك والاذعان يقال
تفرس اذا تفكر ثم ان كان اورد ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف
مغاير المعطوف عليه لان البحث هنا عن التمييز من حيث انه يختص بالنصب
ويكملها ويختص بالتعلق وكان البحث عن الذات المقدرة في جملة او ما شابهها
او اضافة اى التمييز بعد ما لم يكن نصا في النصب عنه اى بعد تمييز لم يكن مختصا
للانتصب كالنفي قيد الشرط بهذا القيد لرفع ما اورده عليه بالنفي
في قوله طاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه
لا يصح جعله لمتعلقه اسما لا صفة كالابوة والعلم يصح جعله اى ذلك
الاسم لما انتصب عنه احترز به عن الدار والمراد بجعله اطلاقه عليه
كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب والتعبير به اى بذلك الاسم
عنه اى عما انتصب عنه كما عرفت من قولنا زيد اب ولم شرطان احدهما
ان يكون اسما لا صفة والثاني صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا انه يكون
نصا في النصب عنه جاز جواب الشرط ان يكون ذلك التمييز تارة
منصوب على الظرفية اى في مرة والجمع تارات وتير وحذف منه الكاف ويقال
تارا له اى للمنتصب عنه كزيد في طاب زيد ابا اى ما انتصب عنه هو
ما ننسب اليه عامله وهو الشيء المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب
المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان نسبيا لنفسه انتصب عنه باعتبار
نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا كذا في الهندي بان يكون الاب
تمييزا برفع الابهام عنه اى عن زيد وتارة اخرى اى في المرة الاخرى يكون
لمتعلقه بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون

زيد

زيد متعلقا بالكسر وبيان ذلك بان يكون الاب تمييزا برفع الابهام عن متعلقه فيكون
الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة قائم بالاب
وذلك اى كون التمييز تارة تمييزا برفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة
عن متعلقه انما يعلم بحسب القرائن والاحوال يعني ان دلت القرائن والاحوال على
ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة
الطيب اليه مجازا بعلاقة الجزئية يكون تمييزا عن متعلقه مثل ابا في طاب زيد
ابا فانه اى الاب اسم يصح ان يجعل عبارة عن زيد بان يقال زيد اب مجازا ان يكون
الاب تارة في مرة واحدة تمييزا برفع الابهام عن زيد لوجود شرطه وهو
كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى اريد اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه اى
زيد ابو عمرو فح يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب في الحقيقة
قائم به ويترجم بقولنا خوش است زيد از انروى كه او پدر است وجاز
ان يكون الاب تارة في مرة اخرى تمييزا برفع الابهام عن متعلقه باعتبار
ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو اى المتعلق ابوه فح يكون اسناد
الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لا السبق غير منه لان الاب جزء ابيه
وان كان منفصلا ويترجم خوش است زيد از انروى كه مر زيد پدر است
والا عطف على قوله وان كان اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن التمييز نصا في
النصب عنه اى فخاصه لان ان كان خاصا لا يجرى الحكم الا ان عليه كالنفي فانه
خاص به ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه ولا يختص لانه اسما بالنصب لانه نكر لقوله وان لم
يصح جعله صفة لقوله اسما لما انتصب عنه لان التمييز ح لما اسم لا يصح جعله كالدار
والعلم واما صفة كالابوة فتناول التمييز على كلا التقديرين لمتعلقه اى لمتعلق
ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها
متعلق لما انتصب لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضي موصوفا والثالث
ملكه لانه يقتضي مالكا والاكثر اولى بها وهو زيد ههنا فيكون متعلقة لزيد فيكون
اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية في الاوليين والمالكية في الثالث
خاصة اى نحت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا نحو طاب زيد
ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء اى الدار والعلم والابوة ليست
نصا في النصب عنه لانها ليست بذات المنتصب عنه يعني لانها لا تطلق على ذاته
حتى يكون نصا كالنفس لامرانها تطلق على ذاته فظهرت نصا بل الاثنان
وصف له والثالث ملك له ولا يصح ايضا جعلها اى جعل كل واحد منها له اى

لما انتصب عنه بالتعبير عنه بها اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا زيد ابوة بل يقال زيد
متصف بالابوة ولا زيد دار بل يقال زيد ذو دار فضمير اي بهذه الاسماء مخصوصة لتعلق
زيد وهو اي ذلك المتعلق الذات المقدرة في جملة طاب زيد اعني الشيء المنسوب
الى زيد الغاير له في الحقيقة والخارج تقديره طاب شيء منسوب الى زيد وذلك الشيء
لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره فنفسره بقوله ابوة وعلما ودارا فطابق التمييز مطلقا
فيها اي في الصورتين اي فيما اي في صورة جاز ان يكون التمييز فيها تمييزا لما انتصب عنه
سواء كان التمييز نصا فيه وفي حاله مثل طاب زيد نفسا او كان التمييز محتملا له وللمتعلق
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وكان ايضا محتملا للمتعلق بفتح اللام كالاب في طاب
زيد ابا وفيما اي في صورة تعين ان يكون التمييز خاصا فيها للمتعلق بكسر اللام اي المتعلق
ما انتصب له كالابوة والدار والعلم في قولك طاب زيد ابوة وعلما ودارا ما موصولة
او موصوفة قصد مبني للمفعول اي الذي قصد والموصول مع صلته في محل النصب
على انه مفعول يطابق او شيئا قصد من وحدة التمييز بانه لما او تثنية وجمعية اي ان كان
المقصود الافراد يؤتى التمييز مفردا وان كان التثنية يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به سواء
كانت اي كل واحدة من تلك الامور اعني وحدة التمييز وتثنية وجمعية لموافقة
ما انتصب عنه اعني زيدا في الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع مثل طاب
زيد نفسا وابوة ودارا وعلما وطاب الزيدان نفسين وابوين وعلمين وابوتين
ودارين وطاب الزيدون نفوسا واباء وابوات وعلوما ودورا او لمعنى
عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اي سواء كانت تلك الامور
لموافقة معنى كائن في نفسه اي في نفس التمييز مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت
اباه فقط فيجري باقي الامثلة فيما يخرج به الاستثناء فيما بعد وطاب زيد
ابوين اذا اردت اباه وجده سواء كان اب الاب او اب الام لان الجد
باطلاقه يشمل كليهما وطاب زيد اباء جمع اب اذا اردت ابا واجدادا
المراد بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب او من قبل الام او من قبلهما جميعا
وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه
فعلى كلا التقديرين اي على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او لمعنى في نفسه
اذا قصد وحدة التمييز اورد التمييز مفردا ليطابق ما قصد اي المقصود واذا
قصد تثنية اورد التمييز تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا ليطابق المقصود
فيها فان صيغة المفرد وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها لا تصلح
ان تطلق اي صيغة المفرد على المثنى اذا قصد الجمعية فلابد ان يكون التمييز

مثنى

مثنى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التمييز المقصود بصيغة الا ان كان
التمييز اي التمييز جنسا استثناء من عموم الاحوال فيطابق التمييز فيها ما قصد في
جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنسا لما سبق ان المراد بالجنس ما تشابه اجزاؤه
يقع بمجرده من التاء على القليل والكثير كالعلم فانه اذا قصد تثنية او جمعية اي التمييز
لا يلزم اي لا يجب ان يثنى ذلك الجنس ليطابق ما قصد او يجمع ذلك الجنس ايضا بل
يكتفي ان يؤتى به اي يؤتى التمييز حال كونه مفردا لصحة اطلاقه اي لجواز اطلاق ذلك الجنس
حال كونه مفردا على القليل لكونه مفردا والكثير لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل
الكثير فلا حاجة الى التثنية اي الى ان يكون التمييز تثنية اذا اريد تثنية سواء كان
مع موافقة ما انتصب عنه او لمعنى في نفسه وجمعية اي الى ان يكون التمييز جمعا
اذا اريد جمعية سواء كان ما انتصب عنه مفردا نحو طاب زيد علما بصيغة
الافراد مع كثرة علومه او مثنى نحو طاب الزيدان علما مع كثرة علومهما الا
ان يقصد مبني للمفعول استثناء من مقدر تقديره فيفرد التمييز وان كان ما انتصب عنه
مثنى او مجموعا اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات قصد ما فوق
النوع الواحد فيثنى التمييز اذا قصد تثنية ويجمع اذا قصد جمعية التمييز الذي
هو الجنس لما عرفت ان الاستثناء منه الانواع ثم ان المراد بالانواع ما فوق
النوع الواحد على ما اشرنا اليه والى الشارح بقوله من حيث اعتبار انها اي الانواع
النوعية اي من حيث ان المعنى يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز
بالخصوصيات الكلية والشخصية فانه لا بد اي حين قصد الانواع من تثنية
اي من جعل التمييز مثنى وجمعية اي من جعله جمعا نحو طاب الزيدان علمين وطاب
الزيدون علوما فيه لف ونشر على ترتيب اللف اذا اريد ان متعلق بفتح اللام
الطيب اي ما تعلق به يعني ما يكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين والى الزيدون
وفي بعض النسخ ان تعلق الطيب بصيغة المصدر كان وصفا بالمصدر او على
معنى المفعول من كل واحد من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم يعني ان الطيب
اسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد اخر بسبب
كونه عالما نوعا اخر منه الى غير ذلك فان صيغة المفرد تعليل لقوله فانه لا بد
اي كون التمييز مفردا عند قصد الانواع لا تفيد ذلك المعنى المقصود وهو
ما فوق النوع الواحد فلابد من التثنية او الجمعية عند قصد الانواع
وان كان عطف على قوله ثم ان كان وفي الظن وهو قوله وان كان اسما
يعني ان الصفة لم يجي لما انتصب عنه وللمتعلق كما جاء الاسم بل لم يجي الا لما انتصب عنه

فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى تكون حينئذ الى هنا كلامه
اى التمييز صفة مشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
مثل لله دره فارسا فان فارسا اسم الفاعل صار تمييزا او صفة مؤولة بها اى بالمشتقة
يعنى لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل نحو كفى زيد رجلا فان
رجلا اسم مبنى باعتبار لفظ الا انه لما كان تمييزا او ل بها فان معناه كفى زيد كاملا
فى الرجولية بفتح اللام وضمها وساغ كانت الصفة صفة اى مختصة له اى لما انتصب
عنه لا لكون محتملة ولا محضة لمتعلقه بفتح اللام لان الصفة لكونها عرضا لا تقوم
بنفسها تستدعى موصوفا تقوم هى به فالمذكور وهو المنتصب عنه اولى بموصوفيته
فيكون صفة له لان المذكور اذا كان اليق بالموصوفية فلا يضاف موصوف اخر
فاذا قلنا طاب زيد والدا احتمل والدا تمييزا نسبة الطيب الى زيد حتى تكون
تلك النسبة اليه حقيقة لان والد زيد لا متعلقه كما سبق ان الصفة
تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لائقا لان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب
غيره ليكون الوالد صفة له ولا يحتمل ان يكون الصفة صفة والله بل تكون مخصوصة
لزيد بخلاف الاسم فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث يقتضى موصوفا
لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق نحو ابا نحو
طاب زيد ابا وزيد طاب ابا وطبقه الواو فيه وطبقه بمعنى مع والطبق بكسر
الطاء وسكون الباء مصدر بمعنى المطابقة واما طبق بفتحتين وهو الحال كما فى
قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه
لمصاحبة فاعل الفعل الذى هو كانت مثل استوى الماء والخشبة اى كانت
الصفة التى تكون تمييزا صفة مختصة له اى لما انتصب عنه مع مطابقتها
اياه اى مطابقة الصفة ما انتصب عنه ومطابقته اياها اى مطابقة ما انتصب
عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى الفاعل والمفعول
محذوف وقدم الاول مع ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة
الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولى من عكسه يعنى مطابقة الموصوف
اياها لان التابع يطابق المتبوع لا بالعكس ويجوز ان يكون المصدر الذى هو
طبق بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى المخلوق والعدل بمعنى العادل والضرب
بمعنى الضارب والواو تكون للعطف اى لعطف الطبق على خبر كانت
وهو قوله صفة له ولم يرد الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى
اى كانت الصفة صفة مختصة له ومطابقة اياه وفى يكون المصدر مضاف

الى المفعول

الى المفعول والفاعل محذوف لا بحر والمراد بالمطابقة هنا اى مطابقة احدهما بالاخر الاتفاق
اى موافقة الصفة ما انتصب عنه فى احد الامور الخمسة فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث لا فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد فى كل تركيب منها اثنان
لكونها على نوعين لا مطابقة فى الوصف النحوى وان كان لان الاطراد بالصفة هنا
اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لا تتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك
لانها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به لكونها
اى لكون الصفة التى هى التمييز حاملة اى مسندة لضميره اى لضمير ما انتصب عنه يعنى
لكونها صفة قائمة به لان الوالد مثلا قائم به وصفة يكون قائمة بالموصوف
ومسندة الى ضميره يجب ان يكون موافقة له فى الامور المذكورة والالم يكن الحكم
موافقا لما يعم مع انه يجب الموافقة عطف على الجزاء اعنى كانت واحتملت
اى الصفة المذكورة فى كل تمييز كذلك الحال ايضا اى كما كانت تمييزا وانما قال
احتملت لان كونها تمييزا هو الاولى لا يجئ لاستقامة المعنى اى معنى الكلام
اى معنى تلك الصفة على الحال اى على ان يكون حالا مبينة للفاعل او المفعول نحو
طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس اى زيد فارس بهذا التعبير على
انها تمييز لانه من البيانية لا تزاد الا فى التمييز لانه من بيانية والتمييز ايضا للبيان
فناسب البيان البيان والاكثرون على انها فى تمييز او حال كونه فارسا بهذا
اشارة الى ان تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حال اذا اجمع فى حال
فروسية ورجح المحشى الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية
واذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسية لكن زيادة من فيها اى فى تلك
الصفة نحو لله دره من فارس والاصل فارسا بالنصب وقولهم عز فعل
ماض فاعل مستكن فيه راجع الى من اى زيد وصف بالعزة مثل فلان ونت
قولك قائل الله من شارح من قائل والاصل فيه عز قائلا نحو زيد فيه
من البيانية كما سبق فقيل عز من قائل توكيد التمييز قوله زيادة من مبتدأ
يؤيد بهذه الجملة خبره اى ترجح جانب التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح
ايضا رجح جانب التمييز لان من تزاد فى التمييز وصفها بالزيادة مع انها هنا
بيانية لانها مما لا حاجة الى اتيانها بل انما اتيت لتأكيد البيان لان التمييز
للبيان فلا ينافى هذا كونها بيانية ولهذا تزاد فيه لا فى الحال لما سبق ان من هنا
للبيان والتمييز ايضا كذلك فناسب ان تزاد فى التمييز لتأكيد البيان كما زيدت
فى كم الخبرية والاستفهامية فى قوله وكم اهلكنا من قرية وكم من ملك

ومن قول الشاعر وكم ذرفت عيني من محاجرها حادث ولسورة ايام حززن الى العظم والحال وان كان
فيه بيان ايضا الا انه يبين الهيئة لا الذات ولفظه تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت
برجل من بني تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تنافي بينهما ولهذا لا تزاد
في الحال واعلم ان كلمة من زائدة من البيانية ترجح التمييز لا الحال المقصود من قوله
طاب زيد فارسا مدحه اي مدح زيد بالفروسية وهذا لا يحصل الا بجعل فارسا
تمييزا لان التمييز عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا تكون الا لتقييد العامل
دون المدح لا بحال الفروسية اي ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون
مدحه مقيدا بحال الفروسية والتقييد ينافي المدح اذ قد يكون مدح للمفعول حال
الفروسية اي حين كونه موصوفا بها بغيرها من الصفات الدالة على المدح مثل
زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد
عالم حال كونه راكبا لانه تقييد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم التمييز
اولا الى قسمين الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول على اربعة اقسام
باعتبار التتمات الاربعة النون والتنوين والاضافة وبين احوالها وقسم
ايضا الثاني ثلثة اقسام عن جملة ومناسبة واضافة وبين ايضا احوالها
وكون التمييز ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التمييز سواء كان عن مفرد
او نسبة هل تتقدم على عامله او لا تتقدم فقال ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله
مطلقا اما اذا كان عامله اسما تاما كما في القسم الاول فلا يتقدم عليه بالاتفاق
يعني من غير خلاف لانه فلا يقال عندي درهما عشرون ولا درهما عندي
عشرون ولا انما عندي زيتا رطل ولا زيتا عندي رطل وكذا غيره لان
عامله الذي عمل فيه اي حين كونه اسما تاما باحد التتمات الاربعة اسم وقع
هذا جامد غير مشتق ضعيف العمل لان العامل في الاصل للفعل والمشتق في الكلام
لكونه مشابها مشابهة تامة ولا لزم مشابهة الفعل الا لجهة ما لحق من مشابهة
ضعيفة كما ذكرناه وقد ذكر في القسم الاول من التمييز ان الفرد التام باحد
التتمات الاربعة مشابه للفعل التام بفاعله والتمييز الذي بعده
مشابه بالمفعول الذي بعد الفاعل لانتصب الفرد التام ذلك التمييز كما نصب
الفعل التام بالفاعل المفعول فلا يقوى الفرد التام باحدها ان يعمل فيما قبله
اي في التمييز الذي تقدمه فليس للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف
لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كما في القسم الثاني من التمييز
ففي تقدمه عليه خلاف ولذا قال والاصح اي اصح المذاهب او رده بصيغة

الجمع

الجمع وان كان في المذهب اثنان على ما ذكره البعض ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد او الى ان
الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع او لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه اي
في التمييز من الفعل الصريح مثل طاب في طاب زيد فارسا او غير الصريح الفعل
كاسم الفاعل وغير ما ذكرنا سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوي ليتم قوله
الفعل الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان في القسم الاصطلاحي
كذلك في غيره لا فيه فقط فلا بد من التعميم والذي ذكره امتناع تقديم التمييز مطلقا
لان الغرض من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضي تأخره والتقديم ينافي غرض
ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن في ذهن السامع مع فضل تمكن وبين
وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله لكونه اي التمييز عن النسبة من حيث
المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه اي ابو زيد الا انه ازيل
عنه للمبالغة والتاكيد اما الاول فلان كون الشيء مجملا ومفصلا ثانيا ابلغ
واوقع في النفس واما الثاني فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين الاجمال اولا والتفصيل
ثانيا فقيل طاب زيد ابا لانه فرق بين قولك اشتعل ناره بيتي وبين قولك
اشتعل بيتي نارا او لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون فاعلا للفعل اذا
جعلته اي جعلت الفعل العامل فيه لازما منقولا الى باب افعل فحينئذ يكون فاعلا
للفعل نفسه نحو وفجرنا من التفجير الارض عيونا لان التمييز ههنا يكون مفعولا
للفعل نفسه اي فجرنا عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له
اي انفجرت الارض عيونا اي انفجرت عيونها وهي جمع عين وهو عين
الماء اي ما ينبع من الارض اي شققنا الارض فسالت عيونا اي عيونها
او انه جعلته اي جعلت الفعل العامل فيه متعديا بحذف زائد لانه بحذف
الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا نحو امتلأ على وزن افتعل
الاناء ماء لان الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه لان الماء حامل للامتلاء
فاذا كان فاعلا يكون المعنى امتلأ ماء الاناء فيكون الماء ممتلاء
واما اذا جعل متعديا يكون مالئا اي ملأه الماء اي ملأ الماء الاناء ونقسم
التمييز عن النسبة ثلثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للازمه او لمتعلقه
فيكون التمييز فاعلا للفعل في كلها والفاعل لا يتقدم على الفعل لئلا
يلتبس بالمبتدأ فكذا ما هو بمعنى الفاعل وهو التمييز فاذا حكم في عدم
التقديم فهنا اي في قوله امتلأ الاناء ماء كما في مطلوح التعليل
يعني في جعل الفعل اللازم متعديا لانه يصير التمييز فاعلا بحث وهو

اى فى ذلك البحث ان الماء الاول كان تمييزا فى قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل مجازى
بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفى الحقيقة الجارى والسائل الماء وههنا
كذلك مثل امتلاء الماء والاناء للفعل المذكور نفسه وهو امتلاء من غير حاجة
الى جعله متعديا بحذف الزوائد لان الماء فى فاعل مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل
على الفعل مجازيا كان او حقيقيا كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا
بحذف زوائده بخلاف المثال الثانى وهو فجرنا الارض عيونا لان لم يجعل
لازما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا بل يكون مفعولا وعلل
بقوله لان التمييز بهذا الكلام لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء وهو ما يحمل ان يجعل فيها ويكون مظروفا بها ولو كان اسناد الامتلاء
الى ذلك البعض على سبيل التجوز اى المجاز بعلاقة المحلية وقوله او
قدر ذلك البعض عطف على قصد ثبت اسند الامتلاء الى الفاعل
الحقيقى وهو الاناء وقال امتلاء الاناء وقع الابهام حوابا لما قصد
وقوله لان الابهام ليس اللام تقدير الفاعل المجازى فيه اى فى قوله امتلاء
الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اى شئ امتلاء لا جرم لفظ لا لنفى الجنس
واسم اسم وخبره اى ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه بقوله ماء اى يجعل
ماء تمييزا خبره اى لا شك بينه بقوله ماء فهو اى قوله امتلاء الاناء
ماء فى معنى امتلاء وماء الاناء فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى
انبت الربيع البقل فالماء فى قولك امتلاء الاناء ماء فاعل معنى
وان كان تمييزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لا يجوز الفاعل
اللفظى فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا وذلك اى كون الماء فى قولك
امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلاء الاناء ماء فاعلا
معنويا بعينه بمعنى حال كونه ملابسا بعينه وذات مثل قولك ربح زيد من
باب على تجارة فان التجارة فيه تمييز عن نسبة الربح الى زيد لفظا
وفاعل مجازى بمعنى رفع الابهام عن شئ مقدر منسوب الى زيد اذ
تقديره ربح شئ منسوب الى زيد وهو اى الشئ المقدر المنسوب اليه
التجارة بمعنى لما قيل ربح شئ منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لا بحال
نفسه بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك الشئ وقع ابهام الابهام
نفسر ابهم بقوله تجارة فكان الاصالة ربح تجارة زيد والفاعل
نحو فاعل الربح فقصدك هو التجارة لا زيد وان كان للوصل اسناد

الربح الى

الربح الى زيد حقيقة اى اسنادا حقيقيا واسناده اليها اى الى التجارة مجازا
اى اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناد الربح اليه
اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما لا يتقدم الفاعل الحقيقى
على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم
متعديا ليكون التمييز فاعلا له بنفسه وهذا اى الذى يورد على قاعدتهم المشهورة
وهى اى تلك القاعدة ان التمييز عن النسبة المراد بها ههنا النسبة الاسنادية
او الاضافية لان فى بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول
اما فاعل اذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية فى المعنى او مفعول اذا كان الا تباعية ... صح
تمييزا عن النسبة الايقاعية من بيان الخلل فى قوله ما يورد ان التمييز فى هذا المثال
اى فى مثال ربح زيد تجارة وامثاله جميع مثل اى امتلاء الاناء ماء لا فاعل لا مفعول
لفظا ولا معنى فلا يطرد تلك القاعدة حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لكان
الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا
او مجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق يقبل التعميم خلافا مفعول مطلق
حذف فعله الناصب له وقوله للمازنى والمبرد متعلق به فالتقدير
خالف المازنى والمبرد خلافا للجمهور والكسائى ايضا فانهما اى المازنى والمبرد
يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح مثل طاب وغيره وعلى اسمى
الفاعل والمفعول نظرا الى قوة الفعل لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم
معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح فظاهرة واما فى
الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فيهما فى حكم المضارع فى العمل فيعملان
متقدما ومتأخرا لشبه الفعل وبالقياس الى الحال كما فى الانشراح اى فى رفع الابهام
لان الحال مبين لهيئة الصفة والتمييز مبين الذات بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها
وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل
وهذا بالاتفاق وتمسكهما اى المازنى والمبرد فى هذا التجويز اى فى تجويز
تقديم التمييز على العوامل المذكور بقول الشاعر اتهجر سلمى وفى رواية
ليلى والهجر النوع اى تمنع بالفراق متعلق بالتهجر على تضمين معنى الرفض
حبيبها مفعول اتهجر اى تمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث
لا تمنع ولا ترضى ابدا بافتراقه عنها وما كان نفسا ... الافعال القلبية
والضمير المستكن فيها فاعلها وهو ضمير الشان نفسا تمييز عن نسبة تطيب

الربح اليه

قوله اتهجر الهمزة استفهام على سبيل الانكار

أي سلمى بالفراق متعلق بتطيب وتطيب فعل مضارع مؤنث من طاب تطيب والمعنى
وما كاد الشأن أي وما قرب تطيب أو ترضى سلمى نفسا أي نفس سلمى بافتراق حبيبها
عنها يعني لا يقرب نفس سلمى أن ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران
بناء على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فإنه في أي حين كون الضمير فيه مؤنثا يكون
في كاد ضمير الشأن كما قلنا لتذكيره أي لا يجوز الضمير فيه مذكرا أي وما كاد الشأن
تطيب سلمى نفسا بالفراق مقدم ولا يجوز أن يكون تمييزا عن نسبة كاد إلى الشأن
لعدم الإبهام فيها مع فساد المعنى إذ المعنى في وما كاد نفس الشأن وهو ظاهر
الفساد ويعود ضمير تطيب المستكن فيه إلى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة
تطيب إليها كما يكون مقدما عليه أي على الفعل وأما بناء على تقدير تذكير الضمير
أي على تقدير اختيار تذكير الضمير المستكن في تطيب بأن يكتب بالياء المنقوطة
بنقطتين من تحته فيضمر في كاد المستكن فيه يكون راجعا إلى الحبيب ولا يكون ضمير
الشأن لعدم تقدمه على جملة تفسيره ونفسا تمييز عن نسبة كاد إليه أي ضمير
المستكن فيه أي وما كاد الحبيب نفسا يطيب أي وما كاد نفس الحبيب يرضى
بالفراق أي بالافتراق عن سلمى بهذا المعنى أولى وأنسب فيكون المعنى
البيت ح لا تمنع سلمى حبيبها راضيا بافتراقه وانعزاله
عنها بأن تريد أن تكون معها آناء الليل وأطراف النهار وما تقرب
نفس الحبيب أن ترضى وتسمح بافتراقها عنها وانعزالها بل يكون
مراده أن يكون معها ليلا ونهارا ولا تسمح نفسه أن ينعزل عنها طرفة
عين فلا تمسك على جواز تقديم التمييز على عامله الفعل الصريح ح أي حين
كون نفسا تمييزا عن نسبة كاد إلى الضمير المستكن فيه لأن العامل ح في التمييز
هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت
لأنه معارض بمثله في الشعر وإذا تعارض دليلان في الاحتمال والشعر
كان الأصل الشيء محلا بالأصل وما قيل رد على المسندي أي في القائل
هو كمال أي كمال البيت على تقدير تأنيثه أي تأنيث الضمير في تطيب
أظهر أي كمال أي ملكت على تقدير تذكيره على هذا الوجه أي على وفق
المذكور والجار في بأن يكون متعلق بقوله أي كمال تأنيث الضمير
المستكن في تطيب الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس فيكون في
لفظه مذكورا ومعناه مؤنثا إذ المعنى إلى معنى المصراع الثاني على
هذا التوجيه وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فيكون نفسا

تمييزا

٢٢١

تمييزا عن نسبة كاد إلى الضمير المستكن فيه كما كان في التوجيه الثاني متكلف وتعسف بحسب ما في
في الشعر بناء على جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح أما كونه تكلفا فبإرجاع الضمير المؤنث
إلى المذكر باعتبار النفس وأما كونه تعسفا فبإرجاع ضمير تطيب إلى المذكر والطريق الواضح
فيه إرجاعه إلى سلمى لأن المؤنث يرجع إلى المؤنث والمذكر إلى المذكر إذ التعسف في اللغة
الخروج عن الطريق الواضح وأما كونه بحسب ما في الشعر فلأنه يحتمل أن يكون تمييزا
عن نسبة تطيب إلى الضمير المستكن فيه الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو
الأولى لأن التمييز يوافق لما انتصب عنه وإن لم يكن مشتقا في التذكير والتأنيث
والضمير في تطيب مؤنث والضمير كذلك ولأن تطيب أقوى في العمل من كاد وإن كان
يحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا أيضا تأمل وكن من المنصفين ولا تكن من
المتعصبين وتمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمي الفاعل والمفعول ثم القياس
على هذا القول لأنهما إذا وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع فيعمل كالنائب
ثابتا على مطلق الفعل تأكيد **المستثنى** وإنما ذكره عقيب التمييز لمناسبة
الاشتراك في الدلالة على الذات وانقسام كل منهما إلى الحقيقي والمجازي يعني كما
أن التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في الذات المقدرة كذلك المستثنى
حقيقة ومجاز في المتصل والمنقطع واشتراكهما أيضا في عدم تقدمهما على عاملهما
أي ما يطلق فيه للمفعول عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة فيه إشارة إلى أن
اللام فيه للعهد الخارجي كما يجوز ذلك في الظاهر بإرادة ما هو مشترك بين القسمين
على عموم المجاز على قسمين ولما كان معلوميته أي معلومية المشترك أو معلومية ما
يطلق عليه لفظ المستثنى بهذا الوصف أي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة الغير المحتاج إلى التعريف لكونه معروفا في اصطلاحهم كافية في تقسيم
أي تقسيم المستثنى لأن أدنى المعرفة كانت كافية لأن يكون الشيء مبتدأ فيكون
أيضا في تقسيمه إشعار بأنه يمكن تعريفه بأن يقال هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا
لما قبلها نفيا وإثباتا قسمه أي المستثنى أولا إلى قسمين وعرف كل واحد منهما أي من القسمين
لأن ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفين في حد واحد لأن الحد مبين للماهية
بذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمنا والمختلفان في الإثبات وباين في جميع أجزائهما فيمتنع
جمعهما في حد كذا في الرضي لأن لكل واحد منهما أي من القسمين أحكاما خاصا إذ أحدهما
مخرج والآخر غير مخرج لا يمكن إجراؤها أي تلك الأحكام عليه أي على المقسم إلا بعد معرفة
أي إلا بعد أن يكون معلوما ومعروفا فقال **متصل ومنقطع** من باب تعدد الخبر بالعطف
حذف المتضادين على واحد نوعي أو واحد شخصي في حالة واحدة جائز كهذا ومثل
كذا صح

وغيره جائز

يطلق

لغا

الانسان فقير وغني وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني وكذا غيره وانما السبيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف او بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال **فالمتصل** الفاء للتفسير والتفصيل قدمه في اللف والنشر لكونه اصلا في هذا الباب كما ان التمييز الفرد اصل فيه اي في المستثنى المتصل **هو المخرج** اي الاسم الذي اخرج فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصولة سواء كان في الباقي بعد الاستثناء اقل نحو لفلان علي عشرة دراهم الا تسعة او اكثر نحو لفلان علي عشرة دراهم الا واحدا او مساويا مثل لفلان علي عشرة دراهم الا خمسة واحترز به اي بقوله المخرج من غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة **من متعدد** اي من شيء متعدد اي شيء ذو عدد جزئياته بالرفع على انه فاعل متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرناه لك سواء كان متعدد الجزئيات ظاهرا نحو جاءني القوم الا زيدا او غير ظاهر نحو ما جاءني احد الا زيد بالرفع بدل من احد والا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ احد وان لم يكن متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع في حيز النفي فيعم الافراد والاستغراق متعدد معنى لان النكرة في حيز النفي تفيد الاستغراق لما سبق او اجزاؤه عطف على جزئياته اي من شيء متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته مثل اشتريت العبد الا نصفه فان العبد وان كان لم يتعدد جزئياته الا ان ما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او بعضه سواء كان ذلك الشيء المتعدد اجزاؤه او جزئياته **لفظا** اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا **او تقديرا** اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد لانه اذا كان المستثنى واقعا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيجيء اي ما جاءني احد الا زيد على البدل من احد والا زيدا على الاستثناء منه **بالا** متعلق بقوله المخرج غير الصفة لانها اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء **واخواتها** اي اخوات الا اي اشباهها وهي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهي الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير وكان في قوله لما عليها حافظ كذا قال السيد على واحترز به اي بقوله بالا واخواتها عما يخرج بحرف العطف مثل لا

في قوله نحو جاءني القوم لا زيد ومثل لكن في نحو ما جاءني القوم لكن زيد جاء او بلكن الا المسند اليه نحو جاءني القوم لكن زيد لم يجيء **والمستثنى المنقطع هو المذكور** اي الاسم الذي ذكر **بعدها** اي بعد الا واحدى اخواتها **غير مخرج من متعدد** اي من شيء متعدد جزئياته او اجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع بعدم دخوله في قصد المتكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا فلا يحتاج الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها يتوهم ان يخرج اولا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا وليتقابل بهذا القسم الاول واحترز به اي بقوله غير المخرج عن جزئيات المستثنى المتصل فيكون هذا احترازا كذلك فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد وتفصيل المتكلم قبل الاستثناء منقطع لعقد التعريف عليه سواء كان ذلك المستثنى الذي لم يكن داخلا من جنسه اي من جنس المستثنى منه وسواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه كقولك جاءني القوم الا زيدا فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه لكونك مشيرا بالقوم في قولك جاءني القوم على ان تكون اللام للعهد الخارجي او العهد الذهني بقرينة المقام او غيره الى الجماعة الخالية عن زيد فيكون المعنى جاءني هذه الجماعة الخالية عن زيد الا زيدا او مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا في تقدير ما جاءني القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهما او لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه نحو جاءني القوم الا حمارا فجرى فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل منهما على حدة شرع الان الى ان يبين اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا وانما اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب فقال **وهو** اي المستثنى مطلقا متصلا ومنقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز في علم النحو للمفعول او لا منصوب على الظرفية بوجه وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي واريد به اللفظ اي لفظ المستثنى يصح تقسيمه الى قسمين كما عرفت هناك وعلم ان ثانيا بما ينتظم في المفعول له كما يأتي من بيان ما في قوله بما عرف فيه اي في لفظ المستثنى وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد عموم المجاز فلا استخدام اي المذكور بعد الا واحدى اخواتها او اخوات الا

سواء كان المستثنى منه جائز التعدد بحسب ذاته او افراده او كان المستثنى غير متعدد ولهذا
اي لكونه معلوما اولا بالوجه المذكور وثانيا بالخطاء من تعريف قسمه لم يعرفه
اي لم يعرف المستثنى مطلقا على حدة كما هو دابه حيث عرف الكلمة اولا ثم قسمها وعرف
كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه يكون كما بيناه سابقا روما اي
طلبا للاختصار لانه ان عرف المستثنى اولا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون الخطاء
وان كان فيه فائدة منصوب سواء كان متصلا او منقطعا وجوبا
تمييز او منصوب على المصدرية اي نصبا واجبا بدليل كونه قسيما اي مقابلا
للمنصوب جوازا كما لا يجوز منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا
اجمالا احدهما اذا كان المستثنى واقعا بعد الا لا بغيرها وبعد غير وسوى
وغيرهما مثل سواء وحاشا في قول لانه اذا كان واقعا بعدها لا يكون
منصوبا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا غير الصفة صفة الا
قبله اي بقوله غير الصفة وان لم يكن الواقع بعد الا التي تكون للصفة بمعنى
غير داخلة في المستثنى لئلا يذهل منه المفعول بحثه اي بحث عدم دخول ما بعد
الا للصفة في المستثنى ويجوز عدم دخوله مصرحا فيه رد على المستدل
حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة
ليس بمستثنى منه قبله وتوضيحه كالاحتراز وانما احتاج حيث قال ولم يحتج
الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للصفة ليس
بمستثنى متعلق بما تعلق به قوله بعد الا وثانيهما اذا كان في كلام
المستثنى واقعا في كلام موجب بفتح الجيم من اوجب اي في كلام ليس
بنفي ولا نهي ولا استفهام كما ولا والهمزة لان الاستفهام لما كان
شبيها بالنهي في الاصل ويجوز انه للانكار غالبا كان بمنزلة النفي والنهي
فانه يجوز ما دخله في موجب نحو جاءني القوم الا زيدا بنصب زيدا
لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو ظرف منصوب على الاستثناء
متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما واحترز به اي بقوله
في كلام موجب بل بقوله موجب تجاوزا عن مستثنى اذا وقع في كلام
غير موجب بان يكون فيه نفي او نهي او استفهام لانه ليس بحكم
حتى لو وقع في كلام غير موجب واجب النصب بل يكون جائز
النصب ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل على ما سيجيء
كله في موضعه ولا حاجة هاهنا الى ما لا يكون المستثنى منصوبا وجوبا

قوله لئلا يذهل اي لا يغفل

الى قيد اخر

الى قيد اخر اي غير القيدين الاولين بل يكتفي في كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران
سابقا فيه رد على الهندي حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم
كذا وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون القيد الاخر بان يكون المستثنى منه
مذكورا لفظا فيه اي في الكلام الموجب لتخرج تعليل للمنفي لا للنفي يعني يحتاج
الى قيد اخر بان يقال في كلام موجب تام لتخرج عنه قولك قرأت الا يوم كذا
فانه اي يوم كذا فيه منصوب وجوبا لكن على الظرفية اي على انه مفعول فيه
لقوله قرأت لكن هذا الكلام غير تام لا على الاستثناء اي ليس نصبه على
ان يكون مستثنى لان الكلام اي كلام الخ تعليل لقوله ولا حاجة وكان
جواب عن اعتراضه اي لان المقصود هاهنا كونه اي المستثنى منصوبا مطلقا
اي سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية
او الخبرية لا في كونه منصوبا على الاستثناء اي ليس المقصود من هذا الكلام
ان يكون المستثنى منصوبا يحتاج الى قيد اخر على ان الكلام في نصب
المستثنى مطلقا بدليل قوله وكان بعد خلا وعدا وغيرهما مما يكون المستثنى
بعده منصوبا وجوبا على قول كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا
اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعده لا يكون منصوبا على الاستثناء
بل على المفعولية او على الخبرية الا ان يقال استثناء من قوله ولا حاجة
هاهنا فيدافع الحاجة الى هذا القيد وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا
او ان يكون الكلام تاما كما هو لان في مثل قرئ على البناء للمفعول الا يوم
كذا فانه اي يوم كذا مرفوع وجوبا لا منصوب على انه واقع بعد الا
في كلام موجب فلا ان على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام لتخرج
مثل قرئ الا يوم كذا مما كان قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا
القيد بناء على الظاهر التبادر من قوله في كلام موجب تام ان يكون تاما
ولهذا اورده بالتنكير والعام في نصب المستثنى اذا كان المستثنى منصوبا بعد
الا ولذا قال على الاستثناء لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان
عامله الفعل ليس الا عند البصرية وقال المبرد والزجاج العامل فيه
الا لقيامه معنى استثنى وكونها نائبة عنه استثنى وقال بعض
الكوفيين هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوف فتقديره
جاءني القوم الا ان زيدا جاء من القوم الا ان زيدا لم يجئ ولهذا يسمى الشارح
العامل فيه على مذهب المختار اما الفعل المقدم بتوسط الا كما ان ناصب

المفعول معه على مذهب المختار الفعل المقدم بواسطة الواو او معنى الفعل المقدم بتوسط
الا المستفاد منه كلمة الا لانه اى لان المستثنى شيء يتعلق بالفعل المقدم اذا كان
العامل فيه ذلك الفعل الان او يتعلق معناه اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه
معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءني القوم الا زيدا اى جاءني القوم
استثنيت زيدا منهم بمعنى اخرجته وحرمته من حكم المجيء تعلقا معنويا اذ له
اى للمستثنى نسبة وتعلق الى ما اى المستثنى منه نسب اليه اصلها من الفعل
او معناه اما نسبة في المستثنى المتصل فظاهر لانه جزؤه واما في المنقطع
فانه كان من جنسه فكذلك لانه فيه لاجماع الجزئية والانفصالية الا الكثيرة
او غيرهما والحال المستثنى قد جاء بعد تمام الكلام كما ان المفعول يجيء بعد تمام
الكلام فشابه جملة الحيثية المفعول في كونه فضلة تماما وبالمفعول معه فانهما
بالتعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول **او مقدما** عطف
على قوله بعد الا لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان اى المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** واقعا بعد الا سواء
كان المستثنى واقعا في كلام موجب او غيره اى او كان واقعا في كلام
غير موجب نحو جاءني القوم مثال لما كان واقعا في كلام موجب
وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل
وكان يجب ان يجيء بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول لانه يجيء
بعد الفاعل لان مرتبة الجزء ان يكون بعد مرتبة الجزء عنه لكنه تجوز تقديمه
كتقديم المستثنى له وما جاءني الا زيدا احد مثال لما يكون غير موجب وقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصب المستثنى في هذين القسمين على الاستثناء
لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا مما قبله وذا غير
جائز لانه يلزم تقديم البدل على المبدل منه لان البدل تابع والتابع
يجب ان يكون بعد المتبوع موجب ان يكون منصوبا على الاستثناء
ولم يعد كلمة كان في هذا القسم وفي قسم المنقطع لان الثلثة مشتركة
في وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء **او منقطعا**
عطف على قوله مقدما لقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا واليه
اى اراد رح بقوله اى المستثنى منصوب انه اى كان منصوبا
في القسمين الاولين وجوبا اى نصبا واجبا اذا كان المستثنى منقطعا واقعا
بعد الا سواء كان في كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل جاءني القوم

الاولين صح

الا زيدا

الا زيدا كما سبق او لا من جنسه نحو ما في الدار احد الا حمارا **في الاكثر** متعلق بقوله منصوب
المقدر الذي قدره الشارح او خبر مبتدأ محذوف اى ونصب المستثنى في هذا القسم
واقع في الاكثر لا في الكل كما سبق في القسمين الاولين اى في اكثر اللغات
فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما في قوله الله اكبر اى اكبر كل
شيء في قوله وهي اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل باعتبار كلمة ما اضيف
اليه فيكون مؤنثا لان اللغات ههنا مؤنث لغة اهل الحجاز بكسر الحاء المهملة
وفتح الجيم وآخره زاء معجمة على وزن صراف بلاد مكة شرفها الله سميت بها لكونها
محجوزة عن الاعداء والمهالك والحجز المنع فانهم اى اهل الحجاز قبائل جمع قبيلة
على وزن فعيلة وهي الجماعة تكون من الثلثة فصاعدا من قوم شتى
مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبائل ومن قولهم وحشرنا عليهم كل شيء
قبلا اى قبائل كثيرون نزلت بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون
اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا او هي اكثر مذاهب النحاة
فان اكثرهم اى اكثر النحاة ذهبوا الى اللغة الحجازية لانهم يوجبون
نصبه مطلقا لان البدل الغلط لم يوجد في الفصيح من كلام العرب
فالمنقطع مطلقا اى سواء كان قبله اسم يصح بدله او لا منصوب عندهم
اى عند الحجازيين اذ لا يتصور اى لا يمكن فيه اى في المستثنى المنقطع اذا لم يكن
منصوبا على الاستثناء الا بدل الغلط وهو اى بدل الغلط لا يصدر اى
لا يتلفظ الا بطريق السهو والغفلة اى الا بطريق ان يكون صاحبه ساهيا
فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده والمستثنى المنقطع انما يصدر
ممن يصدر عنه بطريق الروية بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف والفطانة
فثانيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط اخر اما عدم كونه بدل الكل
فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثاني مدلول الاول مثل
جاءني زيد اخوك واما بدل البعض فلانه ايضا ان يكون الثاني جزء الاول
ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان يكون نفس السامع
عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة الى ذكر البدل واما بدل الغلط فلما
ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان انتفاء
الاقسام يستلزم انتفاء المقسم عنه وهو البدل اذ لا وجود للعام
الا في ضمن الافراد والخاص واذا انتفى البدلية لزم ان يكون منصوبا
على الاستثناء واما بنو تميم فقد استعملوا المستثنى المنقطع على قسمين

لانه لا يخ اما ان يكون المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه او لا الاول وهو احد
هذين القسمين ما اى مستثنى منقطع يكون قبله اى قبل ذلك المستثنى اسم يصح حذفه
واقامة المستثنى مقامه متعددا كان نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فنى هذا المثال
يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حمارا المراد بالاقامة
ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال ما جاء الا حمارا او غير متعدد مثل
ما جاءنى زيد الا عمرو فيهما اى فى هذا القسم يجوزون البدل لان البدل انه
فى حكم التنحية فى المعنى فيجوز حذفه واثباته فيخرج بدل الغلط لانه يجوز فى
فصيح الكلام نحو هندى نجم بدر شمس وثانيهما اى ثانى القسمين ما اى مستثنى
لا يكون قبله اى قبل المستثنى اسم يصح حذفه بان يجب ان يكون مذكورا فهم
اى بنو تميم ههنا اى فى هذا القسم يوافقون الحجازيين فى ايجاب النصب
اى فى ان يجوز نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا اذ لا يكون
اقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون
فى حكم التنحية فيكون حذفه وذكره سواء كقوله تع لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم لا لنفى الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسمه لانه منصوب محلا
اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق باسم
لا اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم
فاعلا الا من رحم من موصول ورحم صلته واليه اشار الشارح بقوله
اى من رحمة الله وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن فيه راجع الى
الله والى ان العائد الى الموصوف محذوف لان اذا كان مفعولا لا يجوز
حذفه والمص يشير بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم لان من كان فى عاصم الله لا محالة يكون معصوما
ومن رحم الله ايضا لا محالة يكون مرحوما فلا يكون المعصوم داخلا
فى العاصم لان العاصم فاعل ومن رحم الله مفعول ليس من جنس العاصم
لان المفعول غير الفاعل فيكون مستثنى منقطعا فيكون من رحم يجب النصب
على الاستثناء ونحوه لا عاصم اليوم الا زيدا ان تقدير لا عاصم
موجود اليوم الا المعزوب كما ان تقدير قوله تع لا عاصم موجود
اليوم الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر
وقال بعضهم لا عاصم الا المعصوم فما لا استثناء حج متصل وقيل
السيرافى المراد بما رحم الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضا

متصلا

متصلا واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء ثلثة او بوجه الانحصار لان الاستثناء
ان كان بالا فلا يخ اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لم يكن فان كان مقدما
فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث او كان بعد خلا بيه باعادة لفظة كان
على ان العطوف يغاير المعطوف عليه فى النصب لان نصب المستثنى فى الاول على التسوية
او الظرفية وفى الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الا فى الاول
فى الثانى واقع بعد الحرف وهو الا اى المستثنى منصوب وجوبا اى نصبا واجبا اضرارى
كان اذا كان واقعا بعد الا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو اعد واشار غزا يغزو اغزوا
وبابه نصر وهو متعد بنفسه فى الاستثناء وغيره اذا جاوز ومثل جاءنى القوم عدا
اى جاوز زيدا او المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا بعد خلا اصله خلو مثل
غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من
خلا يخلو خلوا مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر الا انه لازم فى الاستثناء
وغيره نحو جاءنى القوم خلا زيدا او الاصل خلا من زيد فانه متعد بمن ولذا قال
الشارح وهو اى لفظ خلا ما ضيا كان او مضارعا ولم يبين الشارح لانه ما كان ماضيه
لازما يجوز مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديا يجوز مضارعه كذلك فى الاصل
اى فى الاستعمال فى الاستثناء وغيره لازم الا انه قد يتعدى الى المفعول به
بمن كما تعدى الافعال اللازمة الى مفعول لا تتعدى بالحروف الجارة نحو قول العرب اذا خربت
الديار خلت الديار جمع دار من الانيس بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى الفاعل
كنصير بمعنى ناصر اى الساكن والانس او كل ما يونس به ويقال وما فى الدار انيس اى
احد كذا فى الصحاح وقد يضمن للمفعول اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعلوا هذا
وخلاك ذم بمعنى جاوز فيكون قولك جاءنى القوم خلا زيدا جاوز زيد وقد يحذف
الجار الذى هو من ويوصل الفعل الذى هو لفظ خلا الى المفعول به فيتعدى الى المفعول
به بنفسه فيكون المستثنى بعدها مفعولا به وبقال المنار هذا الحذف والايصال والتزموا
اى التزم النحات هذا التضمين اى جعله بمعنى جاوز او الحذف والايصال وهو ان يحذف
الجار المتعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل
المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به كقوله تع واختار موسى
قومه سبعين من قومه اى التزموا احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع فى باب
الاستثناء يعنى اذا كان خلا واقعا فى الاستثناء ليكون ما اى المفعول
الذى وقع بعدها منصوب صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا انه نصبه
محلى لا لفظى واما اذا التزم احد الامرين يكون صريحا كما كان الواقع فى صورة

وعدا ح
اولا فان كان مقدما
فهو القسم الثانى
وان لم يكن مقدما فلا يخ
اما ان يكون قبل
المستثنى منه ح

المستثنى بالا التي هي ام الباب اي اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فانه ما بعدها منصوب ولم يكن استثناء بالكونا عليهما اي خلا وعدا لانهما فعلان ماضيان ولابد لهما من فاعل ضمير مستكن فيهما كما يستكن في فاعل سائر الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم في باب الاستثناء كما في ... راجع لانه لابد له من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب اما الى مصدر الفعل المتقدم كائنا ما كان فعلا كان او ما هو اقرب للتقوى او اسم الفاعل منه اي من الفعل المتقدم او الى بعض مطلق من المستثنى منه وعلى التقادير الثلثة يكون الرجع مذكورا اذ لا يجوز الارجاع الى بعض معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اباه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا في الرضي وقيل ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في قوله تع علمت نفس اي كل نفس وقيل يستعمل بمعنى الكل واريد به ههنا هذا المعنى والتقدير اي في كل واحد منهما على التاويلات الثلثة جاءني القوم عدا مجاوزتهم زيدا او خلا مجاوزتهم زيدا مثال الرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم او جاءني القوم عدا الجائي منهم زيدا او خلا الجائي منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى الاسم الفاعل منه او جاءني القوم عدا بعض منهم زيدا اي كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر في المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذي الحال لربط الجملة الحالية لما سبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها وهاهنا ان الجملتان اي كل واحدة منهما في محل النصب على الحالية من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما في الامثلة المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة محضة فصفة نحو ما جاءني احد عدا او خلا زيدا وقيل لا موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهي حرف لا محل له منه وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها ولم يظهر من الظهور في الفاعل او من الاظهار في المفعول معهما اي مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا الا بالضمير وحده مع ان الماضي اذا وقع حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالا فترك الواو فيه وجوبا وان كان صفة فلم يكن فيه لفظة قد ولا الواو اصلا لفظة قد تقربه الماضي الى الحال اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية اما ظاهرة او مقدرة وههنا لم يكن ظاهرة بل يجب ان يكون مقدرة وفيه خلاف سيبويه والمبرد لما عرفت ليكونا اشبه اي ليكون كل منهما زيادة مناسبة بالا في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه التي هي الاصل في باب الاستثناء لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغير

فاستعماله

فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاولى بدلا منها لعلاقة ما **في الاكثر** اي النصب اي نصب المستثنى بهما اي بكل واحد منهما انما هو في اكثر الاستعمالات فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام في قوله في الاكثر عوض عن المضاف والى ان النصب المستثنى مختص باداة الاستثناء فان نصب المستثنى بهما كخلاهما لانهما فعلان ماضيان كما عرفت فيما سبق والفعل الماضي ينصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونهما في معنى الا ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاءني القوم زيدا الا فكذا ما كان في معناها ليتم امر النيابة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولا اثقال وقد اجيز الجر اي جر المستثنى بهما اي بكل واحد منهما بناء على انهما حرفا جر وهذا مذهب الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعدا لانه فعل متعد بنفسه قال السيرافي لا اعلم خلافا في جواز الجر بها اي بخلا منهما وقال ابن لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما والسيرافي تبع في هذا سيبويه وفي الاول الاخفش الا ان النصب اي نصب المستثنى بهما اي بكل منهما اكثر من الجر **وما عدا وما خلا** عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظ كان ههنا لاشتراكهما في نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال المص في الاكثر اي المستثنى منصوب ايضا كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا اذا كان واقعا بعد ما عدا وما خلا لان لفظة ما فيهما مصدرية وحروفها ثلثة ما وان وان تختص بالافعال اي الاولان تختص بالافعال بمعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها الا بالافعال نحو قوله تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بسعتها وقوله تع وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره دخولهما بالجملة الاسمية نحو لا نفع في الدنيا ما الدنيا باقية كذا في الرضي نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وما فيهما اما موقتة وهي اما نافية وهي لا تصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما لازمة وهي تلحق بالان دون الكل مثل قلما وطالما واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توصل الا فيها وههنا كذلك كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وهما ليست باحدهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهما ايضا ليست باحدهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كون احدهما ظاهر لوجوب كونها في الاول حقيقة او حكما فتعين انها لا تكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد فتعين ان تكون مصدرية

تأمل وانصف ولم اجد لك تقديره اي تقدير المثال الاول جاءني القوم خلو زيد بالاضافة
الى المفعول والثاني جاءني القوم عدو عمرو بالاضافة اليه ايضا بالنصب فيهما على
الظرفية اي على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل بتقدير مضاف
اي جاءني القوم وقت خلوهم اي خلو الجائي منهم وبعضا منهم او مطلقا منهم
او وقت خلو بعضهم من زيد والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ما سبق او
جاءني القوم وقت مجاوزتهم اي مجاوزة الجائي منهم اي تجاوز بعضهم عمرا على
قياس ما سبق وهذا الفعل اي النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف
في كونهما جزء الفعل ولمناسبة ما سبق في عدا وخلا في كونهما منصوبين على الحال فقط
او على الحالية عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اي بالنصب على ان يكون
كل واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا لجعل المصدر اي الذي هو خلو وعدو
بمعنى اسم الفاعل لكون الاستثناء في الحال شرطا عند بعض الحصر لما سبق
واما عنده فانه جاز على المشهور ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل
عليها احتيج الى التأويل بالمشتق فحمله ايضا اي جاءوا اي جاءني القوم خاليا بعضهم
من زيد او خاليا بعضهم من زيد وجاءني القوم متجاوز بعضهم عمرا او مجاوزا بعضهم
عمرا او مجاوز الجائي منهم عمرا ولم يذكر الاحتياج الضمير الى اسم الفاعل من الفعل
المتقدم كما ذكرناه في الوضعين بناء على ظهوره قياسا مما سبق في خلا وعدا
لا لكونه غير جائز وروى عن الاخفش انه اجاز الجر بهما بعدهما اي بكل واحد
منهما بناء على ان لفظة ما فيهما زائدة لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المص
هذه الرواية كما ذكرها في خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله ولعل
هذا اي النقل عن الاخفش لم يثبت من الثبوت اي لم يتحقق ثبوته عند المص
اصلا او ثبت نقله الا انه لم يعتد به اي لم يعده شيئا يعبأ به لان زيادة ما
في الافعال لم تسمع اصلا لا في الاول ولا في الاخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل
اذ ما وحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا مثل فبما رحمة ومما خطيئاتهم
وعما قليل ولعله اي لعل كل واحد من هذين الامرين لم يقل وما عدا وما خلا
في الاكثر كما قيل فيما سبق او كان بعدما عدا وخلا في الاكثر لثبوت نقله
واعتداده انتهى وكذا اي كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك
المستثنى منصوب اذا كان واقعا بعد ليس الا انه ثمه منصوب على المفعولية
وههنا منصوب على الخبرية لانه ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو
جاءني القوم ليس زيدا اي ليس الجائي منهم او بعضهم منهم زيد و كذا

المستثنى

المستثنى منصوب اذا كان واقعا بعد لا يكون لانه ايضا من الافعال التي تنصب الخبر فنصب المستثنى
على انه خبر بها نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا اي لا يكون الجائي منهم او بعضهم منهم بشرا
وانما يكون النصب اي نصب المستثنى واجبا اذا كان واقعا بعدهما اي بعد ليس ولا يكون
لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون الا خبرا
لهما فينصب على الخبرية ويلزم اي ويجب اضمار اسمهما اي اسم ليس ولا يكون اذ
جعلا ضميرا مستكنا فيهما في باب الاستثناء يعني اذا كانا من ادوات الاستثناء
ليكون اشبه بالا التي هي اصل في هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا
فقد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان
في المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى وهو اي الاسم ضمير
مستكن فيهما راجع الى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل المذكور المتقدم او راجع
الى بعض مطلق من المستثنى منه مطلقا ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر
الذي في الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاول لانه لا يصح ان يقال جاءني القوم
لا يكون المجيء منهم زيدا او ليس المجيء زيدا الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب
بمعنى الضارب فيصح وههنا اي ليس ولا يكون في التركيب مع اسمهما وخبرهما
في محل النصب على الحالية اي على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم
اما من فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثاني مضارع منفي والاول
ماض منفي وقد سبق ان الماضي والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا
بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون نكرا او معرفا
باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليس زيدا او لا يكونون زيدا وما اتتني امرأة
لا يكون فلانة وليست فلانة ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة
تأنيث تقول ما رأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل
ذلك في خلا وعدا كذا في الرضي وكذا في ما خلا وما عدا لانه ليس في فعليتهما
خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فعليتهما خلافيا فجاز الجر بهما ولم يجز
فيهما شيء سوى النصب ولما فرغ من بيان الافعال التي يستعمل في الاستثناء
كانت مخصوصة له اولا ولو كانت ناصبة على المفعولية او الخبرية اراد
ان يبين افعالا تتصرف اولا فقال واعلم انه اي الشان لا يستعمل هذه الافعال
اي الافعال الناصبة للمستثنى اللاتي المستثنى المتصل الغير المفرغ فاستعمالها
في الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها
لا يستعمل في المستثنى المنقطع والثاني ان يكون المستثنى منه مذكورا يعني لا يجيء

الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال افعال مركبة تقتضي فاعلا ومتعدية او ناقصة
تقتضي مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما التحن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى
المستثنى ولو كان تاويلا ينبغي ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون
من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل
المتكن تقتضي مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا ولا تصرف في المفعول
فيها نايبة ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهي افعال غير متصرفة
في العمل والمانع من التقديم ولا يكون لها مضارع في الخمسة الاول والاخر للاربعة
الاول تثنية وجمع ولا يغير لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن ولا الى مجهول
لانها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير مما ضرب فكذا هذه ولانها اي هذه
الافعال قائمة مقام الا التي هي الاصل في هذا الباب وهي نائبة عنها لما عرفت
وهي اي كلمة الا لكونها حرفا لا تصرف فيها لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان
بدلا منه ونائبا مناب الثاني من المواضع المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن
المختار ان يجعل المستثنى بدلا المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا
وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل على استفهام او نهي
او نفي صريحا او مؤولا **يجوز فيه** اي في المستثنى المتصل المؤخر عن المنقطع
والمقدم **النصب** اي نصب المستثنى على الاستثناء **واختيار البدل**
اي جعل المستثنى بدل البعض عن المستثنى منه **فيما بعد الا** بدل من قوله فيه ومتعلق
ايضا بيجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة
في محلة كذا وصل في المسجد في مكان كذا اي في المستثنى الذي وقع بعد الا وهذا
هو الشرط من تلك الشروط كان الضمير المجرور في قوله فيه فيكون في محل ما في
قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا على ما فهم من تفسير الشارح
ايضا لكون المستثنى واقعا في كلام اي في محل يكون ذلك المكان متأخرا عن الا
وعلى هذا المعنى لا يكون فيما قبله من ان ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا
المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقا
بيجوز فيكون الظرف الاول تاما والثاني فاما قوله هذا احتراز عما اذا كان
اي المستثنى الذي كان واقعا بعد سائر ادوات الاستثناء اي باقي
كلمات تستعمل في الاستثناء سواء كان فعلا او اسما حاشا او ناقصا
مثل عدا وخلا وغيرهما من الافعال والاسماء التي تستعمل فيه **في كلام غير موجب**
حال ايضا منه اي حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا ايضا

ان ظرف

ان ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة في محلة كذا في بيت كذا
وهذا هو الشرط الثاني من تلك الشروط واحترز به عما اذا وقع غير مستثنى
وقع في كلام موجب فان المستثنى الواقع فيه منصوب وجوبا كما مر تفصيله
و الحال انه **قد ذكر المستثنى منه** فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال
والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الافضل في الحال بالواو وصله وهذا هو الشرط
الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلث مترادفة احترز به عما اذا لم
يذكر المستثنى منه بعني عن الكلام الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا فان في الثاني
اي في كون المستثنى منه غير مذكور في الكلام يعرب المستثنى على حسب العوامل
اي على ما يقتضي العامل من رفع او نصب او جر على ما سياتي ووقع في بعض
النسخ اي نسخ المتن بفتح النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن
كلمة اسم ما ينسخ منه ذكر المستثنى منه مكان وذكر المستثنى بالواو بغير واو
متعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذي قدرناه بقولنا وقع بناء على انه
اي قوله ذكر المستثنى منه صفة بعد صفة لقوله كلام غير موجب لكن بتقدير
ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت للنكرة يلزم الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط والا تكون اجنبية اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
منه وقال المحشي عصام لا وجه لان يجعل احد على هذه النسخة خلافا للنسخ التي توافق
النسختان في المعنى لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى
وذلك لا يكون يسند اليه صفة ترتب على غيره اي لم يجب الانفصال
وان يقال المستثنى هو منه هو الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة
بين الضماير من الامور المهمة لاسيما في التعريفات ولم يشترط دفع لما يرد
ان كان اشترط القيود الثلثة في جواز نصب المستثنى وكون البدل هو
المختار فيشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على
المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب
نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البدل مختارا
فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا
ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف ههنا ان لا يكون المستثنى
منقطعا ولا مقدما لانه لكلهما قد علم فيما سبق من انه يجب نصبهما على الاستثناء
في قوله او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر فاكتفى بذلك
اي بما ذكر فيما سبق ولم ياخذهما في القيود **نحو ما فعلوه الا قليل** بالرفع

اي برفع قليلا على البدلية او بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو
التي هي علامة الرفع و ما فعلوه الا قليلا بالنصب اي نصب قليلا على الاستثناء
منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الا وقع ايضا في كلام غير موجب
وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران
الاستثناء والبدل الا ان الثاني وهو البدل هو المختار كما سيجيء هذا اشارة الى حالة
الرفع واما حالة الجر نحو ما مررت باحد الا زيد يعني بجر زيد على البدل ايضا
يعني ان يكون بدل البعض من احد تقديره الا مررت بزيد كما ان تقدير ما فعلوه
الا قليل الا فعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل البدل منه في البدل او الا زيدا
بالنصب اي بنصب زيدا على الاستثناء اي على ان يكون مستثنى من احد والمثال
حالة النصب فنحو ما رايت اي ابصرت لان الروية ههنا ليست من افعال
القلوب احدا الا زيدا بالنصب يعني نصب زيدا لا يخلو اما ان يكون بطريق
البدلية او طريق ان يكون بدلا المختار او يكون بطريق الاستثناء او بطريق
ان يكون مستثنى وهو جائز غير مختار فالبدلية يجوز ان تعتبر في الاحوال
الثلثة ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته
فقال وانما اختاروا البدل في هذه الصور اي انما رجح النحاة البدل على
الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة لان النصب على الاستثناء
اي نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى انما هو ليس
الا بسبب التشبيه اي تشبيه المستثنى بالمفعول في كونه كل واحد منهما
فضلة وشبها بالمفعول معه في كونه معمولا بواسطة الا ولان المستثنى
من المنصوبات بالفاعل لا بالاصالة عطف على قوله بالمفعول اي لان النصب
فيه ليس بالاصالة ولان الاعراب من بواسطة الا كما قلنا واما
اعراب البدل من الرفع والنصب والجر فليس الا بالاصالة لما علم ان البدل
يكون بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا بلا واسطة ولا شك ان الاعراب
بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب الذي لا يكون
الا بالتشبيه بالغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى فيما امكن يكون هو
الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف في عامل البدل والخلاف في عامل
المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل
دخول كلمة الاستثناء عليه لا بشرطين والفرق بينه وبين القسمين
ان المستثنى في القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل

والاستثناء

والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الا وجه واحد معرب اي المستثنى
على حسب العوامل الحسب بتحريك القدر اي على قدرها فان قدرها ثلثة رافع وناصب
وجار فما للاعراب على قدرها يكون بكفاية من الانواع الثلثة منها اي بما يجيء من الرفع
والنصب والجر يقتضيه اي يطلبه العامل فيه اشارة الى ان اللام في العوامل للجنس ولام
الجنس اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمع ويراد به الجنس من الرفع بيان ما في قوله بما والنصب
والجر المقصود ان يرفع ان كان العامل يقتضي رفعه نحو ما جاءني الا زيد وينصب
ان كان يقتضي المفعول ونحوه ان كان يقتضي الجر نحو ما رايت الا زيدا وما مررت الا
بزيد ولكن انما يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما اذا كان المستثنى
في الكلام غير مذكور لانه اذا كان المستثنى منه مذكورا اما في كلام موجب فيكون
نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء
ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ الاما في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص
ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال المال بزيد ان
المال له دون غيره الا ان الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة كقوله
تعالى يختص برحمته من يشاء وههنا ادخلها على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور
على هذا المستثنى لانه انما كان مفرغ بني للمفعول من باب التفعيل له اي للمستثنى
العامل من المستثنى منه يعني لان العامل عن العمل في المستثنى منه بحذفه لعمله في المستثنى
فقط والمراد بالمفرغ ههنا المفرغ له بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ
نفس العامل واما مفرغ له فهو المستثنى كما يراد بالمشترك اسم مفعول من اشترك
المشترك فيه اي الذي وقع فيه الاشتراك واما المشترك لمن كان شريكا وهو
اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب فيه اشارة الى ان الواو
للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله يعرب
الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثاني واشتراط ذلك اي كون المستثنى
واقعا في كلام غير موجب ليفيد اشارة بقوله واشترط الى ان اللام الجارة
متعلقة بمفهوم الكلام اي ليفيد الكلام فائدة صحيحة لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب
لا يفيد فكيف يكون صحيحا اي صحيحا لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام
جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة المخصوص لجماعة من الناس من
جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا في الكلام
الموجب فينبغي ان يشترط غير الكلام الموجب مثل ما ضربني الا زيد
والشرطان قد وجدا فيه اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد لانه معناه ما ضربني

احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فايدة صحيحة بخلاف ما اذا كان الكلام موجبا نحو ضربني الا زيد
كاملا ان معناه ضربني كل احد الا زيد فانه لم يفرض فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا اذ لا يصح
ان يضرب كل احد الناس الا زيد لظهور الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص الا ان يستقيم
المعنى مستثنى من نحو الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من
الرفع والنصب والجر في الكلام حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات
الا اذا استقامت معنى ذلك الكلام في يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام
الموجب ايضا الحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير
بخلاف اعرابه في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة
لا توجد الا بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت اما من الثبوت بنى للفاعل او من الاثبات
بنى للفاعل على سبيل العموم بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الانواع واحدا
نحو قولك كل حيوان ويعرفونه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة يحرك من التحريك
فكه الاسفل وهو الذي يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصف بالاسفل عند المضغ
يقال مضغ الطعام اذا لاكه في فمه بالقاد والعلى المعجمتين وبابه نصر الا التمساح
والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية
سورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه الحكم على سبيل
العموم لا مما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل
العموم والتمساح دابة توجد في جميع النيل الا مدينة سيوط وهي فوق مصر
بانثى عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فمثله الموضع لا يدخله التمساح لانه قد
طلسمه الفلاسفة المتقدمون حفظا منهم على اهل مصر لانها تغرقهم غاية الضرر
ومتى جاوز التمساح بهذا الموضع مات واستلقى على ظهره ويلعب به الصبيان
كذا في عجائب المخلوقات او يكون هناك اى في الكلام الموجب قرينة اى علامة
ظاهرة دالة على ان المراد بالمستثنى منه الذي هو غير مذكور في الكلام كامر
ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروطا بان يكون المستثنى غير مذكور
جماعة معينة يدخل فيه المستثنى قطعا اى جزما بلا شك نص على التمييز مثل قرائت
الايوم كذا فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرائت لانه لا يستقيم ان يقرأ
في جميع الايام الا اليوم المعين اراد وقت القراءة اى صدرت مني القراءة
كل يوم بحيث لم نترك يوم الا يوم كذا اى الا يوم الجمعة فثلاث وقع منه
الترك لظهور ان اى ان لا يريد المتكلم بهذا الكلام جميع ايام الدنيا
لانه يعلم جزما انه ليس في وسعه ذلك لان بعض ايامها قديمة وهو غير مخلوق

وبعضها

وبعضها فاتية وهو حي وبعضها سيأتي وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة
في الايام الماضية لا الاتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءته مستمرة متصل بعض ايامها ببعضها
بحيث لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لا يتاتى في الايام الاتية بل لا يريد بكلامه هذا الا ايام
الاسبوع بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة
من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال بالفارسية هفته يعني قراءت
اتفاح كنيم در هم هفته يك لكي يك دوز ازان هفته قرائت ابقاح نمي كنيم لا جمع سبع
بفتح السين وسكون الباء يعرف بالعالم او ايام الشهور او نحو ذلك اى ادنى منها مثل
خمسة عشر يوما او عشرين يوما او ستة ايام او خمسة ايام او اكثر من الشهور مثل
شهرين او ثلاثة اشهر او اربعين يوما او خمسين او ستة وستين او غير ذلك مما يكون
اغبانه ولعل ما خبر مقدم ان يقول مبتداء كما لا يستقيم المعنى الجار والمجرور متضمن
معنى الشرط لان لفظ ما يكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف
تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الكلام الموجب في بعض الصور مثل ضربني الا زيد وكذا حالة النصب والجر ولا يقع
المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد بهذا المعنى دخول الفاء
في قوله فربما بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب على الفعل
لا يستقيم المعنى اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام غير الموجب
ايضا اى كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب نحو ما مات
الا زيد اذ لا يصح ان يقال ما مات احد وما مات كل احد الا زيد او هو ظاهر اذا كان
الحال وان كان كذلك فينبغي ان يشترط في غير الكلام الموجب ايضا اى كما اشترط
في الموجب استقامة المعنى اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغي ان تقول
ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب وان يستقيم
المعنى فيكون القيد ثلثة وايضا اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا انه لا يصح
مثل قرائت الايوم كذا الا بعد تخصيص اليوم المستثنى منه بايام الاسبوع
الذي هيهنا دخلت على المقصور عليه يعني مثلا ان يقال قرائت كل يوم من ايام
الاسبوع الايوم كذا مثلا قد سبق وقت انتجاب مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في نحو ضربني الا زيد وذلك التخصيص يكون بان يخص المستثنى منه بكل واحد من
جماعة مخصوصين يعني يكون المستثنى منه تماما لكل واحد من جماعة واحدة فقط
ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة اذا كان هناك اى عند الاستثناء
من الكلام الموجب قرينة حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب

ما الطائفة ضربت الا زيدا فان حاله يدل على انه لا يريد كل واحد عام يريد من الحلبة الفلانية
او من القرية او نحوهما فيكون التقدير ضربت كل واحد من محلة كذا الا زيدا او مقالية كقول
المضروب لمن قال من ضربك من محلة كذا ضربني الا زيد اي ضربني كل احد من تلك المحلة الا زيد
اذا عرفت هذا فلا فرق بين هذين الصورتين اي بين قوله الا زيد في لا يجوز وبين
قوله قرأت الا يوم كذا فيجوز في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة الدالة
على جوازهما وغير جائزة بدونها اي بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت
انه اذا وجد قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز
سواء كان الكلام موجبا او غير موجب واجيب عن الاعتراض الاول بان
الجزء في بناء الاحكام الكلام ونصب الدلائل في هذا الفن هو الغالب
يعني والغالب في الايجاب يعني اذا كان الكلام موجبا عدم استقامة المعنى
على العموم اي على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم ما لم يكن قرينة
ولا يقتضي التكرار ولا يستوعب الازمان والغالب في النفي بحكمه يعني الغالب
فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه لان اشتراك جميع افراد الجنس المراد
بالجنس هنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس اربعة على ما بين في كتب المنطق
الجنس الاسفل كالانسان والوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس
الاعلى كالجوهر في انتفاء متعلق بالاشتراك تعلق الفعل بها اي بتلك الافراد
اي لان جميع افراد الانسان مشتركة في تعلق الفعل بها نفيا ومخالفة
عطف على اسم ان اي ولان مخالفة واحد اي فرد واحد اياها اي افراد الانسان
الجنس في ذلك متعلق بالمخالفة اي في تعلق الفعل بها مما يكثر ويغلب عطف
تفسيري نظيره قوله مما يكثر مثل ما ضربت الا زيدا فان تعلق الضرب لكل واحد انتفاء
وتعلقه لواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعني ان يكون الفعل منفيا عن كل
احد بحيث لم يثبت ولم يوجد مثبتا عن واحد معين وهو زيد كثير وغالب وهو
ظ ومثله ايضا ما رأيت الا زيدا او ما مررت الا بزيد واما اشتراكها اي اشتراك
جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها اي بتلك الافراد ثبوتا ومخالفة عطف
على الاشتراك واحد من تلك الافراد اياها اي الافراد في ذلك اي في تعلق
الفعل فمما يكثر الغلبة جواب اما والجار والمجرور خبر كما في المثال المذكور في الشرح
من قرأت الا يوم كذا لان تعلق القراءة فيه في جميع افراد الجنس وهو هنا
اليوم وافراده كل واحد منه خف و[illegible] ولم يتعلق بفرد منها ف
لم يقع فيه وبان الرقي عطف على قوله بان الغير باعادة الجار ثالثة

الا انه جواب

الا انه جواب الاعتراض الثاني بقوله وايضا لا يتجه اه يعني واجيب عن الاعتراض الثاني
وهو قوله وايضا لا يتجه اه بانه الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا الذي ذكر
في المتن مثالا لاستقامة المعنى وبين قولك ضربني الا زيد الذي حكم بعدم صحته ليس
اي الفرق بينهما بشيء من الاشياء الا بظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض
معين من المستثنى منه مقطوع بالجر صفة نسبته لقوله بعض وقوله بالرفع نائب
فاعل لقوله مقطوع والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه
اي دخول المستثنى فيه اي في المستثنى منه في الاول متعلق بالظهور اي في المثال
الاول وهو قرأت الا يوم كذا قوله العرف اسم ان وقوله ليس الا بظهور له
ضربا لا تستحق انه لا يريد جميع الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر وغير ذلك
وعدم ظهورها عطف على قوله بظهور قرينة اي ليس الا بعدم ظهور قرينة
دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع فيه في المثال الثاني وهو
قوله ضربني الا زيد فلو قام اي وجد في المثال الثاني الذي هو ضربني الا زيد ايضا
اي كما وجدت قرينة في المثال الاول وجدت في المثال الثاني قرينة ظاهرة الاولى
مضاف اليه لقوله ظاهرة وهي صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت
برجل حسن الوجه كما اذا قيل للشاكي والمتظلم حيث يقولون انه مضروب ومظلوم
من ضربك من القوم على ان تكون اللام للعهد الخارجي بقرينة شكواه وتظلمه
بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح اي القوم الداخل فيهم
زيد مرفوع على انه فاعل قوله الداخل فقلت في جوابه ضربني الا زيد اي
ضربني كل احد من القوم الداخل فيهم زيد لم يبق فيهم فرد ولم يضربني الا زيد
فانه لم يضربني فالظاهر بناء على السؤال المحقق ان ذلك اي قولك في جوابه
ضربني الا زيد ايضا كان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة
الحالية كذلك هذا المثال مما يستقيم فيه المعنى وانما قال فالظاهر لان وجود
مثل هذه القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب لكن اي
الا ان الغالب في مثل هذا المثال عدم وجدان قرينة كذلك اي قرينة حالية
تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله في المستثنى منه بقينا في الكلام
الموجب والنادر يحمل ما هو الاصل ~~وهو بقينا في الكلام الموجب والنادر~~
عدم وجود القرينة هو الاولى فالغالب فيه اي في الكلام الموجب عدم استقامة
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه والغالب في الكلام الغير الموجب
استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط في الموجب

استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب علما بما هو الاول وهو الاستقامة وعدمها
غالبا وما بين ان استقامة المعنى في الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب
العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال ويعرب متعلق بقوله اي جر
اي ومن لا بل ان المستثنى المفرغ اي المفرغ له لا لسبق انه كان من قبيل الحذف والايصال
لا يكون اي لا يوجد في الكلام الموجب بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب
الا ان يستقيم المعنى اي الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه يقع المستثنى
المفرغ في الموجب نحو توسط الا بين اسم الافعال الناقصة التي هي مصدرة
بحرف النفي وبين خبرها مع بقاء العمل مفادا رفعا ونصبا ما زال زيد
الا عالما وما برح زيد الا مقيما وما فتئ عمرو الا مسافرا وما انفك زيد
الا قائما اذ معنى اي لان معنى ما زال اي الفعل الذي في اوله حرف النفي ثبت
لان نفي النفي اثبات لان زال وانفك ونحوهما معناه النفي مثل انتفى وعدم وبات
وغيرها ونفي النفي اثبات متحقق لان معنى ما مات زيد ثبت ووجد
لان اذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه
الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي ونفاه وبقي اصل
الفعل وهو الثبوت فيكون بمعنى ما زال وانفك ثبت ودام فيكون المعنى
اي معنى ما زال زيد عالما ثبت زيد دائما اي حال كونه دائما ومستمرا في جميع
الصفات سواء كانت متقابلة او غير متقابلة من قبلها الا على صفة
العلم فلا يستقيم هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان يجمع الصفات كلها في زيد
لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك ولانه
يكون مثل ضربني الا زيد فكما لا يستقيم هذا لما عرفت كذلك لا يستقيم
ذلك وقال الشارح الرضي في هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه يمكن ان يجعل
بحمل الصفات التي نفيت عنها العلم على ما اي على صفة يمكن ان يكون كما اشتم
يكون على الجار والمجرور ضميرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتاويل الصفة
ويجوز ان يكون فاعل يمكن وهي صفة ما او صلتها مما لا تنافي بيان لما
في قوله على ما يمكن اي من الصفات التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها
في شخص واحد ويستثنى من جملتها العلم كما يقال مثلا ثبت زيد دائما على جميع
الصفات المثبتة فيها غير الصفات التي لا استحالة في اجتماعها في محل
واحد في وقت واحد الا على صفة العالمية كالصحة والبلادة
او يجعل عطف على يجعل اي او يمكن ان يجعل ذلك اي ما زال زيد الا عالما على المبالغة

في نفي

في نفي صفة العلم عن زيد او مبالغة فوق ان يقال اكمل في زيد انه جمع جميع الصفات المتقابلة
والضاد بعضها لبعض الا صفة العلم فانها لا توجد فيه كانك قلت الخطاب متروك من
ان العين بل هو معرف لكلام مخاطب به كقولك ولو ترى اذ وقفوا على النار في قوله
ايها الخاطب الخ اي يجعل فيه اي في زيد على سبيل الفرض والتقدير جميع الصفات التي
المتقابلة التي يستحيل اجتماعها في محل واحد الا صفة العلم اي مبالغة فوق ان يقال مثل
هذا الكلام في حقه لانه يمكن ان يجتمع جميع الصفات المتقابلة المستحيل الاجتماع
ولا يمكن ان يوجد فيه شيء من العلم انتهى كلام الرضي ههنا وعلى التقديرين متعلق بقوله
يستدرج ابو ينبلح يعني ويدخل قوله ما زال زيد الا عالما على التقديرين اي على
التقدير الاول والتقدير الثاني في صورة الاستقامة اي استقامة المعنى ولا يخفى
اي لا يكون خفيا على المتفطن اي المتفكر بجودة عقله وقوة ذكائه انه اي الشأن
يمكن نقل هذه التاويلات اي جنس التاويل الذي اوردها الرضي وامثالها
وانما قال هذه التاويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر الى نقل الرضي بل يجوز
ان يؤول بتاويلات اخر ارجاع بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهي مع اسمها
وخبرها في محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى جميع المواد الايجابية اي جميع
الامثلة التي تكون موجبة غير سالبة ولا في معناها عند ارادة الاستثناء الى صورة
الاستقامة اي استقامة المعنى في الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع
فيوجد المستثنى المفرغ في كل كلام سواء كان الكلام غير موجب او موجبا فلا يصح
قول المص بل قول النحاة في هذه المواضع وهو وكلهم في غير الموجب كما يقال بناء على
التوجيه الاول مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد منه كل فرد يتصور منه الضرب من عارف
بيانه من قبيل تقدير ضربني كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن عرفه الا زيد فيستقيم
المعنى فيصح هذا المثال وغيره او المقصود عطف على قوله المراد منه اي من قولهم ضربني
الا زيد بناء على التوجيه الثاني المبالغة في علو شأن الغني المحتج محذور على وزن
دخول مضاف الى فاعل وهو المجتمعين بمعنى الكثرة اي غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث
لا يمكن احصاؤهم على ضربك متعلق بقوله المجتمعين وفي بعض النسخ على ضربي بالاضافة
الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لانه اول الكلام وهو ضربني بالياء
فيكون التغيير مناسبا للمغير بالفتح فالحق ما قاله المص اذ لا يلزم ان يكون استقامة
المعنى شرطا لكي يصح الكلام بظاهره ويحمل المراد ولما بين احكام في المستثنى
الثاني من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد ان يفصل المواضع التي تعذر
فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل محلا بالمختار الا انه فصل بينها بالقسم

الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة الاعراب على حسب العوامل وليكون الاقسام الثلثة للمستثنى
متوالية بلا فصل بينها فقال **واذا تعذر البدل** اي امتنع ان يجعل المستثنى بدلا من حيث حمله
اي حمل البدل الذي هو المستثنى **على اللفظ** اي على لفظ المستثنى منه اي على اعرابه الملفوظ
او المقدر **حمل على الموضع** اي يحمل المستثنى الذي هو البدل على موضع المستثنى منه اي على محله
لا على لفظه اي لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اي على اعرابه اللفظي او التقديري لانه متعذر
بل يحمل على اعرابه المحلي ويجعل بدلا منه محلا بالمختار وهو البدل بناء على قدر الامكان اي على
ما امكن وهو الاعراب المحلي لان اللفظي والتقديري متعذر ولا ينصب على الاستثناء
ليكون محلا بغير المختار لان المختار ما دام يكون ممكنا لا يصار الى غير المختار وذلك
التعذر في اربعة مواضع ذكرها المص بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية
والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام
ثلثة اورد لكل واحد منها مثالا الاول ما اذا كان المستثنى منه فيه مجرورا بمن الاستغراقية
مثل ما جاءني من احد الا زيد فان لاحد حالين لفظ حاله ومحله والاول
مجرور بمن والثاني مرفوع على انه فاعل جاءني فزيد بدل مرفوع لفظا محمولا على موضع احد
اي محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاءني لا مجرور لفظا محمولا على لفظ اي على لفظ
احد لان البدل من لفظه متعذر لما سيجيء **و** الثاني ما اذا كان المستثنى منه فيه مبنيا لفظا
ومنصوبا محلا بان يلي لا النفي نكرة مفردا او مضافا او شبها به مثل **لا احد فيها**
اي في الدار فان لاحد في هذا المثال ثلثة احوال لفظ حاله وهو البناء على الفتح ومحل
القريب وهو نصب على انه اسم لا ومحل البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد
بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب في التعذر سيان
لما سيأتي **الا عمرو** فعمرو في هذا المثال بدل مرفوع محمول على محل احد وهو المحل
البعيد لا منصوب محمول على لفظه او محله القريب **و** الثالث ما اذا كان
المستثنى منه فيه خبرا لما ولا المشبهتين بليس مثل **ما زيد شيئا** فان شيئا
حالين لفظ حاله وهو النصب بما ومحل وهو الرفع بالابتداء **الا شيء لا يعبأ**
به مبني للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع به تانيه اي لا يعتد به
للمفعول ايضا فشيء بدل مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه
اي على لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر وقوله لا يعبأ به ليس بموجود
في اكثر النسخ قيل في تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد
التمثيل لا المعنى ويرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء عن نفسه
وهو غير جائز ولانه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها وعلى ما وقع في بعضها

اي بعض النسخ

اي بعض النسخ فهو مبتدأ او صفة الشيء المستثنى خبره وعلى متعلق بالخبر اي فقوله لا يعبأ به صفة
الشيء المستثنى بناء على ما وقع في بعضها قيل في توجيهه انما وصفه به مع انه لا حاجة اليه
لما ذكرنا لئلا يلزم استثناء الشيء من محله اي استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد
الثنيا في محله شيء وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد الثنيا
شيء في محله سواء كان اقل او اكثر او مساويا للمبقى وههنا لم يبق شيء بعد الثنيا
فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان علي مائة الا مائة واما اذا وصف بكون الشيء مخصوصا
بوصف فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان علي مائة الا مائة جيدة
ولا يخفى انه اي الشان لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه اي على المستثنى
من صفة مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات غير الشيئية
او لا يزيد عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط فيكون الشيء الاول
بهذا الاعتبار عاما وخص المستثنى بما هو شيء لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشيء الاول لان الخاص
يكون داخلا في الشيء العام فيجوز استثناؤه منه كما في قولك لفلان علي مائة
دراهم فانها عامة لان يكون جيدة وردية ومتوسطة ويكون عارية عنها
الا مائة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار استثناء
المائة الثانية من الاولى لكان بهذا الاعتبار ادق لانه لا يطلع عليه ولا يفهم
الا اولي الالباب والطف لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان
ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان المستثنى منه فيه مجرورا بالباء الزائدة
لتاكيد غير الموجب مثل ما زيد او ليس زيد وهل زيد بشيء الا شيء على ما فهم
من الرضي ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه
اراد ان يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب اللف وبين الشارح اخير
ما يتعلق به حرف التعليل فقال وانما تعذر البدل حملا على اللفظ اي على المستثنى
منه في الصورة الاولى من الصور المذكورة وهو ما كان المستثنى منه فيها مجرورا بحرف
الجر يعني من الاستغراقية **لان من** الاستغراقية قيدت بالاستغراقية ليكون المثال
لا تزاد في الاثبات اتفاقا لان من تزاد في الاثبات عند الاخفش
والكوفيين ايضا الا ان الاستغراقية لا تزاد اتفاقا اي باتفاق النحاة **بعد**
الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا فيه بآلة الا فان همزة افعل ههنا للصيرورة
مثل قولك ما جاءني من احد الا زيد لانتقاض النفي الذي هو في ما جاءني
بالا لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعني ان كان

ما قبلها منفيا يكون ما بعدها مثبتا وان مثبتا يكون منفيا وههنا ما قبلها منفي من حكون لا لاثبات
ما بعدها بنقض النفي الذي فيما قبلها وعلى قوله لا تزاد بعد الاثبات يعني بتى وجه
بقوله لا تجامع لان من الاستغراقية تزاد في الكلام الغير الموجب يعني النفي لتاكيد
النفي لان النفي يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فينبغي
ان يكون من الاستغراقية تاكيد النفي الاستغراقي ولا نفي ها هنا بعد الانتقاض
اي بعد انتقاض النفي بالا لان يوكد من الاستغراقية فلو ابدل المستثنى
على اللفظ اي حملا على لفظ المستثنى منه حملا بالظاهر وقيل ما جاءني من احد
الا زيد بالجر اي بجر زيد حملا على لفظ احد لكان هذا القول اي المستثنى في قوة
قولنا جاءني من زيد لان البدل يكون بتكرير العامل اي عامل البدل منه والعامل في البدل
منه لفظا من فيلزم تكرارها مع ما تعلقت به فيكون التقدير ما جاءني احد الا
جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك اي زيادة من في الاثبات
غير جائز لانك عرفت انما تزاد لتاكيد النفي يعني لتستغرق جميع افراد النفي مثلا
اذا قلت ما جاءني من رجل فمعناه ما جاءني من احد الى اقصاه واذا لم يكن
نفي لم تزد لعدم الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلا فائدة
فوجب الحمل على المحل ليكون حملا بالمختار بقدر الامكان وانما تعذر البدل
حملا على لفظ البدل منه في الصورتين الاخيرتين الاولى قوله ولا احد فيها الا عمرو
والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به لانه اي الشأن لو ابدل المستثنى
على اللفظ اي حملا على لفظ المستثنى منه وقيل في كيفية ابدالها لا احد فيها الا عمرا
بالنصب وهو غير جائز ايضا اي نصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل ما زيد شيئا
الا شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا لانه فتحة اي لفتحة احد
وان كانت مشابهة الا انها مشبهة بالحركات الاعرابية في حصولها بالعامل
وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ في الحركات الاعرابية نحو جاءني زيد ابو بكر
كذلك ههنا يحمل على اللفظ لا لانها اي فتحة حصلت بطريق لا فيكون عارضة
اذا كان الامر كذلك فيه اي تلك الفتحة في العروض والحصول كالنصب
الحاصل بالعامل فكما يحمل على ذلك النصب كذلك يحمل على هذه الفتحة متى
تعذر لان في المستثنى المحمول على لفظ احد حقيقة تمييز من النسبة الاضافية
التي في تقدير لا للنفي البدل في تكرير العامل او حكما عطف على حقيقة
الاكتفاء بعامل المبدل او باشارته الى المبدل لنفي لفظة لا فيه اي في البدل
بهذا القول اي البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لا تبنى

بعدلا لان المعرفة لا تقع بعدها الا مرفوعة فضلا عن البناء او النصب ان حمل على محله القريب
وذا ايضا غير جائز لانه لا لا تعمل في المعرفة كما سبق واذا لم يجز التقدير حقيقة او حكما
تعذر الحمل على لفظ او محله القريب لانه لو حمل النفي المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل على
محله البعيد ليكون محلا بالمختار بقدر الامكان وكذا اي كما في الحال في قوله ما زيد
شيئا الا شيء لانه لو نصب وحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه وهو الشيء الاول
ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب لا بد من تقدير ما في
المستثنى كذلك حقيقة او حكما لتحقق لفظ ما فيه اي في المستثنى المحمول على لفظ المستثنى
منه وانما لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظ فوجب ان يحمل على
المحل البعيد ليكون محلا بالمختار بقدر الامكان وما ولا لا تقدران هذا من قبيل
عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد اي ولانه ما ولا لا تقدران
بنفي للمعمول في المستثنى المحمول والعامل ان ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف
والبدل مقدر لكون كل منهما مستقلا لانه غير تابع اما في المعطوف فلكون
حرف العطف فاصلا قائما بمقام العامل واما في البدل فلكونه مقصودا بالنسبة
فظاهر جاز من حكم التبعية وفي سائر التوابع العامل في التابع هو العامل في
المتبوع بحكم الانسحاب في سراية حكم العامل في المتبوع اليه لانها عين المتبوع
لان التاكيد عين المؤكد والصفة تخصص او توضح متبوعها وعطف
البيان يوضح متبوعها ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر
التوابع في الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب
الاول بقوله لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل فيه وبعض النحاة ذكر
المصنف وسلوك الذال والصواب هو الاول يعرب بالمعامل والى المذهب
الثاني بقوله او حكما اذ الشيء مبني للمفعول بدخوله اي بدخول العامل على البدل
منه واعتبر مبني ايضا سراية حكمه اي حكم العامل اليه اي الى البدل ولما كانت في هذا
نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على البدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله فانه
اي الاكتفاء بدخول العامل على البدل منه باعتبار السراية في قوة التقدير
لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرا حال كونهما اي ما ولا عاملتين
في المستثنى المحمول على البدل منه اثباته له لان انتصاب عاملتين على الحال
ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله
تقدران على تضمين معنى الجعل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي الذي هو علة لعملهما بالا لان الكلام ربما

تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك
لانهما اى ما ولا عملتا في اسمها وخبرها للنفي اى لاجل النفي فكان النفي سببا
للعمل فينبغي ان لو لم يكن فيهما نفي لم تعملا لان مدار عملهما على النفي وان و الحال انه قد
انتقض النفي الذى كان سببا لعملها ومدار العمل بالا لما سبق انها اذا وقعت
بعد النفي توجب اثبات ما بعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب
انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحكم انتفى وفي اى ولا تقدر رفعه في الصورة
بعينه لا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء البدل على اللفظ اى حملا
على لفظ المستثنى منه حال المستثنى على المحل اى على محل المستثنى منه لكونه محلا بالمختار
بتقدير الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية
اعني على المبتداء والخبر غلبت على عاملها الذى هو المعنوي لكونها لفظية
واللفظي اقوى من المعنوي فلا يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوي اذا كان
اللفظي حرفا لضعفه في العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم
لا التبرئة ونعت اسمها على محله مرفوع في المثال الاول بدل مرفوع على
انه محمول على محل احد يعني محل البعيد وهو الذى محل البعيد الرفع بالابتداء
لتخصص بالعموم لوقوعه في حيز النفي مثل احد غيرك كما سبق ونصب
في المثال الثاني بدل مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الذى محل شيئا
الرفع بالجزئية على انه معمول بالعامل المعنوي كما سبق انه لا يجوز ان يعتبر
العامل المعنوي اذا كان العامل اللفظي ضعيفا بان كان حرفا فان قلت
لا احد في هذا المثال اى في قوله لا احد فيها الا عمرو محلان اعتبار العامل
اللفظي والعامل المعنوي بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر مبتدأ
محذوف وهو احد ذلك المحل منه ما الا الذى لنفي الجنس لان اسمها
الذى يكون منصوبا بها محلا ومحل بعيد عطف على قوله محل القريب
على التوضيح وهو الذى المحل البعيد فيه رفعه بالابتداء يعني بالعامل
المعنوي كما عرفت سابقا فلم اعتبروا اى النحاة حمل البدل المستثنى
على محل البعيد وجعلوه مرفوعا لا القريب يعني لم يعتبروا المحل القريب
ويجعلوه بدل لانه لان اذا كان في الشيء اعتباران قريب وبعيد فالقريب
هو الاولى بالاعتبار لقربه فاعتبار الحمل على المحل البعيد يلزم اعراضا
عما هو الاول والاليق وذا غير جائز قلت لان محل القريب انما هو
يعني ليس الا لعمل لا فيه يعني النفي والحال قد انتقض بالا فاذا اعتبر محل القريب

وجعلا بدلا منه يلزم ان لا يقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهي لا تعمل عاملة بعد الا انتقاض
ملفوظة ومحلها القريب سواء في تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبر لفظه فوجب ان يعتبر
محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب بخلاف محله البعيد فانه اى الشان لا دخل للعامل
فيه بل العامل ليس الا العامل المعنوي فحمل عليه محلا بالمختار على قدر الامكان واعلم انه اذا
جعل المستثنى بدلا محلا بالمختار يكون بدل البعض من الكل في هذه الصورة كلها لان المستثنى
جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت في حيز النفي فعمت ودخل المستثنى في المستثنى منه
فيكون جزء منه وبدل البعض ما يكون جزء من المبدل منه مثل ضربت زيدا رأسه بخلاف
ليس زيد شيئا متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شيء تقديره ومثل
ما زيد شيئا الا شيء فاكونه بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التي هي من افعال
الناقصة الثابتة للنحو لا بقوله لانهما عملتا للنفي والا اكتفى بقوله ليس بدون ايراد
الاسم والخبر لان المخالفة لهما ح يكون ليس لا غير واما في الاول فالمخالف كونه بدلا من
اللفظ حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا
منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا اذا كان شيئا لان النفي لما انتقض بالا بقي
اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان مع ان انتقض النفي فيه اى في ليس اجراء اى كما انتقض
في ما ولا بالا وعلة الخلاف بقوله لانها اى ليس فالتأنيث باعتبار الكلمة
اى كلمة ليس عملت في اسمها وخبرها للفعلية لا للنفي لانها فعل ماض متصرف
ببعض تصاريفه على وزن علم اسكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبئس ومعناها النفي
وضعا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية فبانتقاض
النفي الذى ليس سببا لعملها لا تنتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه كما كانت تعمل قبله
فلا اثر موجود لانتقاض معنى النفي اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك
اى لانتقاض الا معنى النفي في عملها بعده لبقاء الامر اضافة المصدر الى الفاعل العاملة
صفة جرت على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها هي اى ليس لاجله متعلق بقوله العاملة
اى لاجل ذلك الامر وهو اى ذلك الامر الفعلية لانها وان انتقض النفي بالا بقي فعليتها
التي كانت علة لعملها ومن ثم اى ومن اجل ان عمل ليس في اسمها وخبرها للفعلية
اى لكونها فعلا وهو الامر لا اى ليس عملها للنفي اى لكونها بمعنى النفي وعملا ما ولا المشبهتين
بليس وان ملابس بالعكس اى عملهما للنفي لا للفعلية جاز توسط الا بين اسم ليس
وبين خبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفي لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض
النفي بالا نحو ليس زيد الا قائما باعمال ليس في زيد وقائما رفعا ونصبا كما كان
قبل التوسط كذلك وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع توسطها اسم ما وخبرها

مثل ما زيد الا قائم بإعمال لفظ ما في زيد وقائما رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط ولو كان عملها
للمشابهة لا للنفي لما امتنع هذا ولم يبطل وامتنع ما زيد الا قائما ولا رجل الا عالما مع ان كان في
الفرق بين ما ولا وبين ليس لكونهما في ما اشتباه لكونهما شابهة بليس فكما جاز التوسط
فيه جاز ايضا فيما يشبهها فالحكم بامتناع ما زيد الا قائما على امتناع ما رجل حاضرا بالطريق
الاولى لانه عملها اي عمل المشابهة اي في الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور العاملية انما هو
في العامل للنفي والحال ان النفي قد انتقض بالا فلا تعمل بعد فيجب الرفع في قائم يعني فيجب
ان يقال ما زيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عملها بتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان
انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه
جائز النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع في بيان
كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا خلاف
في الجر وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال والمستثنى مخفوض فيه اشارة
الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء اي المستثنى
مجرور وجوبا اذا كان واقعا بعد غير وبعد سوى لكن بكسر السين المهملة وهو
الاشهر لكونه اخف او ضما اي ضم السين وهو المشهور لكونه اثقل مع القصر فيهما و
بعد سواء بفتح السين وهو الاشهر فيها لكون الفتحة اخف مع طول اللفظ وكسرها
اي السين وهو المشهور لكون الكسر في الاصل ثقيلا الا ان في سوى لم يكن ثقيلا لعلة
حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ مع المد فيها وانما انجر المستثنى اذا كان واقعا بعد
هذه الادوات لكونه اي المستثنى مضافا اليه لانها لازم الاضافة والمستثنى مخفوض
ايضا اذا كان واقعا بعد حاشا اعاد بعد ليعلم قوله في الاكثر مخفوضا بحاشا
لانه لو عطف على ما سبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الجر في الكل [illegible] اعاده دفعا
لهذا التوهم كما اعاد كان في قوله او كان بعد عدا وخلا اشارة الى ان المستثنى
منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها لكونها حرف جر في الاكثر
استعمالاتهم وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشاي بلا نون الوقاية
ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال اعطاي بل يقال اعطاني فلانه
يلزم ان يقال حاشاني وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها ولو كان فعلا لصح
دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة
تكون حرف جر ونونه [illegible] مطلقا بمجئ اللام بعدها نحو حاشا لله واجاز بعضهم ان
يجوز بعض النحاة النصب اي نصب المستثنى بها اي بحاشا على المفعولية
كما جوزوا نصبه بعدا وخلا بناء على انها اي كلمة حاشا فعل ماض مبني للفاعل

في الجر اله صح

شعر

شعر بنفسه مثل حاشا على مضمر اي ضمير مستكن فيه راجع الى الذي وان لم يسبق ذكره لفظا ومعنى
ولكنه سابق حكما لتعينه في القلوب ومعناها سواء كانت فعلا او حرفا بتنزيه المستثنى
المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف
المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل عما اي عن النقص الذي ينسب الى المستثنى منه سواء كانت
النسبة اسنادية نحو ضرب القوم حاشا زيدا بالنصب او حاشا زيد بالجر اي تبرأ
زيد عن ضرب عمرو اي تبرأه بالتشديد الله فاعل لانه فاعل عن ضرب عمرو او ايقاعية
نحو ضربت القوم حاشا زيدا اي تبرأت عن ضرب زيد او حاشا زيد اي تبرأه عن ان يكون
مضروبا واعراب غير المستعملة فيه ولم تبن وان تضمنت معنى الحرف وهو الا
لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا
او تخفيفا والاضافة لازمة فيها اي في الاستثناء وان كان معنى مجازيا دون
الصفة وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا اذ هو اي غير في معنى ان يكون متعلقا
في الصفة تكون باعراب موصوفه لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءني رجل غير
زيد كاعراب المستثنى بالا واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مفصلا
على التفصيل المذكور فيما سبق لان كلمة غير اذا وقعت في القسم الاول في الكلام
الموجب التام او مقدما المستثنى على المستثنى منه او منقطعا على الاستثناء
كما يجب نصب المستثنى بالا عليه واذا وقعت في القسم الثاني يجوز فيها النصب
عليه ويختار البدل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت في القسم الثالث
تعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه
كذلك وامثلة كل قسم لا تخفى على المتأمل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ
يحمل على المحل عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد غير زيد وكذا غيره
من الامثلة فظاهره اي الاظهر انه لما اعرب اي غير المستثنى بالاضافة اي لاضافة
غير اليه لكونه اسما لازم الاضافة اشتغل اعرابه اي اعراب المستثنى اليه
اي الى لفظ غير يعني لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه
اسما مستحق الاعراب وغير اي كلمة غير مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه
بالاضافة كما خصصت ذلك في الاصل اي في اصل وضعه صفة يعني دالة
على معنى قائم بالغير وهو المغايرة لدلالتها اي لكونها دالة على ذات مبهمة
اي ذات موصوفة بها باعتبار قيام معنى المغايرة بها اي لكون الغير بمعنى المغايرة
يعني مغاير بمجرد دلالته على موصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بمعنى
نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به فالاصل فيها ان تقع صفة كما قبلها

وإن أضيفت إلى المعرفة كما تقول جاءني رجل غير زيد يعني مغاير له في الذات واستعمالها أي استعمال
لفظة غير على هذا الوجه أي على معنى الوصفية كثير في كلامهم وكثرة الاستعمال تدل على الأصالة
لأن الشيء إذا كان أصلا في شيء يكثر استعماله في ذلك الشيء لكنها أي الآن كلمة لفظة غير
حملت على إلا واستعملت لفظة غير مثلها أي مثل لفظة إلا في الاستثناء حال كون هذا
الاستعمال واقعا على خلاف الأصل يعني أصل غير لأن أصلها أن تستعمل في الصفة لما عرفت
وذلك أي حمل غير على إلا واستعمالها مثلها في الاستثناء واقع وكائن لاشتراك
كل واحد منهما أي لكون كل واحد من غير وإلا مشتركا في مغايرة ما بعده لما قبله يعني لأن ما بعد
إلا مغاير لما قبله وما بعد غير أيضا مغاير لما قبله فاشتركا في هذا الحكم فاستعير كل واحد
منهما مكان الآخر بعلاقة التشبيه يعني تشبه غير بإلا وإلا بغير في تلك الغاية فاستعمل
أحدهما مكان الآخر كما حملت إلا الجار والمجرور صفة مصدر محذوف أي حملت لفظة
غير حملا مثل حمل إلا عليها أي على لفظة غير واستعملت في الصفة فيعرب ما بعدها
على حسب ما قبلها إن كان مرفوعا فمرفوع وإن كان منصوبا فمنصوب وإن كان مجرورا
فمجرور لكن أي إلا أن لا تحمل إلا عليها في الصفة غالبا إلا إذا وجد شروط ثلثة وإنما
في حمل غير على إلا لم يشترط شيء لأن إلا أصل في الاستثناء ومحقق فيه بلا شبهة
فجعلت لفظة غير تابعة لها لأن الشيء إذا كان أصلا وقويا في معنى يستتبع غيره
فيه بلا احتياج إلى شيء ولذا لم يحتج إلا في جعل غير تابعة لها إلى شرط وأما غير
تابعة فلكونها غير أصل في الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان
استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت في اتباع إلا إلى نفسها حتى تستعمل مثلها في الصفة
إلى الشروط لأن الشيء إذا لم يكن أصلا في شيء وقويا فيه لم يقدر أن يستتبع غيره لضعفه
صفة أي الكلمة إلا تابعة لجمع أي مما يدل على الجمعية أي واقعة بعد شيء متعدد
فيه إشارة إلى أن المراد بالجمع معناه اللغوي لا ما بين الشارح فوجب أن يكون موصوفها
أي ما وصف بإلا مذكورا لفظا لأن الأفرع غير في الصفة فوجب إظهار الموصوف
معها للدلالة على كونها فرعا ولأن مرتبة الفرع أدنى من مرتبة الأصل لا مقدرا
أي لا يجوز أن يكون موصوفها مقدرا في نظم الكلام كما أن موصوف غير يكون
مذكورا غالبا وقد يكون مقدرا في نظم الكلام مثل ما جاءني غير زيد في تقدير جاءني
رجل غير زيد وبعدما كان الموصوف مذكورا وجب أن يكون أي الموصوف متعددا
شخصا أو نوعا وإنما شرط أن يكون متعددا ليوافق حالها أي حال إلا حال كونها
صفة حالها إلا أداة حال الاستثناء يعني ليوافق استعمالها في الصفة استعمالها
في الاستثناء إذ لا بد لها حال كونها مستعملة في الاستثناء من مستثنى منه

متعدد

متعدد أي ذو عدد لفظا أو تقديرا لكونها أصلا فيه فاشترط أن يكون موصوفها متعددا ليوافق
حال الفرع حال الأصل إلا أنه لم يقدر الموصوف لانحطاط رتبة الفرع عن رتبة الأصل فلا تقول
في الصفة سواء كان في كلام موجب نحو جاءني رجل إلا زيد أو غير موجب نحو ما جاءني إلا
زيد كما لا تقول هكذا في الاستثناء والتعدد أعم من أن يكون جمعا لفظا أما مكسرا مع زيادة
كرجال وأفراس أو مع نقصان ككتب وزبر أو صحيحا نحو مسلمون ومسلمات أو يكون جمعا تقديرا
والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع كقوم ورهط ونفر والمتعدد أعم من
أن يكون مثنى فإن المثنى يكون موصوفا بإلا يعني غير أيضا قال الرضي لا يجوز ههنا
الاستثناء المتصل لأن المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المثنى باثنين فيضطر
في حمل إلا على الاستثناء فيصار إلى حملها على غير فيه فائدة أي في قوله لجمع ما إذا كانت
إلا فيه تابعة لمثنى مثل جاءني رجلان إلا زيد أي غير زيد ورأيت رجلين إلا زيدا ومررت
برجلين إلا زيد أي غير زيد منكور بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من المنكر نكرته
بالكسر وفي الصحاح وقد نكرت بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وأنكرته واستنكرته كله بمعنى
واحد أي منكر لأن نكر وأنكر بمعنى واحد كما نقلنا لا معرف باللام فيه إشارة إلى أن قوله منكور
احترز به عن المعرف باللام ثم أي لأنه إما أن يراد به أي باللام العهد الخارجي أو الذهني
أو يراد به الاستغراق فيعلم التناول أي تناول المستثنى منه إلى المستثنى قطعا أي جزما
ويقينا على تقدير الاستغراق فيدخل المستثنى في المستثنى منه فيصح الاستثناء المتصل
فلا يضطر إلى إخراج إلا عن معناها الحقيقي فلا يحتاج إلى حملها على غير كقوله تعالى والعصر
إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا الآية ويعلم التناول قطعا على تقدير أن يراد به
أي باللام الجماعة يكون زيد المستثنى منهم أي على تقدير أن يكون اللام للعهد كما تقول
إشارة إلى الجماعة التي يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءني القوم إلا زيدا فيحمل
السامع إلا على أصلها من الاستثناء وعلى هذا التقدير لا يتعذر
الاستثناء المتصل فلا يحمل إلا على غير لأنه لا يجوز الحمل عليها إلا إذا اضطر عن
أن يكون مستعملة في معناها الحقيقي وهو الاستثناء أو علم التناول عطف
على قوله التناول أي ويعلم عدم تناول المستثنى منه المستثنى قطعا أي جزما ويقينا
بناء على تقدير أن يراد به أي باللام الجماعة لم يكن زيد المستثنى منهم أي على تقدير
أن يكون اللام الذي في المستثنى منه إشارة إلى جماعة لم يكن المستثنى داخلا
فيهم بل خارجا عنهم فحينئذ لا يتعذر الاستثناء المنقطع فلا يجوز حمل إلا على
غير لأن العمل بالحقيقة أولى عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل
أن يكون اللام للجنس لأن اللام الجنسي إذا دخلت على الجمع أبطل معنى الجمعية

فيراد به الفرد والجنس لا يكون الا في الفرد لا الجمع فلم يوجد شرط ان يكون الا للصفة حملا
على غير فلا تقول جاءني الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاءني رجال
الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اي فرد ان يكون متعددا لفظا
او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا غير محصور
بالحصر صفة بعد صفة لقوله جمع والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق جميع افراده وذلك
اما بدخول لام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق النفي
سواء كانت مفردة نحو ما جاءني رجل او جمعا نحو ما جاءني رجال او كانت مضافا
اليها الكل نحو ما جاءني كل رجل وكل رجال واما بعض منه اي من الجنس معلوم العدد وذلك
لا يكون الا بالتعيين عنه باسماء العدد كقوله علي عشرة دراهم او عشرون او مائة
او الف واياما كان لا يتعذر الاستثناء وانما اشترط ان يكون المستثنى منه
غير محصور لانه اذا كان المستثنى منه محصورا على احد الوجهين اي على ان يكون
المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون
المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد وجب دخول ما بعد الا فيه اي في المستثنى منه المحصور
على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل في المحصور افراده لانه لا يكون
محصورا ما لم يكن افراده منحصرة فيه يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا فلا يتعذر
الاستثناء فلا يعدل عنه نحو كل رجل الا زيدا جاءني او جاءني كل رجل الا زيدا
مثال للجنس المستغرق لان كلا اذا اضيف الى النكرة تحيط الافراد بحيث لا يبقى
فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان ماكول واذا كانت الافراد داخلة
في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل وداي ولفلان
خبر مقدم على الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اي حال كونها لازمة على عشرة
مبتداء الا درهما هذا مثال للجزء الجنس بعض معلوم العدد وانما يصار عند
وجود هذه الشرائط الثلثة ان يكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا
غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى
ان اللام متعلق بمفهوم الكلام الى حمل الا على غير اي الى ان يجعل الا محمولة
على غير مستعملة في الصفة تشبيها على خلاف وضعها لتعذر الاستثناء الذي
هو المعنى الموضوع لكلمة الا عند وجودها اي عند وجود الشرائط الا لكونه
لان الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب
عدم دخوله قطعا والجمع المنكر الغير المحصور ليس واجبا دخوله ولا عدمه بحيث
لا يجزم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين

من الاستثناء فيضطر السامع الى حملها على غير واستعمالها في الصفة وان كان معنى مجازيا
وانما قلنا في صدر هذا الكلام تحمل على غير في الصفة غالبا فقيدناه اي قيدنا هذا القول مع
انه مطلق بقولنا غالبا الفاء في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبي لان مرتبة القيد بعد مرتبة
المقيد لانه اي لان الشان قد يتعذر الاستثناء في المحصور اي في المستثنى منه المحصور لعدم دخول
المستثنى فيه قطعا نحو جاءني مائة رجل الا زيد اي غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور
ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين وقد لا يتعذر الاستثناء
بل يصح في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا في المستثنى المتصل والا حمارا في المستثنى
المنقطع ولكن اي الا انه لما كان ذلك اي تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره
في غيره نادرا لم يلتفت اليه اي الى القيد المذكور في بيان هذه القاعدة اي في بيان
حمل الا على غير بل نقل الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء
في المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر
ويغلب نحو قوله تعالى في نفي تعدد الالهة لو كان فيهما اي في السماء والارض
افرادها باعتبار المبنى اي في خلقها والتصرف فيها الهة اي لو كان في السماء
الهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا او اعداما وافناء وفي الارض ايضا الهة
اخرى متعددة يتصرفون فيها لما ارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير
ذلك جمع اله وزنا فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق
على المعبود بالحق والمستحق بالعبادة ولا دلالة فيها اي في الهة على عدد محصور
لان الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا نكرة
ووقعت في سياق النفي وموصولة بكل او في بعض منه معلوم العدد وفي الهة لا يكون
شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة الا الله اي غير الله وقال
سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا لم يكن لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام
غير موجب ولا يكون النفي المتصور لها للفظي وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء
واذا لم يكن الاصل الذي هو الاستثناء فكيف يجوز الخلف الذي هو البدل
لفسدتا اي لخربتا اي السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم
الخروج فالاستدلال بعلاقة اللازمة لان تعدد الالهة يستلزم الخروج
وهو لازم التعدد والكلام مبني على الاستعارة التبعية اي لهلكتا وخرجتا
عن الانتظام اي الاتساق يقال انتظم الامر اذا اتسق واجتمع وبني على تلك
الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا في الصحاح قالوا اي فطه الا

اي وقوله او الهات تابعة لجمع ان الا الجارية المفعول ح

في هذه الآية صفة لا قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة لانها اي لان آلهة الآية جمع
منكور غير محصور على احد الوجهين هي اي ذلك الجمع فالتانيث باعتبار الخبر آلهة وانت
قد عرفت انه ليس في آلهة حصر على احد الوجهين ويتعذر الاستثناء الذي هو الاصل
في الا لعدم دخول الله في آلهة بيقين لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد
او الحصر وليس في آلهة شيء منها فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول
المستثنى في المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلثة فلا يصح المتصل
ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين وفي الآية مانع آخر اي غير مانع
الاول عن حمل الا على الاستثناء الذي هو الحقيقة في الا وهو اي ذلك المانع انه اي الشان
لو حملت اي الا عليه اي على الاستثناء لكونها اصلا فيه صار المعنى اي معنى الآية لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنها اي عن تلك الآلهة الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون
فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا يكون الآية دالة على التوحيد
مع انها مسوقة له وهذا المعنى لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله لانه
اذا لم يفسد لزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض وهذا المعنى لا يثبت
وحدانية الله تعالى مع ان الآية مسوقة لاثباتها له لجواز ان يكون الخ اي يجوز ان يكون معنى الآية
هكذا فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله يكون الآلهة
فيهما متعددة فيلزم تعدد الآلهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة بخلاف ما اذا جعل بمعنى
الذي اذا كانت الا فيها للصفة كما ذكرنا بمعنى غير فاذن اي الحمل على غير بمعنى الصفة
يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله يعني يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد
واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الاله فثبت لا يكون جمعا ولا مثنى لانه
كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى ايضا فلزم ان يكون الاله الا واحدا
لان التعدد اي تعدد الآلهة فيهما يستلزم المغايرة اي المنازعة والمجادلة وفي الجمع
ان وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل فرد منه غير ذلك الشيء فقولنا جاءني رجال
غير زيد يعني ان كل رجل منهم غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا في الكاشفية
ولان العقلاء لم يجوزوا المواطاة في كل الامور في كل الازمان بين الآلهة وبين
الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا ليس الا وضعف بحمل الا على غير
اعني ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها
في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير في غير متعلق بقوله وضعف اي في غير
جمع منكور غير محصور يعني اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور ولصحة
الاستثناء ولان العمل بالمعنى الحقيقي هو الاولى حينئذ اي حين كانت واقعة

بعد غير الجمع المذكور ومذهب سيبويه جوازه وضعف الا صفة اذا كانت تابعة لغير جمع منكور
غير محصور ايضا يعني غير منكر مع صحة الاستثناء الذي هو معناه الحقيقي لانه لا يجوز
العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة قال اي سيبويه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اي ما اتاني احد غير زيد ويجوز
ايضا ان يكون استثناء فيجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه في الكلام
الثاني وعليه اي على مذهب سيبويه اكثر المتأخرين لكونه اماما في هذا الفن وقدوة تمسكا
مفعول له او حال اي متمسكين بقول عمرو بن معدي كرب وهو جاهلي لا يقول بفناء العالم ويحتمل
ان يريد لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلي لا يقر
بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز انهما لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية فاذا فنيت
افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا في اللباب وكل مبتداء مضاف
الى اخ مفارقه اما مبتداء الضمير راجع اليه الى المضاف اليه واخوه فاعل لاعتماده
على المبتداء واما خبر مقدم اخوه مبتداء مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل ما ان طابقت
مفردا جاز فيه الامران لعمر مبتداء مضاف الى ابيك وخبره محذوف وجوبا اي بقاء
ابيك وذات ما اقسم به ان الامر في الواقع كذلك الا الفرقدان بالفتح والكسر نجمان
قريبان من القطب حيث تكونا في سماء بحيث لا يفارق احدهما الآخر فالفرقدان
في البيت صفة للمبتداء وهو كل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين
بالنصب لان نصب المستثنى بالياء والمثنى اذا كان في كلام موجب يجب
نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما وقع علم ان الا يحمل على غير في الصفة وان كانت
في الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المذكور وحمل المص ذلك اي هذا البيت
على الشذوذ وقال اي المص بعد ما حمله على الشذوذ في هذا البيت شذوذان
آخران اي غير الشاذ الاول وهو حمل الا على غير عند عدم الشرط احدهما اي احد
الشذوذين وصف كل دون المضاف اليه لانه اذا كان صفة للاخ لقيل الا الفرقدين
بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان بالرفع علم انه
صفة المضاف دون المضاف اليه والمشهور في الاستعمال وصف المضاف اليه
كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي لان الحي بالجر صفة اذ هو المقصود من الكلام
ولفظ كل ليست الا لافادة الشمول اي شمول المضاف اليه افراده اذا كان
المضاف اليه نكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وثانيهما اي ثاني الشذوذين
الفصل بالخبر وهو قوله مفارقه اخوه والفصل بالقسم ايضا بين الصفة وهي الفرقدان
والموصوف وهو كل وهو اي الفصل بينهما قليل لان الصفة والموصوف لما تنزلا

منزلة الشيء الواحد في الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف ابيا ان يقع بينهما اجنبي
ولكن لما تغيرا في اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبي من هذا الوجه وان كان قليلا **واعرب سوى**
وسواء النصب على الظرفية اي على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المقدم اي بناء
مفعول له لقوله النصب او حال منه اي بناء على ظرفيتهما للزوم كل منهما بمعنى المكان منصوبا
بتقدير في احدهما لفظا والاخر تقديرا كما ينصب لفظ وفي الرضي وانما انتصب سوى لانه
في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان في قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء
الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان
لما قام مقامه انتهى قيل عليه سواء لا حاجة في المعنى لانك اذا قلت جاءني القوم
سوى زيد او سواء زيد ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف ولا يجوز
جاءني القوم سوى او سوى رجل وهو الظاهر ولا يجوز جاءني القوم من كلامهم ليكون
معرفة بالاضافة اليها فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ثم هو لم يجيء
الا ان كل واحد منهما بمعنى غير لان معنى قولك جاءني القوم سوى او سواء
زيد بمعنى غير زيد لانه ليس فيهما الا ان معنى الظرفية وما قيل انهما منصوبان على الظرفية
باعتبار الاصل فانهما من صفات الظروف واذا حذفت موصوفاتهما بقيت
هي على حالها **على الاصح** اي بناء على المذهب الاصح لان فيهما مذهبين والاصح هو
مذهب سيبويه فيهما عنده لانهما اصله لان ان سقطت النون بالاضافة الى الظرفية
لا قلنا ان النصب فيهما على الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم منه
الخروج عن الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية وجعلا اسمين
بائسها والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا باقتضاء العوامل كغير اي كما يتصرف في غير
رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل متمسكين بقول الشاعر وهو سهل بن شيبان
اقله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان اي فلما اظهر الشر وكشف واستعز واشتهر
ولم يبق سوى العدوان سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير
والعدوان مصدر من عدا يعدو عدوا مثل غفران اي ولم يبق غير العدوان
دناهم جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دان يدين بالكسرة باب
ضرب اذ دنوا اي جعلوا اصل دينا هم شر بيعنا فاعل منه اي جازيناهم
كما دانوا اي كما فعلوا لا ازيد ولا انقص واجيب عنه بانه محمول على
الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة
لموصوف مقدر اي شيء سوى العدوان بل بقيت العداوة فقط لانه

يجوز

يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز في غير وزعم الاخفش ان سوا بالمد اذا اخرجوه اراد الخروج
الكوفيين سواء عن الظرفية نصبوه ايضا كما نصبوه حين كونه ظرفا استظهارا للرفع
باعتبار اصله وانما خص الزعم في سوا وبالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع ايضا لفظيا واما
سوى بالقصر فنصبه تقديري ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه فيقولون جاءني سواك
بالنصب وان كان فاعلا ويقولون ان في الدار سواك بالنصب وان كان فاعلا
للظرف لان عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شيء ونحو هذا
اي مثل ما اخرجوه عن الظرف ونصبوه مبتداء في استظهار الرفع اي استظهار
رفعه فيها اي في الظرف الذي متعلق باستظهار غلب انتصابه على الظرفية قولهم خبر
او مبتداء مؤخر وقوله مثل هذا خبر مقدم وهذا البيت بالمعنى لقد تقطع بينكم بالنصب
اي بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد تقطع اي لقد تقطع وصلكم وانتسابكم
ومثل قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فوق السادس دون السابع ولما فرغ
من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع في بيان المنصوبات اللاحق عملها وهو
اربعة وقدم باب كان لان عملها ظاهر ولذا ذكره في بحث الفعل لكن كان في منصوب
مقصورا عن رسم المفعول الذي سيم مفعولا بالشبه به ووقوعه بعد المرفوع غالبا كما
ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه شبه العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه
بالمفعول فقال **خبر كان** وما يشتق منها اما داخل تحت كان او في قوله
واخواتها اي اشباهها وستعرفها في قسم الفعل اي ستقف على اخوات كان
وتفصيلها في بحث الفعل **هو** مفصل او مبتداء راجع الى خبر كان والجملة خبر المبتداء
المسند اي الامر اسند **بعد دخولها** اي بعد دخول كان وما يشتق منها
او بعد دخول احدى اخواتها بحذف المضاف والمراد ببعدية المسند لا دخولها اي الدخول
كان او احدى اخواتها ان يكون اسناده اي اسناد خبر كان او احدى اخواتها
لاسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم الى اسمها متعلق باسناده
الضمير راجع الى كان اي اسم كان واقعا وثابتا بعد دخولها على اسمها وخبرها
ولا شك ان ذلك اي البعدية انما يتصور اي لا يمكن ان يوجد البعدية الا بعد تقرر
الاسم والخبر اي لا بعد ان يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها فالاسناد الواقع
الثابت بين اجزاء الخبر اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية المقدم اسم مفعول
من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد على تقرره اي تقرر الخبر اي قبل
ان يكون خبرا لكان او احدى اخواتها لا يكون ذلك الاسناد بعد دخولها
اي بعد دخول كان بل يكون قبله اي قبل الدخول فيه رد على الاخفش قال

ويدفاع التعريف نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه
انه المسند بعد دخولها ولا ينتقض التعريف اي تعريف خبر كان واخواتها بمثل
اي بما اسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا كقولك كان زيد يضرب ابوه او كان
زيد قام ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان
لوجه الانتقاض وتفسير له يصدق على الفعل الذي هو يضرب والاسم الذي هو قائم
في هذين المثالين المعرف بفتح الراء لانه مصدر ميمي والمصدر الميمي من الزوائد يجيء على
وزن اسم المفعول معناه اي التعريف يعني يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول
كان واخواتها عليها اي ليس يضرب وقائم من افراد المعرف بفتح الراء اسم
مفعول من التعريف اي الذي عرف وهو خبر كان يعني لا يصدق عليه انه خبر كان
فارتفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم
على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه
كان موجودا قبل دخوله ولم ينفسخ بدخولها ويمكن ان يقال وكان جواب قائله جواب
هذا النقض الذي اورده الرضي ان المراد بدخولها ورودها واستيلاؤها للعمل
يعني لرفع الاسم ونصب الخبر فما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه يعني
كما بين في خبر ان واخواتها في المرفوعات وقد تحقق هناك فمن اراد فليرجع اليه
وههنا انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب
وحده حتى يرد ما ورده مثل كان زيد قائما فان قائما مسند الى زيد بعد
دخول كان لزوال الاسناد الحاصل بالعامل المعنوي بل بدخول العامل اللفظي
وامره اي امر كان واخواتها اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي كحاله و
شانه في اقسامه من كونه مفردا او جملة او معرفة او نكرة والكلام من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا ومذكورا وشرائطه من انه لا بد من ضمير اذا كان
جملة على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان
نكرة والخبر ظرفا كقولك كان في الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان
في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا و لكنه استدراك
من التشبيه المفيد التسوية بينهما انه يتقدم خبر كان على اسمها حال كونه
اي كون الخبر معرفة حقيقة نحو مثل كان المنطلق زيد او حكما كالنكرة المخصصة
مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدا معرفة او نكرة
مخصصة فيجب تقديم المبتدا على الخبر لئلا يقع الالتباس فيهما لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب لان في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل الفرق

بينهما

بينهما سواء قدم او اخر فلا يلتبس احدهما بالاخر فيجوز التقديم والتاخير في الخبر مع ان الاصل
والاولى هو الثاني لكونه مسندا ولذلك اي جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر
معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت اذا كان الاعراب فيهما او احدهما لفظيا
هذا اشارة الى ان اطلاق المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تفصيله نحو كان المنطلق
زيد مثال لما كان اعرابهما لفظيا وكان هذا زيد مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا
لان اعراب الاسم فيه محلي لا لفظي ولا تقديري لانه لا يخالف اعرابهما بالرفع والنصب
رافع للبس فيجوز التقديم والتاخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر في بحث
الفاعل وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظي
او تقديري او محلي فان كان ثلثة اقسام ومعمول كان اثنان اسم وخبر واذا ضرب
الاثنان في الثلثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
والاول لفظي والثاني تقديري نحو كان زيد الفتى وبالعكس نحو كان موسى العالم
او الاول لفظي والثاني محلي او بالعكس نحو كان زيد هذا او هذا زيد وفي هذه
الاقسام الثلثة يجوز التقديم والتاخير لعدم الالتباس واما تقديريان واما
محليان واما الاول تقديري والثاني محلي او بالعكس وفي هذه الثلثة لا يجوز
التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لرفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب
لفظا والقرينة وجب تقديم الاسم كما سبق في الفاعل بخلاف المبتدا والخبر لانه
اذا كانا معرفتين او متساويين في التعريف لا يجب تقديم المبتدا على الخبر
سواء كان اعرابهما لفظيا او غيره لرفع الالتباس فان الاعراب فيهما
اي في المبتدا والخبر لا يصلح للقرينة يعني للدلالة على ان يكون احدهما مبتدا والاخر
خبرا لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة بالذات او بالواسطة للبس واذا لم توجد
وجب ان يكون المقدم مبتدا والمؤخر خبرا ايهما قدم من الاسم والصفة نحو زيد
المنطلق او المنطلق زيد الا ان يكون الاول هو الاولى وهو ظاهر لمن له قلب
سليم ولذا اي كان تقديم المبتدا على الخبر واجب اذا انتفى الاعراب اللفظي
لا مطلق الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة تدل على احدهما اسم
والاخر خبر هناك اي محل انتفاء الاعراب اللفظي منهما جميعا لا يجوز تقديم
الخبر على الاسم بل يجب تقديم الاسم كما بينا لك انفا نحو كان الفتى هذا او كان
القاضي موسى او كان هذا ذاك ويحذف جوازا لكونه مقابلا للوجوب
حذفه في قوله ويجب حذفه اي عامل خبر كان وهو اي عامل خبر كان
لفظ كان لا خبر كان واخواتها يعني ان هذا الخلاف ليس بجيد ويعم الكان واخواتها

بل يكون مخصوصا بكان فقط لانه لا يحذف من هذه الافعال اى الافعال الناقصة الناصبة
للخبر فاختص الحذف بها وانما اختصت بهذا الحذف يعني انما جعل هذا الحذف مخصوصا
بكان من بين اخواتها لكثرة استعمالها تصرفا ولمجيئها على معان متعددة دون
سايرها فكانت ام الباب فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره لانه دائرة
الاصل اوسع في شيء متعلق بقوله وقد يحذف الناس مبتدأ اللام فيه
للجنس او للاستغراق مجزيون خبر باعمالهم متعلق بالجزاء لقوله لا تنقص تجزى
بالكسب ولا يقال للعباد افعال بل يثابون وعليها يعاقبون يعني للافعال
الاختيارية ان خيرا فخير وان شرا فشر وفي الرضي واعلم انه يجوز حذف كان
مع اسمها بعد ان ولو نحو لا ترحل وان راجلا ولو فارسا وان كنت ارى ان كنت
ولو كنت ونحو ادخلوا الاول فالاول وان راجلا انتهى ومنه قوله عليه السلام
اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين او ولو كنتم بالصين ونحو اتقوا
ولو بظلف محرق واولم ولو بشاة ويجوز في مثلها اى مثل هذه الصورة
المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وان يقال هذه
الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك وهي اى الصورة المذكورة
ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء وبعده اسم يعني ان يكون مركبة ومتصلة بحرف الشرط
النحوي ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذه الاسم ان يكون اسم اخر
مصدرا بالفاء الجزائية نحو المراة مقتولة بما قتلت ان سيفا فسيف
وان خنجرا فخنجر وان خيرا فخير وكذا غيره اربعة اوجه بحسب القسمة العقلية
على ما ان راليه التاسع نصب الاول على انه يكون خبر كان المحذوف مع
اسمه جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضي ان تدخل على الفعل ويكون النصب
شرايه ورفع الثاني على انه يكون خبر المبتدأ محذوفا جوازا بقرينة كونه
جزاء للشرط والجزاء لا يكون الا جملة اسمية والفاء ايضا وهو اى نصب
الاول ورفع الثاني اقواها اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه
وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر ووقوعها الفعلية
ولكونه محلا بالقياس وهو حذف المبتدأ نحو ان خيرا فخير اى ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير لان الجزاء مرتب على العمل في الخيرية لانه لا يجزى
بالزيادة مثل الخير وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان مع اسمها واسمها
لدلالة حرف الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتدأ ايضا لدلالة
دخول الفاء عليه كما قلنا لانها اكثر في الجملة الاسمية ونصبها اى نصب الاسم

الاول

الاول والثاني ايضا نحو ان خيرا فخيرا بناء على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا اى فيكون لانه لابد للفاء من قاء في الماضي ومثل ايضا اذا حذف فعل الجزاء
لابد من الفاء فحذف كان مع اسمه من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن الجزاء
ايضا تخفيفا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة كما للحذف في
الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ورفعهما اى رفع الاسمين معا ان خير فخير اى ان
كان في عمله خير فجزاؤه خير بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع
خبره ورفع الثاني على انه خبر مبتدأ محذوف الاول يعني ان يكون العمل ظرفا له
رابعا للعمل اى فجزاؤه الخير لان المجزي هو العمل وعكس القسم الاول يعني رفع
الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره ونصب الثاني
على انه خبر كان المحذوف مع اسمه وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه
الاول الذي هو اقوى الوجوه وما يكون مقابلا لما هو اقوى يكون اقبح ولانه لابد
فيه من تقدير عامل في الوضعين فيلزم كثرة المحذوف ولمخالفة الاصل الذي
هو الوجه الاول في الوضعين والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون
الحذف فيهما قليلا ولمخالفة الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان الاول
فالمخالفة في الجزاء فقط والثاني فالمخالفة في الشرط دون غيره وقوة هذه الوجوه
الاربعة في الاستعمال وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته يعني ما يكون
المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا
يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين ويجب الحذف ولم يقل وقد يحذف
لانفهامه مما سبق لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف
باللام وانما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه لانه لا يحذف
ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه في الاول جوازا وفي
الثاني وجوبا وفي الاول حذف كان مع اسمها وخبرها وفي الثاني حذفت
وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض وفي الثاني مع عوض ولذا اوجب
اى يجب حذف عاملها اى عامل كان يعني كان وحدها بدلا من معوضا عنها
في مثل اما اى فيما عوض عن كان بعدها فلا يجمع بين الزائدة فيكون الحذف
قياسا لا سماعيا اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا
وانما ذكر ههنا احد وجوه القسم الاول للاختلاف فيه دون الاول
وتنبيها على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون وقال النحويون وانما في

تعذر بهذا المثال بقوله اي لانك دون المثال السابق لان ههنا داعيين الرد على
الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال شرطية كالمكسورة والتنبيه
على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب
الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح ابن مالك انتهى فاصل اما انت عند
البصريين لان كنت مصدرا باللام الجارة وهي متعلقة بقوله انطلقت
حذفت اللام الجارة جوازا قياسا لان حذف حرف الجر من ان المصدرية
وان المشددة قياس مطرد فبقي لان كنت ثم حذفت لفظة كان وحدها
بدون الضمير كنت اختصارا فانقلب الضمير المتصل بكنت بعد حذفها
منفصلا لانه يجيء ان حذف العامل وعدم وجوب انفصال الضمير مثل اياك
والشر وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان بعد حذفه لتكون عوضا
عنها اي عن كان فصار ان ما انت وادغمت النون اي نون ان بعد
قلبها ميما في الميم ادغم بالقرب النون من الميم في المخرج وابقي في عمل الخبر
اي خبر كان على حاله منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف فصار
ذلك التركيب بعد هذا العمل اما انت منطلقا انطلقت برفع الاسم
ونصب الخبر كان ثم حذف كان وهذا العمل على تقدير فتح الهمزة في اما انت
واما على تقدير كسرها اي كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين فالتقدير فاصل
اما انت ان كنت كحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة منطلقا
انطلقت فهذا في المفعول له ثانيه قوله ما نحن بصدده لهذا لاولا ثانيهما
يعني فعلها بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما
عنها وادغام النون بالميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان
من غير فرق بين العملين في الموضعين الا في ان اللام من الثاني اي لا لام
فيه اي في الثاني فحذف فالمعنى بينهما على الفرق بينهما واقتصر المصنف ببيان
اصله على الاول اي على ان بكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل
ما بكون الهمزة فيه مكسورة لانه اي لان الاول اشهر ولان الفتح
انفع اسم ان اورده باب ان عقيب باب كان لكونهما متشابهين
بالفعل المتعدي بلا واسطة ولان بعض الفعل فيه اكد واما لا التي
لنفي الجنس وما ولا المشبهتان بليس فشابهة الاول الفعل بالواسطة
والاخيرين بالضعف لكون غير متصرف وهو ليس واخواتها اي
امثالها واشباهها ولشرفها في الحرف اي تعرف من قريب ان واخواتها

وانما انتصب

وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع
لان كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه في المرفوعات هو فصل او مبتداء
وما بعده خبر والجملة خبر لقوله اسم ان المسند اليه اي الذي اسند اليه
بعد دخولها اي بعد دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم واعلم
انه يجوز حذف خبرها ظرفا كان كقولهم ان مالا وان ولدا اي لهم مالا وان لهم
ولدا او غيره كقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اي هلكوا
واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشان في الضرورة او غيرها كقولك ان زيدا قائم
في انه زيد قائم وكقولك ليت دخلت الجنة عني اي ولكنه ويجوز حذفه ايضا
اذا لم يكن ضمير شان الا انه حذفه في ضمير الشان اكثر ذكره الشارح الديباجة وغيره وبما عرفت
الباء فيه متعلق بقوله اندفع من معنى السببية بيان ما في قوله بما والا قول فيما سبق
في بحث خبر ان واخواتها في المرفوعات وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات
لانه لم يذكر اسماء في المرفوعات صريحا بلا ادرجه في الفاعل لكونها افعالا ولم يذكر
الجزء في المفعول لانه ليس على رسمه وهو انه يكون فضلة في الكلام بخلاف اسم او خبره
نظر اندفع انتقاض هذا التعريف اي تعريف اسم ان ههنا اي في المنصوبات ايضا
اي كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل في محله وهو بمثل ابوه في قولك
ان زيدا ابوه قائم وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند
اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها بمعنى اندفع
هذا بما عرفت المنصوب بلا التي لنفي الجنس اورده عقيب باب ان
لكونه فرعه لان لا لنفي الجنس مشابهة بان وقد سبق تحقيقه وقدمه على باب خبرها
ولا ليكون عند متبوعه وفصل اولى من فصلين وقوله لنفي الجنس احتراز عن
لا التي بمعنى ليس والمراد بالمنصوبات لفظا او تقديرا اي لنفي صفة الجنس وحكمه
كحذف المضاف لان النفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك لا غلام رجل
ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان النفي
بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا واتماما لغرض المصنف في هذه المواضع اسم لا
لنفي الجنس مع انه اشهر كما قال هو في خبر ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لا
لنفي الجنس لعله النصب في اسم لا في هذه لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
كما ان اسم ان واكثره منها فلا يصح بعد اي جعل اسمها مطلقا سواه وجد شرط
نصبه اولا من المنصوبات لا تحقيقا نصب على التمييز ولا ازالة لتأكيد
النفي في قوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظ ولا كلما عطف

على حقيقة بان يكون اكثر من المنصوبات كما في باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون
كل من المنصوبات كما في البابين بل المنصوب منه اقل مما عداه او من غير المنصوب لانه ما دخلت
هي ثلثة اقسام على ما سيأتي والمنصوب منها قسم واحد فيكون اقل فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات بيان ما في ما عداه فان بعضها اي بعض
ما عداه تانيث الضمير باعتبار المعنى وان للوصل لم يكن كله اي كل البعض من المنصوبات
لفظا او تقديرا لكن اي لان الاكثر منها اي مما اذا كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان
منها فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان الاكثر منها ما يعطى
للاكثر حكم الكل وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا فعد بين للفصول الكل منها اي جعل كلها
من المنصوبات تجوز يعني مجازا بعلاقة الجزائية وفيه انه لا كلام في المنصوبات
وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه منه انتهى ولا يبعد الذي من المنصوبات
ولا يبعد تزييف لما سبق من غير المنصوبات منها اقل والمنصوب في لا النفي الجنس
اقل ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا او تقديرا كالمضاف نحو لا غلام رجل في
الدار وثوبا ابي رجل موجودان ومشبهه بالجر عطف على المضاف اي ومشبه
المضاف نحو لا ضاربا من زيد جالس عندنا او محلا كما هو مبني على الفتح اي على ما ينصب به
نحو لا رجل في الدار فانه وان لم يكن منصوبا لفظا او تقديرا الا انه منصوب محلا
ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محل القريب ولو اعتبر
الاعراب المحلي لما جاز الحمل عليه واما هو مرفوع لفظا وتقديرا اذا كان الواقع
بعد لا هذه معرفة نحو لا رجل زيد او مضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل بينها
وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار رجل على ما سيأتي فليس اسما لها اي لهذه لعدم
عملها من النصب او البناء فيه اي فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه ليس الا
لغلام المنون فعلى هذا يكون كلا من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقديرا
او محلا فيجوز التعبير عنه بان يقال اسم لا النفي الجنس هو المسند اليه
بعد دخولها نحو اي بقوله بعد دخولها مثل ابوه اي ما كان مسند اليه قبل
دخول لا هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقي على ما كان عليه ايضا في لا غلام رجل ابوه
قائم وفي غلام رجل قائم ابوه لما عرفت فيما سبق من معنى الدخول والبعدية
وبهذا القدر اي مقدار ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها كاف في حد اسمها
كما ان كان في سائر الحدود بحيث لم يحتج الى انه مطلقا اي سواء كان منصوبا
لفظا او تقديرا او محلا لكنه اي الاتي الخ لما اراد ذكر المنصوب بها
منه اي من اسمها مطلقا زاد عليه اي على هذا الحد قوله يليها ليبقى ما هو المنصوب

مثل

مثل ولكن له شروط ثلثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها اي يلي المسند اليه
لفظة لا بشرط لان الضمير المستكن في يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا
اي يقع المسند اليه بعدها اي بعد لا هذه بلا فاصلة بينهما بشيء لان معنى الولي الاقرب
يكون بلا فصل والثاني تنكير المسند اليه بينه بقوله نكرة والثالث ان يكون مضافا
او مشبها به اي بالمضاف واذا اجتمعت هذه الشروط الثلثة باسرها يكون لا هذه
ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط في تعلقه متعلق
بقوله او مشبها اي في تعلق المضاف بشيء هو اي ذلك الشيء من تمام معناه اي يكون
ذلك الشيء متمما لمعنى ذلك المتعلق اذا لم يذكر لا يتم معناه ويكون ناقصا يعني يشبه
المضاف في كون الاول اتماما للثاني كما ان المضاف تماما في المضاف اليه وفي كون الثاني
متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لا ضاربا زيدا ولا عشرين
درهما لك هذه المذكورات من القيود الثلثة التي هي الولي والتنكير والاضافة او شبهها
احوال مترادفة اي متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة من الضمير
المجرور في اليه في قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المسند
فيكون الاحوال مبينة هيئة الفاعل او الحال الاولى التي هي قوله يليها منه اي من ذلك الضمير
لان الولي صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذي الحال الفاعل المستكن في يليها وان
وقع بينهما فصل او الحال الاولى حال من الضمير المجرور في قوله دخولها الراجع الى لفظة
لا ليكون الحال تجنب صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع الى ذي الحال ضمير المفعول
لان الولي ليس وصفا للاول وكلا المعنيين واحد فعلى الاول العامل في الاحوال كلها
المسند اليه وعلى الثاني العامل دخولها لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
وما بقي اي ~~والحال الباقية~~ والحالان الباقيان حالان من الضمير المرفوع المستكن
في يليها الراجع الى ذي الحال على التقدير الاول وعلى الثاني الحالان الاخيران متداخلين لان الحال
اذا كان حالا من الضمير المستكن في الحال الاول يكون متداخلا لا مترادفا كما سبق ليكون
الحال تجنب صاحبه والعامل في ما هو يليها لما قلنا آنفا مثل مبتداء مضاف
لا غلام رجل حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا مثال للاكثر مما اتفق لما يليها نكرة
مضافا ووقع في بعض النسخ قوله لا غلام رجل ظريف فيها يعني يذكر خبر لا هذه وقد عرفت
تفصيلا في بحث المرفوعات تحقيق قوله فيها ان اردته فارجع اليها فلا نعيده
لئلا يطول الكتاب و مثل لا عشرين درهما لك بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا
هذه قليل مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف لسبق تغيره وقوله لك بناء على النسخ
المشهورة وهي ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا من تتمة الكافية كليهما

بهذا الكلام ان الخبر في المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا في الثاني لان الخبر المذكور في الثاني
يصلح ان يكون خبرا للاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قال البعض
بامراد الشارح بيان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني على الاستعمال الاقل تدبر وكن
منصفا ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا
الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه في بحث المعرب ايضا فقال (قال) فان
(كان) اي المسند اليه الاول للبناء ايضا شروطا ثلثة ان يلي المسند اليه لفظة
لا وان يكون مفردا غير مضاف ولا مشبه على ما فهم من بيان المصنف والشارح ايضا
بقوله اي يليها والاستعمال وفي قوله اي المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن
راجع الى قوله المسند اليه في التعريف لا الى قوله المنصوب بلا لانه لا يكون مبنيا فكيف يرجع
لا يستقيم اي ان كان المسند بعد دخولها اي بعد دخول لا عليه غير واقع على الاحوال
المذكورة لانها شروط لكونه منصوبا بل كان المسند اليه بعد دخولها (مفردا) بانتفاء
الشرط الاخير فقط وان لم ينتف الشرطان الاولان وهما الولي والتنكير وهو الشرط
الاخير كونه اي المسند اليه مضافا او مشبها به لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف
ولا مشبه له كما سيصرح الشارح نفسه اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به
فما سبق تفسيره وبيان اعرابها قوله لترتب عليه اي على الشرط متعلق بمفهوم
الكلام اي انما فسرناه بقولنا اي المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل راجع الى
المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه
ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبا تاما فهو اي الاسم المسند اليه (مبني) اي الاسم
المسند اليه (على ما ينصب به) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر
لكن لا يبنى على الالف لان ما بالالف لا يكون الا مضافا نحو اباه فبقي ما به البناء
ثلثة فانه اي المسند اليه لو كان مفردا معرفة ولم يكن بعد الافراد نكرة او كان
نكرة ولكن كان منصوبا لا يحكم غير ذلك لما سيجيء وقوله على ما ينصب به اي على
ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه يشير الى ان هذا الكلام يبنى
اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لانه وجود هذه الشرائط لا يكون
منصوبا بل لا يكون الا مبنيا والى انه ينصب مسند الى ضمير المفرد وهو اي ما كان
ينصب به المفرد الفتحة في الواحد لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان
الواحد منصرفا نحو لا رجل في الدار او غير منصرف نحو لا احمر في الدار والكسر عطف
على الفتحة في جمع المؤنث السالم لانه نصبه محمول على جره فيبنى نصبه بالكسر
عند الجمهور بلا تنوين لان التنوين لا يدخل البنيات سواء كان البناء عارضا

اولا

اولا لانها من خواص المعربات نحو لا مسلمات في الدار والمازني بفتحه بلا تنوين والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى اي في التثنية والياء المكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم فان كلا منهما
يبنى على الياء لان نصبهما بالياء خلافا للمبرد فانه عنده لا يبنى المثنى والجمع على حاله
لان النون فيهما عوض التنوين ودليل نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ويبني اي يريد المبرد بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له لما سبق فيبقى في قوله المفرد المثنى والمجموع على
حاله اذا لم يكونا مضافين فيبنيان كما ذكرنا وانما بني اي المسند اليه بعد دخول لا عليه عند
وجود الشروط المذكورة لتضمنه معنى من الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن
وهو من خواص المعرب اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لتطابقه اللازمة بين
السؤال والجواب لان الدار لانه قوله لا من رجل في الدار جواب لمن يقول سائلا هل من رجل
في الدار حقيقة او تقديرا او فرضا فحذفت لفظة من من الجواب فتضمن معناها فبني
لان الذي هو كالاسم ناسب مبني الاصل فبنيتوا وجه المناسبة بينهما او دخل على ما يجيء
تخفيفا تعليل للحذف يعني ان حذف من من الجواب لمجرد التخفيف وانما جاء اسم لا
هذه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فرقا بين البناء الاصلي والعارض
على ما ينصب به ليكون البناء اي بناؤه على حركة كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة
في الجمع المؤنث السالم او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم
المستحقا التمكن في الاصل قبل البناء يعني ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة
والكسرة او حرف كالياء المستحقا الاسم قبل ان يكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف
يستحق الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على حدها
الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يبنى على ما استحقه في الاصل ليكون الحركات
البنائية او الحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف ولم يبن مبني
للمفعول الاسم المضاف ولا الاسم المضارع له على ما سبق لان الاضافة لما كانت
من خواص الاسم وتوثر في معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا ترجح اي الاضافة
جانب الاسمية فيصير الاسمية اي اسم لا هذه جاء اي بالاضافة متمكنا اي متوجها
الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب لان الاسم مطلقا اصل في الاعراب
لوجود المعاني المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان
الاعراب ههنا مؤكدا بالاضافة التي هي من خواص الاسم ولانه لا يكون المضاف
مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر لانه يلزم من البناء جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا
وذلك منكر جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل (فان كان)
اي المسند اليه عطف على قوله فان كان مفردا بعد دخولها اي بعد دخول لا عليه

عمله مفردا معرفة بانتفاء شرط النكارة لا بانتفاء الافراد يعني مفردا معرفة او مضافا اليها
او لانّ المسند اليه مفصولا بينه الظرف مرفوع محلا على انه مفعول ما لم يسم فاعله اي
بين ذلك المسند اليه وبين لا عطف على المجرور في بينه باعادة الجار في المعطوف
بانتفاء شرط الاتصال يعني يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح
على سبيل منع الخلو اي لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز ان يكون
المفصول مفردا معرفة ايضا سواء كانا اي المعرفة والمفصول متلابسين مع انتفاء شرط
كونه اي المسند اليه مضافا او شبيها به يعني لا يكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا شبيها
او لا ينتفي هذا الشرط بل يكونان كلاهما مضافا او شبيها به وهي اي هذه الصورة ستة
صور جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد
او مضاف كقولك لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو بالجر عطف
على زيد اي ولا غلام عمرو فمثله اثنان والثاني اما مفرد مفصول او مضاف
مفصول نحو لا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة بالجر
ايضا فمثله ايضا اثنان والاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو لا
في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو بالجر فصارت صور المعرفة
اربعة اثنان منها بلا فصل واثنان منها مع الفصل وصور النكرة اثنتان
فقط وهما ليسا الا مفصولين فصار المجموع ستة فلا شك ان لا يفصل
بين امثلة المعارف وكان اراد ان يكون صور المفصول اربعة ويخرج اثنان
ولذا قيل اربعة منها في المفصول واثنان منها في المعرفة ولكل وجهة وجب
جواب الشرط في جميع هذه الصور الست الرفع فاعل وجب اي رفع
الاسم الذي وقع فيها على الابتداء اي على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي
لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي واما وجوب الرفع على
الابتداء في المعرفة مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت او غير مفصولة
يعني باقيها الاربعة فلا شك نفوذ اثر لا النافية للجنس فيها اي في هذه
المعرفة فان الشرط لا يؤثر في مدخولها من النصب او البناء هو الجنس
او الاضافة والوقوع اعتبر موجودة في المعرفة متصلة مفردة او مضافة
واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثرت في الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه
الى الاصل للتنزل لانه من دواخل المبتداء واما وجوب الرفع بالابتداء
في المفصول وهو في النكرة المفصولة وهذا التعليل يجري ايضا في المعرفة
المفصولة فلضعف لا لانه عن التاثير مع الفصل لان الشرط على ما سبق

في تأثيرها اعرابا وبناء الوصل فلما لم يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها والتكرير
اي وجب تكرير اسم لا هذه فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه
عوض عن المضاف اليه لكن اي الا ان يكون التكرير مطلقا بحيث لا يجب ان يكون بعينه اي
لا يشترط ان يكون الثاني عين الاول مثلا ان تقول لا زيد في الدار ولا زيد بل الشرط تكرار
الاسم لا التكرير الشخصي مثل زيد وعمرو على ما سبق من الامثلة ولذا قيل المراد
التكرير النوعي لا الشخصي اما وجوب التكرير في المعرفة مطلقا مفردة كانت او مضافة
مفصولة او غير مفصولة فيكون التكرير كالعوض عما في التنكير يعني بيان لا في
قوله عما في نفي الاحاد لان لا هذه موضوعة لنفي الاحاد وذا لا يكون الا في الاجناس
واذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى لان في المعرفة نفي الفرد لا نفي الاحاد فنفي
في التكرير ليكون عوضا عما فات اذ بالتكرير يوجد في الجملة نفي الاحاد لان في التكرير
التعدد واما وجوب التكرير في النكرة المفصولة وان وجد فيها نفي الاحاد كما في صورة
الوصل ليكون هذا الكلام مطابقا لما اي لسؤال حقيقي او تقديري هو اي هذا الكلام جواب
له مثل بيان ما في قوله كما هو قول السائل تحقيقا او تقديرا او فرضا افي الدار رجل ام امراة
واجيب لا في الدار رجل ولا امراة فكرر الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه
يجب التكرير وهذا التعليل المطابق بين السؤال والجواب جار على وزن
غاز اي يجري في المعرفة باقيها الاربعة ايضا اي كما هو جار في النكرة فكانه قيل
ازيد في الدار ام عمرو فاجيب لا زيد في الدار ولا عمرو وكذا غيره من الامثلة
ونحو قضية بالرفع لانه خبر مبتداء محذوف اي هذه قضية خلاف الابتداء
لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اي هذه رمية ولا ابا حسن لها
الواو للحال ولا لنفي الجنس وابا حسن اسمها ولها الجار والمجرور خبرها والجملة حال
من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة
والتنبيه المفهومات من لفظ هذه اي لمثله القضية مثل هو قول الصحابة رضي الله
عنهم كانوا يقولون عند القضاء ومعناه التحكم بحق وليس على رضي حاضرا
ههنا اي هذه قضية لا قاضي مثل قوله عم اقضيكم علي او اقضيكم زيد لذا سمعت
هذا اي قول المص ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول جواب دخل مقدر
بان يكون الواو فيه للاستئناف على قوله متعلق بقوله دخل وان مع فرض وجوب
الرفع والتكرير بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه
فان اسم لا فيه وهو قوله ابا حسن فيها اي في هذا القول مثوله لان ابا حسن كنية
علي رضي وهو ما صدر بالاب او الام وهي من اقسام العلم لانه قائم مقام العلم

كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله اباحسن معرفة والحال انه لا رفع فيه ولا تكرير
فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع فلانه لو رفع لقيل و
لا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو
كما سبق بل هو اي قوله اباحسن منصوب لان نصبها ايضا يكون بالالف غير مكرر وهو ظ
فاجاب المصنف عنه اي عن الايراد العذر بانه اي بان هذا القول متأول بالنكرة فلا يرد
نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل اما بتقدير
المثل فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اي ولا مثل ابي حسن
لها فيكون مبنيا على الفتح لان المثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
فيكون اسم لا لهذه من القسم الثاني فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فاخذ حكمه فصار كانه مبني على الالف التي هي اخت الفتحة وفي قوله اباحسن
على تعريفه والمراد به علي رضي الله فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى الحكم بعدل
مثل علي رضي الله عنه والحال انه لا مثل له الا ابنا وله فيصل على وزن حيدر وهو
القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل على علي رضي الله عنه من قبيل رجل عدل
لاشتهاره علي رضي الله عنه بهذه الصفة اي بالفصل بين الحق والباطل لانه
كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي عليه السلام اقضاكم علي رضي الله عنه
فكانه قيل هذه قضية لا فيصل لها فصار قوله اباحسن كاسم الجنس المفيد لمعنى
الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون موسى بمعنى من قبل ذكر الاسم وارادة
الصفة المشتهر صاحبه به ويقوي هذا التأويل اي تأويل الثاني ايراده بحذف
اللام ونصب ابا ايضا لان اشتهار كنيته بالرفع والتعريف اللامي بمعنى
ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رضي الله عنه لان الظاهر ان تنوينه للتنكير لانه
لو لم يكن للتنكير لما عرضوا عما هو المشهور فالتزامهم بنزع اللام ليس الا
لقصد التنكير وانما قال لان الظاهر لجواز ارادة بالتنكير ايضا كونه كنية له
رضي الله عنه الا ان الظاهر ارادته باللام ومثل لا حول ولا قوة الا بالله
الحول القوة وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقيل في تفسيره مرفوعا
الى النبي عليه السلام لا حول ولا انقلاب عن معصية الله الا بعصمته ودعوته ولا قوة
ولا طاعة ولا اقدار على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لا حول
عن المعصية ولا اقدار موفقة على الطاعة الا بتوفيق الله او لا رجوع لنا
عن المعاصي ولا طاعة لنا على وفاق الذي مما امرنا الله تعالى اي فيما كررت فيه
لفظة لا هذا تعبير للمثل يعني ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بما يجري فيه كلا

ابو حي

موضع

موضع يوجد شروط ثلثة ان يكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلي كل
منها نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثاني بقوله على سبيل
العطف والثالث ولان عقيب كل منها نكرة بلا فصل بينها وبينها واما افراد نكرة
النكرة فمستفاد ايضا من الثاني يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ اي بحسب اللفظ
لا بحسب التوجيه وبيان الحال فانها اي فان الوجوه في هذه الصورة بحسب التوجيه
تزيد كما في اثناء الوجوه فتنقيد يعني من بيان الشارح في اثنائها فانها على ما بينه
تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لان في الاول صارت خمسة وفي الثاني زيدت
عليها واما بحسب العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبني والثاني معرب
منصوب ولم يوجد حكمه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثاني واما الاول
مبني والثاني معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثاني
فالقياس ان يكون ستة ولما سقط منها ان الاول منه معربا والثاني مبنيا لعدم وجود
شرط نصبه كما سبق الوجوه بحسب اللفظ خمسة من تلك الوجوه فتحهما اي فتح
الاول الثاني يعني بناؤهما على الفتح اي لا حول ولا قوة الا بالله بالبناء على الفتح
فيهما بناء على ان يكون اسم لا لهذه فيهما اي في كل واحد منهما لنفي الجنس
فيبنى اسمها على الفتح كما انفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها ولا قوة مع انه
لا فيه لنفي الجنس واسمها مبني عطف على حول عطف مفرد بدا من قوله عطف
بدل البعض على مفرد لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك ولا قوة وخبرها اي خبر لا
حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل محذوف اي لا حول ولا قوة الا بالله
والخبر الظاهر وهو قوله الا بالله هو المستثنى المفرغ المعرب باعراب المستثنى منه
المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لا بد منه متعلق هو في الحقيقة
خبر فيكون في جملة واحدة فيكون في قوة الا بالله او عطف جملة على جملة
عطف على قوله عطف مفرد اي لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود
الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى لانه استغنى عنه اي عن الجملة الاولى بخبر بقرينة
كون خبر الجملة الثانية مذكورا وانما اختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون
الحذف في الثانية ليكون السابقة قرينة للاحقة ليكون اولا فيه اجمال
وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا وقع في النفس والدار المناسب
الناج بعد الطلب اعز من النائل بلا تعب الثاني من تلك الوجوه
فتح الاول يعني بناء الاول على الفتح ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول اي اما لكون الاول مبنيا عليه فلان الاولى لنفي الجنس

لا شي له صح

وهو اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة اي
زائدة لتأكيد النفي لان المعطوف على النفي يكون منفيا ايضا فيكون حرف في المعطوف
زائدا وفائدتها التأكيد للنفي المستفاد لولاه كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو
ولانه اذا قيل وعمرو بدونه لا يستفيد عدم مجيء عمرو ايضا وزيد لا فيه لكونه نصا
والثاني وهو قوة معطوف على الاول الذي هو حول يعني معطوف على لفظ
فيكون ذلك الثاني منصوبا حملا على لفظه او على محله القريب لما سبق ان له محلين
محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع لمشابهة حركته حركة
الاعراب قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز الحمل عليها كما يجوز على
الحركة الاعرابية ويجوز هو ان يقدر لهما اي للاسمين المعطوفين احدهما على
الآخر خبر واحد لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة ويجوز
ايضا ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة لان الثاني وان كان معطوفا على
الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز
في اسم النفي ويعتبر محله البعيد فيكون هذا الكلام جملتين بانه يجوز عطف
جملة على جملة واما جملة واحدة بانه يجوز عطف مفرد على مفرد لانه يجوز ان يعطف
اسمان على معمولي عامل واحد بعاطف واحد قد ذكر غير مرة و الثالث
فتح الاول يعني ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق في الاول والثاني
ورفعه اي رفع الثاني نحو لا حول بالفتح ولا قوة بالرفع الا بالله اما فتح
الاول اي اما كونه مبنيا على الفتح فلان لا الاولى لنفي الجنس وهو اسم نكرة مفردة
قد وقعت بعدها بلا فصل فيتعين ان يبنى على ما ينصب به وهو الفتح لوجود
شرطه واما رفع الثاني اما كونه مرفوعا فلان لا الثانية زائدة لتأكيد
النفي لما قلنا فيما سبق والثاني وهو قوة معطوف على محل الاول لانه
لفظ ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر لانه اي
لان الاول مرفوع في الاصل بالابتداء اي بالعامل المعنوي فاذا جاء
الحمل على الاصل وهو الاولى والادب عطف بدليل قوله عطف
تفسير او خبر مبتدأ محذوف اي هو عطف مفرد على مفرد و ذلك
لا يكون الا بان يقدر لهما خبر واحد ولكنه يكون خبر الاول اي لا حول موجود
الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة
واحدة او عطف جملة على جملة و ذلك يكون بان يقدر لكل منهما اي من
الاول والثاني خبر واحد لان لا الاولى عامل لفظي يحتاج الى خبر مستقلا

فيجوز

فيجوز مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء
يحتاج الى خبر آخر مستقلا فيكون جملة اخرى ولهذا كان هذا الكلام جملتين عطفت
الثانية منهما على الاولى والرابع من تلك الوجوه رفعهما اي رفع الاسمين معا
بالابتداء لان النكرة وقعت في حيز النفي وتخصصت كما في قولك ما احد خير منك
على ما سبق نحو لا حول ولا قوة بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ لانه لما كان
هذا الكلام جوابا لقولهم أبغير الله خبر مقدم حول وقوة مبتدأ مؤخر
والثاني معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال محققا او مقدرا فجاء
الجواب بالرفع فيهما اي في حول وقوة مطابقة بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة
مقدر ويجوز ان يكون حالا لانه في معنى جاء اي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه
مطابقا للسؤال لما عرفت انهما مرفوعان في السؤال ومطابقة الجواب
في الاعراب وغيره من الامور المهمة ويجوز الامران ههنا اي في القسم الرابع
ايضا اي كما جاز في الاقسام الاول اي اما ان يقدر لكل منهما خبر على حدة نحو لا حول
موجود الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة
واحدة وههنا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما في السؤال
ولانه يكون اتم في المطابقة ولانه قليل الكلام اولى و الخامس من الوجوه
الخمسة رفع الاول يعني ان يكون الاول مرفوعا بناء على ان لا فيه بمعنى
بمعنى ليس نادرا ولا يكون لنفي الجنس على ضعف اي رفع الاول بناء على ان
لا فيه بمعنى ليس لا لنفي الجنس كائن على ضعف فان عمل لا كونها بمعنى ليس
قليل لقلة مشابهته بليس وثبوت الضعف كما ان كثرة المشابهة توجب
القوة كما هو في ان لكونها بمعنى ليس فيه لكثرة مشابهته لها وفتح الثاني
اي كون الثاني مبنيا على الفتح نحو لا حول بالرفع ولا قوة بالبناء على الفتح
الا بالله بناء على ان يكون لا في الثاني لنفي الجنس وقوة بعدها نكرة مفردة
قد وليها فيجوز بناؤه على الفتح كما في قولك لا رجل في الدار و ضعف
هذا المنقول من التضعيف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثي
وهو مرفوع ضعف رفع الاول في هذا القسم وهو ان يكون لا فيه بمعنى
ليس بانه متعلق بالتضعيف يجوز ان يكون رفعا اي رفع الاول لا لكونه
محلا الا انما اشرنا في مدخولها اعرابا وبناء بالتكرير اي بسبب انه تكرر
ما دخلت هي عليه مكررا لا لكونها ضعيفة في العمل اي اكثر اسمها
تنعزل عن فيه على ان مبتدأ نكرة تخصصت بالعموم مثل قوله تعالى

لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ورفعه بهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه في نظم القرآن لا لكونها
بمعنى ليس يعني ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل
بسبب التكرير لان شرط صحة الغائها التكرير اي تكريرها اسمها كما في صورة الرفع في
المعطوف والمعطوف عليه في القسم الرابع فقط اي سواء توافق الاسمان في الاعراب
كما في تلك الصورة بعينها وكما في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو وكما في قوله تعالى لا بيع فيه
ولا خلة او لا مثل هذه الصورة الخامسة وقد حصل التكرير ههنا اي في هذا القسم فرفع
الاول لا يكون ضعيفا ولا دخل فيها اي في صحة الغائها بالتكرير لتوافق الاسمين الواقعين
بعدها في الاعراب قوله ولا دخل لا فيه لنفي الجنس ودخل اسمها الخ وفيها ظرف لغو
متعلق به ولتوافق الجار والمجرور خبر لها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اي لا يكون لتوافق
الاسمين بعدها فيه مدخل في صحة الالغاء يعني يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق
الاسمان فيه اولا وفي اوضح واعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها لا ان يتوافق الاسمان
بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة
بناء على ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فمانا بالا ضعف
لا تضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه ضمنا اي القسم الخامس
وما اجرى فيه هذا القسم على التوجيه الاول اي على كون لا [illegible] في الاول بمعنى ليس
او على ان رفع الاول بالابتداء على انه يلزم لانه يعني ليس متعينا لعطف جملة
على جملة لان في عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما
في العامل وهذا غير جائز في العطف المذكور لان العامل لا بمعنى ليس تقتضي رفع
الاسم ونصب الخبر واذا اختلف العامل لا يكون العطف المذكور فتعين العطف
الاول اكثر لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله والاخر وان لم يكن
عطف جملة على جملة بل احتمل عطف مفرد على مفرد ويلزم ان يكون قوله
الا بالله يعني الخبر المتعلق به قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة لان
لا الاولى يقتضي ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون
معمول العاملين مختلفين في حالة واحدة وذا ضرورة جائز فتعين ان يكون عطف
جملة على جملة وعلى التوجيه الثاني هو ان يكون رفع الاول على انه يكون مبتداء
باعتبار كون لا ملغاة عن العمل احتمل ان يكون هذا من قبيل عطف مفرد على
مفرد لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار محله
البعيد والا بالله خبر الاول فيكون جملة واحدة او ان يكون عطف جملة على

جملة

جملة كما هو الظاهر يعلم وجه ما سبق كما لا يخفى وجه العطف الاول والعطف الثاني على المتأمل
الصادق واذا دخلت الهمزة الاستفهامية على لفظة لا التي تكون لنفي الجنس لكون البحث
فيها اي تعريف للفاعل من غير تغيير من التفصيل العمل معمولها اي عمل لا بغير الى ان اللام للعهد
اي تأثيرها فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوي وهو التأثير اولان هذا تفسير
باللازم لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم في مدخولها
اي فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر اعرابا وتغيير وبناء يعني اذا كان مدخول لا قبل
دخول الهمزة عليها معربا او مبنيا يكون ايضا بعده معربا في الاول ومبنيا في الثاني لان
العامل لفظيا كان او معنويا سماعيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جارا لا يتغير عمله
اي اثره في مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما بدخول همزة الاستفهام عليه لانها
لم تعد من العوامل نحو تغيير ما دخلت هي عليه وعدم تغيير اثره لا فيه اولى والزم بخلاف
ما اذا دخل الجار عليها نحو ان تأتيني بلا جرم وجئت بلا مال فانه يتغير عمله ح وانما خص
الهمزة بالبيان لانه لا يتغير عملها بدخول الجار نوهم ان تغير بدخول الهمزة ايضا
ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي
لنفي الجنس احد ثلثة اشياء اما الاستفهام تحقيقا نصب على التمييز لان
الهمزة قد تدخل على شيء مجازا فتقول الا في الدار من غير تغيير تاثيرها من البناء
والاعراب في مدخولها حال كونها مستفهمة وقال المحشي الظاهر ان المراد ح تنبيه
على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لكون الاختلاف
فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى واما العرض بسكون الراء مجازا
نحو الا تنزل عندي عارضا النزول عليه فانه لا ترى نزوله وعدم لانه مجهولة
الشيء كما هو سبب الاستفهام للعرض فاستعمل احد السببين المتحدين في
السبب في الاخر ولم يذكر سيبويه ان حال الا المستعملة في العرض كحالها قبل
دخول الهمزة لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها
على الاسماء لان العرض لا يكون الا في الافعال كما يقال الا تنزل في العرض كما لها قبل
دخول الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي بالجيم المضمومة والزاء المعجمة
المفتوحة والمص لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال
الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازي ورد ذلك
اي ذكر السيرافي اي كونه حالها في العرض كحالها قبل دخول الهمزة الاندلسي
بفتح الهمزة وسكون النون وضم الدال المهملة منسوب الى اندلس اسم بلدة
وقال هذا اي كون حالها فيه كحالها الا ورحطاء بفتح الخاء والطاء مع العصر

منه الصواب يعني ليس بصواب لانها اذا كانت عرضا بدخول الهمزة عليها كانت من حروف
الافعال يعني من الحروف التي تقتضي الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط مثل ان ولو وحروف
التحضيض مثل هلا ولولا ولوما والا فانها كلها تقتضي الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على
الاسم فيجب انتصاب الاسم الواقع بعدها اي بعد حرف العرض كما يجب انتصابه بعد
حرف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له
نحو الا زيدا تكرمه في تقدير الا تكرم زيدا تكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل
او وقع ولكن لم يصح ان يكون مفسرا يجوز حاليها كما قال السيرافي ولا وجه لقول من قال
في وجوب الانتصاب بحيث لجواز ان يكون بعدها الا فعل لازم نحو زيدا الا نزل
ونزل الا ان ينطلق وينطلق اراد وجوب انتصاب الاسم في الاضمار على شريطة
التفسير واما التمني نحو الا ماء اشربه فمن لا اربح ما فبتدبه لانه عند رجاء الوجود
يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمني لانه ما لا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال
الا ولا انظر على حقيقته فيجاز على التمني تجاوزا بجامع الطلب لانه في التمني معنى الطلب
كما في الاستفهام وكما في قوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج واما قوله
مدا على محطة بيت الا رجلا جزاه الله خيرا وفي الرضي روي الا للعرض في الا التي
للتمني نحو الا رجلا جزاه الله خيرا وروي الا رجلا بالجر اي الا من رجل فمثله اي مثل الا
في هذا البيت عند الخليل بن احمد الذي هو امام النحو ليست للا التي بالنصب
صفة بشيء لكنه لا علم لها حرف الاستفهام بالرفع لانه فاعل لقوله الداخل
مثل قولك هل جاءنا وشاكلها ولكنه اي الا ان حرف موضوع للتحضيض مستقلا برأسه
مثل الا وهلا ونحوها فلما ان الشاعر قال الا ترونني رجلا يعني هلا تروني
رجلا بضم التاء من الارادة اصله ترئيونني فاعل بحذف الهمزة والياء فصار
ترونني بضم التاء والواو ثم لحق ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونني
رجلا جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه لانه سبب للفعل
الناصب فيكون قرينة لسببه وبقرينة حرف التحضيض لما عرفت انها من دواخل
الافعال ولذلك اي لكون الا حرفا برأسه من حرف التحضيض والاسم بعدها منصوب
بالفعل المحذوف نصب رجلا فيه ونون وفي الرضي واعلم ان معناها اذا دخلت
في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي الى هنا كلام وهي
اي كلمة الا عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام يعني مركبة

من همزة الاستفهام ولا لنفي الجنس فكانت بمعنى التمني مثل قولك الا ماء اشربه فكان التنوين اي تنوين
النكرة الواقعة بعدها لكونه حاليا بعد الهمزة كما كان قبلها فيقال الا رجلا بالفتح بلا تنوين لكونه مبنيا
لكنه اي الا انه نون الا رجلا ضرورة كقول الشاعر وهو الا رجلا جزاه الله الخ وقوله وزن
الشعر لان وزنه كل مصراع مستفعلن مستفعلن فعولن واذا لم ينون يلزم الاول انتقاص
حرف لان التنوين تعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا ولما فرغ من بيان المنصوبات بلا التي لنفي الجنس واحوال
الثلاثة من كونه منصوبا ومبنيا ومرفوعا شرع في بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها
ليستوفي احوال الا فقال **ونعت** مبتدأ **اسم لا** بحذف المضاف **المبني** بالجر
لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اي الذي هو قسم من اقسام قسم لا لا على ما عرفت
ثلثة لانه نعت اسمها **المفرد** احترز به عن نحو لا غلام رجل ظريفا فيها فانه لا يحتاج
معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان
الموصوف اذا كان معربا لا بد ان يكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلا يلزم
ان يكون هو ايضا مبنيا الاول بالرفع اي هو بالرفع صفة للنعت لا بالجر صفة للاسم
لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فيكون القيود قيوده اي لا النعت الثاني
وما بعده يعني الثالث والرابع وغير ذلك احتراز عن النعت الثاني مثل لا رجل
ظريف اما مبني على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا كما سيجيء لانه
نعته الاول كريم بالرفع او كريما بالنصب في الدار خبر لها مفردا بالنصب لانه حال
من ضمير يعني المتكلم فيه الذي هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال
لا بد من ان يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه ليكون القيود متوالية
مجتمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا
اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال في المعنى صفة والعامل فيه معنى
لا استقرار العامل في الحال ما هو العامل في ذي الحال احتراز عن النعت المضاف
او المضارع مثل قولك لا رجل حسن الوجه او لا رجل خيرا من زيد فانه لا يبنى بل يجب
الاعراب رفعا ونصبا كما سيأتي يليه فعل مضارع معلوم حال بعد الحال من ذلك
الضمير ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدأ لكان اصوب لما قلنا
اي يلي النعت الاول اسم لا المبني او صفة مفردا اي يلي النعت الاول المفرد اسم لا
المبني لما قلنا ان الحال في المعنى صفة احتراز عن المفصول اي النعت الذي وقع بينه
وبين المنعوت فصل يعني نحو لا غلام فيها ظريف فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا
ولا يجوز البناء اصلا وهذا القيد يعني قيد الوالي يغني عن الاول فيه لطافة تعرف

لم لم طاقة لان يعني الاول انه لا يكون مسبوقا بشيء ويعني الولي كذلك مترادفا فيكون احدهما
مغنيا عن الاخر الا ان الولي اصطلاح ههنا ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغني عنه
ايضا لانه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تاكيدا لما يبنى عليه على الفتح كما على
المنعوت يعني يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك لان الاتحاد بينهما في الصدق لان
النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت فاتحادهما اذا لم يبن يلزم ان يكون الشيء
الواحد مبنيا ومعربا او الاتصال ايضا لما عرفت انه من شرط الولي بحيث لا يجوز ان يقع
بينهما فصل **وتوجيه النفي اليه** اي الى النعت حقيقة تجوز لان النفي في قولك
لا رجل ظريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لا عن مجرد الرجل
الا ان البناء النعت اربع شرائط الاول ان يكون نعت المنفي بلا وان يكون النعت
الاول وان يلي النعت المنفي ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت
هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت فيسري البناء منه اليه فبني النعت ايضا
لسرايته اليه والمثنى في قوله ايضا في قول المص ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة لا بالتبعية فانه اي المبني بالاصالة هو المذكور سابقا في قوله فان كان
مفردا فهو مبني بناء على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجي فان البناء اذا اطلق
يراد به البناء بالاصالة لا بالتبعية فلا يرد انه اي الثاني اذا كرر المبني الذي
هو اسم لا بهذه ويبنى المكرر على الفتح كالاول لكونه تاكيدا له ثم جيء بنعت
وصار نعتا للثاني بناء على ما هو الظاهر لا يجوز بناؤه اي بناء النعت
بل يجب ان يعرب لعدم الاصالة في البناء مثل لا ماء ماء باردا بالنصب
حملا على اللفظ والمحل القريب او بالرفع حملا على المحل البعيد مع انه يصدق عليه
اي على قوله باردا انه اي البارد نعت المبني الاول مفردا يليه يعني يصدق هذه
الشروط المقتضية بناء النعت الموجودة ولا يصح بناؤه فان باردا
الذي وقع بعد الثاني نعت للتابع يعني الماء الثاني لا المتبوع يعني
لا الاول كما هو الظاهر المنعوت لئلا يقع الفصل بينهما لان الماء الثاني وان كان
تاكيدا للاول لا يجوز فصلا اذا جعل نعتا للاول ولو جعل ذلك النعت نعتا
للمتبوع على خلاف الظاهر لم يلي النعت ما يليه اي يلي النعت المنعوت
لتوسط التابع بينهما يعني لوجود الفصل بالماء الثاني بين النعت والمنعوت
ومعرب سواء كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا له ولا لان الاصل
في التوابع كلها تبعية المتبوع تماما في الاعراب دون البناء سواء كان
المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا

نحو لا غلام ظريف بالرفع او النصب الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا
نحو لا غلام رجل ظريفا او ظريف لكون الاسم اصلا في الاعراب والحمل الاعراب اولى رفعا
منصوب على الصدرية اي على ترجيح الى فتحا او برفع محلا اي لكونه محمولا على محل البعيد
ونصبا عطف على محلا اي لكونه محمولا على اللفظ اي لفظ اسم لا النفي وهو الفتح
او على محله القريب وهو النصب بها مثل لا رجل فانه اسم مبني على الفتح ظريف وهو
بالفتح يعني مبني على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناؤه عليه وظريف معرب
بالرفع حملا على محله البعيد وظريفا معرب بالنصب حملا على اللفظ او على محله القريب
اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعية **والا** عطف على مقدر
مفهوم من القيود المذكورة في التعريف يعني ان كان نعت اسم لا هذه موجودا
فيه هذه القيود والشروط فهو مبني على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والا اشار
الشارح الى هذا بقوله وان لم يكن النعت كذلك اي وان لم يكن النعت اسم لا متصفا
بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لا غلام رجل ظريف او لم يوجد
الثاني مثل لا غلام رجل ظريف كريم في الدار او لم يوجد الثالث بان لم يكن
مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد الرابع بان يقع فصل بينهما مثل لا رجل
في الدار ظريف والحاصل انه لم يوجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد
بعضها **فالاعراب** اي فحكمه الاعراب اي فحكم ذلك النعت ان يكون معربا **لا غير** فقدر
المبتداء بقرينة حرف الجزاء وقال لا غير اشارة الى ان الجزاء كان معرفا باللام
يفيد الحصر مثل قوله زيد الجواد وعمرو الشجاع رفعا حملا سبق اعرابها على المحل
البعيد الذي هو الرفع ونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وهما ظاهران وقد
مرت امثلة اي امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شروط البناء في البيان
فوائد القيود وانما اوردها بعد قوله والا ثم وكن على بصيرة والعطف
اي عطف شيء على اسم لا النفي الا ان شروط جواز العطف على اللفظ وعلى
المحل البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المص ثلثة ان يكون اسم لا مبنيا و
ان يكون المعطوف نكرة وان لا يكون لا فيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط
بقوله اذا كان المعطوف نكرة نحو لا غلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف
معطوفا بلا تكرير لا في المعطوف فاذا اي الحال والشأن اذا كان المعطوف معرفة
سواء كان علما مثل لا غلام لك وزيدا ومضافا مثل لا غلام لك وعبد الله
وجب رفعه اي رفع المعطوف او معرفا باللام نحو لا غلام لك والفرس
لانك لو نصبته حملا على اللفظ او على المحل الثالث لغلط لا عاملة في المعرفة

وذا بحالها عرفت انها لا تعمل الا في النكرة المضافة او الشابهة بها واذا كان لا مكررة في
المعطوف مع افرادهما وتنكيرهما مثل رجل ولا امرأة فحكمه اي حكم هذا المعطوف على ما علم
على في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق من ان يكون خمسة اوجه من حيث التلفظ
لان ذكر على وجه التمثيل لا الحصر ليكون حكما عاما شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان
تكون لا مكررة بطريق العطف وولي كل واحد منها نكرة مفردة بلا فصل متعلقة
بالعطف وهو مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المعطوف اي بان يحمل
المعطوف المذكور على اللفظ اي لفظ اسم لا التي صفة الكم ولفظه معرب فت
بحرمة فتح شبه بالنصب فيجوز الحمل على لفظه ويجعل المعطوف منصوبا
وبان يحمل المعطوف عطفا على ان يحمل باعادة الجار بوقوع الفاصلة
على المحل اي محل اسم لا التي والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء
ويجعل المعطوف مرفوعا جائز فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا
على المحل البعيد جائزان على التسوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا ولو
الثاني ايضا منفيا ولا يجوز فيه اي في هذا المعطوف البناء كما جاز في الوصف
لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة الافراد و
التنكير والولي وهذا اذا لم يوجد ههنا للفصل بالوصف لانه بعيد فاعلا غير مهم
للمسمى وان جاز في النداء نحو يا زيد وعمرو لضعف لا عن التأثير الا فيما يليه
او في حكمه كما في النعت وههنا لم يليه ولم يكن في حكمه مع ان الاصل هو
الاعراب لكان الفصل بالعاطف اي بواسطة العاطف فالفاصل العاطف
والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان
المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف
في حكم النعت بان يجعل الواو زائدة لتأكيد اللصوق كما في عطف الصفات
بعضها على بعض مثل قولك جاءني زيد العالم والشاعر والدبير وكما في النداء
مثل يا زيد وعمرو لانه في حكم يا عمرو وان لم يجعل الواو فيه زائدة لتقطع
الفصل اي لان هذا محال ان يحصل فيه الفصل بلا الزائدة الوكلة مثل
لا ابن فيه ولا فضة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما
هذا الحكم فافترقا فاذا المعطوف على النفي مطلقا يزاد فيه اي في المعطوف
على النفي لفظة لا كثيرا اي زيادة كثيرة لتأكيد النفي نحو لا حول ولا قوة
لان لا الثانية زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا مثل لا اب
ولا ابنا وابن فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب

اي لوجود الفصل

والثاني

والثاني مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابنا
في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه لا فيه لنفي الجنس والاب لكونه
نكرة مفردة بلا فصل مبني على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف
اي لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجودان كان
عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثاني جملتين
اي لا اب موجود وابنا موجودة مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن
في الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب شبه مروان والابن ابنه ويقال
لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو ان يؤتى بالمشبهات ثم بالمشبه بها
كقول الشاعر كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف
البالي اذ هو بالمجد ارتدى اي وتأزرا متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الا زائد اي
الموجود مثال ارتدى اي رجع من رداء مهموز اللام بمعنى رجع ايضا وتأزر
من ازر مهموز الفاء وبعده زاء معجمة وبعده راء مهملة اذا قويت
تأزر في اللام اذا قوي لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى والالف
في تأزرا للاشباع كالف انا بالتأكيد في قول الشاعر لا للتثنية
واما سائر التوابع اي باقيها من التأكيد اللفظي والمعنوي والبدل وعطف
البيان فلا نص عنهم فيها يعني لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا النعت والعطف
بالحروف لكن الاولى انه ينبغي ان يجوز حكمها كحكم توابع المنادى يعني ينبغي
البدل والتأكيد اللفظي اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب
لي ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب
نحو لا رجل صاحبك ولا ماء ماؤك وكذا تأكيد المعنوي نحو لا رجل نفسه وكذا
عطف البيان نحو لا رجل ابو عبد الله كذا اي كما يكون حكمها كحكم توابع
المنادى ذكره الاندلسي حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد
اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يجوز حكمها مع اسم لا النفي كحكمها مع
المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل
صاحب لي اي ههنا كلام لان البدل في حكم تكرير العامل فكانه قال لا صاحب
لي والتأكيد اللفظي كذلك لان الكلمة عين المؤكد لفظا او معنى فكانه
قال لا ماء في لا ماء باردا في البدل والتأكيد اللفظي اذا كان مفردا
نكرة معرفة ومثل لا ابا له ولا غلامي لم بلا فصل بينهما لانه اذا فصل
نحو لا اب في الدار لك ولا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف

ب

في الاول ولا حذف النون في الثاني لانه يشبه الثابتة بالمضاف والاثبات والحذف
لا يكونان الا مع المضاف اذ لو تركيب المراد بالتركيب لا مع اسمها وخبرها ولذا قال
الشارح يكون فيه اي في ذلك التركيب بعد اسم لا لنفي الجنس لام الاضافة سواء التي صح
كان مدخول اللام ضميرا غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد ولسواء كان
الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذي او مثنى او جمعا على
حدة نحو لا ناصرين له ولا مجري له واجري مجرى المضاف على ذلك الاسم اي اسم لا
لنفي الجنس احكام الاضافة من اثبات الالف بيان للاحكام في نحو اب
اشارة الى ان المراد بالاسماء الستة غير ذي فانه لا ينقطع عن الاضافة
على ما سيأتي ومن حذف النون اي نون المثنى والجمع من نحو غلامين اراد به
المثنى والجمع على حدة واما عند الرضي فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ
لكثرة استعمالهما واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال
في المثنى والجمع ومن الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذ اوليهما لام
الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والجمع واثبات الالف في الاب
والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فتكون معرب
اتفاقا منصوبا مثل لا اباله مبتداه وجاير خبره اي يجوز في هذا اللفظ ان
يستعمل باثبات الالف وحذف النون وجعله معربا منصوبا يعني ان
الاصل في مثل هذين التركيبين ان يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة
مفردة وقعت بعدها بلا فصل ويقال لا اب له ولا اخ له بالبناء على الفتح
وكذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذي ويقال لا غلامين له ولا غلامين
له تثنية وجمعا بالبناء على الياء فيكون اسم لا التي لنفي الجنس فيهما
اي في مثل هذين التركيبين مبنيا على ما ينصب به الاسم وهو الفتح في الاول
والياء في الثاني لوجود شروط البناء التي هي الافراد والتنكير والوقوع
ويكون الجار والمجرور في مثل له في محل الرفع خبر لها اي للا التي لنفي الجنس
والمعنى لا اب موجود لفلان الا ان لانه قد مات فيلزم النفي ثبوت نفي
الغلامين له الان والحال انه قد جاء ملابسا على قلته لكن لا الى حد الشذوذ
لانه قد استعمله الفصحاء ايضا اثبات الالف مثل لا اباله وحذف النون
مثل لا غلامي له ولا مسلمي له وجعله معربا منصوبا بزيادة الالف متعلق بقوله
جاء في مثل اب له وكونه باسقاط النون في مثل غلامي ولا مسلمي
كان في حال الاضافة يعني اذا اضيف نحو الاب او الغلامين والمسلمين

لا النكرة

لا النكرة يكون معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل في الدار
ولا غلامي رجل ظريفان لوجود شروط النصب التي هي الاضافة الى النكرة والطول
تشبيها مفعول له لقوله جائز اي اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اي شبه
تشبيها والجملة حال والاول اوجه له الجار والمجرور متعلق بالتشبيه اي شبه
اسم لا هذه الذي في هذين التركيبين مع انه ليس مضافا الى شيء بمضاف متعلق
بالتشبيه ايضا واجراء احكام المضاف بالنصب عطف على قوله تشبيها
وبيان لفائدة التشبيه يعني ان المقصود الاصلي من هذا التشبيه اجراء احكام
الاضافة عليه اي على اسم لا هذه باثبات الالف في البعض وحذف النون
في البعض فيكون اسم لا حينئذ معربا منصوبا وذلك التشبيه اي تشبيه اسم لا هذه
في هذين التركيبين انما هو فيه اشارة الى ان اللام في قوله لمشاركته علة للتشبيه
ووجه الشبه ليس علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد في الشجاعة وهي علة
لتشبيه زيد به اي لمشاركته اسم لا حين يضاف باظهار اللام متعلق بقوله
يضاف اي لام الاضافة المقدرة بينه اي بين المضاف وبين ما يضاف اليه
له اي للمضاف بدون اظهارها يعني لمشاركته اسم لا في تركيب لا اباله ولا غلامي
له للمضاف الذي وقع بعد لا في قولك لا اباه ولا غلاميه في اصل معناه
اي معنى الاصلي اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو
اي الاضافة الاختصاص فالتذكير باعتبار الخبر او باعتبار المضاف
اي معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل
ابيك كان تخصيص الاب بالمخاطب فلما حذف اللام واضيف
صار المضاف معرفة فيقع ابوك تخصيص اصلي لكونه مضافا وتعريفه
حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل
معناه فكما ثبت الالف في اباك ثبت في اباله فكما ان الاول معرب كذلك
الثاني معرب كذا في الرضي او المعنى عطف على قوله اي اسم لا في تغيير قوله
تشبيها له من حيث المعنى تعدية المعنى هكذا او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له
جائز باثبات الالف في الاول وحذف النون في الثاني على خلاف القياس
لما عرفت ان الظاهر لا اب له بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون
تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين وهما قولك لا اب له ولا غلام حيث
لا اضافة فيه اي في مثل هذين التركيبين فاللام داخلة على المشبه وعلة
التشبيه اي للمضاف مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه شبيها بالمضاف

او بتركيب يشتمل على الاضافة يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازي وهو التركيب الذي
فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لا معناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر
كما في التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعني تشبيه
تركيب لا ابا له بتركيب لا اباه رجل وتركيب لا غلامي له بتركيب لا غلامي رجل فاثبات
الالف وحذف النون كما ثبت وحذف في المشبه به **لمشاركته** اي لمشاركة
مثل هذين التركيبين الغير المضاف فيهما اسم لا **له** اي لما اشتمل على الاضافة اي لتركيب
يكون اسم لا فيه مضافا **في اصل معناه** اي معنى ما يشتمل على الاضافة
وهو اي ذلك المعنى الاختصاص فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص ص
والمشاركة فيه وقال المحشي لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة
في حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف
باظهار اللام وبارجاع ضمير له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو
الاختصاص والتعريف يترتب عليه حصول المراد وبارجاع ضمير مشاركته
تارة الى مثل هذين التركيبين وضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا
كلامه الا ان بين الاختصاصين اي الاختصاص المفهوم من تركيب
لا ابا له حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لا
فيه مضافا تفاوتا يعني فرقا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم مما يفهم من غيره اي من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون
اسم لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام
المضاف اليه مقام التنوين او النون من المضاف ولذلك يكتسب المضاف
من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما بمنزلة الآخر بخلاف
لا ابا له ولا غلامي له لان الثاني اجنبي من الاول والاختصاص انما يستفاد
من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص في الاول اتم
ومن ثم قد سبق تفسيره غير مرة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين
يعني باثبات الالف وحذف النون انما هو لشبه اسم لا الذي هو
غير المضاف باسم لا الذي هو المضاف في معنى الاختصاص **لم يجز** تركيب
يكون فيه بعد اسم لا ما هو حرف من حروف الجر غير اللام **مثل لا ابا فيها**
ولا رقيبي عليها ولا غلامي بها لعدم الاختصاص في مثل هذا التركيب
لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى فانتفى المشاركة لعدم
اصل المعنى فانتفاء وجهها يستلزم انتفاء الجواز فان الاختصاص المفهوم

من اضافة

من اضافة الاب الى شيء اذا اضيف اليه انما هو بابوة له اي يكون الاب ابا له وهذا
الاختصاص اي المفهوم من اضافة الاب الى شيء غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار لان الاب من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص
بالنسبة اليها فلا يصح اضافته الى الدار واذا لم يصح اضافته اليها فكيف يشبه
تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار يعني لا يصح اضافة الاب الى
الدار حتى يشبه لا ابا فيها في ثبت الالف كما تثبت في تركيب يضاف
الاب فيه اليها لمشاركته اي لمشاركة تركيب لا ابا فيها التركيب يضاف فيه الاب
اليها في اصل معناه **وليس** اي ومثل هذين التركيبين **بمضاف** على ان يكون
اللام الظاهرة لتاكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى
اللام لان اما ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هي في معرفة وكلاهما غير جائز فيتعين
كما انه ليس بمضاف ظاهرا **لفساد المعنى** المراد منه المعنى الفاسد بلا
صفة بلا صفة للمعنى بها متعلق بقوله المراد والفساد على سبيل التنازع
اي بهذين التركيبين على تقدير الاضافة متعلق بالفساد اي لان يفسد المعنى
الفساد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لا فيهما مضافا فما
لا سيما وهو اي معنى الفساد بلا اضافة نفي ثبوت جنس الاب
في الاول او نفي ثبوت جنس الغلامين له في متعلق بالثبوت الخبر المرور
وهو احترازا عن الخبر المستكن في الظرف بالاستقلال متعلق بالثبوت
وقيد الاستقلال بقوله من غير احتياج الى تقدير خبر سوى ما يتعلق به
الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى
ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتين له وهذا المعنى اضافة
اي نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له مع ذكر الخبر بعد على
تقدير الاضافة اي على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير
بان يكون اللام زائدة من وجهين اما ولا اما وفساد المعنى
على تقدير الاضافة في الوجه الاول منصب قوله او على الظرفية
فلان الاضافة معنى هذا التركيب وفي بعض النسخ هذين التركيبين
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه لما عرفت ان اللام فيهما زائدة
والزائدة يجوز حذفها واذا حذفت يضاف الكلم الى الضمير وهذا
التركيب لا يتم الا بتقدير الخبر لانه لا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا
بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان

نوع لا يجوز جزا بتم الكلام بدون التقدير اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان فعلى
هذا يكون لا عاملة في المعرفة وذا غير جائز واما ثانيا اي اما فساد المعنى على تقدير
الاضافة في الوجه الثاني فلان المراد بهذين التركيبين عند عدم الاضافة نفي ثبوت
جنس الاب او نفي ثبوت جنس الغلامين لم اي لم يرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى
لا يحصل الا اذا كان غير مضاف والجار والمجرور خبرا لها لان المراد نفي الوجود عن ابيه
المعلوم او نفيه عن غلاميه المعلومين لما عرفت ايضا ان اذا كان اللام زائدا يجوز
حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذي هو موجود
فيعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفي الوجود عن الاب المعلوم والغلامين
المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا لانها لنفي الجنس ويخالف ايضا القاعدة
المذكورة وهي ان كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير خلافا لسيبويه
فلا يستحق نصب قوله خلافا والخليل ابي احمد استاذ سيبويه وجمهور النحاة
هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه واشارة
الى ان للكاف في هذا الحكم صار كانه ليس منهم وانما خص الى سيبويه بهذا
الخلاف الباء داخلة على المقصور مثل قولهم نخصك بالعبادة لانما نخصص
للرفع مع ان غيره مخالف لان العمدة والمقتدى فيما بينهم بخلافه فخلافهم
فذكره يغني ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل من ذكر التبع او لان
المقصود من قول المص بيان الخلاف فبيانه كما ذكروا لا مع جلتهم لا سيما
ان يذكر من كان محل فيما بينهم لا تحصل الى المعنى لان ذكر جملة الكل لا يعني
باسرهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد عليه بقوله فمذهب سيبويه والخليل
وجمهور النحاة ان اسم لا ههنا في مثل هذا التركيب مضاف الى الضمير
المجرور حقيقة نصب على التمييز باعتبار المعنى متعلق بالمضاف فيكون المعنى
نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فحينئذ يكون اسم لا معرفة
ولا يجب الرفع ولا التكرير لشبهة التنكير بجواز الفصل باللام واقحام
اللام عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه النهر
اي ادخل بين المضاف والمضاف اليه تأكيدا علة للاقحام للام المقدرة
لان الاضافة ههنا بمعنى اللام كما سيجيء ان المضاف اليه اذا لم يكن جنس
المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا لان لا لا يدخل الا على
النكرة بسبب اللام التي هي علامة في الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل
كانه ليس بمضاف في الظاهر وان كان في الحقيقة مضافا فدخل لا على

المنكر

النكر بحسب الظاهر وحكم المص بفساده لما عرفت وفي الرضي اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه
وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل اللام لا يظهر
بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر واجابوا بان اللام ههنا مقدرة وهذه اللام
الظاهرة تأكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثاني في قوله وكان الفصل بينهما نصبا
فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا
دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف
المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا
بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستلزم
نصبه وعدم تكرير لا انتهى ويحذف اسم لا هذه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية
فيما ساغ قال الندا حذفا كثيرا يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية
ويجوز ان ينصب على الظرفية اي زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الازمان
في مثل لا عليك اي في تركيب ذكر فيه الجزاء لا بأس عليك لمن لم تخف
فيحذف الاسم بالقرينة الحالية ولكن لا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر لفظا
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لفظا لئلا يكون الحذف اجحافا بكسر
الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتنقيص
ومنه الجحفة ان اذهبته كذا في الصحاح اي لئلا يكون الحذف سببا
للالغاء ولان اذا حذف الاسم كثيرا ويحذف الخبر ايضا كثيرا فينبغي لا العاملة
بدون المعمول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر
اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة للمحذوف وقولهم اي قول العرب
لا كزيد اوردة ايذانا بان يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم مناسبا
للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا ان جعلنا الكاف اسما بمعنى
المثل لان الكاف من الحروف التي يستعمل اسما وحرفا جاز ان يكون قولهم
كزيد اسما بمعنى جاز ان يكون الكاف ومحله منصوبا على انه اسم لا
وان يكون الجزاء خبرا لا محذوفا اي لا مثله اي لا مثل زيد موجودا فحذف الخبر
بقرينة لا التي لنفي الجنس لان النفي يقتضي منفيا او قرينة حالية وجاز ايضا
ان يكون قولهم كزيد خبر الحاضر ويكون الاسم محذوفا بقرينة حالية اي لا احد
مثل زيد وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدما على الوجه بوجه
الاول الا ان اخر ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لانه فيه حذف
الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا وان قبلناه

اى الا في ذلك المثال حرفا عملا بالظاهر النادر فالاسم اى اسم لا محذوف لان الحرف مع متعلقه
يجوز ان يجعل مسندا ولا يجوز ان يجعل مسندا اليه وان كان مع متعلقه اى لا احد كرئك
اى لا احد كائن كرئك **خبرا ما ولا** اوردهما في اخر الملحقات لمشابهتهما فعلا غير متصرف
وهو ليس ولاشتراكهما في كونهما عاملين بخلاف سائر الملحقات **المشبهتين**
وصفهما بالبيان وجه عملهما لانه سبب عملهما عند من يعملهما بليس الا المشابهة
في النفي متعلق بالمشابهة والدخول على الجملة الاسمية قد سبق تحقيقه في اخر المرفوعات
بليس متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به **هو** فصل او مبتداء
المسند اى الاسم حقيقة او حكما الذى اسند الى اسمهما **بعد دخولهما** اى بعد
ما ولا يعنى دخول واحد منهما وهى اى خبرية ما ولا لها متعلق بالخبرية والضمير المجرور
راجع اليهما اى كون الخبر خبرا لما ولا وقدر المضاف ليصح ارجاع المؤنث الى الخبر
وبعد ان تقول اى كونهما عاملين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله
ولذا التسمية اسمهما اى اسم ما ولا لهما والتانيث باعتبار الخبر او لان الثانية
امر بين في عبارات المصنف وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرا وهو
لغة حجازية وخص الحجازية بالذكر البناء داخلة على المقصور معا اى ما ولا
عاملان ايضا في الاسم لان ما اتصل لهما اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما فيه ترتيب
اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما انما يظهر من الظهور باعتبار
الخبر لان الخبر منصوب بهما اما لفظا او تقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين
فيه واما الاسم فمرفوع كان مرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيلازم
لا يعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع
بهما لان الحرف لا يعمل في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزئيها فجعل الخبر خبرا لهما انما
هو في لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين واما بنو تميم وهو مذهب الكوفيين
فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لعدم اختصاصهما بقيد واحد ولان مشابهتهما
ضعيفة لكونهما شابهتا لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد
النفي لا العمل لا يجعلون الخبر اى ما هو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين
خبرا لهما ولا الاسم اى لا يجعلون ما هو الاسم عندهم اسما لهما بان يعملا فيهما
الرفع والنصب كما كان عند اهل الحجاز بل هما اى ما يليهما الاسم وخبر محذوف عند
اهل الحجاز مبتدا اى وخبر عند بني تميم من غير ان يعملا فيهما بل المقصود منهما نفي
مضمون الجملة لا غير بناء على ما كانا اى الاسم والخبر عليه قبل دخولهما عليهما
لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعد الدخول ايضا يكونان

في الاسم والخبر وجعلها عطف تفسير لقوله اى عملها صح



مرفوعين

مرفوعين بها فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما ليس الا حكما من الايجاب الى السلب
وما ليس ان ما ولا تعملان في الاسم والخبر رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس في محلها ليس
الا عند اهل الحجاز والبصريين واما عند بني تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابها
بليس اراد الشارح بيان ما هو الراجح والمختار من المذهبين فقال ولغة اهل الحجاز
التي جاء عليها التنزيل اى التي انزل عليها القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن
المشابهة بليس وهذا في محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا خبرها ولا عملت في بشرا
عملت الجر في هذا لانها سواء في محل الرفع والنصب عند من يجوز عملها وما هن
امهاتهم جمع ام وهي الوالدة والجمع امات واصل الام امهة حذفت الهاء
والتاء وحذف فاجعل قياسي فبقي ام ولذا جمع على امهات والنص شاهد له وقيل
الامهات للناس والامات للبهائم كذا في الصحاح وهذا مرجح في كون ما عاملة
رفعا ونصبا واما لا فيقيس على ما لكونها شريكتها في المشابهة بليس ولما بين
كونهما ولا عاملتين وما هو سبب لعملهما وما هو المختار فيه اراد ان يبين
ما يبطل عملهما وهو ثلثة اشياء فقال **واذا زيدت** لفظة **ان** بكسر الهمزة
وسكون النون المراد بها النافية لا الشرطية لان لها صدر الكلام **مع ما** اى بعد ما
بلا فصل لانه مع يجى بمعنى بعد كقوله تع ان مع العسر يسرا اى بعد العسر لانه لا يكون
مع العسر يسرا وانما يجوز بعده نحو ما ان زيد قائم فيما انما قيدت لفظة ما بالذكر
مشارا بما عن لا لانها اى لانه لم ان لا تزاد مع لا اى بعد لا في استعمالهم
وهي اى كلمة ان بعد ما زائدة عند البصريين لتاكيد النفي لانها وضعت للنفي
كقوله تع ان عندكم من سلطان اى ما عندكم وقوله تع ان انتم الا بشر وما وضع
للنفي اذا جيء بعد حرف النفي يكون للتاكيد والا يلزم لغوا وهو غير جائز
ونافية موكدة من غير ان يكون زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون
هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
ويرد عليهم انه بان لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما
كما في قولك ان زيدا لقائم كذا في الرضي **او انتقض النفي** الذي يكون علة وسببا
لعملهما **بالا** اى بتوسط الا بين الاسم والخبر نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا
قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد اى نفى الخبر ظرفا كان او غيره الا
عند ابن عصفور فانه يجوز العمل بتقدم الخبر الظرف نحو قوله تع فما منكم من
احد عنه حاجزين واجيب بانه بمعنى فما احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة
بوقوعها في سياق النفي **بطل العمل** جواب اذا زيدت اى بطل لفظا ما

في الاسم والخبر اذا كان مع كل واحد من هذه الامور الثلثة التي هي زيادة ان بعدها وتوسط الا بين
الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا ابطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم
لا يخرج عن كونه مادام مركبا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين
لما عرفت انه لا تزاد بعدها ولم يذكر الشارح اكتفاء بذكر الامر عن التوضيح واما بطلان
عملها اذا زيدت ان بعدها فلان لفظ ما عامل ضعيف لكونه حرفا غير اصل في العمل الا انه
عمل لشبهه بفعل غير متصرف وهو ليس والحاجة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير المتصرف
مع انه مشابه بفعل متصرف للوزن الناجمة فيه ضعيفة فلما فصل بينها وبين معمولها اي
ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هي فيه باجنبي وهو ان وان كان فيها معنى
النفي لم تعمل للوزن الاولى شرطا فيها ولكراهة ابراز ان النافية في معرض العامل واما
بطلان عملها اذا انتقض النفي الذي هو علة وجب لعملها لما عرفت بتوسط
كلمة الا بين الاسم والخبر فلان عملها في اسمها وخبرها لمعنى النفي فلما انتقض ذلك النفي
بتوسط الا بينهما بطل العمل عنهما ولا في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب
انتفاء الحكم واذا ابطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل
العامل اللفظي في التركيب الاسنادي يظهر العامل المعنوي لكونه مشروطا
واما بطلان العمل اذا تقدم الخبر على الاسم بينهما فلتغير الترتيب الذي هو شرط
في عملها فحطها المرتبة الوضعية عن رتبة الاصل واشعاره لغرضيتها مع ضعفها
في العمل لما عرفت غير مرة واذا ابطل العمل وجب اما بان الصفة مبتداء والاسم
بعدها فاعلها ساد مسد الخبر واما بان الاسم مبتداء والصفة خبر مقدم لان النفي
يكون مقدما فان طابقت من جواز الامرين قد سبق تحقيق هذه المسئلة
في بحث المرفوعات ومن ارادها فليرجع اليها واذا عطف عليه اي على خبرها
اي اذا وقع عطف شيء على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة
وعلى خبر لا ايضا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا لان الباء لا تزاد فيه بموجب
بكسر الجيم اي موجب لان العاطف موجب الحكم في المعطوف بنقض نفي المعطوف
عليه فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المص بقوله بموجب انه من قبيل
عطف المفرد على المفرد وقاصد الظاهر المعطوف خبر مبتداء محذوف
مثل ما زيد قائما لكن قاعد اي لكن هو قاعد فعلى هذا يلزم من قبيل عطف
الجملة على الجملة اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي اي بعاطف يفيد الايجاب
الحكم النفي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده وهو
اي العاطف الذي يفيد الايجاب اثنان بل ولكن لانهما وضعها

للاثبات

للاثبات بعد النفي يعني يفيدان ايجاب الحكم في المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفيا
نحو ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو قائما لكن قاعد لانه اي بل افاد ايجاب القائم لزيد ولكن
القعود لعمرو فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع فقدر المبتداء بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية
الجزائية تصدر بالفاء وقوله لا غير ايذان بان الرفع مخصوص بالمعطوف بالحمل على المحل
لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعني لا يكون منصوبا عطفا على اللفظ
لكونهما اي للوزن بل ولكن بمنزلة الا الاستثنائية في نقض النفي كما ان ما ولا لا تعملان
فيما بعد الا لانتقاض النفي الذي هو علة بالا لعملها كذلك لا تعملان فيما بعد هذين
العاطفين لانتفاء ذلك النفي ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء
الحكم ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو شبيه بها
فقال المجرورات هو تبين لشروح بما تبين في بحث المرفوعات ومن اراد
فليرجع اليه ما اشتمل اي الاسم لان البحث فيه اشتمل سواء كان نوع هذا الاشتمال
لفظا او تقديرا او محلا وانما فسر لفظة ما بالاسم ليخرج من الحروف الحروف الاواخر
جمع اخر صفة الحروف التي هي محل الاعراب صفة بعد صفة لها ووصفها بها ليخرج
مثل عصا ورحى لان الحروف الاخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل الاعراب
اذ لو كان محلا لما صار الاعراب فيهما تقديرا وتلك الحروف مثل الدال في زيد
والراء في عمرو لانه يقال الدال في زيد مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن
لا يطلق عليها اي على تلك الحروف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا بل انما يطلق احد انواع هذه الامثلة لا لكنها قائم يعني او ما في
لان الاسم لا يكون متصفا بها وما في الاواخر حروف وليست باسما فلا يليق
ان تتصف باوصاف الاسم علم المضاف اليه اي علامة
المضاف اليه فيه اشارة الى ان المراد بالعلم هيهنا معناه اللغوي وهو العلامة
من حيث هو مضاف اليه يعني ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف اليه بل
بوصفه يعني لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل وهو اي علم المضاف اليه
المراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري وهو ثلثة ولذا قال
الشارح سواء كان الجر بالكسرة نحو غلام زيد او الفتحة نحو غلام احمد او
الياء كما في التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة في اول
الكتاب لفظا او تقديرا فيضرب الاثنين الى الثلثة يصير الاقسام
ستة يعني ان الجر اللفظي والتقديري في الاقسام الثلثة وقد سبق امثلة
الجر اللفظي واما امثلة الجر التقديري فمثل غلامي وحبلى وابي العباس

وانما ذكر الجر المحلي لانه لا يكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت
بهذا او جاءني مثنى وانما قلنا في تفسير قوله علم المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
فقيدناه بقيد الحيثية لان الجر مطلقا سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا ليس علامة لذات المضاف اليه كذات زيد مثلا لان الاعراب
مطلقا لا يكون الا لما وجد فيه معنى من المعاني المقتضية له وذلك لا يكون الا من
حيث انه متصف بالفاعلية والمفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان
وصف لا للذات بل بحيث كونه مضافا اليه لما قلنا والمضاف اليه اي بهذا الاسم
وان كان قد سبق اعراضا مرارا مختصا بما عرفه به اي بالمضاف الذي عرفه
المص وهو التعريف الآتي بقوله والمضاف اليه كل اسم كل، المشتمل على علامة
الجر منه اي من المضاف اليه الذي عرفه المص ومما هو شبه اي اعم بشئ يشبه
المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قيل لجواز ان يوجد
علامة الشئ بدون ذلك الشئ فيدخل في تعريف المجرور وهو قوله ما اشتمل
على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كان زيادته سماعا
مثل قولك بحسبك درهم وكفى بالله لان الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع
بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتاكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا
مثل ما جاءني من احد وما زيد بقائم او ليس زيد بقائم وكذا اي كما يدخل في
التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية لان المضاف اليه فيها في الاصل اما منصوب او مرفوع وان كان
مجرورا ايضا ليس بمقصود لان المعنى على ان الاضافة في مجرور الكلام وفي
الخ وعلى انه هنا التابع المضاف اليه الحقيقي بتجرده من التنوين
او النون لاجل الاضافة فاشتمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة
الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلي
والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث
وان لم يرد اي ما دخل في تعريف المجرور من الثاني والرابع وانما في تعريفه
اي في تعريف المضاف اليه والمضاف اليه اظهر في مقام الاضمار ولم يقل
وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثاني غير الاول وان كان المقصود من
الاول العموم ومن الثاني الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضي
زيادة تبيين الحرف اذا كان الثاني عين الاول على القاعدة المشهورة
من ان المعرفة اذا اعيد معرفة فالجز الثاني عين الاول لا سيما المص

فالف

فالف الجمهور في تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلي لا يسمى مضافا اليه عندهم والمص سماه
ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف
الاصلي وهو اي المضاف اليه هيهنا اي في هذا التعريف غير ما اي غير المضاف اليه الذي هو
المصطلح المشهور بينهم وهو كل اسم اضيف اليه اسم اخر بواسطة حرف الجر تقديرا
مرادا وقيل المضاف اليه عندهم ما نسب اليه باعتبار الجار المقدر الحرف ما لاقام الشئ
لا يكون مضافا اليها عندهم وذهب المص في ذلك اي في مخالفة الجمهور في اطلاقات
المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره الى مذهب سيبويه لما عرفت ان المختار عنده
مذهب سيبويه حيث اطلق سيبويه المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا
والمراد بحرف الجر غير الزائد لان المنسوب اليه بالزائد لا يكون مضافا اليه عنده
ايضا وانما اطلق عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور
بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس من الاجنبي الصورة ايضا وكما اطلق المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا كل اسم حقيقة كزيد في غلام زيد ومررت
بزيد او حكما الشامل قوله كل اسم الجار مع الجملة التي يضاف اليها اسماء الزمان فعلية
كانت نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو
او اسمية نحو اذ الخليفة عبد الملك فانها اي تلك الجملة في حكم المصادر لان الجملة
من حيث هي جملة لا يكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فيكون في حكم
الاسم لكونها مؤولة به اي يوم نفع الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة
عبد الملك نسب مبني للمفعول اليه اي الى الاسم شيء وانما قال شيء
ليعم الاشياء الاسم والفعل ولذا قال الشارح اسما كان الشئ المنسوب الى ذلك
الشئ نحو غلام في غلام زيد او كان فعلا نحو مررت في مررت بزيد او اسما
ايضا نحو انا مار بزيد بواسطة حرف الجر احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة
كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك
الحرف اي الحرف الذي صار واسطة فيه اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقديرا
على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شايع وتقديرهم في مثل
هذا العطف لفظا كان قرينة دالة عليه والا ان لفظا او تقديرا مصدران
بمعنى المفعول كلفظ اما اذا كان المنسوب فعلا مثل مررت بزيد او اسما
نحو انا مار بزيد او مقدرا ولم يذهب الى كون انتصابهما على الحالية لتعسر تقدير
العامل ولان تقديرهما اسما كان اولى ذلك المقدر مرادا يريد ان قوله
مرادا حال من قوله تقديرا لانه خبر كان المقدر والخبر في حكم المفعول فيكون حالا

من المفعول به حكما والعامل فيه كان من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيهما على ملاحظة معنى الحرف
حتى يكون له معنى باقيا اثره وهو الجر والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل في التركيب
معنى حرف الجر منوي بذلك العامل عمله او الحرف المقدر وان اشار الشارح الى الثاني بقوله
من حيث العمل باقيا اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام مثل غلام زيد واما من نحو خاتم
فضة واما في نحو ضرب اليوم على ما سيجيء واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول
له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد لانه اذا كان مرادا كان في الاضافة لم يثبت بل حذف
نسيا منسيا بخلاف صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا فانه اي الكلام وان ثبت وان نصب
اليه اي الى يوم الجمعة الصيام لوقوعه فيه وكونه محلا له بالحرف المقدر وهو لفظة في لانه
كان في الاصل صمت في يوم الجمعة ولما اوهم هذا العموم وانه وقع في جزء منه حذف
في دفعا لهذا الايهام وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه فصار اليوم في معيار العموم
لكنه اي لكن ذلك الحرف غير مراد لا لفظا ولا تقديرا اذ لو اريد لانجر اليوم به اي بالحرف
لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم ينجر بل انتصب علم انه ليس
بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف اليه
المتفق عليه فقال فالتقدير اي تقدير الحرف اي كون المضاف اليه منسوبا الى الاسم
بالحرف المقدر المراد شرطه اي شرط هذا التقدير ان يكون المضاف اطلاق
المضاف مجاز بعلاقة الاولية كقوله تع اي ان اعصر خمرا والا يلزم تقدم الشيء
على شرطه وذا غير جائز اسما اذ لو كان المضاف فعلا لا يلزم ان يتسلط
بالحرف الذي صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز
تقدير الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز
التقدير والاكتفاء بدلالة الاضافة عليه نحو مررت بزيد وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل
نحو انا مار بزيد مجردا اي متخليا يعني ابدا بالتجريد الاصطلاحي الذي هو معناه
فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه ومن العبارة قلت
مجردا هو عن تنوينه وان كان التنوين مقدرا مثل ضاربك وضاربه وضاربني
وضوارب بيت الله فان التنوين مقدرة فيها وهو ظرف عن تنوينه بالرفع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو عنه
او ما قام مقامه اي مقام التنوين من نون التثنية والجمع على حدها بيان لقوله
ما في قوله قام لاجلها علة الاتصال في اي لاجل الاضافة لان تغيرها كان لالتقاء
الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم
حذف النون لان التنوين او النون اي نون التثنية والجمع على حدها دليل تمام ما هي

فيه

فيه اي في دليل على تمام الاسم الذي التنوين او النون فيه لان التنوين انما وضعت للانفصال
والانقطاع وكذا ما قام مقامه فلا اراد والالتحام اي مزجوا امتزاج بالجيم والفاء
المجيئي المزج الاختلاط اي اراد والالتحام اختلاط الطبيعي واتصال احدهما بالاخرى
ترجيا ما يكتسب به اي بسبب المزج والاختلاط الكلمة الاولى من الكلمة الثانية التعريف
اذا كانت الثانية معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة في الاضافة المعنوية او التخفيف
وهذا ايضا يجري في المعنوية والاولان مخصوصان بها لانه او لمنع الخلو اذ التخفيف
لازم في الكل الا ان التخفيف يوجد في اللفظية ايضا لانه لما كان في الامتزاج فيها
نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا في التخفيف في اللفظ فقط واما في المعنوية
فلما امتزجا امتزاجا اكتسب الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص
اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والا يلزم ان يجوز الكلمة الواحدة
معرفة ونكرة حيث صارا كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاول
وامتزجت بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما في الاضافة اللفظية حذفوا
من الكلمة الاولى علامة تمام الكلمة التنوين او النون لانه اذا لم يحذف لزم
ان يكون التنوين او النون في الوسط ويفوت الغرض المطلوب المقصود وهو التعريف
او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة
فوجب ان يحذف العلامة وحكموا بالثانية اي حكموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية
باقامتها مقام ما تمت هي به لانه لما حذف ما تمت هي به صارت ناقصة ولما تمت
الثانية مقامه صار متممة للاولى ومكملة لها ثم اي بعد علمك المضاف اليه عند المص
ما هو ويشرط تقدير الحرف التبادر من تبادر ربنا ربح اي المفهوم او لان هذا التعريف
اي تعريف المضاف اليه وهو ان كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا مرادا نظرا منصوب بنزع الخافض اي بان ينظر الى كلام القوم وفهم كلامهم
ومرادهم بقوله حيث لبسوا اي لبس القوم قائلين بتقدير الحرف الجر في الاضافة
اللفظية لكون الانفصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تفد التعريف
ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال عند القوم لا حاجة الى تقدير الحرف لان المضاف
اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او مرفوع اذ اي ان هذا التعريف
غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية قوله المتبادر مبتداء وقوله ان غير
شامل خبره لانه ليس في الاضافة اللفظية حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فكان
ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا كما هو الظاهر
من كلام المعرفة المتن اي في متن الكافية والتصريح في شرحه اي شرح المصنف

في المتن اي في متن الكافية والتعريف في شرحه له اي شرح المص لهذا المتن ان التقسيم اي تقسيم
الاضافة المطلقة بقوله الاتي وهي معنوية ولفظية بارجاع ضمير المرفوع الى الاضافة
بتقدير حرف الجر الى الاضافة المعنوية والاضافة اللفظية انما هو اي ليس ذلك التقسيم
الا للاضافة بتقدير حرف الجر فتفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر
لكن المص لم يبين تقدير حرف الجر فيها كما بين تقديره في الاضافة المعنوية وهي اما بمعنى
اللام او بمعنى من او بمعنى في بشروطها المذكورة ومثلها بقوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم للايضاح كما هو دابه في وضع القواعد والاصول لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عنه اي عن المص شيء فيه اي لم ينقل عن المص في تقدير حرف الجر فيها شيء
يعني مراده واشارة من سائر مصنفاته اي من باقي الكتب المصنفة له فبقي امر
الاضافة اللفظية في نحو تقدير الحرف مبهما وقال المحشي عصام الدين قال المراد
بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما والامر كما قال
وبه يتم تقسيم المص الاضافة الى المعنوية واللفظية وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى مفعولها بمعنى في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله مثل قولك ضارب زيد
بتقدير اللام متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول لتقوية العامل يعني زيد
اللام لتقوية عمل العامل كما في ردف لكم لان الصفة ههنا متعدية بنفسها فلا يحتاج
الى الواسطة اي ضارب لزيد لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما
كذلك يكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد وتكلف بعضهم في اضافتها
اي في اضافة الصفة الى فاعلها مثل قولك الحسن الوجه بتقدير من البيانية
متعلق بتكلف فان ذكر الوجه الذي هو في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فيكون الوجه مبينا لوقوع الحسن فناسب من البيانية لم فتدخل لتاكيد
البيان كما تزاد في التمييز في قولك لله دره فارسا وقال بعض من قال للتاكيد
ايضا قال في افادة الحسن في قولك زيد الحسن الى زيد من قبل ذكر موضع
الحسن ابهاما فانه لا يعلم منه ان اي شيء منه اي من زيد حسن يعني لا يعلم من قولك
زيد حسن ان اي عضو هو من الجسد واي وصف من اوصافه حسن فلزم
بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد وان ذكر الوجه بقولك زيد
الحسن الوجه تبين المراد فظهر ان زيد الحسن من جنب الوجه كما في قولك
طاب زيد من جهة النفس ويحتمل ان يكون الاضافة ههنا بمعنى في لان المضاف اليه
محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف يكون الاضافة بمعنى في
لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه كما ان اليوم في قولك

ضرب اليوم

ضرب اليوم محل للضرب حيث فيه فالمعنى الحسن موجود في الوجه كما ان الضرب موجود
في اليوم مجازا ان يكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب اليوم فان قلت
هذا اي كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه في الحقيقة والواقع تخصيص لان
الحسن كان عاما شايعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به
وافادت الاضافة التخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد
شيئا من الاشياء الا تخفيفا في اللفظ فقط وفي هذا المثال قد افادت
الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام وصالح
لان يكون في الوجه وغيره كما ان الغلام في قولك غلام رجل قبلها عام صالح
لان يكون غلام رجل وامراة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص بعد الاضافة
الغلام الى الرجل قلنا لا نم ان هذا في الحقيقة تخصيص لكن كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة بالفاعل الذي هو الوجه لان الفاعل مما يخصص لانك
اذا قلت قام مثلا يعلم ان ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد
وعمرو وغيرهما فلما قلت زيد فخصصته كذلك الوجه في قولك الحسن الوجه
تخصيص الصفة بكونها قائمة به فلا يكون التخصيص مما تفيده الاضافة لان
حاصلا قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل فثبتت فايدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ في جانب المضاف اليه للمسامحة وهي اي الاضافة بتقدير حرف
الجر فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطا ان يكون المضاف
اسما على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب على ما سبق تقريره معنوية
اي منسوبة الى المعنى او بمعنى فقط لفظ المضاف لعود اثرها اليه من
التعريف والتخصيص لانها اي لان هذه الاضافة تفيد يعني في المضاف
تعريفا بدل من يعني بدل البعض من الكل او تخصيصا عطف على تعريفا
سميت باسم ما افادته فيه وهو سراية المعنى الذي في المضاف اليه
الى المضاف من التعريف والتخصيص لانه يكون المضاف اليه معرفة او
نكرة يسري الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا
او مخصوصا وهو معنى في المضاف واذا انتسب اليه ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ اي لفظ المضاف او المضاف اليه او كليهما
جميعا سميت بها ليحصل التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته
وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف فقط يعني
فايدتها منحصرة في اللفظ دون المعنى لا يفيد شيئا زائدا على المعنى

الاول العلام سرايتها اليه اى الى شرى فايدتها من اللفظ الى المعنى لان الانتقال منها كما كانت
فى اللفظ فقط اخفى فايدتها فيه ايضا لان الغائلة فكون على قدر الاتصال
لان الجزاء على قدر العمل ولا منتهى الى المعنوية واللفظية ارادان يفصل الرواكد
منها وبين انواعها وشرائطها وفوائدها ليفيد زيادة معرفة بهما
كما هو دابه فقال مصدرا بالفاء المفصح الشرط للتفصيل وتعريف اللام
العهد الذى جى على سبيل ترتيب اللف والنشر فالمعنوية الخ م قسم
من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها للضرور شرفها لكثرة فوائدها
ولانها اكثر استعمالا ولانها اصل لكون الحرفية علاها الاصل علامتها قدرته
ليصح الحمل عليه ان يكون وتقدر العلامة اولا من تقدير المضاف اى ذات
ان يكون لا يخفى على من له قلب سليم المضاف فيها غير الصفة والصفة
المضبة ولذا قال الشارح كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلث مضافة بل هو صفة الصفة
الى معمولها فاعلها بدل البعض من معمولها او مفعولها قبل الاضافة اى
قبل اضافة الصفة لان فاعلها او مفعولها وان اضيف يصير مضافا اليه
فى تجوز التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل او المفعول مجازا باعتبار الكونية نحو
نوذج وآتوا اليتامى اموالهم وهذا على مذهب امامان لا يجوز المضاف
غير الصفة اصلا وهو قول الشارح سواء لم يكن المضاف فيها صفة كغلام
فى قولك غلام زيد واما ان يكون المضاف صفة مضافة الى غير معمولها يعنى
الى الاجنبى بحيث لم تكن فاعلها ولا مفعولها قبل الاضافة ولا بعدها وهو
قول الشارح او كان المضاف صفة اسم فاعل او اسم مفعول او الصفة
المشبهة ولكن غير مضافة الى معمولها فاعلها ومفعولها بل لم يكن مضافة
الا الى غيره اى غير المعمول كضارب مصر بالتنوين لان اسم جنس ويبنى يعلم
والمضاف فيه اسم فاعل من ضارب مضاف الى غير معموله وهو المصر فانه
ليس بمعموله بل المعمول مصر نصا فالاضافة فيه بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف
للمضاف مثل ضرب اليوم وكريم البلد والاضافة ايضا بمعنى فى لان الكريم
لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها
واحترز به اى بقوله مضافة الى معمولها عنه ان يكون مضافة الى معمولها
نحو ضارب زيد فانه فى الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعوله
وعن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو حسن الوجه فالاصل فيه حسن

وجهه

وجهه بالرفع على انه فاعل على ما سيجى لها زيادة تحقيق وهى اى الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء ثلثة اقسام فالحصر استقرائى لا عقلى اما بمعنى اللام سبب لا بد لان
المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه فناسب الاضافة ان يكون
بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التمليكية وان كان المضاف
مملوكا للمضاف اليه مثل قولك ودار القاضى فيما اى فى المضاف اليه الذى هو
عدا جنس المضاف بالنصب لانه مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر
فيه راجع الى الموصول وظرفه عطف على جنس المضاف اى ظرف المضاف
اى لا يكون المضاف اليه على المضاف فى التركيب الاضافى صادقا على المضاف
اى لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وعلى غيره عطف على المضاف يعنى ولا يكون
المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف ولا ظرفا له اى ولا يكون المضاف اليه
ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعلى غيره نحو غلام زيد فان المضاف
اليه هو زيد ليس جنسا للمضاف الذى هو الغلام ولا يكون صادقا عليه
لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم النسبة لان الغلام
رق وزيد حر ولا ظرف لعدم الحلول فيه وهو ظاهر فاضافة الغلام اليه
اى الى زيد بمعنى اللام يعنى اما يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له
اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية سميت بيانية لان المضاف اليه
فيما بين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ما قبلها
من اى شىء فناسب فى جنس المضاف يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف
اليه فيها جنس المضاف ويصح ان يتخذ منه الصادق بالحمل صفة المضاف
لان المضاف اليه كما هو الظاهر عليه اى على المضاف اى فى المضاف اليه
الصادق على المضاف يعنى يصح حمله عليه وعلى غيره اى على غير المضاف
بشرط يتعلق بقوله الصادق ان يكون المضاف ايضا اى المضاف
اليه صادقا على المضاف اليه وعلى غير المضاف اليه يعنى كان الفضة
فى قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى
غير الخاتم يعنى ما لا يكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة
التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم
فضة وهذه الفضة خاتم وهذه الدراهم فضة فيكون بينهما
اى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة عموم وخصوص
من وجه واعلم ان النسب الاربع لان اما ان لا يصدق احد الشيئين

على ما يصدق عليه الاخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثالث اما يصدق احدهما
على كل ما يصدق عليه الاخر اولا والاول التساوي كالانسان والناطق والثاني اما ان
يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس اولا والاول العموم والخصوص
المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان
بلا عكس والثاني العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا ثلث صور
ما يجتمعان في شيء كالحيوان والابيض في الحيوان الابيض والثاني والثالث
ما يصدق احدهما دون الاخر كالحيوان الاسود والحجر الابيض التباين والتساوي
والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان
فيه في مادة ويفترقان في مادتين كذا في علم الميزان من اراد تفصيله فليرجع اليه
والا بمعنى في ان ظرفه اي في ظرف المضاف اي فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف
ومحلا له بان يكون زمانا او مكانا بسبب هذه الاضافة ظرفية لان المضاف
اليه ظرف للمضاف ومحل له والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام يعني حاصل ان
يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية وبيانية ان المضاف اليه فيها
لا يخلو اما مباين للمضاف بانه لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان
والفرس لما عرفت من النسب الاربع وح اي حين ان يكون المضاف اليه مباينا
للمضاف على ما قلنا ان كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف بان يكون زمانا
او مكانا باعتبار وقوعه فيه فالاضافة بمعنى في كما قلنا والا اي وان لم يكن
المضاف اليه ظرفا للمضاف حين التباين فيه اي فالاضافة بمعنى اللام تحصل
القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية واما ما وله بمعنى اما ان يكون
المضاف اليه مساويا للمضاف بانه يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر
بان كانا لفظين مترادفين كليث واسد وحبس ومنع او اعم عطف
على مساو بمعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره مطلقا بمعنى يكون
بينهما عموم وخصوص مطلق مثل ان العام هو المضاف اليه كاحد اليوم
فان اليوم اعم فانه يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يطلق
على غيره وهو بالفارسية يكشنبه فالاضافة على التقدير اي على تقدير
المساوات بينهما وعلى تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا ممتنعة
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد
لم يحتج الى ذكر الليث وكذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر
اليوم معه بل انما تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول

يوم الاثنين

يوم الاثنين واما اخص مطلقا بمعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون النسبة
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه كيوم الاحد وقد عرفت ما بينهما
من النسبة وعلم الفقه لان الفقه علم مخصوص بمعرفة ما يلزم المكلف من المعروف
والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا
فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة وشجر الاراك وهي جمع اراكة وهي في الاصل
شجرة من يتخذ منها السواك الذي يستاك به عنبت في ديار العرب يجلب
منها الى البلدان التي يسكن اهل الاسلام فيها لكون السواك سنة فيكون خاصا
والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار
او لا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان
ومنه شجر الاراك فالاضافة ح اي حين يكون المضاف اليه اخص مطلقا
بمعنى اللام لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مباين للمضاف
ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت فيه بمعنى اللام ولكن هذا قسم اخر لان هذا
القسم والقسم الذي يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفا قسما واحدا واما
اخص من وجه … فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ
منه كالخاتم والفضة والباب والساج فالاضافة فيه اي في هذا القسم
بمعنى من البيانية لان المضاف اليه ح بين المضاف لكونه جنسه واصله فتناسب
من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم ثالث فصار اقسام الاضافة
المعنوية بثلثة اقسام والا اي وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث
يجوز ان يتخذ منه فيه اي الاضافة على هذا التقدير ايضا اي كما ان المضاف
اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون بمعنى اللام
لانه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له وليس بظرف له فكانت بمعنى
اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له
تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا فاضافة خاتم الذي هو متفرع
الى الاصل الذي هو فضة في قولك خاتم فضة بمعنى من البيانية لان الفضة اصل
له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى الاصل يكون الاضافة بمعنى من
البيانية واضافة الاصل مثل فضة الى الفرع مثل خاتم تكون بمعنى اللام
لانه ليس اصلا له ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولكن
اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شايعا لان اضافة الفرع الى الاصل لم يوجد
شيء لا لا انه كثير لم يحتج الى المثال واما العكس لانه نادر لان اضافة

الا مال الى الفرح لان الامال لا ينبغي الفرح بل الفرح يتبع امدادها لامثال الامثال كما تقول
عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس فضة خاتمك جبيلة بمعنى جبيلة
من فضة خاتمي او بالعكس نحو فضة خاتمي جبيلة من فضة خاتمك باضافة الاصل
الى الفرع وكما تقول حديد سيفي جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية
منقسمة الى ثلثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر في قسمين منها البيانية والظرفية
بحيث لم يحتج فيهما الى البيان في تقديره فتم نوع خفاء منها وهو اللامية
اراد ان يبين فقال مبينها واعلم ايها الطالب المنصف ان الحال والشان
لا يلزم اي لا يجب فيما هو بمعنى اللام اي في الاضافة التي تكون بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها اي باللام مع قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من
هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لا يلزم
اظهار اللام المفيدة للتخصيص بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك في اضافة العام الى الخاص يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام لما عرفت سابقا والحال انه لا يصح اظهار اللام فيه
اي في هذا القول لانه لم يستعمل يوم للاحد باظهار اللام كما استعمل ثوب
زيد لزيد وبهذا الاصل الذي هو عدم لزوم التصريح باللام بل يكفي
منها افادة معنى الاختصاص يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الا ضافة
اللامية لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان تكون
الاضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام
لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه ولا يحتاج في المعنى اليه اي في مثل قولك
يوم الاحد الى التكلفات البعيدة مثلا ان تقول في يوم الاحد يوم مخصوص
للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى الاسم لان الاحد اسم يوم من ايام
الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى الاسم وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص
للفقه باعتبار ان الفقه جزء منه فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية
وخص به وكذا قولك شجر الاراك مثل قولك كل رجل وكل واحد بمعنى ان
لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى ما بعده اختصاصه فيكون المعنى
الكل المخصوص للرجل وللواحد لان اضافة العام الى الخاص توجب
اختصاصه بسببه كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به
بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان
يفرق بينها بالقلة والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل

في الاستعمال

والتكلفات البعيدة تاويل الكل بالافراد لان الكل لا تقطع عن الاضافة والرجل بالجنس تقديره افراد لهذا الجنس

في الاستعمال على منوال بيان غير المتعارف فقال بقوله اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم
اي في استعمالات النحاة الفاظ العربية لان الضرب مثلا في قولك ضرب اليوم فعل الفاعل
لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي
تكون اولى واما المضاف في اللامية مخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفي البيانية
متفرع منه فتكون الاضافة فيها حقيقة والحمل بالحقيقة في هذا الفن هو الاولى
وردها اي ورد الظرفية اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام وجعل هذه الاضافة
لامية لما ان المضاف اليه يلابس للمضاف فيه ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا
كغلام رجل فان معنى قولك ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه اي بسبب كون الضرب واقعا في اليوم كقول العرب كوكب
الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء بملابسة انها تشرع
للتهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة للامور
فصار كان الكواكب تختص للمراة الخرقاء فحينئذ يقال كوكب يختص لها فان قلت
فعلى هذا اي على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية يمكن
رد الاضافة التي تكون بمعنى من ايضا اي كما امكن رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة
التي تكون بمعنى اللام فتكون الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها بمعنى
اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل للاختصاص الواقع بين
البين بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين والبين بفتحها
لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم تام صالح لان يكون فضة وغيرها وقد اضيف
الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتم له
اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها قلت نعم يمكن رد الاضافة التي بمعنى من
الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص لكن ما رد لان لما كان الاضافة
بمعنى في بمعنى الاضافة الظرفية قليلة بالنسبة الى غيرها ردوها اي رد النحاة
هذه الاضافة الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام تقليلا نصب على العلية لقوله
ردوها للاقسام اي لاقسام الاضافة المعنوية لان التقليل يسهل ضبط وارتكاب
التكلف فيما قل استعماله واما الاضافة التي تكون بمعنى من البيانية فهي كثيرة
في كلامهم اي كلام النحاة او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه فالاولى
جعلها اي الاضافة بمعنى من ان يجعل قسما على حدة اي براسها من غير ان تنقسم الى الاضافة
بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما براسه ولا انه يلزم ارتكاب
مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا اردت هذه

الاضافة ايضا يلزم ارتكاب مجاز في امور شتى ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع في ايراد امثلتها
ذاهبا الى الصنعة البديعية التي هي كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة جها
كما هو دابه فقال نحو مبتداء غلام زيد مثال خبر للاضافة التي تكون بمعنى اللام لان المضاف
اليه وهو زيد ليس مبنيا للمضاف وهو غلام ولا ظرفا ايضا فيكون لامية لان وجود
الشرط يستلزم وجود المشروط اي غلام مخصوص لزيد ونحو خاتم فضة مثال
للاضافة التي يكون بمعنى من البيانية لان المضاف فتبين المضاف بمعنى انه يصح
الحمل عليه ويتخذ منه اي خاتم متخذ من فضة ومصنوع منها ونحو ضرب اليوم
مثال للاضافة التي تكون بمعنى في لان المضاف ظرف المضاف اليه بحيث وقع فيه
ولذا قال الشارح اي ضرب واقع في اليوم فاضيف الى زمانه الذي وقع فيه واذا
كان المضاف اليه كذلك يكون الاضافة ظرفية بمعنى في ولما فرغ من تعريف
الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود
منها وهو اما لفظي وهو التخفيف ولكن لم يبينه لوضوحه لان المعنوية
تفيد التخفيف ايضا واما معنوي وهو قسمان تعريف المضاف وتخصيصه
فقال وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف فيه اشارة الى ان
التنوين عوض عن المضاف اليه يعني فائدتها ان يكون المضاف معرفة
بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه او يكون المضاف في التعريف على حسب
تعريف المضاف اليه على ما سيأتي من ان المختار مضاهاة ما مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيئة التركيبية التي هي هيئة غلام زيد في الاضافة المعنوية
التي تكون المضاف معرفة معها فلا يرد بالاضافة المعنوية التي تفيد التخصيص
لموضوعة وضعا نوعيا للدلالة على معلومية المضاف لسراية تعريف
المضاف اليه الى المضاف لكمال الاتصال والامتزاج لان لفظ المضاف
اليه لما امتزج بالمضاف حتى نزل منزلة التنوين يجب ان يمتزج بمعناه
ليكون مقدار مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف اليه
المعرفة لا لان عطف على قوله لان الهيئة اي لا لان نسبة امر معين الى
امر معين كنسبة غلام الى زيد في غلام زيد تستلزم اي توجب تلك النسبة
معلومية المنسوب اي المضاف اليه ومعهوديته اي كون المنسوب معلوما
ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حتى تفيد معهودية المضاف
غير لازم كما لا يخفى وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوب
الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتداء لا تستلزم

فان ذلك
اي نسبة امر
الى امر معين
تستلزم
معلومية

تعريفه

تعريفه بعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم انه المستلزم
تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع فان قلت قد يقال جاءني غلام
زيد وله غلمان كثيرة من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه لم يرد اختصاص بزيد اما بكونه
اعظم غلمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب يجب ان يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر غلمانه فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف
ومعهوديته قلنا ذلك اي ما يقال من نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من
غلمانه كما ذكرنا يعني لا يفيد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع
لكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة
لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم الوضع فلا ينافيها التعريف
وضعا فقوله ذلك مبتدا وقوله كما يجري اي كما ان المعرف باللام يعني الاسم المعرف بالتعريف
الجنسي المنزل منزلة النكرة في امر الوضع لكون واحد معين من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة
نحو زيد العالم قد يستعمل اي المعرف باللام بلا اشارة الى واحد معين على خلاف الوضع
كما في قوله اي قول الشاعر ولقد الواو للقسم والمقسم به محذوف اي والله واللام في ولقد
جواب القسم كما في قوله تعالى تالله لاكيدن امر فعل مضارع متكلم وحده من مر على اللئيم
متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لام يلام فهو لئيم وهو من كان دني
الاباء وشحيح النفس يسبني من سب يسب من مد يمد وهو الشتم والقدح وقع صفة
لقوله اللئيم لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو يحمل على غير معين مثل
قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وذلك اي ما يقال من نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين جار على خلاف وضعه وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق
بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان
له غلمان كثيرة والثاني الغلام المعين اذا كان له غلمان كثيرة وذلك الغلام المعلوم
لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة او لا قوله
وليس يجري هذا الحكم اي حكم ما افادة هيئة الاضافة تعريف المضاف وضعا مع المضاف
اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولهم ان هيئة التركيب الاضافي
موضوعة لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غيره ومثل
وشبه لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه
بقوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غيره ومثله وانما قال الشارح في نحو ليشمل ما هو بمعناه
وكشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هذه الكلمات لعدم
الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب فان اضافتها لا تفيد التعريف

أي لا يجعل كل واحدة منها معرفة وإن كان مع المضاف إليه المعرفة أي وإن كان كل واحد منها مضافا إلى
المعرفة لتوغلها في الإبهام لأن مغايرة ذات زيد في قولك جاءني زيد غير زيد ليست صفة
تخصص ذاتا دون ذات لأن كل ما في الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثلية في قولك جاءني
مثل زيد لا تخصص ذاتا دون أخرى واعلم أن بعض الأسماء قد توغل فيها التنكير بحيث
لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما كان بمعناه من نظيرك
وشبيهك وسواك وشبهها وإنما لم يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص
ذاتا دون أخرى وكل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بتلك الصفة وكذا المماثلة لا تخصص
ذاتا لأن المثلية تكون من وجوه مع الطول والقصر والشباب والشيب والسواد
والعلم إلى غير ذلك إلى ههنا كلامه إلا أن يكون للمضاف إليه أي للذي أريد إضافة غير أو
مثل إليه فالإطلاق مجاز بعلاقة الأولية ضد واحد كالسكون فإن له ضدا واحدا وهو الحركة
والصوم واليوم والعلم وغير ذلك يعرف منه للمقصود أي ذلك الضد بغيريته أي بكون غيرا
لما أضيف إليه غير لانحصار الغيرية كقولك عليك اسم من أسماء الأفعال أي الزم بالحركة
ودام عليها فإن الحركة مع الحركة غير السكون فإنه لا يجب البطالين وغيرهما
بالحركة للحركة […] الحرف باللام فحكم بتعريفه بالإضافة إلى السكون وقيل الحركة الخروج
من القوة إلى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل الحركة كونان في آنين في
مكانين والسكون كونان في آنين في مكان واحد وكذلك أي وكذا إن كان للمضاف
إليه ضد واحد يعرف غير بالإضافة إليه كذلك إذا كان للمضاف إليه مثل اشتهر
بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم كابن ح وأبو يوسف والشجاعة نحو علي بن
أبي طالب وخالد بن الوليد فقيل له أي للشخص المشتهر في ذلك الشيء جاءني
مثلك كان مثل معرفة بالإضافة إليه كما إذا قيل لابن ح أو لعلي جاء مثلك أو شبهك
إذا قصد بالمثل الذي يماثله في الشيء الفلاني يعني العلم والشجاعة وتفيد الإضافة
المعنوية تخصيصا أي تخصيص المضاف أي فائدتها أن تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف
إليه بعد أن كان عاما يقبل الخصوص مصاحبا مع المضاف إليه النكرة كما سبق في أنها دعا
التعريف مع المعرفة نحو غلام زيد فإن التخصيص في عرف النحاة تقليل الشركاء
ولا شك أن الغلام الذي أريد إضافته قبل إضافته إلى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة يعني يصلح لأن يكون مملوكا لهما ومن أفراد الإنسان
رجلا كان أو امرأة غير مختص لواحد منهما فلما أضيف إلى رجل كقولك غلام
رجل وصار مملوكا له خرج عنه غلام امرأة لأنه ما يجوز غلام رجل لا يجوز
غلام امرأة وحده وقلت الشركاء فيه أي في غلام المضاف إلى رجل لأنه لم يتوهم

بل صار

بل صار خاصا بما يزيد من أفراد الرجال من ضرب بتعيين ولكن لم يخرج من بيان فائدتها شرع إلى بيان
شرطها الإضافي لكون المقصود الأهم الغائية فقال وشرطها أي شرط الإضافة المعنوية
وبناها وما يتوقف عليه تجريد المضاف أي ما أريد إضافته بالإضافة المعنوية فالإطلاق
مجاز والمراد مضاف إلى المفعول أي تعريته ما أريد إضافته لا مطلقا بل إذا كان معرفة بأي
وجه كان والمراد بما يقبل التجريد من شأنه أن يضاف لأن ما لا يقبل التجريد كالمضمرات
والمبهمات ليس من شأنه الإضافة ولا يضاف أيضا من التعريف الذي يصح تجريده
كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الأعلام الشخصية فإن كان ما أريد إضافته
ذا اللام كالغلام أو في النداء مثل يا رجل حذف لامه أي حرف ندائه وإن كان علما
مثل زيد وعمرو ونكر ذلك العلم أولا بأن يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم
سبق تفسيره في […] بحث غير المنصرف أو بحث إضافة […] وصف أخص صاحبه
به قد سبق هذا أيضا هناك وإن لم يكن ما أريد إضافته معرفة من المعارف التي
يصح تجريدها بل كان نكرة فلا حاجة فيه إلى التجريد لا يمكن التجريد لأن الخالي عن التعريف
لا يقبل التجريد لأن التجريد بعد الوجود أو المراد عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد
ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته لو المراد به والحاصل أن التجريد على المعنى الأول
مضاف إلى المفعول وعلى الثاني إلى الفاعل بالتجريد تجرده وخلوه عن التعريف
أي وجوده مجردا أو عاريا من التعريف عند الإضافة سواء كان ما أريد إضافته
نكرة في نفسه كغلام من غير احتياج إلى تجريد أو كان ما أريد إضافته معرفة تجرد عن
التعريف عند الإضافة على أحد التوجيهين السابقين وإنما وجب التجريد في
الإضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد لأن المعرفة التي يجوز إضافتها
بعد التجريد على فرض إما أن تضاف إلى المعرفة أو إلى النكرة لأنها لو أضيفت
إلى النكرة من غير تجريد مثل الغلام رجل بالإضافة لكان هذا الغلام أي إضافة المعرفة
إلى النكرة طلبا للأدنى وهو التخصيص الحاصل بالإضافة إلى النكرة مع حصول
الأعلى وهو التعريف لأن التعريف تعيين والتخصيص تخصص لا تعيين ولا شك
أن المعين أقوى من غيره وطلب الأدنى عند حصول الأعلى قبيح جدا لأنه ليس
من شأن العاقل أنه يتصف بنقص في طلب الأدنى مع وجود الأعلى عنده
ولأنها لو أضيفت إلى المعرفة على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالإضافة
لكان هذا أيضا تحصيل الحاصل وهو لا يصح وفي الرضي لأن الغرض المهم من
الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيلزم تحصيل
للحاصل ومن الإضافة إلى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة

وهي التعيين انتهى فيمتنع الاضافة على كلا التقديرين حيث ان لا فائدة لا تفيد تعريفا اي تعريف
المضاف مع المعرفة ولا تخصيصا اي تخصيص مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل
لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف
ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة
فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علامة الامتناع يعني كما تقتضيه الان ايضا لان العلة المذكورة فيها لوازم نحو
النجم والثريا تانيث ثروى تانيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان وثروة وهي
الاجتماع والاصل ثرويا قلبت الواو ياء وادغمت احدى الياءين في الاخرى ثم عرف
باللام ثم جعل علما للنجوم مجتمعة والصعق وابن عباس والابن بالاضافة الى عباس
صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس هكذا لا يتبادر
الى الفهم الا عبد الله بن عباس في لزوم تعريف المعرف متعلق بقوله لا فرق
فما بالهم اي علماء النحو وما شانهم جوزوا هذا اي جعلوا المعرفة علما دون ذاك
ولم يجوزوا اضافة المعرفة الى المعرفة او النكرة واي فرق بينهما مع ان في جعل
المعرفة معرفة سواء قيل لانه في هذه الامثلة يعني في النجم والثريا والصعق
وابن عباس وامثالها تعريف المعرف اي جعل المعرفة معرفة بل فيها اي في هذه
الامثلة زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام في الغلبة او الاضافة
في الاثر وحصول عطف على زوال اي فيها حصول تعريف اخر وهو التعريف
الحاصل بالعلمية لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها فانها
اي فان هذه الامثلة حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها
باللام او الاضافة لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا زالت مقتضى
الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن
وضعا ثانيا ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة
الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية فلا يلزم فيها
تعريف المعرف بل انما يلزم تبدل تعريف بتعريف اخر يعني زوال التعريف
اللامي او الاضافي وحصول التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين
بل لزم ازالة تعريف اخر كالنواسخ وما قاله اي التركيب الذي فيه
اضافة المعرفة باللام اجازه الكوفيون من تركيب بيانه كما في قوله وما الثلاثة
الاثواب وشبهه حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرف باللام
من غير تجريد وشبهه بالجر عطف على الثلاثة الاثواب من العدد المعرف

باللام

باللام المضاف الى المعدود بلا تجريد ووجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان في المعنى والمضاف
هو المقصود بالنسبة وانما جيء المضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو
فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد
التعريف لغرض تبيين ان المعرف من اي نوع هو كذا في الرضي وهو ليس بصحيح لاستلزامه
جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا نص على التمييز واستعمالا اما ضعفه قياسا فلما ذكره من لزوم بيان
ما يحصل الحاصل لان المراد بالاضافة معنى التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا
اضيف التعريف يكون تحصيل ذا الحاصل واما ضعفه استعمالا فلانه كثر في الفصحاء
ترك اللام من ذي اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير الفصحاء
قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اثافي جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار
الثلاثة التي يوضع القدر عليها فاعل يكشف وصفها على الاثافي واضافة الثلاث
الى الاثافي بعد التجريد والديار جمع دار جمع كثرة والقلة ادور بالهمزة
مثل جبل واجبل وجبال ودور واسد واسد البلاقع صفة الديار جمع بلقع
بفتح الباء اي الخالي والديار الخاليات من الماء وانواع النباتات
ويستلزم الخلو منهما عن الانسان والحيوان وقول الفرزدق ما زال
مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار واما ما جاء في الحديث
اي الخبر المنقول عن النبي عليه السلام من قوله عم بيان بالالف في الدينار
باضافة الالف المعرف باللام الى المعدود بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل
المحذوف بوازن اي تصدقوا فعلى البدل المحمول على ان الدينار بدل البعض من الكل
وانما ذكر الالف للحث على الخير بشرعة ذكر الدينار وجعله بدلا منه دون الدراهم
او على انه عطف بيان لانه يجري مجرى التفسير لانه قيل تصدقوا بالالف
لم يعلم ان الالف ما هو فيبينه بجعل الدينار عطف بيان له دون الاضافة
اي لا يحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون
والالفاظ اختار غير الفصيح وهذا ليس من شان بحر البلاغة رشحة من امواجه
صلوات الله عليه وعلى ازواجه واما الاضافة اللفظية فعلامتها اي قرينتها
شيئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق
يعني فاعله ومفعوله فيلزم ان يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد
منهما او كلاهما لم يكن الاضافة اللفظية لانعدام الشرط واتى رطل الاول

بقوله **ان يكون** المضاف فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية صفة مشتقة والمشتق عليها ثلثة
اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة
المضافة الى فاعلها احترز بهذا القول عما اي عن المضاف الذي لم يكن صفة بل كان اسما
محضا نحو غلام في قولك غلام زيد وخاتم من فضة واشار الى الثاني بقوله **مضافة**
صفة الصفة **الى معمولها** فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بعلاقة
الكونية احترز بهذا القول عما اي عن المضاف الذي اذا كانت فالتأنيث باعتبار
المعنى مضافة الى غير معمولها يعني صفة مضافة الى الاجنبي بحيث لم يكن معمولا لها فح
تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول
وان كان المضاف صفة مشتقة نحو مصارع في قولك مصارع مصر وكريم في قولك
كريم البلد فان المصر والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان
كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم
مثل ضارب في قولك ضارب زيد هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
لانه كان في الاصل ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف
ونحو حسن في قولك حسن الوجه هذا من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
لانه كان في الاصل حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور في الصفة
فصار حسن وجه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه
محصل التخفيف من الجانبين على ما سيجيء ونحو معمور الدار ولم يمثل المص لان الثاني
من اضافة لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل **ولا تفيد** الاضافة
اللفظية فائدة من الفوائد **الا تخفيفا** لا تعريفا يعني لا تفيد تعريف المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة ولا تخصيصا يعني لا تفيد تخصيص المضاف اذا كان
المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف لكونها في تقدير الانفصال وان كان
فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان
مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب له مجرور بالحرف الزائد اذا فات
فيها الاتصال المعنوي لم تفد شيئا من التعريف او التخصيص بل لا تفيد الا التخفيف
في اللفظ لا في المعنى فيه اشارة الى ان فائدة الحصر لا تفيد شيئا من المعنى
من الفائدة المعنوية لو افادتها بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل
بل هو ما يسقط من اللفظ كان في ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شيء في
مقابلة التنوين حكما فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولا يسقط
التنوين بالاضافة سقط الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به احد بل المعنى

في الاضافة

في الاضافة اللفظية على ما كان عليه من الفاعل او المفعول قبل الاضافة وذلك لان مشابهة
هذه الصفات بالفعل قوية فينبغي ان يكون عمل الفعل من الرفع والنصب فيها اولى لئلا يظهر اثر
التابعية وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظي ولهذا جاز اضافتها ابدا ولا ظهار
فرعيتها والتخفيف اللفظي في هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما بين الشارح وعلى ما بمقتضى العقل
اما ان يكون ذلك التخفيف في لفظ المضاف فقط بحيث لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه
و يكون بحذف التنوين اي تنوين المضاف حقيقة يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة
بشيء اخر بل انما يسقط بالاضافة مثل ضارب زيد او حكما بان يكون ساقطا قبل الاضافة
بعامل غير منصرف فانه تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما مثل حواج بيت الله
فان حواج جمع حاج اصله حوائج على وزن مساجد واساود وسقوط التنوين منه لكونه
غير منصرف الا انه ثابت حكما سقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا الحكم او بحذف
عطف على قوله بحذف التنوين نون التثنية والجمع المذكر السالم مثل ضاربا زيد وضاربوا
زيد واما عطف على قوله اما في لفظ المضاف اي اما ان يكون التخفيف في لفظ المضاف
اليه فقط بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون بحذف الضمير اي الضمير المتصل باسم الفاعل الراجع
الى الموصوف واستتاره يعني لا بحذف نسيا منسيا بل بجعل مستترا في الصفة لكونه
رابطا الصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فيقتضي على ما سيأتي
يجيء كالقائم الغلام لان اصل القائم غلامه برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع
الى الموصول حذف الضمير من غلام للتخفيف واستتر عطف تفسير للحذف في القائم
لئلا يخلو عن الفاعل اذ اخف لان المستتر اخف من البارز ولان الاصل واضيف
القائم اليه اي الى الغلام للتخفيف اي لاجل ذلك لانه لا يحصل الا التخفيف في المضاف اليه
فقط فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب المضاف
اليه واما في المضاف والمضاف اليه عطف على لفظ المضاف اليه او في المضاف
وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف معا اي حال كونهما مصاحبين في حصول
التخفيف غير مختص باحدهما نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم بالتنوين غلامه
بالرفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل
الذي هو غلام بناء على القول السابق فالتخفيف في المضاف الذي هو قائم حاصل
بحذف التنوين وفي التخفيف في المضاف اليه الذي هو المضاف الغلام حاصل بحذف
الضمير منه واستتاره اي بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا في الصفة لان الاستتار
اخف من البارز تحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لا يكونان الا في
الوصف اللازم لان المتعدي يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل

ضارب زيد معرفة أي من جهة وأما وجوب إفادة الإضافة في هذا التركيب من قبيل تشابه
الإضافات في أقوال خاصة جرى لكونه جندل البحيح ومنه قوله في ذكر احة ربك ومثل
هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد في النظم البحيح اللفظية التخفيف والصدر وهو
الإفادة جار لفاعله وناصب لمفعوله ومرجحة ووجوب انتفاء لا وأولا والأم التعريف
والتخصيص اختلف في الاصل الاربعة الجواز والامتناع فهذا الاستناد لا
من الاثر الى الوتر كما هو المعارف في شكله جاز تركيب يكون الصفة المضافة الى المعرفة
فيه صفة للنكرة نظرا لوجود التخفيف وانتفاء إفادة التخفيف مثل مررت
برجل حسن الوجه بجر الحسن على أنه صفة لرجل بإضافة الصفة إلى معمولها فاعلها
لما عرفت وجعلها صفة للنكرة لكون الصفة نكرة لأنها بالإضافة لم تفد
الا تخفيفا في اللفظ لكون الفصل على الانفصال ولذا يكون جر المضاف اليه جز
اصلي لكونه مرفوعا في الاصل من جهة وأما أنما أن الإضافة اللفظية لم تفد تلك
الإضافة تعريفا أي تعريف المضاف إذا كان المضاف اليه معرفة جاز هذا التركيب
وجوازه مبني على اللام في وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف وقد وجد
فيه وعدم إفادتها التعريف وقد وجد فيه أيضا وامتنع تركيب يكون المضاف
بالإضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع أنها شرط مثل
مررت بزيد حسن الوجه بجر الحسن على أنه صفة لزيد المعرفة فلو أفادت الإضافة
اللفظية تعريفا أي تعريف المضاف إذا كان المضاف اليه معرفة لم يجز التركيب
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه
تعريفا وتنكيرا لأنه يكون المضاف ح معرفة مع كون ما وصف به نكرة وجاز التركيب
الثاني لكون المعرفة إذ ذاك أي حين أفادت تعريف المضاف صفة للمعرفة
لأن الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالإضافة فتطابقا تعريفا فينبغي
أن يجوز والمراد بهذا جواب السؤال المقدر أورده المصنف رحمه الله تعالى فإن قيل
ثم أن الحصر المذكور وجواز هذا الكلام مبني على عدم التعريف لا على الحصر المذكور
حيث لا تعلق له بعدم إفادتها التخصيص أي الثاني اليه بجمع وهو أي الثاني اليه بجمع
مجموع أمور ثلثة لا الاول وحده وهو وجوب بدل من أمور بدل البعض إفادة
الإضافة اللفظية التخفيف بالنصب لأنه مفعول وانتفاء التعريف عطف
على وجوب وانتفاء التخصيص يستلزم أي الثاني اليه بجمع والجملة خبر أن
وأن مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد جواز التركيب الاول
وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول ويستلزم أيضا امتناع

التركيب

التركيب الثاني وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثاني ولا يلزم من ذلك أي من كون
الثاني اليه بجمع مجموع أمور ثلثة أن يكون فاعلا لا يلزم لكل واحد من تلك الامور الثلثة
التي هي وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف وانتفاء إفادة التعريف وانتفاء
إفادة التخصيص دخل بالرفع لأنه اسم أن يكون في ذلك الاستلزام يعني في استلزام
جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثاني لأن المستلزم لجواز الاول وجوب
إفادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم لانتفاء الثاني انتفاء التعريف
ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وإن لم يوجد
التخصيص بل يجوز أن يكون الاستلزام باعتبار بعضها أي بعض تلك الامور لأنه
للاكثر حكم الكل فيصح أن يكون الثاني اليه بجمع مجموع تلك الامور باعتبار أن يكون
للاكثر دخل في الاستلزام فلا يرد ما في العلوم من ورد ورود أنه لا دخل في
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص للا التي لنفي الجنس ودخل مبني على الفتح اسم
في ذلك الاستلزام ظرف مستقر خبرها أي لا دخل موجود في ذلك الاستلزام اللام
في لانتفاء متعلق باسم لا مرفوع محلا على أنه فاعل تقديره لا دخل لانتفاء
التخصيص موجود ولا كمي في ذلك الاستلزام مثل قولك لا ضرب اجلا كمي
في الدار فهي مع اسمها وخبرها خبر أن وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا
على أنها فاعل ولا يرد ولا يخفى لك أن يكون اللام فيه للتعليل تأمل ولما أوهم كلامه
من جهة وأما أنها أي أن الإضافة اللفظية تفيد تخفيفا في اللفظ فقط فيه أن ألفه
لأن قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثاني على الثاني فإنه أي يجز
مما يدل على أن الإضافة اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط جاز تركيب
يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل الضاربا زيد والضا
ربه أو جمعا على حدة مثل الضاربوا زيد والمساواة به لحصول المقصود من الإضافة
اللفظية وهو التخفيف في اللفظ بحذف التنوين منهما بالإضافة لا يجيء
وامتنع تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم
مجرد عن اللام سواء كان أولا مثل الضارب زيد والحسن الوجه لعدم حصول
التخفيف المقصود من الإضافة اللفظية لأن تنوين الضارب في هذا
التركيب إنما سقط للالف واللام أي لدخول لام التعريف عليه لأن اللام
للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فإذا دخلت اللام يزول
التنوين لا للاضافة لأن الساقط أولا لا يمكن سقوطه ثانيا وإذا أضيف
لا يكون في الإضافة فائدة فيضيع موجب أن يمتنع إضافة ولأنه لا دخل

لوجوب التعريف فيما جاب ... لا تنكير

جنح هذا التوزيع اي في هذا التركيب الاول وامتناع الثاني لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص
وحاله في التوزيع الاول وههنا لا دخل لانتفائهما معا لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه بل
يكفي فيه اي في هذا التوزيع وجوب التخفيف في اللفظ فقط لان التركيب الاول
جائز والثاني ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا وعلى هذا
اي على انه لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص كان الانسب
والاولى تقديم هذا التوزيع على التوزيع الاول ويقول ومن ثمه جاز الضارب زيد
وهو الضارب زيد والضاربوا زيد
والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت
بزيد حسن الوجه لان اصل التوزيع الثاني وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل
التوزيع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا فتقديم
التوزيع على الصريح يكون اولى من تقديم التوزيع على الضمني ولانه لا نخى فيه هو
التخفيف فقط فناسب تقديم ما لا نخى فيه على غيره واجيب بان النفي مقدم
على الاثبات فالترتيب الذي في الاستدلال الاستدلال لا مرجح فيه لكن
نقل الشارح لكنه اي الا ان المصنف اخره اي اخر هذا التوزيع لكثرة لو اقتصر
لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشيخ آذا اكثر البحث فيه
يجب تاخيره للبحث فيه خلافا للفراء اي خالف الفراء الجمهور فيه خلافا
فانه يجوز تركيب الضارب زيد استدلالا بالاحدى ادلة اربع فصلها الشارح
بقوله اما لانه اي لان الفراء توهم ان دخول لام التعريف على الضارب
في ضارب زيد انما هو بعد الاضافة اي بعد اضافة ضارب الى زيد فكان
ضارب زيد اسم اضيف اليه فحصل التخفيف بلا حذف التنوين من الضارب
بسبب الاضافة فلم يكن الاضافة ضايعة ثم عرف باللام يعني ذهب
لان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحح مثل هذا التركيب وعلى
هذا يكون الاضافة ضايعا بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم
بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كان يجوز معارضا لغايته تمام
ابتداء يجوز معارضا لها بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام
التعريف الظاهر ان يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا ادات
تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونه موصولا بل الموصول ايضا
من المعارف واجاب المصنف عنه اي عن هذا الدليل في شرحه على الكافية
بانه اي بان هذا الدليل يعني تقديم الاضافة على اللام غير مستقيم بل يتم
لان القول بانفصال اللام عن الاضافة المتقدمة صفة اللام فيما يتميز

المراد بالحس البصر واللفظ يعني ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة على الاضافة
متعلق بالمتقدمة مجرد ادعاء ضارب لا دليل له ظاهرا ولا خفية يستدل به ومع هذا هو مما لف
للظ لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة في الظ انما انت بعد الحكم
بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف يسبب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر
مرجح وفي اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه مرجح وهو كونه محسوسا ملفوظا ولان اللام
لتحقق ذلك الحكم والاضافة لتحقق ما يوصفه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق
على تحقق الصفات لتقدم الذات على صفاته واما لما وقع في شعر الاعشى وهو اسم
شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار وتعالم بالفارسية شب كور من قوله بيانه ما في قوله
بل الواهب المائة الهجان وعبدها فانه قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة المجرورة
لكونها مضافا اليها بقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على الظاهر المجرور
بلا اعادة الجار مطلقا جائز كثير فصار المعنى باعتبار العطف اي باعتبار عطف عبدها
بالجر على المائة لان المعطوف في حكم المعطوف عليه الواهب عبدها فصار الواهب عبدها
يكون من باب الضارب زيد يعني في كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف
اليه اسم مفرد فكما لا يمتنع ذلك اي الواهب عبدها حيث انه به بعض البلغاء فيح
لو كان ممتنعا لما اختار البليغ وان كان بواسطة العطف لا يمتنع هذا اي الضارب
زيد فاجاب المصنف عنه اي عن استدلال الفراء بما وقع في شعر الاعشى على جواز
الضارب زيد بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها الواهب
اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى المفعول مثل الضارب الرجل والمعنى الاذهب
المائة يعني ان هذا القول ضعيف فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لان التضعيف
كما ذهب اليه البعض لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على اثبات القواعد
لان الضعيف لا يجوز فيها فكيف يقوى فيما نحن يستدل به لما عرفت من امتناع
بيانه لما مثل الضارب زيد اراد المثال الاصغر مفردة معرفة باللام اضيفت الى العلم
مثل الضروب عمرو لعدم الفائدة المطلوبة اما في المضاف او المضاف اليه اوفيهما
جميعا في هذه الاضافة ولا يخفى عليك ان فيه اي في هذا الجواب شائبة مصادرة
على المط يعني ان في هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى المصادرة جعل الدعوى
جزء من الدليل اي جعل النتيجة جزء القياس لان اثبات المط وهو امتناع الضارب
زيد متوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على
اثبات المط فمراجعا اللهم هذا اعتذار عن الحكم بالضعف الحاصل انما
يستعمل في موضع العذر والندرة وقيل متصلا بالاستثناء في الاكثر

يقع الاثم والخطاء لما حاصل بمعنى الكلام او ابانة والواقع خلاف نحو ما جاءني القوم الا
فمعناه لا تؤاخذني يا رب فانه كلام الاول وغيره تام بل يحتاج الى الاستثناء فهنا
استثناء من ان يكون فيه نصب المصادر الا انه يقال المراد به اي بقوله وضعيف ان
اي هذا البيت ضعيف في الاستدلال به يعني ان هذا البيت ضعيف في كونه دليلا
على جواز الضارب زيد لان في الفصاحة لانه قوي فيها في يكون منصوب مصادرة
على المطلوب اذ لا نص فيه اي في هذا البيت على الجر لانه لو يصرح فيه ان وعبدها بجر وان
معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل
الضارب زيد فانه يحتمل النصب اي ونصب عبدها حملا على المحل اي محل المائة لانها
منصوبة محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل في التوابع
تبعيتها لمتبوعها في محلها الاعراب انه لو وصف المائة لا ينصب الوصف حملا
على المحل مثل الواهب المائة الجليلة بالنصب او حملا على انه مفعول معه بناء على
ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معه وارث هذا الفعل ولصحة المعنى عليه او لانه
عطف على قوله اذ لا نص فيه فيكون علة اخرى للاستثناء فقد يحتمل ان يجب
للمفعول من الفعل في المعطوف ما لا يجب في المعطوف عليه نحو للمفعول ايضا
من الفعل الموضوع صلة مرفوع بانه مفعول ما لم يسم فاعله والقول قد يكتفى
ونائب الفاعل ما استكن فيه للفصل بالعطف لان الثاني اذا كان بعيدا عن
العامل يتسامح فيه كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث لانه مذهب
سيبويه هكذا في جاز هذا التركيب فوائد اي تركيب رب شاة وسخلتها
ويا زيد والحارث ولم يجز اذا رب وياء على المعطوف نحو رب سخلتها
ويا الحارث يا وفا رب وياء على سخلتها والحارث بدون العطف لان رب
لما كانت موضوعة للتقليل تقتضي ان تدخل على النكرة لانها تفيد التقليل
ومثله واعلم ان السخلة تطلق على ولد الضان والمعز ذكرا كان او انثى
الا انها اضيفت لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم والبيت بتمامه اي بما ذكر
قبله وما لم يذكر من المصراع الاول والثاني الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها ممدوحه فيه اشارة الى انه ابتداء محذوف
اي من مدح الشاعر بزيادة السخاء الواهب المائة اي الذي يهب المائة
ساعة فساعة يعني في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد
هنا ليس للحصر بل للكثرة فلا يمنع ان يكون ما وهبه اكثر من مائة ولا اقل وفي
الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا متعهدا بمائة من الابل الحديثات

النتاج

النتاج مع اطفالها وهذا اعز من الاول اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد الهجان
وعبدها اي البيض جمع ابيض يستوي فيه الذكر والمؤنث مثل احمر وحمراء الا انه كسر الفاء
لاجل الياء من النوق جمع ناقة بضم النون وسكون الواو ويستوي فيه اي الهجان
الجمع والواحد كالفلك لانه اذا كان وزنه على وزن حبال يكون جمعا واذا كان مثل حراف
يكون مفرد الكلمة الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل
يكون مفردا او الهجان صفة للمائة باعتبار المعنى يعني على اعتبار معنى الجمع منها
بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب البعض واما بناء على
مذهب الجمهور فيئول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق منها فالمعنى المائة
البيض من النوق او بدل اعتبرها بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الطمع والتكثير فيه
وللملاح بلهما وهو كثير وهذا المعنى اليق لانه فيه زيادة مدح ليس في الاول
اومن قبيل الثلثة الاثواب يعني من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده
بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا لما هو مذهب
الكوفيين حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه
وعبدها اي عبد المائة اضافة الى المائة اشارة الى ان كان اشتغاله برعاية
تلك المائة كان مملوكا اي راعيها تشبيها له اي لتشبيه الراعي بالعبد لقيامه اي
الراعي بحوائجها ملازمتها ملازمة اللام يعني في تشبيه الراعي بالعبد في القيام بحوائج
خدمتها لان الراعي قائم ملازمة الواضح كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به
للراعي المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد مستعملا
في معناه المجازي وهو الراعي او عبدها حقيقة تمييز في يكون اضافة اي اضافة
العبد الى المائة لادنى ملابسة اي لعلاقة كونه عبد من هو صاحبها وهذا
شايع في كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وغير ذلك وفي هذا زيادة مدح
اذ الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالاخير
فقط وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ كعوذ جمع [illegible] بوزن عوذ
وبابه قال يقول قد نتاجها النتاج كان من المائة في يكون فيها الهيئة المفعول
لان المائة مفعول الواهب وفي هيئة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا
لان المولود حتى سائر في القلوب محبوبا وما هو محبوب في القلوب
يكون هيئة احسن فهيئة يكون افضل تزجي بالزاي المعجمة والجيم حال كونه
على صيغة المضارع المعلوم المذكر من ازجى يزجي اي تسوق يقال ازجى
اي ساق والتزجية ايضا السوق وما ذكر التكرير فيه حسن العبد يعني

عائذه طوغرجه دوه لر [illegible]

راجع الى العيد لان السوق منه قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لانه الفارح الشئ
اذا وقع حالا يكفي فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبنيا للمجهول الفعول لان العيد
مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول
معه واطفالها اى اطفال الاتان جمع طفل كنعل وافعال فهو المولود وولد
كل وحشية ايضا قوله اطفالها منصوب على المفعولية اى على انها مفعول
به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة ملح لان هيئة الطفل مع انه يكون
احق او حالكونها على صيغة المجهول يعنى على انه مبنى للمفعول واطفالها
مرفوع لفظا بناء على انه اى اطفالها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
يزجى فحينئذ يكون الجملة حالا من الاتان وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها
ظرف مكان اى خلف الاتان اى يسوق العيد خلف الاتان الوحشى او
اطفالها او ساق خلف الاتان اطفالها وحينئذ الامر اى حقيقة كون
الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب او مبنيا للمفعول وهو مرفوع
لا ينكشف اى لا تبين ولا تتوضح لنا الا بعد معرفة حركة حرف الروى القوافى
والفتحة وحرف الروى ما تكرر فى كل بيت وهو هنا قوله لها من القصيدة
يعنى ان كان حرف الروى فى سائر الابيات مضموما اطفالها مرفوع
فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهو منصوب فيكون
الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت بقينا ينكشف
الحال وبين ويتوضح الحال واما عطف على اما لانه توهم عند شرح
قوله خلاف للفراء لان الفراء قائل الى جواز الضارب زيد على
الضارب الرجل حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف
فى الاضافة فكذلك تجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها وقاس
ايضا جواز تلك الاضافة على قوله الضاربك حيث جازت هذه الاضافة
بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن فيه ما اجاب المصنف اى عن قياسه
على الاول بقوله وانما جاز الضارب الرجل المراد به هنا اسم الفاعل
المتعدى الى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به او اسم المفعول المتعدى
المعرف به المضاف اليه ايضا يعنى ان القياس عدم جوازه اى عدم جواز
اضافة الضارب الرجل لانتفاء التخفيف المقصود من الاضافة
اللفظية فى احد الجانبين لزوال التنوين باللام وحصول التخفيف
هنا اما بحذف التنوين والتنوين قد حذف باللام لان التنوين مع اللام
لاجتماعه

لاجتماعه للان التنوين للتنكير غالبا واللام للتعريف واما بحذف النون وهنا ليس فيه
نون وهو ظاهر لكنه جاز اى الا انه جازت الاضافة فيه مع انتفاء التخفيف
حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس
الى نفسه لكونه محمولا على غيره قوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله
وانما جاز وهو اى الوجه المختار فيه هو الوجه بالاضافة لحصول الخفة المطلوبة
منها فى جانب المضاف اليه ولكونه ضمير المرفوع الموصوف مستكنا فى الصفة
على ما هو مقتضى الظاهر وفيه اى فى قوله الحسن الوجه وجوه اى فى اعرابه غير الاضافة
رفعه بدل البعض فى قوله وجوه او خبر مبتدأ محذوف اى احدها على
الفاعلية تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف
ونصبه عطف على رفعه على التوجيه على التشبيه بالمفعول لانها لازمة
لا تنصب المفعول به لان الفاعل شبه بالمفعول فنصب ففيه تكلف
واما الجر ففيه تكلف كثير هذا اولا تخلو الصفة فيكون ايضا وتختارا
واذا كان كذلك قال الظاهر جمل ما هو كثير شايع عليه لان ما هو الاقيس
يليق لان يحمل عليه غيره ووجه الحمل اى وجه حمل الضارب الرجل على
المختار فى الحسن الوجه اشتراكهما اى اشتراك هذين التركيبين فى كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام اى فى كون المضاف فيهما
صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه وانما قال هكذا وان كان جواب
الفراء قوله الضارب زيد الى قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه
لما لم يكن مقصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح جعله علة
وان كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال
الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
اى قياس الفراء الضارب زيد عليه اى على الحسن الوجه قياس مع الفارق
اى قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجرد المضاف
اليه عن اللام والجنسية ايضا فجاز القياس به كقياس النصب
بالنون والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم
جوازه لما عرفت يعنى لعدم التخفيف وكذا شبهه اى شبه الضاربك
وهو اضافة المضاف الى ياء المتكلم نحو الضاربي والمضاف الى ضمير

الغائب نحو الضاربه وغيرهما من التثنية في الصفة والضمير معا او في احدهما فقط نحو الضاربا هما
والضاربانا والضاربا كما الضاربای والضاربا كم والجمع في الصفة والضمير معا او في احدهما
فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية فمن قال متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره
الشارح بقوله وانما جاز اي في قول من قال قدر المضاف لان الموازنة النحو الاول
القائل وقيل الاظهر ان يجعل بمعنى عند لمناسبة الظرفية اي نحو عند من قال وهذا
اوجه يعني به قال سيبويه واتباعه يعني ان سيبويه قال ان الضارب في الضاربك
وامثاله مضاف والضمير المجرور مضاف اليه اي الضارب في قولك الضاربك
وامثاله مضاف كما قلنا دون من قال الاخفش الضارب في الضاربك وامثاله غير
مضاف بقياس الفراء الضارب زيد على المضمر بكسر وامثاله منزوع ... اعلم
والكاف منصوب المحل على المفعولية لا مجرور المحل على الاضافة والتنوين فيه
محذوف لاتصال الضمير فان اتصال الضمير يسقط التنوين كما ان المضاف اليه
كذلك يسقطها لان التنوين للانفصال لا للاضافة لانه ليس فيه اضافة حتى
تسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله فانه اي الضاربك عند
من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول لا يحتاج بجواله اي بجواز
الضاربك وامثاله الى الحمل لان الضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج
الى الحمل فيه اشارة الى الرد في مقايس الفراء الضارب زيد من وجه اخر وهو مع كونه
مضافا في حاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا محلا اي لكونه فيه
اشارة الى ان قوله محلا مفعول ربني للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل
المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اي لكونه محولا على ضاربك في صحة
الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل
به اعني جاز فانه فاعل قوله الضاربك وشبهه والمحمول عليه هو الضاربك
وشبهه فانه في نصب المفعول له ثلثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا
لفاعل الفعل المعلل به وان يكون مقارنا له في الوجود وهي ههنا بأسرها
موجودة وقال المحشي كان نقل ان قوله محلا على المختار فانه لاهنا نحو
ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذ الانسان في الكلام
نسيان او انشاء في التأويل سواء والاحتياج اليه ما لا اولى
ان يوخر التأويل لان الوزن يوزن ذو دليلا للسابق والتقدم لا يكون الا بالقرينة
نحو من قال ان من كتاب سيبويه وقال الشيخ ويحتمل ان يكون مفعولا له

لقال

لقال اي انما جاز عند من قال كذا محلا انتهى قوله وجه وبيانه اي بيان الحمل ووجهه انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعلين كضارب مفردا او اسماء المفعولين كمضروب مفرد الحال كون كل منهما
مجردة عن اللام بمفعولاتها متعلق بوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل وقد كانت المفعولات
ضمائر متصلا يعني كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل باحدها ابتداء الاضافة
جواب اذا يعني او جبوا كل الظاهر ... واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين اي
مفعول المضمر نظروا الى تحقق التخفيف يعني التفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمه
فقالوا ضاربك وضروبك وضاربه وضاربهم وغيرها مثنى ومجموعا لان سقوط النون في
ضاربوك وضارباك والتنوين في ضاربك ... لو فهم الجمع بينهما وبين التثنية لان التنوين
والنون مشعران بتمامه وبينه وان لم يحصل التخفيف بالاضافة في احد الجانبين بل التخفيف
في جانب المضاف انما يحصل بنفس اتصال الضمير لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير
مفعولا له كان الفعل مثل يضربك ثم اعتبر الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف
اليه في حكم الكلمة الواحدة واختارت الاضافة لفظية ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وشبهه اي لم يحصل التخفيف بالاضافة لعدم محله لان الساقط اولا لا يمكن اسقاطه
وجوزوه اي جوزوا الضاربك وشبهه بدون اي من غير ان يحصل التخفيف حملوا الضاربك
وشبهه في كونه جائزا بدون التخفيف عليه اي على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشيء
لا يحمل على شيء ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله لانهما اي ضاربك والضاربك من باب واحد
ثبت لان كل واحد منهما اي من المضاف والمضاف اليه اسما فاعلا الظاهر انه اراد بقوله
اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام او لم يكن مضافا الى مضمر متصل واراد
ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان او مخاطبا او متكلما مجردا وما صغر
لقوله اسما فاعلا برئ على غيرهم ... لان الحذف ههنا في الحقيقة صفة التنوين
بحيث يقوم به ولكن اجري عليه تنوينه قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة
يعني ان حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة
فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعني اشتركا في كون المضاف
في كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على
ضاربك ولم يحملوا الضارب زيد عليه اي على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك
لعدم كونه اصلا لا تمام لان الضارب زيد وضاربك ليسا من باب واحد لان
المضاف في الاول الصفة المعرف باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفي
الثاني صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه
لم يصح الحمل بدون المناسبة والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال

الكاف يعني لاتصال الضمير وهو الكاف محلا لا للاضافة يعني ليس سقوط التنوين في ضاربك
للاضافة لانه اي التنوين انسب الضمير باعتبار انه حرف او طرف لو انفصل يعني
للمفعول للاضافة يعني لولا سقوطه للاضافة الى الضمير لكان جواب لو فهي
مع جوابها في محل الرفع خبر ان وهي مع اسمها وخبرها خبر لعوده والدليل ينبغي ان يتصور
بني للمفعول ذلك اي حصول التنوين ووجودها اولا منصوب على الظرفية
يعني قبل الاضافة على وجه متعلق يتصور يكون الضمير فيه حينئذ منفصلا
منصوبا بالمفعولية لا متصلا منصوبا بها ثم تضاف الصفة الى الضمير وسقط
التنوين للاضافة ويقال ضاربك بالاضافة كما يتصور في الاضافة اللفظية
ان يكون المضاف اولا منونا والمضاف اليه منصوبا بالمفعولية مثل ضارب
بالتنوين زيدا بالنصب على المفعولية ثم يضاف اي ضارب الى زيد مثلا ويقال
ضارب زيد بالاضافة لحصول التخفيف بها ولم يتصور ضاربك يعني لم يرد
ضاربك بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانه لم يرد في استعمالهم
ا يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة وحصول التخفيف
بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك يلزم ان يكون هذه الاضافة
معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك
وامتنع مررت بزيد ضاربك فعلم انما تسقط لاتصال الكاف مثلا لانه
اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان اولى لكونه
اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع
الكاف في الكلام علينا للاختصاص لا للاضافة ولقائل خبر مقدم
ان يقول مبتداء مؤخر ثم لا نجوز قولهم اصله ما بالالف ثم حذف اذا
دخلت على ما الاستفهامية الجار يعني حرف الجر فما بينها وبين ما الزم
ومثله قوله فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون ان يتصور
اصل ضاربك ضارب اياك لا ضاربك بالنقط خفيفة وبالتنوين
لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كاتب مواضع ثم اي بعد
ان يكون الاضافة هذا الاصل يعني ضارب الى الكاف حذف التنوين
اي تنوين ضارب للاضافة وصار الضمير المنفصل متصلا بعد الاضافة
لا قبلها فصار ضاربك بالاضافة والاتصال وحصل التخفيف بالاضافة
من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه بانفصاله لانه اخف من
الانفصال حينئذ اي قطعا وجزما ثم بعد هذا حمل الضاربك وان لم يحصل

التخفيف فيه

التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين عليه اي على ضاربك لانهما من باب واحد حيث كان
كل واحد منهما اسما فاعلا ومضافا الى المضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما
اي حذف تنوين كل منهما قبل الاضافة فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل لوجود
المناسبة بل للاضافة عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف
تنوينهما لاجل الاضافة واما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلانه
لما حمل عليه فكانه كان منونا وحذف للاضافة فكانه حقيقة ولم يحمل الضارب
زيد عليه اي على ضاربك لانهما ليسا من باب واحد كما كان الضاربك وضاربك
من باب واحد فيصح الحمل حيث كان المضاف اليه في الضاربك زيد اسما ظاهرا
واجيب عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة
لكونها في تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائبا عنه
فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك
اياك بالتنوين وحقيقة الانفصال لان الاتصال امر في الضمائر الخ و وضعها
للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال فمن هنا لم يوجد
شيء مما يوجب الانفصال فبقي على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب
اياك فلم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حل الامثلة المذكورة على الاجوبة
عن الاستدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع الى الحاقها بقوله
اشارة الى القواعد على ما حل اولا فقال واعلم انه فليحط لك علم يفيد اليقين
انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وقوله الضاربك الرجل
وقوله الضاربك حملا على نظيرها اي على نظير الاول من المختار في الحسن الوجه
ونظير الثاني من قوله ضاربك على الاجوبة متعلق حملنا جمع جواب
عن استدلالات متعلق بالاجوبة الفراء على جواز متعلق بالاستدلالات
الضارب زيد لما سبق من انه استدل اولا على جوازه بشعر الاعشى وثانيا
استدل عليه بقوله الضاربك رب الرجل وثالثا استدل عليه الضاربك
عن جانب المص متعلق بالاجوبة لان المص اراد بايراد هذه الامثلة الجواب
بكل منها عن استدلال الفراء كما كونها على موافقته اي موافقي بعض النحاة رضي
ولكن له ولكن جاز لك ان تجعل كل واحدة منها اي من تلك الامثلة اشارة
بمعونة ان الى مسألة متعلق بقوله اشارة على حدة حال من الواحدة
المضاف اليه لكلا اي حال كون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسألة
واحدة مناسبة صفة لمسألة للكل بامتناع الضارب زيد يعني تكون

تلك المسئلة والثانى على امتناعه ايضا يعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعنى يعنى الضعف فى هذا الكلام اى انه ضعف عطف الاسم
المجرد عن اللام الكاف الى ضمير المعطوف عليه على اسم المحلى به الكاف اليه
صفة بالرفع لانه قائم مقام فاعله قوله الكاف لانه صفة جرت على غير
من هى له مصاف بااللام وانما ضعف لانه بتوسط العطف يجر ذلك الكلام
مثل الضارب زيد كما عرفت من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف
ما يمتنع اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع كما حكم
على الضارب زيد به فيما سبق بل حكم عليه بالضعف حيث قال وضعف
لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه يعنى يجوز فى المعطوف
ما لا يجوز فى المعطوف عليه لانه لا يلزم من العطف على الشئ ان يكون
المعطوف مثل المعطوف عليه فى جميع احواله حتى يلزم من امتناع المعطوف
اذا كان فى المعطوف وصف لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا
للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن فيه وهذا اى ما ذكر
اشارة الى مسئلة على حدة يندفع ما فيه اى فى قوله وضعف الواهب
او من توهم بانه اشارة الصادرة على المطلوب على التقدير الاول
اى على كونه جوابا عن استدلال الفراء على جواز الضاربة زيد حيث
لم يجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما تتأتى
من حمله على الجواب عن استدلال الفراء وارجاع عطف على
قوله وضعف الواهب اى ارجاعهما الى مسئلة ظاهر لا احتياج الى
البيان كما يحتاج ارجاع الاول كلامه الصورتين الاخيرتين الى مسئلة
ظاهر يعنى يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به
ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه فى المختار
لا اصلا ويجوز ان يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون التخفيف
حملا على الصفة المجردة عن اللام الاضافة وتحقيق عطف على ان
يجعل اى وكذا ان يجعل واحدة من الثلثة اشارة الى مسئلة على حدة
وتحقيق فى كلامه المسئلتين الاخيرتين الرد على الفراء فى الاستدلال انها
لانه لما لم يكن الاضافة فيهما الا لفظيا لا يمكن الاستدلال انها لانه خالى عن الشائبة
من التعريف والسؤال من المحتاج الفقير فلا مرخص من بيان ما يجوز اضافته
معنوية كانت او لفظية اراد ان يبين ما لا يجوز اضافته واجابة

ما يرد عليه فقال ولا يضاف موصوف الى صفته اى الى صفة القائمة به او بغيره لانه
كما لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم فى قولك جاءنى زيد العالم لا يجوز ايضا
فى قولك جاءنى زيد العالم ابوه حال كونه معا جامع بقاء معنى المفاد بالتركيب
الوصفى اى بقاء المعنى الذى استفيد بالوصف التركيبى بحاله لان الكلام هو
التركيب الوصفى والاضافى يعنى لانه لو صف التركيب الوصفى يعنى ووصف
التركيب الاضافى معنى آخر بحيث لا يقوم احدهما مقام الآخر يعنى ان معنى
التركيب الوصفى لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان
معنى التركيب الوصفى الاتحاد فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره
من الامور العشرة اذا كان وصفا له والخبر اذا كان وصفا لسببه وان يكون
الثانى تابعا للاول ومثاله ومعنى التركيب الاضافى ان يكون الثانى مغايرا
للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما انما يكون
بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما
بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفى ولهذا المعنى
بعينه اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفته من غير تغير فيه
لا يضاف صفة الى موصوفها وللزوم تقدم الصفة على موصوفها
والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها الى موصوفها
فى نحو مسجد الجامع باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله
المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية
و نحو جرد قطيفة باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة
جرد ثم قدم الصفة واضيفت الى موصوفها ولان القائل بمعنى المسجد
الجامع وقطيفة جرد على التوصيف فيهما خلافا للكوفية حيث جوزوا
اضافة الموصوف الى الصفة والصفة الى موصوفها فان مسجد الجامع
بالاضافة عندهم بمعنى المسجد الجامع بالتوصيف وجرد قطيفة بالاضافة
ايضا بمعنى قطيفة جرد بالتوصيف من غير فرق لانهم قالوا الاضافة لتخفيف
الكلام بحذف التنوين كما فى الثانى او بحذف اللام كما فى الاول وهذه
الفائدة اذا حصلت يجوز الاضافة كيف ما كان وقد مر فيه اشارة
الى ان الواو ههنا للاستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر على الفاعلة
الاولى صفة الفاعلة تأنيث الاول وهى اى الفاعلة الاولى قوله
اى قول المص لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع بالاضافة

وجانب الغربي بمعنا بجنب وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد منها هذا التركيب
اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد لبيان انه في المسجد بمعنى الجمعية لان
الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعات والافعال التي
في الصلوة والغربي صفة الجانب لبيان انه فيه معنى الغربية والاولى صفة
الصلوة لبيان معنى قائم بها وهو الاولية والحمقاء صفة البقلة لبيان
معنى قائم بها وهو الحمق كما ان العالم في قولك جاءني زيد العالم لبيان معنى
قائم به وهو العلم وقد اضيف بعد التجريد اليها موصوفاتها يعني قد اضيف
بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب
اضيف الى الغربي والصلوة الى الاولى والبقلة الى الحمقاء وهذا السؤال
المقدر واجيب عنه بان هذا التركيب يعني كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف
اضيف الى صفته متأول اي التأويل التطلب يعني طلب الاول بالصرف عن
ظاهره فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع بتقدير الموصوف المضاف
اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيم الصفة مقامه فاخذت حكمه فصار
كانه مضاف اليه في الظاهر وفي الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف المحذوف
وذلك اي هذا التأويل يحتمل معنيين احدهما اي احد المعنيين ان يكون الوقت
الموصوف المضاف اليه مقدرا في نظم الكلام بحيث يكون كانه مذكور لا محذوف
نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت ويكون
المسجد مضافا اليه اي الى الوقت المقدر ويكون الجامع صفة للوقت
يعني للوقت المقدر كما كان الا كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا
فيندفع الايراد المذكور بوجهين فالاول ان الجامع ليس مضافا اليه
للمسجد بل المضاف اليه هو الوقت المقدر وان الجامع لا يكون صفة
للمضاف وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت المقدر وثانيهما اي ثاني
المعنيين ان يكون الوقت المضاف اليه الموصوف محذوفا والمراد به
ههنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه
محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار كانه ليس بمحذوف فكانه مذكورا
حكما وههنا ليس كذلك والجامع اي ما كان صفته قائما وهذا من قبيل عطف
شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد مقامه اي مقام ذلك المحذوف
حال كونه منطويا اي مشتملا عليه لان النائب مناب الشيء يؤدي
مؤداه ويغني عنه فيكون الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف بمنزلة

الصفات

الصفات الغالبة لما اضيف لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة يكون
منزلة الصفات الغالبة يعني تكون الصفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة
للقرآن في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف بالحكيم والعظيم
في الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف
نسيا جعل وصفا للمسجد مجازا فيضاف المسجد الموصوف به اليه اي الى الجامع بحذف
اللام عنه فيقال قد اضيف الموصوف الى الصفة فيندفع الايراد المذكور بوجه واحد
وهو اي ذلك الوجه ان الجامع ليس صفة للمضاف الذي هو المسجد في الحقيقة
لانه مضاف اليه له والمضاف اليه الموصوف في الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم
مقامه وعلى هذا القياس اي القياس الذي اجري في المسجد الجامع صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء حيث متأول التركيب الاول بقوله صلوة الساعة والثاني
بقوله بقلة الحبة الحمقاء وهي واحد حب الحنطة ونحوها كالحنطة ونحو الا انها
بالكبر بزور الصحراء مما ليس بقوت للبشر وهذا لان ما كان قوتا للبشر لشرفه
المستحق الفتحة لانها اشرف من الكسرة لكونها علوية وهي سفلية ولكثرة
استعماله ايضا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول
ومواطئ الاقدام وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك
ما نبت في الارض الحالة فانتسبت الى غايتها وعلى الاحتمالين المذكورين
اي على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا في نظم الكلام ويكون المضاف مضاف
اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان كان محذوفا نسيا منسيا
فيكون الصفة صفة مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد وقال الرضي ويجوز
عندي ان يكون اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء
وذلك بان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة
والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب
والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى
كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكرنب وجانب الغربي كجانب اليمين الى هنا كلامه
ومن هذا يفهم انه اختار الاحتمال الثاني وقوله صلوة الساعة الاولى اي اول ساعة
بعد زوال الشمس يعني اول وقت الظهر او ساعة فرضت فيها الصلوة او اول
ساعة اديت الصلوة فيها بالجماعة لكن الاستدراك من قوله وعلى هذا
القياس صلوة الاولى وعلى الاحتمالين اي الا ان هذا التأويل المراد به التأويل
على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من ظاهره هذا لا يخفى

اي لا يجري في المثال الآتي وهو قوله جانب الغربي فانه اي الشان لا شك ان المقصود من هذا التركيب
توصيف الجانب بالغربية اي جعل الجانب موصوفا بكونه منسوبا الى الغرب فلا يصح لان
الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يجوز ان يكون نعتا وصفه ونكرة وعكسه فلما وصف
بالغربي تبين ما هو المقصود واتضح لا توصيف عطف على توصيف الجانب اي ليس
المقصود هنا توصيف مكان هو اي المكان جانبه جار اي جانب المكان فالضميران
راجعان الى المكان لان المكان هنا ليس بمنسوب اليه بل المنسوب اليه ليس الا الغرب
اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكاني كما يقال مكي في المنسوب الى مكة فالمعنى
جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب
اللهم الا ان يقال هناك اي في الموضع الذي اضيف جانب مكانا ان جزءه يكون مشمولا
وكل يكون شاملا له فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو اي ذلك المكان جزء وهو
الموصوف فالاضافة اي اضافة الجانب الى ذلك الجزء بيانية لان بين المضاف
والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه والمكان الذي اضيف الجانب بالنسبة اليه
اي الى الجزء المضاف اليه هو راجع الى الموصوف الكل فيكون من قبيل اضافة العام
الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهي اي تلك القاعدة قوله ولا يضاف صفة
الى موصوفها مثل برد جمع ابرد مثل احمر حمر في الحاشية برده وبنسبة ان كستكي
ومن قوله كي قطيفة على وزن وظيفة وهي زناندي ريش واخلاق جمع خلق
بكسر اللام يقال ثوب خلق اي بال ثياب جمع ثوب مثل دار وديار فان اصلهما
اي اصل هذين التركيبين قطيفة برد محدودة وبرد هنا مصدر بمعنى المفعول
لانه المناسب الا ان اولطابقة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة
على ان يكون في معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونه بلا ريش
وثياب اخلاق لبيان معنى قائم بها وهو كونها خلقة ثم قدمت الصفة منهما
على الموصوف واضيفت الصفة اليه اي الى الموصوف مع بقاء المعنى الذي في
التركيب الوصفي واجيب عنه اي عن هذا الايراد بانه اي بان مثل هذا متاول يعني
اولا مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا وتخصيصا لا من باب
اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال هذا متاول بانهم اي بان النحاة
او بان العرب حذفوا قطيفة يعني حذفوا الموصوف من قولهم قطيفة برد
حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار قوله برد هذا اسم بحيز صفة
اي انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لا ان الصفات لكونها عرضا قائما

بالغير

بالغير لا بد لها من موصوف مذكورا او مقدر يقوم به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها
لم تكن صفة وبه صورة انها من قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا قائما
بالغير فلم يطلب له موصوف فلا فضل ولا تخصيص بكونه بمنزلة الكون صالحا كل جامع
ولشيوعه لانه يكون قطيفة وغيرها يعني ان برد ايضا لانه يطلق على كل ما لا ريش له
سواء كان في اصله ريش ثم يرد كالقطيفة اولا كالسك مثل خاتم وباب في كونه اي في
كل من خاتم وباب صالحا لان يكون فضة وغيرها يعني لان يكون احد فضة وذهبا
ودرهما ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره اضافوه اي البرد الى جنس وهو ما كان
في اصله ريش ثم يرد عنه كالقطيفة الذي يتخصص به اي البرد باضافته الى ذلك
الجنس فقالوا برد قطيفة ليعلم ان البرد من الذي فيه ريش ثم يرد عنه كما اضافوا
خاتما وبابا الى فضة وساج فليس اضافة اي اضافة برد اليها اي الى قطيفة من حيث
ان اي برد صفة لها اي للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال بل اضافة فتر
اليها من حيث ان اي البرد جنس مبهم يقبل التخصيص اضيف اليها ليتخصص حتى
لو لم يضف بقي على عمومه ولم يعلم من اي جنس وعلى هذا القياس قوله اخلاق
ثياب يعني كان في الاصل ثياب اخلاق حذف ثيابا منسيا بحيث لم يلتفت
اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما مبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد
تخصيصه اضيف الى جنسه الذي يتخصص باضافته اليه ليس من حيث انه صفة له
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص **ولا يضاف اسم مماثل**
اي مشابه **للمضاف اليه** اي لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة
الاولية كقوله في ابهه الاسم اعم نحوا وقوله عام من قبيل تسمية العموم مثل
كل جميع فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم والخصوص الى
ذلك المضاف اليه متعلق بقوله ولا يضاف وهذا من قبيل المجاز الاولى سواء
كانا اي المضاف والمضاف اليه مترادفين بحيث يكون معناهما واحدا كليث
واسد في الاعيان جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد ورجل والحبس بضم الجيم
وفتح الباء المثلثة جمع الجثة وهي شخص الانسان فهو اخص من الاعيان
لان الاعيان يعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق وحبس
ومنع في المعاني جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد والاحداث جمع حدث وهو
معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فيلزم اعم فبينهما عموم
وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولانفهامه من امثلة التخصيص
ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بانه يراد بالعموم عموم النوعي

فاضافته

لا عموم الجنس فان اريد به فالامثلة متروكة او بخبر مترادفين بل يكونان متساويين في الصدق
بمعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه كالانسان لان معنى الانسان باعتبار النوع
الحيوان الناطق والناطق فمعناه ذات من له النطق الا ان احدهما يصدق على
ما يصدق عليه الاخر ليصح الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف
احد هذه الامثلة الى الاخر فلا يقال ليث اسد ولا اسد ليث ولا حبس منع ومنع
حبس ولا انسان ناطق وناطق انسان بالاضافة فيهما لعدم الفائدة في ذكر
المضاف اليه من تعريف المضاف او تخصيصه لا للاضافة لان فيها تخفيف المضاف
بحذف التنوين منه فيلزم نفي الاضافة فائدة التخصيص ولذا قال الشارح
في ذكر المضاف اليه لانه لا فائدة في ذكره فانك اذا قلت رايت ليث اسد
بالاضافة لا تفيد مع هذا القول الا ما تفيد اي ما تفيده من قولك رايت ليثا
بدون ذكر الاسد الذي يكون مضافا اليه واضافة الليث اليه اي فيلزم ذكر
الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه اي في ذكر الاسد والاضافة
~~الليث اليه~~ لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من
ان يكون في كلامه لغوا لا فائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه والجنون
بخلاف اضافة العام على الخاص حيث تعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل
ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فانه لفظ
الكل ليس مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشيء بل بالاضافة يصير خاصا
في مثل كل الدراهم وعين الشيء اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيف فيه العام
الى الخاص فانه اي المضاف وهو كل وعين فيهما يختص اي يصير خاصا لكونه مضافا بسبب
اضافته الى المضاف اليه الخاص ولا يبقى على عمومه بل يكون خاصا سواء افادت
الاضافة التعريف اي تعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام الفعلية
تعريف ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية والتخصيص اي تخصيص المضاف
اذا كانت اللام للجنس واحتمل لفظ الكل الدراهم ظاهرة بحيث لا يحتاج
الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيفت الى المعرفة يكون بمعنى
الجميع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه واما
احتمال العين عن الشيء اي كون العين عاما والشيء خاصا اذا كان اللام فيه اي في
الشيء للعهد اي للعهد الخارجي او الذهني بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا
فتقول عين زيد او عمرو ظاهرة لا يحتاج الى البيان واما اذا كان اللام فيه
للجنس فيكون احتمال العين عن الشيء خفاء قلنا العين قبل الاضافة

ما يقوم بذاته سواء كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشيء في عرفهم
مختص بالوجود فيكون خاصا فلما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الوجود
وقال المحشي تنزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفي اللاشيء والخفاء انما جاز من جهة
الشيء وتاملا تعين الوجود في الخارج كما هو اللغة انتهى وفي بعض الشروح ان لفظ
العين قبل الاضافة بازائه يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص
بالشيء الذي لا يطلق الا على الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا ويرد على
قولهم اي قول النحاة او العرب لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه قولهم سعيد كرز بضم الكاف ونحوه مثل قيس قفة وزيد بطة اعلم
انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسم الى اللقب لكون اللقب
اشهر غالبا فيقال هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا فاجرى اللقب على الاسم
لكونه اي الاسم اصلا فيقال هذا عبد الله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله
خبرا او عطف بيان له فانه اي سعيد كرز اسمان لشيء لان الاول اسم والثاني لقب
واحد تاكيد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر يعني اضيف الاسم
الى اللقب فاجيب عنه بانه اي مثل هذا القول متأول يعني باول هذا القول لجعل
احدهما اي الاول اللفظي يعني الاسم على المدلول والمسمى والاخر اي اللفظ الاخر
يعني اللقب على اللفظ والدال فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز بالاضافة
فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ اي مدلوله ومسماه ولم يقولوا جاءني
كرز سعيد باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل
في هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرها
من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد
اولى من عكسه لان قصدهم بالاضافة التوضيح اي توضيح المضاف لانه اذا كان المضاف اليه
معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة واللقب اوضح من الاسم غالبا لان اللقب
ما وضعه الناس وما وضعوه يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابواه فيكون
اقل استعمالا فاوضحوه بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته وما لم يجز
شرع فيما بيان الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو ما عرف النحاة احترازا عن عرف الصرفيين وكذا لم يعتد بيان
الملحق به فهم انه ليس ليترهم فيه عرف ما ليس في اخره حرف علة واوا
او ياء او الف سلمها غير ادغام وقد صحيحين مثل عمرو او لا مثل دلو وسرر
لانه غرضهم البحث عن اواخر الكلم فيجوز الاعراب فيه لفظا وتقديرا

او الملحق به اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح فى جريه مجراه وهو ان الاسم
الملحق به ما فى آخره واو وياء قبلهما اى قبل كل واحد منهما حرف ساكن سواء كان
ذلك الساكن حرف علة ايضا كمرمى ومغزو او غيره كظبى ودلو وهو بفتح الحاء بالصحيح
على ما قلنا انفا ان يكون اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما كان ملحقا بالصحيح
فى تحمل الحركات الثلث فيكون الاعراب فيه لفظا لان حرف العلة بعد السكون
اى لان حرف العلة الواقعة بعد حرف الساكن لا يستثقل عليها اى على تلك الحرف الحركة
ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يستثقل على الحرف الحركة الصحيح لمعارضة خفة [illegible]
السكون ثقل الحركة المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعنى لا يستثقل الحركة
على الحرف العلة التى وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة
ثقيلة لا تستثقل ولان حرف العلة التى وقعت بعد السكون تشبها اى تشبه حرف
العلة التى وقعت بعد السكون فى الوقوع بعد استراحة اللسان يعنى ان
حرف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحرف العلة الواقعة فى الابتداء
ولا يستثقل عليها اى على حرف العلة الحركة بعد السكون يعنى فى الابتداء
سواء كانت ضمة نحو قتلوا او كسرة نحو فتى او فتحة نحو قتلا وسواء كان
الفاء واوا نحو وعد او ياء نحو يسر كذلك اى كما لا يستثقل الحركة مطلقة على الحرف
الواقع فى الابتداء مطلقا لا يستثقل بعد السكون اى بعد الحرف الساكن الى ياء
متعلق بقوله واذا اضيف المتكلم كراضيه جزاء الشرط وهو قوله واذا
اضيف للتناسب يعنى لمناسبة كسرة اخيره ياء المتكلم لان الياء اصلها
الكسرة لتولدها منه مثل ثوبى ودارى فى الصحيح يعنى هذان مثالان للاسم
المضاف صحيحا لانه ليس فى اخر كل منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء فى
الاول والراء فى الثانى ومثل ظبيى ودلوى فى الملحق يعنى هذان مثالان
للملحق به اى بالصحيح لان اخر الاول ياء ما قبلها ساكن واخر الثانى واو وكذلك
والياء الواو للحال او لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر
لكن برطليها وهو ما لحق يعنى الياء اللاحقة للصحيح او الملحق على ان يكون
اللام فيه للعهد واما الياء اللاحقة لغيرهما فمخصوصة للساكنين مفتوحة
او ساكنة او هيهنا للتخيير وقد اختلف فيه للفحول فى ان ايهما من الفتحة
والسكون الاصل والصحيح من الاقوال ان الفتح لانه واضع المفردات نظر
الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفى تقديم قوله مفتوحة اشعار
بان الاصل المختار عند المص الفتح اذ الاصل فى الكلمة التى وضعت

على حرف

على حرف وهو الحركة لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر
وامثالها لئلا يلزم الابتداء بالساكن اذا لم يكن متحركة وهو متعذر كما علم فى علم الصرف
حقيقة بنحو فيما اذا كانت فى صدر الكلام او حكما عطف على حقيقة اى فيما اذا لم يكن
فى الصدر فانها لا تستقل لكانت فى حكم الابتداء ثم الاصل فيما اى فى الكلمة التى بنيت على الحركة
الفتح لعدم تحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعف بسبب كونه على حرف واحد
فالقول بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل والسكون انما هو عارض للتخفيف وهو
انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروف منها
والكلمة التى بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا يحتاج الى التخفيف بالاسكان
بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة
كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء بين كونها مفتوحة فالان شرع
فى بيان الغير عند اضافته اليها فقال مصدرا بالفاء التفصيلية فان كان اخره
اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم اى الاسم الذى اريد اضافته المتكلم اليها الفا
يعنى ان لم يكن اخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون الفا او واوا او ياء فان كان الفا
ثبتت فعلا ماضيا او مضارعا مجزوما او غير مجزوم اى الالف على اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب اى لعدم ما يوجب انقلابها اما واوا وهو انضمام ما قبلها
او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تقلب واوا
او ياء وهيهنا ليس شىء من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت عن واو او ياء
نحو عصاى ورحاى او الف تأنيث مثل حبلاى وبشراى او الف التثنية كما فى
وغلاماى وهذيل بناء لانها علم قبيلة وهى قبيلة من قبائل العرب تقلبها
من قلب يقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه
ومفعولها الاول الضمير المتصل ب تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلها الالف حال كونها
اى حال كون الالف لغير التثنية ياء مفعول ثان لقوله تقلبها لمناسبة
ياء المتكلم المصدر هنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشاكلة تلك
الياء المقلوبة ياء المتكلم لان مشاكلتها الكسرة فلما تعذر الزم الياء التى هى
اختها وتدغم الياء المقلوبة بعد القلب فى الياء اى فى الياء المتكلم لاجتماع
حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف
بقلب الالف نحو عصى بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها
ثم الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا فى كلمة والاولى ساكن تقلب
الواو ياء ورحى ودعى الواقية لان اصل هذه الالف اما الواو والياء

كانت

فان كان الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى الياء ثم يدغم الياء في الياء وان
الياء تقلب الالف الى الياء ثم يدغم الياء في الياء والف التثنية لا اصل لها
من واو ولا ياء فترد اليه الى هذا الكلام ولا تقلب الف التثنية ياء حين اضافة
التثنية الى ياء المتكلم كعلاماى فيكون الف التثنية متفقا عليه في عدم القلب
حين الاضافة لالتباس المرفوع بغيره اي بغير المرفوع بسبب القلب اي بسبب
قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون
تغير العامل وان كان اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء وذلك في المنقوص
بالواو نحو غازا او بالياء نحو راض وفي المثنى والمجموع على حدة نصبا وجرا ادغمت
تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين اي الحرفين المتجانسين فيما هو
كالكلمة الواحدة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا
حذف من المضاف ما يدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة
وبقي ما قبلها بعد الادغام مفتوحا في التثنية ومكسورا في الجمع والمنقوص
لثقل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة مثل مسلمي مثنى او مجموعا نصبا وجرا
اذا اضيف نحو مسلمين الى ياء المتكلم واسقط النون يعني نون التثنية والجمع
للاضافة اي لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع
والانفصال وادغم الياء في الياء لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
فصار بعد هذا العمل مسلمي بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضي وراعي وغازي وداعي
بكسر ما قبلها والادغام وان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا
وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا قلب الواو ياء وقت
الاضافة الى الياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة مثل مسلموي
يعني الجمع المذكر السالم رفعا اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء لاجتماع
الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف بالقلب والادغام
وتبدل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعني لان الياء اخف
من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه وفي الرضي وانما
لم يتبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في اللين فخففا بالادغام انتهى
وادغمت الياء المقلوبة من الواو في الياء المتكلم وكسر ما قبلها اي كسر
الحرف الذي قبل المقلوبة لتسلم لا محالة لان الواو لما انقلبت ياء ساكنة
لما عرفت وجب بقاء الضمة قبلها تغيرها لا محالة الى الواو لان الياء
الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيما فر فيلزم الكسر

ما قبلها

ما قبلها تحرك ما قبلها يعني بدل حركة ما قبلها بالحركة المناسبة اي للياء وهي الكسرة لتسلم الياء لان
الانكسار يوجب سلامة الياء فقيل مسلمي بالكسر وان كانت قبل الياء التي في اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ياء او واوا كونك فتحة يعني ان كان الحرف الذي قبل الياء واوا مفتوحا قبل
الاضافة بقي ما قبلها اي ذلك الحرف الذي قبل الياء مفتوحا بعد الاضافة على حاله
ولم يتغير لئلا يلتبس التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء في التثنية ولتكون الفتحة دالة
على الالف المقلوبة من الواو في ضرباي كقولك في مسلمين مثنى مسلمي بالفتح وفي مصطفون
واعلون في جمع مصطفى واعلى بالفتح واختير الفتح وان كان المناسب الضمة لدلالتها
على الواو لخفة الفتحة لثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف
والفتحة اولى بهما وفتحت الياء اي ياء المتكلم وقت كونها بعدما ما اليها في الصور
جمع صورة الثلثة بالتانيث لان العدد يجب موصوفه في التانيث على ما سيأتي
اي في صورة كون اخر الاسم المضاف الفا وياء او واوا للساكنين اي للزوم التقاء
الساكنين احدهما اخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو والثاني ياء المتكلم
ان لم تتحرك نسب للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعني اذا لم يكن
ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا حركت
لم يلزم واختير تحريك الياء الفتحة من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة
الياء لخفته ولما ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة واما
الاسماء هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الفا او واوا او ياء فحكمه
كذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها في الحكم وان كان في اواخرها الحروف الثلثة
في الاحوال الثلثة او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء
فان اخرها صحيح بعد حذف الاخر ولذا اورده باما الاستينافية الستة التي مر
البحث عنها في بحث الاعراب بالحروف في صدر الكتاب حال كونها مضافة الى
غير ياء المتكلم ومكبرة وموحدة وفي الاضوء باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم
على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحكمه
فلا كلام فيه في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو ضربان ضرب
اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك فم وحكمه وضرب اعرابه لام
الكلمة وهو الاربعة الباقية فاخي وابي قدم الاخ مع ان الاب احق
بالتقدم لان اصل الاخ لان ابعد عن خلاف المبرد والاصح في هذا الكلام اي فاطما
في اخ واب منها اي من الاسماء الستة اذا اضيف كل واحد منها الى ياء
المتكلم ان يقال قدر المبتداء ونحوه وجعل اخي وابي مفعولا للخبر ليصح الحمل

على قوله الاسماء الستة مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وهو لام الكلمة يعني الواو والياء
بجعله منقلبة بقوله بلا رد نسيا بسكون النون وفتحها وبكون السين منسيا
تاكيد له مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد فحال الاضافة
الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولاجرائهما بعد الحذف مجرى الصحيح واجاز المبرد
فيهما اي في اخي وابي قياسا على الاضافة الى ضربا والى المتكلم رد لام
الفعل يعني لام الكلمة فيهما وجعل اي لام الفعل الواو وجعلها اي جعل الواو ياء وادغام
الياء المنقلبة من الواو في الياء اي في ياء المتكلم يعني اجاز المبرد الرد والقلب
والادغام والبدل وتمسك اي المبرد في ذلك اي في رد لام الفعل عند اضافتها
الى ياء المتكلم بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار الواو للقسم وما حرف نفي
شابه بليس وذو المجاز اسم ماء اسم موضع بدار الباء زائدة لتاكيد النفي ودار خبرها ولك
صفة دارا اي وابي ما بذي المجاز بدار مخصوصة لك ولا نعمة أو لا قدرا حلك ذو المجاز
وقدرا اي قضاء يعني تقدير الله وقضاؤه مبتداء احلك انزلك واسكنك ذو
المجاز اسم سوق يعني في الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون
ويتفاخرون ومعنى ادري اطلع واري بصيغة المجهول وحمل المبرد في ذلك الاخ على
الاب لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وبعل هذا القول شاذ عند العامة
واشارة لتقاربهما اي لتقارب الاب الاخ لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر للفرق في اولهما
همزة وآخرهما حرف علة يعني الواو المحذوفة واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب
عند عدمه في التصرف في المال والنفس واجاب المصنف اي عما استدل به بان ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء يعني وارد على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء الذي يلزم كلامهم دليلا وحجة اما كونه واردا على خلاف القياس
فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف ههنا وان حصل التخفيف بحذف
التنوين الا انه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه
واردا على خلاف استعمال الفصحاء فظاهر فكانه لم يورد منهم في نظم ولا نثر
اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون تو ان يختص
بضرورة الشعر او يحتمل ان يجوز القسم به اي بابي جمع اب يعني ان الاب يجمع
جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون
لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم الجنسي يكون محتملا لا نص حجة ولا يثبت
به مطلوب فاصله ابين جمع سلامة وحالة الجر كالنصب ان الواو للقسم
سقطت النون في الاضافة يعني لاضافة الى ياء المتكلم فالتقت ياءان

احدهما

احدهما حرف الجر يعني ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة فادغمت الياء الاولى التي هي
حرف الاعراب في الياء الثانية التي هي ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة والاولى ساكن والثاني متحرك فادغم فصار ابي استدل الشارح على انه
يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله وقد جاء بحمد اي جمع الاب
هكذا اي جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون في قول الشاعر فلما تبين
من التفصيل وهو الظهور والانكشاف مؤكد بالنون الثقيلة فعل ماض جمع مونث
اصواتنا جمع صوت وروي اشياخنا جمع شيخ بكين وهو ايضا فعل ماض جمع مونث
جواب لما وفدينا من التفدية فعل ماض جمع مونث وفاعل ومفعول بالابينا
الالف للاشباع كما في قوله اننا اردن جمع الاباء والامهات ابضا اي كما سمعن
وعلى اصواتنا تنازعا اي الفعلان في قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت
زيدا بكين وقلن لنا اي خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب
ابونا فداؤكم مريدا خمير لا سمعن وعلى اصواتهم بكين ونحن اليهم
اي الى الحاضرين قائلة ابونا فداؤكم فيه يستفيد من ابدى من اظهر او اذا هي
وتقول حرج بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة الحم والهن
الى نفسه ولو قال نقل مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان
اضافة الحم اليه غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى الاجنبي مفاد اي حم
زوجتي كذا في الهندي او امراة مبتداء فانكم بني على منوال كوكب
النقض الناصر اي قائل هذا القول جعل صيغة الغائب مع ان المتبادر
في امثاله صيغة الخطاب وفيما لا يتجه ان الصواب وتقولين بصيغة
التانيث واحترازا عما قاله الهندي كما نقلنا انفا لامتناع اضافة الحم الى
المذكر لان الحم قريب المراة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور
والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا احتياج في التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد
ههنا معناه الوضعي بل المراد مجرد التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكرا كما جاز ان يكون
مؤنثا فلا يعرف تقول كما هو المتبادر منه وهو صيغة الخطاب حمي وهني بلا رد
المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وهو لام الفعل فيهما وانما فصلهما اي حمي
وهني عن اخي وابي مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما في حذف لام
الفعل وان اختلفا في الحرف الاول لانه لم يقع فيه للمبرد خلافه المبرد فيهما اي
في حمي وهني في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور كما نقلناه في ابي
واخي والوصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يورد فيهما في نظم ولا نثر

دليلا قاطعا كما ورد في ابي ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما لا لفظا
ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه
الثقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاحرى
وان نقل عنه اي عن المبرد بعضهم وهو ابن يعيش وابن مالك ذلك الخلاف الا انه
ليس بمشهور في الاسماء الاربعة لمناسبته الاخ كلا ونحوها في كونها لامها واوا المحذوف
منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء
فيكون ان يحملن على الاب ايضا **ويقال** وما يقال ههنا وتقول نفسا الا ان الظاهر
ان يذكر ههنا ويقول في السابق يقال انا **في فم** في حال الاضافة الى ياء المتكلم
لان اصله فوه كثير لان وزن الاسماء الستة فعل كما ذكر في حال الانفراد الا فوك
فانه بالسكون كثيرا لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام
حرف علة دليل على ان يكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يكون **في** بالرد
اي رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء والقلب اي قلب الواو
ياء لام نحو رمي والادغام كما مر مرارا **في الاكثر** متعلق بقوله يقال اي في
الكثير من موارد استعماله اي في المواضع التي كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم
وفي بلا رد ولا قلب ولا ادغام في بعضها اي يقال فمي في بعض موارد استعماله لان
ابقاء عوضه الميم لقوله يقال فمي في بعضها لوجود شرطه بعد كما مر للميم متعلق بقوله
ابقاء العوض عن الواو عند قطعه اي عند قطع لفظ الفم عن الاضافة
مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد
اسم على حرفين اخره واو في كلامهم واختير الميم في التعويض لمناسبتها الواو في كونهما
شفويتين وانما ابقي في بعضها ابقاء الميم على حاله لان الاضافة الى الياء
لا تستوجب ردها الى الواو ولا تخرج من بحث الاسماء الستة عند اضافتها
الى الياء اراد البحث عما قطعها عند الاضافة مطلقا فقال **واذا قطعت**
على صيغة المجهول لان الخطاب هذه الاسماء الخمسة **عن الاضافة** مطلقا لان لفظ
ذو لا ينقطع عن الاضافة ولا اشكال الاسماء الخمسة مع كونها ستة **قيل** عند
التعداد مقطوعة عنها **اخ واب وحم وهن وفم** بلا رد بل بالحذف
في اللام وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في
حركات الاعراب يعني ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب
تفتح وبالجر تكسر ولذا قال الشارح بالحركات الثلث في الفاء لمتابعة الحركات
الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم الى غير الياء اعني

فوك وفاك وفيك وقيل ومنهم من البدايع في الفم كونه كدلو وابن بين الفتح والكسر وافتوا والله التوفيق
هو لعله رفيق وانما جاز في الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة
واحدة لانه داير بين الاحوال الثلث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه
الحركات الثلث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا
ايضا كالحيوان والجولان وصديد وكان الغودان وغاب في عند الانضمام والانفتاح
وبكسر **فتح الفاء** في فم سواء كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة **افصحها**
اي من الضم والكسر الفتحة ولموافقته اخواته لان الفاء منها مفتوح لا محالة وفي
الواقفة اما كون فتح الفاء في فم افصح فلكون الفاء مفتوحة في الاصل وامام الفاء
فليدل على الواو المحذوفة يعني المبدلة واما الكسر فلانه لا عوض الواو فيما لو
عوضت ياء اذا عوضت كسرا فلذلك اذا عوضت ميما انتهى وفي فم ست
لغات ابتداؤها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله **وجاء حم**
مثل يد يعني حال الافراد والاضافة الى غير الياء فيقال هذا حم اوحمك ورايت حما
اوحمك ومررت بحم اوحمك بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله ومثل قبء
بسكون العين وبالهمزة يعني بقلب الواو همزة بمناسبة التقاربا في المخرج لان
الواو شفوي والهمزة من اقصى الحلق فيقال هذا حمء وحمءك ورايت حمءا وحمءك ومررت
بحمء او حمءك وخامسها جاء مثل دلو بابقاء الواو على حاله واسكان ما قبلها مطلقا
فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك فالاعراب في
هذه الاضافة الثلثة بالحركات مطلقا يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لان الاولين صحيح الاخر والاخير
ملحق به وسادسها جاء مثل عصا بالالف المقدرة والملفوظة فيقال هذا
حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك والاعراب في هذا النوع
بالحركة التقديرية لانه محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة في حال
الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب **مطلقا** اي جواز تغيير
لعموم الاطلاق لا بيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو
الاقسام الاربعة من هذه الاقسام الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد اي بحال
هذه الوجوه فيه اي في اضافته حم في كل واحد من حالتي الافراد والاضافة
من غير تفرقة بينهما واما هن ففيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند
اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة

مطلقا او تقديرا عند الاضافة الى الياء وثالثها **جاء ني ذو مال مطلقا** اى في الافراد
والاضافة سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء
يكون الاعراب فيها تقديرا وعند غيرها لفظيا فيقال هذا حمى ورايت حماى ومررت
بحمى وهذا حمك ورايت حماك ومررت بحميك اورد التاليين تخالفا للسابق
تنبيها واما غيرهما من الاسماء الستة فلها احوال ثلث الاعراب بالحركة لفظا
عند القطع عن الاضافة والاعراب بالحركة تقديرا عند الاضافة الى الياء
والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند البصريين واما الكوفيون فعندهم
اختلافات **وذو** اصله عند الفراء ذوو بالواوين او لام ياء كطوى وعند
غيره كنوى **لا يضاف الى مضمر** ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه
من التثنية والمجموع الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان
ضميرا متصلا متكلما او مخاطبا او غائبا ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمر
على الاطلاق منها لانه وضع وصلة يجب على التمييز الى الوصف باسماء الاجناس
متعلق بالوصف يعني وضع لانه يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء
وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شيئا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان
يقولوا جاءني رجل ذهب او زيد الذهب فجاؤا بمعنى موضوعة ذو
واضافوه اليه فتيسر لهم بعد ذلك فقالوا جاءني رجل ذو ذهب او زيد
ذو الذهب والضمير ليس باسم جنس حتى يضاف اليه ولان الضمائر والاعلام
لا تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها وقد اضيف اى ذو
اليه اى الى المضمر على سبيل الشذوذ لان ما خالف القياس يكون شاذا
وذلك لان ضمير الغائب كان كاسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة
ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب في حكم المعرفة ولاجل
هذا صار اضافته اليه شاذا كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه جمع ذو في حالة الرفع
لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله
صبحنا الخزرجية من صفات اباد ذوى ادوقتها ذووها ولو قيل
لا يضاف ذو الى غير اسم الجنس يعني ولو كان الى مظهر وذو لا يضاف
الى مضمر وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير لكان
قوله هذا اشمل من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف
الى العلم والى الاسم الاشارة وكان ان المصنف خص المضمر بالذكر لان الباء

دخلت على المقصود لكونه في صورة الاضافة الى المضمر في اخواته فالمناسب للمقام ان يقول
وذو لا يضاف الى الياء والمضمر لان ثبوت بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة اليه
لاسم الامر نفي ما هو الاشمل وهو اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته
اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى وعدم اضافته الى المضمر مطلقا لانه
كان لبعض تلك الاسماء يعني الاسماء الستة غير ذو حكم خاص لذلك البعض
بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الاخر نحو رد المحذوف عند البريدي اخ واب
واو والقلب والادغام في الاكثر في فيّ نحو عند اضافته ذلك البعض الى الياء
المتكلم فنفي المص اضافته اى اضافة ذو الى المضمر مطلقا يعني سواء كان متكلما
او مخاطبا او غائبا يعني ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمر الى ما
اى الى الياء المتكلم وكن المص عدل الى نوعه وهو المضمر نفيا مفعول له لقوله فنفى
لاختصاص اى ذو متعلق بقوله نفيا لا علة لقوله فنفى بحكم خاص متعلق
بالاختصاص وداخله بالمقصور لانه المقصور عليه وهو لفظ ذو والمعنى
لاختصاص بحكم خاص بذو باعتبار اضافته اى اضافة ذو اليه اى الى الياء
كما ان لكل واحد من اخواتها حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء ولهذا قال
وذو ولا يضاف الى مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى
الياء ولا يقطع عطف على قوله لا يضاف مبني للمفعول ثم اى ذو عن الاضافة
اى لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواتها قطعت عن الاضافة
مطلقا واعربت بالحركات سبق انه وضع صلة الى الوصف كما انه اضيفت الى غير
اسم الجنس وللاطلاق الشارح بقوله لانه جعل اى جعل ذو وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس لان الاجزاء ما هو الغرض والمقصود منه وضعه ليس الا باضافته اى ذو واليها
اى الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الغرض ومنه الا باضافته اليها ولما فرغ من بيان
الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخواتها شرع في بيان ما يتبعها فقال
التوابع وهي الاسماء التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي جمع تابع
لا تابعة لانه موصوفة الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا
الجمع قياسا مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كما مر في المرفوعات منقول بمعنى
الوصفية الى الاسمية فصار كانه اسم على وزن فاعل والفاعل الاسمي يجمع على فواعل
لان الفاعل الوصفي يجمع بالالف والتاء على وزن فاعلات اقول اى النقل
لان الفاعل الوصفي ايضا يجمع بهذا الجمع الا انه جمع على فاعلات اكثر منه على
فواعل والفاعل الاسمي لا يكون جمعه الا على فواعل فقط ولهذا احتاج

الى الفعل الظاهر فهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التوابع فانه اسم بحسب
النقل لانه كان في الاصل وصف جمع على الكواهل والمراد بها اى بالتوابع ههنا
توابع المرفوعات على ان يكون اللام فيه للعهد الذهني بقرينة المقام لا غير
الكلم والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم حقيقة او حكما فلا يخلو
بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب فلا ينتقض قدم
اى حد التوابع بجزوح نحو ان ان وضرب ضرب نحو حد التوابع بانه يقال يصدق
على ان الثانية وضرب الثاني لانه ثان ولا يصدق باعراب سابقه من جهة
واحدة لان الحرف والفعل ليس له اعراب لعدم كونهما اى بجزءى الاسمية
من نحو ان ان وضرب ضرب من افراد المحدود والمحدود ههنا التوابع وعرفت
ان المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض الحد بجزوح مثل
هذا لانه خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون منافيا **لكل ثان** اى متأخر
يعني ان قوله ثان بمعنى المتأخر لعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقي داخلا
في المعنى المجازي وانما كان كذلك لان معنى ثان في الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد
هذا المعنى داخل في متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين
فصاعدا انتهى لو حظ ذلك المتأخر مع سابقه كان المتأخر في الرتبة الثانية منه
اى من سابقه المراد ان سابقه ما يكون سابقا بلا فصل بسابق اخر وقال المحشي
اراد دفع ما يورد على التعريف من ان الثاني فصاعدا او لا نعم ظرتنا ان
بعد الثاني بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه
لا في الذكر والصفة الثانية في الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت
ثالثة في الذكر او الكلام وهو مقصود ادمنا ناظر الى الدفع الاول والثاني
وهو معنى لو حظ مع سابقه ناظر الى الدفع الثاني انتهى فدخل فيه اى في حد
التوابع التوابع الثاني من التوابع الخمسة والتوابع الثالث فصاعدا
ملتبس اى ملابس **باعراب** يريد ان الباء فيه للمصاحبة **سابقه**
اذ كان الثاني ملابسا باعراب اللفظ السابق عليه لفظا كان اعرابه
او تقديريا او محليا على ما سيجيء اى جنس اعراب على حذف المضاف
سابقه يعني كان جنس اعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا نصبا
وان كان نصبا وان كان جرا كذلك يكون اعرابه اى اعراب الثاني
من جنس اعراب سابقه كما قلت انفا انا في كلامهما اى اعراب اللاحق
السابق والمسبوق من جهة واحدة لان حيثية شخصية لا جنسية

ولا نوعية

ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية او صفة موصوف محذوف
تقديره وحدة شخصية **مثل جاءني زيد العالم** فان العالم اذا لوحظ مع زيد
الموصوف به كان موصوفا والعالم وصف له قائم به كان العالم في الرتبة الثانية
منه اى من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف او مخصصة له لا تكون
الا تالية عن الموصوف برتبة في وصف الاول او برتبتين او اكثر
واعرابه اى واعراب العالم من جنس اعرابه اى اعراب زيد لان الصفة
يجب ان يكون اعراب موصوفها لكونها قائمة به وهو الرفع والرفع في كل
واحد منهما اى من زيد والعالم او من الموصوف والصفة ناشئ اى حاصل من جهة
واحدة واحدة شخصية لان الصفة اذا كانت وصفا له وقائمة به يكون
جزء منها واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم واما اذا كانت الصفة
وصفا لسببه وقائمة به لا يكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون
ناشئا من جهة واحدة لان الصفة في قامت بسببه وتناولت عنه
فان قلت اذا كانت كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف
فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازي لا حقيقي فلا يضر دخولها
وهي اى الجهة الواحدة الشخصية فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد الموصوف في قولك جاءني زيد العالم في قصد المتكلم منسوب اليه
اى الى زيد مع تابعه العالم لان المجيء منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم
بالتبع لا اليه مطلقا سواء زيد موصوفا بالعالم او لا اذ لو كان كذلك
لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف فقوله كل ثان
حتى يشمل التوابع المقصودة من التعريف موضحا ان كانت بهذه
الامور او مقدمات لان المراد بالثاني مرتبة الثاني في الرتبة لا الذكر
على ما عرفت وخبر المبتدأ مؤخر عن المبتدأ او مقدما عليه وجوبا او جوازا
او خبر كان وان واخواتهما اى اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان او عليها
او لا سواء قدم على اسم ان او لا وثاني مفعول باب ظننت واخواتها
واعطيت واشباهه اخر او قدم وكذلك يشمل ثالث مفاعيل اعلمت
واشباهه والحال والتمييز وغيرها لان كل واحد منها ثان معنى لو حظ مع سابقه
كان في الرتبة الثانية منه فلا قلت في التعريف بقولي كل ثان وقولي
باعراب سابقه يخرج الكلام من غير التوابع لانها هي المقصود من الاخبر
المبتدأ وثاني مفعول ظننت واعطيت وثالث مفاعيل

اعلمت والثاني من المنصوب نحو ضربت زيدا تجردا عن الثياب والتمييز والمنصوب نحو
وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منها باعراب سابقه ومن قوله من جهة واحدة
واحدة يخرج بهذه الاشياء الثلاثة لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان
هو الابتداء على مذهب المنصور يعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد
ولكن اي الا ان هذا المعنى اي التجريد عنها الاسناد عن التجريد من حيث انه
يقتضي مسندا اليه ليوجد تام تدل على الذات صار التجريد بعينه عاملا
في المبتدأ لا من ان المبتدأ دال عليها اما حقيقة او تأويلا وهذا المعنى
ايضا من حيث انه يقتضي مسندا للموجود ما يدل على امر نسبي صار التجريد
عاملا في الخبر لان الخبر يدل على الامر النسبي فليس ارتفاعهما اي ارتفاع المبتدأ
والخبر والخبر من جهة واحدة بل من جهتين يعني ارتفاع المبتدأ من
جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما
من مبنى واحد وكذا اي كالابتداء اعني التجريد عنها للاسناد عامل
في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها ظننت من حيث
انه يقتضي مظنونا فيه يعني يقتضي ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد
فيه ويكون قائما به ومن انه يقتضي مظنونا يعني ان يكون وصفا يمكن
ان يكون نحو اي ظننت في مفعوليه يعني عمل في المفعولين الا وان
بحيث ان مظنونا فيه وفي المفعول الثاني من حيث انه مظنونا فليس
انتصابهما اي المفعول الاول والمفعول الثاني من جهة واحدة بل عمل
فيهما من جهتين وان كان في معنى الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا
عالما انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه وانتصاب الثاني
من جهة كونه مظنونا كما عرفت وكذا اي الافعال التي تتعدى الى
مفعولين ثانيهما غير الاول اعطى مثل اعطيت زيدا درهما
فانه من حيث انه يقتضي اخذا اعني ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم
مقام الفاعلية بها وهو الاخذية ويقتضي ايضا ما تقوم يعني ما يدل
على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية عمل اي
اعطيت في مفعوليه فليس انتصابهما اي انتصاب كل واحد منهما
من جهة واحدة بل من جهتين واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا
التعريف اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه
بالنسبة اي بالقياس الى اللاحق هو التابع لسواء كان الاول

والثاني

والثاني او غيرهما وهو الثالث فصاعدا والثاني اي ما سبق بلا فصل كالثاني من المتبوع
اولا اعم من ان يكون الاعراب فيهما لفظيا مثل قولك جاءني زيد العالم او
يكون فيهما تقديرا نحو جاءني الفتى القاضي او الاول تقديري والثاني لفظي او بالعكس
اي او من ان يكون الاعراب منهما محليا نحو ضربت انت او الاول اما
لفظي او تقديري فالثاني محليا والاصح على الفعل حقيقة او حكما تقصد
الاعراب سواء كان الاعراب حقيقيا او حكميا فلا يرد مثال المحلي
في الاول نحو جاءني هؤلاء الرجال فان الكسرة فيه ليست باعراب سابقه
حقيقة وذلك لا لفظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلي ولذا لم يجز الحمل
على لفظه بل على محله ومحله الرفع ولذا وجب رفع الرجال ومثال الاعراب الاعراب
المحلي في الاول ايضا يا زيد العاقل فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة
لكنه في حكمه ولهذا جاز الوجهان في صفة المفردة على ما سبق واذا لم يكن
في حكم الرفع لم يجز رفع مفعول حملا على اللفظ ونحو لا رجل فان فتح رجل في
حكم الاعراب اعني النصب ولذا يجوز حملا على لفظه بالنصب
ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما نوع
ثم اي بعدما علمت المبني والمعرب وغيرهما من العقود المذكورة شرع في
التعريف واعلم ان لفظ كل ههنا اي في تعريف التوابع ليست في
موقعها وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان
ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة لان التعريف لم
تعريف اي معنى واي نوع الكلي يكون تعريفا للمعنى كالحيوان والتوابع
والمعنى الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثاني اعراب
اه ومثل تعريف الظاهر لفظا وصفاتي منه لا يكون التعريف الافراد
مثل زيد وعمرو ورجل لان التعريف لا يكون الا للمعنى والعقل والافراد
لا يكون لها معنى ولا عقل فلا يكون التعريف بها فالحدود ههنا
بالحقيقة التابع الذي هو التوابع والحد بما مدخول عليه كل وهو
ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلما دخل عليه كل كان التعريف
المعنى بالافراد لانه لما تضمن مدخولها عموم الافراد
وشمولها اذا كان نكرة لكنه استدراك من قوله ليست في محله
ومواده وتنبيه على فائدة دخول كل وهي صدق المحدود على كل
افراد الحد يعني الا انه لما ادخل عليه اي على التعريف المذكور كل

اتاه الضمير الشكر الراجع الى الدخول المستفاد من ادخل اى افادة دخول الاصدق المحدود على كل افراد الحد نحو الحيوان لكل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعني بحيث يصدق على كل فرد ما صدق عليه الحد منهن التعريف مانعا عن دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شيء ليس له ان يدل على غيره والظاهر انحصار المحدود فيها اى في افراد الحد بسبب انحصار المحدود فيها ومانع عن دخول غيره بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد حيث لا يصدق الحد على غيره فيلزم جمعه ومنعه كما المنصوص عليه اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا عن دخول كل ما لم يكن الجمع والمنع منصوصا ومصرحا بل تضمنا ولما فرغ من تعريف مطلق التوابع شرع الى تعريف انواعها كما هو دأبه فقال النعت والصفة كلاهما بمعنى واحد وقدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه اشد تابعية للمنعوت لكونه عينه لان العالم في قولك جاءني زيد العالم هو زيد لا غير واكثر استعمالا تابع لانه من التوابع فيشمل شاملا للتوابع كلها كما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا وقوله يدل على معنى في متبوعه فصل في قوله الاني احترازا يدل على معنى في متبوعه صفة التابع اى يدل ذلك التابع حقيقيا كان او سببيا بهيئة تركيبه مع متبوعه والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلقا به والضمير المجرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى في متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه على حصول متعلق بقوله يدل على معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة يريد ان انتصاب مطلقا على المصدرية اى محل كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تانيث مطلقا لكونه موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الصفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يا على المطابقة لانه يجب تانيث مطلقا نعم مغلقة تفسير الاطلاق بخصوصية المجاز الحجة ان هاء الياء مصدرية لئلا يجتمعا الصدران وضميرها ان كانت تستتر ومضافة الى مادة من المواد باينة يعني دلالة النعت على معنى حاصل في متبوعه مطلقة بحيث يعم جميع الامثلة بخصوصه ببعض الامثلة كما في البدل وغيره احترز عن سائر اى باقي التوابع

لما

مطلب النعت

لما ان التابع بمعنى الباقي ولا يرد عليه اى على تعريف النعت البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه فانه علمه بدل اشتمال عن زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد يستلزم نسبته الى علمه لما يجيء او العطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه فان علمه في المثالين وان دل على معنى في متبوعه لكن دلالة عليه ليست مطلقة بل دلالته عليه ثبتت بخصوصية مادة يعني لو جوب عنها يدل كالتاكيد عليه مثل اعجبني زيد ذاته وذاته ولا التاكيد لفظيا كان او معنويا في مثل قولك جاءني القوم كلهم او جاءني زيد زيد ولانه لكان دلالة التاكيد على معنى في متبوعه احاطة بقوله لدلالة كلهم على حصول معنى الشمول في القوم يعني لما قيل جاءني القوم توهم ان المجيء صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فان النسبة حقيقية مجازية اندفع ذلك التوهم بقولك كلهم وعلم ان النسبة حقيقية او مجازية فلما اكد زيد الثاني اندفع وعلم ما هو المراد هنا الحقيقة فان دلالة التوابع في هذه الامثلة من البدل والعطف والتاكيد على حصول معنى من العلم في الاوليين والشمول في الاخيرة في المتبوع متعلق بالحصول انما هي اى دلالة تلك التوابع الا لخصوص موادها اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها فلو جردت تلك الامثلة عن هذه المواد بان يكون التابع فيها بان يكون التابع فيها مجردا عن ذلك المذكور فيها كما تقال اعجبني زيد غلامه مكان اعجبني زيد علمه او اعجبني زيد غلامه مكان اعجبني زيد وعلمه او جاءني زيد نفسه بدل جاءني القوم كلهم لا تخل بالخطاب كما اى لسلبه الامثلة دلالة على معنى في متبوعاتها بصيغة جمع المؤنث اى في المتبوع لكل واحد منها اما في الاوليين فقط لان الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال لانه بمعنى النظر مطلقا الذات الا ان بالاضافة الى ضمير زيد كان الدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كانه قال جاءني زيد زيد بخلاف جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها اى في متبوع الصفة في اى مادة كانت الصفة سواء كان عاملها لفظا او معنويا اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه فقال الاخفش العامل فيها

معنوي سواء كان العامل في الموصوف لفظيا او معنويا كما في المبتدا والخبر وهو كونهما تابعة وقيل
ان عامل الثاني مقدر من جنس العامل الاول يعني يقدر في قولك جاءني زيد العالم جاءني تقديره
جاءني العالم والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا
اليه وحده فان المجيء في قولك جاءني زيد الظريف ليس في مقداره منسوبا الى زيد مطلقا بل اليه
حال كونه متصفا بصفة الظرافة وكذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة
في ايراد الوصف لان الوصف انما يورد الخطاب بسبب مع ما هو عالم بثبوت الصفة
دفعه بقوله وفائدة اي فائدة النعت غالبا اي في غالب الاحوال تخصيص في النكرة
وهو في عرف النحاة في تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة كرجل عالم فان رجلا كان
محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله او توضيح في المعرفة وهو في عرفهم
عبارة عن دفع الابهام الحاصل في المعارف كزيد الظريف فان زيدا وان كان معينا
الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل
فيه وقد يكون اي فائدة النعت لمجرد الثناء اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره
والثناء ما لجريان الصفة الكمال من غير قصد بيان لقوله لمجرد تخصيص كما او قصد
توضيح كما في الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا
احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق نحو بسم الله الرحمن الرحيم على عالي
لا حقيقة ولا مجازا فلا يوجد فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين
بتقدير اعني او امدح او مرفوعين بتقدير المبتدا فلا يكونان مما نحن فيه وكالاوصاف
الجارية على الله تعالى او قد يكون لمجرد الذم من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يليق
ابدا المدح والثناء بل لا يستحق الا الذم والقدح نحو اعوذ من عاذ يعوذ وبابه
قال معناه التجأ ولاذ اي التجئ واعتمد اليه تعالى واعتصم من الشيطان شيطان على
وزن فيعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك
فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف ويدل على انصراف الاول وعلى عدمه في
الثاني ما روي انه جاء رجل اسمه [illegible] الى مكة فقيل للملك [illegible] او لا
الملك اذا اكرمته فلا ينصرف والا ينصرف [illegible] اكرمه فلان [illegible]
من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فلان اهلكه فيكون
من الشيط فينصرف الرجيم فعيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم وهو ههنا اللعن والطرد
وصف به مبالغة في كونه ملعونا ومطرودا او قد يكون النعت لمجرد التأكيد
اي تأكيد معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة المؤكدة تفهم من التاء للوحدة في نفخة كما في تمرة

والتاء

من الحكيم بيان

والتاء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح فالوحدة المفهومة من التاء والبناء بالوحدة وانما
اورد مثالا للتأكيد دون المواضع لزيادة الايضاح لان الوصف للتأكيد نادر ودونك كثير بحيث
لا يحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات
والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المعلم [illegible] لها لانحلالها تحت قوله
او لمجرد التأكيد ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات [illegible] اي لما كان اكثر امثلة الصفة
مشتقا كاسم الفاعل وغيره توهم كثير [illegible] لان النحويين بيان للكثرة ان الاشتقاق شرط
في النعت [illegible] ولان المشتق على معنى في متبوعه ظاهرة لان [illegible] لا يقتضي بذاته شيئا
متصفا بالحرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد حتى تأولوا غير المشتق
الواقع صفة كالاسد في هذا المثال بالمشتق ثم جعلوه وصفا يعني او كونه بما يليق بالمقام ولم يكن
عطف الجليلين على جليته [illegible] لانه رده لجواز العطف على معمولي عاملين واحد هذا اي شرط
الاشتقاق في الصفة وتأويل غير المشتق بالمشتق مرضيا ومقبولا للمص رده بقوله ولا فصل
لان المقصود من النعت الدلالة على معنى في متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل
هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا او غيره اي لا فرق لان الفصل في اللغة
القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا [illegible] الجنس [illegible] النصب اسما
والظرف وهو مبني مع متعلقه [illegible] اي لا فرق كائنا بين ان يكون النعت مشتقا
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل او غيره اي او يكون النعت
غير مشتق كغير المذكورات في صحة تعلق بلا فرق وقوله اي وقوع غير المشتق نعتا
مفعول الوقوع الذي هو مضاف الى الفاعل اي المشتق وغيره سواء في وقوعه كل منهما
نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق
لغرض المعنى وغرضه المعنى من قبيل قائم نفخة والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويعقبه
اي للزوم الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع نحو ما اي دلالة عامة او وصفا عاما كائنا
في جميع الاستعمالات فيه اشارة الى ان نصب نحو ما على الظرفية واو العموم في الاستعمال
ويجوز نصبه على المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا او
حالا او نعتا مثل تميمي فان النسبة اي معنى يتم اليه [illegible] المنسوب ما دام منسوبا في جميع
الازمان يريد بالمثال الاسم المنسوب وذو مال يريد ان ذا [illegible] فان الشيء لكونه
اسما منسوبا يدل دائما اي جميع الازمان سواء ذكر متبوعه او لم يذكر على ان لذات ما
اي لذات من الذوات نسبة الى قبيلة بني تميم فيقع صفة لذات ويدل فيه هذا
المعنى من غير تأويل بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمي او معرفة
نحو زيد وذو مال الكون بمعنى الصاحب وصفا يدل على ان ذاتا ما صاحب مال فيقع

صفة لتلك الذات من غير تاويل بل اخبر او خصوصا عطف على عموما اي اذا كان وضع غير المشتق
لغرض المعنى في بعض الاستعمالات يعني لا يدل على معنى في متبوعه في جميع الازمان بان يكون
ما وصف به مذكور اللفظ بان يدل في بعض المواضع يعني عند ذكر الموصوف على حصول معنى
لذات ما وهي اي يكون دالا على حصول لذات ما يجوز ان يقع نعتا لتلك الذات لوجود
شرط وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وكونه موصوفه مذكورا
لفظا وفي بعضها اي بعض المواضع لا يدل على ذلك اي المعنى الواقع في المتبوع لعدم متبوعه
لا لفظا ولا تقديرا لان المراد به الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات
فقط فلا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل ولكن بشرط يضاف الى لفظ موصوفه
وان يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل
يراد به البليغ الكامل في شانه اي كاملا في الرجولية بضم الراء ان كان الياء مصدرية
وضعا ان كانت نسبية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب اي في تركيب
كان موصوفه نكرة واضيف هو الى غيرها على كمال الرجولية يعني باعتبار دلالته
على حصول معنى الكمال في موصوفها يصح ان يقع نعتا كما قلنا فاي رجل مبتداء ويصح والمعنى
فاي رجل في مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالته على معنى الكمال وفي قولنا اي
رجل عندك لا يدل على هذا المعنى اي على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر
شيء قبلها صالح للموصوفية لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتداء والظرف خبره فلا يصح
ان يقع نعتا لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة
على الذات فقط ومثل مررت بهذا الرجل فان الرجل وقع صفة لهذا لدلالته على
معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على
ذات معينة لكون اللام فيه للتعريف فيكون داخلة هي عليه معرفة وخصوصية
الذات المعينة في الرجل بلام التعريف بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة في
هذا فيدل الرجل على معنى حاصل في ذات هذا وهو يدل الذات المعينة فلهذا اي
لكونه دالا على الذات المعينة الحاصلة في هذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا فيكون
الصفة للايضاح وفي المواضع الاخر بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى
مؤنث اخر وافعل اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير التي لا يدل الرجل اي مثل جاءني الرجل
بدون ذكر هذا قبله او الحال كامثل والعلم تلو على هذا المعنى دلالة مقصودة
انما على المعنى دلالة مقصودة اي على المعنى الحاصل في المتبوع بل انما تدل على الذات
لا غير لا يصح ان يقع صفة لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة

على حصول

على حصول معنى في المتبوع وذهب بعضهم اي من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه الى ان
الرجل في المثال المذكور بدل من اسم الاشارة بدل الكل لا صفة له لانه لا يدل على معنى في متبوعه
بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول وذهب
بعضهم اي بعض النحاة الى ان الرجل عطف بيان لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق
عليه ان يكون عطف بيان للايضاح والاكثرون منهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة
في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لا يسبق
وهذا حد النعت ومثل مررت بزيد هذا فان اسم الاشارة ههنا في محل الجر على انه صفة
لزيد لدلالته على معنى في متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله اي مررت
بزيد المشار اليه فكان يصح ان ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا لان اسم الاشارة
لا يقع صفة الا للمعرف باللام او المضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله لما سيجيء ان الموصوف
اخص من الصفة او مساو وفي الثلاثة الاول يكون اخص وفي الاخيرين مساويا واما في غيرها
فلا يوجد هذا المعنى فلا يجوز الاشارة صفة فهذا اي لفظ هذا في هذا الموضع اي في
موضع يلي فيه الاشارة لذات معينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به يدل
على معنى حاصل في ذات زيد وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه فيقع اسم الاشارة
صفة له اي لزيد لايضاح المعنى الحاصل فيه فيكون الصفة للايضاح وفي المواضع الاخر
التي لا يدل اسم الاشارة على هذا المعنى اي على معنى حاصل في الذات بل المراد منه الدلالة
على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل لا يصح منها ان يقع
صفة لعدم كون المقصود الدلالة على معنى في غيره اذ لو كان مقصودا لوجب ان يلي
ما يوصف به ويتوصف النكرة او ما في حكمها نحو ذي اللام يقصد به فرد مبهم كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني لا المعرفة لان الجملة من حيث كانت بها جملة نكرة لا تقع
صفة للمعرفة بالجملة اصلا بالجملة لا مطلقا بل بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة
فيوجد التطابق بينهما لان الدلالة على حصول معنى في المتبوع كما توجد الدلالة
على حصول معنى في المتبوع في المفرد الاول يكون صفة كذلك تاكيد لقوله مما يوجد اي
الدلالة ايضا في الجملة الخبرية فيصح ان يقع صفة كما يصح وقوع المفرد وانما قيد الجملة
الواقعة صفة بالخبرية احترازا عن الانشائية لان فائدة الصفة لا يسبق تخصيص
موصوفها كما في النكرات او توضيحه كما في المعارف فوجب ان يكون الوصف
موجودا في الحال والسابق ايضا حتى يحصل تخصيص او توضيح والجملة الانشائية غير ثابتة
في الحال ولا في السابق بل المراد منها الطلب فكيف يكون تخصيصا او توضيحا
فلا يصح ان تقع صفة لانتفاء الفائدة لان الانشائية لا تقع صفة لا تقول

الا بتاويل بعيد فقبله بالبعيد الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مؤولة بالجمل التي لها محل من الاعراب
فما يحل مفرد فيها الان ذلك التاويل قريب كما اذا قلنا في توصيف الجملة الانشائية بحسب الظ
جاءني رجل اضربه اذ ههنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحقيق الكلام اي مقول في حقه
اضربه فلا نتوهم منه ان الامور بالضرب الشخص وليس كذلك دفعه بقوله اي مستحق ان يؤمر
بالضرب فلا يكون الجملة الانشائية بعد التاويل صفة بل يكون مقول او هو صفة وهو
مؤول بمقول او مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة ويلزم فيها اي
في الجملة الخبرية الواقعة صفة الضمير وهنا ويلزم عايد كما في الجملة الواقعة خبرا
فلا بد من عائد لان الابتداء لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا
كما في الرابط الضمير ونحوه واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها
ايضا وجب ان يلزم الرابط ما هو الاصل في الرابط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقام
الضمير الراجع الى تلك النكرة لا الى غيرها لفظا او تقديرا وهو الضمير مثلا واتقوا
يوما لا يجزي نفس الاية اي فيه للربط اي كربط ذلك الضمير بخصوص الموصوف
الجملة الواقعة صفة به كيلا يتطرق اليه طيب انها اجنبية بحيث فلا يلزم لكونها صفة
نحو جاءني رجل ابوه قائم وان لم يكن فيها اي في الجملة التي وقعت صفة الضمير الراجع
الراجع الى تلك النكرة بل يجوز خالية عن يكون الجملة اجنبية بالنسبة الى الموصوف
لان الجملة حيث انها جملة مستقلة في الافادة لا تقتضي الارتباط بغيرها لاشتمالها
على الاسناد والقائم المقتضي المسند اليه فلا بد من رابط يخرجها من الاستقلال
ويجرها الى ما قبلها كيلا يكون اجنبية وهو الضمير وصله لما قلنا ولذا مر في به
الكل فلا يصح ان تقع صفة لها اي لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى في شيء
قبلها بسبب كون الرابط مفقودا مثل جاءني رجل زيد عالم [illegible]
يعني لا يوصف صوف بحال الموصوف الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا
وجملة الان اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع
صفة الا للنكرة كما سبق وكذا ما عدلها اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة
لادنى ملابسة نحو مررت برجل حسن يجوز جعله لوصف المفرد ولوصف
الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا اذ الحي يجمع الحالين كالرجل الموصفة
وقائم به لان الحي عرض لا يقوم بنفسه و يوصف بحال متعلقه بكسر اللام
اي بحال متعلق الموصوف ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح
لان النعت على ما سبق تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق
معنى في المتبوع فكيف يدل عليه ازاله بقوله يعني بصفة اعتبارية

تحصيله

تحصيله اي للموصوف بسبب متعلقه لان وصف المتعلق لا يحصل بتأديب الموصوف بوصف قائم
بمتعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه يجوز ههنا الوجهان الموصوف المفرد والجملة اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى فيه اي معنى حاصل في الرجل وان كان الوصف اعتباريا اي مجازيا لان بحسب
الحقيقة وصف الغلام فالاول اي النعت بحال الموصوف اي بحال قائمة به يتبعه لاتحادهما في العلاقة
حيث يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر فكانا كالشيء الواحد فلزم المطابقة في هذه الامور
لئلا يلزم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة اي يتبع الوصف الموصوف في عشرة
امور لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسر الشارح بقوله يوجد منها في كل
تركيب اربعة لان الشيء الواحد لا يكون واحدا ومثنى وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة
وغيرها لكونها اضدادا لان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية
والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة
في الاعراب سواء كان في كليهما لفظا او تقديرا او في احدهما لفظا والاخر تقديرا او بالحركة
او بالحروف رفعا ونصبا وجرا والنصب على الظرفية باعتبار المضاف اي في حالة الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير يعني ان كان
احدهما مؤنثا يجب ان يكون الاخر ايضا مؤنثا وكذا الحال في البواقي الا اذا كان صفة
استثناء من قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اي الوصف يستوي فيها اي في
الصفة المذكر والمؤنث لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما
يوجد فيها ثلثة منها لانتفاء التذكير والتأنيث في تلك الصفة للمساوات بينهما كفعول
بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف مذكرا نحو رجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى
صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق
بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس
بين المذكر والمؤنث فانه في بلوغ من تعداد الاسماء او فعيل بمعنى مفعول بشرط
ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة نحو رجل جريح وامرأة جريح واما لم يذكر فانهما
لا يستويان بل يفرقان بالتاء حذف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة وجه الاستواء
في فعيل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فعول اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للعدل يعني لئلا يلزم
الاستواء لاحدهما وعدمه للاخر ولم يعكس لان فعيل بمعنى مفعول ثقيلا لاشتماله على الضمة والفاعل
كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة مطلوب ولا شك ان الاستواء خفة فاعطي
لما هو كثير الاستعمال او كان الوصف صفة مؤنثة تجري على المذكر اي يجعل صفة للمذكر وتطلق
عليه كعلامة ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة
وهي بالغة وهو الذي يرجع للاثير والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه

اي يتبع وصف الموصوف في الخمسة الاول بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول وهي اي الخمسة
الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يعني اذا كان الموصوف من هذا يكون الصفة ايضا
كذلك كقوله تع ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ومنكرا يكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءني
امراة جايز وشاربها وكذا البواقي ونوجد منها اي من تلك الخمسة في كل تركيب اثنان لانه لا يكون
الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة
نوعان فيوخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف في هذا النوع وهذا لسيا
اكتفي في المطابقة بهذا القدر فحط لرتبة النوع عن رتبة الاول و لا يتبع اي الوصف
والموصوف في البواقي من تلك الامور العشرة التي كانت الوصف قد طابق الموصوف
فيها القسم الاول وهي اي البواقي ايضا اي كالامور طابق الوصف الموصوف فيها يعني كما
انت تخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعني ان الموصوف
في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا مررت برجل ضاربة واذا
كان مؤنثا لا يجب ايضا تانيثه مررت بجملة ضاربة ولدها وكذا الكل الشبه اي الوصف
به اي الفعل في ان تانيثه وتذكيره ونظايرهما على الاسناد اي الفاعل ولا يكون تابعا للموصوف
فيها لكونه مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل يعني ينظر الى فاعله اي فاعل الوصف فان كان
فاعله مذكرا او مؤنثا او مثنى كذلك او مجموعا كذلك افرد الوصف سواء كان موصوفه
مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه او مثنى نحو مررت برجلين كريم ابواهما
او مجموعا نحو مررت برجال كريم اباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه لو يثنى
او يجمع بين كونه فاعله مثنى او مجموعا لزم تعدده كما يفرد الفعل فلذلك افراد
الفعل عند كون فاعله الظاهر مثنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون
وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل واقع بينهما المطابقة اي طابق
الوصف فاعله في التذكير والتانيث وان كان الموصوف بخلافه وليعلم ان اول
الامر ان فاعله مذكر او مؤنث وجوبا تميز في النسبة كما يطابق الفعل فاعله
الظاهر وجوبا للعلة المذكورة في التذكير والتانيث مثل قام زيد وقامت هند
وان كان فاعله اي فاعل الوصف الثاني مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا
بينهما وقع فصل بينهما يذكر ويؤنث ذلك الوصف يعني يجوز فيهما تذكيره لكونه
غير حقيقي ومنفصلا ووجوب التانيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا
حقيقيا بلا فصل كما مر ويؤنث لكون فاعله بالفعل في الخمسة الباقي اورد امثلتها
على ترتيب اللف بقوله تعالى ايضاحا او زيادة في التفهيم مررت برجل قاعد غلامه
مثل مررت برجل يتعقد غلامه ومررت برجلين قاعد غلاماهما مثل مررت برجلين

يتعقد غلامهم ومررت بامراة قايم ابوها اي مثل يتعقد غلامهم لفظ مررت تنبيها على ان هذه
الامثلة اوردت لتانيث الفاعل فيكون مغايرة للمعطوف عليه مثل مررت بامراة
يقوم ابوها ومررت برجل قايمة جاريته مثال لكون الفاعل مؤنثا حقيقيا مثل مررت
برجل قايمة جاريته مثال لكون الفاعل مؤنثا حقيقيا مثل مررت برجل تقوم جاريته ومررت
برجل معمورة داره مثال لكون الفاعل مؤنث غير حقيقي وهذا مثل مررت
برجل يعمر داره بالياء التحتانية او الفوقانية ولم يات لنظيره في الفعل اكتفاء لما كان
بالسياق والسابق او مررت برجل قايم او برجل قايمة في الدار جاريته مثال لما كان
فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا مثل مررت برجل يقوم او يتقعد بالتذكير
والتانيث في الدار جاريته فان قلت نشاء هذا السوال التوقيف بين النوعين
بان يتبع الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يتبع في الثاني
الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخر صار كالفعل مع ان في الاول ايضا يجوز ان يعبر الوصف
فيها الفعل فكان على المعان يقول ويتبعه في الخمسة فقط سواء كان وصفا بحال
الموصوف او متعلقه فاذا كان كذلك فان قلت لذا انظرت ايها الطالب المستعد
حق النظر منصوب بنزع الخافض اي بحق النظر او بعين الانصاف من غير تعنت وجدت
النوع الاول وهو الوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به ايضا كالنوع الثاني
وهو الوصف بحال متعلق الموصوف في الخمسة البواقي في الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير كالفعل في انه يورد بتذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته
وجمعه على الاسناد الى الفاعل لانه فاعله اي فاعل الوصف الذي هو بحال الوصف
كالفعل المستتر فيه للزومه تثنيا في حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا
مضمر اما بارز او مستتر وفي الصفات لا يكون الا مستكنا لانه يكون الضمير بارزا
مخصوص بالفعل كالمبتدا الراجع الى موصوفه لرابط والفعل اي اذا اسند الى الضمير
الراجع الى الشيء مثله يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا لوجوب مطابقة الضمير
مرجعه مفردا يلحق اي الفعل الالف الضمير في التثنية اذا كان مرجعه مثنى
لوجوب مطابقة الضمير مرجعه ويلحقه الواو اي واو الضمير اذا كان مرجعه
الجمع جمعا مذكرا عاقلا في الجمع المذكر العاقل ويلحقه النون اذا كان مرجعها
مؤنثا في الجمع المؤنث العاقل لان النون علامة جمع المؤنث كما ان
الواو علامة الجمع المذكر العاقل ويؤنث الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن
فيه مؤنثا في الواحدة المؤنث ويذكر ايضا في الواحد المذكر اذا كان مرجعه
مذكرا ولا يبقى في السوال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل

او رد اثقلها على ترتيب الالف ايضاحا لمقال ولذلك المذكور قلت بناء الخطاب مررت
برجل ضارب في الافراد والتذكير وكذلك مثل مررت برجل يضرب ومررت برجلين ضاربين
في التثنية مثل مررت برجلين يضربان ومررت برجال ضاربين في الجمع المذكر العاقل مثل
مررت برجال يضربون ومررت بامرأة ضاربة في الافراد والتانيث ومررت بامرأتين
ضاربتين في التثنية ومررت بنسوة ضاربات في الجمع المؤنث كما تقول في الفعل
اذا اسند الى المضمر ومررت برجل يضرب ومررت برجال يضربون ومررت بامرأة
تضرب ومررت بامرأتين تضربان ومررت بنسوة يضربن هكذا السؤال بعبارة
المرضي ثم خصصت الثاني بهذا الحكم البليغ هنا فقلت المقصود هاهنا عليه هو الثاني والمعنى
لم جعلت هذا الحكم معنى التبعية للموصوف في الخمسة الاول وكونه كالفعل في الخمسة الباقية
مختصا بالنوع الثاني مع انه يجوز ان يجري هذا الحكم في النوع الاول ايضا كذلك من غير
تفرقة قلنا في جواب المقصود الاصلي في هذا المقام في تبعية الوصف الموصوف
وعدم تبعيته بيان تبعية الوصفين اي الوصف بحال الوصف والموصوف
بحال متعلق الموصوف المتعلق بالتبعية متعلق بما ايضا في الاول وعدمها
اي عدم التبعية في الثاني يعني بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف
بالتبعية له في الامور المذكورة وعدم تعلق الثاني وارتباطه به بالتبعية
فيها اي في بعضها ولما كان الوصف الاول يتبعه اي يتبع الوصف الموصوف
في الامور العشرة المذكورة سابقا ولهذا يوجد في كل تركيب منها اربعة كما مر
وكان الوصف الاول الاخر مشابهة اي مشابهة الوصف الاول للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه تتعلق بالاخر في التبعية يعني تبعية الوصف الموصوف في الامور
العشرة كما عرفت اي كالثاني الاتحاد والاتصال بينهما في الصدق والمعنى كما
مر اشباه واحد اكتفى جواب اي المعترض اي في الوصف الاول بالحكم عليه
اي على الوصف الاول بالتبعية اختصارا واعلاما بان هذا الوصف قائم
بموصوفه لا بسببه فكان مسندا اليه لا الى ضميره بخلاف الوصف الثاني
فانه قائم بسببه لا بموصوفه فانه اي المعترض لما حكم عليه اي بما حكم على الوصف
الثاني بالتبعية اي بانه يتبع الوصف الموصوف في الخمسة الاول للاعراب
بانواعه الثلاثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا
القدر يوجب المناسبة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة قوية
لم يكتف المعترض اي في الوصف الثاني بالحكم بعدم التبعية فيها فانه
اي لما كان بعدها فيها غير مضبوط لانه في بعضها يناسب الافراد كما اذا كان

الفاعل

الفاعل مثنى او مجموعا وفي بعضها يجب التذكير او التانيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا
او مؤنثا حقيقيا مع بلا فصل وفي بعضها جاز التانيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا
حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقي بدون ما بين المعترض ضابطة عدم تبعيته له اي تبعية
الوصف الموصوف لكونه اي الوصف الثاني كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين
حاله اي حال ذلك الوصف عند عدم التبعية اي ليعلم انه يجوز حال الوصف الثاني
بتشبيهه بالفعل اعلم واجمل اراد انه يوضحه ويبينه ليفيد زيادة معرفة فقال
ونحوه اي كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل نحو قام رجل قاعد
غلمانه لان الصفة اذا اسند الى اسم الظاهر افرادها لا محالة صارت كالفعل ولو لم يكن
كالفعل تابعا للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقة الموصوف وامتنع
قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة كما صح قام رجل تقعد غلمانه وصح ايضا ان يقال
قام رجل قاعدة غلمانه لكن الاول اصح لكونه اخف وعدم لزوم التانيث حقيقيا
لانه اذا كان كذلك يجوز التذكير اولى لكونه اصلا لان الفاعل هو غلمانه مؤنث
لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يجوز مؤنثا الا الجمع المذكر السالم سيأتي الا انه غير حقيقي
لا مراء تانيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا كما صح ان يقال قام رجل تقعد
غلمانه بالتاء الفوقانية بنقطتين من فوق للتانيث لانها قد يكون للتذكير كما
في الخطاب المذكر وضعف قام رجل قاعدون بالياء في جمع المذكر وهو الواو والنون
في الرفع غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف
لانه لو كان مثل هذا التركيب بمنزلة قام رجل يقعدون غلمانه الا ان ضعف قاعدون
غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب
والياء في مصادره الى غير وزن اذهب ومضارع الفاعل علامة التثنية اي الالف
والجمع اي الواو في الفعل المسند الى ظاهرهما كما اثنى والجمع اشعار بان اول
امرأة فاعلها مثنى او مجموع كما ان المسند هو الوصف الحقيقي بلا ضم
الكامن او الالام الى انه مؤنث ضعيف اي جائز مع ضعف لا اشتغال
بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف ويجوز من غير كونه الصفة
جمعا ولا ضعف لعدم تشبيه الفعل اذ يقال قام رجل قعود غلمانه لعدم جريانه
على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع وان للوصل كان قعود
غلمانه جمعا اي جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود كالاقرب قاعدون
جمع قاعد لانك اذا كسرت من التكسير الاسم الثاني الفعل لا مطلق الاسم
اذا جمعته جمعا مكسرا خرج ذلك الاسم لان جمع التكسير مخصوص بالاسم لفظا

بحو موازنة اى الاسم المجوج المكبر الفعل ومناسبة له فى الحركات والسكنات وعدد الحروف
مع انها اقوى وجوه المناسبة لان الفعل لا يكبر لانه لا يقبل التغير فيخرج التكبير من
خواص الاسم لانه لا يقبل التغير فلم يكن قام ابو قعود غلمانه بالجمع المكبر مثل
قام رجل يقعدون غلمانه فى الضعف لعدم مناسبته له فلم يرث منه الضعف
ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولان فيه تعدد الفاعل بلا عطف تقديرا
وان لم يوجد لفظا الاول صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه ويجوز ان يكون صفة
للمشبه به وهو يقعدون غلمانه اجتمع فيه فاعلان بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه فى الظاهر
متعلق بالجمع لانه فى الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان الاستثناء من قوله فاعلان فى الظاهر
يعنى الا ان يوجد باحد الوجوه الثلثة ح لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول ان يجعل الواو
سواء كان فى الاسم او الفعل الاسمية الى الظرفية يعنى ان يجعل الواو حرفا دالا على ان
الفاعل الاتى مجموع اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلثة لانه يلزم منه الفاعل الحرف
او يعنى الثانى ان يجعل الظاهر الواقع بعده بدلا من الضمير يعنى ان يكون الواو ضميرا بارزا وبعده
بدلا منه بدل الكل لان الظاهر بمنزلة الضمير الغائب بدل الكل على ما سياتى وهذا اوسط
الوجوه لانه ولم يلزم منه الفاعل الحرف الا انه يشعر بالاخر يعنى الثالث او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدا الذى هو الاسم الظاهر لانه ح يجعل مبتدا ولو انه يجعل الفعل مع فاعله
جملة فى محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذى وقع بعده مبتدا ويكون
الجملة الاسمية صفة لا قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدا
اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ما سبق ولما فرغ من تعريف
النعت وبيان بعض احواله شرع فى بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال
والمضمر مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا لا يوصف بنى للمفعول نائبه
ما استكن راجع الى المضمر يعنى المضمر مطلقا لا يكون موصوفا بمثله او غيره لانه لم يوجد
معرفة مساو له فى التعريف او اوضح منه حتى يوصف به الايضاح ولان ضمير المتكلم
متصلا كان او منفصلا وضمير المخاطب ايضا كذلك كل واحد منهما اعرف المعارف
واوضحها فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه لا يمكن التوصيف التخصيص
فى التوضيح تحصيل الحاصل فلا حاجة لهما اى المضمر المتكلم والمخاطب الى التوضيح كما عرفت
انها اوضح واعرف فلم يحتج فيها الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه
ابهام ما جوز توصيفه دفعه بقوله وحمل عليهما اى على المضمر المتكلم والمخاطب
فى عدم التوصيف ضمير الغائب وان كان فيه ابهام من وجه لان تدفع بها
يعنى كما ان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك الضمير الغائب لا يوصف

ايضا

ايضا حملا عليهما واجاز الكسائى توصيفه فقط بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله
على البدل او على انه هو اسم من اسماء الله فيكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كالوجه المضمر
علما وصح توصيفه على الوصف الوضعى فاعلم انه اوضح فى عدم جواز التوصيف الوصف الذى
ان كون الصفة للمدح والوصف الذم اى كونها للذم وغيرهما فى كونها للتاكيد يعنى كما ان
الضمير بانواعه لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتاكيد
لانه هو كان فروع الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف التوضيح
والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بها كان يكون هو الاولى لان مرتبة
الفرع ادون من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا طردا للباب ولا يوصف اى لا يكون المضمر
مطلقا تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا لانه اى الشان ليس فى المضمر معنى
الوصفية بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط وهو اى معنى الوصفية الدلالة اى
دلالة اللفظ على قيام معنى بالذات مثل ضارب مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحدث
وهذا المعنى لا يوجد فى المضمر لانه اى المضمر يدل على الذات كالاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس
لا يعنى لا يدل على قيام معنى بها اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لا اعرف
منه فلو وقع نعتا لشئ يجب ان يكون اعرف من المنعوت وذا غير جائز او مساويا له لان
اى ظاهر لم يقع فى بعض النسخ اى نسخ الكافية قوله ولا يوصف به بل اكتفى فيها عنه بقوله
والموصوف اخص او مساو لانه سبق ان لا اخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير
اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة شئ ولهذا اى ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به
فيه اعتذر الشارح الرضى اى بين عذر المصنف فى عدم ذكر قوله ولا يوصف به وقال الشارح
الرضى لم يذكر المصنف المتن بعد قوله والمضمر لا يوصف انه اى المضمر لا يوصف به يعنى انه لما
بين ان المضمر لا يكون موصوفا بشئ ولم يبين انه لا يكون صفة لشئ ايضا بل سكت عنه
مع انه لا يقع صفة ايضا لان اى الشارح تبين ذلك اى عدم كونه صفة بقوله والموصوف
اخص او مساو فانه ليس اخص من المضمر ولا شئ مساو له حتى يكون صفة له ولانه
لا يجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضمر لا يكون صفة لشئ
لانه لا يوجد شئ لانه لا يوجد فى المعارف اخص منه او مساو له على ما سياتى
حتى يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص او مساو ينقسم بالقسمة العقلية اربعة
اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم او مساويا لها والصفة
مساوية له ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل او يكون الصفة اخص منه وهذا القسم لا يجوز
لئلا يكون الاصل اولى من التوضيح فيكون اخص من غيره اى الموصوف المعرف وصفة
بالمعرف لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها اشد

اى اقوى اختصاصا بالتعريف يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لانه لا لدلالة على الذات
والنعت والصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى والمطلوبة من الصفة يعنى يجب
ان يكون الموصوف اعرف منها اى من الصفة لان الموصوف المقصود الاصلى فى التركيب الوصفى
فيجب ان يكون الموصوف اكمل من الصفة فى التعريف او يعنى ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون
مساويا لها لانه اى الموصوف لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون الموصوف ادون
منها يعنى لا يكون انقص منها بل يكون مساويا لها والقول الذى نقل عن سيبويه وعليه
اى وعلى ما نقل عنه شيخ جمهور النحاة اى مشاهيرهم ان اعرفها اى اعرف المعارف
وانواعها المضمرات بانواعها اوردها بصيغة الجمع لتكون دلالة عليها ثم الاعلام
الشخصية ثم اسم الاشارة مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا ثم المعرف
باللام كذلك والموصولات فيهما اى بين المعرف باللام وبين الموصولات مساوات
من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف وللجنس وكذا
للموصول واما الثانى فلان اللام الموصولية ايضا لام التعريف وكذا سائر
الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال
الموصولات فى نحو الضارب ابوه عمرو وانما لا ان الموصول العلم اخص من غيره من الاعلام
الالتباس فيه لانه من المعارف وليس للتنايب عليهما لكونه من جنسهما
ونوعهما واما كون العلم اخص من المبهم فلكونه موضوعا وضعا واستعمالا لانه
لا لانه فيه اشتمالا ما واذ تنبه من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم
الاشارة فانه وان كان موضوعا وضعا الا انه جاز استعمال الاجناس فيكون نكرة
استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ما سيجئ فى قوله والتزم
وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادون قالا ومرتبة من الاعلام
وللمؤكد توصيفه وضعا ذاتيا عرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات
لما عرفت ما بينهما من المساوات ومن ثمة اى ومن اجل ما ذكر ولاجل ان من فى مثل هذا
الموضع يكون بمعنى اللام التعليلية ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اى المعرف بلام التعريف لا يوصف يعنى لا يكون موصوفا
بشئ من الاشياء الا بمثله اى بذى اللام الآخر اى بالمعرف باللام الذى يكون
غير الاول لفظا ولذا وصف بالآخر لئلا يتوهم انه موصوف بنفسه او لم يوصف
ذو اللام الا بالموصول سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب
ابوه عمرو او غيره فانه اى الموصول ايضا اى كذى اللام مماثل لذى اللام يعنى
كان ذا اللام مماثل لذى اللام الآخر حتى يكون صفة له كذلك للموصول مماثل لذى

اللام فيكون صفة له لما عرفت ما بينهما اى بين الموصولات وبين ذى اللام من المساوات فى التعريف
نحو جاءنى الرجل الفاضل مثال للمعرف بذى اللام موصوفا بذى اللام الآخر وجاءنى الرجل الذى كان
عندك امس مثال للمعرف باللام موصوفا بالموصول وكقوله فى قراءة الوقت تعرفون مثل
الآية او لم يوصف ذو اللام بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام الذى هو الموصوف
يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المضاف باللام وذلك اما بلا واسطة يعنى لا يكون
بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة
نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس والباء فى قوله بلا واسطة متعلقا بالمضاف او بواسطة
يعنى يكون بينهما فاصل نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه يعنى ان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ
التعريف منه واكتسبه لان الآخذ وان لم يكن اقوى من الخلف فلا اقل من ان يكون ادون
منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا للتعريف
لكان الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون التعريف
المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد بخلاف سائر المعارف
الباقية فانها اى المعارف الباقية اخص من ذى اللام وكذا من الموصول لما عرفت
ما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلا تكون صفة له لئلا يكون المقصود ادنى
من غيره فلو وقع اخص نعتا لغير اخص مثل ان يقع ما اضيف الى المضمر صفة الى العلم
مثل جاءنى زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم الى المعرف باللام مثل جاءنى الرجل صاحب
زيد فهو اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين محمول على البدل
دون الصفة عند صاحب هذا المذهب يعنى عند سيبويه وانما التزم جواب عن سؤال
مقدر وهو انه يلزم من ان يكون النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة
لانه مثل المضمر وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلثة لكونه
اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الا بذى اللام وحله اجاب عنه بطريق الحصر بقوله
وانما التزم وصف باب هذا حتى ابدل وصفه اى جعل موصوفا اى باب اسم الاشارة
سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا بذى اللام اى بالجنس المعرف باللام
التعريف والباقية متعلق بقوله وصف باب هذا مثل مررت بهذا الرجل وبهذه
المرأة او بهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء مع ان القياس الذى سبق
ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما
مساويا باسم الاشارة للمضاف لاسم الاشارة تقتضى جواز وصفه اى ان يكون

موصوفا بذي اللام والموصول والمضاف الى احدها معنى والمضاف الى اسم الاشارة وبالجملة
فالاشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فينبغي ان يوصف باب هذه الاشارة الستة
الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف باللام للابهام بحيث لا التزام الجامع
في هذا الباب اي باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع فان اسم الاشارة وضع
معلوم لكن المقتضي اسم فاعل صفة بعد صفة للابهام لبيان الجنس يعني يقتضي ذلك الابهام
لكونه وصفيا ان يبين بجعل اسم الجنس المعرف باللام الجنسي ايضا صفة لاسم الاشارة
فانه اذا اريد رفعه اي رفع ذلك الابهام لا يتصور اي لا يمكن ان يرفع بمثله اي باسم
الاشارة لانه مبهم ومثل الشيء لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشيء فلا يتضح توصيفه باسم
باسم الاشارة ولا افاد الشارح لابهام ولا يليق ايضا ان يرفع الابهام بالمضاف لكسب
التعريف من المضاف اليه الى اسم الاشارة فلا يتضح توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء
الثلثة لانه اذا طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون
كالاستعانة من المستعين والسؤال من المحتاج الفقير لان التعريف ليس في ذات
هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع اسم الاشارة
من احدها يكون محالا لان الاستعانة من المستعين والسؤال من الفقير محال
وما يتعلق بالمحال يكون محالا فتعين لرفع الابهام الواقع في باب اسم الاشارة
ذو اللام اي اسم الجنس المعرف باللام لتعينه في نفسه يعني بواسطة كون اللام
موصوفه للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع
الابهام المقتضي لبيان الجنس وحمل الموصول عليه لما عرفت من المساوات بينهما
ولانه اي الموصول مع صلته اي بذي اللام مثل ذي اللام فما ذكر فيليق
ان ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال على الجنس نحو مررت بهذا الذي
كرم اي الكريم فيكون المعنى مررت بهذا الكريم ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف
باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس الباء متعلق بقوله لرفع ضعف
وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون الجنس مبينا ولم يمتنع لكونه معرفا
باللام كقولك مررت بهذا الابيض لانه اي لان ابيض وصف عام مررت انه لم
دلالة على الجنس فان توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يبين به ضعف
توصيفه به كما قلنا انفا لا يبين به جنس المبهم المشار اليه لان الابيض وصف
عام لا يختص بجنس دون جنس اخر يعني لا يكون مخصوصا بجنس كالانسان
والفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة في
الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهام ومن ثمه وصف باب

اسم الاشارة

اسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل
مررت بهذا العالم والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف الذي وقع صفة
لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم الا ان اسم الجنس حذف من البين
اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه لانه اي الشان تبين به اي بجعل
العالم وصفا لاسم الاشارة ان المشار اليه اي ما اشير اليه بهذا انسان لان العالم يختص
به ولا يوجد في غيره كالضاحك والكاتب بل المشار اليه بهذا رجل لان لفظ هذا مذكور
وهو منه ايضا مذكور فلا يصح التذكير للاشارة الى المؤنث ووصف المذكر ايضا
لا يكون صفة للمؤنث العطف اورده عقيب النعت لانه في العطف يتبع
الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة يعني ثناها لان بالعطف النحوي يتشكل
طرف النسبة اي يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل والعمل ويوجد ايضا
في بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة يجمع مع الموصوف ويتحدان وقد
يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة يعني المعطوف
بالحروف فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف
بالحروف لا مطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين
فيقال له عطف النسق على وزن سبك يقال ثغر نسق اذا استوت اسنانه
وكلام نسق اذا كان على نظام واحد تابع جنس شامل للتوابع مقصود اي مقصد
بيان انه لان المقصود عام لانه وقع صفة اي اعتمد على الموصوف فيه معنى
الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح منع بالماضي لا لكونه بمعنى الماضي
بل لقصد التحقق والثبوت نسبته اي المعطوف الى شيء مثل زيد قائم وذاهب
او نسبة شيء اليه اي المعطوف مثل قولك جاءني زيد وعمرو بالنسبة
الواقعة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية اضافية او انشائية نحو
او ضربا والكلام اخباري او انشائي فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
لفظ المقصود الذي ذكرناه يعني ان الباء متعلق بالحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور
يتعلق في الحقيقة بالقصد لكونه اطلق الظاهر بالمعنى الاصطلاحي وان الشارح
مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر
والخبر في الحقيقة ما تعلق به وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضي لا يجوز
ان يعمل فيجب ان يقدر مقصد ويتعلق قوله بالنسبة اليه وما كان القصد
من الافعال العامة وجب ان يكون له قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينة
له وهذا ليس الا التكلفات اذ لو كان مراد المص كذلك لقال العطف تابع

العطف

معنا ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة نسبة العطف
بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شيء
او نسبة شيء اليه وهذا ايضا كذلك ولانه اذا تعلق بالمقصود وايضا نسبة
المقصود الى شيء او نسبة شيء اليه لان الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفعل
كما اشار الشارح بقوله اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه فيكون المعنى
المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه في نسبة الكلام الحمد لله ملهم
الصواب واليه المرجع والمآب قوله مع متبوعه ظرف مستقر او صفة لها
اي بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى في اي تابع قصد نسبته حال
كونه مع متبوعه او متبوعه يعني يشتركان في تلك النسبة والى هذا
اشار الشارح بقوله اي كلاهما يكونان اي التابع والمعطوف مقصودا بتلك
النسبة الواقعة في الكلام بكون متبوعه اي متبوع التابع ايضا اي كالتابع
مقصودا بها اي بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا في الزمان الا ان نسبة
المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع ثانيا نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت
زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو فعمرو في هذه الامثلة تابع لانه ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه معطوف على زيد بحرف الواو
وقصد نسبة المجيء في الاول والرؤية في الثاني ونسبة المرورية في الثالث
اليه اي الى عمرو ونسبة المجيء الباء متعلق بقصد الواقع في الكلام اي في
قوله جاءني زيد وهي النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافية وكان
نسبة المجيء اليه اي الى عمرو او الرؤية او المرورية اليه مقصودة كذلك تاكيد
للتشبيه نسبة اي نسبة المجيء الى زيد الذي هو متبوعه اي متبوع واحد
اي كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي مقصودة الى زيد الا ان
بين القصدين فرقا لان القصد في النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثاني
بالتبع لكونه تابعا اليه ولا يخفى فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير
والايضاح بل يجيء في بيان فوائدها ايضا من حيث الخارجي وفصل ثم قال مذكور
في التعريف مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل لان البدل مقصود
بالنسبة في الكلام من التوابع الباقية التي هي الصفة والتاكيد
وعطف البيان لا تماما اي لان هذه التوابع غير مقصودة بالنسبة
في الكلام لانها تنسب الى ما نسب الى الشيء بل المقصود بالنسبة
في الكلام متبوعها اي متبوع كل واحد منها وانما يؤتى بها اما للتخصيص

كما في الصفة

كما في الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كما في الصفة ايضا عند كون الموصوف
معرفة وكما في عطف البيان التقرير والشمول كما في التاكيد او بغيرها لا لقصد النسبة اليها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه اي البدل المقصود بالنسبة في الكلام دون
اي دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعني ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة في الكلام بل
انما جيء به لتكون توطئة ووسيلة الى ذكر البدل قيل اي اعترض على هذا التعريف
بانه غير جامع لافراده لانه يخرج بقوله مع متبوعه عن التعريف المعطوف فانه
بلا مثل جاءني زيد لا عمرو وبل مثل جاءني زيد بل عمرو ولكن او ما جاءني زيد بل عمرو
فيكون زيد مسكوتا ولكن مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء او ما جاءني زيد لكن عمرو
لان المقصود بالنسبة في الكلام معا اي مع احد هذه الحروف احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما اي ليس كلاهما مقصودين النسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة
في الاول وهو لا المتبوع لا غير وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع
فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك لانه للاستدراك كما للاضراب
وفي الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف
الباقية وهو ام واما واو احد الامرين بعينهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف
داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود واجيب عن هذا
الاعتراض بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة في الكلام انه لا يذكر لتوطئة
ذكر التابع اي انه لا يكون المتبوع مذكورا لتوطئة ذكر التابع بل يجوز ذكره
مستقلا والمراد ايضا بكون التابع مقصودا بالنسبة في الكلام انه لا يكون كالفرع
على المتبوع في النسبة كما في النعت والتاكيد وعطف البيان من غير
استقلال به يعني من غير ان يكون مستقلا فيها بل يكون للايضاح والتقرير والشمول
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة اي باحدها مقصودان
بالنسبة في الكلام معا اي كانا كونهما مصاحبين في كونهما مقصودين فيها لان المعطوف
عليه في العطف ببلا مقصود ثبوتا والمعطوف ايضا بلكن نفيا والمعطوف ببل
مقصود ثبوتا والمعطوف عليه مسكوتا وفي لكن كلاهما مقصودان الا ان احدهما
ثبوتا والاخر نفيا اما الاول واما الثاني فلا شك وفي الثلاثة الباقية كلاهما
مقصودان ايضا الا ان احدهما ثبوتا والاخر نفيا لكن فيهما ثبت المعطوف
والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام بهذا المعنى المذكور
والمراد بقوله بهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا انه لا يكون
فرعا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا في انه يكون مقصودا

بالنسبة في الكلام ولما تم الحد اي حد المعطوف بذكر الفصل التعريف جامعا ومنعا اي حال كونه جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها اردفه لزيادة التوضيح اي لزيادة ايضاح العطف لانه لا يعلم من التعريف مفصلا توسط احد الحروف العشرة او تسعة لان فيها اختلافا بتوسط اي بين ذلك التابع والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة بقوله تابع واليها اشار الشارح بقوله اي بين ذلك التابع واما حال من الستكن في قوله مقصود وبين متبوعه اي متبوع التابع احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف اي في بحثها بيان الفرق بينهما مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبين بيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال عقيب الممثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ولو قال ان يجعل مثالا لكليهما ولذا اخر المص ولم يكتف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة بل عرفه اولا بقوله العطف تابع بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الخ لان الحروف التي للعطف قد يتوسط بين الصفات لا ابدا بالحروف ههنا التي تجوز المطلق الجمع وهي الواو وحدها ولم يتعرض الشارح لوضوحه والاكتفاء بالمثال وقد يتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدلا من زيد لا عطفا على يده لانه لا يكون معطوفا لا بدلا مثل جاءني زيد العالم والشاعر اي الذي يكتب الشعر او ينظم لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظم والاتبر بالدال المهملة وبعدها ياء منقوطة بواحدة من تحت وبعدها ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب الذي يكتب الكلام المنثور او مؤلفه فالصفة الداخلة عليها اي على الصفة حرف العطف بالواو لانه قائم مقام قوله الداخل مثل قولك هند جائية وشاعرها ولا تقول هند جائية وشاعرة كانت عمرو الاديب في قولك جاءني زيد العالم والشاعر عمرو الاديب في قولك جاءني زيد العالم والشاعر عمرو الاديب لها اي تلك الصفات جهتان اي حالتان معتبرتان احدهما اي احد الجهتين كونها اي كون هذه الصفة التي دخل عليها حرف العطف صفة لزيد كما ان الصفة الاولى التي لم يدخل عليها الحروف صفة لزيد وتابعة له الا انها لا بالاصالة بل كانت تبعيتها بتبعية المعطوف عليه بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر انما هو في الذكر فقط ويعلم كونها صفة له لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفا لما جاز حذفه واخرهما اي الحالة الثانية

كونها معطوفة اي ان تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف على الصفة المتقدمة تابعة خبر بعد خبر لكون اذ كان خبر اسمها المضاف اليه لها اي للصفة المتقدمة عليها فيكون تلك الصفة من جهة وعطفا من جهة لحظ النظر بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه اخر وح يصدق على هذه الصفة اي الصفة التي دخل عليها حرف العطف من جهتها الاولى كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليها انها اي هذه تابعة متبوعه تدل على معنى في متبوعها مطلقا لانها صفة لزيد كما ان الصفة التي لم يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد الا انه يتوسط بينها وبين زيد المنعوت بها حرف من حروف العطف فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها لان توسط متعلق بقوله لا يلزم حرف من حروف العطف بين الشيئين مطلقا لا يلزم خبر لان اي لا يجب ان يكون العطف الثاني على الاول بل يجوز عطفا بالاول لان الاصل في حروف العطف بجواز ان تكون الواو ابتدائية او استئنافية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط وفي بعض النسخ لان توسط بلا حرف الرد ح يكون قوله ولا يلزم من الزام لان اللزوم اي لا يوجب وفي بعضها لا يلزم اي لا يستوجب فلو لم يكن قوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه واكتفى في التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل هذه الصفة اي الصفة التي دخل عليها حرف العطف من جهتها الاولى في حد المعطوف مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون المحدود فلا يكون مانعا لاغياره ومع الواو للحال والجملة حال اي والحال ان هذه الصفة من هذه الجهة اي الحالة الاولى ليست معطوفة في الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التي لم يدخل عليها حرف العطف كذلك فلم يبق الحد مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل من الثقات فاجاب عنه مؤيدا بقوله فيه قد يجوز الزمخشري وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه وقوع الواو العاطفة التي لمطلق الجمع بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق مصدر لصق اي الالصاق اي لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كائن واثبت في مواضع متعلق بيجوز عديدة من الكشاف يعني كانت المواضع في الكشاف ومنها قوله تع ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم كانت الجملة الاسمية صفة سبعة فدخل الواو عليها لتأكيد الاتصال وحكم المص يعني ابن الحاجب في شرح المفصل اي في شرحه له وسماه بالايضاح في مباحث الاستثناء ان قوله تع وكلها منذرون في قوله تع وما اهلكنا من قرية الا لها اي لتلك

الزينة منادون اى ابناء كانوا ابناء دونهم وهم لا ينادون صفة القرينة فالتقدير الامرية لهما
منادون فالجملة الاسمية صفة لقرينة فاذ دخلت الواو التي للجمع المطلق لتاكيد اللصوق
صار التقدير الامرية ولها منادون فلو اكتفى المص في تعريف العطف بقوله
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخلت فيه اى في هذا العطف مثل هذه
الصفة يعني الصفة التي يدخل عليها حرف من حروف العطف لتاكيد اللصوق
فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وهذا اعتراض الشارح
ونقل عن المص يعني ابن الحاجب انه اى الشارح قال في امالي الكافية وهي اسم كتاب
كتب على الكافية ان مثل العاقل يعني الصفة التي يدخل عليها حرف العطف
في قولك زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة فيصدق عليه هذا القول وليس بعطف على التحقيق بل كونه معطوفا
ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف العطف فيه واما هو اى العاقل باق
على ما كان في حال الوصفية وهو كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه مطلقا واما
حسن دخول العاطف عليها مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضي تغاير
المعطوفين لنوع من الشبه بالمعطوف اى لمشابهة الصفة المعطوف في كون
ما بعد كل منهما مغايرا لما قبله لا يجمعا اى بين الصفة والموصوف من التغاير لفظا
ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد
الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصف بالعقل الا انه لما
الذات لما احتملت ان يكون ذات زيد صار العاقل مناسبا كما ان المعطوف
يغاير المعطوف عليه لفظا او معنى ويناسب من وجه اخر ولهذه المناسبة
دخل عليها حرف العطف فلو حد العطف كذلك ينبغي مثلا ان تقول العطف
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخلت فيه اى في هذا الحد
بعض الصفات كما مر من المثال مع ان البعض ليست بمعطوفة
فلم يكن الحد مانعا لاغياره وقال المحشي عصام الدين بين هذا الوجه والوجه
الاول اى في الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من جهة معطوفا
من وجه الى هنا كلامه وقال بعضهم فيه اى فيما قيل من انه لو اكتفى في تعريف
العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف
بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه
الصفات التي يدخل عليها حرف العطف نظر لان الحروف المتوسط
بينها وبين الصفات عاطفة كما ان الحروف المتوسط بين غيرها كذلك

ولايلزم

ولا يلزم الفاء وبالدلالة اى لدلالة الحروف المتوسط بينها فيها اى في الصفات التي دخلت هي عليه
على ما تدل تلك الحروف عليه في غيرها اى في غير الصفات من الجمع بيانه لانه في قوله على ما تدل
كما في الواو والترتيب كما في الفاء وغير ذلك من الترتيب فمن جعلها اى جعل تلك الحروف
غير عاطفة في الصفات وجعلها عاطفة في غيرها اى في غير الصفات ارتكب امرا بعيدا
وهو المعنى المجازي لانه كونها لتاكيد اللصوق معنى مجازي لها لا حقيقي وانما وصف البعيد
لانه ما لا يحضر بعيد عن الفهم ولانه لا يمكن داعي لانه كان بعيد مع جواز وجه اخر قريب
وهو العطف من غير ضرورة داعية اليه اى الى ارتكاب الامر البعيد وبهذا ما سبق ان
الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو وحده بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية
مطلقة فقط ويجوز ان يكون الواو من ان يكون العطف في مواضع كثيرة من كونها
للابتدائية والحالية والعاطفة وغير ذلك فلتكن هنا لتاكيد معنى الجمعية وهي توجيه
في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينها كما في قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ان يزاد
الواو فيها لبعد الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعضها على بعض مضمر
وعطف ظاهر وعطف مضمر على ظاهر وفي عطف بعضها شروط اراد ان يبين
العطف بينها وشروطه فقال واذا عطف على الضمير المرفوع لا المضمر المنصوب
متصلا كان او منفصلا ولا المضمر المجرور فانه لا شرط للعطف فيها المتصل بارزا كان
المضمر المتصل او مستترا لانهما في حكم الاتصال سواء كان مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل يشملها
لا المضمر المرفوع المنفصل لان الحكم الاتي لم يجز عليه اكد بني للمفعول من التاكيد اى اكد
المضمر المرفوع المتصل بالمضمر منفصل اولا منصوب على الظرفية اى قبل العطف عليه
ثم اى بعد التاكيد به عطف عليه اى على المضمر المرفوع وذلك اى التاكيد اولا
ثم عطف عليه واقع لان الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا كالجزء من الفعل
الذي اتصل ذلك الضمير به لفظا ولذا اوجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات
متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة من حيث انه اى ذلك الضمير متصل به لا يجوز
انفصاله لان الاصل في الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعدل ما لم يكن مقتضيا له
ومعنى كعطف على قوله لفظا من حيث انه فاعل لذلك الفعل والفاعل الذي يكون
ضميرا متصلا كالجزء من الفعل الذي اتصل به لان الفعل يحتاج اليه لانه يقوم به ويتبدل اليه
ولا تمام ذلك جزء منه فلو عطف عليه اى على المضمر الذي كان جزءا منه قبلا تاكيد
بالمضمر المنفصل لكان ذلك العطف في الاتنايج كما لو عطف بعض حروف الكلمة
وعطف كلمة على بعض حروف الكلمة الاخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم
على الحروف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة فاكد ذلك الضمير بضمير منفصل اولا

او قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء منه بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة لانه اى الكائن بذلك اى بالتاكيد يظهر ان ذلك الضمير المتصل بالفعل وان كان
للوصل كالجزء مما اتصل به من حيث اللفظ والجزء اذ من حالا فى اللفظ كفعول فلا يخفى انه يكون
القوى تبعا للتخفيف الذى لا يستقل بنفسه لنقص اجزائه من حيث الحقيقة وهو
مستقل بنفسه يعلم بهذا بدليل افراده اى افراد ذلك الضمير الافراد واما بالالف والجملة
واما بالذات الحجة فى افرده جواز حمل الفعل الذى اتصل به اى الضمير المرفوع به كبك
اى بتاكيد الضمير متعلق بالافراد لان التاكيد عين المؤكد كان المؤكد اسم قائم
مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزءا من كلمات
الاختيار فيحصل له اى لذلك الضمير بسبب التاكيد بالمنفصل نوع قوة واستقلال
فيحسن العطف عليه كالحسن على الاسم الظاهر ولا توهم انه يجوز العطف ايضا
على التاكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التاكيد
بل هو اولى القرب لانه اذا كان فى الذهن معطوفان اقرب وابعد فالاقرب
اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل لانه
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فلو كان يلزم من عطف على هذا التاكيد
ان يكون هذا المعطوف ايضا اى كما ان المعطوف عليه تاكيدا لقوله كان فى كان
بمنزلة [illegible] والمعنى فيلزم الخ وهو كون المعطوف تاكيدا باطل لما سبق
ان التاكيد عين المؤكد وانت ترى ان المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح
ان يعطف على التاكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل كما سبق
وان كان الضمير المرفوع ضميرا منفصلا لعارض الانفصال نحو ما ضرب الا انت
او الا انا او الا هو وزيد فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل الا على الضم
لزوم لا يكون الا به وهو ضم الفعل على الفاعل لم يكن الضمير كالجزء من الفعل لفظا وان
كان جزءه منه معنى فلا حاجة منه الى التاكيد لانتفاء احد شرطى العلة وهو كونه
جزءا من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزءا من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد
جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا ان كان الضمير متصلا لكن لم يكن لفظا
بل يكون منصوبا نحو ضربتك وضربته وضربتنى وزيدا لم يكن الضمير المنصوب كالجزء
من الفعل معنى وان كان لفظا على عكس الضمير المرفوع المنفصل فلا حاجة فيهما اى فى
الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل الى التاكيد بمنفصل بل يحسن العطف
فيهما بلا تاكيد ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فظاهر واما الضمير المنصوب المتصل

فلانتفاء

فلانتفاء احد شرطى العلة وهو الاتصال بمعنى لانه انتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا
المجرور المتصل نحو مررت بك وبزيد لا حاجة فيه الى التاكيد لان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتى مثال
ضربت انا او انت وزيد مثال ما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا وزيد ضرب وعمرو مثال
ما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان التاكيد
المنفصل يحتاج الى البيان لانه يجوز ان يكون التاكيد مقدما على العطف ومتاخرا عنه بينه واوضحه
بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد وقد يجىء على نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب
هو وغلامه لان الداعى على الحكم به فى المثال طرد الباب والاصح كثيرا ان يكون فى قبل
انفصال الضمير للعطف لانه قيل تاكيد المتصل بالمنفصل الا انه يقع فصل اثناء من
قوله اكد او لا بمنفصل يعنى اكد كل الضمير او لا بضمير مرفوع منفصل مطابقا له فى جميع
الاوقات الا وقت وقوع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف
عليه فيجوز فى تركه اى ترك التاكيد بالمنفصل اكتفاء به كطول الفرض والاختصار
ايضا لانه قد طال الكلام بوجود الفصل ولو جى بمنفصل لكان الطول والطول يجوز انتقا
وطول الكلام قد يفضى عما هو الواجب مراعاة مما هو الاولى اولى واحرى تحصيل
الاختصار طلبا لتخفيف الكلام بترك التاكيد به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه
للاغناء عنه سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او مثل قوله
تعالى لنا يعنوننا اولا باوءنا الاولون لان الهمزة فى قبل الحرف ونحوه اى بعد حرف العطف
كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا وما كان فيه ابهام بينه بقوله فان المعطوف فى الاية
هو اباؤنا لان مرادهم تشبيه عدم الاشراك الى ذواتهم والى اباءهم يعنى عدم الشرك
موروث لنا من ابائنا ولفظ لا فى ولا اباؤنا زائدة بعد حرف العطف الذى هو الواو
لتاكيد النفى مثل قوله تعالى ما جاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو فيكون
لفظة لا فصلا بعدها بحرف العطف وانما قال يجوز تركه ولم يقل وجب لان الفصل اذا قام
مقام التاكيد فكان ينبغى ان يقال وجب فان اى الحال والشأن قد يؤكد الضمير المرفوع المتصل
بالمنفصل حال كونه ملابسا مع الفصل للاهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل
قبل حرف العطف فقط كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون او بعده وقبله معا كقوله
تعالى ما عبدنا من دونه من شىء نحن ولا اباؤنا او بعده فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت
ومن تاب معك وقوله تعالى سيصلى نارا ذات لهب وامرأته والامران اى اجتماع الفصل
مع التاكيد وانفراد الفصل مع التاكيد وانفراد الفصل وصله مثالا وبيانا فلهذا قال
يجوز ترك التاكيد اكتفاء بالفصل هذا اى خذ هذا والامر هذا وانما يوجد به عند تمام
البحث ويتروح الى ما يناسبه ولا فرغ من بيان المسئلة [illegible] اراد ان يبين احكاما خلافية

والتاكيد استحسان لا واجب قطعا كما يفيد مقابلة الدفع بجواز الترك مغايرا واعلم ان مذهب البصريين ان
التاكيد بالمنفصل هو الاولى عند عدم الفصل واما عند الفصل فالامران متساويان لوقوع كليهما
كثيرا في كلام علام الغيوب الا ان الاول لكونه اكثر وقوعا ويجوزونه اي البصريون العطف
المذكور بلا تاكيد بالمنفصل وصله اومع الفصل ولا فصل وعطفوه كما نبعض حروفها الا انه
ايضا مثله في جميع احكامه حتى لا يجوز العطف عليه اصلا كما لا يجوز العطف على ما جزؤها
مستقر لكن اي الا ان العطف بلا تاكيد ولا فصل ايضا يجوز على قبح لكن في الحمل ما هو الاولى
والاحسن ولولا انه قبيح لوقع في فصيح الكلام خصوصا في نظم القران واذا لم يقع علم انه قبيح
لانهم نظروه اصلا بحيث لا يجوزونه بكتب والكوفيون يجوزونه اي العطف
بلا تاكيد ولا فصل بلا قبح لانه ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه طرف بنفسه
كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويجوز ايضا ان يحكموا عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز
على الاسم الظاهر واذا عطف على الضمير المجرور لا المرفوع والمنصوب ولم يفصله بالمنفصل
لانه منفصل له كما سيجي اعيد الخافض اي الجار اي جار المعطوف عليه في العطف في
المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع المتصل حرفا كان ذلك الخافض
او اسما لان اتصال الضمير المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة بجاره اشد
واقوى واكثر من اتصال الفاعل المتصل الضمير المرفوع المتصل بفعله لانه يوجد انفصال
الفاعل بالفعل الا في الضمير ولذا يعرف الفاعل بالكلام وقيل بالمتصل لان الفاعل اذا
لم يكن ضميرا متصلا سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا جاز انفصاله اما اذا كان
ظاهرا فلان الانفصال منه شائع واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ابدا لانه مستقل
بنفسه والمجرور لا انفصال له اصلا سواء كان ضميرا او ظاهرا فكيف العطف عليه اي
على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض كما في على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد و
لا فصل او بلا احدهما اذ يلزم هنا العطف بلا اعادة الجار في الجار كالعطف
على بعض حروف الكلمة كما يمنع هذا كون عطف الكلمة على الجزء والاسم على
الحروف الذي ليس مستقلا يمنع ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم اعادة الجار
الجواز … وبجواز ان يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما في الضمير عند
دفع … وليس المجرور ضميرا متصلا لفظا … او مقدرا كما سيجي وكيف
يؤكد المجرور … يؤكد اي بالضمير المجرور المنفصل او … العطف
ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل … ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تاكيده
بالمنفصل لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع المنفصل … وفي السماع ان المرفوع
… الضمير المرفوع المنفصل الضمير المجرور … اي ابتذالا لانه يلزم … مقام المجرور

اوسع التاكيد لان الضمير المنفصل وان كان كالجزء من الكلمة التي اتصل بها

اقامة الاقوى مقام الادنى وعكس للمقصود ومخالف ايضا للقياس وتوهم ايضا انه اذا لم يجز التاكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام

ابتذال

ابتذالا فليكتف بالفصل كما اكتفي في المرفوع المتصل وقد يجوز ولا يكتفى بالفصل لقيامه
مقام الاصل لان الفصل لا تاثير له حتى لا وجود للفصل الا في جوازه اي لا عند جواز ترك
التاكيد بالمنفصل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز لعدم وجوده وعدم جواز
الخلف هو الاولى لا الاختصار اي لانه يكون في الكلام اختصار لانه اذا ذكر التاكيد والفصل
ايضا يكون الكلام طويلا والطول يجوز سببا للثقل بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لعدمه اي لعدم الضمير المنفصل منه لا تتصور له اي للفصل اثر اي محل لان الفصل خلف
عن الاصل والاصل لما لم يجز وجوده والخلف اولى بعدم الجواز فكيف يكتفى به اي
بالاصل الاستفهام ههنا انكاري فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل
اذا لم يجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه واذا تعذر الامور المذكورة كلها فلم يبق
لنا شيء الا الاعادة العامل الاول سواء كان ذلك العامل حرفا نحو مررت بك وبزيد
او اسما نحو المال بيني وبين زيد لكونه كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما
والمعطوف في هذين المثالين وامثالهما هو المجرور فقط والعامل مكرر ليصح العطف
لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف وجره اي جر المعطوف بالعامل الاول كما في
عطف الاسم الظاهر على مثله مثل مررت بزيد وعمرو والعامل الثاني كالعدم
لانه لا احتياج له في معنى والعمل لانه زائد تاكيد ليصح العطف وما كان كذلك لا عمل له
للعامل مثل قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضر بمعنى انه حيث المعنى لانه زائد
والزائد لا يكون له معنى الا التاكيد علم ذلك بدليل قولهم المال بيني وبينك لانه بين
لا يضاف الا الى شيء التعدد الذي يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف
الا الى التعدد كانت رواية وكلا وكلتا فكان ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل وتركه
عطفا ثانيا لفظ بين الدال للدلالة على كمال الافتراق والامتياز وقيل جره اي جر
المعطوف في مثله بالعامل الثاني وقيل جره اي جر كما في الحرف الزائد سواء كان
سماعا نحو كما في كفى بالله شهيدا او كما في بحسبك درهم قياسا كما في قولك
هل زيد بقائم وما زيد بقائم وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار اذا
اريد العطف على الضمير المجرور في المعطوف حال السعة والاختيار من غير ضرورة
شعرية داعية اليه مذهب البصريين لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض حال السعة واما عند ضرورة فيجوز عندهم تركها اي ترك الاعادة
كما جاز عندهم ترك التاكيد وما عند العطف على الضمير المرفوع المتصل لكن
مع قبح في حال السعة والاختيار لا في حال الاضطرار لكنه يجوز تركه لكن
اضطرارا لان الضرورة تبيح المحظور واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة

يصح عليه

في حال السعة كما جازت اتفاقا حال الاضطرار حال كونهم مستدلين بما وقع في حال بعض الاشعار
مثل قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب لان
الايام معطوف على الضمير المجرور في قوله بك بلا اعادة الجار منه ولولا ان
العطف عليه بلا اعادة الجار جائز لم يصح ما اختاره الشاعر وقاس حال السعة
احكام على الشعر لان اذا كان جائزا في الشعر منه عن غيره يكون الاول وايضا
بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس بصحيح لانه في موضع مثل هذا
العطف في العطف للضرورة فلا يستلزم جوازه في غيره ولولا الضرورة
لما اختاره ولا نسلم انه لا يكون الواو للعطف بل يكون للمصاحبة وما بعده
مفعول معه وقال الشيخ عصام منه اشعار لضعف استدلالهم يعني قوله كانوا
مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا
بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب عنه ايضا بانه يحتمل
ان يكون والارحام منصوبا ان يكون الواو فيه للقسم او بالنصب عطف على المحل
الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا او على الله اي اتقوا الله واتقوا الارحام
فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضي البيضاوي او على تقدير وصلوا الارحام
فان قيل كيف جاز تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان بارزا نحو القوم
جاؤوا كلهم او القوم جاؤوا انفسهم او اجمعون وضربت انت او مستكنا
نحو زيد ضرب هو والابدال عنه اي من الضمير المرفوع المتصل نحو اعجبني جمالك
في الاشتمال والقوم جاؤوا اكثرهم في البعض وضربتني الجارية في الغلط من غير
شرط تقدم التأكيد بالضمير المنفصل ولا الفصل الذي هو خلف عن ربع
انهما من التوابع ايضا وما يجوز ان بلا تأكيد ولا فصل فلم لا يجوز العطف
ايضا وجاز ايضا اي كما جاز الابدال والتأكيد بلا شرط تأكيد الضمير المجرور
تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شيء من التأكيد بالمنفصل والفصل نحو مررت
بك نفسك وبه نفسه وبهذا يكون الا في التأكيد المعنوي لكن لا يقال مررت
بك انت او اياك ويكون النفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد
بالفتح يعني ان كان ضميرا مما طابقا اليه مثل مررت بهم نفسهم والابدال
منه اي من الضمير المجرور نحو عجبت بك بجمالك في الاشتمال وذيلهم مررت به
الخبز على الكل والقوم مررت بهم اكثرهم في البعض وزيد مررت
به حمار في الغلط من غير اعادة الجار اي جار المبدل منه في البدل ولم يجز
العطف في الاول اي في الضمير المرفوع المتصل الا بعد التأكيد بالضمير

المنفصل

المنفصل وحده او بالفصل بلا منه او بالمنفصل والفصل معا ولم يجز العطف في الثاني اي في الضمير
المجرور الا مع اعادة الجار اي جار المعطوف عليه في المعطوف اسما كان او حرفا واما
التأكيد والابدال في الموضعين فجائز بلا شرط شيء من التأكيد والفصل قلنا في
جواب التأكيد عين المؤكد بالفتح لفظيا كان او معنويا فلم يحتج اي ما احتيج
الى التأكيد بالمنفصل او الفصل لزيادة ارتباطه والبدل في الاغلب لانه
اما ان يكون كل المتبوع في بدل الكل او يكون بعضه اي المتبوع في بدل البعض
او يكون متعلقه بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبني زيد علمه في بدل الاشتمال
والغلط قليل نادر وهو وان لم يكن كلا او بعضا او متعلقة فلقلته لا يكم لم طردا
للباب فيهما اي التأكيد والابدال ليسا باجنبيين عن متبوعيهما اما التأكيد اللفظي
فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوي فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا
الا انه متحد معنى واما بدل الكل فمتحد لتأكيد المعنوي عين المبدل منه واما بدل
البعض فمن جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فمتعلق لما تعلق احد البدلين بالاخر
تعلق المحلية والحالية ليسا باجنبيين ولا منفصلين عنهما اي عن متبوعيهما لعدم
تخلل اي دخول قائم كحرف العطف بينهما اي بين الابدال والتأكيد وبين
متبوعيهما وهذا هو الاتصال فلا حاجة في ربطهما اي ربط الابدال و
التأكيد الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة كما في التأكيد بالضمير المنفصل
او الاكتفاء بالفصل او اثباتهما معا كما في العطف على الضمير المرفوع المتصل او الاعادة
الجار كما في العطف على الضمير المجرور بخلاف العطف فان العطف منفصل
من متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغاير الاخر ومعنى من حيث
ان المعطوف في الاغلب يغاير المعطوف عليه مثل جاءني زيد وعمرو ووقع
هنا تخلل بينهما اي بين المعطوفين العاطف فكان احدهما اجنبيا للاخر فلا بد
فيه اي في العطف من تحصيل مناسبة زائدة على المناسبة الكائنة بينهما
من العلاقة والعداوة والمالكية والمملوكية وهي اما بتأكيد الضمير المرفوع
المتصل بالضمير المرفوع المنفصل او الاكتفاء بالفصل في المرفوع اي عند كون
المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا او باعادة الجار عطف على قوله بتأكيد
المنفصل في الضمير المجرور لتحرج تعليل لقوله فلا بد فيه اي الضمير المتصل المرفوع
الذي يكون هو المعطوف عليه نحو صراحة متعلق بقوله لتحرج الاتصال قوله
صراحة بكسر الصاد المهملة من صرح بحرف على وزن دراية اي لتحرج
الضمير المتصل المرفوع من كونه متصلا بحرف وثابت عطف على لتحرج

اي ولمناسب ذلك الضمير المعطوف اي الاسم الذي يعطف عليه اي على الضمير المرفوع المتصل ويكون ذلك منفصلا بتأكيده اي بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين بالضمير المنفصل ويقوى هذا تعليل لقوله وباعادة الجار في المجرور فالاول وليقوى عطف يقوى باعادة اللام التعليلية ليلايغيرهم عطفه على قوله ومناسب لقربه فيكون من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار في المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالمنفصل في المجرور مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه المجرور المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله بانضمام الجار متعلق بالمناسبة اوبقوله يقوى اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه اليه اي الى المعطوف المجرور كما في المعطوف عليه اي كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اياما كان متصلا او منفصلا ولا عطف البيان لانه لا يبقى انه في حكم الصفة في الايضاح والايضاح بحكم حكمها يعني ان الضمير لا يكون مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنها والمعطوف في حكم المعطوف يعني ان الحكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون في العطف فائدة فيما يجوز له اي للمعطوف عليه ويمتنع له من الاحوال بيان لما في قوله فيما العارضة له اي الاحوال التي عرضت للمعطوف عليه بحسب الحكم في ذاته نظرا الى ما قبله اي الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل الذي قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد عمرو عطفا على قام ابوه بشرط ان لا يكون ما يقتضيها اي الشيء الذي في المعطوف عليه يقتضي الاحوال منتفيا اي منفيا في المعطوف لانه اذا كان منتفيا لم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له اي للمعطوف عليه من حيث نفسه اي نفس المعطوف عليه كالبناء يعني لا يكون لا يلزم من كون المعطوف مبنيا ان يكون المعطوف عليه ايضا مبنيا والاعراب اي لا يجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لا انواعه فان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف عليه معربا باحدها وهذا ظ والتعريف يعني لا يجب ان يكون المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة والتنكير يعني اذا

كان المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة والافراد اي لا يلزم ان يكون الثاني مفردا ان كان الاول كذلك والتثنية والجمع يعني لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او جمعا عند كون المعطوف عليه مثنى او مجموعا فان المعطوف فيها اي في هذه الاحوال ليس في حكم المعطوف عليه كما قلنا في ذيل كل واحد منها وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف عليه مما دي مبني على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل زيد والحارث او معرفة بالنداء مثل قولنا يا رجل والحارث او كان المعطوف عليه اسم لا لنفي الجنس مثل لا رجل ولا غلام فان الحارث مثلا معطوف على الرجل مثلا وليس في حكمه اي في حكم الرجل من حيث تجرده عن اللام لان الرجل في يا رجل تجرد عن اللام واما الحارث فمحلى به فلا يكون في حكمه من حيث التجرد فان ما اي الذي يقتضي تجرده عن اللام هو اي الشيء الذي يقتضي امتناع اللام وحرف النداء اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ممتنع لانه يكون احدهما لغوا لا محالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو وهو اي اجتماع اللام وحرف النداء مفقود في المعطوف فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضي تجرده فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا اما نحو رب شاة وسخلتها لغطة اما ههنا استئنافية يعني جواب عن سؤال نشاء عن قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف لا يخرج عنه من قبيل سعيد والنعم السمع وهو شهيد السخلة بفتح السين وسكون الخاء ولد من الغنم من الضأن والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان او انثى وجمعه سخل وسخال فتقدير النكرة الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو نحو لقصد عدم التعيين لان الضمير وان كان معرفة وما اضيف يكون معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعنوية انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيده كما سبق ولذا فسره الشارح بقوله اي رب شاة وسخلة لها او نحو عطفا على نحو قوله فتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كانت مرجع الضمير الغائب نكرة يشيع استعمال النكرة اولانه ليس براجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة

لكون المراد منه شاة ما على نكارة الضمير الذي اضيف اليه السخلة كربه رجلا في قولهم ربه رجلا على الشذوذ لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا لوضعه يكون شاذا اي رب شاة وسخلة شاة يعني كان قولنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلتها هذه الشاة اي المذكورة سابقا الا ان الظاهر الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا كان عبارة عن شيء لا بعينه لكنه من جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ وكذا اي والحكم المذكور سابقا المعطوف يجوز في حكم المعطوف عليه الا ان هذا الحكم مختص بنفس العطف على ما اشار اليه الشارح وما ذكره المصنف في التي يكون عاما في احوال عارضة له اي للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه اي ذاته ووصفه والى غيره اي غير نفسه اي ما قبله ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة فيجوز المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادهما في الافراد والتعريف وجب بناء المعطوف كما وجب بناء المعطوف عليه في قولك **يا زيد وعمرو** لانه اي زيد اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال بالنظر الى ما قبله اعني حرف النداء لانها تقتضي بناء المنادى والى ذاته ووصفه اعني مفردا معرفة في نفسه وذاته وعمرو المعطوف مثل زيد في كونه مفردا معرفة في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يا زيد ورجل فكذلك الحال وكذا عكسه مثل يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف يجري ما ذكر فكه حكم المنادى المستقل مطلقا **وامتنع** بناؤه اي بناء المعطوف اذا كان مضافا في مثل قولك **يا زيد وعبد الله** او شبه مضاف مثل يا زيد وخيرا من زيد او نكرة لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلا وكذا ان كان المنادى مضافا او شبهه او نكرة لم يبق المعطوف فان المعطوف في هذا المثال اعني عبد الله لكونه مضافا ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف فنصب واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجب النصب فيه اولى وكذا الحكم في نصب غلام المعطوف في قولك لا رجل ولا غلام زيد عندي لان نصب اسم لا النفي الا بالنظر الى لفظ لا بل النظر اليها والى كونه مضافا الى النكرة او مقارنه على ما سبق وهو مفقود في المعطوف **ومن ثمة** اي ومن اجل اي لاجل لان من في مثل هذا المقام مستعار لمعنى التعليل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لا مطلقا بل في الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين فيها اي في حال الذي

يجوز

يكون نح

يجوز اي يجري فيه ويمتنع **الجر** العطف على خبر ما الحجازية بالجر والنصب في تركيب كان خبرها فيه مجرورا بالحرف الجر الزائدة **ما زيد بقائم او** منصوب مثل **قائما ولا ذاهب** بالجر والنصب **عمرو الا الرفع في ذاهب** في رفعه وجهان احدهما انه مبتداء لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعل ساد مسد الخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو مبتداء مؤخر لما سبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران اي لو نصب ذاهبا عطفا على قائما او خفض عطفا على بقائم لكان اي ذاهب معطوفا على قائم او قائما فيكون بواسطة العطف خبرا عن زيد الذي هو اسم ما كان المعطوف عليه اعني قائما خبرا عنه وهو اي كون ذاهب عمرو خبرا عن زيد ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع الشكل في المعطوف عليه العائد الى الاسم لما ان قولو ذاهب عمرو ضمير يرجع الى الاسم لما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعده في وجه وضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لان واحد ليس الا فينتفي الرفع اي رفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لمبتداء مؤخر هو عمرو واختار هذا التوجيه وان احتمل وجها اخر كما ذكر ذلك ليكون النفي بحسب النفي في الجملة الاولى من زيد هو القائم وفي الثانية هو الذاهب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم ان عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو وذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد ويكون عطف جملة على جملة اي ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمرو من قبيل عطف الجملة على الجملة الاسميتين والطالب لا مانع منه اي من هذا العطف كما كان في عطف المفرد على المفرد بانه عطف على خبر منصوبا ومجرورا مع انه رافع لعمرو ولما كان لقائل ان يقول فيه اشارة الى ان قوله الخ وانما جاز لها جواب عن سؤال مقدر هذه الفاعلة اي الفاعلة التي تكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع منقضة بقولهم اي بقول العرب الذي اسم موصول يطير فيغضب زيد الذباب يطير من ضرب فاعله المستكن راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلة والموصول مع صلته في محل الرفع على انه مبتداء فيغضب من غضب يغضب من باب علم يعلم زيد فاعله الذباب على وزن سؤال اسم لا ذهب وبدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتداء فان يطير فيه ضمير مستكن يعود الى الموصول كما قلنا ويغضب المعطوف صفة لان يغضب منصوب باعتبار اللفظ اي لفظ يغضب عليه متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير ليس فيه اي في يغضب ذلك الضمير اي الضمير الى الموصوف كما في المعطوف عليه الذي هو يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز

على صح

هذا التركيب لعدم كون المعطوف في حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق فاجاب عنه بقوله
اي بثلثة اجوبة التي انتهت بقوله وانما جاز مع ان القياس لا يجوز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لان اي الفاء و التانيث باعتبار كونها حرف التي وقعت في هذا
التركيب فاء السببية بالاضافة اي لانها فاء ولها نسبة الى السببية فيه اشارة
الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة لكلام الاستغاثة وبين الملابسة
بقوله بانه يجوز معناها اي معنى الفاء في هذا التركيب السببية يعني لكون مستعملة
في السبب لان ما قبلها في هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب
لغضب زيد كما ان الاتيان في قولك الذي ياتيني فله درهم سبب لاستحقاق
الدرهم حتى لولم يات لما استحقه قطعا لا العطف اي يجوز معناها فيه
لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الاول يعني هذا التركيب مبني
على منع كونها للعطف فلا يرد هذا القول نقضا اي حال كونه ناقضا على تلك
القاعدة والجواب الثاني اوانه يجوز معناها اي معنى الفاء مع العطف اي
عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان
تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لان المعطوفين بجراء في منزلة جملة واحدة فيكتفي برابطة المعطوف عليه
للمعطوف ولذا قال الشارح لكنها اي لكن الفاء العاطفة التي افادت معنى
السببية تجعل الجملتين كجملة واحدة لان السبب والمسبب كلاهما واحد
مثل الشرط والجزاء ولان الفاء ولما كانت موضوعة للجمع وان كانت متعقبة
جعلت الثانية جزء من الاول فيكتفي بالربط الذي كان في الجملة الاولى والمعنى
اي معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف الذي يطير
فيغضب زيد الذباب يعني اللاتي يوجد طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع
الغضب بالطيران لان بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب
والثالث من تلك الاجوبة انه يجوز فيه لمجرد العطف لكونها واردة
بدون السببية او يقوم منها نسبة الجملة الاولى للجملة الثانية
لكون الفاء مستعملة في السببية ايضا فيقدر الضمير في الجملة المعطوفة
ليصح العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف فالمعنى اي معنى هذا القول
على تقدير كون الفاء لمجرد العطف الذي يطير فيغضب زيد بسببه
اي بسبب طيران الذباب فالاول من هذه الثلثة الجواب الثاني لانه
في الطرفين الفاء اي معنى الفاء معنى العطف في الاول ومعنى السببية

مريا في الثالث واما في الجواب الثاني رعاية لكلا المعنيين واعطاء لكل ذي حق حقه فكان
اولى وبكونه عطف على بينهم يعني ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير
الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران الى متعلقا بالمعطوف ولذا قال انه يقدر
فيه اي المعطوف ضمير راجع الى الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب
واذا عطفت اي اذا اوقع العطف فيه اشارة الى ان الفعل مبني للمفعول ونائبه ما سكن
فيه راجع الى مصدره على نفس معنى الانفتاح على منوال قولك وقد سير به والنزول اي
اوقع الحيلولة بناء مفعول الشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس المراد العطف
على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف على معموليهما وقيل منصوب على المصدر
اي عطفا عطفا مبنيا او اوقع العطف ايقاعا مبنيا والا والاولى على وجود عاملين
مختلفين لانه لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود بانه متعلق بقوله
اوقع عطفه اسمين على معموليهما بعاطف واحد مختلفين كانا في الاعراب
كالمنصوب والمرفوع او متفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه في الاول
وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا في الثاني تامل وقال بعض شارحي اللباب
اي شارح هذا الكتاب لان اللباب لان اللباب بوزن العباب لب الشيء
اي اسم مبني او شارح المسمى باللباب اي لانه اسم كتاب قال اذا اعطف
شيئان على معمولي عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه الا في عنده
ان العطف هاهنا اي في هذا البحث لا مطلقا محمول على معناه اللغوي كما سبق
ان العطف في اللغة الامالة اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا اي الاسمان
معموليهما بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان حمل العطف للمعنى
اللغوي او حمل على صلة الثاني المحذوف تكلف بارد والاظهر والاولى ما ذهب
اليه الاكثر وهو قول الشارح والاكثر الشارحين على ان المعنى الجار والمجرور متعلق بقوله
والاكثر الشارحين اي معنى قول المصنف وهو اذا اعطف على معمولي عاملين كلوه في تكلف
المفعول او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه
الاصطلاحي وانما قال على معمولي عاملين بناء على ما ذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة
على ان الاولى عند الشارح لا على معمولي عاملين واحد قلم يقل واذا اعطفت على
معمولي عامل واحد فانه اي هذا العطف جائز اتفاقا لان حرف العطف انما وضعت
لان تقوم مقام العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار في اللفظ لان قولك
جاءني زيد وعمرو اصله جاءني زيد جاءني عمرو فحذف الفعل الثاني واقيم مقامه
حرف العطف للاختصار فيه ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة

لان المعمولين لا يعطفان
على عاملين بل على
معموليهما رح

وغير ذلك نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا او اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا
وبشر خالدا محمدا كريما وان زيدا قائما ولا الكثر اى ولم يجز على معمول عوامل اكثر من اثنين
فان اريد هذا العطف لا اتفاق في امتناعه لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام
العوامل وينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق
وهو العطف على معمولي عامل واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو
العطف على معمولات عوامل ثلثة او اكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف
على معمولي عوامل مختلفين اى غير متحدين ذاتا وعملا وذلك لانه لا يجوز الا بان يكون
العامل الثاني غير عين الاول وذلك اى قوله مختلفين لاخراج للدفع وهم من يتوهم
ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وان زيدا قائم وعمرا فاعلم من هذا الباب
اى من باب العطف على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا مع انه ليس منه
لعدم تعدد العامل فيه في الحقيقة اذ العامل في هذا المثال والامثال هو العامل الاول
فقط والعامل الثاني تاكيد له لان العامل الثاني اذا كان على لفظ الاول يكون
كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز ان يعمل كلاهما في معمول واحد فيرجح الاول لسبقه
ويكون الثاني تاكيدا له فيخرج ان يكون له مدخل في العمل لا يكون هذا من باب التنازع
لان في التنازع يشترط ان يكون غير الاول وان يجوز بالعطف وههنا ليس
كذلك وذلك العطف اى العطف المختلف فيه ابتداء كما وقع في نحو ظاهر الا
في الحقيقة في قولهم اى قول العرب ما لفظة ما مثل الناجية بلبس لا اسود دار
بالمكراء مضاف اليه للكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء
ويقال لها بالتركي قره اوت وفي الحديث الشونيز فيه دواء من كل داء الا السام
اى الموت وقال علي رضي الله عنه يستعملها في كل داء يصبه في الرمد يعني
اى ارمد عنه الكحل بها فنزل اى من ساعته كذا في شرح نزهة الاسلام
تمرة فيه ولا بيضاء لفظة لا ثانية لتاكيد النفي مثل قولك ما زيد قائما
ولا عمرو حاضرا وبيضاء بالمكراء وهي الفضة الخالصة غير منصرف
عطف على سوداء العامل فيها كل شحمة وهي هنا الكمأة البيضاء
التي تنبت لها شحمة الارض والمراد انه بقوله بيضاء الشيء الابيض اى
ولا كل شيء ابيض يرى شحمة الارض وهي معطوفة على تمرة التي هو خبره
او هنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمولي الثاني من الاول وعلى معمول
الاول الثاني بحرف واحد كما وقع في قول الشاعر وهو ابو داود اكل امرء
تحسبين فيه للانكار والتوبيخ وهو داخل على الكل انه التحسين اضيف الى

ما يليها

ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرأ مضاف اليه لكل وتحسبين فعل مضارع معلوم وفاعله
ياء الخطاب وقد وقع مفعوليه وامرأ مفعول ثان له اى تحسبين كل امرأ امرأ اى انظني
ان كل ما هو في شكل الرجل رجلا وليس كذلك لانه ليس كل ما هو في زي الرجل يبرح ونار بالجر
عطف على امرء الاول الذي هو مضاف اليه لكل توقد فعل مضارع مبني للفاعل اصله
تتوقد فحذف احدى التائين كما في تلظى ونارا تلظى اصله تتلظى والجملة صفة
للنار بالليل الجار فيه للظرفية كما في قولك جلست بالمسجد نارا بالنصب عطف
على المفعول الثاني لتحسبين وقد عطف في هذا البيت معمولان على معمولي عاملين مختلفين
~~وقد عطف~~ وهما كل وتحسبين بحرف واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اختاره له
الشاعر الفصيح منه هذا العطف اى عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين
وان كان جائزا بحسب الظاهر اى بمقتضى الظاهر النادر من قول العرب وقول الشاعر
لكنه اى الا ان هذا العطف لم يجز عند الجمهور اى عند اكثر النحاة بحسب الحقيقة
اى بمقتضى وضع حرف العطف لانه وضع ليس الا ان يقوم مقام عامل واحد لان الحرف
الواحد من حروف العطف لم يقو اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء يعني ان الفراء خالف الجمهور في تجويز هذا العطف فلا فانه
اى الفراء يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة والواقع لان حرف العطف لما لم يكن الا
وضع ليس الا للنيابة عن العامل اختصارا جاز ان ينوب مناب عاملين مختلفين
كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد لا يجوز مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم
التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل كما جاز اى العطف المذكور
عنده بحسب الصورة عنده ايضا ولا يجوز عطف على خبران في فانه هو قوله
يجوز او يا ما من فاعله لان الفارح النبي يجوز ان يكون حالا بالواو والفصل الامثلة
الواردة من العرب كالمثال الاول ومن شعراء العرب كالمثال الثاني عليها اى على صورة
العطف على معمول عاملين مختلفين بحسب الظاهر ولا يقيس اى الفراء عطف
على قوله ولا يقول او يجوز او حال بعد ما اى العطف المجوز عنده على صورة السماع
وهي الصورة الاتية في المتن كما اقتصر الجمهور عليها بل جعل اى بعض الفراء يجوز
العطف المذكور صورة السماع وغيرها اى غير صورة السماع وعلامة قوله
مبتداء فيه اشارة الى ان الاستثناء متصل والى ان استثناء من عموم الاحوال
المتعلق بقوله لم يجز مع تقييده بخلاف الفراء اى ذلك العطف مع خلاف الفراء
فان اى واقع فيه في جميع المواد والامثلة عند الجمهور غير سيبويه الا في تقدم
الجار على نحو في الدار زيد والحجرة عمرو بجر الحاء ونصب الحاء والجيم عمرو الا في تقديم

الناصب على الجار نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وانما جاز هذا سماعا عند الكوفيين فلان العامل
في زيد هو الظرف كان الظرف وهو لفظ في عامل في الدار فيكون من قبيل العطف على معمول
عامل واحد عندهم والمثال الثاني مجرور عليه لانه فرعهم واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر
العامل المنوي لان العدم فظاهره كان عطفا على معمولي عاملين واحد مع ان يجتمعا اهل
مذهبهم مذهب الكوفيين في هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف فقيل زيد في الدار
لم يجز عندهم ايضا والمثال الثاني مجرور عطفا لما سبق بعينه الا انه طوله لتقديم المجرور
وتاخير المرفوع كما في الصورة الاولى او تاخير المنصوب كما في الصورة الثانية لمجيئه
في كلامهم اي الكوفيين مثل هذا العطف وامثاله في كلام العرب فوقوعه فيه سماعا
واقتصر الجواز اي جواز العطف في هاتين الصورتين على صورة السماع يجب
لا يتجاوز عنها بان يقاس عليها غيرها لانهما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع وهو ما تقدم فيه المجرور مع تاخير المرفوع او المنصوب والعطف على
معمولي العاملين مطلقا خلاف الاصل فاذا الورود في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس
عليها غيرها **خلافا لسيبويه** يعني خالف سيبويه الجمهور في صورة السماع والفراء
مطلقا في عدم تجويز مثل هذا العطف فانه اي سيبويه لا يجوز هذا العطف اي في صورة
تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع يجب
الحقيقة وان كان يجب الظ جائزا في هذه الصورة اي المذكورة انفا التي جوزها
الجمهور ايضا كما لا يجوز الصور التي جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك
وهو قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين بل حملها اي حمل
سيبويه الصورة التي جوزها الجمهور والفراء ايضا على حذف المضاف اي الجار
وكان اما قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة واما قوله اكل امرء
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا واما قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وفي الدار
زيد والحجرة عمرا فحذف الجار في الظ اختصارا او اكتفاء بما ذكر في المعطوف عليه
فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار وابقاء المضاف اليه اي المجرور على اعرابه
الاول وهو كثير كما في قوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام
وعلى قول الشاعر فاذهب فما بك والايام على تقدير وبالايام وكما في حذف
حرف القسم مثل قوله الله لافعلن على تقدير والله وغير ذلك مما لا يحصى في
كلامهم **وكقوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة** كما جاء ذكر
المضاف في بعض القراءة اي عرض الاخرة لان القراءة يرجح بعضها بعضا
فاعلم ان هذا العطف يعني العطف على معمولي عاملين مختلفين من المذاهب

احدها جائز مطلقا اي سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء
كان قياسا او سماعا على الموضع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب
سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفي غيرها لا يجوز بحذف الجار وهو مذهب الجمهور
والحق من هذه المذاهب الثلثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العوامل الضعيف
لا يقدر ان يقوم مقام العاملين القويين **التاكيد** اما مهموز من اكد واما مثال
واوي من وكد ومعناهما لغة واحدة وهو التحقيق اورده عقيب العطف
لان في التاكيد اللفظي يراد حرف العطف لتاكيد اللفوق نحو والله ثم والله وكقوله
تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون **تابع** حتى يشمل التوابع كلها **يقرر امر المتبوع** علا
اي حاله وشانه عند السامع يعني في ذهن السامع يعني يجعل ذلك التابع حاله اي
حال المتبوع ثابتا مقررا عنده اي في ذهن السامع اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن
به غيره يعني كان محتملا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرر **في النسبة** متعلق بقوله
يقرر اي في كونه اي المتبوع منسوبا مثل قوله صلى الله عليه وسلم ايما امراة نكحت
بغير اذن مولاها فنكاحها باطل باطل باطل او منسوبا اليه مثل قطع الامير نفسه او جاءني
زيد زيد فنفت تحمله اي عند السامع وتحقق المنسوب كما في المثال الاول والمنسوب
اليه كما في المثال الثاني في هذه النسبة اي النسبة المذكورة في التعريف هو المتبوع
لا غير لان المراد من التاكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه اللغوي انما هو تقرير المتبوع
وتقريره تحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر ومحقق وذلك
يشير الى فائدة التاكيد والغرض منه اي الغرض من التاكيد والفائدة التي وضع
لها التاكيد احد ثلثة اشياء احدها اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع يعني كونه
غافلا عن النسبة في ادا المؤكد اليهم فلدفع غفلته وايقاظه والنسبة مؤكد
ويقال جاءني زيد نفسه او زيد قتيل قتيل وثانيها لدفع ظنه اي ظن السامع بالمتكلم
الغلط في كلام فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع في حق الغلط والخطاء وذلك
الدفع اي كل واحد من الدفعين يكون بتكرير اللفظ اي لا يكون الا بتكرير لفظ المتبوع
ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط نحو ضرب ضرب زيد وهذا التجرد يشمل لان البحث
في الاسم او اشارة الى ان التاكيد يجري في الافعال ايضا وان كان البحث في الاسم
يدل عليه قوله ويجري اي التاكيد مطلقا في الالفاظ كلها او بتكرير لفظ المتبوع
ان كان كل واحد من الظن والغفلة فيه لفظا مثل ضرب زيد زيد او بتكرير لفظها
جميعا ان كان الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب زيد ضرب زيد وثالثها
لدفع ظن السامع به اي بالمتكلم تجوزا اي ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا اللفظ

مطلب التاكيد

علا
اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه وكونها شاملة عامة والتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انتفاء كونه مسندا اليه الفعل والفاظ الشمولية يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انتفاء بعض ما نسب اليه عاما لا افراده شاملا وفي قوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال فلان عظيم الشان في العلو اعظم من ان يوصف وامر فلان في الفقر ظاهر اي في باب العلو وفي باب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده
[illegible]

المعنى المجازي لا الحقيقي لانه يقال تجوز في كلامه اي تكلم بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين
اما ان يكون في نفس المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيلا لانه لما قيل قتيل تبادر الى فهم
السامع ان المراد من الضرب فاكده بقوله قتيلا دفعا لتوهم السامع ان يريد المتكلم
بالقتل معناه المجازي لا الحقيقي وهو الضرب الشديد لان القتل لما كان محظورا
شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد المعنى المجازي وهو الذي سبب
بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لكونه على الصلاح ومثل المجاز ههنا لا يكون
من قبيل الاستعارة او المجاز المرسل فيجب ح اي حين توهم السامع بهذا المعنى
ايضا تكرير اللفظ اي لفظ المنسوب نحو حتى لا يبقى للسامع شك واحتمال
في ارادة المعنى الحقيقي اي في ان المتكلم لا يريد من هذا اللفظ الا المعنى الحقيقي
قطعا وهو الموت بسبب القتل واما ان يكون في المنسوب اليه فانه اي
الشان ربما يكثر اسناد نسبة الفعل الى الشيء والمراد والحال ان المراد به نسبته
اي نسبة الفعل الى بعض متعلقاته كما في الافعال المنسوبة الى السلاطين
والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يجعلون الامور التي يتعهم [illegible]
بذبح ابنائهم مع ان الذبح ليس بفعلهم وبنى الامير المدينة مع ان البناء
فعل العملة كما في قطع الامير اللص فانه يتوهم ان القطع ليس بفعله بل
امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة الامرية اي قطع غلامه بامره فيجب
ح اي حين توهم السامع بهذا المعنى تكرير المنسوب اليه لدفع توهم السامع
لفظا اي ما كون المنسوب اليه ملفوظا في تكرره فالمجاز ح ليس الا في
النسبة فقط كما في قولك انبت الربيع البقل فنقول قطع الامير الامير
او نفسه لانه يقوم مقامه نحو ضرب زيد زيد فانه اذا قيل ضرب زيد بدون
تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقة والفاعل هو زيد
او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة حقيقة
والفاعل هو زيد اي ضرب زيد لا من يقوم مقامه ممن امره بالضرب
حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الامرية وتكريره عطف على قوله
تكرار المنسوب اليه اي ويجب ح مع تكرير المنسوب اليه معنى وذلك يكون
بالنفس والعين بشرط ان يضاف الى الضمير نحو ضرب زيد نفسه او عينه
ليكون الاسناد ايضا حقيقيا او في الشمول اي التاكيد الاصطلاحي
قسمان الاول ما يقرر امر المتبوع في النسبة اسنادية او غيرها بالتفصيل
الذي ذكرناه والثاني ما يقرر امر المتبوع ايضا لكن في شمول المتبوع افراده

يعني

يعني في شمول الامر المنسوب الى المتبوع بحيث لم يشذ فرد منها نحو قولك جاءني القوم كلهم فان
التاكيد بكلهم افاد شمول المجيء افراد القوم كلهم جميعا ووقوع المجيء منهم والتاكيد
باجمعين افاد ان المجيء صدر منهم دفعة لا على التعاقب بعد افادة شمول الافراد
دفعا لظن السامع بالمتكلم تجوزا اي تكلما بالمجاز لا في نفس المنسوب اليه اي عطف
على قوله في شمول المتبوع يعني ان هذا النوع من التاكيد لا يقرر شيئا في نفس
المنسوب من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم بل لا يقرر الا في
شموله اي المتبوع يعني الامر المنسوب الى المتبوع لافراده فالشمول لا يكون الا
في المنسوب اليه فانه اي الكل نكرة منصوب على الظرفية او على المصدرية
ولفظ ما صفة له قد لا يبقى بحر منه بسبب الفعل اسناديا او غير اسنادي
الى جميع افراد المنسوب اليه كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر
الا من واحد منهم مع انه يراد النسبة اي نسبة الفعل الى بعضها اي الى بعض
الافراد كالمثال المذكور فيندفع هذا الوهم بذكر كل مثل اشتريت العبد اجمع اي دفعة
لا متفرقا واخواته اي اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن وكتع
وابصع وتثنيتهما وجمعهما مذكرا ومؤنثا وكلاهما مثل جاءني الزيدان
كلاهما وكلتا ثلثتهم واربعتهم مثل جاءني القوم ثلاثتهم واربعتهم حين كان
السامع عالما بان الجائي ثلثة او اربعة لانه اذا اريد تعيين العدد وباعتبار
النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد
بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية الجائي قبل ذكر التاكيد والا لم يكن
تاكيدا كذا في الرضي ونحو ما مضى اي تقرير المتبوع في النسبة او الشمول
هو الغرض في جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لافراده واذا
عرفت هذا اي كونه جامعا لافراده فنقول في بيان فوائد القيود فقوله
تابع جنس يشمل التوابع كلها وقوله خرج الصفة والعطف بالحرف
والبدل عن حد التاكيد بقوله متعلق بالجنس يقرر امر المتبوع واما البدل
اي اما خروج البدل والعطف بالحرف فظاهر من وصله اما خروج العطف
فلانه لما كان دالا على معنى غير ما دل عليه المعطوف والمعطوف عليه في نحو
جاءني زيد وعمرو ولم يكن فيه تقرير ولا شمول لا في النسبة ولا في غيرها
واما البدل فلانه لما كان المقصود في الكلام الثاني والاول توطئة لذكر الثاني
الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان الثاني مدلول الاول
كما في بدل الكل ولان التقرير يقتضي ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين

كله وقرأت الصحيفة
كلها واجمع مثل
اشتريت العبد اجمع
وابتع [illegible]

في النسبة الا ان التابع مقصود النسبة ويدل الثاني على ما يدل عليه وهذا المعنى مفقود في
البدل واما الصفة فلانه وضعها للدلالة على معنى في متبوعها دون التقرير سواء كانت
في النكرات او المعارف على ما يدل عليه وافادتها اي افادة الصفة توضيح متبوعها
في بعض المواضع كما اذا كان معرفة ليست بالوضع فالتوضيح فيه ليس الا لعارض
الاستعمال فلا يكون الصفة لتقرير موصوفها الا في النسبة وللذي الشمول واما عطف
البيان فهو التوضيح بمتبوعه كالصفة الوضحة فهو يقرر متبوعه ويحققه لكن لا
اي لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع في النسبة والشمول بل انما يقرر نفسه وذاته سواء
كان متبوعا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر ويقرر ويحقق امر ابي حفص
مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو محمد الله زيد جعلا
اي بيان فوائد القيود وحاصل ما ذكره المصنف شرحه على الطائفة فهو وهو اي
التأكيد قسمان **لفظي** مختص بالمعارف اذ لا يقال جاءني رجل رجل لعدم الفائدة
فيه الا في المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد اي منسوب الى اللفظ
سمي لفظيا لانه نفس اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ اي لفظ المتبوع **ومعنوي**
وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونحو وغيره عند الكوفيين
اي منسوب الى المعنى لحصوله بملاحظة المعنى لا من اللفظ ووجه الحصر انه لا يخلو اما ان
يكون الثاني عين الاول في اللفظ او لا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظي وان كان
الثاني فهو التأكيد المعنوي وسمي معنويا لانه لا يقرر الا المعنى **فاللفظي** الذي هو قسم
منه اي مطلق التأكيد **تكرير اللفظ الاول** اي ذكر اللفظ الاول وفيه اشارة
الى ان المصدر وهو التكرير مبني للمفعول لا للفاعل بمعنى المخلوق ومضاف الى ما يقوم مقام
الفاعل ومعاده اي معاد اللفظ الاول اصطلاح تغيير حقيقته تمييز نحو جاءني زيد
زيد ورأيت زيدا زيدا ومررت بزيد زيد وكما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيدا
للمنفصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب او بارزا نحو ضربت انت
وضربت انا او منصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه فان ذلك اي مثل هذه
الامثلة في حكم تكرير اللفظ اي لفظ المتبوع وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا لان لفظ
الضمير المنفصل عين لفظ الضمير المتصل اذ الفرق اي ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال
في الثاني داعية الى الخرق كلام لا يجوز تكريره اي اللفظ الاول اما كونه متصلا لانه
لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول كونه متصلا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله
واذا تعذر جعل الاول متصلا والثاني منفصلا بقدر الامكان **ويجري** اي التكرير
مطلقا الاصطلاحي واللغوي فيه قوله في الالفاظ كلها على عمومه لا التكرير

اي لا يجري

اي لا يجري التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير المتكلم في يجري راجعا
الى التكرير مطلقا ليصح قوله **في الالفاظ كلها** على عمومه لان التأكيد الاصطلاحي لا يجري في
الالفاظ كلها بل يختص في الاسماء كلها سواء كانت تلك الالفاظ اسماء لفظا او معنويا
مثل جاءني زيد زيد او جاءني نفسه او افعالا مثل ضرب ضرب زيد عمرا او حروفا مثل ان ان
زيدا قائم او جملا اما اسمية نحو زيد قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد
او مركبات تقييدية اي غير اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد
غلام زيد او عليك عليك او غير ذلك المذكور الا ان المضمر يؤكد بالمظهر لا بالعكس لان
التأكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف فلا يناسب
ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب
الا هو زيد والمضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انت او انا
ولا يبعد ارجاع الضمير المتكلم في يجري الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي اي ويجري
التأكيد اللفظي الاصطلاحي بقرينة المقام بانه الانسب بالمقام ليس الا لهذا التقسيم
لان البحث في التأكيد اللفظي لا في مطلق التكرير وان كان المعنى الاول اقيد وتخصيص
الالفاظ بالاسماء عطف على ارجاع الضمير اي ولا يبعد ان يكون المراد من
الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون التأكيد ايضا تأكيدا هو المراد
والمعنى ويجري التأكيد اللفظي الاصطلاحي في الاسماء كلها فيكون المقصود من هذا
التعميم اي بذكر الالفاظ العامة لغير المراد عدم اختصاص اي ان لا يكون التأكيد
اللفظي الاصطلاحي مخصوصا بالفاظ محصورة من الاسم بل يجري في اي كان اسم
كان لانه لو قال في الاسماء لتوهم اختصاص ببعض الاسماء كالمعنوي فعبر عنه
بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي يختص
بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة لان كون الشيء محصورا يستلزم
العد والحد **وهي** مبتدأ اي الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم ثلثة اقسام
ما يؤكد به المثنى خاصة وهي كلا مضافا الى مضمر وما يؤكد به الجمع بحسب الافراد
وهو كل واجمع واتباعه وما يؤكد به الجمع والمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
وهو النفس والعين **نفسه وعينه** وقد تزاد الباء فيهما فيقال بنفسه
وبعينه **وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع** هذه الحروف مرتبة في
السكون ثم بعد وجاء بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة واللغة
الفصيحة ان يكون ابصع بالصاد المهملة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
وهي اكتع وابتع وابصع في حال الافراد اي بحسب عدم كونها تأكيدا بل تذكر

موءدة شرابس بسن لانها لا معنى لها بحسب افرادهما وعدم كونهما صفة وهذا غير صحيح لانهما اذا لم يكن
لها معنى تكون من الالفاظ المهملة فلا معنى لذكرها في باب التاكيد الا ان يقال ذكرت فيه
لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها وفيها اكتع مشتق من حول كتيع اي تام لانه يقال اتى عليه حول
كتيع اي تام من باب فتح فيكون في اكتع معنى اتم لان الكتيع هو التام وابصع بالصاد
المهملة من بصع العرق اي سال وابتع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء في نقرة
الجبل اي اجتمع فيها وبابه فتح ايضا وابضع بالضاد المعجمة مشتق من بضع اي روي من
باب علم من الري وهو ضد العطش لان الرواية من باب ضرب وهو من باب
فتح ايضا وابتع من البتع وهو طول العنق له لا بانه مشلة مغزلة اسم مكان
من غرز يغرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه العنق وهو لا يتصور بحسب الحقيقة
الا في الابل ونحوه لا يلون الا على سبيل المجاز لان الغرز في الحقيقة موضع موضع
عليها القدم وقت الركوب ولذا خص بالابل ويمكن استعماله اي استخراج
مناسبة خفية لا تدرك الا بالتأمل التام ولا يدركها الا الاذكياء بين هذه الفاتح
الوصفية اللغوية وبين معناها التاكيدي بالتأمل الصادق والعقل الناقد و
الذهن الثاقب قيل لاشتمالها على فرد من النقصان وعلى تمام بالنسب
العموم المستلزم لتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام ومعناه التاكيد
العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجد المناسبة بينها واما ابصع فلان معناه
الري فهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التاكيد العموم وهو تمام
الافراد والاجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان
والاجتماع لما عرفت ومعناه التاكيد العموم والسيلان ايضا عام
ومنبسط واما ابتع فلان معناه الطول بيع التيلة ومعناه التاكيد
ايضا نوع تمام وكذا طول فوجد المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ
التاكيد المعنوي اراد ان يفصلها تفصيلا مصدرا بالفاء فقال فالاول على سبيل
التغليب جمعها في محل واحد لكونهما متحدين في المعنى لان معنى العين الذات
والنفس ايضا كذلك والاستعمال في الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث فان اتفقا لفظا اي النفس والعين معا اي يتفقان على المؤكد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث يعني يؤكدان لا واحد من هذه الامور الخمسة
بصيغتهما وضميرهما باختلاف صيغتها اي صيغة النفس والعين افرادا
تثنية او جمعا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع والمؤكد
بفتح الكاف تقول جاءني زيد نفسه او عينه في المذكر الواحد يعني اذا كان

متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءتني هند نفسها باختلاف الضمير وحده في المؤنث الواحدة يعني اذا
كان متبوعه مؤنثا واحدا تقول جاءني الزيدان او الهندان انفسهما باختلاف الصيغة والضمير معا
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير التثنية لاتمام التام
بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع الشيئين المتحدين يعني فوجب ان يكون المضاف
جمعا للتغاير لفظا وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما في موضع
قلباكما فلا يجوز نفساهما وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما في موضع انفسهما
واعينهما اعتبارا للتغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءني القوم انفسهم
باختلاف الضمير وحده في الجمع المذكر العاقل يعني اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان
او غير عاقل وغير العاقل من المذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكد
بالتاء الجاري في الجمع المؤنث العاقل تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل
من المذكر جار مجرى المؤنث لقصوره محله والثاني لا كمالها النفس والعين اولى تغليبا
في المذكر الاول لا في الذات لانه غير المسبوق بالعدم والمسبوق به احد الثاني وبالاثنين
الثالث تغليب ما هو المذكور اولا على ما هو المذكور ثانيا لشرفه لتقدمه فنقل الاولان ولكن
يعتبر فيه الخفة في اللفظ كعمرين لابي بكر وعمر والذكورة كالقمرين للشمس والقمر والشرف كالابوين
للاب والام وسيأتي لمزيد تحقيق في الثالث ثانيا للمثنى وهو كلاهما تقول جاءني
الزيدان كلاهما للمذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر وكلتاهما للمؤنث اذا كان المذكر
مثنى المؤنث تقول جاءتني الهندان كلتاهما والباقي من الالفاظ التاكيد المعنوي بعد الثلاثة
المذكورة التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد لغير المثنى وهو خمسة مفردا كان ذلك المؤكد او جمعا
مذكرا كان او مؤنثا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد الكائن في كله نحو قرأت الكتاب
كله لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا او الكائن في كلها اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا
نحو قرأت الصحيفة كلها والكائن في كلهم بعد كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا نحو
اشتريت العبيد كلهم او القوم كلهم الكائن او كلهن اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا نحو طلقت
النساء كلهن او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الحمار كلهن وكسرت الجذوع كلهن
وباختلاف الصيغة عطف على قوله باختلاف الضمير باعادة الجار والصيغة بكسر الصاد
المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض في بيضة وبيع في بيعة في الكلمات البواقي
وهي اي الكلمات البواقي اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او الضاد
المعجمة تقول اشتريت العبد اجمع في المذكر الواحد يعني اذا كان المتبوع مذكرا واحدا
واشتريت الجارية جمعاء بالمد في المؤنث الواحدة يعني اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا
او الجمع يعني اذا كان جمعا مذكرا عاقلا نحو جاءني الرجال اجمعون او غير عاقل نحو اشتريت

الجزوين جمعاء الا انه لا يؤكد مثل هذا الجمع الا بنا في مثل الجاعز بشرط ان يكون مكسرا وجاءني القوم
اجمعون في الجمع المذكر يعني اذا كان المؤكد جمعا مؤنثا وما في حكمه من جمع المذكر للغير العاقل
وجوز الاندلسي في العاقل السالم وكذا ان مثل اجمع وما تفرع منه اكتع كتعاء اكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ويشترك هذه الالفاظ كلها
في انها لا يؤكد بها الا المعارف عند البصريين لان التاكيد لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن
عمومها وذا لا يتحقق الا في المعارف **ولا يؤكد بكل واجمع** وما يتفرع منهما بالضمير والصغير
وما الحق باجمع من اكتع واخويه لانما فرضها بذكر الاصلي من الفرع **الا ذو اجزاء** فرد كان
او ذو الاجزاء كالعبد او جمعا كالقوم اذ الكلية في كل والاجتماع في اجمع واخواته
لا يتحققان اي لا يوجدان الا فيه اي في كل واحد منهما يعني يوجد في كل الكلية وفي اجمع
واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التعدد بمواديهما وصيغتهما فلا يؤكدان
الا بما يقبل الافتراق والاجتماع او في اجزاء ولا حاجة الى ذكر الافراد بعد قوله ذو اجزاء
بان يقال الا ذو اجزاء وافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير
ان يراد به الاستغراق لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اي الافراد اجزاء من مجموع
المؤكد لا يصح تاكيده بكل لعدم وجوب شرط كونها تاكيدا وهو الكلية والاجتماع وكون
يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث اي في مظان يصح افتراقها واثبات بما نسب على
البعض او على المصدرية اي افتراقا فيما المراد بالحس ههنا ثبوت الفعل لبعض دون بعض
كافتراق اجزاء القوم في جاءني القوم فانه يشاهد بالحس البصر ثبوت المجيء لبعض القوم
دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجيء ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم يقينا
ان المجيء ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجيء ثابت لهم دفعة في آن واحد او حكما
عطف على حسا والافتراق الحكمي ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصري
دخل كاجزاء العبد فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تاكيده بكل واجمع ليكون في التاكيد
بكل واجمع واخواتهما فائدة لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التاكيد باحدهما
او بهما لانه يقال جاءني زيد كله واجمع لانه اي لا فائدة والا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل
لبعض دون بعض حتى يحتاج في التاكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الا ذو اجزاء ك
مثل اكرمت القوم كلهم وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا وهو ظاهر
واشتريت العبد كله اجمع وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما فانه يجوز
اشتراء بعضه دون بعض الا انه لا يصح افتراقها حسا بالنسبة الى بعض
كالمجيء والذهاب فلا يقال جاءني العبد كله ولا ذهب العبد كله فان العبد

قد يتجزى

قد يتجزى في الاشتراء اي كله بالنسبة الى الاشتراء والبيع فيصح تاكيده اي تاكيد العبد بكل واجمع ليفيد الشمول
اي شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد في التاكيد بكل ويفيد اجتماع الشمول في آن واحد ليس بمتفرق بخلاف
جاءني زيد كله واجمع لعدم صحة افتراق اجزائه اي اجزاء زيد بالنسبة الى المجيء المنسوب اليه لا حسا ولا حكما
في حكم المجيء لما عرفت ان اذا جاء جاء كله فلا يلزم في التاكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجيء فائدة **واذا**
اكد الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور **المتصل** لا المنفصل بارزا كان ذلك الضمير المرفوع المتصل
او مستكنا واجبا او جائزا **بالنفس والعين** اللتين هما من الفاظ التاكيد المعنوي اي اذا اريد تاكيده
بهما اي تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من ذكر السبب وارادة المسبب
مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودي العرف باللام **اكد** جزاء الشرط ذلك الضمير
اي الضمير المرفوع المتصل **اولا** منصوب على الظرفية اي قبل تاكيده بالنفس والعين **بمنفصل** متعلق
بضمير مرفوع منفصل لما سياتي **ثم** يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل **بالنفس والعين** لكن بشرط
ان يضاف كل واحد منهما الى الضمير المؤكد ليعلم انهما مؤكدان لكن ان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب
اما بارزا **مثل ضربت انت نفسك** او عينك واما مستكنا مثل اضرب انت نفسك او عينك وان
كان متكلما يضاف اليه اما بارزا نحو ضربت انا نفسي زيدا واما مستكنا نحو اضرب انا نفسي
زيدا وان كان غائبا فيضاف اليه مثل زيد ضرب هو نفسه فتنفك الفاعل الى المجيء طلب تاكيد
لتاء الضمير المتصل الذي طلب الذي في ضربت بعد تاكيدها اي تاء الضمير بضمير منفصل وهو قوله انت
اذ لولا ذلك اي لانه لو لم يكن يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل
اي لم يعلم ان الكلام مبني على التاكيد اولا اذا وقع اي النفس والعين تاكيدا للمستكن جوازا كان
نحو زيد اكرمني هو نفسه او عينه او وجوبا نحو تكرم انت نفسك او عينك **فلو لم يؤكد الضمير**
المستكن في اكرمني بضمير مرفوع منفصل اي بقوله هو ولم يقل زيد اكرمني هو نفسه بل يقال زيد
اكرمني نفسه او عينه **لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل** في انه لا يعلم ان هذا الكلام كلام
مؤكد يجب ان يحمل بمضمونه ويعتمد عليه او انه خال عن التاكيد فيحتمل الصدق والكذب
كما هو شان الخبر الخالي عن التاكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس
والعين حتى يعلم يقينا ان الكلام مؤكد يعتمد عليه ولما وقع الالتباس اي التباس التاكيد بالفاعل
او الكلام المؤكد بغيره في هذه الصورة اي في صورة كون الضمير المرفوع مستكنا لا بارزا اجري
في الفصول بقية الباب اي الضمير المرفوع المتصل البارز عليه اي على مثل هذه الصورة يعني
وجب التاكيد بالمنفصل في الباقي ايضا ليطرد الباب وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا
عن الضمير المنصوب والمجرور كانه اشار الى جواز تاكيد ضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما اي بلا تاكيد الضمير المنصوب المتصل بالضمير المنصوب المنفصل وهذا من باب
التغليب والا فالمجرور لا منفصل له لانه ليس كذلك مما اتصل بالمرفوع لكونها فضلة

بين الكلام بدونها ولانه يجب الابراز فيما يجب لا يستكنان فيه يجب التاكيد في المتصل للالتباس
ويجب الابراز عليه طرد الباب كما في المرفوع نحو ضربتك نفسك وعينك في المنصوب
ومررت بك نفسك وعينك في المجرور لعدم اللبس اي لعدم التباس التاكيد الذي يكون
بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنان في المرفوع والاختصار
مطلوب في الكلام وقيد ايضا بالمتصل احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل لجواز تاكيد
الضمير المرفوع المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا بالنفس والعين بلا تاكيد
اي التاكيد الضمير المرفوع المنفصل بمنفصل اي بضمير مرفوع منفصل من جنسه وقوله نحو
انت نفسك او عينك قائم او انا نفسي او عيني حاضر او زيد هو نفسه او عينه حاضر لعدم
اللبس اي التباس التاكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر في الاستقلال
وعدم الالتباس فلا احتاج الى التاكيد والاختصار مطلوب وانما قيد هذا التاكيد
بما اذا اختص بالنفس والعين ولم يبين مطلقا لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بكل
واجمع وما يتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد في نثر الكلام ما يسند
اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم واجمعون بلا تاكيد بالمنفصل اي بغير
تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل المرفوع المنفصل نحو القوم جاؤوا كلهم اجمعون بلا تاكيد
حيث لا يقال القوم جاؤوا هم كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل الذي هو
الضمير المرفوع الراجع الى القوم لان لفظ كلا واجمعون يليان العوامل قليلا نحو
على الخبر او على العربية يعني لا يقعان فاعلا الفعل فلا يقال القوم جاء كلهم او جاء
اجمعون وانما يقال جاء كلهم القوم او جاء جميع الرجال بخلاف النفس والعين فانهما
يقعان فاعلا بالفعل يقال زيد جاء نفسه او جاء هند نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما
تاكيدا وفاعلا فانهما يليان اي يقعان بعدها على الفاعلية كثيرا يعني يوجد في كلامهم
تاكيد الضمير المتكلم فلو لم يؤكد اولا بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل كما عرفت سابقا
واكتع مبتدأ واخواه اي اخوا اكتع بالرفع عطف عليه لان رفع التثنية بالالف
والنون سقطت النون بالاضافة الى الضمير لما سبق يعني ابتع وابصع اي هؤلاء الكلمات
اتباع بفتح الهمزة جمع تبع كفرس وافراس على ما هو المشهور يعني المشهور ان فعلا
متحرك العين انه جمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ايضا كذلك مثل ثوب واثواب
ولان البناء متعدد بالعطف ينبغي ان يكون خبره جمعا للتكثير المستفاد منه اتباع
ولا بالفتح ايضا جمع تابع فانه جمع فاعل على افعال يختلف فيه لاجمع متعلق بقوله
اتباع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث اعني اكتع وابتع وابصع تبعية لاجمع
الذي هو في الاصل لما هذه الكلمات لا بال لها في الاكثر ولا يستعمل معنى التاكيد بالاصالة

بل انما يستعمل

بل انما يستعمل فيه تبعا لاجمع لكونه اي لكون اجمع اول منها اي من هذه الكلمات الثلث على المقصود ادل لكونه
ولان اجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلث وهو اي المقصود الجمعية لان اجمع
يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولانه لا معنى ضد عدم كونه تاكيدا وهو الجمعية دون غيرها فيكون
او انها على المقصود واذا كان الامر كذلك فلا يتقدم يعني اكتع واخواه يعني ابتع وابصع
في الذكر والترتيب عليه اي على اجمع لو اجتمعت هذه الكلمات الثلث معه اي مع اجمع
لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا حكم المعقول فينبغي ان يكون اجمع
مقدما في الذكر والترتيب عليها وذكرها مبتدأ اي ذكر اكتع واخواه يعني اكتع وابصع دونه
اي دون ذكر اجمع يعني من غير ان يلوذ اجمع مؤكدا ضعيف خبره فلا يقال جاء في القوم اكتعون
وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الا على ضعف لعدم ظهور دلالتها اي دلالة هذه
الكلمات الثلث على معنى الجمعية المقصودة من هذه لما سبق وللزوم ذكرها من شانه
التبعية بدون الاصل يعني يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مما له
لا اتفق عليه الجمهور وفيه ايضا واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد قدمت
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعون ثم اخواته من اكتعين الى ابصعين فتقديم النفس على صاحبها
اولى اما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هي حقيقة ولفظ العين
مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامدا او
اتباعا المشتق الجامد اولى الى هنا كلامه البدل اورده عقب التاكيد لمناسبة كونه ضدا له
في المقصود لان المقصود ههنا الثاني دون الاول والثاني للتقرير والشمول وهو في اللغة
اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المص والمناسبة بينهما ظاهرة تابع
جنس يشمل التوابع كلها مقصود بما نسب مبني للمفعول الى المتبوع اي يقصد النسبة
اليه اي الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه بعد وجوده شرط
على يجوز بمعنى الفادح المجهول بنسبة ما نسب الى المتبوع بحذف الفاء دونه
اي دون المتبوع ظرف او حال اي حال كونه مجاوزا عن المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع اي النسبة المأخوذة في الكلام اسنادية او ايقاعية او اضافية مقصودة
ابتداء منصوب على الظرفية اي مقصودة في اول النسبة بنسبة ما نسب اليه
اي الى المتبوع لانه اذا كان كذلك فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول
المقصود بالمتبوع النسبة اليه اي الى المتبوع توطئة وتمهيدا او مقدمة للنسبة
الى التابع حقيقة كما في الابدال الثلثة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة
حقيقة بل كان سبق لسانه لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط ايضا وموجبة التعريض
والتمكين في حق البدل وانما كانت توطئة ليكون في النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا

على البدل

تغيير وتفصيل لكون النسبة في هذا الموضع اوقع واثبت سواء كان ما نسب اليه اى الى
المتبوع للتوطئة مسندا او غيره يعني اسنادية مثل جاءني زيد اخوك او ايقاعية
نحو ضربت زيدا اخاك او اضافية نحو مررت بزيد اخيك واحترز الى بقوله في التعريف
مقصود بما نسب الى المتبوع عن التوابع الثلثة النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها اى لان هذه التوابع الثلثة ليست مقصودة بما اى نسبة ما نسب
اليه اى الى المتبوع بل المتبوع مقصود بالاصالة و الاستقلال وانما جيء التابع
فيها للايضاح والتقرير وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع
اى المعطوف عليه فيه اى في العطف بالحرف مقصود بما اى نسبة ما نسب اليه
اى الى المتبوع مع التابع والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه هو الثاني فلا يكون
ما مر فيها ولا يصدق الحد اى حد البدل على المعطوف ببل سواء كان في كلام موجب
نحو جاءني زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءني زيد بل عمرو ...
متبوع المعطوف ببل مقصود بالنسبة ابتداء ثم بدا اى ظهر ...
الاول او رأى غير رأي الاول فاعرض عنه اى عن هذا الحكم او الرأي وقصد المعطوف
وعطفه ببل مقصودا ان جعل المعنى يعني الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون
توطئة وتمهيدا للثاني والثاني مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول
والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل
فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد فان قيل هذا الحد
اى حد البدل ليس جامعا لانه لا يكون شاملا البدل الذي وقع بعد الا يعني البدل
الذي وقع بعد الا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور كما عرفت
سابقا في بحث المستثنى بالا مثل ما قام احد الا زيد وما رأيت احدا الا زيدا
وما مررت باحد الا بزيد فان زيدا في هذه الامثلة بدل من احد بدل البعض من
الكل حملا على لفظ والحال انه ليس نسبة ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام
بيان ما في قوله ما نسب مقصودة فيه ليس بالنسبة الى زيد لان النسبة القيام
الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا والشرط في البدل ان يتحد النسبتان
في الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا بل النسبة المقصودة نسبة
ما نسب الى احد وهو مبدل منه نسبة القيام ... الذي هو المبدل وههنا ليس
كذلك لما قلنا ان النسبة في الاول سلبا وهو عدم القيام وفي الثاني اثباتا وهو
القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة ... التعريف جامعا قلنا ليس
الشرط في البدل اتحاد النسبة ... بل الشرط ... النسبة ... لان ما نسب

الى المتبوع ههنا اى في المستثنى الا ان يختار في البدل القيام فان الثاني نسب اليه اى الى المتبوع
بنسبة القيام لكن نفيا ونسبة القيام بعينه اى حال كون القيام معينا بجنسه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيكون فيهما نسبة في الاول سلبا وفي الثاني ايجابا وذلك القدر لا يضر للبدلية
فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع يعني يصدق تعريف البدل
واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا فان النسبة المأخوذة في الحد اى في حد البدل اعم من
ان يكون بطريق الاثبات فيهما او النفي فيهما والاثبات في احدهما والنفي فيهما والاثبات
في احدهما والنفي في الاخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يتناول بقيد التعميم وهذا يوجد الاتحاد
في جنس النسبة مع قطع النظر من ان يكون بالايجاب او السلب ويمكن ان يقصد بنسبة
ما نسب الى المتبوع نفيا نسبة الى شيء اخر اثباتا مثلا يمكن ان يقصد في المثال المذكور نسبة
القيام الذي نسب الى احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة ويكون
الاول ... النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثاني باعتبار
... نقيضها وهو اى البدل اربعة انواع وقيل وجه الحصر لان البدل لا يخلو اما
ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون بعض
من المبدل منه اولا وان كان فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلي وقيل
في وجهه وجوه اخر فليطلب في المطولات فهذا تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان
الى الانسان والفرس والابل يعني الكلي الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء بدل الكل اى بدل
هو كل المبدل منه اى عينه ولكن يجب فيه موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتنكير وبدل البعض اى بعض بدل البعض
بدل هو بعض المبدل منه يكون جزء منه فالاضافة اى الاضافة الى الكل او البعض
فيهما اى في هذين مثلها اى مثل الاضافة في الخاتم فضة يعني يشير الى ان الاضافة
بيانية لصحة حمل المضاف اليه منهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل
المبدل منه او بعضه وبدل الاشتمال اى بدل بسبب ... وانما قال ...
لئلا يخرج عنه مثل اعجبني زيد علمه او حسنه لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون
البدل ... المبدل منه ... البدل وهو ... فيه عن اشتمال احد البدلين على
الاخر ... اشتمال المبدل على المبدل منه يعني يكون البدل شاملا
للمبدل منه ومحيطا به فيتعلق باشتماله نحو سلب زيد ثوبه لان الثوب شامل
لزيد ومحيط به او بالعكس ... المبدل منه شاملا له ومحيطا اياه اما ان
يتعلق باشتماله مثل اعجبني زيد علمه فان زيدا شامل لعلمه ومحيط اياه
ويتعلق باشتماله ... نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه

فان الشهر يشمل القتال الذي فيه لان الزمان يشمل ويحيط الافعال التي فيه وفعلت فيه ايضا
ولكن لم تتصف باشتمالها **وبدل الغلط** اي بدل مسبب عن الغلط الذي هو سبب البدل
الغلط فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل كان الغلط سبب فسمي باسم السبب
وذلك كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت بفرس
مكان بحمار ثم تداركه فقال حمار فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل كما قلنا آنفا
فالاضافة اي اضافة البدل الى الاشتمال والغلط في النوعين الاخيرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لما قلنا ان الاشتمال سبب
للابدال والغلط كذلك سبب في الاول من ملابسة او لان بعلاقة وهي
كون احدهما شاملا للاخر او كون الاول محلا للثاني في الاشتمال والملابسة
السببية فيهما ولم يكن الاضافة بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما في الغلط
فظاهر واما في الاشتمال فلانه لا يصح حمل [illegible] على [illegible] وقيل
بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا
قصد المبالغة فيورده للتدرج مثل هند بدر نجم شمس كان اخطاه في
التشبيه فتداركه **فالاول** اي بدل الكل فيه اشارة الى ان اللام للعهد الى رجع
او معنى عن الاول **مدلوله مدلول الاول** اي يكون مدلوله بالاضافة الى الضمير
اظهارا للغاية او لو قيل كذلك يرجع الضمير الى امر واحد مع ان المراد
ليس كذلك يعني متحدان يعني البدل والمبدل منه ذاتا يعني ان الذات الذي
دل عليه البدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه لا غير لان يتحد مفهوماهما
لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اباه وكثيرا ما لا يكون
ليكونا اي البدل والمبدل منه مترادفين لاتحادهما مفهوما نحو جاءني زيد اخوك
فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم لان
مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثاني الشخصية فهما اي البدل والمبدل منه
متحدا ذاتا تمت الكتاب بعون الملك الوهاب في شهر اواخر رجب الفرد



في يوم چهارشنبه في وقت الضحى الضحى في شهر قسطنطنيه
على يد الشيخ عبد الله بن الشيخ ابراهيم بن الشيخ
موسى الشيخ بجامع شريف جراح محمد پاشا
في يوم الجمعة غفر الله لهم ولي ولجميع المؤمنين
امين امين يا رب العالمين سنه ١١١١

الخط يبقى زمانا في الكتاب
وصاحب الخط رميم في التراب



۷۱۲

ورکلی